

جامعة باتنة 01 - الحاج لخضر  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## التمثيل، المرأة والبرلمان من الكتلة الحرجة إلى الفواعل الحاسمة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:

مراد بن سعيد

إعداد الطالبة:

نجيبة بولوبر

### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صالح زباني
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مراد بن سعيد
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يوسف جحيش
عضوا مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر (أ)	د. مبروك ساحلي
عضوا مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د. عبد المالك رداوي
عضوا مناقشا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر (أ)	د. بلال موزاي

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته إرادةً لإتمام هذا العمل، فالحمد للمُرتَبِي  
الرحمن حمداً كثيراً مباركاً على ثبات العقل وجميل الصبر في طلب العلم.

الشكر لله لأستاذي المُشرف الأستاذ/ مراد بن سعيد رمز الأستاذية الحقّة؛ شكراً  
أستاذي على قبولكم تمديد علاقة الإشراف، شكراً أستاذي على عونكم المستفيض،  
شكراً أستاذي على حلمكم معي وأخيراً شكراً أستاذي  
دوماً على وجودكم الحاسم.

شكري وتقديري موصولان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة؛  
شكراً أساتذتي الكرام على قبولكم مناقشة هذا العمل وإثراءه.

كما ولا يسع الإمتنان والعرفان فضل الأستاذ/ لحل هوهي أستاذ الفيزياء بجامعة  
العربي بن مهدي - أم البواقي الذي أنارني بالكتلة الحرجة.

# إهداء

والديّ الفاضلين أطال الله عمرهما وحفظهما من كل بأس.

إخوتي: جمال الدين وحرمة، سليم ونذيرة.

مدّلة العائلة "ميرو"

أفراد عائلتي "بولوبر" و "بوزيدي"

إلى

كل من خطّته يده مثقال ذرة استبعدني بها عمّا اشتبهتة يوماً...

كل من عرفتهم نجية وأحبّتهم...

إلى كل من عرفوا نجية وأحبّوها...

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

مقدمة:

### الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

المبحث الأول: التمثيل السياسي: بين التفويض والوصاية

المطلب الأول: مدلولات التمثيل في النظام التمثيلي

المطلب الثاني: جينالوجيا التمثيل: منطلقات فهم أهلية النساء للتمثيل

المطلب الثالث: مجال التمثيل النيابي: بين الرعاية الكاملة وتمرير الأصوات

المطلب الرابع: التمثيل من منطق الحضور، الأداء والمطالب

المبحث الثاني: نظرية الهيكل المتكامل للتمثيل عند Pitkin

المطلب الأول: أبعاد الهيكل المتكامل عند Pitkin

المطلب الثاني: الروابط البنينة لأبعاد هيكل التمثيل المتكامل

المبحث الثالث: مراجعة مفاهيم التمثيل حسب Pitkin

المطلب الأول: الحقائق السياسية المعاصرة وتحديث العملية التمثيلية

المطلب الثاني: التمثيل خارج بنية الهيكل المتكامل

المطلب الثالث: إفرزات أشكال التمثيل

### الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والإنحراف إلى الأفعال الحرجة

المبحث الأول: جينالوجيا نظرية الكتلة الحرجة

المطلب الأول: تاريخ النظرية ومدلولاتها الفيزيائية

المطلب الثاني: الكتلة الحرجة ومنطق الفعل الجماعي

المبحث الثاني: الكتلة الحرجة في الدراسات النسوية

المطلب الأول: إسهامات Kanter حول نظرية الكتلة الحرجة

المطلب الثاني: نظرية الكتلة الحرجة والأقليات النسوية عند Dahlerup

المطلب الثالث: الكتلة الحرجة كمدخل لدراسة رابطة (المرأة - التمثيل)

المبحث الثالث: بين الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة: السياسة ليست فيزياء

المطلب الأول: النساء في السياسة وإمكانية "إحداث الفرق"

المطلب الثاني: العودة إلى الأفعال الحرجة: نحو التمهيد للإبتعاد عن سياسة الحضور

المطلب الثالث: حوار التمكين مقابل ردّ الفعل

الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

المبحث الأول: الكتلة الحرجة خارج نظم الكوتا - مسار التمثيل التزايدى

المطلب الأول: مسببات الفجوة الجندرية في البرلمان

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بوابة التوظيف التشريعي

المطلب الثالث: نمط النظام الانتخابي الصديق للمرأة

المبحث الثاني: الكتلة الحرجة من خلال نظم الكوتا- مسار التمثيل السريع

المطلب الأول: نظم الكوتا بين التبني والتطبيق

المطلب الثاني: نظم الكوتا بين المؤيد والمعارض

المطلب الثالث: أثر تطبيقات نظم الكوتا على تمثيل المرأة للمرأة

المبحث الثالث: حضور المرأة والسلوك التشريعي

المطلب الأول: فرضيات ثنائية حضور المرأة وسلوكها التشريعي

المطلب الثاني: إختبار إفتراضات تمثيل المرأة للمرأة- دروس من التجربة الأرجنتينية

## الفصل الرابع: ما وراء العدد: البحث في تحقيق جوهر التمثيل النيابي للمرأة

المبحث الأول: من التمثيل الشكلي إلى التمثيل الجوهرى: مراجعة "الأطر الحرجة" للمسار

المطلب الأول: التمثيل الجوهرى و"فرضية التوظيف"

المطلب الثانى: تقييم أسس فرضية التوظيف فى سياق نيابى - دروس من البرلمان الفنلندى

المبحث الثانى: تأطير التمثيل الجوهرى للمرأة: الأبعاد، النمذجة والقياس

المطلب الأول: أبعاد التمثيل الجوهرى للمرأة

المطلب الثانى: التدابير الحالية المعتمدة لقياس التمثيل الجوهرى للمرأة

المطلب الثالث: تحيين التدابير المقارنة لنمذجة التمثيل الجوهرى للمرأة

المبحث الثالث: ضبط الإشكالات الأساسية لأجندة البحث حول "العمل من أجل Acting For"

المطلب الأول: إشكالات العلاقة البينية بين الممثل، الممثل، أهلية التمثيل والمساءلة

المطلب الثانى: إشكالات متعلقة بفضاء التمثيل

المطلب الثالث: نحو تحديد الفواعل الحاسمة

الخاتمة



مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

من منطلق أنّ الحكم الديمقراطي ملازم لمنطق التمثيل، ووفقاً للمثل الديمقراطية يجب أن يكون لكل فرد رأي في مجتمعه، وبالنظر إلى واقع الحال من المفترض أن تُوفّر الديمقراطية التمثيلية ذلك بمنح المواطنين الفرصة للإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم وتحويل اهتماماتهم إلى أولويات سياسية. حيث "يقف" الممثلون نيابة عن ناخبهم و"يتصرفون" نيابة عنهم ومع ذلك، فإنّ الطريقة التي "يُمثّل بها" الممثلون و "يتصرفون باسم" الناخبين كثيراً ما تتم مناقشتها.

منذ سنة 1967 حدّدت Pitkin أربع أبعاد للتمثيل -الرسمي، الشكلي، الجوهرى والرمزي- حيث يشير التمثيل الرسمي إلى البنى التي تحدّد كلاً من عملية اختيار القادة السياسيين والطريقة التي يتم بها التمثيل في الساحة السياسية، ويركز التمثيل الشكلي DWR على الهيئة التشريعية وإلى أي مدى يعكس التنوع في تكوين الهيئة التشريعية التنوع في المجتمع، بينما يتعامل التمثيل الجوهرى SWR مع أنشطة المشرّعين وطريقة اهتمامهم بالمصالح السياسية لناخبهم وأخيراً، يهتم التمثيل الرمزي بالتمثيل كرمز يوحد ردود فعل عاطفية مثل المشاعر والمعتقدات بين الممثلين. وعلى الرغم من تقديم هذه الأشكال الأربعة للتمثيل في كثير من الأدبيات بعد Pitkin كأفكار مستقلة و/أو متنافسة في كثير من الأحيان، إلا أنّها تُشكّل بشكل فردي فهماً غير مكتمل للتمثيل، حيث أنّ صاحبة الطرح جادلت بأنّها -مجتمعةً- مكونات مهمة لتصور أكثر شمولية وبالتالي، يجب أن تدمج دراسات التمثيل جميع أشكاله لتقديم الصورة الأكمل.

لفهم تصور Pitkin، تكشف نظرة سريعة على تركيبة معظم الهيئات التشريعية الوطنية أنها تتألف من رجال من الطبقة المتوسطة إلى العليا من مجموعة الأغلبية الإثنية في المجتمع، وتكون مجموعات النساء في العالم ممثّلات تمثيلاً ناقصاً بشكل ملحوظ، وبالتالي يكافح باستمرار من أجل الحضور والتمثيل السياسيين. وحيث أنّ الدافع الأساسي وراء جهود هذه المجموعات هو أنّ أعضاءها كمواطنين يستحقون أن تستمع حكوماتهم إلى مصالحهم وهمومهم، يُفترض عمومًا أنّ أعضاء هذه المجموعات الممثّلة تمثيلاً ناقصاً يتشاركون تجارب معينة -غالبًا ما يطبعها القمع والتمييز- تربطهم ببعضهم البعض وتصنع بينهم مصالح مشتركة.

إنطلاقاً مما قدمته Kanter حول فكرة الكتلة الحرجة عند دراسة مشاركة المرأة في الشركات الكبرى Corporate ووفقاً لها، عندما تُشكّل النساء أقل من 15 في المائة من المنظمة غالبًا ما يتم إعتبارهن رموزاً

## مقدمة

ويُحتمل أن يُتجنبنّ معالجة القضايا الجندرية. مع ذلك، بمجرد وصول النساء إلى 15 في المائة أو أكثر تتحسن إمكانيات تشكيل التحالفات ومعالجة الاهتمامات الجندرية، حيث توسعت Dahlerup في هذه الفكرة من خلال إسقاطها على السلوك التشريعي للمرأة التي أظهرت أنّ الرموز المميّزة للنساء أقل عرضة للإستيعاب في السياق التشريعي، لكن مع زيادة أعدادها إنخفضت مقاومة وجود المرأة، مؤمنة بأنّها يمكن أن تشارك في "أفعال حرجة" لتغيير البنى والسياسات إذا شكلت تحالفات وحشدت الموارد المناسبة لذلك.

من ناحية أخرى، وجدت Schwindt-Bayer أنّه على الرغم من أنّ النساء لديهن تفضيلات جوهرية مختلفة عن الرجال لمباشرة مشروع قانون يخدمهنّ فإنّ تهميش النساء داخل الهيئات التشريعية يمنعهنّ من ترجمة تفضيلاتهنّ إلى عمل تشريعي، كما ووجدت Piscopo و Franceschet بالمثل أنّه على الرغم من أنّ النساء يقدمن تشريعات صديقة أكثر للنساء -في بيئة دراستهما- إلا أنّ الهياكل المؤسسية تمنعهنّ من تمرير التشريعات، وهذه الدراسات تمثّل حقيقة معقدة تؤكد أنّ الظروف غير الديمقراطية تضبط قدرات النساء على تغيير التشريعات، في حين أنّ البيئات الديمقراطية قد تحسّن فرص النساء في التأثير على التشريعات.

تُوفّر التيارات المتنازعة في البحث نظرة ثاقبة عن دور الكتلة الحرجة للمرأة داخل الهيئات التشريعية ومع ذلك، فإنّ الغالبية العظمى هي دراسات الحالة، وتركّز الدراسات عبر الوطنية -المحدودة- على الدول المتقدمة والإستثناء الوحيد الذي فحص 31 ديمقراطية بين المتقدمة والنامية في وقت واحد كان من توقيع Schwindt-Bayer and Mishler.

عطفا على هذه الدراسات الأصلية ظهرت أدبيات طموحة محلّلة ما إذا كان عدد النساء في الهيئات التشريعية سيؤثر على أعداد/أنواع السياسات التي يتناولونها، حيث أكّد العديد من الدارسين بأنّ المشرّعين من الذكور والإناث يصوتون بشكل مختلف وفقاً لمصالحهم الجنسانية، مشيرين بذلك إلى أنّ زيادة الحضور التشريعي للمرأة يؤدي إلى زيادة التوجه نحو مشاريع قوانين حقوق المرأة وإقرار المزيد من السياسات الصديقة لها. في الواقع جادل تيار آخر بأنّ زيادة تمثيل المرأة وحدها لا تؤثر على السلوك التشريعي وبدلاً من ذلك، زعم بأنّ هيمنة الأحزاب، الإنتماء، الإنشقاقات والولاءات إلى جانب الهندسة المؤسسية هي ما تؤثر على سلوكيات المرأة، في إشارة صريحة من البعض إلى أنّه بدلاً من الكتلة الحرجة، فإنّ الجهات الفاعلة هي مفتاح تحقيق جوهر التمثيل النسوي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

## مقدمة

تزاوجت أسباب اختيار الموضوع بين تلك المتعلقة بذاتية الباحثة وميولها لهذا الحقل من الدراسات الأكاديمية، وتنقيحاً لبحثها السابق الذي مهد لدراسة نموذج التمثيل المتكامل للمرأة والعلاقة بين أبعاده الأربعة في البيئة الجزائرية، هذه الأخيرة التي سُجلت خارج طموح البحث لحداثة تجربتها وقلة خبرة فواعلها وعدم تكامل سياقاتها وتطبيق صناعات القرار فيها لنظم الكوتا في سبيل ضمان الوجود لا غير، حيث كان تبنيتها دونما مراعاة لضرورات إنعكاس ذلك على الأداء، الذي يفرض ثقله توجيه أصابع الإهتمام البحثي نحوه، لتكون هذه الدراسة لبنة أولى لذلك.

وأخرى تُعرف بالأسباب الموضوعية وتتعلق بتكاثف حدّة النقاشات النظرية منها والإمبريقية - خصوصاً - حول موضوع الدراسة في البيئة الغربية مقابل إهماله وبشدة والتعاطي معه بسطحية مفرطة في البيئة العربية، التي اختصرته دراسات في إبداء الرأي بين مؤيد ورافض خصوصاً فيما يتعلق بجزئية الأخذ بنظام الكوتا النسوية لتعزيز الحق في التمثيل، التمكين السياسي، تحقيق الديمقراطية والوصول إلى المساواة الجندرية. وعلى خطى ما تُظهره الأدبيات في البيئات المتقدمة من وجود صلة بين التمثيل الشكلي والجوهري داخل المجلس التشريعي تستشهد الدراسة بأدوار الأحزاب السياسية والهياكل المؤسسية واللوائح والجهات الفاعلة الحاسمة، كما وتكشف أيضاً أنّ زيادة أعداد ممثلي النساء تعمل على تحسين إنفاق العمل التشريعي على السياسات الاجتماعية وتقليل الفجوات ومع ذلك، فإنّ العلاقة بين التمثيل الشكلي والجوهري فيما يتعلق بتنفيذ السياسات لا تزال محل مزيد من النقاشات.

### أهمية وأهداف موضوع الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتين علمية وعملية: تكمن العلمية في قيامها بتوسيع مجال التمثيل الجوهري وفواعله بما يتجاوز تركيزه على استجابة السياسات وتمثيل المرأة للمرأة، لصالح فحص جوانب أخرى من العمل التشريعي وتوصيف جهات متميزة تصب هي الأخرى في مجرى "العمل من أجل"، في حين ركزت الدراسات السابقة على الاختلافات السياسية حول تمثيل المرأة في كثير من الأحيان متجاهلة الطرق الأخرى التي يمكن للمشرعين من خلالها تمثيل ناخبهم بشكل جوهري. أمّا عن الشق العملي فإنّ الدراسة تحاول الكشف عن تصحيحات الوضعيات المحتملة لأعضاء المجموعات النسوية في مناصب السلطة - خصوصاً النيابية منها - في سبيل زيادة الإهتمام بمصالحهنّ، وجعل هذه المجموعات تشعر أنّها على خطى حوالي الخمسين في المائة من مجموعات أخرى ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الهيئات التشريعية الوطنية في جميع البيئات. لكن يبقى من الصعب المقارنة بين مجموعات الأقليات على المستويين المحلي

## مقدمة

والعالمي نظرًا لاختلاف الفهم على نطاق واسع حول أيّ مجموعة تُعتبر أقلية، إلى جانب عدم الإتفاق على اعتبار النساء مجموعة واحدة يتسم وضعها بـ"الأقلية" عبر العالم.

في ذات السياق تهدف دراسة التمثيل النيابي للمرأة إلى توضيح مناطق أبعد من الجانب السياسي الأكثر شهرة في وظيفة المشرّع، إلى أنشطة أخرى مثل تخصيص السلع، خدمة الدوائر الانتخابية والإستجابة الرمزية - وكلها حقول بحث لا تزال مهملة في المكتبة العربية - علاوة على ضرورات فحص جميع أشكال الاستجابات معًا لإنتاج صورة كاملة حول التمثيل الجوهري للمرأة بعدة طرق:

- أولاً بمحاكاة الدراسات السابقة التي ركزت فقط على جانب أو جانبين من جوانب التمثيل؛
- ثانياً بالبحث في مسارات ضمان حضور النساء في المناصب التشريعية؛
- ثالثاً بتوصيف كيفية تصرف المشرّعات وإن كان سلوكهنّ مختلفاً عن المشرّعين الذكور؛
- رابعاً بتحديد العلاقة بين التمثيل الشكلي المتزايد للمرأة وأثره المحقّق والطموح على تمثيلها الجوهري، فقليلة هي الدراسات التي تفحص بشكل شامل تمثيل المرأة مع دمج أبعاده في هيكل متكامل، حيث أنّ الدراسات السابقة لم تقدم سوى القليل المتباين لفك شيفرة التمثيل، المرأة والبرلمان. كذلك حلّلت دراسات قليلة التمثيل الجوهري خارج البيئات الشهيرة كالولايات المتحدة والدول الإسكندنافية، ولم تحاول جُلّها شرح التباين بين كونه نتيجة و/أو عملية؛
- خامساً تسليط الضوء على أهم الجهود الرسمية وغير الرسمية الساعية لتمكين نصف المجتمع تمكيناً حقيقياً لا شكلياً والتعرّض بالتحليل والنقد إلى المحطات التنظيرية المؤطرة لذلك؛
- سادساً اكتشاف أثر حضور المرأة في مراكز صنع التشريعات وانعكاسات ذلك على مستويات التنمية السياسية، بمعنى هل ارتفاع أعداد النساء في الهيئات التشريعية وفي التكوينات السياسية ذات الصلة يعزّز المساواة النوعية؛ و
- أخيراً تحيين توجهات الدراسات العربية في السياق وتسجيل مساهمة أكاديمية - ولو مبتدئة - لإرساء إطار إيتيمولوجي لهذا الحقل من المعرفة قصد إثراء المكتبة العربية المهتمة بحقل السياسة والنوع كمقرب تنموي.

إشكالية موضوع الدراسة وفرضياتها:

## مقدمة

تحمل صياغة موضوع الدراسة إحياءً بتتبع مسار العلاقة بين متغيرات البحث الثلاث: التمثيل، المرأة والبرلمان، وعلى الرغم من دعوتها الصريحة لمزيد من الدقة المفاهيمية عند تحويل التركيز الأكاديمي لدراسات النوع والسياسة عموماً -مع التخصص في مواضيع التمثيل النيابي- من الكتلة الحرجة إلى الفواعل الحاسمة، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك حيز يشغله مفهوم الكتلة الحرجة في فهم وتفسير السلوك التشريعي للمرأة، وذلك لأنّ الجهات الفاعلة الحاسمة كما تُحددها الدراسة هم أولئك الذين يبادرون بالإصلاحات بأنفسهم أو يلعبون دوراً مركزياً في تعبئة الآخرين من أجل تغيير السياسات، وكسيناريو أخير لها قد تطال عدواها أيضاً المشرعين الذين لم يكونوا نشطين سابقاً ولكنهم يستجيبون لمبادراتها بما يمنح زخماً مهماً لعملية إصلاح السياسات، وعلى هذا النحو قد يشكّلون بالفعل كتلة حرجة بالمعنى الذي تُصوّره أدبيات العلوم الاجتماعية حول الرمزية Tokenism، العتبات Thresholds والفعل الجماعي Collective Action ومنه تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما هي المآلات النظرية للتمسك ب/للتخلي عن مقارنة الكتلة الحرجة -التي تفترض أنّ جميع النساء

سيعملن من أجل النساء بمجرد زيادة أعدادهنّ في الفضاء النيابي- في منحنى تناول العلاقة

المعقّدة بين التمثيلين الشكلي والجوهري؟ وهل الدفع بالتحول نحو أطر نظيرية أخرى

مكتمل من حيث فواعله، مواقعه، دوافعه ونتائجه للكشف عن مقاصد "العمل من أجل"؟

تضمّ هذه الإشكالية جملة تساؤلات فرعية نوردّها فيما يلي:

1. ماهي محدّدات تمثيل المرأة، وتمثيل المرأة للمرأة؟؛
  2. كيف تؤثر نتائج إنتخاب النساء ككتلة حرجة على تمثيل/مصالح أعضاء هذه المجموعة؟؛
  3. كيف يتم فحص التمثيل الشكلي والجوهري والرمزي للمرأة؟، وماهي العلاقة المتبادلة بين هذه الأبعاد الثلاثة وتأثير التمثيل الرسمي عليها؟؛ و
  4. ماهو تأثير كل من الجنس والجندر على السلوك التشريعي؟
  5. ماهي محطات النقاش التي شهدتها مقارنة الكتلة الحرجة في حقل النوع والسياسة؟ وما مدى صلاحية منطلقاتها الفكرية في فهم وتفسير السلوك التشريعي؟
- تختبر هذه الدراسة فرضيات تحتمل الصحة أو الخطأ تكشفها مجريات البحث، هي:

1. من الضرورة تبني إعتبرات الكتلة الحرجة لأنّ توقعاتها لعبت دوراً كبيراً في زيادة تمثيل المرأة

الشكلي حول العالم، فمن غير المرجّح أن يتخلى الدارسون عنها في الوقت القريب؛

## مقدمة

2. الإبقاء في أجندة البحث حول جوهر التمثيل النسوي على إشكال "هوية الممثل" سحب الأهمية على إشكال موضوع التمثيل الأكثر تناسبا مع منطق الأفعال الحرجة قصد تطعيم إطار التنظير بمنطق الفواعل الحاسمة؛ و
3. التخلي عن الافتراضات المسبقة حول كل من: النساء كفواعل حصرية؛ المجالس المنتخبة كمواقع وحيدة للتمثيل؛ تحقيق مصالح المجموعة النسوية هي ما يدفع بتمثيل النساء؛ ومنه النتائج الناعمة هي النتائج المرجوة، واستكشاف ما قد يعنيه "العمل من أجل النساء" يتيح فهم السلوك التشريعي -بالقدر الصحيح- نسبة إلى الأطر التنظيرية الجديدة.

### منهجية الدراسة:

فرضت طبيعة موضوع الدراسة الإستعانة بجملة نظريات، مقتربات ومداخل منهجية تتناول جزئيات البحث المتشعبة، هي:

1. مقارنة تحليل الأنساق: حيث أن النظام في التحليل السياسي عبارة عن نسق أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض، المتفاعلة فيما بينها، حيث أن مدخلات النظام متأثرة بالبيئتين الداخلية والخارجية، وهو مناسب لتحليل -البيئة الداخلية- لتمثيل المرأة نيابياً، ودور هذه الأخيرة كفاعل إلى جانب فواعل أخرى -متغيرات البيئة الخارجية- في تحقيق جوهر التمثيل النيابي؛
2. مقارنة شبكات صنع السياسة العامة: التي تشير إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وهذه الجماعات تتغير من قضية إلى أخرى كما تتغير من وقت لآخر، مع وجود أكثر من نمط اتصالي بينها، ووجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكات التي تسهم في تشكيل هذه السياسات، وعادة ما تضم هذه الشبكات أطرافاً دولية، غير دولية، رسمية ومجتمعية. هذا ما يناسب الدراسة في تحديد الفواعل الحاسمة واتصالها بالجهات التمثيلية الرسمية قصد تحقيق جوهر التمثيل؛
3. المقاربة المؤسساتية: التي تثير النقاش حول الأدوار الرسمية وغير الرسمية ومعايير النظام السياسي والنظم الانتخابية على وجه التحديد والتقاليد الحزبية وتنظيمها الداخلي، بما يؤثر في السلوك السياسي-التشريعي والمجتمعي عموماً بالنسبة للمرأة النائب، زملائها الذكور وجماعة الناخبين؛

4. **المقرب الجندري - التمكيني:** باعتباره أقرب ما يمكن تبنيه بما يعكس قناعات ثنائية (المرأة/السياسة)

التي تختلف عن قناعات وتوجهات أحادية النوع، حيث استعانت الدراسة بالمقرب النوعي-التمكيني الذي أصبح هو المدخل الأساسي الذي تنادي به الحركات النسوية والمنظمات الدولية والدول، وعليه فإنّ المقرب التمكين يركز على توضيح ورفع الوعي لدى النساء باللامساواة، العنف أو التمييز الواقع عليهنّ ورفع إستعدادهنّ وثقتهن بأنفسهن بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا على غرار المهام التشريعية بما يصبّ في جوهر اهتمام الدراسة، وأنّ قدراتهن -إن أتيحت لهنّ الفرص والموارد- ترتقي إلى نفس قدرات هامة لا تُقاس بالضرورة نسبة لقدرات الرجال. أما بالنسبة للمقرب النوعي وأهميته في توضيح وتحليل الهندسة الهيكلية، الثقافية، السياسية والإجتماعية التي قادت إلى التمايز وساهمت في استمراره، كما وأنه يساعد على توضيح أنّ تباين الأدوار "الإنجابية، المشاركة والمجتمعية القيادية" للمرأة والرجل لا يستند إلى أساس فيزيولوجي ثابت، وعليه يمكن تعديل وتغيير أدوار النوع وسدّ فجوة المكانة الإجتماعية وتوسيع دور كل منهما ومساهمتهما في العمل السياسي؛

5. **نظرية الكتلة الحرجة:** هذه النظرية أستعيرت من حقل الفيزياء النووية وفيزياء المفاعلات النووية،

والتي تُعنى بأقل كتلة من اليورانيوم-235 أو البلوتونيوم-239 (أو بعض العناصر الأخرى) التي يمكن أن تُحدث التفاعل المتسلسل من دون توقف، وفي هذه الحالة يكون عدد النيوترونات داخل الكتلة الحرجة ثابتا، وإذا كان العنصر المُستخدم في عملية الإنشطار النووي ذو كتلة قادرة على توليد سلسلات متعاقبة من الإنشطار النووي حتى دون أيّ تحفيز خارجي بواسطة ودون تسليط نيوترونات خارجية فيطلق على هذه الحالة الكتلة فوق الحرجة وهي المرحلة المطلوبة لتصنيع القنبلة النووية، حيث تكون معادلة أينشتاين الشهيرة لحساب الكتلة الحرجة اللازمة لإحداث التفاعل المتسلسل الذي تنتج عنه طاقة هائلة كما يلي:  $E = m c^2$  ، والتي تمت استعارتها من طرف Rosabeth Moss Kanter لتقييم التغيير في المنظمات، وعادة ما يُوظف هذا المصطلح للتعبير عن تشكّل النساء بنسبة معينة في البرلمان، ليتحقق بها تحول المخرجات السياسية لصالحهنّ كونها تشكّل نقطة تحول من...إلى...غير أنّ هذه القراءة لم تستوعب خفايا الصبغة النسائية "الناعمة" للمفهوم فبعدها ناقشت طروحات Dahlerup الكلاسيكية منذ 1988 بأنها ليست الكتلة الحرجة أو أعداد النساء الحاضرات من تصنع الفارق ولكنها الأفعال الحاسمة التي تعتبر مهمة أكثر من العدد؛



6. **نظرية الفعل الجماعي:** مستوحاة من العلوم الاجتماعية، يعتقد وفقها الباحثون أنّ المجموعات الأكبر أقل احتمالاً لدعم الفعل الجماعي من المجموعات الأصغر، حيث أنّ تأثير حجم المجموعة-في الواقع- يعتمد على التكاليف فإذا ارتفعت تكاليف السلع الجماعية مع زيادة عدد المشاركين فيها، فإنّ المجموعات الأكبر تعمل بشكل أقل من المجموعات الأصغر. وعليه إذا كانت التكاليف تختلف مع حجم المجموعة، يجب أن تُظهر المجموعات الأكبر عملاً جماعياً أكثر من المجموعات الأصغر لأنّ المجموعات الأكبر لديها موارد أكثر ومن المرجح أن تكون لديها كتلة حرجة من الفواعل المهتمة. في الواقع تزداد الآثار الإيجابية لحجم المجموعة مع عدم تجانس المجموعة والروابط الاجتماعية غير العشوائية ومن مفارقاتها الخادمة لموضوع الدراسة أنّه عندما تكون المجموعات غير متجانسة، تكون هناك حاجة إلى عدد أقل من المساهمين لتوفير مصلحة المجموعات الأكبر ممّا يجعل الفعل الجماعي أقل تعقيداً وأقل تكلفة.

7. **منهج المسح الإنتقائي:** بما يسمح بإنشاء توليفة تجمع دراسات سابقة إهتمت بحالات على وجه الخصوص في بيئات معينة (برلمانات وطنية، برلمانات على المستوى الإقليمي أو برلمانات عالمية) أو أظرفة زمنية معينة (محافل إنتخابية بمعطياتها)، وهذا من خلال إعتقاد المادة العلمية -بنتائجها- المتاحة في كل دراسة حالة. ونظراً لكون هذه الدراسة لا توفر قاعدة بيانات شاملة لكل العينات التي تستحق الفحص والتحليل حيث كان اللجوء إلى المسح الإنتقائي-في البرلمانين الأرجنتيني والفنلندي- أقرب شكل منهجي متاح قصد الإلمام بجزئيات البحث المتشعبة.

#### أدبيات موضوع الدراسة:

إنّ مراجعة الأدبيات السابقة لموضوع تمثيل المرأة في البرلمان استوجبت -لا على الحصر- التوقف عند المحطات الكبرى التالية:

1. كتاب **Hanna Pitkin** الموسوم: **The Concept of Representation** الصادر سنة 1967 والذي تناولت فيه مفهوم "التمثيل" وأبعاده الأربعة معتبرة إياه مفهوماً متكاملًا غير أنّه مُحير، ليس لافتقاره إلى تعريف مركزي، ولكن كون هذا التعريف يتضمن مفارقة "الحاضر غير الموجود" وهو عام جداً قصد تيسير التوفيق بين العديد من حواس الكلمة وآثارها المتضاربة أحياناً، فالتمثيل له علاقة بإشكالية الديمقراطية حيث غالباً ما يتم مساواتهما دون حجة، رغم أنّ للفكرتين أصول مختلفة بل وحتى متضاربة. فقد جاءت الديمقراطية من اليونان القديمة وتمّ كسبها من خلال النضال من الأسفل،

## مقدمة

حيث كانت الديمقراطية اليونانية تشاركية ولا علاقة لها بالتمثيل. أمّا عن التأريخ للتمثيل - كمفهوم سياسي وممارسة - يكون من أواخر فترة العصور الوسطى، وفي الحرب الأهلية الإنجليزية ثم في الثورات الديمقراطية في القرن الثامن عشر أصبح المفهوم مرتبطين تحليلاً. رأى الديمقراطيون أنّ التمثيل - مع الاقتراع الموسّع - يجعل الديمقراطية ممكنة على نطاق واسع وبدلاً من ذلك، اعتبره المحافظون أداة لدرء الديمقراطية. في هذا السياق قارن Rousseau بين المفهومين، لكنه فضل الحكم الذاتي الديمقراطي، وبذلك كان المبصر في اعتبار التمثيل تهديداً للديمقراطية، حيث أصبحت الحكومة التمثيلية شكلاً جديداً من أشكال الأوليغارشية مع استبعاد الناس العاديين من الحياة العامة - وهذا ليس بالحنمية - ويبقى مساندوه مقتنعين بأنّ التمثيل يجعل الديمقراطية واسعة النطاق ممكنة، والتي تقوم على السياسات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. لكن تبقى هناك ثلاث عوائق تحول دون الوصول إلى تحقيق هذا الإحتمال اليوم، هي: نطاق المشكلات العامة؛ السلطة الخاصة من مال أو مناصب والأفكار وكيفية تشكيلها في عصر الإعلام الإلكتروني.

2. كتاب Anne Philips الموسوم: **The Politics of Presence** الصادر سنة 1995 والذي تناولت فيه فكرة التعامل مع الاختلاف هل هو سياسة أفكار أم سياسة حضور؟ من منطلق أنّه في عالم ما بعد الشيوعية (الثمانينيات والتسعينيات) حققت الديمقراطية الليبرالية صعوداً مثيراً للإعجاب، حيث قُدمت على أنها الأسس الشرعية الوحيدة للمساواة والعدالة والديمقراطية - مع التحفظ على آراء وحجج الناقد المجددين - لسنوات عديدة كانت الحجج المركزية ضدّ الليبرالية تنقسم إلى ثلاث فئات عريضة: 1/ أنّ التأكيد الليبرالي على الحريات والحقوق الفردية يعكس أنانية ذاتية وقائية وتنافسية رفضت أيّ مجتمع أوسع؛ 2/ أنّ التركيز الليبرالي على "مجرد" المساواة السياسية تجاهل أو حتى شجع عدم المساواة الجسيمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ 3/ أنّ التعزيز الليبرالي للديمقراطية التمثيلية قلل من أهمية مشاركة المواطنين النشطة.

اعتبر المنظرون النسويون - على وجه الخصوص - الليبرالية بالفردانية المجردة التي تتجاهل المحتوى الجندري، وانتقد العديد منهم المثل العليا للمساواة التي تتطلب أن نكون متشابهين أو أن نصبح كذلك، كما أضافت اتهامات العمى الجنسي والعمى العرقي وزناً للشكاوى القديمة من أنّ الليبرالية عمياء عن الطبقة، وبذلك يتم انتقاد الليبرالية على نطاق واسع بمحوها للتنوع والاختلاف. وما أعطى الزخم الأصلي لليبرالية هو التصور بأن لا الطبيعة ولا التقليد يكفلان النظام السياسي وأن المساواة ذاتها التي

نراها الآن كرعايا للذكورية زادت من التنوع والصراع المحتملين، ومن هنا فإنّ البحث عن أساس تعاقدى للسلطة السياسية من شأنه أن يربط هؤلاء الأفراد المختلفين في كل متماسك؛ يليه الاهتمام بالحقوق والاستقلالية التي من شأنها أن تسمح بمتابعة جزء من حياتهم تحت قوتهم الخاصة. بهذه التطورات والتطورات اللاحقة، ظلّ الإختلاف مهمًا سياسيًا ومهمًا من الناحية النظرية: فهو القوة الدافعة في الفصل بين الشؤون العامة والخاصة.

3. كتاب **Rosabeth Moss Kanter** الموسوم **Men and Women of the Corporation** الصادر سنة

1977، الذي سرعان ما أصبح جزءًا من الحركة المتنامية لإعادة التفكير في محدّدات النجاح الوظيفي لكل من الرجال والنساء، على إثر عملية التعليق على التغييرات في مكان العمل التي كانت مناسبة لنشر هذا الكتاب، وكذلك على رؤيتها لمستقبل النساء العاملات في التنظيمات الأمريكية، واقتُرحت في عام 1977 أنّ الإنتاجية، الحافز والنجاح الوظيفي، تحدّدها إلى حدّ كبير بنية التنظيمات وطبيعة الظروف الاجتماعية التي وجد الناس أنفسهم فيها، وهكذا لاحظت الاختلافات في السلوك والنجاح، الذين يكون لهما علاقة أكثر بما منحه المنظمة لكل من النساء والرجال منه من ارتباطهما بالاختلافات المتأصلة في القدرة أو القيادة.

في توصيفها للأسباب الرئيسية للمشكلة في ذلك الوقت؛ تقول أنها ذات شقين. أولها: حدّدت مجموعة من الصور المصنفة حسب الجنس من يمكن أن يكون مديرًا مناسبًا -جزئيًا لأن المديرين أنفسهم محاطون بأنظمة دعم نسائية تابعة سواء في المكتب والمنزل؛ وثانيها: تميل النساء إلى التركيز في الوظائف ذات الفرص الأقل للتقدم، والحصول على قدر أقل من السلطة وعندما دخلنّ في المستويات العليا -يتم تمثيلهنّ بأعداد صغيرة لدرجة أنهن يتمتعن بوضع خاص هو وضع "الرموز"، حيث عانت "الرموز" من تأثيرات الاختلاف -كونها الوحيدة من نوعها في مجموعة من نوع آخر. وعلى حدّ تعبيرها كانوا "0" واحد في مجموعة "X's" ووجدت أن العديد من الرجال يمكن أن يتعاملوا مع هذا الأمر مستدعيين الأوقات التي كانوا فيها هم أيضًا الغرباء "0"، وهذا لم يفسّر فقط سبب عدم نجاح النساء بسهولة مثل الرجال ولكن أيضًا سبب وجود مجموعة من مشكلات الإنتاجية والجودة.

دراسة Kanter تطمح من خلالها لاستجابة الشركات لتحدي الإنتاجية والجودة من خلال المحاولة الجادة لفتح المزيد من قنوات التنقل وتمكين المزيد من القوى العاملة لديها -ذكورًا وإناثًا- في إطار الانتقال نحو الإدارة التشاركية ومشاركة الموظفين في تجسيد أبعد من الخطابة إلى ممارسة العمل،

وحسبها استخدام فرق العمل وفرق التحكم يساعد على حلّ المشكلات وكسر الحواجز بين الأقسام والمهن والرتب والحالات التي كانت في الماضي تمنع الفرص وتضعف القوة وتضع مصير الشخص في يد رئيس واحد، ليصبح من الأسهل أن تتغلب الكفاءة على المكانة، كما من الأسهل على الأشخاص الذين يعملون في وظائف "غير مرئية" توسيع مهاراتهم وإظهارها.

4. كتاب **Drude Dehlerup** الموسوم **Women, Quotas and Politics** الصادر سنة 2006 الذي يعدّ بمثابة الدراسة المقارنة الأولى على مستوى العالم للإتجاهات الجديدة المثيرة للجدل لحصص النوع الاجتماعي، حيث قدّم نظرة عامة شاملة للتغيرات في التمثيل البرلماني للمرأة في جميع أنحاء العالم. أُعتبر المؤلف قراءة مهمة لجميع أولئك الذين يعملون على زيادة تأثير المرأة في السياسة لأنه دقّق في الظروف التي تؤدي فيها الحصص بين الجنسين إلى زيادة تمثيل المرأة -ولماذا يفشل الأمر في بعض الأحيان- تُظهر Dehlerup أيضًا من خلاله كيف أصبح التوازن بين الجنسين في السياسة مهمًا للصورة الدولية ولماذا يتم إدخال نظام الكوتا في العديد من البيئات الخارجة من الصراعات، في هذا السياق قدمت دراسات حالة رئيسية لأفغانستان والعراق والأرجنتين والسويد وجنوب إفريقيا وبلجيكا، كما أنها قد غطت جميع المناطق الرئيسية تقريبًا في العالم: أمريكا اللاتينية، أفريقيا، العالم العربي، جنوب آسيا، البلقان، دول شمال أوروبا، زيلاندا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا وهذا باستخدام منظور مقارن لتحليلات الجدل الخطابي حول الحصص، بما يعطي نظرة عامة على الأنواع المختلفة من الحصص المستخدمة ويلقي الضوء على عملية التنفيذ. عالج الكتاب إشكالية تدور حول: متى تؤدي حصص النوع الاجتماعي إلى زيادة فعلية في أعداد النساء البرلمانيات؟ ومتى تكون الكوتا مجرد لفتة رمزية؟ وماذا يعني أن يتم انتخاب "امرأة كوتا"؟

5. كتاب **Gerald Marwell, Pamela Oliver** الموسوم **The Critical Mass in Collective Action** الصادر سنة 1993 الذي حُلّل فيه اعتماد الفعل الجماعي على "الكتلة الحرجة" التي تتصرف بشكل مختلف عن أعضاء المجموعة النموذجيين، وفي بعض الأحيان تُوفّر الكتلة الحرجة مستوى معينًا من "الخير" للآخرين الذين لا يفعلون شيئًا، بينما في أوقات أخرى تدفع الكتلة الحرجة تكاليف البدء وتحثّ على اتخاذ إجراءات جماعية واسعة النطاق. يُظهر التحليل الرسمي الذي تطعمه عمليات المحاكاة أنّ السيناريو الأول يكون على الأرجح عندما تتباطأ وظيفة الإنتاج المتعلقة بمدخلات مساهمات الموارد لمخرجات سلعة جماعية، في حين أنّ السيناريو الثاني يكون على الأرجح عندما تكون وظيفة الإنتاج

## مقدمة

متسارعة. مؤكدين في هذا الكتاب -وفي المقالات المنبثقة عنه- على خطأ الاعتقاد السائد بين العديد من علماء الاجتماع بأن المجموعات الأكبر أقل احتمالاً لدعم الفعل الجماعي من المجموعات الأصغر، إضافة إلى تأثير حجم المجموعة الذي يعتمد على التكاليف، فكلما ارتفعت تكاليف السلع الجماعية مع زيادة عدد المشاركين فيها، فإن المجموعات الأكبر تعمل بشكل أقل تكراراً من المجموعات الأصغر، وحيث أن التكاليف تختلف قليلاً مع حجم المجموعة يجب أن تُظهر المجموعات الأكبر عملاً جماعياً أكثر من المجموعات الأصغر لأن المجموعات الأكبر لديها موارد أكثر ومن المرجح أن يكون لديها كتلة حرجة من الجهات الفاعلة المهمة وذات الحيلة. تزداد الآثار الإيجابية لحجم المجموعة مع عدم تجانس المجموعة والروابط الاجتماعية غير العشوائية، ومن المفارقات عندما تكون المجموعات غير متجانسة قد تكون هناك حاجة إلى عدد أقل من المساهمين لتوفير الخير للمجموعات الأكبر مما يجعل الفعل الجماعي أقل تعقيداً وأقل تكلفة.

### 6. مقالة Leslie Schwindt-Bayer و William Mishler الموسومة **An Integrated Model of**

**Women's Representation** الصادرة سنة 2005 واللتين عالجتا فيها مفهوم التمثيل كما طرحته Pitkin على أنه بنية معقدة، من المفترض أن تكون أبعادها متعددة ومتراصة بشكل وثيق مع ذلك، تتجاهل معظم الدراسات التجريبية الطابع المتكامل للتمثيل وتفحص أبعاده المتعددة في عزلة عن بعضها البعض. غير أن صورة التمثيل التي تتوصل إليها هذه الدراسات ليست خاطئة بقدر ما هي ناقصة، وقد اختبرت دراستهما نموذج تمثيل متكامل يربط بين التمثيل الرسمي، الشكلي، الجوهرى والرمزي في 31 ديمقراطية، وتوصلتا إلى أن بنية النظم الانتخابية تؤثر بقوة على التمثيل الشكلي للمرأة والتمثيل الرمزي، كذلك التمثيل الشكلي بدوره، يزيد من استجابة الهيئات التشريعية بالإهتمامات السياسية الخاصة بالمرأة ويُعزّز تصوراتها الشرعية. مع ذلك، فإن تأثيرات التمثيل الجوهرى أقل بكثير مما توقعته الدراسات النظرية.

### 7. مقالة Drude Dehlerup الموسومة **The Story of The Theory of Critical Mass** الصادرة سنة

2006 والتي انطلقت فيها من قناعة أن نظرية "الكتلة الحرجة" تعيش حياة خاصة، على الرغم من التحفظات التي أعرب عنها الباحثون في النقاشات حول التمثيل السياسي للمرأة، حيث غالباً ما يتم التأكيد على أهمية نسبة معينة من النساء في المجالس المنتخبة، وأظهرت الدراسات أن الأمر يتطلب حدًا أدنى معينًا من التمثيل -على سبيل المثال 30%- قبل أن تتمكن الأقلية النسوية من إحداث فرق

## مقدمة

جوهرى في السياسة. في هذا المقال، قامت Dehlerup بدراسة الأساس النظري والإفتراضات الأساسية لنظرية الكتلة الحرجة، مثبتة أنه بالفعل في ثمانينيات القرن العشرين تمّ رفض فكرة نقطة التحوّل المعيّنة -ال 30٪ من النساء- وفي وقت لاحق، تمّ التشكيك في مفهوم اللارجعة Irreversibility أعقاب الإنخفاض الفعلي في تمثيل المرأة في بيئات على غرار أوروبا الشرقية والوسطى. مع ذلك ففي حين تمّ الطعن في النظرية في أدبيات بعينها، لعبت نظرية الكتلة الحرجة دوراً مهماً بالنسبة للنساء السياسيات أنفسهن وكذلك بالنسبة لأولئك الذين يدافعون عن زيادة تمثيل المرأة في السياسة وبالنسبة للذين يدافعون عن إدخال نظم الحصص الانتخابية، مع بقاء التساؤل: لماذا ال 30٪ هي نسبة الحصة الأكثر انتشاراً؟. هذا المقال كان سباقاً إلى رفض نقطة تحوّل معيّنة رغم أنّ فكرة التقدم المستمر لا تعني أن أعداد/نسب الأقليات في التجمعات السياسية ليست لها أهمية، حيث ترتبط نظرية الكتلة الحرجة ارتباطاً وثيقاً بمناقشة ما إذا كانت "النساء السياسيات يصنعن فرقاً" إضافة إلى ضرورات التمييز بين منظور السياسة كنتيجة ومنظور السياسة كمكان للعمل، وعليه هناك حاجة إلى مزيد من البحث التجريبي حول هذا الموضوع.

8. مقالة Susane Dovi الموسومة **Political Representation** الصادرة سنة 2006 والتي اعتبرت فيها مفهوم التمثيل السياسي بسيط بشكل مضلل؛ حيث يبدو أنّ الجميع يعرفون ما هو لكن القليل منهم يمكنهم الإتفاق على تعريف معيّن، وهناك دراسات واسعة النطاق تقدم العديد من التعريفات المختلفة لهذا المفهوم "المراوغ" بما فيها المعالجات الكلاسيكية، حيث قدمت Pitkin أحد التعريفات الأكثر وضوحاً حين اعتبرت التمثيل يعني ببساطة "الحضور مرة أخرى"، هذا التعريف للتمثيل السياسي جعل نشاط المواطنين ، أصواتهم، آرائهم ووجهات نظرهم "حاضرة" في عمليات صنع السياسة العامة، وهو ما يحدث عندما يتحدث الفاعلون السياسيون ويدعون ويرمزون ويتصرفون نيابة عن الآخرين في الساحة السياسية. باختصار اعتبرت Dovi التمثيل السياسي نوعاً من المساعدة السياسية، ورغم أنّ هذا التعريف واضح إلا أنه غير مُحدّد، حيث أنّ لمفهوم التمثيل السياسي -حسبها- أبعاد متعددة ومتنافسة وأحياناً متضاربة لكيفية تمثيل الممثلين. من أهم الإضافات التي قدمتها هذه المقالة تسليط الضوء على العديد من الإنجازات المهمة التي حققتها الأدبيات المعاصرة حول التمثيل، التي أشارت إلى أشكال جديدة من التمثيل السياسي خصوصاً تلك التي لا تقتصر على العلاقة بين الممثلين

الرسميين وناخبهم، إضافة إلى الكشف عن العديد من المشاكل المستمرة في نظريات التمثيل السياسي وبالتالي اقتراح بعض مجالات البحث المستقبلية.

**9. مقالة Andrew Rehfeld الموسومة Towards a General Theory of Political Representation**

الصادرة سنة 2006 والتي انطلق فيها من تأثير الإعتبارات المعيارية للتمثيل السياسي على البنى الديمقراطية (مثل الانتخابات) ونوع معين من النشاط المرافق (مثل التداول والمساءلة) والتي لا يمكنها تفسير كيف يكون الممثلون ممثلين حقيقيين، بزعمه أنّ الحساب القياسي للتمثيل السياسي غير كافٍ لشرح واف حول التمثيل السياسي في جميع أنحاء العالم. حاول Rehfeld تقديم نظرية عامة للتمثيل السياسي تشرح التمثيل ببساطة بالإشارة إلى جمهور ذي صلة يتقبل شخصًا على نحوه فعندما يستخدم الجمهور قواعد الإعتراف بالديمقراطية تظهر الحالات المألوفة لعملية التمثيل وعندما يستخدم الجمهور قواعد غير ديمقراطية للإعتراف تنشأ حالات غير ديمقراطية. وكانت نتيجة هذا المقال أنّ التمثيل السياسي في حدّ ذاته ليس ظاهرة ديمقراطية على الإطلاق خصوصًا حين قدمت دراسات الحالة شرحًا أكثر شحًا حول التمثيل السياسي.

**10. مقالة كل من Childs Sarah و Lena Krook Mona الموسومة Critical Mass Theory and Women's Political Representation**

الصادرة سنة 2008 وفيها ركزت الباحثتان على مراجعة دراسات السلوك التشريعي للمرأة التي تمّ فيها اعتماد مفهوم الكتلة الحرجة على نطاق واسع، والذي تمّ انتقاده كأداة لفهم العلاقة بين النسبة المئوية للنساء المشرّعات وإصدار التشريعات الخادمة للمرأة كمجموعة. في مقالتهما هذه أعادت الباحثتان النظر في المساهمات الكلاسيكية لكل من Kanter و Dahlerup عند مناقشة افتراضاتهما المتعلقة بالصلوات المتوقعة بين الأعداد والنتائج، ففي وقت ما أساء دارسوا الجندر والسياسة تفسير الإرهاصات الأولى السالفة خصوصًا عند محاولة تحديد العلاقات بين التمثيلين الشكلي والجوهري للمرأة.

**11. مقالة كل من Sarah Childs, Johanna Kantola, Mona Lena Krook, Karen Celis الموسومة Rethinking Women's Substantive Representation**

الصادرة سنة 2008 التي سعت إلى إعادة التفكير في الطريقة التي درس بها العلماء تقليديًا التمثيل الجوهري للمرأة، من خلال محاولة تحديد إطار يهدف إلى استبدال أسئلة مثل: "هل تمثّل النساء النساء؟" بأسئلة مثل: "من يدّعي أنّه يمثّل المرأة؟" و "أين وكيف ولماذا يحدث SWR؟" وهذا بحجة أنّ التمثيل يحدث داخل وخارج الساحات



التشريعية، كما وُلفتت المقالة الإنتباه إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمواقع والأهداف والوسائل التي تُوجه عمليات حدوث التمثيل الجوهري للمرأة.

**12.مقالة كل من Childs Sarah و Lena Krook Mona الموسومة Analysing Women's**

**Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors** الصادرة سنة 2009

والتي قدمت فيها الباحثتان حجة لإعادة التفكير في المقاربات التقليدية لدراسة السلوك التشريعي نيابة عن المرأة من خلال طرح سؤالين رئيسيين: 1/لا يتعلق الأمر بمتى تُحدث المرأة فرقاً؟ بل بكيف يحدث التمثيل الجوهري للمرأة؟؛ و 2/لا يتعلق الأمر بما تفعله "النساء"؟ بل بما تفعله الجهات الفاعلة المحددة؟. حيث هدفنا من خلال التحوّل الإستفهامي الأول إلى استكشاف السياقات والهويات والمواقف التي تُحفّز التمثيل الجوهري وتوجهه، وأمّا عن التحوّل الثاني فقد سعى إلى تجاوز التركيز على المشرّعات لتحديد "الجهات الفاعلة الحاسمة" -ذكوراً وإناثاً- الذين يحاولون تمثيل النساء كمجموعة.

**13.مقالة Mansbridge Jane الموسومة Should Blacks Represent Blacks and Women**

**Represent Women? A Contingent "Yes"** الصادرة سنة 1999 والتي قدمت فيها طرحاً جديداً

يتناول أبعاد التمثيل بعيداً عن طرح Pitkin ومؤيديها، فإلى جانب الشكل التقليدي للتمثيل القائم على الوعد "Promissory" وزعت نتائج الدراسات التجريبية للباحثين في عدّة أشكال جديدة: التمثيل "الاستباقي Anticipatory"، "الجيروسكوبي Gyroscopic" و "البديل Surrogate". غير أنّ أيّ من هذه الأشكال المعترف بها مؤخراً لا تفي بمعايير المساواة الديمقراطية التي يتمّ تداولها في التمثيل الشائع، ومع ذلك فإنّ كلاً منها يولّد مجموعة من المعايير الضابطة، هذه المعايير نظامية على عكس المعايير الثنائية المناسبة للتمثيل التقليدي. جاءت هذه المساهمة للبحث في أربعة سياقات -لأربع وظائف مختلفة- مؤكّدة من خلالها أنّ المجموعات المحرومة قد ترغب في أنّ يتم تمثيلها من قبل "ممثلين شكليين" وهم الأفراد الذين تعكس خلفياتهم الخاصة التجارب الأكثر تكراراً والمظاهر الخارجية للانتماء إلى المجموعة، هذه الوظائف الأربع هي: 1/التواصل المناسب في سياقات عدم الثقة؛ 2/التفكير الإبداعي في سياقات المصالح غير المتبلورة وغير المفصلة بالكامل -حيث يعزّز التمثيل الشكلي التمثيل الجوهري للمصالح من خلال تحسين جودة التداول-؛ 3/خلق معنى اجتماعي لـ "القدرة على الحكم" لأعضاء المجموعة في السياقات التاريخية حيث تكون هذه القدرة موضع تساؤل جاد و



4/زيادة الشرعية الفعلية للنظام السياسي في سياقات التمييز السابقة-حيث يروج التمثيل الشكلي لسلع لا علاقة لها بالتمثيل الجوهري- وحسبها ففي سياقات: عدم ثقة المجموعة، المصالح غير المتبلورة، التاريخ الذي يشير إلى عدم القدرة على الحكم وتدني الشرعية الواقعية فإن مصممي التشريعات واللجان التشريعية والناخبين كأفراد لديهم سبب لوضع/المطالبة بأطر تُعزز التمثيل الشكلي، حتى إذا ما انطوى تنفيذه على بعض الخسائر.

**14.مقالة كل من Liza Mügge, Silvia Erzeel, Karen Celis الموسومة Intersectional Puzzles:**

**Understanding Inclusion and Equality in Political Recruitment** الصادرة سنة 2015 التي تعرضت فيها الباحثات للأجندة البحثية النسوية حول المساواة بين الجنسين في السياسة، المبنية على الإقتناع بأن التمثيل العادل للرجال والنساء أمر أساسي لعمل الديمقراطيات التمثيلية، حين ركز علماء النوع والسياسة بشكل متزايد على الآليات التمييزية الأخرى وكيفية ارتباطها بالجنس. حسب الدراسات لا يُنظر إلى المناصب المهمشة على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة أو العمر على أنها "تتأرجح بحرية Swinging Free" مع بعضها البعض، ولكن على أنها تفاعلية Interacting، وبالتالي يمكن أن تحظى مجموعة ما بميزة في سياق معين ولكنها محرومة في سياق آخر اعتماداً على الهياكل والسياقات التاريخية ويثير هذا النهج متعدد الجوانب أسئلة جديدة حول معنى المساواة السياسية التي عالجه المقال استكمالاً لدراسات سابقة قادتها Celis في إطار توسيع أجندة التقاطع Intersectionality التي كانت محط اهتمام Laurel Weldon الدائم. فالمقال يبحث في المدى الذي يُعتبر فيه الحضور العددي المحض للمرأة مؤشراً للمساواة السياسية وإذا ما كان هذا الوجود علامة على الإدماج أو الاستبعاد؟ وبالتركيز على التوظيف السياسي ومسألة ما إذا كان الدمج يُعزز المساواة أكدت الباحثات -في بيئتي بلجيكا وهولندا- بأن التحليل المتقاطع Intersectional Analysis للتوظيف لا غنى عنه لفهم طبيعة الإدماج والإقصاء وبالتالي فهم المساواة السياسية.

**15.مقالة كل من Pippa Norris, Ronald Inglehart الموسومة Women and Democracy:**

**Cultural Obstacles to Equal Representation** الصادرة سنة 2001 التي تناوّل فيها المشاكل الأساسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم نظراً لاستمرار الافتقار إلى المساواة بين الجنسين في القيادة السياسية، باعتبارها حقائق أساسية ليست محل نزاع حيث أنّ تمثيل المرأة في البرلمان ضعيف كضعف تواجدتها في مجلس الوزراء وفي هرم السلطة وفي رئاسة الدول أو

## مقدمة

الحكومات، حيث ساهمت عدة عوامل في هذا الوضع بما في ذلك الهيكلية المؤسسية. ولكن ما هو تأثير الثقافة السياسية وهل المواقف تجاه النساء كقادة سياسيين تشكل عائقاً كبيراً أمام تمكينهم؟ وعلى وجه الخصوص ما أهمية الثقافة مقارنة بالعوامل الهيكلية والمؤسسية؟، فعلى الرغم من التحركات نحو المساواة بين الجنسين في العديد من المجالات وجلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بـ"المرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام" وكذا المؤتمرات الدولية التي تدعو إلى تمكين المرأة وحشد النساء على المستويات الشعبية والوطنية والعالمية للضغط على الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدمج هذه الأجندات في برامج العمل الوطنية، يُخمن الإتحاد البرلماني الدولي (IPU) وفق إسقاط خطي بسيط أنّ البرلمانيات لن يحققن التكافؤ مع الرجال حتى بداية القرن الثاني والعشرين.

### صعوبات الدراسة:

الصعوبات التي تواجهها مثل هذه الدراسات هي جهود جمع معطيات واسعة النطاق قصد فحص مواقف وسلوك المشرّعين عند مراجعة الأطر الحرجة للتنظير حول التمثيل، المرأة والبرلمان، حيث كان من الأسهل الإهتمام بدراسات الحالة التي ركّزت خصوصاً على التمثيل الشكلي للمرأة على المستويين الوطني أو الإقليمي باعتماد بيانات شاملة تصّف هيئاتها التشريعية. مع ذلك، كان من المهم توسيع نطاق دراسة التمثيل الجوهري للمرأة خارج حدود معطيات بيانات "دراسة الحالة" المُعتمَدة لمراجعة، تحيّن وتعميم النتائج وفهم أفضل لكيف ولماذا قد تتمايز دينامية تمثيل المرأة بين البيئات. أضف إلى ذلك غياب كلي للمراجع -التي عالجت هذا الموضوع- باللغة العربية بما حملت الطالبة مسؤولية اعتماد بعض الألفاظ والعبارات المفتاحية لأول مرة.

### تبرير هندسة الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية السالفة الذكر واختبار فرضياتها إرتأت ضرورات الدراسة أن تكون الخطة في فصول أربعة، تستهلها مقدمة وتذيّلها خاتمة بأهم النتائج المتوصّل إليها:

في الفصل الأول يتمّ تناول مفهوم التمثيل بمختلف أطره المفاهيمية ونهاياته المعرفية وصولاً إلى استعراض مفصّل لكّل من أشكال التمثيل الأربعة، مع تقديم نموذج الهيكل المتكامل الذي يدمج هذه الأبعاد ويكشف عن علاقات التكامل بينها -حيث قامت الدراسة بفحص التمثيل الرسمي كعامل وسيط رئيسي للترتيبات المؤسسية التي تُحدّد عملية التأثير على التمثيل الشكلي، الجوهري والرمزي للمرأة- من

## مقدمة

ثم التعرّيج على المراجعات التي طالت حقائق التمثيل القائم على إجراءات الترخيص والمساءلة لفائدة نكهات أخرى على غرار: الصوت، الثقة، الذاكرة والاختلاف وبذلك يتم تجميع المفارقة المعرفية للتمثيل.

يُعنى الفصل الثاني بمقاربة الكتلة الحرجة انطلاقاً من التاريخ الفيزيائي للنظرية والإرهاصات الأولى لـ Ball صاحب فكرة "فيزياء المجتمع"، وكذا عملية محاكاة قوانين ميكانيكا الكم على الأفراد على اعتبار أنهم ذرات وجزئيات لها سلوكياتها الخاصة خصوصاً على تفاعل سلسلة الإنشطار، هذه الأخيرة التي كانت منطلق التحليل لفهم تأثير العدد/النسبة على النتائج وما يصاحب هذا المسار من رد فعل إيجابي/سلبى يؤكد أنّ قوانين الفيزياء لا تسري على عالم السياسة، فيُماط اللثام بذلك عن "الأفعال الحرجة" على اعتبار أنّها الفجوة التنظيرية التي طالها هذا الحقل المعرفي. لقد تخلّلت الصبغة السوسولوجية دراسة الكتلة الحرجة عند ربطها بأدبيات الفعل الجماعي والخيار العقلاني التي أرخت لها إسهامات Kanter حول مجموعات العمل والتي تمّ إسقاطها على الأقليات النسوية من قبل Dahlerup، لتتوسع الدراسة باحثةً في روابط التمثيل بالمرأة من خلال مقاربة الكتلة الحرجة.

أمّا عن الفصل الثالث فيحمل جدالاً حول تطبيقات الكتلة الحرجة في البرلمان بتوصيف وتحليل مساري التمثيل التزايدى والمتسارع بكل جزئياتهما، بمنطلق واحد هو التركيز على النساء بصفتهم دائرة انتخابية ومجموعة ناخبة مهمّة غير أنّها ممثلة تمثيلاً ناقصاً بسبب الملامح البادية للفجوة الجندرية، قصد مناقشة المدى الذي تكون فيه النساء مجموعة مصالح يمكن تمثيلها وفق هندسة حزبية-انتخابية صديقة لها، يليها اختبار لفرضيات تأثير سياسات الحضور على السلوك التشريعي للنساء في البيئة الأرجنتينية.

يُختم الفصل الرابع برسم الخطوط العريضة لجوهر التمثيل النيابي بعيداً عن العدد، وهذا أولاً بمراجعة أطر التنظير الحرجة (من كتلة وأفعال) وفق اختبار نقدي أجري في البرلمان الفنلندي على متغير ذو دور مهم في عملية التوظيف النيابي ألا وهو اللجان التشريعية بخبرائها، ثانياً بتأطير التمثيل الجوهري للمرأة من خلال مؤشرات ضبط وقياس مقارنة قصد نمذجته بعد محاكاة الأقلية النسوية بأقليات مشابهة بافتراض التهميش الذي يطالها، وثالثاً عند صياغة أجندة بحث آنية ومستقبلية عصبها "العمل من أجل".

# الفصل الأول

مفارقة التمثيل النيابي للمرأة

وتقاطعاتها المعرفية

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

إنّ دراسة التمثيل السياسي للمرأة يقودنا أولاً إلى البحث في المفهوم فهو من بين تلك المفاهيم التي نسمعها كثيراً من دون أن نستشف معناها الحقيقي، إذ لا توجد حكومة في بلد ما إلا وتدّعي بأنّها "تمثّل" أمراً ما وهناك من الحكومات التي قد تقول: إنها تمثّل إرادة قوم، طبقة، قبيلة، حزب، عادات وتقاليد، مصالح مشتركة، إرادة أمّة أو دين. جميع هؤلاء يحاولون إثبات ذلك بقول أنّ لديهم توكيلاً واضحاً من أولئك الذين يمثلونهم، أو يقولون إنهم فحصوا الأمر ووجدوا أنّ مسؤولياتهم تحتمّ عليهم أن يتصدّروا التمثيل السياسي لتلك المجموعة والممثلون السياسيون من المفترض أنهم يعكسون أفكار ووجهات نظر أنصارهم، أو يُنظر إليهم كأشخاص موهوبين ببعض القدرات التي يوظفونها لمصلحة أنصارهم سواء رضيت المجموعة أم لم ترض، إذن الممثلون إمّا أن يكون لديهم توكيل من أنصارهم أو أنهم يمارسون التمثيل بالاعتماد على تصورههم لمسؤولياتهم فيتخذون بذلك قرارات تقديرية.

من منطلق وجود ثلاثة أوجه لمعنى التمثيل السياسي، المعنى الأول يتحدّث عن الفكرة القائلة أنّ الشخص/مجموعة الأشخاص يمثّل/يمثّلون مجموعة أكبر عندما يكون/يكونون نموذجاً للمجموعة الكبيرة، بمعنى آخر، فإنّ الانموذج يحمل صفات المجموعة الأكبر، ولهذا نرى استطلاعات الرأي تتحدّث عن مجموعة من الناس الذين يمثلون المجموعة الأكبر. المعنى الثاني للتمثيل السياسي هو عندما نتحدّث عن المهمة التي يقوم بها وكيل أو وفد معيّن، فالوكيل أو الوفد يعمل على حماية مصالح وتطوير مشروعات الطرف الأكبر الذي وكله أو أوفده، المتحدّث الرسمي باسم جماعة كذلك يدخل ضمن هذا التصنيف. أمّا عن المعنى الثالث فيقصد منه التحدّث باسم المجموعة، الجماعة أو الدائرة التي انتخبت الفرد أو الحزب بمعنى أنّ الشخص المنتخب حصل على ثقة الناخبين الذين يعطونه الصلاحية لممارسة العمل السياسي في القضايا اليومية والحياتية. وبما أنّ هذه القضايا تتعلق بالكثير من شؤون العمل السياسي المتحرّك، فإنّ جهود الناخبين الذين أعطوا ثقتهم لذلك الشخص يتوقعون منه أن يباشر نشاطه السياسي معتمداً على مبادئ وميثاق طرحهما سابقاً للجمهور و التمثيل السياسي في هذه الحالة، يختلف عن الحالات الأخرى. هذا ما يحيلنا إلى جملة تساؤلات حول طبيعة المفهوم والمتغيرات المحيطة به والمتحرّكة في جوهره؛ على غرار: الصفات التي يمتلكها الأفراد الذين يمثلون مجموعة ما؟ ومن أعطاهم الصلاحية للتمثيل؟ وما معنى المسؤولية المتضمن في التمثيل؟

إن محاولة فهم عناصر التمثيل السياسي أدت إلى صناعة العديد من البناءات التصنيفية<sup>1</sup> (Birch, 1971, McLean, 1991, Rao 1998, Mansbridge 2003) Pitkin في مؤلفها *The Concept of Representation* الذي نُشر عام 1967، الذي استعرضت فيه تنويعات التمثيل الأربعة -تم استباق الإشارة إليها هنا لتفكيكها في استعمالات موائية من هذا العنصر- وهي:

1. التمثيل الرسمي *Authorised*، حيث يتم تفويض الممثل قانوناً للعمل من أجل الآخرين، وتعرفه Pitkin بأنه إعطاء السلطة بشكل رسمي لشخص ما للتصرف من أجل الآخرين أو حيث يُحاسب الممثل... على ما يفعله" و "أي شيء يفعله" يُعتبر بمثابة تمثيل دون ترك أي ضمان على جودة التمثيل عند حدوثه<sup>2</sup>؛

2. التمثيل الشكلي *Descriptive*، حيث يقف الممثل ممثلاً عن مجموعة بحكم تقاسم خصائص مشابهة مثل النوع، الجنس، العرق وحتى محل الإقامة. تعتبر Pitkin وقوف الممثل "Stands For" مع الذين يتم تمثيلهم بموجب تقاطعات خصائصهما أو علاقة بينهما قاصراً، ولذلك فهي ترفض الإفتراض الرئيس الذي يقوم عليه أي ارتباط بسيط بين خصائص الشخص وأفعاله فهو أمر غير مؤكّد حسبها بأي حال من الأحوال<sup>3</sup>. علاوة على ذلك، تضيف Pitkin أنّ التركيز على التمثيل الشكلي يؤدي "حتماً" -للأسف- إلى التركيز على تكوين البنى التمثيلية (أي على ما هو موجود *Who Is Present*) بدلاً من أنشطتها (ما تفعله *What They Do*)<sup>4</sup> وهذا ما يطرح إشكالا لأنه لا يمكن مساءلة الممثل عن "ما هو *What He Is*" ولكن فقط "عما يفعله *What He Has Done*" في ذات السياق فإنّ الخصائص التي تستدعي التمثيل ليست دائماً واضحة وليست بديهية؛

3. التمثيل الرمزي *Symbolic*، حيث يقف الممثل مدافعاً عن الأفكار الوطنية ويتضمن هذا التمثيل رموزاً غالباً ما تكون تعسفية -والتي تستبعد معايير الدقة- ممّا يعني أنّ جودة التمثيل الرمزي تكمن بالكامل في "المواقف والمعتقدات" الممثلة والتي تكون مفتوحة للتلاعب من قبل الممثلين<sup>5</sup>

<sup>1</sup> انظر:

Anthony. Birch, **Representation**, (Basingstoke: Macmillan, 1971).

Ian. McLean, **Forms of Representation and Systems of Voting**, In : Held. David, **Political Theory Today**, (Cambridge: Polity, 1991), p. (172-196).

Jane. Mansbridge, Rethinking Representation, **American Political Science Review**, Vol.97, No.4, 2003, p.(515-528).

<sup>2</sup> Hanna. F. Pitkin, **The Concept of Representation**, (Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1972), p.(9-55).

<sup>3</sup> Hanna. F. Pitkin, op.ci., p.61.

<sup>4</sup> Ibid., p.226.

<sup>5</sup> Hanna. F. Pitkin, Op.cit., p.100.

وعلى سبيل المثال قد يتم إقناع النساء بأنهن ممثلات رمزيًا من قبل الذكور ولكن قد تكون هذه القناعة ضعيفة أو معدومة؛ و

4. التمثيل الجوهرية Substantive، أين يسعى الممثل لتعزيز التفضيلات السياسية للمجموعة ودعم مصالحها، ويشير هذا التمثيل باعتباره "التصرف من أجل" بشكل صحيح- حسب Pitkin- إلى العلاقة بين الممثل والممثل التي يكون الممثل فيها "منطقيًا مسبقًا" بشكل أكثر تحديدًا، يجب أن يستجيب الممثلون للممثل وليس العكس<sup>1</sup> وهذا يعني أنه "عادة" سوف تتلاقى رغبات الممثل وعمل الممثل<sup>2</sup>، حيث يمكن تحقيق هذا التطابق وفق سيناريوين نستعرضهما أدناه.

تعتبر Pitkin أن لكل من الأنواع السابقة غموضها وتعقيدها وبالتالي يجب أن يكون تناولها مصحوبًا بمحاذير معينة، وأكثر ما لفت انتباه الدراسات النسوية اللاحقة هو تحييد Pitkin للتمثيل الشكلي من النقاش، فهي -كما ذكرنا أعلاه- ترفض الافتراض الرئيس القائل بوجود صلة بين الخصائص والعمل/ الأداء، وتعتقد أن التركيز على التمثيل الشكلي يؤدي إلى التركيز على الخصائص على حساب التركيز على عمل الممثلين، وهذا بالطبع إحتمال منطقي، لكن معظم المهتمين بالتمثيل السياسي يدركون تمامًا الإختلافات المحتملة بين خصائص الممثلين وأفعالهم<sup>3</sup>. على نحو مشترك مع معظم المنظرين في عصرها لم تتناول Pitkin قضايا النوع حتى وقت قريب إلى حد ما، حيث كان الفاعلون السياسيون المفترضون من ممثلين أو ممثلين ذكورًا ضمنيًا<sup>4</sup>، وقطع مع ظهور دراسات النوع والسياسة في نهاية القرن العشرين تم تناول قضايا تتعلق بتمثيل المرأة من طرف المنظرين السياسيين وعلماء النوع والسياسة، وجل أولئك الذين فعلوا ذلك كانوا في معظمهم من رواد التيار النسوي، الذي امتدت لاحقًا لدراسات فروعته من النظري نحو التطبيقي. وعليه فمن الناحية النظرية سيطر مؤلفان مهمان على هذه الأجندة البحثية: أولهما ل Pitkin الذي لم يكن "نوعيا صريحًا" والثاني ل Phillip الذي نُشر عام 1995 والموسوم The Politics of Presence<sup>5</sup>، وقد شكّل هذان العملان تحولًا حاسمًا في قضايا التنظير الأكاديمي حول التمثيل السياسي ويمكن القول أنه بعد Pitkin لم يعتبر أحد التمثيل الشكلي على قدر كبير من الأهمية، في حين أنه بعد Phillips لم يعتبره أحد غير مهم. حيث لاقت فكرتها حول سياسات الحضور سيطرًا واسعًا خصوصًا عند

<sup>1</sup> Hanna. F. Pitkin, Op.cit., p.140.

<sup>2</sup> Ibid., p.(163-165).

<sup>3</sup> Sarah. Childs, & Lovenduski. Joni, **Political Representation**, In : Waylen. Georgina, Celis. Karen, Kantola. Johanna and Weldon. Laurel, **The Oxford Handbook of Gender and Politics**, (Oxford: Oxford University Press, 2013), p.2.

<sup>4</sup> انظر:

Carole. Pateman, **The Sexual Contract**, (Cambridge: Polity, 1988).

<sup>5</sup> أنظر:

Anne. Phillips, **The Politics of Presence**, (Oxford: Clarendon Press, 1995).

Young و Mansbridge<sup>1</sup> بمنطق أنّ المداولات السياسية تتطلب مشاركة المجموعات الرئيسية المعنية لاتخاذ قرارات تمثيلية ديمقراطية.

### المبحث الأول: التمثيل السياسي: بين التفويض والوصاية

لفهم كيف ولماذا يُعتبر التمثيل السياسي مركزياً في الدراسات السياسية النسوية، لابد أولاً من مناقشة النظريات التقليدية للتمثيل، تُتبع هذه المناقشة بضرورات النظر في كيفية استخدام علماء النوع الاجتماعي والسياسة لهذا المصطلح، مع إيلاء إهتمام خاص بالنقاشات والخلافات بينهم من خلال إسهاماتهم البحثية المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة، قبل أن يتحول تركيزهم نحو التمثيل الجوهري عند مناقشتهم لأبعاد التمثيل التي كان لها نصيب الأسد من الإهتمام في العقد الماضي، إلى جانب المحاور الثمانية الأساسية في جدول أعمال البحوث المعاصرة حول التمثيل الجوهري، التي تؤكد أنّ مفهوم التمثيل ذاته يخبرنا بأنّ الإنشغال حول الممثلين لم يكن موجوداً عندما تمّ تشكيل التعاريف المفاهيمية السائدة في أيّ فترة، بل كان ذلك من قبل المدافعين الذين هم بدورهم تكونت مشاركاتهم من سياقهم السياسي وأولوياتهم بما جعل مصطلح التمثيل السياسي مشروط ومتنازع عليه، فهو مزيج معقد من العناصر التي لا تتناسب ومحاولة بلورة تعريف أو تطبيق بسيط، فهذا المفهوم له تاريخ طويل تعاقب عليه المنظرون وممارسو السياسة الذين ركزوا تركيزاً كبيراً في نقاشاتهم على سياسات النوع وسياسات الهوية في أواخر الثمانينات وبدايات التسعينات وبالتالي صحّ اعتباره مفارقة.

توضّح النظرية السياسية التقليدية أنّ التمثيل السياسي متناقض، فهو بالنسبة لدعاة الديمقراطية الإنتقال من التّصور الأول لمجتمع الدولة الأثينية إلى الدول الكبيرة والمكتظة بالسكان بما خلف مشكلة المشاركة الديمقراطية<sup>2</sup> فوق مساحة إقليمية معينة، فكان هناك احتمال ضئيل أنّ جميع المواطنين يمكن أن يشاركوا في الحكم الذاتي حيث أن التمثيل السياسي سيحلّ هذه المشكلة من خلال ممارسة التفويض أو تكليف مهمة الدفاع عن مصالح المواطنين إلى عدد أقل من الأفراد الذين يتجمعون في المجالس لاتخاذ القرارات، حيث يحاول معظم منظري التمثيل السياسي تحديد عناصر مكوناته وتحديد خصائصه

<sup>1</sup> انظر:

Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', **The Journal of Politics**, Vol.61, No.3, 1999, p.(628-657).

Iris. Marion. Young, **Inclusion and Democracy**, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Jane. Mansbridge, Rethinking Representation, **American Political Science Review**, Vol.97, No.4, 2003, p.(515-528).

<sup>2</sup> أنظر:

Robert. A. Dahl, **Democracy and its Critics**, (Yale University Press, 1989).



الأساسية، حيث يركزون على أنشطة الممثلين المنتخبين وهنا سُجلت خلافات طويلة الأمد حول ممارسة التمثيل خصوصاً حول ما إذا كان الممثلون المنتخبون هم مندوبو ناخبهم Delegates أو أنهم أمناءهم وقائمون عليهم<sup>1</sup> Their Trustees.

### المطلب الأول: مدلولات التمثيل في النظام التمثيلي<sup>2</sup>

يمكن عرض "رؤى" التمثيل المختلفة كون كل منها ثابت ومقبول لارتكازه على استخدامات مألوقة، صالحة، عادية وغير مثيرة للإشكال لبعض مفردات عائلة "التمثيل"، على الرغم من أنها تستند إلى أسس جيدة إلا أنّ هذه الرؤى غير متوافقة بشكل متبادل وخاطئة في النهاية لأنها تعمم بسهولة على نطاق واسع من بعض الأمثلة متجاهلة إياها على الرغم من كونها صالحة للطرح. تعتمد الرؤية الصحيحة والكاملة للتمثيل على البحث في ما هو التمثيل من حيث الفهم الكامل والصحيح لمفردة "التمثيل" إلى جانب المفردات الأخرى من نفس العائلة.

يمكن بالتأكيد إعادة تعريف المفهوم وتنقيحه لكن من الضروري أن يكون واضحاً بشأن المعنى الفعلي المعتمد في بادئ الأمر<sup>3</sup>، فكل رؤى التمثيل لها معنى عند إسقاطها على الحياة السياسية أو على جوانب معينة من الحياة السياسية بما يفسرها، حيث أنّ رؤساء الدول والبرلمانيين المنتخبين وأعضاء الحكومة لأغراض معينة وفي ظروف معينة ممثلون مفوضون يتمتعون بسلطة إجبار أولئك الذين يتصرفون بالنيابة عنهم، وفي ظروف معينة يكون الممثلون السياسيون المنتخبون ممثلين "حقيقيين" فقط إلى الحد الذي يكونون فيه مسؤولين أمام أولئك الذين يعملون بالنيابة عنهم، وقد يكون من المفيد تصوير المجموعة المنتخبة كصورة أو انعكاس للأمة بأكملها أي تصميمها كنموذج تمثيلي.

في سياق مكمل عند التعامل مع محفل سياسي أو في حالة تطور الولاء والشعور بالوحدة الوطنية من خلال شخص القادة السياسيين، فإنّ التمثيل الرمزي يبدو مناسباً كما هو الحال بالنسبة للرموز السياسية غير الحية على غرار العلم أو ميزان العدالة، وفي ظروف أخرى وسياقات أخرى يكون التمثيل الجوهرية هو جوهر التمثيل السياسي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Sarah. Childs, & Lovenduski. Joni, **Political Representation**, op.cit., p.02.

<sup>2</sup> Hanna. F. Pitkin & Hayat. Samuel, La Représentation Politique, **Raisons politiques**, Vol.2, No.50, 2013, p.(35-51).

<sup>3</sup> لأن ما يعنيه باللغة الإنجليزية من المرجح جداً أنه ليس ما يمكن أن يعنيه للناطقين بلغات أخرى.

<sup>4</sup> Hanna. F. Pitkin & Hayat. Samuel, op.cit., p.43.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

على الرغم من أنّ كل رؤى التمثيل هذه لها وزنها وأهميتها في الحياة السياسية فإنّ مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة غير كافٍ، ولا يكفي القول أن التمثيل يعني شيئاً ما هنا أو شيئاً ما هناك أو أن نظريات التمثيل على قدم المساواة من حيث أهميتها، فلكل رؤية افتراضات محدّدة ومضامين معيّنة تُستمد من الأمثلة المعتمّدة في استخدامنا العادي لمفردات عائلة "التمثيل".

إنّ التفكير في البرلمان باعتباره تمثيلاً تصويرياً أو نموذجاً تمثيلاً للأمة سيجعل التركيز حتماً قريباً من التكوين بدلاً من النشاط، أمّا التفكير فيه كرمز سيكون حتماً مقلقاً بشأن تأثيره النفسي على أذهان الناس أكثر من دقة التوصلات بينه وبين الأمة، والتفكير في الأمر بصورة وكيل أو سلسلة من الوكلاء يجعل التركيز يتجه نحو اهتمامات أخرى، لذلك من الضروري معرفة ما تتضمنه كل رؤية وتفترضها وأي رؤية مناسبة لأي موقف، والقول بأنّ جميع الرؤى وثيقة الصلة بالسياسة وأنها جميعاً مرتبطة بذلك وأنها جميعاً رؤى لمفهوم واحد ولنفس المعنى لا يعني أنها قابلة للإستبدال أو الترادف أو أنها جميعها تتوافق بنفس الطريقة مع الحياة السياسية<sup>1</sup>.

إنّ جوانب الحياة السياسية التي يحدث التمثيل فيها متنوعة ومتشعبة للغاية، ويمكن أن يُفترض أن تُمثل الحكومة مؤسسات الدولة ككل أو الأمة أو البلد أو الشعب، كما ويمكن سحب هذا التأكيد على جميع الحكومات أو يمكن أن يتم التمييز بين ما يسمى الحكومات "المُتمثلة" وبين أشكال الحكومات الأخرى. داخل الدولة يُنسب التمثيل في أغلب الأحيان إلى الهيئة التشريعية؛ لكن يجد الباحث أنّ كل عضو في البرلمان قد يمثل الأمة أو دائرته الانتخابية أو حزبه السياسي، وفي حالة التمثيل النسبي يمكن القول أنّ كل نائب يمثل أولئك الذين ينتخبونه، في حالة التمثيل المهني يمثل مهنته، في حالة المنطقة الجغرافية فإنه يمثلها أو يمثل سكانها أو يمثل مصالحهم<sup>2</sup>.

بالنسبة للهيئة التمثيلية الجماعية لا تُصوّر بالضرورة كمجلس تشريعي ذو سيادة فقد تكون هيئة إستشارية إذا ما تعلق الأمر بالتمثيل من قبل السلطة التنفيذية، سواء كان بوجود رئيس منتخب بشكل مباشر أو رئيس وزراء تمّ اختياره بشكل غير مباشر، هنا يكون الحديث عن التمثيل من قبل الملوك ورؤساء الدول، كما وقد تمّ اعتبار المحاكم والقضاة والمحلفين هيئات تمثيلية وأيضاً يمكن التنويه إلى التمثيل الإداري كما ويمثل السفراء الدولة في الخارج ويمكن في بعض الأحيان تسمية كل عضو في الحكومة بممثل بمعنى أن أفعاله هي الإجراءات الرسمية للدولة ويُعترف أيضاً لأنشطة الأفراد في الهيئات

<sup>1</sup> Hanna. F. Pitkin & Hayat. Samuel, op.cit., p.44.

<sup>2</sup> Ibid.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الحكومية بأنها تمثيل سياسي<sup>1</sup>. بالتالي يمكن القول بأن جماعة الضغط تُمثّل مجموعة معينة أو مصلحة في البرلمان أو في اللجنة البرلمانية، وقد يُمثّل الوكيل أو الخبير مصلحة ما في محكمة إدارية ويمثل المحامي موكله في المحاكم رغم أنه من النادر اعتبار هذه الأشكال تمثيلاً سياسياً، غير أنّ هؤلاء الأشخاص والمؤسسات لا يمثلون جميعاً بالطريقة نفسها أو بالمحتوى نفسه، كون التمثيل السياسي واسع ومتنوع بقدر ما تسمح به فكرة التمثيل نفسها وأفضل طريقة للتعامل مع مثل هذه التعددية هي وضوح رؤية التمثيل التي يستخدمها باحث معين، وما إذا كانت تلك الرؤية وافتراساتها وآثارها تتوافق حقاً مع الحالة التي يحاول دراستها<sup>2</sup>. وعليه فإنّ مقاصد هذه الدراسة هو تمثيل المرأة في البرلمان الذي يتعاطى مع المكونات الخمسة الآتية:<sup>3</sup>

1. الأطراف التي تُمثّل (الممثل، المنظمة، الحركة، الوكالة، الدولة...)
2. الأطراف التي يتم تمثيلها (الناخبون الدوائر الانتخابية، النساء أو المجموعة النسوية، الأمة...)
3. ما يتم تمثيله (الآراء، وجهات النظر، الأفكار، المصالح، الخطابات...)
4. الإطار الذي يتم فيه نشاط التمثيل (السياق السياسي، النيابي، التشريعي...)
5. ما يتم استبعاده (الآراء والأفكار والمصالح ووجهات النظر التي لا/لم يتم التعبير عنها).

غالبًا ما تبدأ نظريات التمثيل السياسي بتحديد مصطلحات التكوينات الأربعة الأولى السابقة الذكر، على سبيل المثال، جرت العادة على أن يقتصر أنواع الممثلين الذين تدور حولهم مناقشات المنظرين الديمقراطيّين على الممثلين الرسميين -أي الممثلين الذين يشغلون مناصب منتخبة، وأحد أسباب بقاء مفهوم التمثيل بعيد المنال -إن صحّ التعبير- هو أنّ نظريات التمثيل كثيرًا ما تنطبق فقط على أنواع معينة من الفاعلين السياسيين وفي سياق معين، حيث يتم التعامل مع كيفية تمثيل الأفراد لدائرة انتخابية على أنها متميزة عن كيفية تمثيل الحركات الاجتماعية أو الهيئات القضائية أو المنظمات غير الرسمية. ونتيجة لذلك، يكون ارتباط أشكال التمثيل المختلفة ببعضها البعض غير واضح.

قدم Rehfeld في مقاله الموسوم "Towards a General Theory of Political Representation" نظرية عامة للتمثيل تحدّد ببساطة التمثيل بالرجوع إلى الجمهور ذي الصلة الذي يقبل الشخص كمثل

<sup>1</sup> Hanna. F. Pitkin & Hayat. Samuel. op.cit. p.45.

<sup>2</sup> Ibid. p.(45-46).

<sup>3</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, **Stanford Encyclopedia of Philosophy**, (Fall, 2018 Edition).

<https://plato.stanford.edu/archives/fall2018/entries/political-representation/>.

له<sup>1</sup>، وإحدى نتائج مسار التمثيل عند Rehfeld هو أنه يسمح بحالات تمثيل تُوصف بكونها غير ديمقراطية، ومع ذلك لا تحدّد نظرية التمثيل العامة لـ Rehfeld ما يفعله أو ما يجب أن يفعله الممثل من أجل الإعراف به كممثل. حيث أنّ ما يفعله الممثلون بالضبط كان ولا يزال موضوع نقاش أكاديمي بين الدارسين وعلى وجه الخصوص، احتدم الجدل حول ما إذا كان ينبغي أن يعمل الممثلون كمندوبين أو كأمناء. من الناحية التاريخية ركزت الأدبيات النظرية حول التمثيل السياسي على ذلك ووجدت أنّ الممثلين بصفتهم مندوبين ببساطة يتتبعون التفضيلات التي يُعرب عنها ناخبوهم، وفي ذلك يصف Madison الحكومة التمثيلية بأنها "تفويض الحكومة... لعدد صغير من المواطنين المنتخبين من قبل البقية"، وقد استدرِك Madison أن "رجال الدولة المثقفين لن يكونوا دائماً في المقدمة"<sup>2</sup> وبالتالي اقترح وجود عدد كبير ومتنوع من المواطنين قصد التقليل من مشاكل التمثيل السيئ. وبعبارة أخرى، فإنّ تفضيلات الممثلين يمكن أن تحمي جزئياً من مشاكل الفصائل. في المقابل، فإنّ الممثلين بصفتهم أمناء/أوصياء فهم يتبعون فهمهم الخاص لمتابعة الإجراء الأفضل<sup>3</sup>.

في سياق متصل اشتهر Edmund Burke بقناعته حول: "أنّ البرلمان ليس مؤتمراً للسفراء ذوي المصالح المختلفة والمتعادية التي يجب على كل منهم بصفته وكيلاً ومحامياً أن يحافظ عليها من الوكلاء والمحامين الآخرين، لكن البرلمان هو جمعية تداولية لأمة واحدة، لها مصلحة واحدة، مصلحة الجميع... أنت تختار عضواً بالفعل؛ ولكن عند اختيارك له لن يكون عضواً في بريستول -دائرته الإنتخابية- ولكنه عضو في البرلمان"<sup>4</sup>.

يصنع مفهومي المندوب والأمين في التمثيل السياسي مطالب متنافسة ومتناقضة حول سلوك الممثلين، حيث تتطلب مفاهيم التمثيل التفويضي Delegate Conceptions من الممثلين اتباع تفضيلات ناخبينهم، بينما تتطلب مفاهيم التمثيل الوصائي Trustee Conceptions من الممثلين اتباع حكمهم الخاص حول المسار الصحيح للعمل، حيث يجب أن تتعامل أيّ نظرية تمثيل مع هذه المتطلبات المتناقضة، ومن المعروف عن Pitkin تأكيدها على أنه لا ينبغي للمنظرين محاولة التوفيق بين الطبيعة المتناقضة لمفهوم التمثيل، وبدلاً من ذلك يجب أن يسعوا إلى الحفاظ على هذه المفارقة من خلال التوصية بأن يحمي النظام التمثيلي استقلالية الممثل والممثلين، حيث يتم الحفاظ على استقلالية الممثل من خلال السماح له

<sup>1</sup> Andrew. Rehfeld. Towards a General Theory of Political Representation, The Journal of Politics, Vol.68, No.1, 2006, p. (1-21).

<sup>2</sup> James. Madison, (eds.), The Federalist Papers, (Ian Shapiro : Yale University Press, 2009).

<sup>3</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, op.cit.

<sup>4</sup> Edmund. Burk, Reflections on The Revolution in France, (London : Penguin Books, 1968), p.115.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

باتخاذ القرارات بناءً على فهمه/فهمها لمصالح الممثل (مفهوم الممثل الوصي)، بينما يتم الحفاظ على استقلالية الممثلين من خلال الحصول على تفضيلاتهم المؤثرة وهذا بعد المفاضلة بينها وتقييمها من طرف الممثلين (مفهوم الممثل المفوض)، وحيث يجب أن يتصرف الممثلون بطرق تحمي قدرة الممثل على تفويض ومساءلة ممثليه وكذا دعم قدرة الممثل على التصرف بشكل مستقل عن رغبات الممثل، وتكون المصالح الموضوعية هي مفتاح تحديد إذا ما تم انتهاك استقلالية الممثل واستقلالية الممثل<sup>1</sup>، ويحدث التطابق بين تفضيلات الممثل وأداء الممثل في حالتين هما:

أولاً، حين يمنح الممثل للممثل تفويضاً ينصّ بوضوح على ما يجب عليه فعله، وهنا يُعتبر الممثل مندوباً لا يتمتع بالاستقلالية؛

ثانياً، عندما يُمنح الممثل تفويضاً للتصرف نيابة عن الممثل، ويكون الممثل هنا وصياً يمكنه التصرف بشكل مستقل. ووفقاً لهذه الرؤية الأخيرة، فإنّ البرلمان هو منتدى يتم فيه صياغة مصالح الناخبين من قبل الممثلين ويتم التوفيق فيما بعد للمصلحة العامة، ونظراً لكون الممثلين غائبين عن البرلمان فإنهم لا يعرفون مجال المصلحة العامة، وبالتالي ومن خلال اتساع مصالحهم الخاصة لا ينبغي تقييد الممثلين بأراء الممثلين، سواء كان الممثلون بمثابة أمناء أو مندوبين - ممثلين بدرجة أقل أو أكثر - فهم يعكسون "ما وراء السياسة" أي: آراء حول طبيعة المصالح والاحتياجات والمطالب؛ آراء حول قدرات الممثلين والممثلين؛ العلاقة بين الدولة والمجتمع وتقسيماتها<sup>2</sup>.

نستنتج من توجه Pitkin أنه ينبغي أن يتصرف الممثل كوصي إذا كان: أكثر تفوقاً في الحكمة والخبرة من الممثل، إذا أُعتبرت المشاكل السياسية لها حلول واضحة وموضوعية يمكن تحديدها من خلال تحقيق عقلاني يتم فيه التأكيد على المصالح الوطنية ككل موحد. في المقابل، ينبغي أن يميل الممثل أكثر نحو العمل كمندوب حين: يُعتبر الممثلون والممثلون متمتعين بقدرات متساوية، حين تكون القضايا السياسية أكثر ارتباطاً بالتفضيلات الشخصية مما يجعل المداولات الموضوعية والعقلانية أقل ملاءمة، عندما تتعارض المصالح الشخصية والمحلية مع المصالح الوطنية وعندما ينطوي التمثيل على انتقاد الحكومة وسياستها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, op.cit.

<sup>2</sup> Hanna. F. Pitkin, op.cit., p.(19-21).

<sup>3</sup> Karen. Celis,(eds.),Rethinking Women's Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, p.4.

في سياق متصل لم تحدّد Pitkin أبدًا بشكل كافٍ كيفية تحديد المصالح الموضوعية للناخبين، وفي نقاط ضمنية أشارت إلى أنه يجب أن يكون للناخبين رأي لتحديد اهتماماتهم الموضوعية، لكنها في النهاية حولت تركيزها بعيدًا عن هذا التناقض نحو التوصية بأنه يجب تقييم الممثلين على أساس الأسباب التي يقدمونها عند عصيان تفضيلات ناخبهم، وبالنسبة لها تقوم التقييمات حول الممثلين على القضية المطروحة والبيئة السياسية التي يتصرف فيها الممثل، مع فهم المعايير المتعددة والمتضاربة ضمن مفهوم التمثيل بالكشف عن عدم جدوى إخضاع جميع الممثلين لمجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية. بهذه الطريقة تستنتج Pitkin أنّ معايير تقييم الممثلين تتحدى التعميمات، وعلاوة على ذلك من المرجح أن يختلف الأفراد لا سيما الديمقراطيون -بعمق- حول ما يجب أن يفعله الممثلون<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: جينالوجيا التمثيل: منطلقات فهم أهلية النساء للتمثيل

بداية تفرض الضرورة الإشارة إلى التحيز الجندري -في الفضاءات والمواضيع- الذي نال التمثيل نصيبا منه<sup>2</sup>، على الرغم من أنّ البعد الجندري واضح فيما يتعلق بفواعله لأنّ الممثلين والممثلين من حيث التعريف هم جنس وجندر، غير أنّ التمثيل لم يكن بمنأى في ترتيباته عن العلاقات الهرمية بين الرجال والنساء. مع ذلك لا تتعلق "جندرة التمثيل" Gendering Representation بجنس الهيئات فحسب، بل تركز أيضًا على "ماهية" التمثيل وتفحص أفعال وادّعاءات الممثلين باستخدام عدسة جندرية<sup>3</sup>، وإلى جانب مراعاة جنس الممثلين المعنيين والطابع الجندري للتمثيل، فإنّ "جندرة التمثيل" تشكك بشكل أساسي في الطريقة التي يتم بها تصوّر هذا المفهوم وصياغة شروط التمثيل "الجيد" -أو التمثيل الجوهري للمرأة<sup>4</sup>- الذي جاءت به Dovi وحتى شروط الديمقراطية على هذا النحو<sup>5</sup>. تتمثل إحدى المساهمات الرئيسية للباحثات النسويات في رفض الفصل الواضح لأبعاد التمثيل في صالح التسلسل الهرمي بينها، ووفقًا لمنظري تمثيل المجموعة فإنّ التمثيل الشكلي والجوهري متشابكان حيث أنّ الأول هو شرط مسبق للثاني وبالتالي فإنّ التحليل النسوي للتمثيل يكمل المناقشات السياسية السائدة التي تدور حول إشكالات: "ما الذي يجب أن يتم تمثيله؟" و "ما هي العلاقة بين الممثل والممثل؟"

<sup>1</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, op.cit.

<sup>2</sup> انظر:

Judith. Squires, **Gender in Political Theory**, (Malden: Blackwell, 1999).

Valerie. Bryson, **Feminist Political Theory: An Introduction**, (Houndmills and New York: Palgrave Macmillan, 2003).

<sup>3</sup> Amy. G. Mazur & Dorothy. E. McBride, **State feminism**, In : Amy. G. Mazur & Dorothy. E. McBride, **Politics, gender and concepts**,(Cambridge : Cambridge University Press 2008), p.(244-269).

<sup>4</sup> Suzanne. Dovi, **The Good Representative**, (Oxford: Blackwell, 2012).

<sup>5</sup> Pamela. Paxton, **Gendering democracy**, In : Amy G. Mazur and Dorothy E. McBride, **Politics, gender and concepts**, Cambridge : Cambridge University Press 2008), p.(47-70).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

يتضح مفهوم "جندرة التمثيل" من خلال مفهوم "التمثيل السياسي" في حد ذاته فيما أسمته Celis بدليل السياق الذي يكشف العلاقة بين "تمثيل النوع" و "التمثيل السياسي" وما يعنيه إدراج النوع الاجتماعي في هذا الأخير وكذا فيما أسمته دليل التسمية والأبعاد الذي تكوّسه الأبعاد الرسمية، الشكلية، الرمزية والحقيقية لتمثيل النوع وضرورات ترابطها (دليل الضرورة والاعتماد المتبادل)<sup>1</sup>. إن مفهوم "التمثيل" له معانٍ مختلفة في أوقات مختلفة وفي سياقات مختلفة<sup>2</sup>، إيتيمولوجيا الكلمة مشتقة من الفعل اللاتيني Repraesentare: "والذي يعني الحضور مرة أخرى To Make Present Again" وقد تمّ استخدام المصطلح بشكل متكرر للإشارة إلى الأشياء الغائبة التي تمّ استحضارها (مرة أخرى) عن طريق تقديمها أو عرضها، وتمّ اعتماده أيضًا في البيئة الفنية حين مثّل الفن عبر اللوحات والمنحوتات كلاً من الشخصيات، المناقب والأفكار.

في وقت لاحق ظهر المصطلح في الممارسات المسيحية للعصور الوسطى في إشارة إلى تجسيد ما هو جماعي من قبل الفرد، في نفس الفترة ظهرت هيئات هي وليدة التمثيل السياسي حين تمّ توسيع المجالس الاستشارية للباباوات والملوك لتشمل أفراداً من إقليم المملكة وكنائسها، حيث تطوّر الدور الذي لعبه هؤلاء "المندوبون"، من دور إداري وقضائي بحت كفرض الضرائب وتطبيق القانون على القضايا المحلية إلى دور أكثر نشاطاً وتفاوضاً، من خلال إجبار الملك على تلبية المطالب المحلية مقابل الضرائب المدفوعة، وفي القرن السابع عشر بشكل أكثر تحديداً خلال الحرب الأهلية الإنجليزية تمّ اعتبار التمثيل على أنه "العمل من أجل الآخرين" بمنطق الوكالة، وتم ربط الهيئات التمثيلية بالممارسات والحقوق الديمقراطية. الثورتان الأمريكية والفرنسية أسستا كذلك للتمثيل كحق ديمقراطي عالمي، حيث شهد القرن التاسع عشر جهود إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحق ومنذ ذلك الحين تمّ تكريس الكثير من الإهتمام لإضفاء الطابع الرسمي-الدقيق على التمثيل، وعلى الرغم من أنّ الديمقراطية يمكن أن توجد نظرياً دون تمثيل إلا أنّ التمثيل متأصل بشدة في الديمقراطيات الليبرالية الغربية<sup>3</sup>، حيث يُنظر إلى التمثيل

<sup>1</sup> هذه الأبعاد التي تتمايز عند Celis بين قطبين موجب وسالب من حيث الجنس والنوع (دليل النفي Negation Guideline) والتباعد بينها (دليل المناطق Zones Guideline) بعد ذلك، ترى أن البحوث التجريبية حول الجندر والتمثيل السياسي تكشف عن الأسئلة المتعلقة بالتشغيل Operationalizing، وبالتالي يتوجه التركيز نحو العلاقة السببية والضرورية بين التمثيلين الشكلي والحقيقي (بما يجمع بين الترابط والعلاقات السببية والمبادئ التوجيهية للتشغيل). بعد ذلك يمكن مناقشة قدرة إشكالية البحث على النزوح نحو اقتراح التفعيل الرسمي للتمثيل الحقيقي كمفتاح رئيسي للدراسات المستقبلية.

<sup>2</sup> Hanna. F. Pitkin, **Representation**, (New York: Atherton Press, 1969), p.(1-5).

<sup>3</sup> Karen. Celis, **Gendering representation**, In : Amy. G. Mazur & Dorothy. E. McBride, **Politics, gender and concepts**, (Cambridge : Cambridge University Press 2008), p.(72,73).



## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

والممثلين على أنه لا غنى عنهما لتطبيق المبدأ الديمقراطي المتمثل في "الحكم من قبل الشعب"<sup>1</sup>. إضافة إلى ذلك فإنّ "الطابع التمثيلي" بدلالاته الجوارية - كما هو موضّح أدناه - يُعدّ سمة مركزية في النقاشات المتعلقة بالمستوى الديمقراطي للمؤسسات والعمليات السياسية<sup>2</sup>، مع ذلك كان هناك خلاف حول طبيعتها وتعريفها: "فالتمثيل هو أحد المفاهيم الأساسية في النظرية السياسية"<sup>3</sup>.

على غرار "جندر الديمقراطية" عند Paxton في مؤلفها الموسوم "Democracy Gendering"<sup>4</sup> ف "جندر التمثيل" الذي جاءت به Celis لا يقدّم مفهوماً جديداً كما أنّه لا يضيف صفة إلى "فئة موجودة" مما قد يؤدي إلى إنشاء مجموعة فرعية جديدة، حيث أنّه نشاط بحثي يُعنى بوصف، تحليل وشرح الطبيعة الجندرية لـ "من" و "ماذا" في التمثيل السياسي ويهتم بالتحقيق في الطابع الجندري لـ: الممثلين، التمثيل والطابع التمثيلي، فهو أكثر من مجرد تعيين، تحليل، شرح وإدراج/استبعاد الجنس والنوع في التطبيق العملي للتمثيل، فهو أيضاً نشاط نسوي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين هذه المفاهيم وتفعيلها بجعلها أكثر شمولية وبالتالي أكثر عدالةً وديمقراطية، كما يضيف شروطاً جندرية للتمثيل والطابع التمثيلي كأنواع مثالية تتعلق بإدراج/استبعاد الجنس والنوع - بمنطق أنّ التمثيل لا ينجح إلا عندما يكون ممثلاً أيضاً للجنس والنوع - ومن الواضح أنّ مثل هذا الفحص النقدي للتمثيل لا ينبغي أن يقتصر على فئات الجنس والنوع، فعلى سبيل المثال يمكن إجراء تحقيقات مماثلة فيما يتعلق بالتضمين/الاستبعاد على أساس العرق، العمر، الطبقة والتوجه الجنسي<sup>5</sup>.

يتم اختزال التمثيل في جوهره وهو تقديم شيء/شخص (رئيسي Principal) غير موجود فيزيائياً من خلال وسيط (وكيل Agent)<sup>6</sup>، وهذا يعني أنّ وجود/غياب الممثل عن طريق الممثل عنصران ضروريان للتمثيل، فكل من التضمين والاستبعاد جانبان متأصلان في المفهوم<sup>7</sup>، من الضروري في

---

Arend. Lijphart, **Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Governments in Twenty-one Countries**, (New Haven: Yale University Press. 1984), Review by: Grant. Amyot, **Canadian Political Science Association**, Vol.18, No.01, 1985, p.(185-187).

<sup>1</sup> David. Beetham, Liberal democracy and the limits of democratization, **Political Studies**, Vol.40, No.01, 1992, p.41.

<sup>2</sup> Guinier. Lani, **The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy**, (New York: Free Press, 1994), Review by: John. Herbert. Roper, **International Social Science Review**, Vol.70, No.1-2, 1995, p.(56-58).

<sup>3</sup> Jain. McLean, **Forms of Representation and Systems of Voting**, In : David. Held, (ed.), **Political Theory Today**, (Cambridge: Polity Press, 1991), p.172.

<sup>4</sup> Pamela. Paxton, **Gendering democracy**, In : Amy G. Mazur and Dorothy E. McBride, **Politics, gender and concepts**, (Cambridge : Cambridge University Press 2008), p.(47-70).

<sup>5</sup> Karen. Celis, **Gendering representation**, op.cit., p.73.

<sup>6</sup> Hannah. Pitkin, **Representation**, op.cit., p.16.

<sup>7</sup> انظر:

David. Judge, **Representation: Theory and Practice in Britain**, (London and New York: Routledge,1999).



## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

التمثيل السياسي أن يتم تعيين ممثل وسيط أو مجلس من الممثلين يكون بين المواطنين وصنع القرار السياسي وبذلك يكون نقيض اتخاذ القرار السياسي المباشر<sup>1</sup>، فالتمثيل هو مؤشر الدرجة التي ينجح بها الممثل (سواء كان شخصًا أو كيانًا أو مؤسسة) في تقديم الغائب الذي يتم تمثيله، وعلى الرغم من أن هذا التعريف الأولي للتمثيل مفيد إلا أنه ليس كافيًا فهو لا يقدم إجابات عن أسئلة مهمة على غرار<sup>2</sup>:

- لماذا يُعتبر هذا الشخص الوسيط أو المجلس "ممثل"؟

- لماذا يُعتبر وجودهم وأفعالهم "تمثيل"؟

- ما الذي يحدّد التمثيل والممثل؟

أولاً: من هم فواعل التمثيل؟ التمثيل كمشاركة رسمية وكـ "وقوف من أجل Standing For": المكون الأول للتمثيل هو اتفاق رسمي بين الممثل والممثل<sup>3</sup>، وعليه فإنّ الـ Leviathan عند Hobbes هو تمثيل لأنه يمنح هذه السلطة، حيث يكون الأفراد ملزمين بأفعال الليفيثان، ووفق هذا المفهوم لا مفرّ من التمثيل (باستثناء عدم الإنتماء إلى الشعب). يؤكد آخرون على أنه لا الفعل الأولي ومنح السلطة ولا الطاعة أو الرضوخ أمر حاسم في العلاقة الرسمية بين الممثل والممثل، وما يشكّل حقيقة الممثل والتمثيل أنه ونتيجة لاستدعاء الممثل للمحاسبة يمكن إنهاء الإتفاق الرسمي بينهما، وعلى الرغم من أنّ الفعل الأولي المتمثل في تسليم السلطة للممثل أمر لا غنى عنه إلا أنّه إذا أدى ذلك إلى اعتبار الممثلين "متلقين" سلبين للأعمال والالتزامات التمثيلية يُعتقد جزء أساسي من التمثيل. حيث يجب أن تتحكم الموضوعات أيضًا في الممثل وليس العكس فقط<sup>4</sup>. "التفويض" الصادر عن الممثلين والملزم للممثلين، المحدود في نطاقه و/أو وقته والذي بدأ و/أو انتهى بطريقة مميزة هو المكون الرسمي للتمثيل السياسي، وهو يتضمن مجموعة من القواعد والتقنيات التي تنظّم مدخلات ومخرجات عملية التمثيل، أي انتخاب الممثلين ومعلومات حول تفصيلات الممثلين، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرعية والكفاءة<sup>5</sup>، وعلى الرغم من أنّ التمثيل هو أكثر بكثير من مجرد بنى، قوانين وانتخابات إلا أنّها جزء لا غنى عنه.

<sup>1</sup> Brennan, Geoffrey & Alan. Hamlin, On political representation, **British Journal of Political Science**, Vol. 29, No.1, 1999, p.(109-127).

<sup>2</sup> تشير الإجابات على هذه الأسئلة ذات الصلة إلى المشاركة الرسمية وهوية الممثلين وأفعالهم (دليل الأبعاد Guidelines) (Dimensions Guideline)

<sup>3</sup> Hannah. Pitkin, **Representation**, op. cit, p.13.

أنظر:

Phillips. A. Griffiths, How can one person represent another?, **Aristotelian Society supplementary Volume**, vol.34, No.01, 1960, p.(187-224).

Anthony. H. Birch, **Representation: Key Concepts in Political Science**, (London: Pall Mall Press, 1971).

Anthony. H. Birch, **Political representation**. In: A. H. Birch, (ed.), **The Concepts and Theories of Modern Democracy**, (London and New York: Routledge, 1993), p.(69-79).

<sup>4</sup> Hanna. Pitkin, **The Concept of Representation**, Op.cit., p.232.

<sup>5</sup> أنظر:

Paul. Hirst, **Representative Democracy and Its Limits**, (Cambridge: Polity Press, 1990).

يركز المكوّن الثاني للتمثيل على الممثلين ومن هم وماذا يمثلون، فالتمثيل الشكلي يؤكّد على تشكيل المجلس التشريعي حين يمثّل الممثلون معاً الأفراد الذين يمثلونهم، وأكثر ما يهم في ذلك هو من هم وما يبذون عليه؟، حيث يقدّم الممثلون معلومات حول الرغبات، وجهات النظر واهتمامات الناخبين، لذلك فإنّ التكوين المتشابه يؤكد أيضاً أنّ الممثلين سيتصرفون بالطريقة التي يتصرف بها الممثل<sup>1</sup>.

ثانياً: جندرة التمثيلين الرسمي والشكلي: تاريخياً، لم يُنظر إلى النساء والرجال على أنّهم يتمتعون بنفس القدرات لمنح واستلام سلطة التمثيل<sup>2</sup>، وبشكل عام تمّ منح المرأة الحق في التصويت والترشح بعد الرجل، هذا ما أبعدها لفترة طويلة عن المشاركة الرسمية والشكلية على الرغم من الادّعاء بأنّ المرأة شاركت من خلال صوت والدها ومن ثم زوجها<sup>3</sup>، حيث كان البرلمان الذكوري -حصراً- يمثلها بشكل رمزي، وغياب الحق في التصويت يعني أنّ النواب لم يكونوا مسؤولين مباشرة أمام النساء، أمّا اليوم تتمتع النساء في معظم البلدان بحق التصويت الكامل. رغم ذلك لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على المستوى الرسمي والشكلي، ومثال ذلك قوائم المرشحين وتكوينات المجالس، ولمواجهة ضعف التمثيل في البنى السياسية تمّ تطبيق قوانين التكافؤ والحصص بشكل تدريجي لكسر الحواجز التي تعيق مشاركة المرأة الرسمية والشكلية<sup>4</sup>، وفي ذلك يشير مؤيدو التمثيل الشكلي للمرأة إلى أهمية نماذج الدور للعدالة وللقيم الديمقراطية -وفي المقابل لا توجد حجة ديمقراطية لتبرير التمثيل الكبير للذكور في هياكل صنع القرار- ولشرعية المؤسسات خاصة في حالة فشل تحقيق التمثيل الجوهري للمرأة<sup>5</sup>، أمّا عن الحجة التقليدية المناهضة لدعم التمثيل فهي أنه قد ينطوي على ممثلين غير نزيهين وهذا ما تحجبت به كل من Birch<sup>6</sup> و Norton<sup>7</sup>.

ثالثاً: ماذا يمثل؟ ومن يمثل؟ وعن طريق من يمثل؟ التمثيل كـ "عمل من أجل Acting For": لا تتعامل الأشكال الرسمية والرمزية والشكلية للتمثيل مع الجانب الحاسم للتمثيل لاسيما "ما يحدث أثناء التمثيل"<sup>8</sup>،

David. Judge, **Representation: Theory and Practice in Britain**, (London and New York: Routledge, 1999).

Giovanni. Sartori, **The Theory of Democracy Revisited**, (Chatham, NJ: Chatham House Publishers, 1987).

<sup>1</sup> Geoffrey. Brennan, & Alan. Hamlin, On political representation, **British Journal of Political Science**, Vol.29, No.1, 1999, p.(109-127).

<sup>2</sup> أنظر :

Carole. Pateman, **The Sexual Contract**, (Cambridge: Polity Press, 1988).

<sup>3</sup> Virginia. Sapiro, When are interests interesting? The problem of political representation of women, **The American Political Science Review**, Vol.75, No.3, 1981, p.(701-716).

<sup>4</sup> Mona. Lena. Krook, Gender quotas as a global phenomenon: actors and strategies in quota adoption, **European Political Science**, Vol.3, No.3, 2004, p.(59-65).

أنظر :

Drude. Dahlerup, **Women, Quotas and Politics**, (London and New York: Routledge, 2006).

Judith. Squires, Quotas for women: fair representation?, **Parliamentary Affairs**, Vol.49, No.1, 1996, p.(71-88).

<sup>5</sup> Melissa. Williams, **Voice, Trust and Memory: The Failings of Liberal Representation**, (Princeton: Princeton University Press, 1998).

<sup>6</sup> A.H. Birch, **Political representation**, In/ A. H. Birch, (ed.), **The Concepts and Theories of Modern Democracy**, (London and New York: Routledge, 1993), p.(69-79).

<sup>7</sup> N. Norton, **Women, it's not enough to be elected: committee position makes a difference**, In : Georgia Duerst-Lahti and Rita Mae Kelly (eds.), **Gender Power, Leadership, and Governance**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995), p.(115-140).

<sup>8</sup> Hanna. Pitkin, **Representation**, Op.cit., p.9.

وهذا هو مجال التمثيل "العمل من أجل" حيث أن التمثيل الجوهري يتعلق بما يفعله الممثلون، أي: "التصرف لمصلحة الممثلين وبطريقة تستجيب لهم"<sup>1</sup>، ومفهوم التمثيل هنا يضع الموضوع والعلاقة بين الممثل والممثل في مركز الاهتمام، واعتمادًا على إجابات التساؤلات أدناه يرى الممثل دوره كوصي (مستقل عن الممثل) أو كمندوب Delegate (دون استقلالية) وهذه الإشكالات تمّ التعامل معها سواء من قبل المنظرين وكذا من قبل الدراسات التجريبية<sup>2</sup>.

- ما الذي سيتم تمثيله؟؛
- كيف يتم تمثيل الرئيسي Principal؟؛ و
- من الذي يقرر ما في مصلحة الممثل؛ الممثل أم الممثل؟.

اشتهر Edmund Burke بمساندته للممثل بصفته وصيًا، وحسب رأيه فالبرلمان هو منتدى يتم فيه صياغة مصالح الدوائر الانتخابية من قبل النواب ثم التوفيق بينها على أنها "مصلحة عامة"، وبما أن الممثلين غائبين عن البرلمان فهم لا يعرفون ما هي "المصلحة العامة" وذلك ما ينسحب على مصالحهم الخاصة، والتمثيل في عصر Burke كما في العصور الوسطى يركّز على الأقاليم والمصالح المادية بشكل أساسي، مع توسيع حق التصويت تجاوز هدف تمثيل "الشعب" المصالح الإقتصادية لإقليم ما بما يتطلب دورًا تمثيليًا مختلفًا. مع ذلك فإنّ تمثيل المصالح الإقليمية والمادية لا يزال عنصرًا من عناصر التمثيل السياسي، ومنه لا ينبغي اعتبار موقف الممثل حول الممثل ثابتًا ومطلقًا<sup>3</sup>، حيث يمكن للممثل أن يتصرف كوصي/مندوب أو ك"سياسي" يعبر عن كلا الإتجاهين إمّا في وقت واحد أو بشكل متسلسل<sup>4</sup>.

يتحدّد سلوك الممثل من خلال الإعتبارات "ما وراء السياسية Metapolitical" المتعلقة على سبيل المثال بطبيعة القضايا وقدرات كل من الممثلين والممثلين؛ ويعمل الممثلون كأوصياء عندما يُعتبرون أسمى حكمة وخبرة من الممثل، فالمشاكل السياسية من المفترض أن يكون لها حل واضح وموضوعي يمكن تحديده من خلال تحقيق عقلائي، ويعمل الممثلون كمندوبين عندما يتمتع الممثلون والممثلون بقدرات متساوية وعندما تكون القضايا السياسية أكثر ارتباطًا بالتفضيلات الشخصية، ممّا يجعل التداول

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, *The Concept of Representation*, Op.cit., p.209.

<sup>2</sup> Jacques. Thomassen, *Empirical research into political representation: failing democracy or failing models*, In : M. Kent. Jennings and Thomas. E. Mann (eds.), *Elections at Home and Abroad: Essays in Honor of Warren E. Miller*, (Anne Arbor: University of Michigan Press, 1994), p.(237-264).

<sup>3</sup> Karen. Celis, *Gendering representation*, Op.cit., p.77.

<sup>4</sup> Heinz. Eulau, *The role of the representative: some empirical observations on the theory of Edmund Burke*, In : Heinz. Eulau and John. C. Wahlke (eds.), *The Politics of Representation Continuities in Theory and Research*, (Beverly Hills: Sage, 1978), p.119.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الموضوعي والعقلاني غير ملائم<sup>1</sup>. علاوة على ذلك تستند أعمال الممثل وأنشطته في المقام الأول إلى عقيدة الحزب وليس إلى آراء الممثل/آراء جمهور الناخبين<sup>2</sup>.

إنّ "الدائرة الانتخابية" للممثل تعددية تتكون من دوائر متحدّة المركز على غرار: الأمة، الإقليم، الحزب السياسي والمجموعات الوظيفية<sup>3</sup>، وفي الآونة الأخيرة احتدّم النقاش حول "ما الذي يتم تمثيله؟" وبشكل أكثر تحديداً نال موقف الوصيّ خطوة أخرى إلى الأمام من قبل الدارسين أمثال<sup>4</sup> Mansbridge و Saward الذين يعتبران الأعمال "الإبداعية" جوانب أساسية للتمثيل، الذي يوحى إلى حدّ كبير إلى أنّ مصالح الممثل هي ابتكار يأمل الممثل من خلاله لإرضاء الناخب المستقبلي والذي سيوافق بدوره على توجهات الممثل من خلال إعادة انتخابه.

رابعاً: **جندرة التمثيل الجوهري**: تشير جندرة التمثيل الجوهري إلى تمثيل مصالح المرأة ومراعاة الصالح العام نسبة إلى تطور حاسم في النظرية السياسية النسوية في الثمانينيات والتسعينيات يتعلق بـ"ترسيم مصالح المرأة"، ففي أوائل الثمانينيات حاول الباحثون تحديد اهتمامات المرأة. ووفقاً لـ Sapiro فإنّ اهتمامات المرأة السياسية هي نتيجة المواقف الاجتماعية المختلفة التي تشغلها المرأة، وبتعبير أدقّ فإنّ "التوزيع الخاص بالعمل" -أي مهام الولادة ورعاية الأطفال- هو ما يجعل النساء يشغلنّ مناصب إجتماعية وإقتصادية مختلفة عن الرجال ويمنحهنّ إهتمامات مميزة (كمجموعة) هي سياسياً "قابلة للتمثيل". على العكس من ذلك وحسب Diamond & Hartsock فإنّ الاهتمامات المشتركة للمرأة ليست نتيجة لتقسيم المهام داخل الأسرة ولكن نتيجة للتقسيم الجندي للعمل المنتج<sup>5</sup>، فهما تفضّلان المصطلح الأكثر إحاطة بالرغبات والاحتياجات على المفردات النفعية التي تتزامن مع تعزيز المصالح، وهي تشير بالتالي إلى القيم والسلوك والنفسية الأنثوية التي تمّ تحديدها تيمناً بدراسة التنشئة الاجتماعية للمرأة في تلك الفترة عند كل من Rich<sup>6</sup> و Chodorow.

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, **Representation**, Op.cit., p.(19-21).

<sup>2</sup> Hanna. Pitkin, **The Concept of Representation**, Op.cit., p.215.

<sup>3</sup> Richard. F. Fenno, **Home Style: House Members in Their Districts**, (Boston & Toronto: Little Brown & Co,1978).

<sup>4</sup> تميز Mansbridge بين أربعة "أوجه للتمثيل": تعني بـ "التمثيل بالوعود Representation by promising" أن الممثل سوف يعمل نيابة عن الممثل وفقاً لما وعد به أثناء الانتخابات، حيث يصوت الناخبون للمرشح لما يعدّهم به ويخطط له. في حالة "التوجيه Introspective" أو "التمثيل الجيروسكوبي Gyroscopic Representation" على النقيض مما سبق يصوت الناخبون للمرشح ما لأنهم يتوقعون أن يتصرف المرشح بطريقة معينة وفقاً للمبادئ والقناعات الداخلية. ويحدث "التمثيل البديل Surrogate Representation" على الرغم من حقيقة أنه لا توجد علاقة رسمية بين الممثل والممثل (في دوائر انتخابية مختلفة). يتم تحفيز "التمثيل التوقعي Anticipatory Representation" من خلال الفوز بالناخبين المستقبليين، وبالتالي فهو يعتمد على ما يعتقد الممثل أن الناخب يفضل في الانتخابات المقبلة. في هذه الحالة يعتمد السلوك الانتخابي على الاسترجاع.

<sup>5</sup> Irene. Diamond, & Nancy. Hartsock, Beyond interests in politics: a comment on Virginia Sapiro's When are interests interesting? The problem of political representation of women, **American Political Science Review**, Vol.75, No.3, 1981, p.(717-721).

<sup>6</sup> أنظر:

على العكس من ذلك، فإن المهتمين بالتمثيل الجماعي في التسعينيات يتعدون عن الصورة النمطية للمرأة عند كل من Phillips و Young ويعتقدون أن "ما يجب تمثيله" (مصالح المرأة)<sup>1</sup> ناتج عن تجارب الحياة المتنوعة لمجموعات مختلفة من النساء، فمصالح المرأة إذن هي مصالح غير محدّدة مسبقاً ومرتبطة بالسياق وخاضعة للتطور، وما هو على المحك في حالة التمثيل الجندي ليس فقط إدراج مصالح المرأة ولكن أيضاً جندرة المصلحة العامة<sup>2</sup>، وعلى عكس Phillips تقترح Young أن الرابط بين أن تكون امرأة وبين تمثيل المرأة لا يتعلق بالمصالح والإحتياجات، بل يتعلق بالمنظورات الاجتماعية لا سيما الطريقة التي تُفسّر بها الأشياء والأحداث من منطلق وضعهم الاجتماعي والبنوي، حيث يدور تنظيم المجموعات الاجتماعية حول الإختلافات مثل الجنس والعرق والجنسية والدين، لكنها تؤكد أنه لا يمكن تعريف هذه المجموعات من خلال المصالح المشتركة أو من خلال الآراء المتماثلة، لذلك لا يمكن تمثيل النساء كمجموعة على أساس المصالح والآراء المشتركة.

التمثيل الجوهري لمجموعة اجتماعية ما يُعنى بتمثيل المنظور الاجتماعي لتلك المجموعة المستمد من موقعها البنوي في المجتمع، وهو أمر حاسم في التقليد الديمقراطي لأنه ووفق هذه الطريقة سيتأثر جميع المواطنين عند تقديم معلومات حول تنوع وجهات النظر الاجتماعية ويؤدي إلى مزيد من العدالة، ويتعلق التطور الثاني في النظرية السياسية النسوية بالطريقة التي تُدرك بها العلاقة بين التمثيل الشكلي والجوهري، حيث افترضت "نظرية الكتلة الحرجة" -بشكل أكثر تحديداً الطريقة التي فُسرّت بها تصريحات Dahlerup حول أهمية أعداد النساء- وجود علاقة قوية بين أن يكون النائب أنثى وبين العمل لصالح المرأة بما سيحدث فرقاً إذا تحققت القوة العددية. على العكس من ذلك فإن "نظرية سياسة الحضور" عند Phillips تؤكد علاوة على ذلك أن الصلة بين عضوات البرلمان والتمثيل السياسي للمرأة "نصف ثابتة"؛ حيث تزداد احتمالية تمثيل المرأة عند وجود المرأة<sup>3</sup>، وحسبها فإن الرابط بين التمثيلين

Adrienne. Rich, **Of Women Born: Motherhood as Experience and Institution**, (New York: Bantam Books, 1976).

Nancy. Chodorow, **The Reproduction of Mothering: Psycho-analysis and the Sociology of Gender**, (Berkeley: University of California Press, 1978).

<sup>1</sup> تستخدم Phillips المصطلحين معا "Interests" و "Needs" معاً ووفقاً لها تتبع المصالح والاحتياجات من تجربة حياة المرأة وهما معاً ما يجب تمثيله.

<sup>2</sup> Joni. Lovenduski, **Feminizing Politics**, (Cambridge: Polity Press, 2005), p.19.

أنظر:

Wendy. Stokes, **Women in Contemporary Politics**, (Cambridge: Polity Press, 2005), p.20.

<sup>3</sup> حجة مشابهة تعاطت معها دراسات كل من:  
Anna. Jonasdottir, **On the concept of interests, women's interests and the limitation of interest theory**, In : K. B. Jones and A. G. Jonasdottir (eds.), **The Political Interests of Gender**, (London: Sage, 1998).  
Jane. Mansbridge, Should blacks represent blacks and women represent women? A contingent 'yes', **Journal of Politics**, Vol.1, No.3, 1999, p.(628-657).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الشكلي والجوهري يعتمد على تجارب حياة المرأة وهذا الموقف البنيوي في المجتمع هو الذي يتسبب في خلفية محددة من الخبرات والمعرفة.

بسبب بيولوجيتها وأدوارها في المجتمع تتمتع النساء بتجارب شخصية تختلف عن منظور الرجال وكذلك عن منظور النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمواقف والتجارب التي تتشابه من الناحية الموضوعية، وعلاوة على ذلك فإن تبادل الخبرات ووجهات النظر يعزز تحديد المجموعة الذي بدوره يعزز تبادل الخبرات، هذه الأخيرة ترجع أيضًا إلى التنشئة الاجتماعية والعمل في مجموعات وسياقات تستبعد الجنس الآخر، ولا توفر التجربة الحياتية المشتركة بين الجنسين الموارد، الوعي والخبرة للتمثيل الجوهري للمرأة فحسب بل تؤثر أيضًا على تقييمهم لأولوية المشاركة في تمثيل المرأة وهذا حسب كل من Tamerius و Phillips وعلاوة على ذلك، فإن حضور المرأة يتيح أيضًا حسب Phillips "سياسة التحول Politics of Transformation".

إن المصالح والإحتياجات ليست بيانات خارجية يتم إدخالها في صنع القرار السياسي بل تتشكل أثناء اتخاذه فقط في أفضل الظروف، لا سيما عندما تكون المجموعة حاضرة بشكل منهجي عند البحث عن البدائل وتكون قادرة على صياغة مواضيع جديدة وتحدي الأعراف السائدة. تؤكد Young أيضًا أن جعل المنظور الاجتماعي للمرأة حاضرًا لا يمكن تحقيقه إلا من قبل الأشخاص الذين يتشاركون التجربة التي تتماشى مع الوضع البنيوي في المجتمع، حيث يكون الأشخاص في هذا الموقف على دراية ببعض الموضوعات أو الأسئلة أو الأحداث.

طريقة أخرى لتوضيح المفهوم وضبط حدوده استعرضتها Celis هي "التمثيل مقابل عدم التمثيل" **Representation Versus Nonrepresentation** من خلال تحديد العكس - أي نفي حالة التمثيل - في إطار الديمقراطية يمكن النظر إلى المشاركة المباشرة في السياسة على أنها نقيض التمثيل، وهي طريقة غير مباشرة للمشاركة في صنع القرار السياسي، حيث أن نفي التمثيل هو عدم التمثيل بمعنى أن يتم استبعاده من البعد الرسمي و الشكلي/الرمزي و الجوهري (العمود الأيسر من البيان أدناه) حيث لا يمثل الناخب من قبل برلمان بلده عندما:<sup>1</sup>

- لا يشارك في انتخاب أعضائه (الحالة 1)؛

<sup>1</sup> Karen. Celis, **Gendering representation**, Op.cit., p.(81-84).



## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

- لا يكون هناك نواب يشبهونه (الحالة 2)؛ أو
- لا يتصرفون لمصلحته أو يضرّون به (الحالة 3). علاوة على ذلك يمكن أن يؤثر الإستبعاد ليس فقط على الممثلين ولكن أيضًا على الممثلين، ويمكن القول أنّ الممثل مُستثنى من التمثيل:
- لا يُسمح له بالترشح في/للانتخابات (الحالة 1)؛ أو
- لا يستطيع بصفته ممثلًا أن يبدو مثل أفراد دائرته الانتخابية (الحالة 2)؛ أو
- التصرف لمصلحتهم (الحالة 3). كما ويحدث التمثيل الجندري للمرأة (العمود الأيمن من الشكل أدناه) في حالات عديدة على غرار:
- عندما يتم منح حق التصويت (الحالة 4)؛ أو
- عندما تكون المشرّعات حاضرات في البرلمان (الحالة 5)؛ أو
- عندما يتم تقديم مشاريع قوانين لصالح المرأة وعندما تؤخذ وجهات نظرهن بشأن القضايا العامة في الاعتبار (الحالة 6).

الحالات السالفة الذكر (العمودين الأيمن والأيسر أدناه) لا تعني أنّ التمثيل/عدم التمثيل يشكلان انقسامًا مطلقًا، حيث بين هاذين القطبين تقع منطقة تمثيلية كاملة<sup>1</sup> (العمود الأوسط أدناه)، ويشير التمثيل إلى سلسلة متصلة بين القطبين السالب "عدم التمثيل" والموجب "التمثيل"، إضافة إلى ذلك بين أقطاب تمثيل وعدم تمثيل أجساد النساء وأفكارهن ووجهات نظرهن كنوع اجتماعي تكمن "درجات/أبعاد التمثيل": البعد الرسمي والشكلي والجوهرى للتمثيل، ففي الحالات التي لم يتم فيها منح حق الإقتراع كان بعض الناخبين (ذكر، غني، ذو تعليم عالي، متزوج ولديه أطفال) له أكثر من صوت، حيث أشارت Virginia Sapiro إلى المواقف المحتملة حول الإستمرارية بين التمثيل الرسمي وعدم التمثيل من حيث الجنس والجندر وميّزت بين ثلاث مراحل في التمثيل السياسي للمرأة:

- في البداية، كان الأزواج يمثلون المرأة حيث أصبح الرجل والمرأة شخصًا إعتباريًا واحدًا عن طريق الزواج (الحالة 7) وهذا حين كان يُنظر إلى الزوج -منفردًا- على أنّه ربّ الأسرة ويمثّل مصالح الأسرة<sup>2</sup>، ومن خلال تصويت الزوج تمّ إشراك النساء المتزوجات؛

<sup>1</sup> يوجد بين أقطاب الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية مجموعة كاملة من الاحتمالات المباشرة أو غير المباشرة، على سبيل المثال، من خلال الجمع بين أدوات مثل الاستفتاءات وجلسات الاستماع مع قنوات أكثر تقليدية لصنع القرار من خلال الممثلين.

<sup>2</sup> Virginia. Sapiro, When are interests interesting? The problem of political representation of women, Op.cit., p.161.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

- خلال القرن التاسع عشر بدأت مرحلة ثانية حصلت فيها النساء على حق التمثيل السياسي الكامل في المجتمع، حيث طالبت الحركة النسوية لاحقاً بالألّا يتم تمثيل النساء -تماماً مثل المجموعات الأخرى- كأفراد ولكن كأعضاء في مجموعة (الحالة 8).

- توجد أيضاً درجات كمية ونوعية للتمثيل الشكلي والجوهرى (من حيث الجنس والجندر) وفقاً ل:

عدد الممثلين الذين يمثلون/يتصرفون نيابة عن الممثل أو عدد اللحظات التي يحدث فيها التمثيل الجوهرى؛ جودة الممثلين الشكليين والحققيين (مثل: درجة التشابه/الوضع/القوة/الموارد المالية/درجة النشاط)؛ جودة التمثيل الجوهرى (مثل: النطاق/الشمولية/درجة التطابق مع إرادة الممثل).

من أمثلة الرابطة بين التمثيل الشكلي وعدم التمثيل من حيث الجنس والجندر هو ما تسميه Carroll "النسويات المقفلة Closet Feminists"؛ وهنّ السياسيات اللواتي يرفضن التماثل مع الحركة النسوية (الحالة 9)، كما يمكن العثور على مثال لموقف أقرب إلى الجانب الإيجابي من السلسلة المتصلة فيما تسميه Dovi "الممثلون الوصفيون المفضلون" الذين لديهم "علاقات متبادلة قوية مع المجموعات المحرومة من المجموعات المحرومة تاريخياً"<sup>1</sup> (الحالة 10). كما يمكن تمييز موقف وسيط بشأن التمثيل الجوهرى لسلسلة عدم التمثيل من حيث الجنس والجندر من خلال التحقيق في مدى الخبرة والمعرفة في تمثيل المرأة، حيث تعني الدرجة "المنخفضة Lower" من التمثيل الجوهرى انخفاض مستوى الخبرة و المعرفة، على سبيل المثال حالة التصويت للنساء (الحالة 11)، ويمكن أيضاً تحديد درجات التمثيل الجوهرى من خلال النظر في نطاق اهتمامات المرأة الممثلة؛ يتم الوصول إلى درجة "أعلى Higher" من التمثيل الجوهرى عند تمثيل مجموعة أكثر تنوعاً من النساء (الحالة 12).

<sup>1</sup> Suzanne. Dovi, Preferable descriptive representatives: will just any woman, black, or Latino do?, **American Political Science Review**, Vol.96, No.4, 2002, p.729.





## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

حقل الدراسات اعتمادًا على الأفكار التي يتم نقاشها والتي تتراوح في نقاط مختلفة، على غرار: من الذي يتم تمثيله؟، طبيعة المصالح الممثلة، الإختصاصات النسبية للممثلين والناخبين وطبيعة الحاجات التي يجب على الممثل معالجتها.

أولى هذه المعايير وهي أيضا أبسطها عندما يُنظر إلى التمثيل على أنه يمثل فكرة مجردة، فإنّ التشاور مع رغبات أو آراء أيّ شخص يكون أقل احتمالًا للحدوث كونه جزء مهم من نشاط الأداء. لكن عندما يتم تمثيل الأفراد والمجموعات، يصبح ادّعاءهم بأنّ لديهم ما يقولونه عن مصلحتهم ذو صلة وعلى قدر كبير من الأهمية وبالتالي، تُرى أكثر مصالح الأفراد والمجموعات كأهداف، حيث أنّه إذا أمكن تحديدها من الخارج، فيوسع الممثلين أن يعتبروا الممثل ساع إلى تحقيق مصلحتهم دون أن يطلبوا منه ما يريدونه، ولكن إذا تمّ دفع هذه الرؤية إلى بعد آخر، فإننا نترك تماما مجال التمثيل وننتهي إلى خبير يقرر المسائل التقنية ويعتني بال جماهير الجاهلة. وعلى العكس من ذلك، كلما اعتقدنا أنه لا يمكن تحديد مصلحة الناس إلا بأنفسهم ومن الداخل، كلما أردنا للممثل أن يستشير ناخبه ويتفاعل مع طلباتهم، وفي أقصى الحدود - مرة أخرى - يصبح التصرف تجاه الآخرين بطريقة جوهرية مستحيلاً، ويجب أن نتحول إلى رؤية أخرى حول التمثيل أو أن نعلن أنّ هذا المفهوم هو مجرد وهم كبير<sup>1</sup>.

ترتبط هذه المجموعة من الإحتمالات إرتباطاً وثيقاً بمتغيرات تدخل في صميم إختصاصات الممثل والممثلين، وكلما ساد الإعتقاد أنّ الممثل هو جزء من النخبة المتفوقة بحكمته وعقله، كلما كان من غير المنطقي أن يرغب الممثل في التشاور مع آراء أو حتى رغبات أولئك الذين يتصرف من أجلهم. في المقابل، بقدر ما يكون الممثل والناخب على قدم المساواة ولو نسبياً، يمكن القول أنه يتم أخذ آراء الناخبين بعين الاعتبار. هنا مرة أخرى فإنّ المواقف المتطرفة من مفهوم التمثيل تدعي انتقاهه بدعوى أنّ: الخبير الحقيقي (العارف الجيد بالأمر) لا يكون ممثلاً والشخص الذي لا تتم استشارته ولا يمرر رأيه إلا من دون تمثيل لا يمثل أيضاً، لكن النطاق المتوسط يبقى هو الأوسع<sup>2</sup>.

ترتبط هذه الاعتبارات بدورها بكيفية تصور نوع المشاكل التي يتعين على الممثل التعامل معها، فكما أعتبرت أكثر الأسئلة السياسية مسائل معرفة وحكمة، والتي يمكن من خلالها العثور على إجابات صحيحة وموضوعية، كلما نُظر إلى الممثل كخبير وبهذا ستُعلق أهمية أقل على آراء الناخبين. من ناحية أخرى، كلما اعتبرنا المشاكل السياسية لا تتعدى كونها خيارات تعسفية وغير عقلانية، ومسائل ذوق، كلما

<sup>1</sup> Hanna. F. Pitkin & Samuel. Hayat, Op.cit., p.35.

<sup>2</sup> Ibid., p.36.

كان من اللامنطقي أن نسمح للممثل بالاختيار من تلقاء نفسه متجاهلاً بذلك أذواق أولئك الذين يُفترض منه التصرف والعمل من أجلهم. على النقيض مرة أخرى نسجل هنا انتفاء مغزى التمثيل إذا ما كنا أمام "خبير علمي" فهو يحل مشكلة تقنية وليس ممثلاً، حيث أنه لا يقرر شيئاً ولا يدافع عن مصلحة أحد. وعليه الشخص الذي يتم اختياره اعتباطاً لتمثيل الآخرين لا يخدمهم كما ينبغي. وبشكل عام، توجد أسئلة سياسية في المنطقة الوسطى - إن صحّ التعبير - حيث يمكن تطبيق فكرة التمثيل باعتباره يحمل الكثير بالنسبة للآخرين لكن من غير المحتمل أن تكون القضايا السياسية تعسفية كالاختيار بين نوعين من الطعام؛ ولا من المحتمل أيضاً أن تكون أسئلة معرفة حيث يمكن للخبير أن يمنحها الإجابة الصحيحة، بل إنها أسئلة حول العمل، أي ما يجب القيام به؛ لذلك فهي تشمل مجموع حقائق وقيم ووسائل تتشابه كلها ضمن الحياة السياسية<sup>1</sup>.

في كثير من الأحيان، يكون الإرتباط بالقيم السياسية عميقاً ومهماً كون السياسة مليئة بالأسئلة التي يجد فيها الأفراد والمجموعات أنفسهم "محتجزين" تحت قواعد وسرديات لا يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال الجدل العقلاني فقط، عكس ما تصوّره لهم أنفسهم من حجج وجدالات، وقد تبقى هذه التصورات دون تغيير طوال الحياة. لكن في الوقت نفسه، تكون الحجج العقلانية ذات صلة في بعض الأحيان حيث يمكن التوصل إلى إتفاق. فالحياة السياسية ليست ببساطة مصنوعة من اختيارات تعسفية ولا هي مجرد نتيجة للمساومة مع أطراف وصيّة بل أنها دائماً مزيج بين المساومات والمداومات<sup>2</sup>.

ما ذكر سابقاً هو بالضبط المجال الذي ينشأ فيه التمثيل كنشاط جوهرى، فالتمثيل على وجه التحديد يحدث حين لا يمكن الإعتماد على الخبراء، حتى وإن كانت القضايا السياسية تتطوي على التزامات غير عقلانية أو جزئيات عميقة أو شمولية الهدف والمصلحة وهذا لا يمس بجوهر مفهوم التمثيل، فالممثل عليه أن يسعى إلى تحقيق مصلحة ناخبه بطريقة يمكن -على الأقل- أن تكون ردّ فعل على رغباتهم كما ويجب أن يكون الصراع بينهما له ما يبرره في ظل هذا الاهتمام. بالنسبة لمفهوم "المصلحة" و "المبرّر" خصوصاً في حال نشوء -وبقائه رغم إجراءات المساومات والمداومات حوله- خلاف عميق ودائم بين الممثلين حول مصلحتهم، تنهار إمكانية اتخاذ إجراء جوهرى لفائدتهم، وهنا تصبح فكرة التمثيل هذه غير ذات صلة بالسياسة بقدر ما يحدث هذا في الحياة الحقيقية، يبدو أننا بهذا نعود

<sup>1</sup> Hanna. F. Pitkin & Samuel. Hayat, Op.cit., p.36.

<sup>2</sup> Ibid.

أدرج التمثيل الشكلي الذي نختر فيه ممثلاً يتقاسم وإيانا قيمنا والتزاماتنا وبالتالي يتجنب ظهور صراع مستحيل حله<sup>1</sup>.

على خلاف ذلك يمكن أن ينسحب الأمر نحو التمثيل الرمزي، حين نترك أنفسنا نتأثر بالعواطف التي تربطنا بالمثل حتى لو كنا نشك في أنه يدافع عن مصالحنا وإن كان هذا أقرب إلى المستحيل، كما ويمكننا التمسك بمؤسسات التمثيل الرسمية حتى عندما تبدو خالية من محتواها حين نستمر في الانصياع والطاعة حتى لو شعرنا بالخداع، أو مع الاستمرار في فقدان الثقة في الممثلين الواحد تلو الآخر دون أن نجد من يخدم مصالحنا<sup>2</sup>.

كل هذه العناصر الباحثة في ما الذي يتم تمثيله؟ إذا كان من الممكن تحديده بشكل موضوعي؟ ما القدرات النسبية للممثل والممثلين؟ ما طبيعة القضايا التي يتعين حلها؟ وغيرها من الإشكالات المساهمة في تحديد موقف مختلف المنظرين ضمن سلسلة متصلة تجمع بين "الرعاية الكاملة" بحيث يكون الأمر أكثر من تمثيل، وبين "تمرير الأصوات" بحيث أنه يكون في أحسن الأحوال تمثيلاً شكلياً.

#### المطلب الرابع: التمثيل من منطلق الحضور، الأداء والمطالب

عند معالجة Pitkin لتتويجات التمثيل بين: شكلي، جوهري، رسمي ورمزي كشفت عن Y اختلاف تصورات التمثيل وآثارها على الاستراتيجيات المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة، كما ووجدت تبايناً في المفاهيم التي تركز مثلاً على ما يتم تمثيله أو من هم الممثلون؟، مع تصورات التمثيل كفعل<sup>3</sup> وهذا ما اعتبرته كل من Pitkin و Phillips كـ "علاقة متباينة بين الأطراف الفاعلة المتعددة" وقد جسده كتابات كل من Young و Phillips اللتين عالجتا "سياسات الأفكار والحضور"<sup>4</sup>، ففي حين يؤكد منظور Young على الطبيعة العلائقية في التمثيل<sup>5</sup> تركز Phillips على ما يتم تمثيله ومن هم الممثلون، وبالتالي يعكس طرحها التضمين مع تفادي الثنائيات التي تفترض أن أحدهما أكثر أهمية من الآخر<sup>6</sup>.

تعالج العديد من الدراسات التجريبية أبعاد التمثيل المختلفة كبدايل ومفاهيم صحيحة على قدم المساواة والإنقاء الموضوعي، وكل بحث يعترف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للتمثيل والتركيز على أكثر من

<sup>1</sup> Ibid., p.37.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Jeffrey. Kurebwa, A Review of Hanna Pitkin's (1967) Conception of Women's Political Representation, **International Journal of Scientific and Research Publications**, Vol.5, No.11, November 2015, p.50.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Iris. Marion. Young, Op.cit., p.127.

<sup>6</sup> Anne. Phillips, Op.cit., p.96.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

بُعد واحد عادة ما يوحي بأن بقية الأبعاد منفصلة ومتمايزة<sup>1</sup>، غير أنه لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل بسبب وجود علاقة سببية قوية فيما بينها، حيث يؤكد المدافعون عن التمثيل الرسمي أن الانتخابات الحرّة والنزيهة والمفتوحة مهمة ليس فقط لأنها ضرورية للديمقراطية ولكن أيضا لأنها تسهل تحقيق التمثيل الشكلي، تشجّع على الإستجابة السياسية وتعزّز دعم الجمهور للمؤسسات التمثيلية. في المقابل يُعتبر التمثيل الشكلي مهمًا لتعزيز التمثيل الرمزي واستجابة السياسات، في حين يُعتقد أن استجابة السياسات هي المساهم الرئيسي في التمثيل الجوهري<sup>2</sup>، ولذا يُعتبر مفهوم التمثيل متكاملًا.

يمكن اعتبار فكرة التمثيل على أنها مجهود من قبل "المسؤولين المنتخبين أو غيرهم من المسؤولين العاميين لبناء علاقات أكثر شمولاً وتداولاً وإشراكاً للجمهور"<sup>3</sup>، في حين يقول Heywood: "كمدأ سياسي، فإنّ التمثيل هو علاقة يقوم من خلالها فرد أو مجموعة بالعمل نيابة عن مجموعة أكبر من الأفراد"<sup>4</sup>، ويضيف أنّ التمثيل يحدث في حالة وجود دليل على حدوث المشاورات المحلية وكذلك المشاركة في صنع القرار وصياغة السياسات المحلية التي يروّج لها أعضاء المجالس المنتخبة، وعلى الرغم من حل بعض المشاكل المحيطة بالتمثيل في الديمقراطيات الحديثة ومعظم البلدان النامية من خلال مبدأ الاقتراع العام، فإنّ هذا النهج مفرط في التبسيط، وفي سياق مكمل يفترض Heywood أنّ المساواة في التمثيل بالانتخابات وبالتصويت سيكون بمثابة تجاهل أسئلة أكثر حرجا حول كيف يمكن أن يُقال أنّ شخصا ما يمثل شخصا آخر؟ وما هو محل التمثيل؟ ومن المؤهل للتمثيل؟<sup>5</sup>.

هناك العديد من الإسهامات التي قدمت العديد من التصورات حول التمثيل السياسي، حيث تضمنت أغلبها اتفاقا حول أنّ التمثيل السياسي يتوقف على صياغة وتقديم جداول أعمال سياسية لمجموعات معينة من قبل مختلف الجهات الفاعلة في ساحات صنع القرار والمنتديات المجتمعية الرئيسية في المجتمعات الديمقراطية<sup>6</sup>، ويمكن لمجموعة من الجهات الفاعلة والوكالات أن تتحدث عن اهتمامات

<sup>1</sup> Michael. Marsh, & Norris. Pippa, Political Representation in the European Parliament, **European Journal Political Research**, Vol.32, No.1, 1997, p.(153-164).

أنظر:

Mishler, William, & Mughan. Anthony, Representing the Celtic Fringe: Devolution and Legislative Behaviour in Scotland and Wales, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.111, No.3, 1978, p(377-408).

<sup>2</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.50.

أنظر:

Mishler, William, & Rose. Richard, Trust, Distrust and Scepticism: Popular Evaluations of Civil and Political Institutions in Post-Communist Societies, **Journal of Politics**, Vol.59, No.2,1997, p.(418-451).

<sup>3</sup> Kevin. Orr, & McAteer. Mark, The Modernisation of Local Decision-Making: Public Participation and Scottish Local Government, **Local Government Studies**, Vol.30, No.2, 2004, p.133.

<sup>4</sup> Andrew. Heywood, **Political Theory: An Introduction**, (New York :Palgrave Macmillan, 2004), p.224.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.50.

أنظر:

James. Roland. Pennock, & Chapman. John. William, **Representation**, (New York: Atherton Press, 1968).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الجماهير المختلفة على غرار الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والحركات والجماعات المجتمعية، فضلاً عن منظمات متخصصة تروج لمصالح معينة مثل الآليات الوطنية والدولية للنهوض بالمرأة. ويعتبر Cotta التمثيل السياسي كنظام مؤسسي للمسؤولية السياسية يتحقق من خلال العملية الانتخابية الحرة في بعض البنى السياسية الأساسية<sup>1</sup>.

يبقى ما قدمته Pitkin واحداً من أكثر التناولات المباشرة للتمثيل السياسي، فهو ببساطة "التواجد مرة أخرى"، وعليه فإن التمثيل السياسي هو نشاط يجعل أصوات المواطنين وآرائهم ووجهات نظرهم "حاضرة" في عمليات صنع السياسة العامة، ويحدث التمثيل السياسي عندما يتحدث الممثلون ويدافعون ويرمزون ويتصرفون نيابة عن الآخرين في الساحة السياسية، بعبارة أخرى، فإن التمثيل السياسي هو شكل من أشكال الرعاية السياسية<sup>2</sup>.

إن مفهوم التمثيل السياسي له أبعاد متعددة ومتنافسة، والفهم الشائع للمفهوم يقدم تصورات مختلفة ومتضاربة لكيفية تمثيل الممثلين ومعاييرهم التي لا تتوافق مع بعضها البعض - أحياناً - وترك هذه التعريفات غير محددة يُفضل ضرورات تصوير الطابع المتناقض للمفهوم. وعلى الرغم من الطبيعة الداخلية والمتعددة الأبعاد المتشعبة لمفهوم التمثيل السياسي الذي لا يضبط تعريف نهائي وشامل، إلا أن معظم النقاشات النظرية التي أُجريت بين علماء الاجتماع قد تميل إلى تصوير المفهوم في المقام الأول من حيث العناصر الأساسية الهيكلية التي هي بمثابة علاقة بين رئيسي (ممثل) ووكيل (ممثل) حول شيء معين (اهتمامات وآراء وقضايا) كلها تجري في بيئة معينة (السياق السياسي)<sup>3</sup>.

في الآونة الأخيرة نقل دارسوا التمثيل السياسي أمثال Mansbridge و Saward هذه المناقشات نحو الأفعال الإبداعية كجوانب أساسية للتمثيل، حيث يشير فهم Mansbridge للتمثيل الإستباقي، على سبيل المثال إلى الحالات التي يركز فيها الممثلون على ما يعتقدون أن ناخبهم سيوافقونهم عليه في الانتخابات القادمة وليس على ما وعدوهم به في الانتخابات الأخيرة<sup>4</sup>. وهذا ما يعني أن مصالح الممثلين هي جزء من بناء تم إنشاؤه من قبل الممثلين الذين يعملون على إرضاء الناخب في وقت لاحق من الزمن، وعندما يقبل الممثل عملية البناء هذه سيوافق على إجراءات الممثلين بإعادة انتخابهم، حيث يستند

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.50.

أنظر:

Cotta. Maurizio, & Heinrich. Best, (eds), **Democratic Representation in Europe: Diversity, Change and Convergence**, (Oxford: Oxford University Press, 2007).

<sup>2</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.51.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Jane. Mansbridge, Rethinking Representation, Op.cit., p.515.

قبول الممثل إما على أن يكون الممثل قد قام بتقييم المصالح الممثلة بشكل صحيح في وقت لاحق من الزمن T+2 أو، بدلاً من ذلك قام الممثل بمعالجة تصورات الممثل عن مصالحه في T+2.

يتعامل Saward بشكل أوضح مع هذا "الجانب الإبداعي" من التمثيل ويرفض الافتراض الذي يقوم عليه نقاش المندوب-الوصي كون أنّ المصالح موجودة "بعيدا" ليتم إدخالها ببساطة في عملية التمثيل، لذلك فهو يدعو إلى "تحول جذري" نحو فهم التمثيل بمنطق انشغالات ومطالب التمثيل<sup>1</sup>. معتبراً أنه خلال عملية التمثيل يخلق الممثل، من خلال هذه "المطالب" الممثل نفسه/نفسها و الجمهور الواسع، ويمكن تقديم هذه "المطالب لتكون ممثلة" من قبل "مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة" والتي تشمل سياسيين منتخبين وكذا "مجموعات المصالح أو المنظمات غير الحكومية، الشخصيات المحلية، النجوم والمشاهير وما إلى ذلك"<sup>2</sup>.

وفق منظور Saward الذي أقر، - عند إعادة صياغة الجوانب الديناميكية القائمة على المطالب والأداء والجوانب التأسيسية للتمثيل - بأنّ فكرة Pitkin حول "العامل من أجل" خاطئة و "أحادية الإتجاه" حيث يتصرف الممثلون من أجل الممثلين الذين لا يزالون سلبيين<sup>3</sup> وبالفعل فإنّ Pitkin تكشف فكرة أنّ الممثلين يشاركون بنشاطهم في تشكيل الممثل، ومثل هذا النهج مضلل وفقاً ل Saward، لأنه يتجاهل حقيقة أنه "من صميم فعل التمثيل تصوير دائرة انتخابية مثل هذه أو تلك، على أنها تتطلب هذا أو ذاك، كأنّ لديها هذه المجموعة أو تلك من المصالح"<sup>4</sup> وذلك لأنّ "الممثلين السياسيين المحتملين... يقدمون ادّعاءاتهم عن أنفسهم وعن ناخبهم وعن الروابط بينهما معاً"<sup>5</sup>.

نتيجة لعملية البناء هذه يجب "قراءة" مصالح "الناخبين" أكثر من "قراءة"؛ لأنها عملية نشطة وخلّاقة وليست عملية سلبية تلقي إشارات واضحة من موقع أدنى، وفي أقصى حدوده يعني هذا المفهوم أنّ الممثل موجود بقوة الممثل الذي يبدو فيما بعد أنه أصبح الرئيسي والممثل هو الوكيل، هذا التصور الجديد الذي قدمه Saward للعملية التمثيلية يوفّر أربعة ميزات، هي:

أولاً، يوسع التركيز على ما هو أبعد من الجهات الفاعلة التي يُفهم تقليدياً أنهم "الممثلون"، أي المسؤولين المنتخبين؛

<sup>1</sup> Michael. Saward, The Representative Claim, *Contemporary political theory*, Vol.5, No.3, 2006, p.298.

<sup>2</sup> Ibid., p.306.

<sup>3</sup> Ibid., p.300.

<sup>4</sup> Ibid., p.206.

<sup>5</sup> Ibid., p.302.



ثانيًا، يكشف أنّ المطالب التمثيلية "لا يمكن أبدًا إستردادها Redeemed بالكامل" حيث يمكن قبولها أو رفضها كليًا أو جزئيًا؛

ثالثًا، من خلال تصوير التمثيل كأداء هذا ما "يجبرنا على النظر إلى التمثيل في سياقاته الثقافية"؛ و أخيرًا، الإنفتاح على "خصائص الناخبين والاستقرار والمعرفة الجاهزة لمصالحهم".

للهولة الأولى، يُنظر إلى مضموني التمثيل: "العمل من أجل" و"الأفعال والمطالب الإبداعية" في الواقع على أنهما بُعد استطلاعي يعمل على استيعاب الإهتمامات النسوية حول التمثيل الجوهري، قصد ضمان عمل العلاقة التمثيلية بما يستوجب أن يستجيب الممثلون -بغض النظر عما إذا أُعتبروا أوصياء أو مفوضين أو "مدّعين Claimants"- للنساء وإلا فإنهم يفشلون في تمثيلهم و"عملهم من أجل"، والتعمق أكثر يشير إلى أنّ التمثيل الجوهري أكثر تعقيدًا مما يبدو حيث لا يوجد اتفاق كبير على ما تعنيه فكرة Pitkin القائلة أنّ الممثل "منطقي مسبقًا" وأنه "متجاوب" مع ما يعنيه الممثل في الواقع العملي، على سبيل المثال، شرح الأفعال والمطالب عندما تختلف أفعال الممثل عن رغبات الممثل ليمت إعتبرها "تمثيلًا"<sup>1</sup>.

إنّ هذا ما يعيدنا إلى قناعة Saward بأنّ الممثلين ما هم إلا منتج من أفعال الممثلين التي تثير جملة أسئلة حول استجابة المطالب، لا سيما الدرجة التي يستوعبون فيها تجارب النساء في المجتمع بالإضافة إلى الوسائل التي يمكن للنساء (الممثلات) من خلالها تقديم مطالب بديلة أو متنافسة عند صنع القرار السياسي. بشكل أكثر تحديدًا هل يمكن القول أنّ ادعاء تمثيل المرأة بشكل جوهري ليس تصرفًا لصالح المرأة؟ هل يمكن أخذ بعين الإعتبار الإجراءات التي لا تدعي تمثيل المرأة بشكل جوهري؟ ومن يملك القوة والشرعية للقيام بذلك: "الممثل المبدع"، الممثلين الآخرين، الحركة النسائية، الهيئة الناخبة أو الرأي العام؟. إنّ ما يضاعف من هذه القيود رفض أنواع التمثيل البديلة والتقليل من شأنها في الأدبيات السائدة حيث كرس النسويون، على وجه الخصوص، جهودًا كبيرة لتصور العلاقة بين التمثيل الشكلي والجوهري، أي بين "أن تكون ممثلًا" وأن "تعمل لصالح" أو "تتحدث لصالح" النساء في مثل هذه الجهود.

في هذا الإطار تُظهر القراءة الدقيقة لمفهوم التمثيل عند Pitkin أنها اختارت أن تأخذ بجديّة فكرة أنّ الهيئات المنتخبة مصمّمة إلى حدّ ما من قبل أولئك الذين يشكلونها، حتى عند إدراك المدافعين عن التمثيل الشكلي أنهم قلقون بشأن ضمان هذا التمثيل على وجه التحديد لأنهم يتوقعون تكوين منتدى

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, Op.cit, p.140.

Anthony. Birch, **Representation**, (Basingstoke: Macmillan, 1971), p.(15-16).



سياسي لتحديد الأنشطة<sup>1</sup>، على هذا الأساس يؤكد أنصار التمثيل الشكلي على الحاجة إلى تكوين مركب لضمان أنّ الممثلين سوف يتصرفون بالطريقة التي يفضلها الممثل، وفي حالة غياب الديمقراطية المباشرة يُنظر إلى التمثيل الشكلي كوسيلة لتوفير المعلومات حول الممثلين و أيضاً كوسيلة لتجنب رعاية الممثلين لمصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح الناخبين وهذا ما ذهب إليه كل من Brennan<sup>2</sup> و Hamlin<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: نظرية الهيكل المتكامل Integrated Structure للتمثيل عند Pitkin

في مؤلفها "The Concept of Representation" الذي يعدّ مناقشة كلاسيكية وواحدة من أكثر الأعمال المؤثرة التي كثيراً ما يتم الاستشهاد بها في الأدبيات المتعلقة بالتمثيل السياسي، تؤكد Pitkin أنه من أجل توضيح مفهوم التمثيل السياسي يجب تفحص الطرق المختلفة التي يُستخدم بها هذا المصطلح، حيث يُوفر كل استخدام من هذه الاستخدامات المختلفة وجهة نظر مختلفة، وفي ذات السياق تماهي Pitkin مفهوم التمثيل بـ "البنية المعقدة ثلاثية الأبعاد وسط حيز مظلم"، كما وتشير إلى أنّ المنظرين السياسيين يقدمونه كـ "صورة فوتوغرافية لهيكل مأخوذة من زوايا مختلفة"<sup>3</sup>، وللإستفادة من هذا التشبيه، تجادل بأنه من الضروري توصيف السياق الذي يوضع فيه مفهوم التمثيل من أجل تحديد معناه فيما بعد. وعليه يمكن أن تتوسع وجهات النظر التمثيلية أو تنحصر عند فهم التمثيل بشكل غير ملائم تبعاً للطرق التي يُستخدم بها المصطلح في السياسة.

كل صنف من الأصناف الأربعة التي تناولتها Pitkin هو بمثابة مدخل لدراسة التمثيل، وعلى الرغم من تسجيل اختلافات مهمة بين الأصناف الأربعة، إلا أنّها تؤكد على أنّ هذه الأخيرة يتم تصويرها بشكل صحيح كأجزاء لا تتجزأ من وحدة متماسكة، وحسبها فإنّ المنظرين السياسيين قد أغفلوا هذه الوحدة المفاهيمية وعالجوا بشكل خاطئ الأبعاد المختلفة للتمثيل كمفاهيم منفصلة، بما خلق في المحصلة معايير مختلفة لتقييم الممثلين، حيث تتفاقم حدّة الخلافات حول ما يجب على الممثلين فعله بسبب تبني وجهات نظر خاطئة حول التمثيل أو عند إساءة استخدام معايير التمثيل، وعلى الرغم من القبول والاستحسان الذي لاقتته نظرية Pitkin، فإن معظم الدراسات التجريبية<sup>4</sup> حول التمثيل تتجاهل مفهومه المتكامل، في

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin. On.cit., p.63.

<sup>2</sup> Brennan. Geoffrey, & Hamlin. Alan, On Political Representation, **British Journal of Political Science**, Vol.29, No.01, 1999, p.(109-127).

<sup>3</sup> Hanna. Pitkin, Op.cit., p.10.

<sup>4</sup> في هذا السياق ومن بين المتنبئين له قدمت الباحثة Leslie A. Schwindt-Bayer النموذج المتكامل للتمثيل في أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة عن جامعة أريزونا، كلية العلوم السياسية سنة 2003 والموسومة بـ:

Legislative Representation In Latin America : A Comparative Study Of Descriptive, Substantive And Symbolic Representation Of Women.

حين يختار بعضهم جانبا واحدا للدراسة دون بقية الجوانب على غرار Phillips، خصوصا في حال افتقار هذه الدراسات للبيانات الإحصائية، وهنا نقشل في توفير إختبار تجريبي مناسب للهيكل المتكامل integrated structure الذي اقترحته نظرية Pitkin.

### المطلب الأول: أبعاد الهيكل المتكامل عند Pitkin

على الرغم من أنه كثيرا ما تمّ التعامل وفق تصورات مستقلة ومتناقضة للتمثيل إلا أنّ Pitkin أكدت أن المستويات الأربعة من التمثيل مترابطة ومتكاملة، حيث يحدد الهيكل التمثيلي الرسمي للدول القواعد التي تخفف من درجة حدوث التمثيل الشكلي والرمزي والجوهري بقولها -على سبيل المثال- قد تؤثر القواعد الانتخابية على درجة التنوع في الهيئة التشريعية أو أنواع السياسات التي تجذب انتباه الممثلين أو إلى أي مدى يشعر الناخبون أنهم ممثلون، بالإضافة إلى ذلك من المرجح أن يحدّد تكوين الهيئة التمثيلية مضمون التمثيل، فكلما عكس المجلس التشريعي التنوع في المجتمع كلما زادت فرصة التمثيل المتنوع لمصالح المجتمع وأخيراً قد تكون الثقة التي يضعها الناخبون في ممثليهم، في جزء منها، انعكاساً لأنواع السياسات التي يتم اعتمادها وأنواع الأشخاص الذين يمثلونها.

---

حيث اختبرت بشكل تجريبي نموذج التمثيل المتكامل باعتباره النظرية التي تؤكد كل جزء من أجزاء بحثها وكشفت عن الروابط بين كل شكل من أشكال التمثيل باستخدام النساء كمجموعة ممثلة تمثيلا ناقصا لتقديم صورة وافية حول تمثيل المرأة من ما تم تقديمه قبلها كما أنها تراعي أيضا جوانب البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على النموذج المتكامل للتمثيل وتأثيرها حيثما كان ذلك ممكنا.

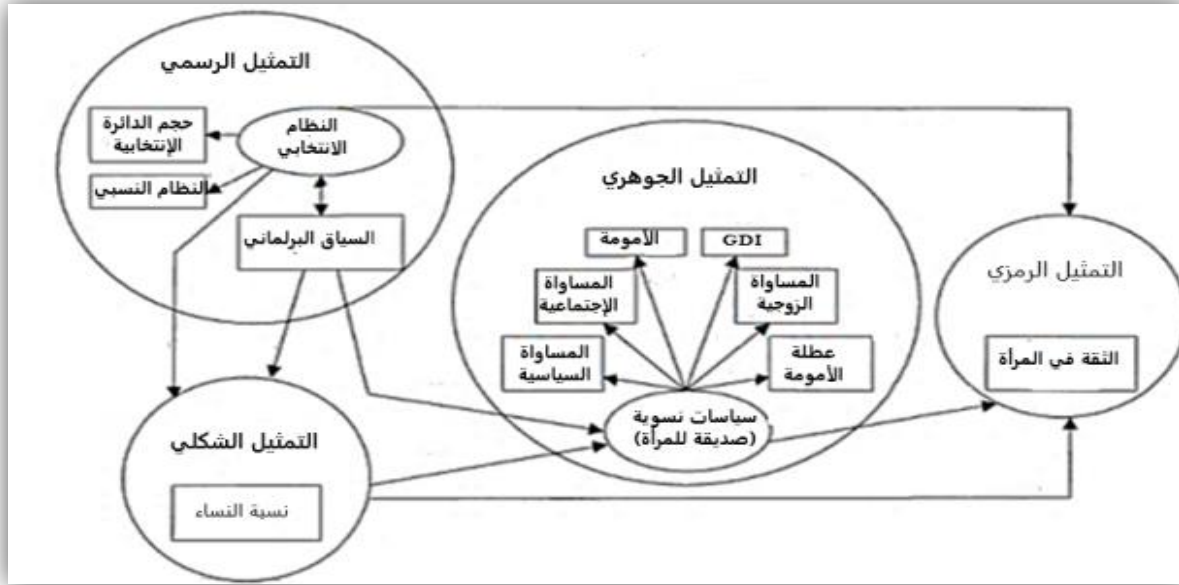
على الرغم من ذلك لم يكن ذلك التطبيق قابلاً للتعميم على المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا بما يتجاوز النساء والتي تتوفر فيها الضوابط التالية:

(1) تمثيل ناقص؛

(2) سهولة تحديدها؛ و

(3) مجموعة ذات اهتمامات متميزة تطالب بمزيد من الاهتمام.

الشكل رقم (2): نموذج Pitkin حول الهيكل المتكامل للتمثيل في سياق سوسيواقتصادي



المصدر:

Leslie A. Schwindt-Bayer, **Legislative Representation in Latin America: A Comparative Study of Descriptive, Substantive, and Symbolic Representation of Women**, Phd of Philosophy, University of Arizona, 2003, p.206

أولاً: التمثيل الرسمي Formalistic: يشير التمثيل الرسمي إلى المؤسسات والترتيبات (القواعد واللوائح) التي تسبق وتشرع للتمثيل، حيث تُعتبر مجموعات المصالح ذات أهمية قصوى تدعو إلى إصدارات مختلفة من نماذج الديمقراطية التداولية<sup>1</sup>، ويميل هذا العمل النظري إلى التأكيد على قدرة صانعي القرار على التحدث نيابة عن نساء أخريات كمسألة هوية مشتركة حتى عندما يقررن بوجود إختلافات بين النساء، حيث يتصور المنظرون هوية شاملة مشتركة بين النساء مع مجموعات فرعية مثل المجموعات العرقية النسائية التي تتطلب أيضاً وجوداً وأصواتاً في هيئات اتخاذ القرار. في هذا الإطار

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.51.

أنظر:

Iris. Marion. Young, **Justice, Inclusion, and Deliberative Democracy**, In: Macedo. Stephen (eds.), **Deliberative Politics: Essays on Democracy and Disagreement**, (Oxford: Oxford University, 1999).  
Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', Op.cit., p.(628-657).  
Judith. Squires, **Group Representation, Deliberation and the Displacement of Dichotomies**, In: Saward. Micheal, **Democratic Innovation, Deliberation, Representation, and Association**, (London: Routledge, 2000).

يمكن أن تساهم فرادى النساء من خلفيات متنوعة في أفكار ومنظورات مختلفة للمناقشة واتخاذ القرار، حيث غالباً ما يؤكد هؤلاء المنظرّون أنّ مصالح المرأة ليست مجرد مسألة ظروف موضوعية أو ظروف مادية، وتثبت الأدبيات المتخصصة أنّ المدخل الرسمي يقوم على ركيزتين هما الترخيص والمساءلة:<sup>1</sup>

- **الترخيص Authorisation**: يشير متغير الترخيص إلى الوسيلة التي يحصل بها الممثلون على وضعهم أو موقفهم، فالقضايا الرئيسية المثيرة للقلق في هذا السياق هي العملية التي يكتسب بها الممثل السلطة -على سبيل المثال من خلال الإنتخابات- والطريقة التي يمكن من خلالها للممثل تنفيذ قراراته، وعليه في هذا المستوى من التمثيل لا يوجد معيار لتوصيف سلوك الممثل وتقييم مدى عمله حيث يمكن فقط تقييم ما إذا كانت قرارات الممثل في صورة مشروعة؛ و

- **المساءلة Accountability**: يشير متغير المساءلة إلى قدرة الممثلين على مراقبة ممثليهم في حال عدم التصرف وفقاً لرغباتهم أو آمالهم، على سبيل المثال أن يكون تصويت المنتخب خارج المأمول أو خارج إستجابة وتطلعات الهيئة الناخبة، وهنا يطرح تساؤل عما إذا كانت هناك آليات عقابية متاحة في حالة حدوث السيناريو السابق، وإذا ما كان الممثل يستجيب لتفضيلات دائرته الانتخابية وحيث أنه لا توجد معايير لتقييم سلوك الممثل يمكن فقط تحديد ما إذا كان الممثل مقبولاً/يجب أن يعاقب/مستجيب. وعلى الرغم من أنّ وجود إنتخابات حرة ونزيهة ليست شرطاً ضرورياً يقرّ به مستوى التمثيل الرسمي، إلا أنه في الممارسة العملية تكون الإنتخابات حاسمة وتكمن وراء معظم محاولات تفعيل هذا البعد.

ركزت النقاشات النظرية حول التمثيل السياسي بشكل رئيسي على الإجراءات الرسمية على غرار الترخيص والمساءلة داخل الدولة القومية ومع ذلك، لم يعد هذا التركيز مرضياً بسبب التحولات السياسية الدولية والمحلية التي أثبتت أنّ للجهات الفاعلة الدولية وعبر الوطنية وغير الحكومية دوراً هاماً في دفع السياسات العامة لصالح المواطنين الديمقراطيين، أي وكأنهم يعملون كممثلين لأولئك المواطنين، وهؤلاء الفاعلين "يتحدثون عن Speak For" و"يعملون لأجل Act For" ويمكنهم حتى "الوقوف لصالح Stand For" الأفراد داخل حدود الدولة القومية وفي معظم الحالات فهم غير مضطرين -بالضرورة- إلى إمتلاك "القدرة على التصرف"، وهو ما يستخدم في الغالب لتحديد من يتصرف كممثل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.51.

<sup>2</sup> يصور Michael Saward في مؤلفه القيم جدا The Representative Claim التمثيل على أنه أكثر من مسألة انتخابات وأحزاب، حيث يقدم منظوراً جديداً جذرياً حول هذا الموضوع ويؤكد بأن التمثيل في كل مكان حولنا فهو ممارسة ديناميكية عبر المجتمعات وليس مجرد سمة ثابتة

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

إنّ التمثيل الرسمي بمفهوم إختيار المرشّعين تركّز فيه الديمقراطية المعاصرة على الإلتخاب الشعبي للممثلين، مع فكرة أنّ هذا ما يمنح المواطنين سيطرة غير مباشرة على السياسات العامة، حيث ينتخب المواطنون صانعي القرار الذين يمثلونهم على أساس آراءهم السياسية وكون لديهم مؤهلات أفضل لأداء وظيفة المرشّع من المواطن العادي، ويرتبط هذا الرأي بفكرة أنّ المفهوم يمكن تعريفه من خلال "الترتيبات التي يبدأ/ ينتهي بها النشاط"<sup>1</sup>، والإنتخابات هي إحدى إحتتمالات إختيار الممثلين وبدلاً من ذلك إستخدمت الديمقراطية اليونانية القديمة الفرز أو الإختيار بالقرعة حسب ما جاء به Manin حيث يؤدي هذا الشكل من الإختيار إلى إنعكاس "حقيقي" للشعب على البرلمان وبالتالي تكون هي الطريقة الوحيدة لتحقيق التمثيل الشكلي<sup>2</sup>.

في الآونة الأخيرة، وعلى نطاق ضيق، تمت محاكاة هذه التجربة مع "جمهوريات صغيرة" أو عينات من المواطنين الذين يتم سحبهم عشوائياً للتداول حول سياسات معينة على اعتبار أنّها (العينات) ذات قيمة من حيث الشرعية، نتائج السياسات، والأهم من ذلك الآثار المستقاة من هذه المحاكاة<sup>3</sup>، وقد صرّح Saward أنّ الممثلين غير المنتخبين سوف يتمتعون بميزة عدم الخضوع "لإغراءات الصورة الإلتخابية" لصالح التركيز على المزيد من الأفكار المستديمة، وسيكونون قادرين أيضاً على متابعة أفكارهم الخاصة التي يمكن أن تكون جزئيات مهمة كونهم أعضاء تمّ اختيارهم عشوائياً من بين المواطنين ولم يتم إنتخابهم على أساس برنامج مقترح. مع ذلك أن يكون الفرد مشرعاً يتطلب مهارات محدّدة حيث أنّ صياغة القوانين ومقترحات السياسة ليست مهمة سهلة بل تتطلب التدريب، ومع الإختيار العشوائي للممثلين يتم فقدان التركيز على هذه الخبرة، علاوة على ذلك وجدت دراسة لـ Kube, Corazzini ,

---

من سمات الحكومة. في السياق ذاته هناك فكرة واضحة ولكنها متعددة الجوانب عن "ادعاء/ مطالب" الممثل حيث يدعي الناس أنهم يتحدثون أو يدعمون الآخرين في أنماط متعددة ومتغيرة ومثيرة. في الوقت نفسه يقدمون صوراً لعناصرهم الإلتخابية وجماهيرهم مثلما يرسم الفنانون الصور. وبهذا يتساءل من يستطيع التحدث عنا وعن هذا في عالم التمثيل المضطرب؟ أي ممثل يدعي أنه يمكن أن يكون له شرعية ديمقراطية؟ فهو يعتقد أنه قد تم تعيين The Representative Claim لتحويل افتراضاتنا الأساسية حول ما هو التمثيل وكيف يمكن أن يكون. ويرى أن مؤلفه جاء متزامناً مع حقبة يُعتقد فيها وعلى نطاق واسع أن التمثيل السياسي في أزمة ليقدم تصحيحات حساسة في الوقت المناسب للإرث التقليدي -في الحاضر والمستقبل المحتمل- المحملة به الديمقراطية التمثيلية. انظر :

Saward. Michael, The Representative Claim, Contemporary political theory, Vol.5, No.3, 2006.

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, Op.cit., p.114.

<sup>2</sup> Arnesen. Sveinung, & Yvette. Peters, The Legitimacy of Representation: How Descriptive, Formal, and Responsiveness Representation Affect the Acceptability of Political Decisions, Comparative Political Studies, Vol.51, No.7, 2018, p.872.

<sup>3</sup> أنظر :

Robert. E. Goodin, & Dryzek. John. S, Deliberative impacts: The macro-political uptake of mini-publics, Politics & Society, Vol.34, No.2, 2006, p.(219-244).

Smith. Graham, Democratic innovations: Designing institutions for citizen participation, (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2009).

Niemeyer. Simon, The emancipatory effect of deliberation: Empirical lessons from mini-publics, Politics & Society, Vol.39, No.1, 2011, p.(103-140).

Nicolò و Maréchal بعض الأدلة على أنّ الممثلين المنتخبين قد يكونون أفضل لرفاهية المواطنين من أولئك الذين يتم اختيارهم عشوائياً<sup>1</sup>.

إنّ الحجة القائلة بأنّ المشرّعين بحاجة إلى مهارات متخصصة تتعلق بالأساس باختيار الممثلين "الخبراء" باعتباره شكل من أشكال اختيار الممثلين، حيث يتم إنشاء السياسات بشكل متزايد خارج المجال العام لأنّ المستوى العالي من التخصص ضروري بسبب الطبيعة المعقدة تقنياً لبعض المواضيع، التي تتم مناقشتها وهذا ما ذهبت إليه<sup>2</sup> Shapiro، والفكرة وراء "اعتماد قاعدة الخبراء" هي إنتاج سياسات أفضل، أكثر كفاءة، لا تقتصر على أفق زمني قصير وبالتالي يمكن أن تحل مشاكل الالتزام<sup>3</sup>، حيث أنّ إحدى الحجج المناهضة لاعتماد التمثيل الشكلي هي أنّ إختيار الممثلين استناداً إلى الخصائص الإجتماعية والإقتصادية يمكن أن يأتي على حساب القدرة والخبرة والالتزام. في ذات السياق ترى Mansbridge بأنّ فقدان الخبرة الذي يأتي مع تبني التمثيل الشكلي من المرجح أن يكون ضئيلاً<sup>4</sup>، وهذا ما قد يكون مشكلة لدى المواطنين لأنّ اختصاص الممثلين هو قضية تهم المواطنين وهو من صلب علاقة الوكالة<sup>5</sup>.

يؤكد كل من Marín و Jordana, Levi-Faur أننا نشهد اليوم زيادة في الإعتماد على الخبراء عند صنع القرار السياسي، فعند قيام الحكومات بالنقاش والترويج لتفويض الخبراء يتبنى المواطنون فكرة أنّ صناع القرار بحاجة إلى امتلاك هذه الخبرة، وفق منطق أنّ الخبرة الكافية تمكّن من صنع السياسات الصحيحة. مع ذلك غالباً ما تتعلق القرارات السياسية بالقيم السياسية بقدر ما تتعلق بالقرارات الصحيحة/ غير الصحيحة، ويبقى من المرجح أن يقدم الخبراء تفضيلات سياسية شخصية قد تحيّز May Bias قراراتهم السياسية<sup>6</sup>.

**ثانياً: التمثيل الرمزي:** يشير التمثيل الرمزي إلى المدى الذي "يقف فيه الممثلون Stand For" لصالح الممثلين مع التركيز على الرموز أو الترميز، وتُقدم في ذلك Pitkin مثال العلم (الراية) كرمز يمثل

<sup>1</sup> Luca. Kube, Corazzini. Sebastian, Maréchal. Michel. Andre, & Nicolò. Antonio, Elections and deceptions: An experimental study on the behavioral effects of democracy, American Journal of Political Science, Vol.58, No.3, 2014, p.(579-592).

<sup>2</sup> أنظر :

Shapiro. Martin, Deliberative, independent technocracy v democratic politics: Will the globe echo the E.U.?, Law and Contemporary Problems, Vol.68, No.1, 2005, p.(341-356).

<sup>3</sup> Arnesen. Sveinung, & Yvette. Peters, Op.cit., p.872.

<sup>4</sup> Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', Op.cit., p.(628-657).

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Jacint. Jordana, Levi-Faur. David, & i. Marín. Xavier. Fernandez, The global diffusion of regulatory agencies: Channels of transfer and stages of diffusion, Comparative Political Studies, Vol.44, No.01, 2011, p.(1343-1369).

الأمة، حيث أنّ ما يهم ليس الرمز نفسه بل قدرته على استتارة المشاعر أو المواقف<sup>1</sup> والتمثيل الرمزي لا يهتم بالمثلين أو بما يفعلونه قدر اهتمامه بكيف يُنظر إليهم وكيف يقيّمون من قبل أولئك الذين يمثلونهم.

في مقالها: *Represented Policy Demands and Systems Support: The Role of the* Wahlke بالتمثيل الرمزي باعتباره المعيار الأكثر واقعية نظرا للقيود التي تراها مطبقة على الإستجابة السياسية<sup>2</sup>، فمعظم الدارسين يختلفون في تعريفهم للتمثيل الرمزي، في حين يعتبره كثيرون مرادفا للتمثيل الشكلي والذي هو "الوقوف من أجل"<sup>3</sup>. هناك إطاران تعريفيان أكثر شيوعاً من غيرهما؛ الأول يعتبر التمثيل الرمزي كل ما يتعلق بما يكشف عنه وجود المرأة خصوصا شرعية المجلس التشريعي ككل، وهذا الطرح نجده عند كل من<sup>4</sup> Childs, Lawless, Reingold حيث أنّ كلا من الرجال والنساء يستجيبون بشكل إيجابي إلى زيادة أعداد النساء في هيئة صنع القرار. أمّا عن الإطار الثاني فهو يتعلق بالتأثيرات التي يُحدثها حضور المرأة على تصورات الناخبين من حيث طبيعة السياسة كـ "ذكوري" وهذا الطرح تدعمه<sup>5</sup> Childs و Sapiro.

على نطاق أوسع يشير هذان التعريفان إلى الأبعاد الثقافية والتشعبات التي تتبع من العملية التمثيلية المتعلقة بأراء الجمهور حول تواجد المرأة في السياسة والفعالية المتصورة للناخبات بسبب غياب أو وجود منتخّبين من الإناث، وإذا نظرنا إلى الحقل المهم ككل فإننا نجد أنّ الدراسات الحالية للتمثيل تقدم نتائج مختلطة فيما يتعلق بالدور الرمزي و أهمية الممثلات من الإناث، على سبيل المثال، وجد بعض الدارسين أنّ الرجال والنساء المستجيبين يعتقدون أن الحكومة أكثر ديمقراطية عند وجود المزيد من النساء. في المقابل، يذكر آخرون أنه في حين كانت النساء الممثلات من النساء أكثر إيجابية بشكل عام اتجاه ممثليهم، إلا أنّ ذلك لم يجعلهن أكثر إيجابية بشأن السياسة<sup>6</sup> بشكل عام. وبالمثل تؤكد العديد من

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, Op.cit., p.97.

<sup>2</sup> John. Wahlke, Policy Demands and Systems Support: The Role of the Represented, **British Journal of Political Science**, Vol.1, No.3, 1971, p.(271-290).

<sup>3</sup> Hanna. Pitkin, Op.cit., p.97.

أنظر:

Susan. Carroll, **Are Women Legislators Accountable to Women? The Complimentary Roles of Feminist Identity and Women's Organisations**, In : Brenda. O'Neill & Elisabeth. Gidengil (ed.), **Gender and Social Capital**, (New York, NY: Routledge, 2001).

Gideon. Barker, Revisiting the Concept of Representation, **Parliamentary Affairs**, Vol.59, No.1, 2006, p.(155-172).

<sup>4</sup> أنظر:

Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

Jennifer. Lawless, Politics of Presence: Congresswomen and Symbolic Representation, **Political Research Quarterly**, Vol.57, No.1, 2004, p.(81-99).

Sarah. Childs, A Feminised style of Politics: Women MPs in the House of Commons, **British Journal of Politics and International Relations**, Vol.6, No.1, 2004, p.(3-19).

<sup>5</sup> Virginia. Sapiro, Research Frontier Essay: When Are Interests Interesting? The Problem of Political Representation of Women, **American Political Science Review**, Vol.75, No.3, 1981, p.(701-716).

<sup>6</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.52.



## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الكتابات التحولات في مواقف الناخبين بعد انتخاب المزيد من النساء في المناصب السياسية، وهم يؤكدون بأن إشراك النساء يرسل إشارات هامة للمواطنات بأن السياسة مجال مفتوح للجميع، مما دفع العديد من النساء إلى محاولة المشاركة السياسية بدرجة أكثر أو على الأقل تبعث شعورا بتزايد فعاليتها السياسية<sup>1</sup>.

مع ذلك، يبدو أن تزايد وجود النساء ليس له أي تأثير يذكر على المشاركة السياسية لدائرة النساء، الأهمية الرمزية المنسوبة إلى النساء في مناصب القيادة السياسية يتم التدرج بها بشكل روتيني كتفسير للحاجة إلى انتخاب عدد أكبر من النساء، بغض النظر عما إذا كان الرجال يستطيعون تمثيل المصالح الموضوعية للمرأة. يشير هذا المنطق إلى أن إشراك النساء على مستوى النخبة يمنح نوعاً من الفائدة للدوائر النسوية تتعدى التدايعات السياسية، في حين أن بعض الدراسات تبحث في الطرق التي تؤثر بها المرأة على تجربة الممثل والتمثيل، فهناك نقص في الأدلة التجريبية التي تستكشف كيف يمكن أن تؤثر هذه التأثيرات على الدوائر الانتخابية<sup>2</sup>.

ثبت أن التمثيل الرمزي يؤثر على عدد من المواقف والسلوكيات السياسية الهامة بين الأقليات على غرار الفعالية السياسية، الإهتمام بالسياسة، الثقة في الحكومة وتقييم المسؤولين الحكوميين التي كانت أعلى في ظل ظروف التمثيل الرمزي<sup>3</sup>. وقد أظهرت ظروف التمثيل الرمزي تخفيفاً في واحدة من ثغرات المواقف الأكثر إستمراراً في السياسة ألا وهي الفجوة في مستويات الثقة السياسية بين الممثلين والمواطنين من الأقليات التي قد تبيّن أن "فجوة الثقة" تتضاءل بشكل ملحوظ عندما يتم تمثيل مجموعات الأقليات تمثيلاً شكلياً<sup>4</sup>.

**ثالثاً: التمثيل الشكلي:** يشير إلى الطريقة التي من خلالها يقوم الممثل بـ "الوقوف لصالح Stand For" المُمثّل بحكم تقاسم خصائص مماثلة معه مثل العرق أو الجنس أو العمر أو الطبقة أو المهنة أو الجنس أو المنطقة الجغرافية وعادة يجب أن يعكس هذا تكوين الممثلين في جوانب هامة -حيث يمكن إعتبار النساء ممثلات النساء شكلاً من أشكال المشاركة المباشرة في هيئات اتخاذ القرار- وتشمل

<sup>1</sup> Sarah. Childs, A Feminised style of Politics: Women MPs in the House of Commons, **British Journal of Politics and International Relations**, Vol.6, No.1, 2004, p.(3-19).

<sup>2</sup> Jennifer. Lawless, Politics of Presence: Congresswomen and Symbolic Representation, **Political Research Quarterly**, Vol.57, No.1, 2004, p.(81-99).

<sup>3</sup> Paul. Abramson, Political Efficacy and Political Trust among Black School Children: Two Explanations, **Journal of Politics**, Vol.34, No.04, 1972, p.(1243-1269).

<sup>4</sup> Rodney. Hero, & Tolbert. Caroline, Latinos and Substantive Representation in US House of Representatives: Direct, Indirect, or Non-existent, **American Journal of Political Science**, Vol.93, No.3, 1995, p.(640-652).



## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

أصناف التمثيل الوظيفي الذي يركز على المراسلات المهنية بين الممثلين والممثلين والبيئة التمثيلية/المحيط التي تُعنى بالخصائص الاجتماعية على غرار النوع الاجتماعي، العرق والطبقة<sup>1</sup>.

بالتالي فإنّ مسألة تحقيق المرأة للتمثيل الشكلي تكون ببساطة عن طريق إحتساب أعداد النساء في المناصب السياسية دونما فحص لما يقوله أو لما يفعله ممثلو المرأة بالفعل، فالتمثيل الشكلي هو مورد سياسي يتم على أساسه تصنيف الإنقسامات المجتمعية. ولحدّ من حالات عدم المساواة التمثيلية تدافع عنه العديد من الحكومات والقادة السياسيين ومناصري العدالة الاجتماعية وكذا الباحثين في مفهوم التمثيل الشكلي، حيث يؤكّد مؤيدوه أنّ أولئك المسؤولين المنتخبين الذين يشتركون في خصائص ديموغرافية وتجريبية مماثلة لدوائهم الانتخابية وجمهور ناخبهم لديهم تعاطف كافٍ لتقييم وبناء سياسة تمثيلية<sup>2</sup>، وقد أسهم في هذا الطرح كل من: Young، Phillips و Mansbridge، وبهذا المعنى تعمل الهياكل السياسية على تشجيع التمثيل من قبل المطلعين الديموغرافيين المتعاطفين.

من الناحية العملية، يحاول التمثيل الشكلي تحسين الظروف الاجتماعية غير العادلة من خلال إتاحتها فرصاً للمجموعات المهمشة تاريخياً مثل النساء لتصبحن نخباً سياسية وعند القيام بذلك يؤكد المؤيدون أنّ هذا التمثيل يحمي مصالح المحرومين، ويُعتبر التمثيل الشكلي مفهوماً أكثر منه نظرية فهو مُصمم لتحفيز التطبيق العملي بدلاً من مجرد البحث الأكاديمي، من خلال تناول التمثيل السياسي غير

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.52.

أنظر:

Pippa. Norris, **Legislative Recruitment**, In : L. Leduc, R. Niemi & Pippa. Norris, **Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspectives**. (Thousand Oaks. CA: Sage. 1996).

<sup>2</sup> في دراسة مستفيضة قدم: Simon Torney البروفيسور في جامعة سيدني، والمهتم بالنظرية النقدية وبمشاريع العدالة المناهضة للرأسمالية والعالمية، وخاصة المفكرين الرئيسيين من النظرية النقدية إلى ما بعد الماركسية ومعاداة الرأسمالية في مؤلفه الموسوم: *The End of Representative Politics* التي تندرج ضمن المجموعة الأخيرة من المناقشات التي تسعى لتقديم إجابة علمية سؤال حول ما إذا كان ينبغي لنا قبول الديمقراطية كواقع "محتضن" في عصر تثق فيه الشعوب في الديمقراطيات المتقدمة في سياسيتها المنتخبين أقل حتى من "بائع السيارات المستعملة"، وتم تضخيم هذا القلق في سياق الأزمة المالية العالمية: وضع أصبح فيه المواطنون العاديون مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأن الطبقة السياسية لا تمثل حقاً مصالحهم وأن الديمقراطية التمثيلية ليست بالضرورة أداة جديرة بالثقة لحماية العدالة الاجتماعية وبحاول الباحث إعادة صياغة الأزمة التي تصارع فيها الديمقراطية التمثيلية أو "الديمقراطية القائمة على الأحزاب". يكرس الفصل الأول لمراجعة "ملامح" و "أعراض" هذه الأزمة علم النحو المبين في الأدبيات: علم مدى العقود الأخيرة، تظهر البيانات انخفاضاً عاماً في إقبال الناخبين، مما يعني أن الناس يصوتون أقل؛ هم أقل عرضة للانضمام إلى حزب سياسي؛ أنها تظهر أقل اهتمام بشؤون الدولة والطبقة السياسية؛ وهم يتقنون بالسياسيين أقل من أي وقت مضى. لكن ما الآثار المترتبة على هذه الخطوط من الأزمة على السياسة ومستقبل الديمقراطية؟ يصر Torney على أن اللامبالاة تجاه السياسة الانتخابية "الساندة" لا تعني أن "الناس غير مهتمين بالسياسة" على الإطلاق. يقدم سرداً مفصلاً لثلاثة أمثلة لما يسميه السياسة الاستباقية (prefigurative politics) من أجل تطوير فكرة أن هناك طريقاً أخرى لممارسة السياسة خارج وما وراء السياسة "الرسمية". من وجهة نظره أولئك الذين ينخرطون في السياسة "غير الرسمية" لا يجب أن يتم تمثيلهم والتحدث معهم في المقابل، يريدون أن يكونوا مندوبهم الخاصين وأصواتهم.

Simon. Torney, **The End of Representative Politics**, (Cambridge : Polity Press, 2015).

العادل حيث تركز النقاشات النظرية على اعتداله وعلى تضمينه لـ "الفلسفة والأخلاقيات" كحل للحكم خاصة على ضوء الحالة الراهنة لتمثيل المجموعات الأقل حظاً<sup>1</sup>.

بالتالي فيه إشارة إلى المثالية والواقعية على حدّ سواء؛ مثالي كونه حل للفجوة في مؤسسات الحكم؛ وواقعي كونه تعبير عن الدرجة التي تعكس بها الهيئات التشريعية التركيبية السكانية وخبرات المواطنين. وقد تمّ انتقاده لأسباب مختلفة<sup>2</sup> أكثرها شيوعاً أنّه لن يؤدي إلى تمثيل جوهرى بحيث لا تحمل الصفات الديمغرافية سوى علاقة قليلة أو أنّ لا علاقة لها بالقدرات التداولية، ويؤكد آخرون بأنّه من خلال التأكيد على الاختلافات بين المجموعات ومن خلال المطالبة بقدرات تمثيلية عليا يؤدي التمثيل الشكلي إلى تآكل الروابط بين المرشّحين الذين تتمثل مهمتهم في وضع سياسات للجميع بدلاً من مجموعة فرعية ديموغرافية في دائرتهم الانتخابية<sup>3</sup>.

تركز العديد من الشكاوى الأخرى على صعوبات تجسيده من حيث اختيار المجموعات التي تنتمي إلى مجموعة متعددة الأعراق والأجناس والأديان والفئات العمرية والإعاقات البدنية والطبقات الإجتماعية التي تستحق التمثيل الشكلي، وقد يكون ذلك معقداً إلى حدّ يجعل التعيين العشوائي أو التعسفي للهيئات التشريعية هو السبيل الوحيد المعقول، حيث يخشى البعض من أن يؤدي تنفيذ هذا الشكل من التمثيل إلى إختيار عدد أقل من الممثلين المؤهلين والذين قد ينتمون إلى أسفل مجموعة المواهب. الأقرب إلى هذا كله هي الحجة القائلة بأنّ الممثلين الشكليين يتفاوتون داخل مجموعتهم<sup>4</sup>، وفي مواجهة هذه الإنتقادات يؤكد معظم المؤيدين أنّ التمثيل الشكلي ليس دعوة إلى صورة مصغرة دقيقة

<sup>1</sup> Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', Op.cit., p.(628-657).

<sup>2</sup> Petra. Meier, & Severs. Eline, The Dark Side of Descriptive Representation: Bodies, Normalisation and Exclusion, **Politics and Governance**, Vol.6, No.3, 2018, p.(31-42).

توضح هذه المساهمة - باعتبارها الأحدث- الوظيفة النموذجية للممثلين الشكليين حيث سعى الباحثان إلى توضيح الآثار السلبية المحتملة لنماذج الأدوار، أين يمكن أن يتعرض المشروع النسوي لتفكيك علاقات القوة الهرمية عندما يصف المجتمع الممثلين الشكليين بموقف نماذج الأدوار. فالشكلي لم يعد يقف ببساطة لمجموعته بطريقة اجتماعية ديموغرافية. وتمثل نماذج الأدوار أيضاً بالنسبة لهم بطريقة مثالية، مما يتيح لهم وصف مجموعة من السمات والسلوكيات المناسبة أو المرغوب فيها بوجود وأداء نماذج الأدوار وبالتالي يسهم وبقوة السياق في تمثيل الفئات المحرومة. وبسبب وظيفتها المثالية قد يتم رفع مستوى الخبرات الشخصية ومسار حياة الممثلين الشكليين إلى مستوى قياسي يحتمل أن تتسبب في اهتمامات ومطالب أعضاء المجموعة الأخرى التي تعتبر غير طبيعية أو هامشية. ومن المفارقات أيضاً أن تشجع نماذج الأدوار الاستبعاد وتزودهم الاختلافات الاجتماعية بالموارد الرمزية القوية للحدث نيابة عن مجموعتهم. في حين أن هذه السلطة قد تساعدهم في وضع اهتمامات تم تجاهلها سابقاً على جدول الأعمال بناء على قدرتهم الشخصية. غير ان تقاطعات المناصب الاجتماعية يجعل من الصعب التعبير عن وجهات نظر المجموعة البديلة في هذا الصدد، قد تؤدي نماذج الأدوار إلى إعاقه المشروع النسوي الذي يعني بالتحديد إعطاء صوت للمجموعات المستبعدة من أجل توسيع نطاق الأصوات المفصلية.

<sup>3</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.52.

<sup>4</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.52.

أنظر:

Will. Kymlicka, **Contemporary Political Philosophy: An Introduction**, (Oxford: Oxford University Press, 2002).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

للمواطنين بحيث "يمثل الأطفال الأطفال والمجانين يمثلون المجانين"<sup>1</sup> وبدلاً من ذلك، فالهدف هو أن التمثيل يجب أن يجعل الهيئة التشريعية أقرب إلى الوضع الخاص للمواطن في إختيار المجموعات التي تحتاج للتمثيل بعد إجراء مناقشة دقيقة وعقلانية وتحت ظروف معينة.

لعل العائق الأكثر إقناعاً لهذه الإنتقادات لإثبات أهمية دراسة هذا البعد هو تقييم إذا ما كانت التركيبة السكانية للممثل تُحدث فارقا ملموسا في تمثيل من هم بحاجة للرعاية<sup>2</sup>، ويمكن ملاحظة تأثير التمثيل الشكلي بطريقتين هما رفع دائرة المشاركة السياسية و/أو تأثير الممثل الشكلي على العمليات التشريعية. في حين يجد البعض أن التمثيل الشكلي لا يُحدث فرقاً كبيراً في أيّ من هذين المجالين ويظهر البعض الآخر أن الممثلين الشكليين لديهم تأثير قابل للقياس<sup>3</sup>، من حيث زيادة المشاركة السياسية للدوائر الانتخابية، على سبيل المثال من المرجح أن يتصل البيض والسود بممثلين من نفس عرقهم ومن المرجح أن تصبح النساء ناشطات سياسياً في هيئات اتخاذ القرار مع مرشحات منافسات<sup>4</sup>. ويشرح بعض المهتمين هذه الظاهرة بـ: الشرعية كون "الدوائر الانتخابية أكثر ميلاً إلى التطابق مع السلطة التشريعية وإرجاء قراراتها إلى درجة إدراكها لنسبة كبيرة من" الأشخاص الذين يشابهونهم" في السلطة التشريعية<sup>5</sup>.

من خلال مناقشة أن التمثيل يشمل كلاً من "تحقيق الحضور" و"العمل من أجل" تصرّح Pitkin أنه لا يهم كثيراً من يمثل طالما يتم تمثيل الأفكار والتفضيلات، والتمثيل من وجهة نظرها لا يتعلق بالممثل (أن تكون بالضرورة امرأة) بل بالأحرى قيام الممثل بالتمثيل -بدقة نسبية- أي أفكار وتفضيلات لها علاقة باهتمامات المرأة المنتخبة. في ذات السياق تعلق Mansbridge أنه قد يكون مرغوباً فيه أن تشبه السلطة التشريعية المواطنين من حيث الخصائص، غير أن ذلك لا يكون ضرورياً دائماً كون التمثيل الشكلي مهم بشكل خاص في بعض السياقات دون غيرها، فيمكن أن يؤدي تمثيل المجموعات في نزاع سياسي إلى تمثيل حقيقي كلما يحقق "تحقيق الحضور" أفكار المجموعة و"العمل من أجل" تلك المجموعة

<sup>1</sup> Suzanne. Dovi, Preferable Descriptive Representatives: Or Will Just Any Woman, Black or Latino Do?, American Political Science Review, Vol.96, No.4, 2002, p.(729-743).

<sup>2</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.53.

Jane. Mansbridge, Representation Revisited: Introduction to the Case against Electoral Accountability, Democracy and Society, Vol.2, No.1, 2004.

<sup>3</sup> أنظر:

Jennifer. Lawless, Politics of Presence: Congresswomen and Symbolic Representation, Political Research Quarterly, Vol.57, No.1, 2004, p.(81-99).

Carol. Miller. Swain, Black Faces, Black Interests: The Representation of African-Americans in Congress, (Cambridge, MA: Harvard University, 1995).

<sup>4</sup> Lonna. Rae. Atkinson, Not all Cues are Created Equal: The Conditional Impact of Female Candidates on Political Engagement, Journal of Politics, Vol.65, No.4, 2003, p.(1040-1061).

<sup>5</sup> William. Mishler, & Rose. Richard, Trust, Distrust and Scepticism: Popular Evaluations of Civil and Political Institutions in Post-Communist Societies, Journal of Politics, Vol.59, No.2, 1997, p.(418-451).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

من قبل أشخاص يفهمون معنى أن تكون جزءًا من هذه المجموعة، وبالتالي لا يتعلق الأمر بأي سمات بيولوجية محددة أو بكون المجموعة نفسها متجانسة، بل يتعلق بالتجربة المشتركة أو التاريخ المشترك. في مثل هذه السياقات المتضاربة تقول Mansbridge يمكن أن يكون التمثيل الشكلي مهمًا من حيث:<sup>1</sup>

التواصل الكافي؛ التفكير الإبداعي؛ التأكيد على "القدرة على قيادة المجموعة"؛ وزيادة الشرعية.

هذه الحجج تصب في كون إشراك أعضاء المجموعة في الهيئة التمثيلية لا يساعد فقط المجموعة على التمثيل بشكل أكثر جوهرية؛ بل قد يساعد أيضًا على تغيير الصورة النمطية حول المجموعة مستقبلاً، بحيث يتم تضمين وجود أعضائها على قدم المساواة، هذا الإدماج أيضًا يجعل المجموعة المحرومة جزءًا من النظام السياسي في سبيل زيادة شرعيته. إلى جانب هذه الحجج المعيارية الهامة لتعزيز التمثيل الشكلي أظهرت الدراسات أنه مهم أيضًا في الواقع توصيف من هم الممثلون، على سبيل المثال إدراج النساء: المثليات، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسية (LGBs) في السلطة التشريعية له تأثيرات مهمة ومتفاوتة على التشريعات التي تُتخذ حول الموضوعات ذات الصلة بهذه المجموعات.<sup>2</sup>

عموما يبدو الدمج الواضح لأعضاء المجموعات ذات الصلة في الهيئة التشريعية مهمًا لتمثيلهم الجوهري ولحقوقهم المتساوية، وبالتالي يمكن للتمثيل الشكلي أن يساعد التجمعات التمثيلية على الإقتراب من المثل الديمقراطية للمساواة السياسية كما ذهب سابقا إلى ذلك Dahl.

<sup>1</sup> Arnesen. Sveinung, & Yvette. Peters, Op.cit., p.(870-871).

<sup>2</sup> أظهرت دراسة لـ Bratton and Ray أن أعداد النساء في المجالس البلدية النرويجية أثر بشكل إيجابي وتدرجي على توفير الرعاية للأطفال وهي سياسة تم التبليغ على أنها تثير قلق النساء أكثر من الرجال، كما وجدت Schwindt-Bayer and Mishler أن عدد النساء في المجلس التشريعي أثر بشكل إيجابي على السياسات التي تعتبر مصدر قلق للنساء، ويظهر Reynolds أن وجود ممثلين عن مجتمع LGBs يساعد في وضع سياسات تدعم الحقوق المتساوية لهذه المجموعات.

في ذات السياق وفي أحدث دراسة لـ Lea Ewe Bonisch باحثة في العوامل التي تشكل التمثيل الجوهري للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي في البرلمان، حيث تم اختبار أثر عضوية الأقلية والقيم السياسية والوعي، وتبينت أن أهمية البرلمانين من الأقليات للتمثيل الجوهري معترف به على نطاق واسع ولكن لا يوجد سوى القليل من الأبحاث حول المزيد من التفسيرات. ومن خلال دراسة التمثيل الجوهري لمصالح (LGBs) حللت هذه الدراسة سبب وقوف البرلمانين لصالح الأقليات "غير المرئية"، حيث وفر تحليل المحتوى الكمي لأكثر من 950 ألف سؤال برلماني بريطاني وأيرلندي الأساس للتحليل للحقبة التشريعية بين (2002-2017)، وقد أشارت النتائج إلى أن الحضور البرلماني أمر حيوي بالنسبة لهذه الأقلية. مع ذلك، فإن البرلمانين الأكثر نشاطًا هم أعضاء من غير هذه الأقلية؛ حيث كل من القيم السياسية والوعي يلعبان دورًا كبيرًا في تحقيق تمثيل المجموعة الجوهري مع تسجيل اختلافات بين أداء البرلمانين. انظر:

Lea. Ewe. Bonisch, What Factors Shape the Substantive Representation of Lesbians, Gays and Bisexuals in Parliament? Testing the Impact of Minority Membership, Political Values and Awareness, **Parliamentary Affairs**, gsb033, May 2021.

أنظر:

Kathleen. A. Bratton & Leonard. P. Ray, Descriptive Representation, Policy Outcomes, and Municipal Day-Care Coverage in Norway, **American Journal of Political Science**, vol.46, No.2, 2002, p.(428-437).

Schwindt-Bayer. Leslie A, & William. Mishler, An Integrated Model of Women's Representation, **The Journal of Politics**, Vol. 67, No 2, 2005.

Andrew. Reynolds, Representation and rights: The impact of LGBT legislators in comparative perspective, **American Political Science Review**, Vol.107, No.2, 2013, p.(259-274).

رابعاً: التمثيل الجوهري: يتم تعريف التمثيل الجوهري بأنه "التصرف في مصلحة الممثلين بطريقة تستجيب لهم"<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أنّ Eulau و Karps يحدّدان مجموعة متنوعة من الطرق التي قد يتصرف بها الممثلون نيابة عن الممثلين<sup>2</sup>، فإنّ التفسير الأكثر شيوعاً هو أنّ التمثيل الجوهري يشير إلى الإستجابة السياسية أو إلى أيّ مدى يقوم الممثلون بسنّ القوانين وتنفيذ السياسات التي تستجيب لاحتياجات أو لمطالب المواطنين، ففي حين تعتبر Pitkin التمثيل الجوهري هو البعد الأكثر أهمية للتمثيل وجوهر العلاقة التمثيلية فإنّ الآخرين يتساءلون عن أولويته. على سبيل المثال يلاحظ Wahlke أنّ الإستجابة السياسية تلقى تركيزاً كبيراً نظراً إلى أنّ المواطنين يحوزون القليل من المعتقدات السياسية وأنّ الممثلين ليسوا على دراية كافية بتفضيلات السياسة العامة للمواطنين إلا في حالات استثنائية<sup>3</sup>، وعلى الرغم من ذلك لا تزال الإستجابة السياسية تُعتبر الجانب الأساسي للتمثيل من قبل العديد من العلماء، حيث حاول مجموعة منهم قياس إستجابة السياسات للمصالح العامة الشاملة والمصالح القائمة على العرق والجنس على غرار Bullock و Reingold<sup>4</sup>.

تأخذ معظم الدراسات التي تستخدم مصطلح " التمثيل الجوهري " كنقطة إنطلاق مفهوم Pitkin المتمثل في "العمل من أجل" و"العمل لصالح"<sup>5</sup>، ومن خلال التمثيل الجوهري فد"الممثل، بغض النظر عن الخصائص المادية أو غيرها من الخصائص، يخدم مصالح الجماعة التي يمثلها"<sup>6</sup>.

دراسة التمثيل الجوهري عرفت النظرية النسوية التي تناولت ضعف تمثيل المرأة وهيمنة الرجل وصلاحياته في تحديد ما هو سياسي. وُلد هذا المفهوم من تعامل المدارس النسوية مع محاولة تغيير الهيمنة الذكورية وكيفية ذلك وهذا يعني أيضاً أنّ مصطلحاً مثل " التمثيل الجوهري للرجل " في المقابل لا معنى له، فمفهوم التمثيل الجوهري يكون منطقياً فقط عند تضمينه لما جاءت به النظرية النسوية حول كسر هيمنة الذكور مع التركيز العالمي على زيادة التمثيل السياسي للمرأة، من خلال استخدام الحصص

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, The Concept of Representation. Op.cit., p.209.

<sup>2</sup> Heinz. Eulau, & Karps. Paul, The Puzzle of Representation: Specifying Components of Responsiveness, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.2, No.3, 1977, p.(233-254).

<sup>3</sup> John. Wahlke, Policy Demands and Systems Support: The Role of the Represented, **British Journal of Political Science**, Vol.1, No.3, 1971, p.(271-290).

<sup>4</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.53.

أنظر:

Charles. S. Bullock, The Impact of Changing the Racial Composition of Congressional Districts on Legislators' Roll Call Behaviour, **American Politics Quarterly**, Vol.23, No. 2, 1995, p.(141-158).

Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

Leslie A. Schwandt-Bayer, **Legislative Representation in Latin America: A Comparative Study of Descriptive, Substantive, and Symbolic Representation of Women**, Doctora of Philosophy, University of Arizona, 2003.

<sup>5</sup> Hanna. Pitkin, The Concept of Representation. Op.cit., p.111.

<sup>6</sup> Diaz. Mateo, Mercedes, **Representing Women: Female Legislators in West European Parliaments**, (Essex: ECPR, 2005). p.14.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الجنديرية على سبيل المثال، حيث أصبح موضوع التمثيل الجوهري أكثر بروزاً. وتزعم الحجج الداعية إلى الحضور السياسي للمرأة على أساس التمثيل الجوهري بدلاً من التمثيل الرمزي أو الشكلي أنّ النساء المنتخبات في هيئات صنع القرار من المرجح أن يعملن لصالح النساء أكثر من الرجال<sup>1</sup>. ولكن هذا الإدعاء، خاصة عندما يتم تصويره بطريقة غير دقيقة يبدو مختزلاً لأنه يفترض أنّ العلاقة بين التمثيل الشكلي للمرأة وتمثيلها الجوهري واضحة.

إنّ صعوبة وضع تصور للتمثيل الجوهري للمرأة هي السمة الأساسية في الدراسات النسوية للتمثيل منذ التسعينيات، وفي كتابها المعنون "سياسة الحضور" تعترف Phillips بأنه لا يوجد "استحسان تجريبي أو نظري" لفكرة مشاركة النساء للخبرات أو أنّ خبرات النساء المشتركة تترجم إلى معتقدات وأهداف مشتركة، كما أنها لا ترى أنه من المحتمل أن تنظم النساء أنفسهن في مجموعة ذات آراء جماعية وأهداف يمكن تمثيلها. في الوقت نفسه، أكدت أنّ النساء لديهن مخاوف واهتمامات مستمدة خاصة من تجاربهن الجنديرية وأنّ هذه القضايا لن تعالج بشكل كاف في المنتديات السياسية التي يهيمن عليها الرجال<sup>2</sup>. لذلك يجب أن تكون المرأة حاضرة في السياسة لضمان إدراج مخاوفها واهتماماتها خاصة إذا كانت "متنوعة وغير مستقرة وفي طور التكوين"<sup>3</sup> وتضيف بأنّ ممثلات النساء من المحتمل -إن لم يكن أكيدا- أن يتصرفن من أجل النساء حتى بعد أن يبتعدن عن الإحساس القوي بـ "سياسات حضور المرأة" لصالح "المساواة الجنديرية" من خلال نظام الكوتا في مؤلفها الذي يحمل نفس العنوان.

لا تزال الحجج المذكورة أعلاه لحضور المرأة، حتى عندما تستند إلى الجندر بدلاً من الجنس بحاجة إلى مواجهة المشاكل النظرية التي يطرحها الفهم النسوي المعاصر لاختلافات المرأة، والقول بخلاف ذلك يستلزم المخاطرة بإفراض "روابط مباشرة وغير معقدة بين الجنس والجندر" عند كل من: Sawyer، Reingold، Squires حتى إذا كان من المقبول أن تكون هوية المجموعة النسوية "حقيقية"، فإنّ هويات المرأة متعددة، متباينة من حيث الطبقة والعرق والدين وغيرها<sup>4</sup>.

تتمسك Mansbridge بالإعتقاد بأنّ الممثلات من النساء يمكن أن تعملن لصالح النساء بغض النظر عن إختلافاتهنّ، تؤكد بطريقة مؤيدة لـ Phillips بأنّ التمثيل الشكلي للمرأة يدلّ على "التجارب المشتركة" (الجندر) وليس فقط الخصائص المرئية" (الجنس) ويهدف إلى تجنب ما أسمته المصيدة

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.,cit. p.53.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Anne. Phillips, **Democracy and Representation: Or, Why should it Matter Who Our Representatives Are?** In : Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford: Oxford University, 1998).

<sup>4</sup> Michael. Saward, **The Representative Claim**, Op.cit., p.(312-313).



## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

الأساسية<sup>1</sup>. علاوة على ذلك، فإنّ فهمها "للخبرات المشتركة" للمرأة يمكّن ممثلي النساء من العمل لصالح نساء أخريات لأنهن ربما لم يتشاركن الخبرات ذاتها إلاّ أنّهن يشتركن في "العلامات الخارجية" بعد عيشهن التجارب ذاتها، وهذا ما يمنح النواب من النساء "مزايا تواصلية وإعلامية" ويمكّنهن من "تكوين روابط الثقة" مع النساء اللاتي يمتلنهنّ بناءً على تجاربهن الجندرية<sup>2</sup>.

إن ما يلزم التمثيل الجوهري للمرأة ليس فقط وجود النساء لأنّ بعضهن قد لا يعتبرن أنفسهن جزءاً من المجموعة أو ملتزمات بها فالمطلوب هو وجود "ممثلين شكليين مفضلين"<sup>3</sup>، ويُفضل أن يكون لدى النساء الممثلات (النواب) شعور بالانتماء إلى النساء ولديهن علاقات متبادلة قوية مع النساء، فهنّ يتشاركن الأهداف مع النساء عند رغبتهن في رؤية "الوضع الاجتماعي والإقتصادي والسياسي للمرأة" "يتحسن" وكذلك يواجهن "شعوراً متبادلاً بربط مصيرهن بالمرأة"<sup>4</sup>. تؤكد Dovi كذلك بأنّ الممثلات المفضلات من النساء يعترفن أيضاً بوجود اختلافات "في المفاهيم التي تقدّم لفهم وتقديم ما هو ضروري" بحثاً عن تحقيق أهداف المرأة، كما تؤكد أيضاً بأن هناك حدوداً لذلك فلا يمكن القول أنّ المرأة التي لا تتقاسم "التفضيلات السياسية" أو "القيم" مع النساء الأخريات لا تشاركهن أهدافهن<sup>5</sup>.

بالعودة إلى Phillips التي تشير في مؤلفها "سياسات الحضور" إلى أنه لا يمكن الفصل بين التمثيل الشكلي والجوهري، لأن النساء لديهنّ تجمّع يتناقض مع وضعين متميزين في السياسة: "سياسة الأفكار" و"سياسة الحضور" وعلى الرغم من أنّ هذين الوضعين متضادين إلا أنّ كلاهما ضروري للآخر ومتداخلان؛ يتوافق الوضع الأول مع نماذج التمثيل الأكثر رسمية، حيث ما يفعله صانعو القرار هو تجميع وتحويل مصالح المعنيين (الناخبات)؛ وعلى النقيض من ذلك فإنّ الوضع الثاني يؤكد على الهوية فليست المصالح فقط هي التي تنتقل عن طريق الممثل، ولكن هناك أيضاً رمزية أوسع للمجموعة المعنية بتلك المصالح لأنّ وجود عضو في المجموعة يشجع على تقدير تلك المجموعة واحترامها. في نهاية المطاف تدمج Phillips المزيج في صيغتيه السياسييتين مشيرة إلى أنّه "في العلاقة بين الأفكار والحضور، يمكننا أن نأمل في إيجاد نظام تمثيل أكثر عدلاً دون خلاف زائف بين أحدهما الآخر"<sup>6</sup>، فهي تؤكد أنّ الأفكار/المصالح لا يمكن فصلها تماماً عن الأشخاص الذين يتشاركون نفس الإهتمامات. في ذات

<sup>1</sup> Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', Op.cit., p.637.

<sup>2</sup> Ibid., p.641.

<sup>3</sup> Suzanne. Dovi, Preferable Descriptive Representatives: Or Will Just Any Woman, Black or Latino Do? Op.cit., p.(34-729).

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid., p.737.

<sup>6</sup> Anne. Phillips, **The Politics of Presence**, Op.cit., p.95.

السياق تدافع Williams و Mansbridge أيضا عن وجود صلة بين التمثيل الشكلي والجوهري للمرأة من منطلق فئتين عريضتين من الحجج:

أولاًها: يُتوقع من النساء (أو الأقليات الأخرى) سنّ التشريعات والتصرف بطرق مختلفة عن المشرعين من غير الأقليات، إمّا عن طريق التعامل مع المشكلات بشكل مختلف أو عن طريق الاستعانة بخبراتهم الشخصية لتحفيز أنواع مميزة من التشريعات والتي قد تكون مُغيّبة أو مُتجاهلة؛ و

ثانيها: يرى أصحابها بأنه يجب إشراك الفئات المهمشة تاريخياً في الهيئات التمثيلية السياسية من أجل بناء الثقة والتواصل بين تلك الجماعات وحكوماتها<sup>1</sup>.

التنقيح الذي قدمته Dovi لتطعيم إدعاءات كل من Williams و Mansbridge بالتركيز على المتطلبات التي يتمتع بها الممثلون الشكليون ألا وهي "العلاقات المتبادلة القوية مع المجموعات الفرعية المحرومة"، على سبيل المثال من خلال استخدام عضويتهم التاريخية في المجموعات المحرومة لتعزيز تمكين الشبكات الاجتماعية وزيادة التواصل. على الرغم من أنّ كلاً من التمثيل الجوهري والشكلي يؤثران على الوضع الاجتماعي للمرأة ومواقفها من الحكومة والسياسة، تميل الدراسات التجريبية إلى التركيز - بشكل شبه حصري - على الطريقة التي تؤثر بها النساء في مناصب السلطة السياسية على: أنواع القضايا التي تُطرح في جدول الأعمال التشريعي، الطريقة التي يتم بها عرض هذه القضايا ومناقشتها والمخرجات السياسية التي تترتب عن ذلك النقاش<sup>2</sup>.

تشير Fox و Reingold إلى أنّ وجود المرأة يدمج قيماً وأفكاراً جديدة في النظام السياسي ممّا يترك للرجال مهمة الإستجابة لترشيحات النساء وجداول أعمالهن، وفي محاولة لجذب الناخبات غالباً ما يغيّر الرجال ديناميات حملاتهم وكذلك أولوياتهم وأنماطهم التشريعية. وفيما يتعلق بالتمثيل الجوهري فإنّ المجموعات النسوية والنسويات غالباً ما تكنّ راضيات عن المرشحين والمشرّعين من الرجال<sup>3</sup>، وهذا يعني أنّ العوائد التي يمكن للنساء أن يجلبنها لا تقتصر على ناخباتهن فقط. كما تنوه الدراسات التي تؤكد على التمثيل الجوهري إلى مفهوم "نموذج الدور المثالي" والفوائد التي تجلبها النخب السياسية النسوية إلى ناخبيها وهي مزايا لا يمكن أن يمنحها الرجال بصرف النظر عن وجهات نظرهم السياسية، وفي ذلك تضيف Burrell: "تقف النساء في المناصب العامة كرموز للنساء الأخريات، مما يعزّز من هويتهن مع

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.54.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> S. G. Mezey, **Increasing the Number of Women in Office: Does It Matter?** In : Cook. Elizabeth. Adell, Sue. Thomas, Clyde. Wilcox, **The Year of the Woman: Myths and Realities**, (Boulder, CO: Westview, 1994).



النظام وقدرتهنّ على التأثير فيه. هذا الإحساس الشخصي بمشاركة وانخراط النساء، بشكل عام يجعل إنتخاب النساء للمناصب العامة أمراً مهماً، حيث أنه ولسنوات عديدة تمّ إقصاؤهن من السلطة<sup>1</sup>، وعلى الرغم من الإشارة إلى الشرعية المتزايدة التي يجلبها حضور النساء في السياسة إلى العملية السياسية والطريقة التي يؤثر بها على المواقف والسلوك السياسي للناخبين، يوجد القليل من الأدلة التجريبية بشأن العوائد الفعلية ذات الصلة سياسياً بالتمثيل الرمزي<sup>2</sup>. فهل تشعر النساء اللاتي تمثلن نساء بتحسّن اتجاه المسؤولين الحكوميين؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هذه المواقف تتجاوز التجربة التمثيلية التكاملية وتؤثر على مشاعر النساء كونهنّ عناصر في النظام السياسي بشكل عام؟ هل النساء اللاتي تمثلن النساء أكثر حظاً في المشاركة السياسية؟ إذا كانت النساء في السياسة يعملن كـ"رموز" ويقدمن إشارات تتعلق بشرعية النظام السياسي فينبغي أن تكون هناك إختلافات قابلة للقياس الكمي بين النساء اللاتي تمثلن النساء والنساء اللاتي يمثلن الرجال.

بمنطق التمثيل المستجيب، فإنّ أحد أهم العناصر التي تظهر على السطح هي آراء وأفعال الممثلين التي يجب أن تعكس -إلى حدّ ما- رغبات، إحتياجات ومصالح الأشخاص الذين يمثلونهم، وهذا ما هو إلا صدى لأفكار Dahl حول الديمقراطية التي يجب أن تستجيب لما يريده الناس<sup>3</sup>، حيث يشير Scharpf في ذلك إلى أنّ المخرجات يمكن أن توفر أساساً للشرعية في ظل غياب شرعية المدخلات<sup>4</sup>.

خلال العقود القليلة الماضية أصبح من الصعب بشكل متزايد على الحكومات تحقيق التوازن بين الإلتزامات الدولية وعودها للناخبين، وحسب Mair هذا ما صعب عليها الإنخراط في عملية صنع القرار بحيث تكون مفتوحة وشعبية بالكامل<sup>5</sup>، وبالتالي فإنّ البحث عن "الناتج الجيد" الذي تُرجى ملاحظته في العديد من الديمقراطيات قد لا يكون مفاجئاً. في الواقع أكّد الكثيرون في أنّ الإستجابة هي الهدف الرئيسي للديمقراطيات وأنها مصدر أساسي للشرعية النابعة من المخرجات، وحسب Rothstein عندما

<sup>1</sup> Burrell. Barbara. C, *A Woman's Place is in the House: Campaigning for Congress in the Feminist Era*, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), p.151.

<sup>2</sup> Nancy. L. Burns, & Verba. Sidney, *The Private Roots of Public Action: Gender, Equality and Political Participation*, (Cambridge: Harvard University Press, 2001).

<sup>3</sup> Robert. A. Dahl, *On democracy*, (New Haven, CT: Yale University Press, 1998).

<sup>4</sup> Fritz. Scharpf, *Governing in Europe: Effective & democratic?* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1999).

<sup>5</sup> Peter. Mair, *Ruling the void: The hollowing of western democracy*, (London, England: Verso, 2013).

يدرس كتاب Mair تأثير تغييرات انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية وتقلص العضوية الحزبية في الأحزاب الرئيسية في الديمقراطيات الراسخة، التي تُظهر معاً أنه بعد قرن من التطوع الديمقراطي يخرج الناخبون من الساحة السياسية. فهو يدرس التطور الموازي المقلق الذي شهد إعادة تشكيل النخب السياسية الأوروبية نفسها كطبقة مهنية متجانسة وانسحابها إلى مؤسسات الدولة التي توفر استقراراً نسبياً في عالم الناخبين المتقلبين. في الوقت نفسه، تتكاثر الوكالات والممارسات غير الديمقراطية وتحظى بالمصادقية. قدم هذا العمل تقييماً موثقاً ومخيفاً لآفاق التمثيل الشعبي اليوم، ليس فقط في الديمقراطيات الأوروبية ولكن في جميع أنحاء العالم المتقدم.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

تكون الحكومات قادرة على تقديم ما يريده الناس ستمتع بالدعم<sup>1</sup>، حيث يجب أن تكون نتائج السياسة مواتية للمواطنين المتضررين أو على الأقل ينظر إليها المواطنون على أنها عادلة وغير متحيزة، فالناس في الأساس يميلون إلى الشعور بالرضا عندما يحصلون على ما يريدون مما يدعم الشرعية الشعبية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الروابط البنينة لأبعاد هيكل التمثيل المتكامل

قدّمت Schwindt-Bayer مخططاً نموذجياً متكاملًا لتوضيح الروابط المفترضة بين الأبعاد الرئيسية الأربعة للتمثيل، ووفقاً لذلك يكون النظام الانتخابي (التمثيل الرسمي) خارجياً حيث يؤثر بشكل مباشر على التمثيل الشكلي (الرابطة A) والتمثيل الجوهري (الرابطة B) والتمثيل الرمزي (الرابطة C)، منطلقه هو أنّ النظم السياسية التي تشهد إنتخابات أكثر انفتاحاً وتنافسية سيُنتخب فيها ممثلون تكون خلفياتهم أكثر تشابهاً مع تلك المراد تمثيلها، كما ستتج هذه النظم سياسات أكثر إستجابة مما سيزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية، فالتمثيل الرسمي له تأثيرات غير مباشرة على إستجابة السياسة من خلال التأثير الوسيط على التمثيل الشكلي (الرابطة المزدوجة A-D) وعلى التمثيل الرمزي عبر مسارات متعددة (الروابط A-D-F / B-F / A-E)<sup>3</sup>.

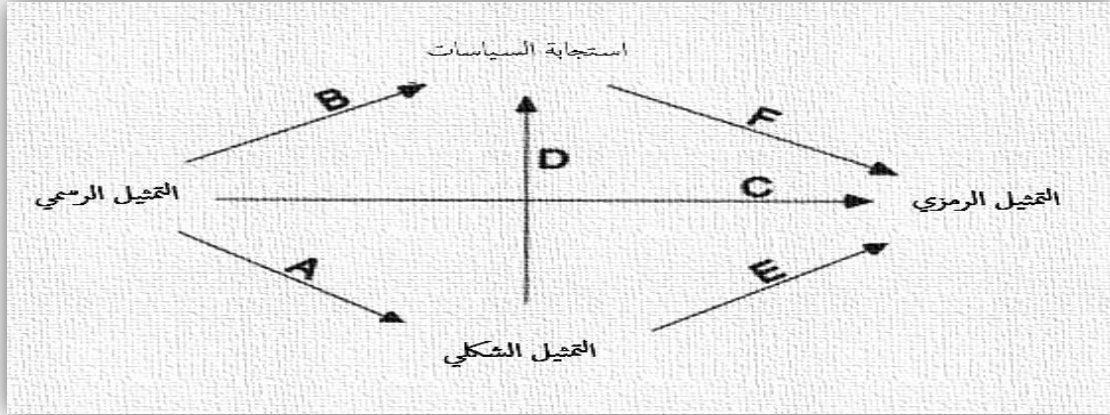
<sup>1</sup> Rothstein. Bo, **The quality of government: Corruption, social trust, and inequality in international perspective**, (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1954).

قدمت هذه الدراسة أساساً نظرياً للتحليل التجريبي حول العلاقة بين جودة الحكومة والنتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهامة بالتركيز على آثار السياسات الحكومية، يؤكد بأن الإجراءات التي لا يمكن التنبؤ بها تشكل عائقاً خطيراً للنمو الاقتصادي والتنمية - وأن السمة الأساسية للحكم الجيد هي الحياد في ممارسة السلطة. ويتحقق ذلك من خلال التحليلات المستعرضة والدراسات التجريبية والتحقيقات التاريخية المتعمقة. في الوقت المناسب والموضوعي تتناول جودة الحكومة قضايا مثل الشرعية السياسية ورأس المال الاجتماعي والفساد. حيث حظيت العلاقة بين الحكومة والفضيلة والثروة بشغف خاص منذ أرسطو ونالت أهمية كل المناقشات السياسية اليوم في كل من البلدان المتقدمة والنامية، في حين أنه من الواضح أن المؤسسات الحكومية منخفضة الجودة لها آثار سلبية هائلة على صحة المجتمعات وثروتها.

<sup>2</sup> Arnesen. Sveinung & Yvette. Peters op.cit., p. 873.

<sup>3</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, An Integrated Model of Women's Representation, Op.cit., p.410.

الشكل رقم (3): روابط أبعاد الهيكل المتكامل للتمثيل



المصدر:

Leslie A. Schwindt-Bayer, An Integrated Model of Women's Representation, The Journal of Politics, Vol.67, No.2, May 2005, p.411.

يفترض الشكل أعلاه<sup>1</sup> أنّ التمثيل الشكلي يساهم بشكل مباشر في التمثيل الجوهري عبر إنتاج سياسات أكثر إستجابة للمصالح المجتمعية (الرابطة D)، كما ويعزز التمثيل الشكلي ثقة الجمهور في المؤسسات التمثيلية - وهو جوهر التمثيل الرمزي - بشكل مباشر (الرابطة E)، ومن خلال التأثير الوسيط لسياسات أكثر إستجابة (الرابطة المزدوجة D-F). وأخيراً افترضت Schwindt-Bayer أنّ إستجابة السياسة لها تأثيرات مباشرة على التمثيل الرمزي (الرابطة F) بما يتفق مع النظريات القائلة بأنّ ثقة الجمهور في المؤسسات التمثيلية تتفاوت حسب علاقتها مع الخرجات السياسية التي تتوافق مع المصالح العامة.

1. الروابط الرسمية-الشكلية/ الرسمية-الجوهرية/ الرسمية-الرمزية:

(A) تشهد أدبيات كثيرة على تأثير القواعد والإجراءات الانتخابية على التمثيل الشكلي، ومن بين السمات الأكثر أهمية في هذا الصدد عدد المقاعد التشريعية في الدوائر الانتخابية وحجم الدائرة الانتخابية وهذا ما كان مجال دراسات أصيلة عند كل من: Duverger، Lijphart، Rule وغيرهم<sup>2</sup>، لأنّه محدّد رئيسي

<sup>1</sup> تجدر الإشارة أنّه من الصعب ومن النادر جدا أن نجد بحثا تجريبيا يفحص أبعاد التمثيل وروابطها ككل ولكن هناك العديد من الدراسات، بعضها واسع النطاق جغرافيا وبيانيا، فحصت الروابط الفردية، والدراسة الوحيدة التي حققت ذلك والمطلع عليها إلى حد كتابة هذه الأسطر هي أطروحة الدكتوراه الخاصة بـ: Schwindt-Bayer

<sup>2</sup> أنظر:

Maurice. Duverger, **Political Parties : Their Organization and Activity in the Modern State**, Translated by: Barbara & Robert North, (New York: John Wiley & Sons, Inc.1954).  
Douglas. W. Rae, **The Political Consequences of Electoral Rules**, (New Haven: Yale University Press 1967)  
Rule. Wilma. **Parliaments of, by, and for the people: except for women?**, In: Rule. Wilma, Zimmerman. Joseph. Francis, **Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities**, (Greenwood Press : Westport, CT, 1994), p.(477-498).  
Rein. Taagepera, & Matthew. Soberg. Shugart, **Seats and Votes: The Effects and Determinants of Electoral Systems**, (New Haven: Yale University Press, 1989).

للعدد الفعال للأحزاب في النظام السياسي، وهذا ما يؤثر على كل من قوة التنافس الانتخابي وقوة أحزاب الأقلية التي تكون أكثر عرضة لترشيح النساء والأقليات المستضعفة. كما يُسهّل حجم الدائرة ضمان التنوع في المجالس التشريعية، حيث أنّه من المرجح أن "تخاطر" الأحزاب السياسية بترشيح مرشحين غير تقليديين (كالنساء والأقليات) في المقاعد المتذيلة الترتيب في قوائم الدوائر متعددة الأعضاء بدلاً من المقعد الوحيد في دوائر العضو الواحد<sup>1</sup>. من الناحية التجريبية، أكدت الدراسات أنّ النظام النسبي ذو الدوائر الكبيرة تُنتخب فيه نسب أكبر من النساء في الهيئات التشريعية عند التحكم في العوامل الأخرى؛

(B) الفرضية القائلة بأنّ القواعد الانتخابية الرسمية تؤثر على إستجابة السياسات مدعومة هي الأخرى على نطاق واسع عند كل من Miller<sup>2</sup>، Stokes، و Powell، الذين وضّحوا في ذلك - مثلاً - أنّ النظم النسبية بشكل عام تُحقّق مستويات أعلى من التوافق السياسي بين الناخبين والحكومات أكثر من نظم الأغلبية. في سياق متصل قليلة هي الدراسات التي تربط القواعد الانتخابية بالتمثيل الجوهري على وجه التحديد، مع ذلك ونظرًا لأنّ فئة المواطن الوسيط في معظم الديمقراطيات هي مجموعة النساء ومصالحهنّ التي كانت ولا تزال ممثّلة تمثيلاً ضعيفاً تقليدياً فمن المعقول حسب Schwindt-Bayer توقع أن تستفيد مصالح المرأة من القواعد والإجراءات الانتخابية التي تدفع بسياسات الحكومة اتجاه المواطن الوسيط<sup>3</sup>؛ و

(C) هنا أيضاً تمّ نسبياً تجاهل تأثير القواعد والإجراءات الانتخابية على التمثيل الرمزي، ومع ذلك، فإنّ الأدلة المتاحة تدعم الفرضية القائلة بأنّ دعم المؤسسات التمثيلية يتفاوت استناداً إلى درجة المنافسة السياسية والخيار الذي توفّره النظم الانتخابية كما ذكر Anderson و Guillory<sup>4</sup>، حيث تقول Norris أنّ الدعم العام للهيئات التشريعية أعلى بكثير في الأنظمة متعددة الأحزاب والأنظمة البرلمانية<sup>5</sup>، كما أثبت Anderson و Guillory أنّ دعم المؤسسات الديمقراطية يكون أعلى في النظم النسبية مقارنة بنظم الأغلبية. الفرضية المعتادة في الدراسات النسوية هي أنّ النساء يجب أن يعبرنّ عن ثقة أقل - بالنظر إلى الرجال - في الهيئات التشريعية كونها تقليدياً معقل للذكور، غير أنّه جاء في تقرير سنة 1995 لـ Hibbing

Lijphart, Arend, *Electoral Systems and Party Systems: A Study of 27 Democracies 1945-1990*, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>1</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, *An Integrated Model of Women's Representation*, op.cit., p.411.

<sup>2</sup> أنظر :

Warren. E. Miller, Roy. Pierce, Jacques. Thomassen, Richard. Herrera, Soeren. Holmberg, Peter. Esaiasson & Bernhard Wessels, *Policy Representation in Western Democracies*, (Oxford: Oxford University Press, 1999). Susan. C. Stokes, *Mandates and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

Powell. G. Bingham, *Elections as Instruments of Democracy : Majoritarian and proportional visions*, (New Haven: Yale University Press, 2000).

<sup>3</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, *An Integrated Model of Women's Representation*, op.cit., p.412.

<sup>4</sup> Christopher. J. Anderson & Christine. Guillory, *Political Institutions and Satisfaction with Democracy: A Cross-National Analysis of Consensus and Majoritarian Systems*, *American Political Science Review*, Vol.91, No.1, 1997, p.(66-81).

<sup>5</sup> Pippa. Norris, *Institutional Explanations for Political Support*, In : Norris. Pippa.(eds), *Critical Citizens: Global Support for Democratic Governance*, (Oxford: Oxford University Press, 1999), p.(217-235).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

و Theiss-Morse أنّ النساء الأمريكيات يُعربن عن ثقة أكبر في الكونغرس من نظرائهم الرجال<sup>1</sup>. كما توصلت Norris إلى نتائج مماثلة شملت الحدود الوطنية<sup>2</sup>، وهذا ما أثار جملة تساؤلات حول الفائدة من نماذج الأنانية في السلوك السياسي بما يذكر بالنقاش المستمر<sup>3</sup> بين هذه النماذج مقابل نماذج التصويت الإجتماعية، ففي حين تعكس النماذج الأولى الاعتقاد التقليدي بأنّ الأفراد يعملون "بأنانية" ويتم تحفيزهم إلى حدّ كبير وفق المصلحة الذاتية الفردية، تفترض النماذج الإجتماعية ذات المصلحة الذاتية "المستتيرة" التي يدرك فيها الأفراد أن مكاسبهم الشخصية تعتمد على مكاسب المجموعة<sup>4</sup>.

من منظور إجتماعي من المرجح أن يتم تقييم المصالح الفردية بقيم إيجابية، وهكذا فإنّ القواعد الانتخابية التي تزيد من تمثيل المرأة في السلطة التشريعية قد تتبناها النساء بشكل مركزي بسبب التأثير المتوقع لها على التمثيل الشكلي للمرأة. مع ذلك، قد يتم أيضاً تقديرها إجتماعياً من قبل الرجال والنساء لأنّ هذه القواعد تؤدي إلى تمثيل أكثر تكافؤاً لجميع المجموعات في النظام السياسي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجموعة النساء، وينطوي فصل التأثيرات الأنانية والمحتملة للتمثيل الرسمي على التمثيل الرمزي في هذا النموذج على التمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة إلى الحدّ الذي يكون فيه التمثيل الرسمي مهماً بشكل مركزي، حيث يجب أن تختفي آثاره على التمثيل الرمزي أو على الأقل أن يتم تخفيفه بشكل ملحوظ عندما يتم التحكم في التمثيل الشكلي وتتحقق إستجابة السياسة لقضايا المرأة. على العكس من ذلك، يمكن قياس الأثر الإجتماعي للتمثيل الرسمي ببساطة كأثر مباشر للتمثيل الرمزي الذي يستمر عندما يتم التحكم في التمثيل الشكلي، كما يجب أن يكون الفرق بين الآثار الأنانية والمؤثرات الإجتماعية للتمثيل الرسمي على الشرعية التشريعية واضحاً في الإختلافات بين الجنسين، فإذا كانت ثقة المرأة في السلطة التشريعية تتأثر بالتقييمات الأنانية لتمثيل النظام أو إستجابته للمرأة ومصالحها، يجب أن تتأثر ثقة المرأة في النظام بقوة وإيجابية بالتغيرات في التمثيل الرسمي بينما يجب أن تكون ثقة الرجل في النظام إما تتأثر أو تتأثر سلباً<sup>5</sup>.

## 2. الارتباط الشكلي-الجوهري:

<sup>1</sup> John. R. Hibbing, & Elizabeth. Theiss-Morse, **Congress as Public Enemy: Public Attitudes Towards American Political Institutions**. (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

<sup>2</sup> Pippa. Norris, Women's Legislative Participation in Western Europe, **West European Politics**, Vol.8, No.4, 1985, p.(90-101).

<sup>3</sup> أنظر:

Donald. Kinder, & D. Roderick. Kiewiet, Economic Discontent and Political Behavior: The Role of Personal Grievances and Collective Economic Judgments in Congressional Voting, **American Journal of Political Science** Vol.23, No.3, 1979, p.(495-527).

Michael. Lewis-Beck, **Economics and Elections: The Major Western Democracies**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1988).

<sup>4</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, An Integrated Model of Women's Representation, op.cit., p.412.

<sup>5</sup> Ibid., p.413.



واحدة من أكثر الفرضيات التي تمت دراستها على نطاق واسع في حقل التمثيل تنصّ على أنّ الاختلافات في التمثيل الشكلي لها تأثيرات كبيرة على إستجابة السياسات، وقد أكدّ John Stuart Mill بأنه "في ظل غياب المدافعين الطبيعيين، فإنّ مصلحة المهملين تكون دائماً معرضة لخطر التغاضي؛ والنظر إليها يكون بنظرة مختلفة تماماً عن تلك التي تهتم الأشخاص ذوي الصلة المباشرة"<sup>1</sup>، وقد أشارت Pitkin إلى نفس النقطة في قولها بأنّه من المنطقي "توقع تكوين "الهيئة التشريعية" لتحديد الأنشطة"<sup>2</sup>.

كشفت العديد من الدراسات عن روابط قوية بين زيادة النسبة المئوية للمشرّعات ونتائج سياسات المرأة (أهمية التمثيل الشكلي في الإستجابة لسياسة المرأة عند كل من: Bratton<sup>3</sup>، Reingold<sup>4</sup>، Swers<sup>5</sup> و Thomas<sup>6</sup>)، على الرغم من أنّ هذه التأثيرات تبدو مقتصرة على مجالات قضايا المرأة وغالبا ما يمكن ملاحظتها فقط داخل الأحزاب السياسية<sup>7</sup>. ففي حين تفترض الكثير من الأدبيات وجود علاقة خطية بين نسبة الممثلات الإناث وإنتاج السياسات الموجهة للنساء، فإنّ Kanter - كما سنرى أدناه - افترضت تأثير العتبة، حيث تؤكد في أنّه من المحتمل أن تكون هناك علاقة بسيطة بين أعداد النساء في الهيئة التشريعية والإستجابة السياسية حتى يصل تمثيل المرأة إلى الكتلة الحرجة، وخلف هذه العتبة، تكهنت Kanter بأنّ إهتمامات المرأة ستبدأ في الإنتشار على نطاق واسع بين جميع أعضاء الهيئة التشريعية ممّا يؤدي إلى إستجابة سياسية سريعة بإهتمامات المرأة<sup>8</sup>.

### 3. الارتباط الشكلي - الرمزي:

حتى في الحالات التي لا تعكس فيها المشرّعات "أجندة نسوية" بشكل واضح أو لا تستجبن لشواغل السياسة المتعلقة بالمرأة، فإنّ الحضور الواضح للمرأة في الهيئة التشريعية يعمل على زيادة تعزيز ثقة المرأة في العملية التشريعية. الفرضية هنا هي أنّ الناخبين هم الأكثر عرضة للتوافق مع الهيئة التشريعية،

<sup>1</sup> John. Stuart. Mill, *Considerations on Representative Government*, (London: Longmans, Green and Co, 1865), p.22.

<sup>2</sup> Hanna. Pitkin, Op.cit., p.63.

<sup>3</sup> Bratton. Kathleen. A, The Effect of Legislative Diversity on Agenda Setting: Evidence from Six State Legislatures, *American Politics Research*, Vol.30, No.2, 2002, p.(115-142).

<sup>4</sup> Beth. Reingold, *Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California*, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

<sup>5</sup> Michele. Swers, *The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress*, (Chicago: University of Chicago Press, 2002).

<sup>6</sup> Sue. Thomas, The Impact of Women on State Legislative Policies, *Journal of Politics* Vol.53, No.4, 1991, p. (958-976).

<sup>7</sup> Michele. L. Swers, Research on Women in Legislatures: What Have We Learned, Where are We Going?, *Women & Politics*, Vol.23, No.1-2, 2001, p.(167-185).

<sup>8</sup> تدعم دراسة Ray و Bratton هذه الفرضية فيما يتعلق بتأثير تمثيل المرأة الشكلي على سياسة رعاية الطفل في النرويج، وحتى الآن، تم إنتاج القليل من الأعمال التجريبية لدعم فرضية العتبة، بسبب العدد الصغير من الهيئات التشريعية حيث تكون نسبة المشرّعات كبيرة بما يكفي لتشكيل كتلة حرجة. انظر:

Kathleen. A. Bratton, & Leonard. P. Ray, Descriptive Representation, Policy Outcomes, and Municipal Day-Care Coverage in Norway, *American Journal of Political Science*, vol.46, No.2, 2002, p.(428-437).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

حيث يُتوقع منهم إرجاء قراراتهم إلى الحد الذي يرون فيه نسبة كبيرة من "الأشخاص مثلهم" ضمن السلطة التشريعية وهذا ما اتفقت عليه كل من Mansbridge<sup>1</sup> وPhillips<sup>2</sup>، وبالنسبة للنساء هذا يعني أنّ الزيادات في نسبة المشرّعات يجب أن تزيد من شرعية الهيئة التشريعية كما تراها الناخبات، والدليل التجريبي على هذا التأثير محدود لكنه يدعم بالعموم ما هو مُتوقع<sup>3</sup>، ومن أشمل الدراسات في هذه النقطة دراسة لـ Norris و Franklin حول البرلمان الأوروبي في محاولة منهما لتفسير التوظيف التفاضلي بإستخدام نموذج قائم على الطلب والعرض وهيكل الفرص كمتغيرات للتفسير<sup>4</sup>.

تظهر -جلية- التأثيرات الأنانية المختلفة والمؤثرات الإجتماعية للتمثيل الشكلي في الإختلافات بين الجنسين قصد دعم السلطة التشريعية إلى الحدّ الذي يُقيّم فيه الرجال والنساء شرعية السلطة التشريعية بشكل أناني، حيث يجب أن تكون هناك إختلافات كبيرة في آثار التمثيل الشكلي على ثقة الذكور والإناث في السلطة التشريعية. على العكس من ذلك وإلى الحدّ الذي تكون فيه تأثيرات التمثيل الشكلي مؤثراً اجتماعياً توقعت Schwindt-Bayer أن يكون تأثير النسب المرتفعة من النساء في الهيئة التشريعية مماثلاً لثقة الذكور والإناث -على حد سواء- في السلطة التشريعية<sup>5</sup>.

### 4. الارتباط الجوهرى - الرمزي:

بالنسبة إلى Pitkin وآخرين<sup>6</sup> يمثل التمثيل الجوهرى أو إستجابة السياسات الجوهر الحيوى للتمثيل وهو قلب النموذج المتكامل، كما يُعتبر التمثيلين الرسمى والشكلي مهمين إلى حدّ كبير نظراً لتأثيراتهما المفترضة على إستجابة السياسات، هذه الأخيرة التي تُعدّ أساسية لشرعية ولضمان التمثيل الرمزي للهيئة التشريعية، هذا ما يتوافق والمنطلقات النظرية للمؤسساتية الجديدة والفاعل العقلاني اللتان تؤكدان أنّ دعم المواطن للمؤسسات السياسية يعتمد إلى حدّ كبير على تقييمه لأداء المؤسسة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', **Journal of Politics**, Vol.61, No.3, 1999.

<sup>2</sup> Anne. Phillips, **The Politics of Presence**, (Oxford: Clarendon Press, 1995).

<sup>3</sup> Pippa. Norris & Mark Franklin. Social Representation, **European Journal of Political Research**, Vol.32, No.2, 1997, p.(185-210).

<sup>4</sup> يشير تحليل تجارب المرشحين في بيئة الدراسة إلى أن العوامل المتعلقة بجانب العرض أثبتت أنها مرتبطة بقوة بالمرشحين الذين يحصلون على مقاعد يمكن كسبها مقارنة بالعوامل المرتبطة بالطلب. وتؤكد النتائج أيضاً أهمية الهياكل المؤسسية في توسيع أو تضيق الفرص، وتشير إلى أن البرلمان الأوروبي سيبقى غير ممثل اجتماعياً في المستقبل القريب وهذا ما يدعم مشاكل الشرعية بالفعل في الاتحاد الأوروبي.

<sup>5</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, An Integrated Model of Women's Representation, op.cit., p.414.

<sup>6</sup> على غرار:

Robert. W. Jackman, & Ross. A. Miller, A Renaissance of Political Culture?, **American Journal of Political Science**, Vol.40, No.3, 1996, p.(632-659).

William. Mishler, & Richard .Rose, What are the Origins of Political Trust? Testing Institutional and Cultural Theories in Post-Communist Societies, **Comparative Political Studies**, Vol.34, No.1, 2001, p.(30-63).

Bingham. Powell. G, **Elections as Instruments of Democracy : Majoritarian and proportional visions**, (New Haven: Yale University Press, 2000).

<sup>7</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, An Integrated Model of Women's Representation, op.cit., p.414.

مما سبق يوضح طرح Schwindt-Bayer وحلفائها أنّ هناك العديد من الروابط السببية المعقدة التي إفترضتها الكثير من الأدبيات بين أبعاد التمثيل، ونتيجة لذلك تثير محاولات عزل أيّ رابطة من الشبكة وفحصها بمعزل عن البقية مغالطات معرفية خطيرة على الرغم من عدم الإعتراف بها عادةً في الدراسات المتخصصة، ومثال ذلك الكثير من الأعمال التي تُثبت وجود علاقة سببية بين التمثيلين الشكلي والجوهرى والتي تمّ تحديدها بشكل مغلوط لفشل التحكم في التأثيرات المفترضة-القبليّة للتمثيل الرسمي على كل منهما (أي على كل من التمثيلين الشكلي والجوهرى)، وهذا ما يعني أن الآثار الظاهرة للتمثيل الشكلي على الجوهرى قد تكون زائفة، إما كلياً أو جزئياً. وينسحب ذلك على الدراسات التي تؤكد أنّ التمثيل الجوهرى يساهم في التمثيل الرمزي والتي يتم تحديدها بشكل خاطئ ما لم تتحكم في كل من التمثيل الشكلي والرسمي، وبالتالي يتطلب التقدير السليم لهذه العلاقات نموذجاً متكاملًا محددًا بالكامل.

### المبحث الثالث: مراجعة مفاهيم التمثيل حسب Pitkin

عندما يتعلق الأمر بطرح Pitkin لفكرة "التمثيل السياسي"، تُملي الحاجة ضوابط موضوعية لتحديد من يُعتبرون ناخبين، فضلاً عن معايير موضوعية لتحديد المصالح الحقيقية للناخبين<sup>1</sup>، يمكن القول أنّ تحليل Pitkin للتمثيل السياسي قادر على: تحديد مقاربات مختلفة لتمثيل المرأة، المدى الذي تكون فيه النساء مجموعة غير متجانسة والمدى الذي يمكن لمفهوم النوع الاجتماعي أن يتوسع أو يضيق، إلا أنّ مفهوم Pitkin للتمثيل أقل قدرة على تحديد ما إذا كانت النساء ممثلات بشكل صحيح في الديمقراطيات<sup>2</sup>.

كما ذكرنا سابقاً ركزت النقاشات النظرية حول التمثيل السياسي بشكل أساسي على الإجراءات الرسمية للترخيص والمساءلة داخل الدولة القومية وهو ما أطلقت عليه Pitkin التمثيل الرسمي ومع ذلك، لم يعد هذا التركيز مرضياً بسبب التحولات السياسية الدولية والمحلية، حيث تلعب الجهات الفاعلة الدولية وعبر الوطنية وغير الحكومية بشكل متزايد دوراً مهماً في النهوض بالسياسات العامة نيابة عن المواطنين الديمقراطيين بصفتهم ممثلين لهؤلاء المواطنين، وهذه الجهات الفاعلة إنما هي "تتحدث من أجل"، "تتصرف من أجل" ويمكنها حتى أن "تدافع عن" الأفراد داخل الدولة القومية فلم يعد من المرغوب قصر فهم التمثيل السياسي على المسؤولين المنتخبين داخل الدولة القومية، خصوصاً مع اعتماد الدولة المتزايد على "التعاقد الخارجي" الذي أسند مسؤوليات هامة للجهات الفاعلة غير الحكومية في إطار الضبط

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, The Concept of Representation, op.cit., p.42.

<sup>2</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, op.cit.



العالمي للقضايا العامة. ونتيجة لذلك لا يمتلك المسؤولون المنتخبون بالضرورة "القدرة على التصرف" وهي القدرة التي استخدمتها Pitkin لتحديد من هو الممثل<sup>1</sup>.

في محاولات فهم العلاقة بين التمثيلين الشكلي والجوهري كان من المهم الإشارة لمفهوم التمثيل العلائقي حيث يتداخل هذا المفهوم مع العمليات التي يحدث بها التمثيل، وهذا الإقتراح لم يكن حديثاً تماماً. وبالتفكير في جدوى مفهوم الكتلة الحرجة، صرّحت كل من Childs و Krook بأن "احتمال أن تعمل ممثلات النساء من أجل النساء يعتمد على مجموعة من العوامل المختلفة، ومن الأفضل للمهتمين بالجنس والسياسة أن يغيّروا إهتماماتهم البحثية من "متى" تُحدث النساء فرقاً نحو "كيف" يحدث التمثيل الجوهري للمرأة، حيث يركز هذا الإستقصاء على "كيفية" حدوث عملية التمثيل مع إيلاء إهتمام خاص بجودة التواصل بين الممثلين ودوائرهم الانتخابية/ناخبهم، وقد أوصت Williams بإعادة تنشيط حركية التمثيل على ضوء تجارب الفئات المحرومة تاريخياً.

#### المطلب الأول: الحقائق السياسية المعاصرة وتحديث العملية التمثيلية

إنّ التوزيع النسبي لسلطات الدولة القومية على الجهات الفاعلة الدولية وعبر الوطنية جعل الممثلين المنتخبين ليسوا بالضرورة الوكلاء الذين يحدّدون كيفية تنفيذ السياسات، وبالنظر إلى هذه التغيّرات فإنّ التركيز التقليدي للتمثيل السياسي على الانتخابات داخل الدول القومية أضحى لا يكفي لفهم كيفية وضع السياسات العامة وتنفيذها<sup>2</sup>. يشير تعقيد العمليات التمثيلية الحديثة والمواقع المتعددة للسلطة إلى أنّ مفاهيم المساءلة المعاصرة غير كافية، حيث قدم كل من Keohane و Grant تحديثاً لمفاهيم المساءلة بما يشير إلى ضرورة توسيع نطاق التمثيل السياسي حتى يعكس الواقع المعاصر على الساحة الدولية<sup>3</sup>، وفي ذلك اقترح Michael Saward نوعاً مبتكراً للمعايير التي ينبغي إستخدامها لتقييم مطالب الممثل غير الانتخابية<sup>4</sup>. كما وإقترح كل من Niemaye و Simon تصوراً بديلاً للتمثيل أسميانه التمثيل الخطابي ليعكس حقيقة أنّ الجهات الفاعلة عبر الوطنية تمثّل خطابات وليس أشخاصاً حقيقيين<sup>5</sup>، وعن طريق الخطابات التي تشير إلى "مجموعة من الفئات والمفاهيم التي تجسّد افتراضات وأحكام وادّعاءات

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, The Concept of Representation, op.cit., p.42.

<sup>2</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, Op.cit.

<sup>3</sup> Ruth. Grant, & Robert. O. Keohane, Accountability and Abuses of Power in World Politics, **American Political Science Review**, Vol. 99, No.1, 2005, p.(29-43).

<sup>4</sup> Michael. Saward, Authorisation and Authenticity: Representation and the Unelected, **Journal of Political Philosophy**, Vol.17, No.1, 2009, p.(1-22).

<sup>5</sup> John. Dryzek, Political Inclusion and the Dynamics of Democratization, **American Political Science Review**, Vol.90, No.3, 1996, p.(475-487).

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

وتصرفات وقدرات محدّدة" يمكن لمفهوم التمثيل الخطابى أن يستبدل الديمقراطية التداولية عندما تكون المشاركة التداولية لجميع المتأثرين بالقرار الجماعي غير ممكنة.<sup>1</sup>

تكشف التحولات المحلية أيضًا عن الحاجة إلى تحديث المفاهيم المعاصرة للتمثيل السياسي حين تزايد الاعتراف بأهمية الحياة المشتركة، الحركات الإجتماعية، مجموعات المصالح والجمعيات المدنية لبقاء الديمقراطيات التمثيلية. أمّا عن المدى الذي تشترك به هذه الحيوانات في السياسات العامة، والذي تلعب فيه دورا مركزيا في تنظيم وتنفيذ هذه السياسات يرتبط بمدى وضوح/عدم وضوح الحدود بين التمثيلين الرسمي وغير الرسمي، وتشير العلاقة المرنة بين المسارات الوظيفية للممثلين الرسميين وغير الرسميين أيضًا إلى أنّ الحقائق المعاصرة لا تبرّر التركيز المكثّف الذي حضيّ به الممثلون الرسميون.<sup>2</sup> حيث يقدّم مثلاً مفهوم "ممثل المواطن Citizen Representatives" لـ<sup>3</sup> Mark Warren إطارًا نظريًا لاستكشاف كيف يُمثّل المواطنون وكيف يكتسبون قدرات تمثيلية وعلى ضوء هذه التغيّرات كان من الضروري إعادة النظر في الفهم السائد للتمثيل السياسي وتحديد التمثيل الديمقراطي.

حسب Mansbridge فإنّ المفاهيم المعيارية للتمثيل لم تواكب الأبحاث التجريبية الحديثة والممارسات الديمقراطية المعاصرة، وفي مقالها الموسوم "Rethinking Representation" حدّدت أربعة أشكال من التمثيل في الديمقراطيات الحديثة، هي<sup>4</sup>:

1. في التمثيل التعهدي يتم تقييم الممثلين من خلال الوعود التي يقدمونها للناخبين خلال الحملات الانتخابية، يشبه التمثيل التعهدي بقوة نقاش Pitkin للتمثيل الرسمي، فكلاهما مهتمان في المقام الأول بالطرق التي يمنح بها الناخبون موافقتهم على سلطة الممثل؛ وبالإستئناس إلى الدراسات التجريبية الحديثة تقرّ Mansbridge بوجود ثلاثة أشكال إضافية للتمثيل؛

2. في التمثيل التوقعي/الإستباقي يركّز الممثلون على ما سيحدثون أنه- سيكافئهم به ناخبوهم في الانتخابات القادمة وليس على ما وعدوهم به خلال حملة الانتخابات الجارية وبالتالي فإنّ هذا التمثيل يتحدّى أولئك الذين يعتبرون المساءلة كمنشأ ذات أثر رجعي في المقام الأول؛

<sup>1</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, Op.cit.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Mark. Warren, & Dario. Castiglione, The Transformation of Democratic Representation, **Democracy and Society**, Vol.2, No.1, 2004, p.(20-22).

<sup>4</sup> Jane. Mansbridge, Rethinking Representation, **American Political Science Review**, Vol.97, No.4, 2003, p.(515-528).

3. أمّا عن التمثيل الجيروسكوبي فإنّ الممثلين "ينظرون من الداخل لاستخلاص -من تجاربهم- المفاهيم، الإهتمامات والمبادئ التي تكون بمثابة الأساس لعملهم؛ و

4. أخيراً يحدث التمثيل البديل عندما يمثّل المشرّعون ناخبين خارج دوائرهم.

بالنسبة إلى Mansbridge يُؤدّ كل من هذه الأشكال المختلفة للتمثيل معياراً نقدياً مختلفاً يجب من خلاله تقييم الممثلين، وبذلك فإنّ جميع أشكال التمثيل الأربعة هي طرق يمكن من خلالها تمثيل المواطنين بصورة شرعية في نظام ديمقراطي ومع ذلك لا يشتغل أيّ من الأشكال الثلاثة الأخيرة وفق الآليات الرسمية للترخيص والمساءلة. مؤخراً ذهبت Mansbridge إلى أبعد من ذلك من خلال الإشارة إلى أنّ الدراسات السياسية قد ركزت كثيراً على "عقوبات نموذج المساءلة" رغم أنّ النموذج الآخر الذي تسميه "نموذج الإختيار يمكن أن يكون أكثر فاعلية في التماس السلوك المطلوب من الممثلين، وحسبها يفترض الجزء الخاص بنموذج المساءلة أنّ للممثل مصالح مختلفة عن الممثل وأنّ الممثل لا ينبغي أن يراقب الممثل فقط بل يجب أن يكافئ فعله الجيد ويعاقب فعله السيئ. في المقابل يفترض نموذج الإختيار أنّ يكون للممثلين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لتحقيق رغبات الممثل، وبهذه الطريقة تُوسع Mansbridge فهمها للمساءلة نحو السماح بحدوث تمثيل جيد خارج آليات الجزء الرسمية<sup>1</sup>.

إن إعادة نظر Mansbridge في معنى التمثيل قدم رؤية هامة للنقاشات المعاصرة حول التمثيل الديمقراطي وهذا بتحديد الأشكال المختلفة للتمثيل داخل كيان ديمقراطي، وبالتالي ضرورة الإشارة إلى الأشكال المتعددة للتمثيل الديمقراطي، حيث لا ينبغي تصوره كمفهوم متجانس. علاوة على ذلك لا ينبغي معاملة التمثيل على أنه يتألف ببساطة من علاقة بين الموظفين من المنتخبين والدوائر الانتخابية داخل دائرة الإقتراع التابعة لها ويجب ألا يفهم التمثيل على أنه علاقة بسيطة بين الرئيس والوكيل. ذهب Rehfeld أبعد من ذلك حين أكدّ على أنّ التمثيل السياسي يجب ألا يكون قائماً على أساس إقليمي، بمعنى آخر<sup>2</sup> أنّ جمهور الناخبين على سبيل المثال الدوائر الانتخابية لا ينبغي أن تُبنى على أساس المكان الذي يعيش فيه المواطنون، كما رفضت Disch الفهم السائد للتمثيل السياسي كعلاقة بين الرئيس والوكيل من خلال الكشف عن معضلة تنشأ بين توقعات الإستجابة الديمقراطية للناخبين والنتائج التجريبية

<sup>1</sup> Jane. Mansbridge, Rethinking Representation, American Political Science Review, Vol.97, No.4, 2003, p. (515-528).

<sup>2</sup> Andrew. Rehfeld, The Concept of Constituency: Political Representation, Democratic Legitimacy and Institutional Design, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

الأخيرة بشأن تبعية السياق لتفضيلات الأفراد<sup>1</sup>، واستجابةً لهذه المعضلة تقترح Disch فكرة تعبئة التمثيل السياسي حيث تُطور فهمًا منهجيًا للإنعكاسية كمقياس لشرعيتها<sup>2</sup>.

إلى حد بعيد كان "المنعطف البنائي Constructivist Turn" أحد أهم الإنتقالات في أدبيات التمثيل ويؤكد التمثيل وفق المنظور البنائي على دور الممثل في إنشاء وصياغة هويات ومطالب الممثلين حيث أعتبر Saward رائد هذا التيار بمؤلفه الموسوم: "The Representative Claim"، فبالنسبة إليه يستلزم التمثيل سلسلة من العلاقات<sup>3</sup>، حيث "يقوم صانع التمثيل (A) بطرح موضوع (B) يكون مرتبطًا بأمر (C)، هو ذو صلة بمرجع (D) ومُقدم إلى جمهور (X)"<sup>4</sup> بدلاً من افتراض وجود مجموعة من المصالح المحددة مسبقًا للممثلين من طرف ممثليهم الذين "يجلبونها" إلى الساحة السياسية، ويشدد Saward على أنّ عملية وكيفية تقديم الإدعاء التمثيلي هي "ممارسة منحازة بعمق ثقافي" كما وينكر Saward صراحة معرفة المنظرين لمصالح الممثلين، لهذا السبب يجب أن يكون للممثل الكلمة النهائية في الحكم على إدعاءات الممثل، وتتمثل مهمة الممثل في إنشاء الإدعاءات التي سيكون لها صيت واسع لدى الجماهير المعنية، لذا فإنّ Saward لا يقيم الممثلين بمدى تقديمهم لتفضيلات ومصالح الممثلين وبدلاً من ذلك يركز على الظروف المؤسسية والجماعية التي تؤثر عملية الإدعاء كما ويختبر شروط تقديم إدعاءات وليس أنشطة ممثلين معينين<sup>5</sup>.

لقد أحدث التحول البنائي لـ Saward توجهاً بحثياً جديداً لكل من المنظرين والتجريبيين على حد سواء، وفي ذلك تدرس Disch ما إذا كان المنعطف البنائي هو نهاية المعيارية" أي ما إذا كانت الإلتزامات المعرفية للبنية التي تنكر القدرة على تحديد المصالح ستقوّض الإلتزامات المعيارية للسياسة الديمقراطية، وتقدم Disch مقارنة بديلة في ما تسميه "وجهة نظر المواطن"، غير أنّ هذه الأخيرة لا تعني أخذ القيمة الظاهرة لكل ما/من ينظر إليه على أنّه يمثله وبدلاً من ذلك فهذا بحد ذاته "إنجاز معرفي وسياسي لم يتحقق تلقائياً ولكنه تطور من نشاط الحركات السياسية إلى جانب النظريات النقدية والأبحاث التجريبية التحولية التي نشأت عنها"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Lisa. Disch, Toward a Mobilization Conception of Democratic Representation, **APSR**, Vol.105, No.1, 2011, p.(100-114).

<sup>2</sup> Suzanne. Dovi, Political Representation, Op.cit.

<sup>3</sup> سبق الإشارة إلى محتوى الكتاب الذي يحمل نفس عنوان ومحتوى المقال لنفس الباحث في أجزاء متقدمة من هذا الفصل.

<sup>4</sup> Saward. Michael, The Representative Claim, **Contemporary political theory**, Vol.5, No.3, 2006, p.302.

<sup>5</sup> Suzanne. Dovi. Political Representation. Op.cit.

<sup>6</sup> Lisa. Disch. The Constructivist Turn in Democratic Representation: A Normative Dead-End?, **Constellations**, Vol.22, No.4, 2015, p.493.

للمزيد من الاطلاع على طروحات مشابهة لما جاء به Saward انظر:

## المطلب الثاني: التمثيل خارج بنية الهيكل المتكامل

بتنوع مفاهيم التمثيل تتمايز آثارها على الإستراتيجيات المتعلقة بإشراك المرأة في السياسة الرسمية فهناك خلط في المفاهيم بين التي تركز إمّا على ما يجري تمثيله أو على من يكون الممثلون مع مفاهيم التمثيل كعمل، وبين من يعتبره "علاقة متباينة بين جهات فاعلة متعددة"<sup>1</sup> ومن يتصوره "سياسة أفكار وحضور"<sup>2</sup>، ففي حين يبرز منظور Young الطبيعة التمثيلية للتمثيل يتضمن طرح Phillips ما يتم تمثيله ومن يمثله ممّا يعكس الشمول وتجنب الإنقسامات التي تقتض أن أحدهما أكثر أهمية من الآخر. إنّ التمثيل كما كشفته مختلف النماذج والنظريات معقد وغامض ومتناقض في بعض الأحيان، فهو متعدد المستويات وسياقي، حيث أنه يتحدى التصنيف الثنائي ويعارض حدود النظريات القائمة على الأفكار الغربية وإفتراض السياسة كمارسة وطنية، وبذلك سنكون أمام عديد التتويجات أهمها التالي:

**أولاً: تمثيل الجماعات:** في دراسة أجرتها Irwin سنة 2009 في خمس دول خلّصت إلى أنّ القيادات النسويات في الحكومات المحلية تمثلن مجتمعاتهن بغض النظر عن الجندر، رغم أنها عبرت عن ذلك بطرق مختلفة بما يشير إلى تصور أرثوذكسي لتمثيل الدوائر الانتخابية/المنتخبين أو التمثيل من أسفل، كقائدات نسويات يتم انتخابهنّ من قبل الناخبين في دوائر جغرافية محددة<sup>3</sup>. مع ذلك تميل الحكومات المحلية إلى عرض وجهة نظر حول المجتمع الواحد داخل منطقة الحكم المحلي غير أنّ الحقيقة تقول أنه لا يوجد مجتمع واحد بل مجموعة متميزة من المجتمعات الفرعية تتألف من مجموعات إجتماعية وظيفية

Sofia. Nässtrom, Where is the representative turn going?, *European journal of Political Theory*, Vol.10, No.4, 2011, p.(501-510).

Andrew. Schaap, Critical Exchange on Michael Saward's The Representative Claim, *Contemporary Political Theory*, Vol.11, No.1, 2012, p.(109-127).

<sup>1</sup> Iris. Marion. Young, *Inclusion and Democracy*, Op.cit., p.127.

<sup>2</sup> Anne. Phillips, *The Politics of Presence*, Op.cit., p.96.

<sup>3</sup> Roslyn. Irwin, *Dancing in the Lion's Den: Women Leaders in Local Government*, Unpublished Doctoral Thesis, Southern Cross University, Australia, 2009.

سعت هذه الدراسة إلى تقديم توضيح لكيفية تجربة النساء المختلفات وتصورهن للمناصب التي يشغلها الرجال تقليدياً وما إذا كان هناك فهم وتجارب مشتركة تتجاوز اختلافات النساء وعمّا إذا كان لهنّ اسهام في تغيير بيئة الحكومة المحلية، حيث اعتمدت على الأبحاث النسوية النوعية في إطار النظرية السياسية النسوية وفي نطاق موسع أجرت مقابلات مع تسعة وأربعين قائدة في الحكومات المحلية من إنجلترا والسويد والهند والفلبين وأستراليا تتحرى فيها وجهات نظرهن وممارساتهن ومن ثمّ توازن بين النظرية والممارسة. تبرز العديد من المواضيع النظرية والعملية من هذه النتائج. فالممارسة التي كشف عنها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم معقدة وغامضة ومختلفة بما يتماشى مع التقييم النسوي للعلاقات والسياق على وجه الخصوص ويجلب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم منظوراً اجتماعياً مختلفاً يعكس خبراتهم الموضحة في عملهم هذا ما يحول البيئة الذكورية لعربن الأسد بطرق هامة وإن كانت خفية كما أنّ ممارسة الأشخاص الذين تجري مقابلتهم تشكل جداول الأعمال وعمليات صنع القرار و تغيير الطريقة التي يشعر بها ممثلو كلا الجنسين حيال تلك العمليات وتصوغ النتائج لمجتمعاتهم بطرق خفية ولكنها متميزة. بالإضافة إلى ذلك يستخدم العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وكالتهم بنشاط لتغيير ممارسات وبيئة مجالسهم. وخلصت إلى أنّ الممارسة التي كشف عنها هؤلاء الأشخاص الذين تمّ مقابلتهم في أفضل وصف لها ب الرقص في بيئة معقدة وغريبة حيث تحدث النساء فرقا واضحا وهذا يدعم الحجج المنادية بزيادة النساء على مستوى القيادة في كل من المجالين الإداري والسياسي في الحكومة المحلية بدعم الكتلة الحرجة من النساء المستشارين. أكثر من ذلك فإن النتائج تشهد على إلحاح تلك المهمة إذا كانت الحكومة المحلية - عربن الأسد - هي أن تكون أكثر تمثيلا لمختلف الناس الذين يزعم أنهم يمثلون.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

لها إهتمامات وإحتياجات وأولويات مختلفة وحتى متنافسة، وهنا فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للممثلين تمثيل المجتمعات المتنوعة داخل دوائرهم الانتخابية؟<sup>1</sup>

**ثانياً: تمثيل المصالح:** الحديث عن تمثيل المصالح يوّلد مفهوم التمثيل الوظيفي، حيث يكون الممثلون هم "أعضاء، يعملون كمتحدثين باسم مجموعات المصالح والحركات الاجتماعية التي تختلف تشكيلتها عن الأحزاب السياسية ومواطني الدوائر الانتخابية"<sup>2</sup>. تخلق هذه المفاهيم صورة منفصلة للتمثيل وغير مشخصة تقريباً مع وجود ممثلين مشاركين في العمليات السياسية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج واتخاذ القرارات الموضوعية بما يحقق مصلحة أولئك الذين يمثلونهم. إنّه بذلك يعكس إيديولوجية أرثوذكسية وليبرالية في الغالب تفترض أنّ العوامل الجندرية وغيرها من العوامل مثل العرق واللون والطبقة -أو ينبغي أن تكون- غير ذات صلة، وبالتالي تتجاهل إستفهام من هم الممثلون.<sup>3</sup>

تمّ توسيع مفهوم التمثيل المتعدد الأبعاد نحو لغة المصالح وفق ما أشارت إليه دراسة Jonasdottir الذي يرى أن مصطلح "مصلحة" يأتي من التعبير اللاتيني Inter Esse، ويعني "أن نكون بين"<sup>4</sup>، وهذا ما يشير إلى فهم التمثيل ليس كمنح صوت للمصالح أو الهويات الثابتة والمحددة جيداً ولكن المطالبة بإدراجها في عملية ديناميكية والتفاعل بين الممثلين والممثلين، وبالإعتماد على طرح Jonasdottir يقسم الباحثون مفهوم "المصالح" إلى جانبين متصلين: الشكل والمحتوى؛ يشير جانب الشكل إلى طلب المشاركة في الشؤون والفضاءات العامة للمجتمع بينما يتعاطى جانب المحتوى مع القيم الموضوعية الناشئة عن النشاط السياسي. وعليه فإنّ توسيع نطاق تعريف المصالح بهذه الطريقة سيتيح للباحثين تجاوز المفهوم الضيق "لمصالح المرأة" والذي يميل إلى حصر المرأة في قضايا الإنجاب والزواج والجنس، وعلى الرغم من أنّ القضايا الثلاث المذكورة أعلاه ذات صلاحية وأهمية لجميع نساء العالم تقريباً، إلا أنّ هذا الإحساس المحدود بالمصالح يخلق مشكلة لثلاثة أسباب على الأقل:<sup>5</sup>

**أولاًها،** اعتبار المرأة كيان جنسي واختزالها في الصفات البيولوجية، وبالتالي إنكار الأدوار المهمة التي يلعبها السياق الثقافي والديني والوضع الاجتماعي والإقتصادي والتعليمي في تحديد المصالح وهذا الفهم الضيق ينكر تباين وتعقد تكوين المرأة؛

<sup>1</sup> Susan. A. Beck, **Acting as Women: The Effects and Limitations of Gender in Local Governance**, In : Carrol. Susan, (ed.), **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington, Indiana University Press, 2001).

<sup>2</sup> Squires. Judith, **Gender in Political Theory**, (Polity Press: Cambridge, 2013), p.203.

<sup>3</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.56.

<sup>4</sup> Anna. G. Jonasdottir, **On the Concept of Interest: Women's Interest, and the Limitations of Interest Theory**, In : Jones. Kathleen. B, & Anna. G. Jonasdottir, **The Political Interests of Gender: Developing Theory and Research with a Feminist Face**, (Sage Publications: London, 1985).

<sup>5</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.56.

ثانيها، من خلال إختزال قضايا النساء في قضايا الإنجاب والزواج والجنس لا يُنظر إليهن على أنهنّ قدرات على إدراج قضايا "غير متمحورة حول النوع الاجتماعي" ضمن أجندة العمل السياسي كما لا تُتاح لهن مساحة للتعبير عن نظرتهم لـ: العمل، البيئة، السكن والتنمية...؛ و

ثالثها، من خلال اعتبار هذه المصالح مصالح نساء فإنها تعمق الهوة الكبيرة بالفعل بين الرجال والنساء، ويفشل الباحثون في رؤية الدور الذي يلعبه الرجال في هذه المجالات وبالتالي تحوّل هذه النظرة دون العمل البناء من قبل الرجال.

إنّ فكرة المصالح - من نواح كثيرة- تصبّ في صلب النقاش النسوي حول التمثيل، غير أنّ هناك من يرفض مفاهيمها التقليدية على غرار Young التي تدّعي أنّ المصالح "تُعبر عن ذاتها"، وتتعارض في كثير من الأحيان وتتشكل من خلال الإلتزام بالمعتقدات والقيم المتنافسة والمتنوعة، وبالنسبة لها لا ينبغي معاملة الممثلين كبديل عن الممثلين وتوصي بإعادة التفكير في التمثيل باعتباره "علاقة متباينة". وهناك فائدتان رئيسيتان من فهم Young للتمثيل:

- أولاهما تُشجّع على الاعتراف بتنوع الممثلين؛ و

- ثانيهما تُؤكّد على أهمية الاعتراف بكيفية التضمين والإستبعاد في الهيئات التمثيلية، حيث يحتاج المواطنون الديمقراطيون إلى التنبه بشأن الطرق التي يتم بها توفير التمثيل لبعض المجموعات في مقابل إستثناء الآخرين<sup>1</sup>. يثير هذا الموقف تساؤلات حول مَنْ من المحتمل تمثيل مصالحهم في الأنظمة التي لا تكون خالية من قيم الديمقراطية، حيث تؤكد Phillips بأنّ المصالح سلسلة خاضعة لعملية تشكيل وإعادة تشكيل، وبالتالي ليس من السهل تحديدها ومعالجتها، وبمنظور مختلف قليلاً تؤكد Sapiro وجهة نظر Phillips حول صعوبة تحديد المصالح في الممارسة السياسية، من خلال الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بمصالح المرأة فالقوانين والسياسات لا تحتاج إلى "المرأة كلفظة" في العنوان أو النص، بما يجعل الأمر يبدو للوهلة الأولى أنه يصبّ/لا يصبّ في مصلحة المرأة، غير أنه في حاجة إلى قراءة أعمق وأكثر استتارة لما خلف سطوره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Iris. Marion. Young, Inclusion and Democracy, Op.cit., p.125.

<sup>2</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.56.

أنظر:

Virginia. Sapiro, **When are interests interesting? The problem of political representation of women**, In : Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford, Oxford University Press, 1998).  
Anne. Phillips, **Democracy & Representation: Or, Why should it Matter Who Our Representatives Are?** In: **Feminism & Politics**, Oxford: Oxford University, p.235.



تبيّن الأدبيات المتخصصة أنّ المرأة غالباً ما يتم دمجها في الهيئات التشريعية بمنطق تمثيل مصالح المرأة، حيث يُفترض أن تكون النساء متخصصات في إهتماماتهن الخاصة بناءً على تجاربهن الاجتماعية ومعارفهنّ، ونظرياً للمرأة إحتياجات وإهتمامات خاصة ترغب في تمثيلها بما في ذلك قضايا: النوع الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية، الأطفال، الرعاية الاجتماعية، الخدمات الصحية والمجتمعية، الإنتاج والبيئة... وفي ذلك ترى Phillips أنّ السياسيين من الذكور والإناث غالباً ما يكشفون عن إهتمامات سياسية متباينة بين الجنسين حيث تعبّر النساء عن مخاوفهن بشأن التعليم والرفاهية والبيئة، بينما يطالب الرجال بشؤون الإقتصاد والصناعة والطاقة والشؤون الخارجية<sup>1</sup>. مع وجود حجج مماثلة للباحثين تتعلق بتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي بما يشير إلى معرفة وخبرات مميزة للنساء في التمثيل السياسي، فإنّ Sapiro تتفق مع التأكيدات المذكورة أعلاه وتعتبر "قضايا المرأة" بمثابة "إهتمامات تؤثر في المقام الأول على المجال الخاص (خاصة المنزلي) للحياة الاجتماعية وخاصة تلك القيم المرتبطة بالأطفال والتغذية"<sup>2</sup>. هذه الآراء النظرية تشير إلى أنّ النساء الممثلات يُعتبرن من ذوات الخبرة ويدعمن القضايا التي تؤثر على النساء. في ذلك تُردف Phillips: "المرأة لها مصالح متميزة عندما يتعلق الأمر بإنجاب الأطفال...لما كان المجتمع في طور التشكّل...وحيالياً، فإنّ لديها أيضاً إهتمامات خاصة ناشئة عن تعرضها للمضايقات والعنف الجنسيين إضافة إلى موقعها غير المتكافئ في تقسيم العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر وإستبعادها من معظم ميادين القوة الإقتصادية أو السياسية"<sup>3</sup>.

قد تتبع مصالح المرأة من تجارب وخبرات التطويرين الأخلاقي والاجتماعي والإختلافات الهرمونية والفسولوجية التي تملي بعض السلوكيات والقدرات؛ أو مثل أيّ سياسي قد ينشأ في ظل ظروف البيئة بما تحمله من نظام قانوني وهياكل سياسية ووضع إجتماعي وإقتصادي وتدريب وخبرات<sup>4</sup>، وقد تتقاطع في بعض الحالات هذه الإهتمامات وقد تتباعد أيضاً بسبب تعدّد الخصائص المتداخلة بين المجموعات الفرعية للنساء وبين النساء والرجال وبين النساء والفئات الاجتماعية الأخرى، فمن غير المرجّح أن تتصرف النساء بالكامل لصالح نظيرتهنّ من النساء عند إنتخابهن في الهيئات التشريعية

<sup>1</sup> Anne. Phillips, The Politics of Presence, Op.cit., p.112.

<sup>2</sup> Virginia. Sapiro, Research Frontier Essay, Op.cit., p.703.

<sup>3</sup> Anne. Phillips, The Politics of Presence, Op.cit., p.67.

<sup>4</sup> أنظر:

Kenneth. Prewitt, **The recruitment of political Leaders: A study of Citizen-Politicians**, (New York: University of Chicago, 1970).

Irene. Diamond & Hartsock. Nancy, **Beyond Interests in politics : A Comment on virginia sapiro's; When are interests interesting, The problem of political representation of women**, In: Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford:Oxford University, 2009).

Pippa. Norris, **Legislative Recruitment**, In : L. Leduc, R. Niemi, & P. Norris, **Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspectives**, (Thousand Oaks, CA: Sage, 1996).



بسبب طبيعتهم أو خبراتهم. من ناحية أخرى من الممكن أن يكون هناك نساء تُمثلن مصالح تتجاوز إهتماماتهم وهذا إستجابة لرغبات ممثل قد لا يكون بالضرورة حليفهم.

ثالثاً: تمثيل الهويات الإجتماعية: على عكس المفاهيم المذكورة أعلاه أنتج تمثيل الهويات الإجتماعية مفهوماً للتمثيل الإجتماعي، حيث يمثل الممثلون الفئات الإجتماعية -على غرار تلك القائمة على الجنس والعرق والنوع- التي يتشاركون معها الخبرات والالتزامات والقيم المشتركة<sup>1</sup>، هذا المفهوم يلفت الإنتباه إلى تكوين الهيئات التمثيلية وترى Pitkin أنّ التركيز على تكوين الهيئات الانتخابية ليس له صلة، حيث يمنح أهمية لا حاجة لها للمفاهيم الأرثوذكسية للتمثيل فهي تتصور التمثيل على أنّه يعني أنّ الممثلين يتصرفون لصالح الممثلين بطريقة تستجيب لهم. بالتالي ما الذي يفعله الممثلون هو الأكثر أهمية، وفكرة التمثيل تعني أنّ عمليات تحديد السياسة وصنع القرار تعكس مصالح الممثلين<sup>2</sup>. في ذلك نجد أنّ Phillips لا تتفق مع حجة Pitkin حول التركيز على أهمية "من هم الممثلون" لكنها تؤيد الحجة القائلة بأنّ "ما يفعله الممثلون" مهم، وعلى الرغم من كون الإجراءات مهمة يُعزى قصور Pitkin في مساهمتها التنظيرية إلى سوء إدراكها لتعقيدات عملية التمثيل، فهي تتجاهل تساؤلات جوهرية حول "من" الذي يحدّد مصالح الممثل و"كيف" و"أيّ" المصالح المتنافسة الكثيرة ينبغي على الممثلين الإستجابة لها كما وتتجاهل أيضاً مسائل عدم المساواة.

تُعرّف Guttman مجموعات الهوية بأنّها "جمعيات ذات أهمية سياسية للأشخاص الذين يتم تحديدهم بواحد أو أكثر من العلامات الإجتماعية المشتركة مثل الجنس والعرق والطبقة والنوع والجنسية والدين والإعاقة والتوجه الجنسي"<sup>3</sup>، حيث تعمل هذه العلامات الإجتماعية على حدّ سواء على توحيد المجموعات مع بعضها البعض وربما تحفيزها على العمل معاً، فهي بذلك ذات أهمية سياسية لأنها تُحدّد احتياجات المجموعات ومصالحها وتفاعلاتها مع الدولة، وتواصل القول إنّ ما يميّز العلامات الإجتماعية لهوية المجموعة هو أنّها تحمل توقعات اجتماعية حول كيف يُتوقع من شخص من هذه المجموعة بعينها أن يفكر ويتصرف وحتى كيف يظهر، عندما يعمل هؤلاء الأشخاص معاً بطريقة منظمة في السياسة على أساس هويات مجموعتهم وباعتبارهم جزءاً من سياسة مجموعة الهوية. ولا يزال البحث في كيفية تأثير الهوية على عملية التمثيل إلى جانب التأثيرات الأخرى قائماً، فالعديد من الدراسات السابقة حول تمثيل

<sup>1</sup> هذا ما عالجته Squires باستقاضة في مؤلفها:

Judith. Squires, **Gender in Political Theory**, (Polity Press: Cambridge, 2013).

<sup>2</sup> Jeffrey Kurebwa .Op.cit., p.57.

<sup>3</sup> Amy. Guttman, & Thompson. Dennis. F, **Why Deliberative Democracy ?**, (Princeton: Princeton University Press, 2004), p.09.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

مصالح المرأة (تمثيلها الجوهري) ركزت على إظهار ذلك من منطلق أن الممثلات الإناث (حضور من يمثلن المرأة تمثيلاً شكلياً) من دعاة مصالح المرأة أفضل من الممثلين الرجال، مما يعني ضمناً أنّ عضوية المجموعة وتشارك مصالحها ووجهات نظرها هي التي تُسهل الوصول إلى هذه النتيجة<sup>1</sup>.

تحضى الحجة القائلة بأنّ الهوية تُعبّر عن المرشحين كأفراد باهتمام كبير يصبّ في رصيد النظرية السياسية للتمثيل، مع ذلك تميل الدراسات التجريبية حول السلوك التشريعي إلى التركيز على الإنتماء الحزبي، حوافز إعادة الانتخاب، خصائص الدوائر الانتخابية، وضع الحزب بالنسبة للأغلبية أو الحكومة وعوامل أخرى، وغالباً ما تؤكد هذه الأساليب عند دراسة السلوك التشريعي على دور مجموعات المصالح، فهي لا تعالج مجموعات الهوية التي تعتمد على "التعريف المتبادل" التي ذكرتها Guttman، وبدلاً من ذلك تميل مبادئ الديمقراطية الليبرالية إلى التركيز على الأفراد وتبني فكرة أنّ مجموعات المصالح قد تجمع المصالح الفردية، ولكنها تقاوم فكرة أن جماعات الهوية قد تلعب دوراً مشروعاً في تشكيل نتائج السياسة<sup>2</sup>.

يؤكد تيار آخر للباحثين بشدّة على الهوية إلى جانب المصالح عند حديثهم عن النساء كمجموعة، ويؤكدون بأنّ أعضاء مجموعة الهوية مثل النساء يتقاسمون أكثر من مجرد قائمة بالترفضيات المشتركة خاصة إذا كانت المجموعة مهمشة تاريخياً من المشاركة السياسية، فهناك حاجة أيضاً إلى الإحترام والإعتراف ليس لمجرد أن الفضاء يُطالب بذلك، وفي ذلك نجد Squires التي ترى أنّ Young - على سبيل المثال - تدعو إلى عملية تمثيلية تضم أكبر عدد ممكن من الأصوات والمنظورات، غير أنّ هذه العملية لا تهدف إلى تجميع المصالح بطريقة معادية بل تهدف إلى التعرف على وجهات النظر المختلفة واحترامها، ووفقاً لهذه الحجة لا تزال إهتمامات المرأة متجذّرة في تجاربها. مع ذلك فإنّ هذه المصالح أكثر انتشاراً/تفرقا من قائمة مطالب مفصلة يمكن إستيعابها، فإذا كان لمجموعة الهوية مصالح ومطالب تتعلق بالإحترام والإعتراف هذا لا يعني بالضرورة أنها تتشارك الشعور بالهوية<sup>3</sup>.

تتناول جميع الأعمال تقريباً المتعلقة بالتمثيل الجوهري السمات الفردية التي تسهل/تقوّض التعاون بين النساء في المناصب السياسية، في حين أنّ العديد من المنظرين السياسيين يهدفون إلى تحديد وجهة نظر مشتركة بين النساء كمجموعة من أجل تبرير دعوات زيادة وجودهن السياسي وتؤكد

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.57.

<sup>2</sup> Amy. Guttman, & Thompson. Dennis. F, Op.cit., p.09

<sup>3</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.57.

أنظر:

Iris. Marion. Young, **Inclusion and Democracy**, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

معظم الدراسات التجريبية -على غرار اسهامات Dodson وCarrol- على الإنقسامات بين النساء على أساس العرق، الطبقة، العمر، الإنتماء الحزبي وغيرها والتي تمنع صياغة جدول أعمال تشريعي جماعي<sup>1</sup>.

يرى بعض المهتمين على غرار Carrol، Rose، Mishler، أن مجموعة الهوية كـ "النساء" كونها مستبعدة بطبيعتها تعمل على كبح جماح الإختلاف بينما تمحو وتطمس الآخرين علاوة على ذلك، فإنّ النوع الإجتماعي يجب ألا يُنظر إليه كهوية ما قبل سياسية ثابتة تجلبها النساء مع دخولهنّ عالم السياسة بل يجب أن يُعتبر هوية يتم إنتاجها واستتساخها جزئياً في سياق هيئات معينة لصنع القرار<sup>2</sup>. يُشكك آخرون في التوليفة التي تضمّ أجساد النساء والحاجات النسوية على أساس أنّ المرأة قد تكون أقلّ إهتماماً بـ "الوعي الجندي" لافتكاك مخرجات نسوية على حدّ تعبير Reingold وChilds، حيث ترتبط المصالح ومجموعات الهوية ارتباطاً وثيقاً ببعضها، مع وجود اختلافات مهمة تتطلب النظر فيها بشكل منفصل<sup>3</sup>.

في ذات السياق تميّز Guttman بين جماعات الهوية وجماعات المصالح من خلال ملاحظة ارتباط سياسات جماعات الهوية بالإحساس بالأفراد، في حين ترتبط سياسات جماعات المصالح بالإحساس بما يريده الأفراد. مع ذلك تشدّد Guttman على أنّه من المحتمل أن تكون هناك صلة وثيقة بين هذين النوعين من المجموعات، من خلال الإشارة إلى أنّ الهوية المتبادلة والعضوية المشتركة في الهوية والمصالح الجماعية غالباً ما يعزّز كل منهما الآخر في السياسة الديمقراطية. وفيما يتعلق بالفعل الجماعي القائم على الهوية مثل سياسة الهوية، يشير منظّرون آخرون إلى أنّ هذا الإجراء لن يحدث إلا عندما يعترف أعضاء المجموعة بعضويتهم المشتركة - على حدّ تعبير De Beauvoir - وتتضمن سياسات الهوية بالتالي الإعتراف بمجموعات الهوية والدعوة إليها من قبل أعضاء المجموعة ويختلف هذا بشكل

<sup>1</sup> أنظر:

D. L. Dodson, **Representing Women's Interests in the U.S House of Representatives**, In : Sue. Thomas & Clyde. Wilcox, **Women and Elective Office : Past, Present, and Future**, (New York: Oxford University Press, 1998).

Susan. Carroll, **Are Women Legislators Accountable to Women? The Complimentary Roles of Feminist Identity and Women's Organisations**, In : Brenda. O'Neill & Elisabeth. Gidengil (ed.), **Gender and Social Capital**, (New York, NY: Routledge, 2001).

<sup>2</sup> أنظر:

William. Mishler, & Rose. Richard, **Trust, Distrust and Scepticism: Popular Evaluations of Civil and Political Institutions in Post-Communist Societies**, **Journal of Politics**, Vol.59, No.2,1997, p.(418-451).

Susan. Carroll, **Are Women Legislators Accountable to Women? The Complimentary Roles of Feminist Identity and Women's Organisations**, In : Brenda. O'Neill & Elisabeth. Gidengil (ed.), **Gender and Social Capital**, (New York, NY: Routledge, 2001).

<sup>3</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.58.

أنظر:

Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

Sarah. Childs, **A Feminised style of Politics: Women MPs in the House of Commons**, **British Journal of Politics and International Relations**, Vol.6, No.1, 2004, p.(3-19).

مهم عن الإجراءات المحيطة بمجموعات المصالح حيث قد يكون الشخص أو الوكيل الذي يدافع عن مصالح معينة غير ذي صلة<sup>1</sup>.

رابعاً: **تمثيل الإحتياجات:** سعى كل من Diamond و Hartsock إلى إستبدال مفهوم المصالح بالإحتياجات، حيث يؤكدان بأن لغة المصالح دعمت ضمناً "حق الأقوياء في الإنتصار في كل مسابقة" وفشلت في إدراك أنّ الأفراد لديهم رغبات وإحتياجات وليس بالضرورة مصالح، حيث يكون لدى النساء والرجال العديد من الإحتياجات المختلفة، حيث أن الهيئات التمثيلية لا يمكن أن تشمل إحتياجات النساء وبالتالي فهي رافضة لاستراتيجية الإدماج، والدعوة بدلاً من ذلك تكون إلى المشاركة في التنظيمات غير الرسمية والعمليات التشاركية وليس العمليات التمثيلية، وهذا ما يفترض أنّ الهيئات التمثيلية غير قادرة على التغيير وتتجاهل أيضاً الطريقة التي تكون فيها بعض الأصوات أعلى، بينما يتم إسكات الآخرين حتى في العمليات التشاركية ومع ذلك، فإنّ رفض فكرة المصالح يعكس صورة أحادية الجانب<sup>2</sup>.

إن فكرة المصالح تتعلق أيضاً بالتفويض وباجتهاد الأفراد والجماعات في المجتمع لضمان وجود أصواتهم في القرارات التي تشكّل مجتمعاتهم، أمّا الإحتياجات فهي حول التفضيلات، الأمنيات والرغبات التي تعطي القوة والمعنى للتفويض، وقد أكدّ آخرون بأنّ الحاجة لها أساس أخلاقي أقوى من المصالح أو الآراء ولديها إحياءات أبوية وتفسح المجال لقرار الخبراء نيابة عن مجموعة الحاجة<sup>3</sup>. وبدلاً من التركيز على الإحتياجات أو المصالح، نرجّح أنّ الإثنين طبقتين مختلفتين في النسيج الاجتماعي وأنّ هذه الإحتياجات يجب أن تتمّ بوساطة من المصالح في ديمقراطية تشاركية، فالإحتياجات والمصالح ليستا مستويات ثنائية بل هي مستويات مختلفة من الوجود الاجتماعي، ومن الناحية المثالية ينبغي أن تتوسط الإحتياجات المصالح. مع ذلك فإنّ كلاهما يمثل مشكلة إذا تمّ إعتبارهما الأساس الوحيد للتمثيل، حيث أنهما لا يعالجان بشكل حاسم الإستفهام حول "من يقرر؟" الإحتياجات والمصالح التي يجب تمثيلها.

**خامساً: التمثيل الإيديولوجي والوظيفي:** يشمل التمثيل الأيديولوجي والوظيفي ما تصفه Phillips بـ"سياسة الأفكار"، حيث ينصب التركيز على ما يمثله الأفراد وينعكس ذلك على التعبير عن سياسات محدّدة

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.58.

أنظر:

Amy. Guttman & Thompson. Dennis. F, Op.cit., p.09.

Elizabeth. A. Houlding, & Simona. de Beauvoir, From The Second World War to The Second Sex, **L'Esprit Créateur**, Vol.33, No.01, 1993, p.(39-51).

<sup>2</sup> Irene. Diamond, & Hartsock. Nancy, **Beyond Interests in politics : A Comment on virginia sapiros; When are interests interesting, The problem of political representation of women**, In: Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford:Oxford University, 2009), p.196.

<sup>3</sup> Anne. Phillips, **The Politics of Presence**, Op.cit., p.73.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

وتمثيلها كون المساءلة في غاية الأهمية من خلال الإنتخابات المنظمة، كما ويشير إلى التمثيل الإجتماعي باعتباره "سياسة وجود" حيث ينصب التركيز على الممثلين أنفسهم وهوياتهم ودرجة الخبرة المشتركة مع المجموعات الإجتماعية التي يمثلونها، حيث تكون المصادقية بدلاً من المساءلة هي ميزة هذا المفهوم، وفي ذلك تؤكد Phillips بأن مفاهيم التمثيل على أساس الأفكار أو الحضور ليست ثنائية فقط، ولكنها أيضًا تابعة لبعضها البعض وتفترض أن الأفكار والمصالح "إشكالية نسبية" بدلاً من رؤيتها بشكل منفصل، وتضيف أن التمثيل يحوي كليهما وبالتالي تتشكل سياسة الأفكار و الحضور التي تعترف بأهمية كل من المساءلة والمصادقية بدلاً من تفضيل واحد على الآخر<sup>1</sup>.

تؤكد Young بأن التمثيل يتضح بشكل أفضل إذا تمّ تصويره من حيث "طبيعة العلاقات بين الممثلين ودوائرهم الإنتخابية، حيث يتم ربط الممثلين بالدائرة الانتخابية بطرق محددة"<sup>2</sup>، بدل الفصل بين الممثلين والممثلين الذين يمثلونهم، لذلك لا يمكن لأيّ شخص أن "يدعم ويتحدث كأكثرية عن الأشخاص الآخرين"، وتؤكد أنّ هناك دائماً فاصلاً بين الممثلين وممثلهم، لذلك لا يمكن لأيّ شخص أن "يدعم ويتحدث كأكثرية عن الأشخاص الآخرين"، وتؤكد Phillips أيضاً بأنّ الافتراض القائل بأنّ الفرد يجب أن يكون عضواً في مجموعة إجتماعية "لفهم أو تمثيل مصالح المجموعة" غير صحيح<sup>3</sup>.

تضيف Young أنّ النظم التمثيلية تقبل أحياناً في أن تكون ديمقراطية بما فيه الكفاية ليس لأنّ الممثلين يفشلون في الدفاع عن إرادة الدائرة الانتخابية ولكن لأنهم فقدوا الإتصال بها، وفي الديمقراطيات الحديثة من السهل بالفعل قطع العلاقات بين الممثلين ودوائرهم الإنتخابية ومن الصعوبة الحفاظ عليها. الحجة المذكورة من قبل Young تبيّن أنّه على الممثلين -للحفاظ على الإتصال مع دوائرهم الانتخابية- التواصل مع ذوي وجهات نظر وخبرات مختلفة عن وجهات نظرهم الخاصة، ويمكن أن تؤدي تجربة الإختلاف هذه -إذا ما تمّ الحفاظ عليها بمرور الوقت- إلى التحول "من موقف مبدئي يتعلق بالذات نحو نداء أكثر موضوعية بالعدالة"<sup>4</sup>. بمعنى آخر التواصل المستمر يسهل الفهم والتعاطف لاتخاذ القرارات السياسية الشاملة، بما يؤكد على الطبيعة العلائقية للتمثيل ويوفر أيضاً إمكانية التغيير التي تراها النسويات كتحويلات ضرورية.

<sup>1</sup> Anne. Phillips, *The Politics of Presence*, Op.cit., p.142.

<sup>2</sup> Iris. Marion. Young, *Inclusion and Democracy*, Op.cit., p.127.

<sup>3</sup> Anne. Phillips, *Democracy and Representation: Or, Why should it Matter Who Our Representatives Are?*, Op.cit., p.142.

<sup>4</sup> Iris. Marion. Young, *Inclusion and Democracy*, Op.cit., p.108.

سادسا: التمثيل كدور أمومي: في بحث أجرته Rocés في الفلبين سنة 1998 توصل إلى أنّ المرأة تحقق تمثيلها عند لعب دور الأم، حيث أنّ العديد من النساء قد تمكّن من "تغيير الخصائص الأبوية التقليدية للحكم" في بيئة الدراسة، من خلال التعامل مع دوائرهن الانتخابية/منتخبهم كجزء ممتد من أسرهن<sup>1</sup>. كما ذكرت الدراسة أنّ نجاح المرأة في السياسة المحلية يمكن أن يُعزى إلى "تطبيقها لممارسات جنسانية معينة تتعلق بالنظافة، الترتيب، الإهتمام بالتفاصيل، الإهتمام الدقيق بالميزانية (المنبثق عن مهارات التدبير المنزلي) وتوسيع الإهتمام الشخصي والأمومي بناخبي دائرتهم"<sup>2</sup>.

إنّ تصور التمثيل كدور أمومي قد يخلق بعض النسويات الغربيات بدعوى أنّه يعكس ما يمكن اعتباره صفات أمومية أساسية، حيث تؤمن هؤلاء النسويات بأنّ استخدام الإختلاف عن الرجال كأساس لحجة وجود المرأة في السياسة تؤدي إلى حجج مضادة مفادها أنّ "المرأة غير ملائمة بيولوجيا لمخاطر الحياة السياسية"<sup>3</sup>. مع ذلك فإنّ فكرة الرعاية التي تشمل الرعاية التي تقدمها النساء لعائلاتهن تكتسب دعم النظرية السياسية للتمثيل والحوار النسوي المعاصر، وتؤكد في ذلك Tronto أنّ فكرة الرعاية كمفهوم سياسي قد تمّ استبعادها من السياسة التقليدية وينظر إليها على أنّها فوق" السياسات، ممّا يعكس "الإفتراضات الجندرية التي تشكّل بعمق وجهات النظر السياسية"<sup>4</sup>، كما أنّها تؤكد بأنّ إدراج الرعاية كمفهوم سياسي سيؤكد أهمية الأنشطة التي اعتُبرت تقليديا من واجبات المرأة، والقيام بذلك من شأنه أن يحتمل "تغيير إحساسنا بالأهداف السياسية وتزويدنا بطرق مختلفة للتفكير السياسي" لأنّه يبدأ من الإهتمام المحلي ويسمح "بنهج أكثر انفتاحًا على مشكلة الآخر"<sup>5</sup>. في الواقع يمكن النظر إلى تركيز جميع النساء على الإستجابة للإحتياجات على أنّه من جوانب الرعاية وهو ما توضّحه حجة Tronto.

إنّ تصوّر التمثيل كدور أمومي من شأنه أن يمنح وزنا لحجة زيادة تمثيل المرأة في الحكم المحلي، ومع ذلك فإنّ فكرة الرعاية كمفهوم سياسي معقدة تتطلب أكثر من مجرد التركيز على الإحتياجات والواجبات التقليدية للمرأة، ومثل هذا التركيز يمكن أن يعكس ببساطة قبول النساء للهياكل

<sup>1</sup> Mina. Rocés, **Women, Power and Kinship Politics: Female Power in Post-War Philippines**, (London : Praeger, 1998), p.89.

<sup>2</sup> Ibid., p.90.

<sup>3</sup> Allwood. Gill & Wadia. Khursheed, Increasing Women's Representation in France and India, **Canadian Journal of Political Science**, Vol.37, No.2, 2004, p.388.

<sup>4</sup> J. C. Tronto, **Care as a Political Concept**, In : Hirschman. Nancy. J & Christine. Di Stefano,(eds.), **Revisioning the Political: Feminist Reconstructions of Traditional Western Political Theory**, (Westview Press: Oxford, 1996), p.140.

<sup>5</sup> Ibid., p.146.

الجنديرية التي يندمج فيها، وحسب Porter "قد تكون الرعاية مجرد واجب وليس رعاية بالمعنى الإيجابي من الناحية الأخلاقية"<sup>1</sup>.

سابعاً: التمثيل كوساطة: حدّدت Williams ثلاثة أبعاد مختلفة للحياة السياسية يجب على الممثلين "توسطها"، باعتبارها ديناميكيات إتخاذ القرارات التشريعية، وهي المحدّدة لطبيعة العلاقات بين المشرّعين والدائرة الانتخابية كما أنها أساس تجميع المواطنين في دوائر انتخابية يمكن تمثيلها، وتشرح كل جانب من خلال إضافة السمات المماثلة (الصوت والثقة والذاكرة) بالإستناد إلى -تجارب الفئات المهمشة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال- النساء الأمريكيات اللاتي يحاولن الحصول على مواطنة متساوية، أكّدت بأنّ المجموعات المحرومة تاريخياً تحتاج إلى "صوت" في هيئات صنع القرار التشريعية<sup>2</sup>، حيث تتطلب جودة "التداول" في الهيئات التشريعية حضور الأفراد الذين لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى وجهات النظر المستعبدة تاريخياً.

إضافة إلى ذلك تشرح Williams كيف يحتاج الممثلون إلى توسط عناصر العلاقة التمثيلية من أجل بناء "الثقة"، فبالنسبة لها الثقة هي حجر الزاوية للمساءلة الديمقراطية، مثلاً بالعودة إلى تجارب الأمريكيين من أصل أفريقي التي تُظهر أنماطاً من خيانة الأمريكيين من أصل أفريقي من قبل مواطنين - حصداً امتيازاً- من ذوي البشرة البيضاء بما يمنحهم سبباً وجيهاً لعدم الثقة في الممثلين البيض والهيئات التمثيلية نفسها، وتضيف في نفس السياق أنّه يمكن تجاوز علاقات عدم الثقة "على الأقل جزئياً إذا كانت المجموعة المحرومة ممثلة بأعضائها"<sup>3</sup>.

أخيراً ينطوي التمثيل كوساطة على تعريف المجموعات، حيث تمّ رسم حدود المجموعات جزئياً من خلال التجارب السابقة أو ما يُعرف بـ "الذاكرة"، كما أنّ وجود بعض أنماط التهميش المشتركة يبرّر اعتماد آليات مؤسسية معيّنة لضمان "الحضور" وتوسّع Williams مجالات التمثيل السياسي بما يتجاوز مسألة التصميم المؤسسي، وبالتالي فإنها تتحدى في الواقع أولئك الذين يعتبرون التمثيل مجرد إجراءات رسمية للترخيص والمساءلة.

<sup>1</sup> Elizabeth. Porter, **Feminist Perspective on Ethics**, (Pearson Education Limited: Essex, 1999), p.19.

<sup>2</sup> Melissa. S. Williams. Memory, **History and Membership: The Moral Claims of Marginalized Groups in Political Representation**, In : J. Raikka. Netherlands, (eds), **Do We Need Minority Rights?** (Kluwer Law International, 1996), p.08.

<sup>3</sup> Williams. M, **Voice, Trust and Memory: Marginalised Groups and the Failings of Liberal Representation**, (Princeton, NJ: Princeton University, 1998), p.14.



ثامنا: التمثيل كمناصرة: وهي طريقة حديثة أخرى لمراجعة التمثيل طُرحت من قبل Urbinati التي تدافع عن فهم التمثيل كمناصرة<sup>1</sup>، فبالنسبة لها لا ينبغي أن تكون قيمة التمثيل في تجميع المصالح حيث أنّ الحفاظ على الخلافات أمر ضروري للحفاظ على الحرية، وتحدّد Urbinati سمتين رئيسيتين للمناصرة هما: صلة الممثل العاطفية مع عناصر العملية التمثيلية واستقلاله النسبي عن السلطة، وتواصل التأكيد على أهمية ما سبق ذكره في إطار تحفيز الممثلين للتداول مع بعضهم البعض ومع ناخبهم، وبالنسبة إلى Urbinati فإنّ المرجو من تصوّر التمثيل كمناصرة هو أن يحسّن فهم الديمقراطية التداولية على وجه الخصوص، بتجنب الخطأ المشترك الذي يرتكبه العديد من الديمقراطيين التداوليين المعاصرين الذين يركزون على الإجراءات الرسمية للتداول على حساب فحص مصادر عدم المساواة داخل المجتمع على غرار الأسرة، والعائد الذي يقدمه فهم Urbinati للتمثيل هو التأكيد على أهمية الرأي والموافقة<sup>2</sup>.

شكّلت هذه الإضافة للأدبيات النظرية المعاصرة على وجه الخصوص تصوّرًا مثيرًا للجدل حول التمثيل، فهو مفهوم يؤكد على أهمية الخلافات والخطابة في الإجراءات الديمقراطية وممارساتها وأخلاقياتها. بالتالي توسع روايتها نطاق تلك النقاشات النظرية حول التمثيل بعيدًا عن الإجراءات الرسمية للترخيص نحو الأبعاد التداولية والتعبيرية للهيئات التمثيلية، وبهذه الطريقة فإنّ أولئك الذين يوصون بتبني فهم التمثيل كمناصرة يقدمون أداة نظرية لأولئك الذين يرغبون في شرح كيف "تمثّل الجهات الفاعلة غير الحكومية" الآخرين<sup>3</sup>.

تؤكد Squires من جهتها بأنّ الممثلين المنتخبين يمثلون المعتقدات والدوائر الانتخابية والمصالح والمنظورات والهويات، وقد وصفه Marsh و Norris بأنّه تمثيل أيديولوجي وجغرافي ووظيفي وإجتماعي على التوالي<sup>4</sup>، حيث يشير تمثيل المعتقدات إلى تصور التمثيل على أنّه أيديولوجي ينعكس في عضوية الأحزاب السياسية ويشجع تباين البرامج السياسية من خلال الحملات الانتخابية، كما أشارا أيضًا إلى ذلك

<sup>1</sup> Nadia. Urbinati, & Warren. E. Mark, The Concept of Representation in Contemporary Democratic Theory, Annual Review of Political Science, Vol.11, No.1, 2008, p.(387-412).

<sup>2</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.55.

<sup>3</sup> من بين دعاة هذا التيار Thomas Fossen في مقالته الموسومة Constructivism and the Logic of Political Representation باعتبارها الأحدث والتي تناول فيها الفرق بين مدلولات التمثيل، فحسبه هذا الأخير ليس مجرد فرق دلالي ولكن أيضًا منطقي: علاقات الوكالة التمثيلية هي ثنائية- تكاملية (س يمثل y) في حين أن الصور الثلاثية (س يمثل z و y) وعليه يجب التنويه إلى هذه التبصرات لتوضيح الغموض البنائي ولتحسين المفردات النظرية عند تحليل التمثيل السياسي، يقوم الباحث بتفكيح منهج Saward القائم على المطالب في ثلاث نقاط: أولاً: إدخال "التوصيف" لتحديد عناصر المطالب التمثيلية بشكل صحيح؛ ثانياً: شرح "المرجع" بمصطلحات عملية وليست ميتافيزيقية؛ وثالثاً تمييز أشكال متعددة من النشاط التمثيلي. ما يتيح توضيح كيف يمكن للممثل أن يكون ممثلاً ومشاركاً في التمثيل (عنصرًا منه) وانعاش فكرة Pitkin القائلة بأن الممثلين يجب أن يكونوا "مستجيبين" للممثلين، فكل هذه النقاط وثيقة الصلة بالمناقشات حول دور الممثلين وطبيعة الديمقراطية التمثيلية وديناميات الحركات الثورية.

<sup>4</sup> Michael. Marsh, & Norris. Pippa, Political Representation in the European Parliament, European Journal Political Research, Vol.32, No.1, 1997, p.(153-164).



تحت مسمى "التمثيل من الأعلى"<sup>1</sup>، وهما تعارضان بذلك التمثيل الجغرافي للدوائر الانتخابية، حيث يتصرف الممثلون بطرق متناغمة مع آراء مواطنيهم "مع انخفاض مستويات الانضباط الحزبي وضمان الحد الأدنى من البيانات الإيديولوجية" التي يصفونها بأنها "تمثيل من أسفل"<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: إفرزات أشكال التمثيل

في سياق متصل تطرح الدراسات المستقبلية ثلاث مشاكل مستمرة مرتبطة بالتمثيل السياسي، كل من هذه المشاكل منوط بمجال التحقيق في المستقبل وقد تناولتها Dovi - مع تحيينها منذ أول نسخة نشرتها في ورقة بحثية<sup>3</sup> سنة 2006 إلى نسختها العاشرة المنقحة:<sup>4</sup>

1. **المشكلة الأولى** هي التصميم المؤسسي المناسب للهيئات التمثيلية في النظم الديمقراطية؛ فقد أولت الأدبيات النظرية حول التمثيل السياسي الكثير من الإهتمام بالتصميم المؤسسي في الديمقراطيات، وبشكل أكثر تحديداً أوصى المنظرّون السياسيون بكل التفاصيل بدءاً من التمثيل النسبي في الإهتمامات البحثية لـ Guinier<sup>5</sup> وصولاً إلى هيئة المحلفين في كتابات Fishkin<sup>6</sup>. مع ذلك، ومع تمايز أنماط الديمقراطية في الدول، من المحتمل أن نشهد المزيد من الاختلافات بين أشكال التمثيل السياسي على وجه الخصوص، ومن المهم أن ندرك كيف يمكن للأنظمة "غير الديمقراطية" أن تتبنى مؤسسات تمثيلية لتعزيز سلطة مواطنيها، فمن المحتمل أن يكون هناك الكثير من النقاشات حول مزايا وعيوب تبني نمط معين للمؤسسات التمثيلية كمسار بحث مستقبلي؛

<sup>1</sup> Michael. Marsh, & Norris. Pippa, Op.cit., p.154.

<sup>2</sup> Pippa. Norris, Legislative Recruitment, op.cit., p.156.

مفهومي التمثيل من أعلى والتمثيل من أسفل تم اعتمادهما أكاديمياً في مؤلف لكل من: Sören Holmberg , Peter Esaiasson والموسوم بـ: **Representation from Above: Members of Parliament and Representative Democracy in Sweden** وقد اعتمد هذا الكتاب السويد كحالة اختبار لتحليل كيفية عمل البرلمان والممثلين المنتخبين في ديمقراطية تمثيلية على الرغم من وضع الدول الاسكندنافية باعتبارها من أكثر المجتمعات مساواة في العالم، حيث يؤكد الباحثان بأن أفضل وصف موجز للديمقراطية التمثيلية السويدية هو النظام النخبوي الذي يمتد من فوق. يؤكدان أيضاً بأن النموذج التمثيلي الفردي وثيق الصلة بالخصوصية السويدية وعلى الأرجح أن الديمقراطية التمثيلية ليست مجرد ديمقراطية قائمة على الأحزاب - ولا حتى في دولة بها أحزاب قوية ومنضبطة.

يأخذ الكتاب مقارنة واسعة لدراسة التمثيل السياسي ويدمج في المفاهيم والنظريات إطار تحليلي واحد من التقاليد المجاورة مثل السلوك التشريعي وتشكيل الرأي العام والمنظمات ذات المصلحة، حيث تستند الدراسة إلى مجموعة شاملة من البيانات بما فيها ثلاث استبيانات لأعضاء البرلمان السويدي، واستطلاعات الناخبين والمقابلة وتحليل محتوى وسائل الإعلام والسجلات البرلمانية. أنظر:

Peter. Esaiasson, Sören. Holmberg, **Representation from Above: Members of Parliament and Representative Democracy in Sweden**, (Aldershot, United Kingdom: Dartmouth, 1996).

<sup>3</sup> النسخة الأولى للورقة متوفرة على الرابط:

<https://plato.stanford.edu/archives/spr2006/entries/political-representation/>

<sup>4</sup> النسخة العاشرة - المنقحة - للورقة متوفرة على الرابط:

<https://plato.stanford.edu/archives/fall2018/entries/political-representation/>

<sup>5</sup> أنظر :

Lani. Guinier. **The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy**, (New York: Free Press Christiano. 1994).

<sup>6</sup> Fishkin. John, **The Voice of the People: Public Opinion and Democracy**, (New Haven, CT: Yale University Press, 1997).

2. مسار البحث المستقبلي الثاني يكون حول الطرق التي يمكن من خلالها للمؤسسات التمثيلية تهميش المواطنين الديمقراطيون ويتم توضيح هذه المشكلة بشكل أكثر من خلال مناقشة Young للصعوبات الناشئة عن تمثيل شخص واحد للكثيرين<sup>1</sup>، حيث رأَت Young أنّ المؤسسات التمثيلية يمكن أن تشمل آراء ووجهات نظر ومصالح بعض المواطنين على حساب تهميش آراء ووجهات نظر ومصالح الآخرين، وبالتالي فمشكلة الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى زيادة تمثيل المجموعات المحرومة تاريخياً هي أنّ مثل هذه الإصلاحات يمكن أن تقلل من استجابة الممثلين. وهنا يُطرح مسار بحثي موازي يشمل فحص الحالات التي تُهمّش فيها المؤسسات التمثيلية مصالح وآراء ووجهات نظر المواطنين الديمقراطيون. من الضروري الاعتراف بالتحيزات الحاصلة في المؤسسات التمثيلية، ورغم أنّ EE Schattschneider لاحظ منذ فترة طويلة مسألة التحيز الطبقي في المؤسسات التمثيلية<sup>2</sup>، فقد سُجلت القليل من النقاشات حول كيفية تحسين التمثيل السياسي "للساخطين" -أي أولئك المواطنين الذين لا يملكون الإرادة، الوقت أو الموارد السياسية للمشاركة في العملية-.

إنّ غياب مثل هذه النقاشات واضح بشكل خاص في الأدبيات المتعلقة بالتمثيل الشكلي وهو المجال الأكثر اهتماماً بالمواطنين المحرومين، حيث أثارت Phillips على سبيل المثال لا الحصر إشكالات تمثيل الفقراء ومع ذلك، فإنه ونظراً لعدم القدرة على تعريف "الطبقة" فقد ناقشت إمكانية دمج قضايا "الطبقة" في "سياسات الحضور"، وقليل من المنظرين ساروا على خطاها وأوضحوا كيف سيحدث التكامل بين الطبقة وسياسات الحضور، حيث كشف البعض -أمثال Strolovitch- عن الطرق التي يمكن لمجموعات المصالح، الجمعيات والممثلين أن يضلّوا بها الأفراد الأقل نفوذاً<sup>3</sup>، في حين أكّد البعض أمثال Dovi -في أغلب كتاباتها- بأنّه يجب اختيار الممثلين الوصفيين بناءً على علاقتهم بالمواطنين الذين تمّ استبعادهم وتهميشهم بشكل غير عادل بسبب السياسات الديمقراطية<sup>4</sup>. مع ذلك تبقى كيفية مواجهة التحيز الطبقي

<sup>1</sup> Iris. Marion. Young, **Deferring Group Representation**, In : Will. Kymlicka and Ian. Shapiro, (eds.), **Nomos: Group Rights**, (New York: New York University Press, 1986), p.(349-376).

أنظر :

Iris. Marion. Young, **Justice and the Politics of Difference**, (Princeton, NJ: Princeton University, 1990).

Iris. Marion. Young, **Justice, Inclusion, and Deliberative Democracy**, In : Macedo. Stephen, (eds.), **Deliberative Politics: Essays on Democracy and Disagreement**, (Oxford: Oxford University, 1999).

Iris. Marion. Young, **Inclusion and Democracy**, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

<sup>2</sup> F. F. Schattschneider. **The Semi-sovereign People, A Realist's View of Democracy in America**, (New York: Holt, Rinehart and Winston. 1960).

<sup>3</sup> Dara. Z. Strolovitch, Affirmative Representation, **Democracy and Society**, Vol.2, No.1, 2004, p.(3-5).

أنظر :

Dara. Z. Strolovitch. **Affirmative Advocacy: Race, Class, and Gender in Interest Group Politics**, (Chicago & London : Univ of chicago, 2007).

<sup>4</sup> أنظر :

Suzanne. Dovi, Preferable Descriptive Representatives: Or Will Just Any Woman, Black or Latino Do?, **American Political Science Review**, Vol.96, No.4, 2002, p.(729-743).

الذي يسود المؤسسات التمثيلية المحلية والدولية مبهمة، ومن الضروري تحديد الظروف التي تطلب فيها مجموعات معينة ضمن نظام حكم ديمقراطي تمثيلاً معززاً كما اقترحت الأدبيات التجريبية الحديثة وكما ذهبت إلى ذلك Gay<sup>1</sup> حيث أنّ فوائد وجود ممثلين وصفيين غير واضحة تماماً؛

3. يتضمن المجال الثالث والأخير من مسار البحث المستقبلي العلاقة بين التمثيل والديمقراطية؛ تاريخياً كان يُنظر إلى التمثيل على أنّه يتعارض مع الديمقراطية -منذ Dahl- بالمقارنة مع الأشكال المباشرة للديمقراطية الموجودة في دول-المدن القديمة لا سيما أثينا تبدو المؤسسات التمثيلية بدائل ضعيفة كطرق يحكم بها المواطنون أنفسهم. أكد Barber منذ 1984 في أنّ المؤسسات التمثيلية تعارض الديمقراطية القوية، على النقيض من ذلك اتفق الجميع تقريباً أنذاك على أنّ الهيئات التمثيلية هي هيئات سياسية ديمقراطية<sup>2</sup>، ويذكرنا Manin بأنّ الجمعية الأثينية التي غالباً ما تُجسّد الشكل المباشر للديمقراطية كانت تحوز سلطات محدودة فقط<sup>3</sup>. وفقاً لـ Manin فإنّ طرق اختيار القضاة هو ما يفصل الديمقراطيات التمثيلية عما يسمى بالديمقراطيات المباشرة، وبالتالي يؤكد على أنّ طرق اختيار المسؤولين الحكوميين ضرورية لفهم ما يجعل الحكومات التمثيلية ديمقراطية ويحدّد بذلك أربعة مبادئ مميزة للحكومة التمثيلية:

1. يتم تعيين الحكام عن طريق الانتخاب على فترات منتظمة<sup>4</sup>؛
2. يحتفظ صنع القرار لدى الحكام بدرجة من الإستقلالية عن رغبات الناخبين<sup>5</sup>؛
3. يجوز للمحكومين التعبير عن آرائهم ورغباتهم السياسية دون أن يخضعوا لسيطرة الذين يحكمون<sup>6</sup>؛ و
4. تخضع القرارات العامة للمحاكمة أثناء المناقشة<sup>7</sup>، فبالنسبة لـ Manin تحمل الممارسات الديمقراطية التاريخية دروساً مهمة لتحديد ما إذا كانت المؤسسات التمثيلية ديمقراطية.

Suzanne. Dovi, Theorizing Women's Representation in the United States?, **Politics and Gender**, Vol.3, No.3, 2007, p.(297- 319).

Suzanne. Dovi, In Praise of Exclusion, **Journal of Politics**, Vol.71, No.3, 2009, p.(1172-1186).

Suzanne. Dovi, **Measuring Representation: Rethinking the Role of Exclusion**, In : Marc. Bühlmann & Jan. Fivaz (eds.), **Political Representation : Roles, representatives and the represented**, (London: Routledge, 2016).

<sup>1</sup> Claudine. Gay, Spirals of Trust?. The Effect of Descriptive Representative on the Relationship Between Citizens and Their Government. **American Journal of Political Science**. Vol.4. No.4. 2002. p.(717-732).

<sup>2</sup> Benjamin. Barber. **Strong Democracy : Participatory Politics for a New Age**, (Los Angeles, CA: University of California Press. 1984).

<sup>3</sup> Bernard. Manin, **The Principles of Representative Government**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p.(8-41).

<sup>4</sup> Ibid., p.(163-166).

<sup>5</sup> Ibid., p.(167-174).

<sup>6</sup> Ibid., p.(175-182).

<sup>7</sup> Ibid., p.(183-190).

في حين أنه من الواضح أنّ المؤسسات التمثيلية هي مكونات مؤسسية حيوية للديمقراطية، لا يزال هناك الكثير مما يمكن قوله حول معنى التمثيل الديمقراطي، وعلى وجه الخصوص من المهم عدم إفتراض أنّ جميع أفعال التمثيل مساوية للديمقراطية فليست كل أعمال التمثيل هي من صميم الديمقراطية التمثيلية وتُصنّف بالضرورة من حالات التمثيل الديمقراطي. كشف Richardson عما يُعرف بالطرق غير الديمقراطية التي يمكن وفقها لأعضاء البيروقراطيات تمثيل المواطنين<sup>1</sup>، وقد تناولت -بتفصيل أكثر- دراسة Apter أشكال التمثيل غير الديمقراطية<sup>2</sup>، كما ناقش Saward أيضًا كيف أنّ نظم التمثيل السياسي الحالية لا تخدم الديمقراطية بالضرورة<sup>3</sup>، فمن غير الواضح ما إذا كان الممثل الذي يسعى في نشاطه إلى تفكيك المؤسسات الديمقراطية يقدم صورة للممثل ديمقراطيًا، فهل يتطلب التمثيل الديمقراطي ممثلين لتعزيز تفضيلات المواطنين الديمقراطيين؟، أم أنه يتطلب إلتزامًا بالبنى الديمقراطية؟ في هذه المرحلة تكون الإجابات عن هذه الأسئلة غير واضحة وما هو مؤكد فقط أنّ المواطنين أنفسهم من المحتمل أن يختلفوا حول ما يشكل تمثيلاً ديمقراطياً.

إحدى المقاربات الشهيرة لمعالجة المعايير المختلفة والمتضاربة المستخدمة في تقييم الممثلين ضمن السياسات الديمقراطية هي ببساطة مساواة المعايير المتعددة بمعايير ديمقراطية، بشكل أكثر تحديداً فإنّ المعايير الديمقراطية تعددية وتستوعب المعايير المختلفة التي يمتلكها ويستخدمها المواطنون الديمقراطيون، وقد فشل المنظرون الذين يتبنون هذا النهج في تحديد العلاقة المناسبة بين هذه المعايير، ومثال ذلك أنّه من غير الواضح كيف ترتبط المعايير التي حدّتها Mansbridge للأشكال الأربعة المختلفة للتمثيل ببعضها البعض، وهل يهم إذا تمّ استبدال الأشكال الترخيضية للتمثيل بالأشكال البديلة من التمثيل؟ كما يمكن تسجيل إغفال مماثل عند Pitkin؛ على الرغم من تأكيدها على وجود علاقة موحدة بين أبعاد التمثيل إلا أنّها لم تصف أبداً كيفية تفاعلها، ويعكس هذا الإغفال الثغرات التي سُجلت في الأدبيات حول ارتباط التمثيل الرسمي بالتمثيلين الشكلي والجوهري وفي ظل غياب مثل هذه الجزئيات لن يتضح كيف يمكن للمواطنين تحديد ما إذا كانت لديهم سلطات كافية للترخيص والمساءلة.

<sup>1</sup> Henry Richardson. *Democratic Autonomy: Public Reasoning about the Ends of Policy*, (Oxford: Oxford University Press. 2002), p.(193–202).

<sup>2</sup> David. Apter, *Notes for a Theory of Nondemocratic Renrepresentation*, In : Pennock. J. Roland, John. W. Chanman. *Renrepresentation*. (New York : Routledge. 1968). n.(278–317).

<sup>3</sup> Michael. Saward. *Renrepresentation and Democracy: Revisions and Possibilities*, *Sociology Compass*, Vol.2, No.3, 2008, p.(1000–1013).

في السنوات الأخيرة، شكك المنظرون في سلسلة الافتراضات حول "الديمقراطية التمثيلية" وهناك شكوك متجددة حول ما إذا كانت النظم الحالية للتمثيل تخدم الديمقراطية، وكذلك انسحب الأمر على الأفكار الجديدة والدراسات التجريبية حول ما ينطوي عليه التمثيل في السياسة. استكشفت هذه المقالة بعض الابتكارات الحديثة في التفكير حول التمثيل لا سيما فكرة التمثيل كعملية تعبير عن المطالب. حيث ناقش Saward عدداً من الطرق التي يساعدنا من خلالها منظور الإدعاء التمثيلي على تحدي العديد من الأفكار والممارسات الراسخة حول الديمقراطية التمثيلية، بما في ذلك التمييز بين الديمقراطية "المباشرة" و"التمثيلية" وإمكانية التمثيل غير الانتخابي في الديمقراطيات.

## الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية

في الوقت الحالي، لم يتضح بالضبط ما الذي يجعل أي شكل من أشكال التمثيل متماسكا ناهيك عن التوافق مع التمثيل الديمقراطي، هل هو التآزر بين الأشكال المختلفة أم يجب فحص التمثيل الشكلي بمعزل لتحديد الطرق التي يمكن أن تقوض/تعزز التمثيل الديمقراطي؟ في اتجاه واحد هو المساواة في التمثيل الديمقراطي ببساطة مع وجود معايير مرنة ومتعددة، في حين أنه من الصحيح أن حقيقة التعددية توفر مبررًا للمؤسسات الديمقراطية فإنه يجب ألا يُفترض بعد الآن أن جميع أشكال التمثيل الديمقراطية بما أن تصرفات الممثلين يمكن استخدامها لحل أو إضعاف المؤسسات الديمقراطية، إذن فمجال البحث الذي يفرض نفسه هو توضيح العلاقة بين الأشكال المختلفة للتمثيل والطرق التي يمكن بها لهذه الأشكال أن تقوي/تقوض التمثيل الديمقراطي للمرأة، وهذا ما سارت على خطاه هذه الدراسة.

أولى الباحثون السياسيون والمنظرون النسويون اهتمامًا واسعًا بمسألة ما إذا كان الحضور السياسي للمرأة في هيئات صنع القرار ضروريًا أم لا لتعزيز السياسات المواتية للمرأة، كما سعت البحوث والنظريات الحديثة -نسبياً- إلى تحديد الظروف التي قد يتم بموجبها تطوير سياسات صديقة للمرأة وكذا العلاقات التفسيرية بين وجود المرأة في هيئات صنع القرار ونتائج السياسات العامة<sup>1</sup>. لذلك تمّ التوجه نحو نموذج محتمل أساسه نظرية "الكتلة الحرجة"، والتي تُعنى أساساً بالإفترض القائل: إذا كان التمثيل الشكلي -كما تؤكد Mansbridge ذلك رفقة آخرين- يحسّن التمثيل الجوهري فيجب طرح تساؤلات أهمها: هل تؤدي الأعداد المتزايدة من النساء في هيئات صنع القرار إلى سياسات عامة أكثر وأفضل للمرأة؟ هل هناك كتلة حرجة من النساء المنتخبات التي سرعت -ولو لمرة- وتيرة وفرص صنع السياسة؟ إذا كان الأمر كذلك فما هي الآليات التي تفسر مثل هذا التحول؟ و هل يجب أن تستهدف الناشطات جمهورًا معينًا كاستراتيجية سياسية للنهوض بالسياسات المواتية؟

لا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة إلا من خلال تبني وجهة نظر نقدية حول نظرية الكتلة الحرجة، وهو جوهر الفصل الثاني من الدراسة فعلى الرغم من وجوده من المنخفض نسبياً كمثلاث منتخبات فقد سعت العديد من الدراسات إلى إثبات أن مجرد إنتخاب النساء يحدث فرقاً سواء في المنظورات أو الأولويات أو أساليب الاتصال، ومع ذلك فإن أهمية هذا الاختلاف لا تزال موضع خلاف لتكون دراساتنا هذه محاولة للكشف عن ذلك/تأثير عوامل أخرى؟.

<sup>1</sup> Jeffrey. Kurebwa, Op.cit., p.55.

# الفصل الثاني

نقاشات الكتلة المرجية:

من مجموعات الميل والانحراف

إلى الأفعال المرجية

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

في دراسات السلوك التشريعي للمرأة، يتم استخدام مفهوم الكتلة الحرجة على نطاق واسع، والذي أُنقذ مؤخرًا على اعتبار أنه أداة لفهم العلاقة بين النسبة المئوية للمشرّعات وإصدار التشريعات التي تعود بالنفع على النساء كمجموعة، في هذا الفصل من الدراسة -وبعد التمهيد لها- نستعرض -بالنقد- المساهمات الكلاسيكية التي قدمتها Rosabeth Moss Kanter وDrude Dahlerup، ونقوم بتوضيح ومناقشة إفتراضاتهما فيما يتعلق بالعلاقات المتوقعة بين الأعداد والنتائج. نجد أنّ المهتمين بالنوع والسياسة في وقت لاحق لم يوقفوا في تحليلاتهم التي انعكست على الدراسات اللاحقة حول العلاقات بين التمثيلين الشكلي والجوهري للمرأة، وعليه فإنّ توضيح الأصول النظرية لمفهوم الكتلة الحرجة أمر ضروري عند صياغة جدول أعمال بحثي أكثر تماسكاً وتراكماً حول التمثيل السياسي للمرأة.

مفهوم "الكتلة الحرجة" من المفاهيم المركزية في دراسات التمثيل السياسي للمرأة، والذي يتم التدرّج به في كثير من الأحيان لشرح لماذا لا تظهر المرأة دائماً على أنها تمثّل المرأة بمجرد أن تشغل المناصب السياسية، حيث يشير الباحثون والناشطون في الشؤون الجندرية-السياسية إلى أنّ هذا النمط لا يرجع إلى ميول النساء اللائي يشغلن المناصب ولكن إلى حقيقة أن أعداد النساء أقل من الرجال في جميع المجالس المنتخبة تقريباً. كما ويعتقدون أنّ النساء ليس من المرجّح أن يكون لهنّ تأثير كبير على النتائج التشريعية حتى يزداد عددهنّ من عدد قليل من الأفراد المميزين إلى أقلية معتبرة من المشرّعين: فقط مع زيادة أعدادهنّ ستمكن النساء من العمل بشكل أكثر فعالية معاً لتشجيع التحول نحو السياسات الصديقة للمرأة والتأثير على زملائهنّ من الذكور لقبول وإقرار التشريعات التي تعزز اهتمامات المرأة.

على مدار الثلاثين سنة الماضية، اكتسبت "الكتلة الحرجة" سيطراً واسعاً بين السياسيين ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية كمبرر لاتخاذ تدابير لجلب المزيد من النساء إلى المناصب السياسية، إضافة إلى محاولة اكتشاف علاقات أخرى بين أعداد النساء المنتخبات وإصدار التشريعات الخادمة للنساء كمجموعة. في المقابل يرى شق من المهتمين بالمجال أنّ النساء يصنعن فرقاً - وربما في الحقيقة فرقاً أكبر - عندما يشكلن أقلية صغيرة جداً<sup>1</sup>، ويعتقدون أنّ الزيادة في نسبة النساء المنتخبات تُقلّل فعلياً من احتمال أن تعمل المشرّعات من الأفراد نيابة عن النساء كمجموعة<sup>2</sup>. تسببت هذه التطورات في أزمة ثقة عصفت بـ "نظرية الكتلة الحرجة" مما دفع بالكثيرين إلى التشكيك في جدوى استمرارية تبنيها وأهميتها كمدخل لاستقصاء التمثيل الشكلي<sup>3</sup>، لدرجة أنه في مقالتهما الموسومة *Should Feminists Give Up on*

<sup>1</sup> Crowley, J. Elise, When Tokens Matter, *Legislative Studies Quarterly*, Vol.29, No.1, 2004, p.(109-136).

<sup>2</sup> Susan. J. Carroll, *The Impact of Women in Public Office*, (Bloomington: Indiana University Press, 2001).

<sup>3</sup> أنظر:



Critical Mass? A Contingent Yes ذهب كل من Childs و Krook إلى حد الدعوة إلى تخلي الكتابات النسوية عن المفهوم بالكامل<sup>1</sup>.

في هذا الجزء من الدراسة نسعى إلى تحديد ما يمكن كسبه/تضييعه بتبني/بالتخلي عن مفهوم "الكتلة الحرجة" في دراسات التمثيل السياسي للمرأة، ولتحقيق هذه الغاية، نعيد النظر في الإسهامات الكلاسيكية لـ Kanter و Dahlerup –الرائدتين في هذه النقاشات- لمناقشة ومراجعة إفتراضاتهما فيما يتعلق بالسلوك التشريعي للمرأة، على الرغم من أننا ذكرنا في البداية أن الممارسات كشفت عن فجوة كبيرة عكستها النتائج التجريبية، حيث أن المهتمين اللاحقين أخطأوا إلى حد كبير في قراءة أعمال Kanter و Dahlerup، وبالتالي أسيء فهمها مع إنعكاسها على الدراسات اللاحقة المتعلقة بعلاقة تمثيل المرأة الشكلي بالجوهرية. وعليه تفرض الضرورة إعادة تفحص -عن كتب- النصوص الأصلية لنستنتج أن العديد من دارسي النوع والسياسة يختبرون ويفرضون "نظرية الكتلة الحرجة" باستخدام أدلة تتفق في الواقع مع توقعات هذه الإرهاصات الأولية وبالتالي، فإن توضيح الأصول النظرية لمفهوم "الكتلة الحرجة" أمر حاسم قصد صياغة أجندة بحثية أكثر تماسكاً وتراكمية حول الروابط بين وجود المرأة في المؤسسات السياسية وتمير نتائج السياسات "الصديقة للمرأة".

### المبحث الأول: جينالوجيا نظرية الكتلة الحرجة

يمكن إرجاع النقاش الدائر حول "الكتلة الحرجة" في دراسات المرأة والسياسة إلى ثلاثة أعمال أساسية، اثنان منها كانا من نصيب Kanter<sup>2</sup> والآخر من إسهام Dahlerup<sup>3</sup>، وهذه الأعمال على التوالي، تحلل تجارب النساء اللاتي يشكلن أقليات صغيرة في المجالات المؤسسية والسياسية، على الرغم من أن كلا الباحثتين مهتمتين في المقام الأول بالبحث في كيفية إستجابة النساء لديناميات تهميش الأقليات، تختم كل منهما دراستها ببعض التكهانات حول كيفية تغير هذه الإستجابات مع زيادة أعداد النساء. هذه الأفكار تُشكّل نواة مفهوم الكتلة الحرجة كما تم تناولها من قبل الباحثين اللاحقين، الذين قاموا بدورهم بتحويل

Marian. Sawer, Tremblay. Manon, & Trimble. Linda, **Representing Women in Parliament: A Comparative Study**, (New York: Routledge, 2006).

Sarah. Childs, **New Labour's Women MPs: Women Representing Women**, (New York: Routledge, 2004).

<sup>1</sup> Sarah. Childs, & Krook. Mona. Lena, Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes, **Politics and Gender**, Vol.2, No.4, 2006, p.(522-530).

<sup>2</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, In : Perri Rieker. Patricia & Elaine (Hilberman) Carmen, **The Gender Gap in Psychotherapy**, (Plenum Press: New York & London, 1984), p.(965-990).

أنظر:

Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, (New York: Basic Books, 1977b).

<sup>3</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, **Scandinavian Political Studies**, Vol.11, No.4, 1988, p.(275-298).



الإحتمالات التي أشارت إليها Kanter و Dahlerup إلى توقعات أكثر حسماً حول سلوك النساء والتي تُعرف بـ "نظرية الكتلة الحرجة".

لفصل الإسهامات النظرية الأصلية عن تداعيات التفسيرات اللاحقة، نقوم أولاً بمراجعة حجج كل من Kanter و Dahlerup لتحديد الطبيعة الدقيقة لتوقعاتهما فيما يتعلق بسلوك المرأة مع نمو نسبة المشرعات، ثم نسلط الضوء على أوجه القصور والغموض في صياغتهما التي نفترض أن تكون -نسبياً- مسؤولة عن الإلتباس الحاصل عند الباحثين من أجل تقييم إمكانية النهوض بالنقاش حول روابط التمثيلين الشكلي والجوهري للمرأة. وقبل ذلك إرتأينا أنه من الأجدر التعرّف على هذه النظرية وهذا المفهوم في بيئة نشأتها، حيث تمت إستعارة المصطلح من الفيزياء النووية، وفي هذا المجال يشير -المصطلح- إلى كمية المادة اللازمة للحفاظ على سلسلة التفاعل <sup>1</sup> Chain Reaction، كما أنها مفهوم مستخدم في مجموعة متنوعة من السياقات، بما في ذلك الفيزياء وديناميات المجموعات والسياسة والرأي العام والتكنولوجيا.

في علم الاجتماع غالباً ما تُستخدم لشرح الظروف التي يبدأ بموجبها السلوك المتبادل داخل المجموعات الجماعية، وكيف تصبح مكتفية ذاتياً، وتظهر الدراسات الحديثة الشبكية أنه بصرف النظر عن الفكرة الكمية للكتلة الحرجة "العدد الكافي" فهي تتأثر أيضاً بالخصائص النوعية مثل المصالح والالتزامات والقدرات والأهداف والتوافقات والقرارات وكلها أمور حاسمة في تحديد ما إذا كان يمكن تحقيق السلوك المتبادل المستدام للإلتزام بفكرة أو تقنية جديدة أو إبتكار<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: تاريخ النظرية ومدلولاتها الفيزيائية

الخطوط العريضة للكتلة الحرجة تشكلت بإيعاز من Ball في أحد أكثر مؤلفاته شعبية والموسوم Critical Mass: How One Thing Leads to Another<sup>3</sup>، بدءاً من محاضرات ومحادثات ومقالات مختلفة عام

<sup>1</sup> تحدث تفاعلات سلسلة الانشطار بسبب التفاعلات بين النيوترونات والنظائر الانشطارية مثل U235 ويتطلب التفاعل المتسلسل إطلاق كل من النيوترونات من النظائر الانشطارية التي تخضع للانشطار النووي والامتصاص اللاحق لبعض هذه النيوترونات في النظائر الانشطارية، وعندما تخضع الذرة للانشطار النووي، يتم طرد عدد قليل من النيوترونات -يعتمد التدقيق على عوامل لا يمكن السيطرة عليها ولا يمكن قياسها ويعتمد العدد المتوقع على عدة عوامل عادة ما بين 2.5 و 3.0- من التفاعل، ثم تتفاعل هذه النيوترونات الحرة مع الوسط المحيط بها، وإذا كان هناك المزيد من الوقود الانشطاري فقد يتم امتصاص بعضها مما يسبب المزيد من الانشطار، وبالتالي تتكرر الدورة لإعطاء رد فعل ذاتي الاكتفاء. في هذا السياق تعمل محطات الطاقة النووية على التحكم الدقيق في معدل حدوث التفاعلات النووية من ناحية أخرى، يتم تصميم الأسلحة النووية خصيصاً لإنتاج رد فعل سريع ومكثف لا يمكن السيطرة عليه بعد أن يبدأ حيث يؤدي هذا التفاعل غير المنضبط إلى إطلاق طاقة متفجرة.

<sup>2</sup> David. S. Evans. & Schmalensee. Richard. Failure to launch: Critical mass in platform businesses, Review of Network Economics, Vol.9, No.4, 2010, p.(1-33).

<sup>3</sup> ناقش مفهوم "فيزياء المجتمع" بفحص ما جاء به المفكرون السابقون أمثال Thomas Hobbes, Lewis Mumford, Emyr Hughes, Gottfried Achenwall الذين حاولوا تطبيق استخدامات الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات في دراسة الظواهر الاجتماعية الجماعية، كما ناقش كيفية ارتباط المفهوم بالبحث الحديث. وقد فاز بجائزة Aventis لعام 2005 لكتبت العلوم عن أبحاثه حول الكتلة الحرجة. انظر: Philip. Ball, Critical Mass: How One Thing Leads to Another, Reviewed by: Edmonds. Bruce, (Arrow Books: London, 2006).

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

2001 تركزت كلها على ما أسماه "فيزياء المجتمع" على غرار مفهوم الفيزياء الاجتماعية عند Auguste Comte، حيث قارب Ball للموضوع بإستخدام ميكانيكا الكم التي تنظر إلى الأفراد على أنهم ذرات أو جزيئات تُظهر سلوكيات مميزة بكميات كبيرة، وعام 2003 تحدث عن النمذجة الفيزيائية للمجتمع قائلاً: "يبدو أن هناك "قوانين" للأنظمة الاجتماعية فيها شيء على الأقل من طبيعة القوانين الفيزيائية الطبيعية، من حيث أنها لا تستسلم بسهولة للتدخلات المخطط لها والتعسفية"، سائراً على خطى ثلاثية الخيال العلمي لسلسلة إصدارات Isaac Asimov التي استعرضت "عبقرية" Harry Seldon الذي تبنى علماً أسماه "التاريخ النفسي" قائلاً: "لم يتعامل التاريخ النفسي مع الإنسان، بل مع كتل الإنسان... في علم الغوغاء؛ مليارات الرعا... ردّ فعل شخص واحد لا يمكن التنبؤ به وفق الرياضيات المعروفة؛ ردّ فعل المليارات من الأشخاص هو أمر آخر...".<sup>1</sup>

الفكرة هي أنّ سلوكيات العديد من البشر في المجموع يمكن أن يتم تصويرها بدقة في نموذج رياضي، على الرغم من أنّ هذا الأمر قد لا يكون ممكناً لسلوك فرد بعينه. بعبارة أخرى، هناك "طرق مختصرة Short Cuts" ذكية تسمح بتجاوز عدم فهم السلوك البشري الفردي كما نلاحظه في الحياة اليومية للحصول على نماذج تحليلية ناجحة للبشر بشكل جماعي.<sup>2</sup>

طارد هذا النمط من الأفكار الحقل الاجتماعي لفترة طويلة، وعلى مرّ العقود الماضية صاغ علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة حواراً مع علماء الفيزياء والبيولوجيا لمحاولة اكتشاف ما إذا كان هناك بالفعل "فيزياء للمجتمع". وإذا كان الأمر كذلك، فما هي قوانينها ومبادئها؟. على وجه الخصوص بدأوا بالنظر في الأنماط المعقّدة للنشاط البشري على أنّها مجموعات من الكثير من "العوامل" المتفاعلة، تشبه إلى حدّ ما سائل من الذرات أو الجزيئات المتفاعلة ولكن في مجال خاص بصنع القرار والتعلم والتكيف". في مؤلفه السالف الذكر يلخّص Ball ذلك بقوله: "لتطوير فيزياء المجتمع، يجب أن نتخذ خطوة جريئة قد يعتبرها البعض قفزة إيمانية والبعض الآخر مثالية خارقة؛ فالجسيمات تصبح بشراً". وبمجرد أن قدم هذا التعريف عاد Ball إلى تسليط الضوء على أكبر عائقين أمام هذا المنظور، وهما: البقاء على قيد الحياة والإرادة الحرة، وكلاهما يتعارض مع وجهة نظره الفيزيائية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Isaac. Asimov. **Foundation and Empire**. (London: Panther Books. 1962). n.07.

<sup>2</sup> Philip. Ball, **Critical Mass: How One Thing Leads to Another**, Reviewed by : Edmonds. Bruce, (Arrow Books: London, 2006).

<sup>3</sup> Ibid.

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

أولاً: الكتلة الحرجة والنواة الإنشطارية: تُعرّف الكتلة الحرجة على أنها أصغر كمية من المادة الإنشطارية اللازمة لتفاعل تسلسلي نووي مستدام<sup>1</sup>، بالإعتماد على الخصائص النووية للمادة القابلة للإنشطار<sup>2</sup>، وعلى وجه التحديد: المقطع العرضي للإنشطار النووي<sup>3</sup> The Nuclear Fission Cross-Section، كثافتها<sup>4</sup> Density، شكلها<sup>5</sup> Shape، تخصيبها<sup>6</sup> Enrichment نقاوتها Purity، حرارتها<sup>7</sup> Temperature ومحيطها Surroundings. بالوصول إلى عتبة الكتلة الحرجة، فإن إنتاج النيوترون عن طريق الإنشطار داخل الحجم يوازن فقط فقدان النيوترون عبر السطح وكثافة عدد النيوترونات تكون ثابتة في الوقت المناسب، وتشير الكتلة الحرجة "العازلة" Bare إلى عدم وجود عاكس نيوتروني Neutron Reflector يعكس النيوترونات التي كانت ستهرب من الفضاء إلى داخلها<sup>8</sup>. فعند النقطة التي يمكن أن يصبح فيها التفاعل المتسلسل مستدامًا ذاتيًا، يُشار إلى هذا باسم الكتلة الحرجة في القنبلة الذرية، حيث يجب تجميع كتلة من المواد الإنشطارية أكبر من الكتلة الحرجة على الفور وتماسكها معًا لمدة حوالي جزء من المليون من الثانية للسماح للتفاعل المتسلسل بالانتشار قبل حدوث الانفجار.

<sup>1</sup> Chyba. Christopher. F, Caroline. R. Milne, Simple calculation of the critical mass for highly enriched uranium and plutonium-239, **American Journal of Physics** Vol.82, No.10, 2014, p.977.

<sup>2</sup> تم اكتشاف الانشطار النووي وإثباته من قبل Fritz Strassmann و Otto Hahn في ديسمبر 1938، بعد ذلك ببضعة أشهر اكتشف ممكنًا بالفعل، في مايو 1939 قدم كل من Joliot, Halban, Kowarski ثلاث براءات لاختراع القنبلة الذرية. حفز هذا الاكتشاف رسالة Szilárd [بمناخ تحقيق] وقعها ألبرت أينشتاين إلى الرئيس فرانكلين روزفلت محذرًا من احتمال أن ألمانيا النازية قد تحاول صناعة قنبلة ذرية. وللإشارة فقط تم اقتراح تفاعلات السلسلة الكيميائية لأول مرة من قبل الكيميائي Leó Szilárd عام 1913، وهذا قبل اقتراح تفاعلات السلسلة النووية وأشار المفهوم إلى أن تفاعلات السلسلة الكيميائية كانت مسؤولة عن زيادة معدلات التفاعلات بشكل كبير مثل تلك الناتجة في الانفجارات الكيميائية، وحسب افتراض Leó Szilárd تم اعتماد مفهوم رد فعل السلسلة النووية لأول مرة في 1933/9/12 عقب تجربة تم فيها استخدام البروتونات لتقسيم الليثيوم-7 إلى جسيمات ألفا، وحقيقة فإن قصور التجربة حال دون إنتاج كميات كبيرة من الطاقة بفضل تفاعل البروتون، وبعد اكتشاف النيوترون عام 1932 جمع Szilárd نتائج التجارب النووية معًا وأدرك أنه إذا أنتج التفاعل النووي النيوترونات التي تسببت بعد ذلك في المزيد من التفاعلات النووية المماثلة فقد تكون العملية سلسلة نووية مستدامة ذاتية التفاعل مع إنتاج نظائر وقوة جديدة من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى بروتونات أو مسرعات. مع ذلك لم يقترح Szilárd الانشطار كآلية لتفاعله المتسلسل حيث لم يتم اكتشاف تفاعل الانشطار أو حتى الاشتباه به آنذاك.

<sup>3</sup> يتم استخدام المقطع العرضي النووي للنواة لوصف احتمالية حدوث تفاعل نووي ويمكن تحديد مفهوم المقطع العرضي النووي جسديًا من خلال "المنطقة المميزة" التي تعني المساحة الأكبر احتمالًا لتفاعل أكبر، الوحدة القياسية لقياس المقطع العرضي النووي هي barn، والتي تساوي 10-28 متر مربع أو 10-24 سم<sup>2</sup>.

<sup>4</sup> كثافة المادة هي كتلتها لكل وحدة حجم والرمز الأكثر استخدامًا للكثافة هو  $\rho$  كما يمكن أيضًا استخدام الحرف اللاتيني D من الناحية الرياضية يتم تعريف الكثافة على أنها الكتلة مقسمة على الحجم:  $\rho = M/V$

<sup>5</sup> الشكل هو تكوين الشيء أو حدوده الخارجية أو خطوطه العريضة أو سطحه الخارجي بخلاف الخصائص الأخرى مثل اللون أو الملمس أو نوع المادة.

<sup>6</sup> فصل النظائر هو عملية تركيز نظائر محددة لعنصر كيميائي عن طريق إزالة نظائر أخرى، ويعد فصل اليورانيوم الطبيعي إلى يورانيوم مخصب ويورانيوم مستنفد أكثرها تطبيقًا كون هذه العملية حاسمة في تصنيع وقود اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية، كما أنها مطلوبة لإنشاء أسلحة نووية تعتمد على اليورانيوم.

تستخدم الأسلحة القائمة على البلوتونيوم البلوتونيوم المنتج في مفاعل نووي والذي يجب تشغيله بطريقة تنتج البلوتونيوم بالفعل من مزيج النظائر المناسبة. في حين يمكن تنقية العناصر الكيميائية المختلفة من خلال العمليات الكيميائية فإن نظائر نفس العنصر لها خصائص كيميائية متطابقة تقريبًا مما يجعل هذا النوع من الفصل غير عملي، باستثناء فصل الديوتيريوم.

<sup>7</sup> درجة الحرارة هي خاصية فيزيائية للمادة التي تعبر عن الكمية الساخنة والباردة. إنه مظهر من مظاهر الطاقة الحرارية الموجودة في جميع المواد والتي هي مصدر حدوث الحرارة وتدفق الطاقة عندما يكون الجسم على اتصال بأخر أكثر برودة.

<sup>8</sup> Chyba. Christopher. F, Caroline. R. Milne, op.cit., p.977.

الشكل رقم(4): أهمية الكتلة الحرجة لتفادي حالات ما قبل الانفجار النووي

يمكن أن تتغير الكتلة التي تُحدث الأهمية الحرجة criticality عن طريق تعديل سمات معينة لها تفاعلات معقدة ومتراصة مثل:

1/تغيير كمية الوقود Varying the amount of fuel

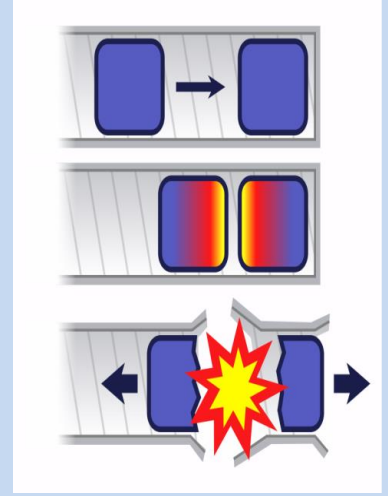
2/تغيير الشكل Changing the shape

3/تغيير درجة الحرارة Changing the temperature

4/تغيير كثافة الكتلة Varying the density of the mass

5/الاعتماد على عاكس نيوتروني Use of a neutron reflector

6/تعتمد التدخل والعبث Use of a tamper



- إذا لم يتم الجمع بين قطعتين من المواد دون الحرجة subcritical material بالسرعة الكافية يمكن أن تحدث أسبقية للتفجير وتلاشي nuclear predetonation (fizzle) حين يؤدي انفجار صغير جدًا إلى تفجير الجزء الأكبر من المادة.

المصدر:

[https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/c/c1/Nuclear\\_predetonation.svg/463px-Nuclear\\_predetonation.svg.png](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/c/c1/Nuclear_predetonation.svg/463px-Nuclear_predetonation.svg.png)

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/15 الساعة: 06-58)

أما عن "نصف القطر الحرج CR "Critical Radius هو نصف قطر المواد الانشطارية ويُتوقع من الأسلحة النووية أن تستخدم عاكسات نيوترونية وضغط كروي متفجر Implosive Spherical Compression، كلاهما يعمل على تقليل كمية المواد الإنشطارية أقل من الكتلة الحرجة العارية<sup>1</sup>. مع ذلك، فإنّ الإنشطار النووي التلقائي دون أيّ تدخل خارجي يُعدّ معيارًا مفيدًا للمتطلبات المادية لبرنامج الأسلحة النووية -على سبيل المثال، السرعة التي يمكن بها لمنتج نووي محتمل إنتاج قنبلة يورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو بلوتونيوم 239 (PU) من أجهزة الطرد المركزي الغازية أو المفاعلات النووية على التوال From Gas Centrifuges or Nuclear Reactors، حيث يحتوي البلوتونيوم 239 على معدل إنشطاري تلقائي مرتفع مقارنة بمعدل الإنشطار التلقائي لليورانيوم 235، حيث يكون لزاما على المهتمين أخذ ذلك بعين الحرص عند التصميم المخبري للقنابل النووية.

<sup>1</sup> International Panel on Fissile Materials, Global Fissile Material Report 2013, Appendix: Fissile Materials and Nuclear Weapons, p.(8-38).  
<http://fissilematerials.org/library/gfmr13.pdf>.

الشكل رقم (5): رد فعل محتمل لسلسلة انشطار نووي

- 1/ تمتص ذرة اليورانيوم-235 النيوترون، وتحدث الانشاقات إلى جزأين (تُعرف بشظايا الانشطار) تطلق ثلاثة نيوترونات جديدة وكمية كبيرة من طاقة الربط؛
- 2/ أحد هذه النيوترونات تمتصه ذرة من اليورانيوم-238 التي لا تستمر في التفاعل، بينما يغادر نيوترون آخر النظام دون أن يُمتص. مع ذلك فإن نيوترونًا واحدًا يتصادم مع ذرة من اليورانيوم-235 الذين ينشطران بعد ذلك ويطلقان نيوترونين وطاقة أكثر ارتباطًا؛
- 3/ يتصادم هذان النيوترونان مع ذرات اليورانيوم-235 حيث يتشعب كل منهما مطلقًا بضعة نيوترونات التي يمكن أن تستمر بعد ذلك في التفاعل.



المصدر

[https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/9a/Fission\\_chain\\_reaction.svg](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/9a/Fission_chain_reaction.svg)

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/15 الساعة: 00-07)

توفر قيمة الكتلة الحرجة السياق الأساسي لجهود الحدّ من الأسلحة لتقييد أو تقليل مخزون المواد الإنشطارية التي تقل عن عدد معين من الرؤوس الحربية المماثلة، ولذلك فإنّ الفهم الأساسي لإشتقاق الكتلة الحرجة هو أساس هام للمفاهيم الرئيسية للأمن الدولي المعاصر، ويشتمل الإشتقاق المعياري The Standard Derivation للكتلة الحرجة على حل معادلة إنتشار تعتمد على الوقت بمفهوم المصدر وهي متاحة في Serber's long-declassified Los Alamos Primer<sup>1</sup> بعد رفع السرية عنه- وفي Reed's The Physics of Manhattan Project<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Robert. Serber, **The Los Alamos Primer: The First Lectures on How to Build an Atomic Bomb** (Univ. Calif. Press, Berkeley, 1992).

في مارس 1943 حضرت مجموعة من العلماء الشباب الذين تمّ حجزهم في mesa بالقرب من Santa Fe، دورة مكثفة في الفيزياء الذرية الجديدة ليتعلموا اختراع أول قنبلة ذرية في العالم وكان المحاضران هما Robert Serber, J. Robert Oppenheimer's protg. تم تدوين ملاحظات محاضرة Serber، المعروفة بـ "Los Alamos Primer" وتمّ نقلها من جهة إلى أخرى لتبقى سرية لسنوات عديدة تمّ نشرها لأول مرة في هذا المؤلف حتى يتمكن القراء المعاصرون من رؤية كم كان معروفًا ومدى الرعب غير المعروف عندما بدأ Manhattan Project وهل يمكن بالفعل تصميم وبناء هذه "الأداة" القائمة على مبادئ الانشطار النووي المكتشفة حديثًا؟ هل يمكن أن تكون صغيرة بما يكفي وخفيفة بما يكفي لحملها بالطائرة؟ وإذا كان يمكن بناؤها فهل يمكن السيطرة عليها؟

من خلال العمل مع Richard Rhodes المؤرخ الحائز على جائزة Pulitzer لتطوير القنبلة الذرية، قام البروفيسور Serber بتدوين ملاحظات المحاضرة الأصلية مع شرح المصطلحات الفيزيائية لغير المتخصصين. إن مقدمته، مذكرات غير رسمية، تنقل بوضوح الإثارة المختلطة وعدم اليقين والكثافة التي يشعر بها علماء مشروع Manhattan.

تعرض مقدمة Rhodes تاريخًا موجزًا لتطور الفيزياء الذرية حتى اليوم الذي وقف فيه Serber أمام صبورة في Los Alamos وفي هذا الإصدار ظهر The Los Alamos Primer أخيرًا من الأرشيف لإعطاء فهم جديد لبدائيات الأسلحة النووية.

<sup>2</sup> Cameron. B. Reed, **The Physics of the Manhattan Project**, 2nd ed, (Springer, Heidelberg, 2011).

في الفصل الثاني من هذا الكتاب Critical Mass and Efficiency الذي يشكل قلب المؤلف وبعد استخلاص خصائص انتقال النيوترونات عبر المواد، يتم تقديم تحليل مفصل لكيفية حساب الكتلة الحرجة للمادة الانشطارية، في كل من التكوينات "bare" و"tamper"، حيث يتم تطبيق الحسابات على كل من اليورانيوم 235 والبلوتونيوم 239 ويتم تطوير التعبيرات التحليلية لتقدير إنتاجية طاقة القنبلة وكفاءتها. ومن ثم تطوير

في مؤلفهما الموسوم Simple Calculation of The Critical Mass For Highly Enriched Uranium And Plutonium-239 قدم Caroline Milne و Christopher Chyba - دون إلحاق ضرر كبير بالفيزياء على حدّ تعبيرهما - شروحات مبسطة عن الاشتقاق الذي يمكن الوصول إليه لأولئك الذين لا يتحكمون في حسابات التفاضل والتكامل بما يمكّن من مساعدة الجيل القادم من الطلاب، المهتمين بدراسات الأمن الدولي والحدّ من انتشار الأسلحة النووية، على الفهم الكمي للكتلة الحرجة اللازمة لحدوث الانفجار النووي، حيث يقترح Hafemeister اتباع الصورة الفيزيائية البسيطة لـ Serber لإشتقاق CR عن طريق معادلة معدل إنتاج النيوترون PN Neutron Production Rate بسبب الإنشطار النووي داخل حجم كروي Spherical Volume إلى معدل فقدان النيوترون LN Neutron Loss Rate عبر حدود ذلك الحجم، حيث قدم Hafemeister<sup>1</sup> تقديرًا واضحًا للـ PN داخل مجال نصف القطر R بأخذ التسارع النموذجي V للنيوترون الناتج عن الإنشطار النووي ليكون مقاربا لطاقته الحركية (2 MeV)، وهذا النيوترون له مسار حرّ متوسط بين أحداث الانشطار  $1/nrf$  حيث  $1/nrf$  هو المقطع العرضي للإنشطار و n هي كثافة عدد النوى الانشطارية<sup>2</sup>.

بالنسبة لعمر التوليد النووي The Nuclear Generation Lifetime فهو الوقت المستنفذ بين الإنشطارات ففي كل إنشطار يتم إنتاج عدد من النيوترونات، حيث تكون N هي كثافة عدد النيوترونات الحرة في المجال ويتم التوصل إلى PN من خلال جداء عدد النيوترونات في العينة الكروية  $N(4/3)\pi R^3$  في العدد الصافي للنيوترونات المنتجة لكل نيوترون في عمر التوليد النووي حيث يُأخذ في الاعتبار فقدان النيوترون في كل حدث إنشطار، وفق المعادلة التالية:  $Pn = N(4/3)\pi R^3 \frac{V-1}{t}$  وبذلك يكون معدل الخسارة النيوتروني LN هو الجزء الأصعب من التقدير. وفي تحليله المبسط اقترح Hafemeister الآتي

---

محاكاة عددية لتحليل ظروف الضغط، معدل الانشطار، التوسع وإنتاج الطاقة في قلب قنبلة الانشطار، وتمت محاكاتها على قنبلة The Hiroshima Little Boy Bomb للمهتمين.

<sup>1</sup> Hafemeister. David, **Physics of Societal Issues: Calculations on National Security, Environment, and Energy**, (Springer, New York, 2007).

هذا المؤلف جاء لاستدراك العجز الذي عانى منه قسم الفيزياء المجتمعية مقابل الثراء الأكاديمي الواسع لحقول التقسيمات الفرعية للفيزياء - الفيزياء النووية، فيزياء الجسيمات، فيزياء المادة المكثفة، الفيزياء الحيوية.

فيزياء القضايا المجتمعية مخصصة للطلاب الجامعيين وطلاب الدكتوراه الذين قد يعملون على موضوعات تطبيقية أو الذين يريدون ببساطة معرفة أسباب الظواهر كما هي، غالبًا ما تبدو القرارات التي توجه السياسات بشأن الأسلحة النووية والطاقة والبيئة غامضة ومتناقضة فما هو العلم الذي يقف وراء نشر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات MIRVed ICBMs، البحث عن أسلحة الأشعة الفضائية، الخوف من حقول الطاقة الكهربائية، قضايا التغيير المناخي... تتكون فيزياء القضايا المجتمعية حسب تصور Hafemeister من ثلاثة "نصوص مصغرة" هي:

1. الأمن القومي (5 فصول): الأسلحة والجرائم والدفاع والتحقق والانتشار النووي.
2. البيئة (4 فصول): الهواء/ الماء، النووي، تغير المناخ، مجالات EM/ علم الأوبئة.
3. الطاقة (7 فصول): حالة الطاقة الحالية، المباني، المباني الشمسية، مصادر الطاقة المتجددة، الاستخدام النهائي المحسن، النقل والاقتصاد.

<sup>2</sup> Chyba. Christopher. F, Caroline. R. Milne, op.cit., p.977.



## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

كتعبير عنه:  $LN \frac{1}{4} 4pR2Nv$ <sup>1</sup>. يعتمد حساب نصف القطر الحرج للنظير الانشطاري The Critical Radius of a Fissile Isotope على نموذج فيزيائي بسيط، يتم فيه موازنة إنتاج النيوترونات في حجم المواد الانشطارية بفقدان تلك القريبة بشكل كافٍ من حدود ذلك الحجم والتحرك اتجاه الهروب مع تتبع الكتل الحرجة عبر كثافة HEU أو Pu على أمل أنّ استخدام مبادئ الجبر الأولي سيجعل أصل الكتلة الحرجة الصغيرة المزعجة (من وجهة إنتشار الأسلحة) للـ HEU و Pu متاح الإدراك لعدد أكبر من الدارسين، المهنيين وشركاء الأمن الدولي وقضايا الإنتشار النووي<sup>2</sup>.

بالنسبة للنواة الانشطارية فكما هو موضّح أعلاه، يُعتبر الحد الأدنى للكتلة من المواد الانشطارية اللازمة للحفاظ على تفاعل تسلسلي كتلة حرجة تعتمد على نوع المواد الانشطارية وكثافتها وشكلها والدرجة التي تعكس بها المواد المحيطة للنيوترونات في القلب الانشطاري، ويحتوي المجال Sphere على أكبر نسبة للحجم إلى السطح من أيّ مادة صلبة. وبالتالي فإنّ القلب الانشطاري الكروي Spherical Fissile Core يحتوي على أقل عدد من النيوترونات الهاربة لكل وحدة من المواد وهذا الشكل المدمج ينتج أصغر كتلة حرجة<sup>3</sup>، ويمكن خفض الكتلة الحرجة بعدة طرق أكثرها شيوعاً هو الغلاف المحيط ببعض المواد الأخرى التي تعكس بعض النيوترونات الهاربة Escaping Neutrons إلى القلب الانشطاري Fissile Core. كما يمكن للعاكسات Practical Reflectors تقليل الكتلة الحرجة بمعامل إثنين أو ثلاثة بحيث يكون حوالي 15 كغ من اليورانيوم 235 وحوالي 5 إلى 10 كغ إمّا من البلوتونيوم 239 أو اليورانيوم 233 بما يُمكن من جعل الكثافة الطبيعية حرجة. كما ويمكن أيضاً تقليل الكتلة الحرجة عن طريق ضغط القلب الانشطاري، لأنّه عند الكثافات العالية المنبعثة من النيوترونات من المرجّح الإصطدام بنواة قابلة للإنشطار قبل هروبها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Chyba. Christopher. F, Caroline. R. Milne, op.cit., p.978.

<sup>2</sup> Ibid., p.977.

<sup>3</sup> الكتلة الحرجة للفناء العازل من اليورانيوم 235 بكثافة طبيعية تبلغ حوالي 47 كغ وبالنسبة للبلوتونيوم 239 تبلغ الكتلة الحرجة حوالي 10 كغ.

<sup>4</sup> Thomas B. Cochran. & Norris. Robert. Nuclear weanon. 1990.

[https://fas.org/nuke/cochran/nuc\\_01019002a\\_91.pdf](https://fas.org/nuke/cochran/nuc_01019002a_91.pdf).

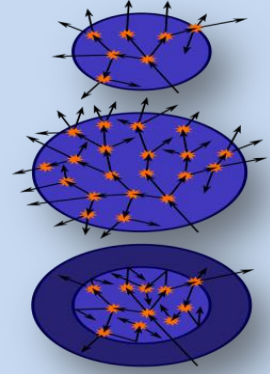


الشكل رقم (6): أهمية الكتلة الحرجة في زيادة كفاءة التفاعل واستدامته

**في الأعلى:** مجال من المواد الانشطارية الصغيرة جدًا، بحيث لا يمكن أن يصبح التفاعل المتسلسل ذاتيًا لأن النيوترونات الناتجة عن الانشطارات يمكن أن تفلت بسهولة.

**في الوسط:** عند زيادة كتلة المجال إلى كتلة حرجة، يمكن أن يصبح التفاعل مكتفيًا ذاتيًا self-sustaining.

**في الأسفل:** إن إحاطة المجال الأصلي بعكاس نيوتروني neutron reflector يزيد من كفاءة التفاعلات ويسمح أيضًا للتفاعل بأن يصبح مستدامًا ذاتيًا self-sustaining.



المصدر:

[https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/46/Critical\\_mass.svg](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/46/Critical_mass.svg)

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/15 الساعة: 04-07)

ثانياً: "الإنشطار" و"الاندماج" في المفاعلات النووية: عند قذف النيوترونات، تنقسم بعض نظائر اليورانيوم والبلوتونيوم وبعض العناصر الثقيلة الأخرى إلى ذرات عناصر أخف، وهي عملية تُعرف باسم الإنشطار النووي، وبالإضافة إلى هذا التكوين من الذرات الأخف ينبعث في المتوسط ما بين 2.5 و 3 نيوترونات حرة من عملية الإنشطار إلى جانب طاقة كبيرة وكقاعدة عامة، ينتج إنشطار 01 كغ من اليورانيوم أو البلوتونيوم حوالي 17.5 كيلو طن من الطاقة المتفجرة المكافئة لـ TNT. في المفاعلات النووية يتم أولاً إعطاء عدد صغير من النيوترونات طاقة كافية للتصادم مع بعض النوى القابلة للإنشطار والتي بدورها تنتج نيوترونات حرة إضافية، حيث يتم إلتقاط جزء من هذه النيوترونات عن طريق نوى لا تنتشر -الهاربة- والباقي يسبب المزيد من الانشطارات<sup>1</sup>.

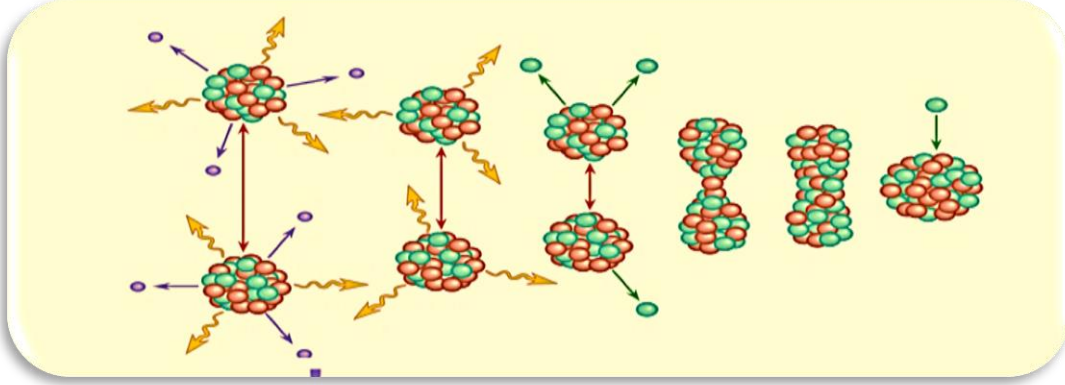
<sup>1</sup> Thomas. B. Cochran, op.cit.

بينما كان Strassmann و Hahn يقصفان العناصر بالنيوترونات في مختبر برلين اكتشفا أنه بينما تغيرت نوى معظم العناصر إلى حد ما أثناء قصف النيوترونات، تغيرت نوى اليورانيوم بشكل كبير وانقسمت إلى قطعتين متساويتين تقريباً ليستا بالعناصر الجديدة لما بعد اليورانيوم التي اعتقد البعض أنه اكتشفها ولكن النظائر المشعة (يحتوي الباريوم على العدد الذري 56) وشظايا اليورانيوم نفسه وتكون أقل من وزن نواة اليورانيوم الأصلية. من خلال معادلة أينشتاين حول خسارة الكتلة الناتجة عن عملية الانقسام التي يجب أن تتحول إلى طاقة على شكل طاقة حركية يمكن تحويلها بدورها إلى حرارة.

وبالتالي تم اقتراض مصطلح الانقسام الخلوي في الانشطار البيولوجي الثنائي، حيث أنتج fioni عام 1934 لكنه لم يتعرف عليه... للاطلاع على كرونولوجيا اكتشاف الاشطار النووي انظر:

F. G. Gosling, **The Manhattan Project : Making the Atomic bomb, The Manhattan Project : Making the Atomic bomb**, (US : Department of Energy, 1999), p.(1-4).

الشكل رقم (7): الإنشطار النووي - تسلسل الأحداث في إنشطار نواة اليورانيوم بواسطة نيوترون



المصدر:

<https://cdn.britannica.com/79/22479-050-C7D4736C/Sequence-events-fission-neutron-uranium-nucleus.jpg>

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/15 الساعة: 06-07)

إن العديد من النوى الذرية الثقيلة قادرة على الانشطار ولكن جزء فقط منها قابل للإنشطار، أي أن الإنشطار لا يكون فقط بواسطة النيوترونات السريعة (النشطة للغاية) ولكن أيضًا بواسطة النيوترونات البطيئة، والعملية المستمرة التي تنبعث فيها النيوترونات عن طريق إنشطار النوى تستميل الإنشطار في نوى أخرى قابلة للإنشطار تسمى تفاعل سلسلة الإنشطار *Fission Chain Reaction*. فإذا كان عدد الإنشطارات في جيل واحد يساوي عدد النيوترونات في الجيل السابق يُقال أن النظام حرج؛ إذا كان أكبر من واحد فهو فوق الحرج؛ وإذا كان أقل من واحد فهو دون الحرج. في حالة المفاعل النووي يتم التحكم بعناية في عدد النوى القابلة للإنشطار المتاحة في كل جيل لمنع حدوث تفاعل تسلسلي طارد *Runaway Chain Reaction*، أما في حالة القنبلة الذرية فيتم السعي لتحقيق نمو سريع جدًا في عدد الإنشطارات، حيث تُصنَّع الأسلحة الإنشطارية عادة بمواد ذات تركيزات عالية من النظائر الإنشطارية اليورانيوم 235، البلوتونيوم 239 أو مزيج من منهما؛ ومع ذلك فقد يتم أيضًا إنشاء وإختبار<sup>1</sup> بعض المتفجرات التي تستخدم تركيزات عالية من اليورانيوم 233<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> النظائر الطبيعية الأولية لليورانيوم هي اليورانيوم 235 (0.7 في المائة) وهو انشطاري، اليورانيوم 238 (99.3 في المائة) وهو قابل للإنشطار، وفي الطبيعة يوجد البلوتونيوم بتركيزات دقيقة لذلك يتم تصنيع نظائر الانشطار بلوتونيوم 239 بشكل مصطنع في المفاعلات النووية من اليورانيوم 238 من أجل إحداث الانفجار.

معظم اليورانيوم المستخدم في الأسلحة النووية الحالية هو ما يقرب 93.5 في المائة تخصيب اليورانيوم 235 وتحتوي الأسلحة النووية عادةً على 93 في المائة أو أكثر من البلوتونيوم 239 وأقل من 7 في المائة من البلوتونيوم 240 وكميات قليلة جدًا من نظائر البلوتونيوم الأخرى.

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

أمّا عن الإندماج النووي The Fusion Process فهو ضمّ نواة ذرتين لتشكيل ذرة واحدة أثقل، في درجات الحرارة العالية جدا يمكن أن تتحدّ نوى نظائر الهيدروجين وبعض العناصر الخفيفة الأخرى بسهولة لتكوين عناصر أثقل في عملية إطلاق للطاقة-ومن هنا يطلق مصطلح قنبلة هيدروجين Hydrogen Bomb- وفي درجات الحرارة المرتفعة تكون الطاقة الحركية للنواة كافية للتغلب على قوة التنافر الكهروستاتيكية Electrostatic Repulsive Force بينهما بحيث يمكّن الإقتراب بما يكفي من قوة قصيرة المدى لجذب وصهر النوى -ومن هنا جاء مصطلح نوى حراري<sup>2</sup>. يوفر كل من الديوتريوم Deuterium والتريتيوم Tritium -نظائر الهيدروجين- نوى مثالية لعملية الإندماج حيث تتحدّ ذرتان من الديوتريوم، لكل منهما بروتون واحد ونيوترون واحد أو تريتيوم، مع بروتون واحد ونيوترونان أثناء عملية الإندماج لتشكيل نواة هيليوم Helium أثقل، والتي تحتوي على بروتونين ونيوترون واحد أو اثنين<sup>3</sup>.

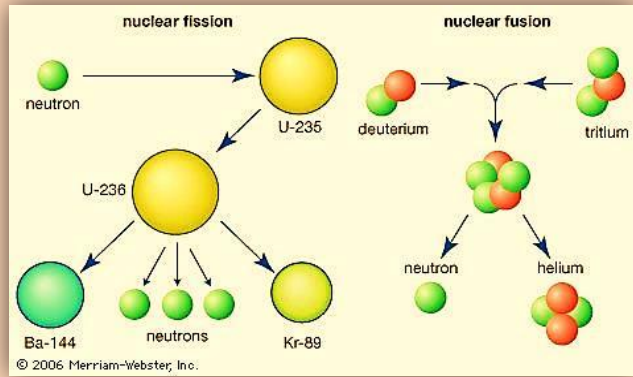
### الشكل رقم (8): مبادئ السلاح النووي: عمليتي الانشطار والإندماج

#### في عملية الانشطار النووي -المستوى الأعلى-

يتحد اليورانيوم 235 مع النيوترون ليشكل وسيطاً غير مستقر، والذي ينقسم بسرعة منتجا كل من الباريوم 144 والكربتون 89 بالإضافة إلى ثلاثة نيوترونات.

#### في عملية الاندماج النووي -المستوى السفلي-

يتحد الديوتريوم والتريتيوم لتكوين الهيليوم بالإضافة إلى النيوترون.



المصدر:

<https://cdn.britannica.com/s:1500x700,q:85/03/72203-004-4D92BDBC/intermediate-Top-Uranium-235-neutron-neutrons-process-tritium.jpg>

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/15 الساعة: 08-07)

يحتوي البلوتونيوم 240 وهو منتج ثانوي لإنتاج البلوتونيوم على العديد من الخصائص غير المرغوب فيها بما في ذلك الكتلة الحرجة الأكبر (من الكتلة المطلوبة لتوليد تفاعل تسلسلي) وزيادة التعرض للإشعاع للتفعيل (نسبة إلى البلوتونيوم 239) وبالنسبة لبعض تصميمات الأسلحة فإن ارتفاع معدل الانشطار العفوي الذي يمكن أن يؤدي إلى بدء تفاعل تسلسلي قبل الأوان مما يؤدي إلى عائد أصغر. وبالتالي في المفاعلات المستخدمة في إنتاج البلوتونيوم 239 من فئة الأسلحة يتم تقييد الفترة الزمنية التي يترك فيها اليورانيوم 238 في المفاعل للحد من تراكم البلوتونيوم 240 إلى حوالي 6 في المائة.

<sup>1</sup> F. G. Gosling, Op.cit, p.03.

<sup>2</sup> المادة النووية الحرارية الرئيسية في معظم الأسلحة النووية الحرارية هي ديوتريد الليثيوم 6-lithium-6 deuteride وهو مركب كيميائي صلب لا يتحلل إشعاعيا في درجات الحرارة العادية. في هذه الحالة يتم إنتاج التريتيوم في السلاح نفسه عن طريق القصف النيوتروني لنظير الليثيوم 6- أثناء تفاعل الانصهار. في الأسلحة النووية الحرارية يمكن دمج مادة الانصهار مباشرة في (أو بالقرب من) القلب الانشطاري أو خارجه، أو كليهما.

<sup>3</sup> Thomas. B. Cochran, op.cit.

## المطلب الثاني: الكتلة الحرجة ومنطق الفعل الجماعي

في النظرية الاجتماعية، الكتلة الحرجة هي عدد كافٍ من متبني الابتكار في النظام الاجتماعي، بحيث يصبح معدّل التبني قائمًا على الإكتفاء الذاتي وسببا في المزيد من النمو. يشار أحيانا إلى النقطة التي يتم فيها تحقيق الكتلة الحرجة على أنها العتبة محاكاة بنموذج العتبة للنمذجة الإحصائية<sup>1</sup>.

تم إرساء مفهوم الكتلة الحرجة من قبل عالمي الاجتماع Schelling و Granovetter لشرح أفعال وسلوكيات مجموعة واسعة من الناس، وتم اعتماد المفهوم لأول مرة -على الرغم من عدم ذكره صراحة- في مقالة Schelling حول التمييز العنصري في الأحياء السكنية Neighborhoods، التي نشرها لأول مرة عام 1971<sup>2</sup>، وتمّ تقيحها لاحقًا في مؤلفه الموسوم Micromotives and Macrobehavior الذي نُشر عام 1978<sup>3</sup>، ومستخدمًا مصطلح "الكثافة الحرجة Critical Density" المتعلق بالتلوث في مؤلف ثانٍ موسوم بـ "On the Ecology of Micromotives". من جهة ثانية عمل Granovetter في مقال بعنوان "Threshold Models of Collective Behavior" على ترسيخ هاته النظرية<sup>4</sup>.

تساعد الكتلة الحرجة بإفتراضاتها على فهم تفاصيل البشر أثناء تصرفهم وتفاعلهم في بيئة اجتماعية كبيرة وفق منطق الفعل الجماعي والصالح العام، وهذا ما تعمقت فيه الأدبيات الرصينة أدناه:

<sup>1</sup> في النمذجة الرياضية-الإحصائية نموذج العتبة هو أي نموذج تستخدم فيه قيمة العتبة أو مجموعة من قيم العتبة لتميز نطاقات القيم حيث يختلف السلوك الذي ينتج به النموذج بطريقة ما، وهناك مثال مهم بشكل خاص ينشأ في علم السموم، حيث قد يكون نموذج تأثير الدواء هو أنه لا يوجد تأثير صفري لجرعة أقل من القيمة الحرجة أو العتبة، بينما يوجد تأثير ذو أهمية أعلى من تلك القيمة. غالبًا ما تُستخدم نماذج العتبة لنمذجة سلوك المجموعات، بدءًا من عالم الحشرات إلى قطعان الحيوانات إلى المجتمع البشري وقد تمّ تقديم نماذج العتبة الكلاسيكية بواسطة Sakoda James انظر:

Yadolah. Dodge, & Daniel. Commenges, **The Oxford Dictionary of Statistical Terms**, (Uk : Oxford, 2003).  
Thomas. C. Schelling, & James. M. Sakoda, The Intellectual, Technical, and Social History of a Model, **Journal of Artificial Societies and Social Simulation**. Vol.20. No.3. 2017.

<sup>2</sup> Thomas. C. Schelling, Dynamic models of segregation, **The Journal of Mathematical Sociology**, Informa UK Limited, Vol.01. No.02. 1971. p.(143-186).

<sup>3</sup> Thomas. C. Schelling, **Micromotives and Macrobehavior**, (New York: Norton, 1978).

موضوع هذا المؤلف هو كيف أن القرارات والأفعال الصغيرة التي تبدو بلا معنى من قبل الأفراد غالبًا ما تؤدي إلى عواقب كبيرة غير مقصودة لمجموعة كبيرة أي أكثر أهمية من أي وقت مضى. في أحد الأمثلة الشهيرة، يظهر Schelling أن تفضيلًا طفيفًا ولكن ليس ضارًا لوجود جيران من نفس العرق يؤدي في النهاية إلى تجمعات سكانية منفصلة تمامًا. تحتوي النسخة المحدثة من هذا الكتاب التاريخي على مقدمة جديدة وخطاب قبول جائزة نوبل للمؤلف وهي النسخة المتاحة إلكترونيًا.

<sup>4</sup> Mark. Granovetter, Threshold Models and Collective Behavior, **American Journal of Sociology**, Vol.83, No.6, 1978, p.(1420-1443).

كان مفهوم الكتلة الحرجة موجودًا قبل دخوله علم الاجتماع فقد كان مفهومًا راسخًا في الطب وخاصة علم الأوبئة منذ عشرينيات القرن الماضي حيث ساعد في تفسير انتشار الأمراض. كما أنها كانت فكرة حاضرة -إن لم تكن متماسكة- في دراسة عادات المستهلك والاقتصاد وخاصة في نظرية التوازن العام.

اقتبس Schelling من ورقة The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism التي كتبها George Herbert Simon عام 1970 كما ذكر Granovetter لعبة Nash Equilibrium في أوراقه، وأخيرًا تم الاستشهاد بمقال Herbert Simon في مجلة Public Opinion Quarterly كل هذه الإحالات والاستشهادات تمثل جينالوجيا للمفهوم الذي نعرفه الآن باسم الكتلة الحرجة.

1. منطق الفعل الجماعي<sup>1</sup> لـ Olson الذي لفت الإنتباه إلى الصعوبة الجوهرية في تعبئة الفعل الجماعي للسعي وراء السلع/الخدمات العمومية (أي الصالح العام) الذي يجب توفيره لجميع أعضاء المجموعة إذا ما تمّ توفيره لأحد الأعضاء، في إطار ما عُرف لاحقاً عند Hardin بـ"إستحالة الإستبعاد". بدأت نظرية الكتلة الحرجة كمحاثة مع منطق الفعل الجماعي، وكانت الحجة الأكثر إلحاحاً في المنطق هي تأكيد Olson على أنّ "الأفراد العقلانيين المهتمين بالذات" لن يتصرفوا لتحقيق مصالحهم المشتركة/الجماعية دون حوافز فردية خاصة وإنتقائية تكافئ المتعاونين أو تعاقب غير المتعاونين". أضاف Olson أنّه إذا استحال حجب فوائد السلعة الجماعية عن غير المشاركين فإنّ الأعضاء العقلانيين من مجموعات المصالح الجماعية ستتشكل لديهم نزعة نحو الركوب المجاني على حساب مساهمات الآخرين. علاوة على ذلك، أكد بأنّ هذا الإغراء سيكون أكبر كلما كانت المجموعة أكبر وهكذا وجد أنّ الفعل الجماعي "غير عقلائي" ما لم يتم منح الناس حوافز خاصة/إنتقائية كحثّ لهم على المساهمة في السلع/الخدمات الجماعية، وقد كان لحجة Olson تأثير كبير على نظرية تعبئة الموارد في دراسة الحركات الإجتماعية، وبتشكيكه في الفعل الجماعي فتح باباً لدراسة الظروف التي يمكن أن يحدث فيها الفعل الجماعي<sup>2</sup>.

أضافت دراسات Marwell التجريبية المُستشهد بها على نطاق واسع في الإقتصاد الوقود إلى النار من خلال إظهار أنّه في ظل مجموعة متنوعة من الظروف التي لم يتوقع فيها Olson إنتاج السلع/الخدمات العامة أنتجت المجموعات -في الواقع- كميات كبيرة جداً منها<sup>3</sup>، وبذلك فكل من انخرط بجديّة في حجج Olson رياضياً أو تجريبياً سرعان ما أدرك أن حججه كانت عامة جداً وغير مشروطة لتكون صحيحة؛

<sup>1</sup> Mancur. Olson, **The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups**, (Cambridge, MA, Harvard University Press, 1965), p.2.

قبل Olson افترض علماء الاجتماع أن هناك ميلاً طبيعياً للأشخاص ذوي المصالح المشتركة "مجموعات المصالح" للعمل معاً من أجل تحقيق هذه المصالح، ومع ذلك أكد الاقتصاديون منذ فترة طويلة بأن فرض الضرائب القسرية ضروري لأن الأفراد العقلانيين في سوق تنافسية لن يساهموا طوعاً بالمال لدفع ثمن السلع العامة (مثل الجيوش، الهيئات التشريعية، الحدائق العامة، المدارس العامة أو أنظمة الصرف الصحي) وأضاف Olson بأن جميع أهداف المجموعة أو مصالح المجموعة تخضع لنفس المعضلة.

أعتبر تحليل Olson قوياً لأنه عام جداً حيث ينطبق على التنظيمات النقابية، الاتحادات العمالية، لوبيات المزارعين، الفرق المتطوعة لمكافحة الحرائق، المجموعات البيئية، متظاهري الحقوق المدنية وآلاف الأنواع الأخرى من الأفعال والتنظيمات، لكن هذه العمومية تخفي كما تكشف أنّ الإجراءات الجماعية تختلف من تنظيم لآخر.

<sup>2</sup> Pamela. E. Oliver, & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective and Assessment, **Sociological Theory**, Vol.19, No.3, 2001, p 294.

<sup>3</sup> انظر في هذا السياق:

Gerald. Marwell, & Ruth E. Ames, Experiments on the Provision of Public Goods, Part I. Resources, Interest, Group Size, and the Free-Rider Problem, **American Journal of Sociology**, Vol.84, No.6, 1979.

Gerald. Marwell, & Ruth E. Ames, Experiments on the Provision of Public Goods. Part II—Provision Points, Stakes, Experience, and the Free Rider Problem, **American Journal of Sociology**, Vol.85, No.4, 1980.

Gerald. Marwell. & Ruth. E. Ames, Economists Free Ride, Does Anyone Else? Experiments on the Provision of Public Goods. Part IV, **Journal of Public Economics**, Vol.15, No.1, 1981.



2. مأساة المشاع<sup>1</sup> لـ Garrett Hardin، حيث عملت هذه الدراسة على المساعدة على فهم لماذا يفعل/يعتمد البشر أموراً معينة تكون مفيدة لهم، والأهم من ذلك، لماذا لا يفعلونها/لا يعتمدونها، حيث يتعلق جزء كبير من هذا المنطق بالمصالح الفردية التي تتفوق على "ما هو الأفضل للجماعة ككل"، والذي قد لا يكون واضحاً في بداية الأمر؛

3. انضمت Oliver إلى هذه النقاشات عام 1980 من خلال التركيز على قضية الحوافز، التي سرعان ما تم تناولها من قبل آخرين على غرار Frohlich بدعوى أن الحوافز الخاصة/الانتقائية لا يمكنها منطقياً "حل" مشكلة الفعل الجماعي<sup>2</sup>. لأنّ الدفع مقابل الحافز كان بحد ذاته نوعاً من "الفعل الجماعي" الذي لم يخلق سوى مشكلة للسلع/للخدمات العامة من الدرجة الثانية، هذه الأخيرة التي كانت محطة مهمة في الدراسات اللاحقة التي تعاطت ونظرية الكتلة الحرجة. أمّا عن نقد حجة Oliver فقد كان لإظهار إختلاف المكافآت/العقوبات من الناحية الهيكلية في قولهم أن المكافآت تكون أكثر كفاءة عندما تتمكن مجموعة صغيرة من توفير "الخير" للجميع، في حين تكون العقوبات أكثر كفاءة عند فرض التعاون الجماعي<sup>3</sup>.

في مقال نُشر عام 1985 تناولت Oliver رفقة Marwell وTeixeira الموضوع ضمن الإهتمامات بالنظرية النقدية<sup>4</sup>، أين أُعتبر العمل لخدمة الصالح العام على أنه "فعل جماعي" الذي يكون في صالح

<sup>1</sup> Garrett. Hardin. The Tragedy of the Commons, Journal of Natural Resources Research Policy. Vol.1, No.3, 2009, p.(243-253).

<sup>2</sup> انظر في هذا السياق:

Norman. Frohlich, Joe. A. Oppenheimer, & Oran. R. Young, Political Leadership and Collective Goods, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971), p.(43-61).

<sup>3</sup> Pamela. Oliver, & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective & Assessment, op.cit, p.294.

<sup>4</sup> Pamela. Oliver, & Gerald. Marwell, A Theory of Critical Mass I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action, American Journal of Sociology, Vol.91, No. 3. 1985. n.(552-556).

وفيما يلي ملخصات دراساتها ذات الصلة:

Pamela. Oliver, Rewards and punishments as selective incentives for collective action, American Journal of Sociology, Vol.85, No.6, 1980, p.(1356-1375).

تظهر الحوافز الانتقائية الإيجابية والسلبية بشكل تحليلي آثار هيكلية مختلفة عند استخدامها لتحفيز الفعل الجماعي، تعتبر الحوافز الانتقائية الإيجابية فعالة في تحفيز أعداد صغيرة من المتعاونين وتوليد ضغوط نحو إجراءات أصغر وأكثر "من النخبة"، ما لم يكن للحوافز تعارض في العرض. تعتبر الحوافز الانتقائية السلبية فعالة لتحفيز التعاون بالإجماع، ولكن استخدامها غالباً ما يكون غير متكافئ ودوري وقد يولد أعمال عداوية تعطل التعاون الذي تفرضه. توجد أمثلة على هذه الديناميكيات في العديد من مجالات الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية.

Pamela. Oliver, Formal models of collective action, Annual Review of Sociology, Vol.19, No.1,1993, p.(271-300).

تركز هذه المراجعة على النظريات والنماذج الرسمية للعمل الجماعي؛ هناك العديد من أنواع الفعل الجماعي ولا يمكن التقاطها كلها في نفس النموذج الرسمي، تمت مراجعة أربعة أنواع من النماذج:

- 1/ نماذج الممثل الواحد الذي يتعامل مع سلوك "المجموعة" على النحو المحدد؛
- 2/ نماذج التجميع المترابط للخيارات الفردية في الفعل الجماعي؛
- 3/ نماذج القرارات الجماعية للأفراد ذوي المصالح المختلفة؛ و
- 4/ نماذج التفاعل الديناميكي بين الفاعلين الجماعيين وخصومهم.

Pamela. Oliver, & Gerald. Marwell, The paradox of group size and collective action: A theory of the critical mass II, American Sociological Review, Vol.53, No.1, 1988, p.(1-8).

يعتقد العديد من علماء الاجتماع بشكل خاطئ أن المجموعات الأكبر حجماً أقل احتمالاً لدعم الفعل الجماعي من المجموعات الأصغر، تأثير حجم المجموعة. في الواقع يعتمد على التكاليف. إذا ارتفعت تكاليف السلع الجماعية مع العدد الذي يشارك فيها تعمل المجموعات الأكبر بشكل أقل تكراراً من المجموعات الأصغر. إذا كانت التكاليف تختلف قليلاً مع حجم المجموعة فينبغي للمجموعات الأكبر أن تظهر عملاً جماعياً أكثر من

الجميع بغض النظر عن درجات المساهمات الفردية فيه. وحسبهم، فإن "الكتلة الحرجة" هي ذلك الجزء الصغير من النظام المجتمعي الذي يقدم العمل/الفعل المطلوب لتحقيق الصالح العام، في ذات المقال تم تحليل "وظيفة الإنتاج" من منطلق أنها الارتباط بين الموارد أو ما يقدمه الأفراد في محاولاتهم للوصول إلى الصالح العام وتحقيقه، حيث تتباطئ هذه الوظيفة حين يُسجل عائد أقل لكل وحدة من الموارد، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تتناقص الموارد وتتحصر إلى أن تختفي. من ناحية أخرى، يمكن أن تتسارع هذه الوظيفة، حيث كلما زادت الموارد المرصودة كلما كان العائد أكبر<sup>1</sup>. يتطلب تحقيق الصالح العام كذلك "عدم التجانس"<sup>2</sup>، حيث أن هذه الاختلافات في القيم -التي ينفقها الأفراد للخدمة العامة أو الجهد والموارد التي يعبئونها- تكون مفيدة، لأنه إذا كان هناك أشخاص معينون سيكسبون المزيد فإنهم على استعداد لتقديم ودفع المزيد، حيث أكد Olson<sup>3</sup> ومن بعده Hardin على أن عدم التجانس صديق للفعل الجماعي<sup>4</sup>.

على خلاف تحليلات الفعل الجماعي التي تفترض ضمناً أنه موزع بشكل متساوي بين الأفراد، وبالتالي يتم تحليل سلوك فاعل واحد، فإن Oliver وزملاءها يؤمنون أن الفعل الجماعي عادةً ما يستلزم تطوير كتلة حرجة؛ أي شريحة صغيرة من الأفراد تختار أن تقدم مساهمات كبيرة في حين أن الأغلبية تقدم القليل أو لا تقدم شيئاً، هؤلاء الأفراد القلائل هم بالتحديد أولئك الذين يختلفون كثيراً عن المؤلف.

---

المجموعات الأصغر لأن المجموعات الأكبر لديها موارد أكثر ومن المرجح أن يكون لديها كتلة حرجة من الجهات المهمة للغاية وذات الحيلة. تزداد الآثار الإيجابية لحجم المجموعة مع عدم تجانس المجموعة والروابط الاجتماعية غير العشوائية. ومن المفارقات، عندما تكون المجموعات غير متجانسة قد تكون هناك حاجة إلى عدد أقل من المساهمين لتوفير الخير للمجموعات الأكبر مما يجعل الفعل الجماعي أقل تعقيداً وأقل تكلفة. Pamela. Oliver, & Gerald. Marwell, Social networks and collective action: A theory of the critical mass III, *American Journal of Sociology*, Vol.94, No.3, 1988, p.(502-534).

تتفق معظم تحليلات الفعل الجماعي على أن التغلب على مشكلة الركبة المجانية يتطلب تنظيم مساهمين محتملين وبالتالي جعل قراراتهم مترابطة. تعتمد إمكانية التنظيم على الروابط الاجتماعية في المجموعة وخاصة على الكثافة الإجمالية أو تواتر الروابط ومدى تمركزها في عدد قليل من الأفراد وعلى تكاليف التواصل وتنسيق الإجراءات من خلال هذه الروابط. كما هو متوقع، فإن الكثافة الإجمالية للروابط الاجتماعية في المجموعة تحسن فرصها في الفعل الجماعي، والأهم من ذلك -والأقل توقعاً- النتائج التي تظهر أن مركزية العلاقات الشبكية لها دائماً تأثير إيجابي على الفعل الجماعي وأن التأثير السلبي للتكاليف على الفعل الجماعي ينخفض مع زيادة عدم تجانس موارد المجموعة أو اهتمامها. هذه النتائج غير الواضحة ترجع إلى التأثيرات القوية للانتقائية وقدرة "المنظم" على تركيز جهود التنظيم على الأفراد الذين تكون مساهماتهم المحتملة هي الأكبر.

<sup>1</sup> Pamela. Oliver, & Gerald. Marwell, A Theory of Critical Mass I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action, *American Journal of Sociology*, Vol.91, No.3, 1985. p.(552-556).

في دراسة Oliveira وMarwell، اعتبرت "المتغيرات التابعة" هي احتمال، مدى وفعالية الأفعال الجماعية في السعي وراء الصالح الجماعي، وهي نابعة عن مجموعتين من "المتغيرات المستقلة" وعلى الرغم من كونها عوامل حاسمة بشكل خاص للفعل الجماعي كعملية اجتماعية لكنها لم تلق سوى القليل من الاهتمام في الأدبيات:

- أولها وأكثرها أهمية هو شكل ووظيفة الإنتاج المرتبطة بإسهام الموارد في تغيير مستوى الصالح الجماعي، حيث تخلق الأنواع المختلفة من وظائف الإنتاج حركية كبيرة وبالتالي تؤدي إلى نتائج مختلفة، وهذا ما أهملته الطروحات السابقة؛

- بينما تتعلق المجموعة الثانية بعدم تجانس الاهتمامات والموارد بين السكان. مع ذلك لم يتم الإقرار بأهمية هذه الحجج على نطاق واسع.

<sup>2</sup> Pamela. Oliver, & Gerald. Marwell, A Theory of Critical Mass I. Interdependence. Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action, *American Journal of Sociology*, Op.cit, p.(528-530).

<sup>3</sup> Mancur. Olson, op.cit, p.29.

<sup>4</sup> Russell. Hardin, *Collective Action*, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), p.(67-89).



وبالتالي، فإنّ عدم تجانس الأفراد -على وجه التحديد أعداد هؤلاء المنحرفين وحدّ انحرافهم- هما مفتاح التنبؤ باحتمال، مدى وفعالية الفعل الجماعي<sup>1</sup>.

المثال الذي تمّت دراسته هو حي سكني من ألف منزل، يعلم سكانه فجأة أنه سيتم إغلاق مدرسة الحي، وعلى الرغم من أنّ الإهتمامات المباشرة للسكان حول الأمر تصب في صالح الأطفال إلا أنّ هذا لا ينفى إهتمامهم بقيمة العقار، حيث أفترض أنّ إغلاق المدرسة يؤدي إلى خسارة إجمالية للحي تبلغ 20 مليون دولار (في المتوسط 20 ألف دولار/منزل). يشير سلوك سابق لمجلس مدرسة المدينة إلى أنّ الضغط السياسي والقانوني يمكن أن يكون فعالاً لتوقيف قرارات إغلاق المدارس، ولكنه يتطلب مساعدة قانونية-مهنية وهذا ما يحتاج تكلفة مالية؛ فإذا لم ينفق السكان أيّ تكلفة فسيتم إغلاق المدرسة لا محالة؛ وإذا أنفقوا حوالي الـ100 ألف دولار لتكليف محام بإعداد عريضة قضائية وتقديمها إلى المحكمة ستبقى المدرسة مفتوحة. إذن تُنتج المساهمات بين 0 و100 ألف دولار إحتتمالات متوسطة للنجاح، والسؤال الذي يواجه كل ساكن هو مقدار مساهمته في صندوق الحي؟، والفرد الذي يواجه هذا الموقف ويرغب في إتخاذ قرار عقلائي يجد نفسه متسائلاً عن مقدار العائد الذي يمكن توقعه من مستوى معيّن من المساهمة؟ وعن الأثر النفاذلي للمساهمة الكبرى؟. فمن المُتوقع أنّ المساهمات الأكبر هي الأكثر عقلانية من نظيرتها الصغرى، وبالتالي تكون لها تأثيرات أكبر نسبياً والعكس صحيح.

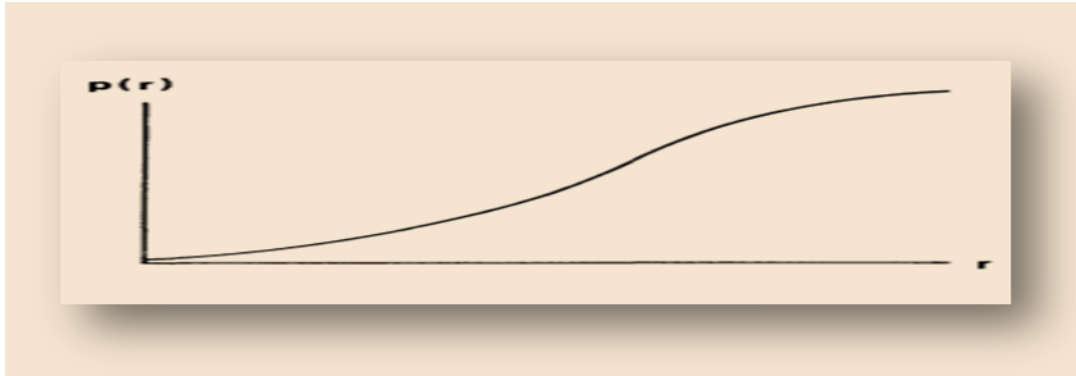
في سياق متصل يفترض الإقتصاديون أنّ منحني وظيفة الإنتاج يُشكّل حرف S (-S General Shaped Curve)، إلى جانب نمطين متعاكسين من وظائف الإنتاج (تباطؤ وتسارع)، الذين يمكن إعتبارهما حالتين خاصتين من المنحني الرئيسي<sup>2</sup> ويعرض الشكل أدناه مثلاً عن منحنيات دالة الإنتاج:

<sup>1</sup> في ذات السياق Oliver وزملاءها يختلفون مع معظم المهتمين بدراسات الفعل الجماعي -بدءاً من Olson- الذين ينطلقون من افتراض الاقتصاديين المعتاد بأن كل فرد يتخذ قراراً منعزلاً ومستقلاً بشأن المساهمة، مبيّنين بذلك أنّ الاعتماد المتبادل -بأنواعه- هو الأكثر إثارة للاهتمام حول القرارات الجماعية، وتعتقد Oliver أن الاعتماد المتبادل ليس "شيئاً" ويمكن تعريفه فقط على أنه غياب الاستقلال التام. ركزت تحليلاتها رقيقة زملاءها على افتراض أن الأفراد يأخذون بعين الاعتبار مقدار مساهمة الآخرين الفعلية في إتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن المساهمة في الفعل الجماعي، حيث أنه إذا أخذ الناس في الاعتبار الإجراءات السابقة للآخرين فلا يمكن إتخاذ القرارات في وقت واحد لذلك، افترضوا المزيد من التبسيط - بما يسمح بتحديد خاصية أساسية للفعل الجماعي هي إذا ما كانت للمساهمات السابقة آثار إيجابية أو سلبية على المساهمات اللاحقة- بشأن القرارات المتسلسلة وهذا على اعتبار تناوب الأفراد، حيث أنّ افتراض التسلسل الكامل، في أقصى حدّ له، أمر غير واقعي مثله مثل افتراض التزامن الفوري للقرارات المستقلة، هذا الافتراض نفسه هو أساس نماذج العتبة عند Granovetter، وهو ضمنى في أعمال Oberschall. انظر: Mancur. Olson, op.cit, p.51.

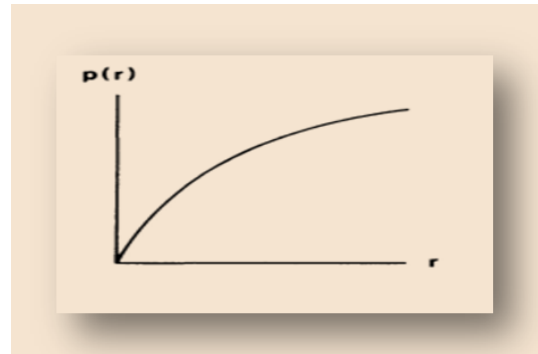
<sup>2</sup> Pamela. Oliver. & Gerald. Marwell, A Theory of Critical Mass I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action, American Journal of Sociology, Vol.91, No.3, 1985. p.(552-556).

إنّ المخطوطة التي تمت مراجعتها من طرف Oliver تسمى هذين النوعين من الوظائف على التوالي: مقعرة u concave ومحدبة u-convex بما سمح لها بإعادة تسميتهما بوظيفتي التسارع والتباطؤ.

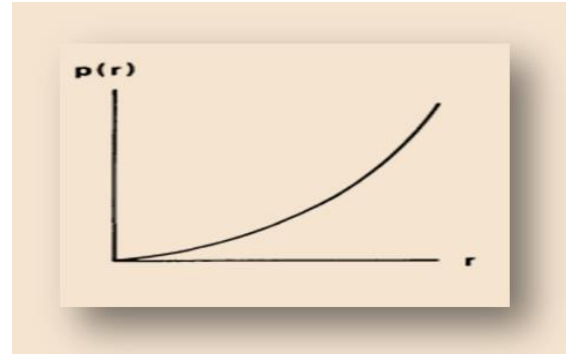
الشكل رقم (9): منحنيات دالة وظيفة الإنتاج: العادية، المتباطئة والمتسارعة



تناقص العوائد الحدية (التباطؤ): تتضمن هذه الحالة انخفاض العوائد الحدية للمساهمات حيث يكون للوحدات القليلة الأولى من الموارد الأثر الأكبر على الصالح الجماعي وتكون المساهمات اللاحقة أقل تدريجياً.<sup>1</sup>



تزايد العوائد الحدية (التسارع): على النقيض مما سبق، ففي هذه الحالة تولد المساهمات المتتالية نتائج أكبر تدريجياً؛ لذلك، كل مساهمة تجعل المساهمة التالية أكثر احتمالاً، ولا يكون للمساهمات الأولية تأثيرات تُذكر على الصالح الجماعي بل فقط تحمل تكاليف بدء التشغيل الطويلة ثم تبدأ المساهمات اللاحقة في إحداث فرق كبير في الصالح الجماعي.<sup>2</sup>



المصدر:

Pamela. Oliver, Marwell. Gerald, & Teixeira. Ruy, A Theory of Critical Mass: I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action, American Journal of Sociology, Vol.91, No.3, 1985, p.527.

<sup>1</sup> بالعودة إلى المثال أعلاه، سنتشأ وظيفة تباطؤ الإنتاج إذا دفع السكان ببساطة بضعة آلاف من الدولارات إلى المحامي للبدء في إعداد ملخص قانوني يطرح احتمال أن يغير مجلس المدرسة موقفهم وإبقاء المدرسة مفتوحة دون معركة قانونية (رغم أن ضمان النجاح يكون فقط من خلال اللجوء إلى المحكمة).

<sup>2</sup> يواجه أصحاب المنازل السابقين وظيفة إنتاج متسارعة إذا لم يكن للدفع مقابل العمل الأولي للمحامي سوى تأثير ضئيل على مجلس المدرسة، في حين أن جمع الأموال لتغطية العمل الأولي وتقديم القضية إلى المحكمة يجعل احتمال النصر يتسارع نحو اليقين. تنشأ هذه الحالة إذا كان الحي غير مهم سياسياً.

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

في دراساتها اللاحقة حاولت Oliver وشركاءها التنظير حول الكتلة الحرجة بتطوير نظرية تشمل كلا من حجة<sup>1</sup> Olson وجوهر الفعل الجماعي، وهي نظرية تسمح بوضع تنبؤات حول الظروف التي لن يظهر الفعل الجماعي تحت ظلها -وكذا مناقشة فكرة وجود أنواع مختلفة من الفعل الجماعي- وهذا بـ:

- التوسع في الاعتراف الأولي القائل بأن القليل -في بعض الأحيان- يمكن أن يوفر الخير للكثيرين بينما في أحيان أخرى يلزم اتخاذ إجراءات الإجماع؛
- انطلاقاً من نقاشات الإقتصاديين حول إفتراضات التحدّب، طورت Oliver طريقة لتحليل وتفسير تسريع/تباطؤ وظائف الإنتاج كحالات خاصة من المنحنى العام (شكل S)، بما سمح بإظهار أنّ تباطؤ وظائف الإنتاج عزز المستويات الأولى للفعل لكنه خلق مشاكل أخرى على غرار الركلة المجانية. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ تسارع وظائف الإنتاج كانت له تكاليف باهظة لبدء التشغيل مع تعزيره لحالات التراخي، لكنّه فتح الباب أمام الحلول التعاقدية حيث يمكن للإجراءات الخاصة أن تحفز المساهمات اللاحقة<sup>2</sup>؛
- في محاولتها نمذجة الإعتماد المتبادل إفترضت Oliver الموقف الذي يتخذ فيه أعضاء المجموعة قراراتهم بالتسلسل مع معرفتهم الكاملة بما تمّ القيام به سابقاً، وفي بعض الحالات مع القدرة على تقدير أثر أفعالهم/قراراتهم على خيارات الجهات اللاحقة؛
- في نقطة لاحقة عملت Oliver على النموذج الأكثر شيوعاً للحلول التعاقدية لكنها لم تعتقد أبداً بإمكانية حدوثها، حيث صمّمت كيفية عملها وفق ما أسمته "المنظم"<sup>3</sup> وهو رقم مُعرّف/معلوم من الحركة الإجتماعية سيتحمل تكاليف الإتصال بالآخرين والسعي لتشكيل عقد معهم<sup>4</sup>؛
- النقطة الموائية هي أنّه لا يمكن التنبؤ بسلوك المجموعات غير المتجانسة في نموذج الفرد الواحد في كل مرة، حيث أنّ المجموعات غير المتجانسة لن تتصرف بشكل عام بنفس طريقة المجموعات

<sup>1</sup> تفترض نظرية Olson أن أعضاء مجموعة المصالح الفردية يتخذون قراراتهم بشكل مستقل عن بعضهم البعض على الرغم من أن لديهم معلومات كاملة عن "اللعبة" إلا أنهم "يلعبون" وليس لديهم معلومات أساسية عن بعضهم البعض، ونظرًا لعدم ظهور أي حركة اجتماعية في الواقع على هذا النحو فقد كان توجه Oliver الأساسي هو محاولة وضع نموذج تكون فيه قرارات أعضاء المجموعة مترابطة. وأغلب دارسي معضلة السجين أثبتوا منذ فترة طويلة أن الأشخاص الذين يمكنهم التواصل مع بعضهم البعض دائماً ما يقتضرون على الحلول التعاونية.

<sup>2</sup> ربط المؤلفون اللاحقون خاصة منهم Heckathorn ووظائف الإنتاج بالألعاب مما يدل على أنّ معضلة السجين تحدث في جزء صغير إلى حدّ ما من مساحة اللعبة مع وظيفة الإنتاج الخطية، انظر:

Douglas. D. Heckathorn, The Dynamics and Dilemmas of Collective Action, American Sociological Review, Vol.61, No.2, 1996, p.(250-277).

<sup>3</sup> قام كذلك فريق Oliver بتحليل آثار مركزية الشبكة وكثافة الشبكة على آفاق الفعل الجماعي الذي كشف عن غير المتوقع حيث تزيد المجموعات غير المتجانسة من مركزية الشبكة ومن معدل الفعل الجماعي من خلال زيادة احتمالية ربط "المنظم" بالمساهمين الكبار القلائل، حيث أنّ "المنظمين" لا يختارون عشوائياً الأشخاص في شبكاتهم وبدلاً من ذلك، يختارون أولئك الذين سيقدمون أكبر المساهمات في العقد على اعتبار أنهم "أفضل" المساهمين المحتملين، وهي العملية المعروفة بـ "الانتقائية".

<sup>4</sup> Pamela E. Oliver, & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective and Assessment, op.cit, p.295.

المتجانسة ولا يمكن إفتراض أنّ المجموعات الكبيرة تتصرف مثل المجموعات الصغيرة، لذلك أصرت Oliver على إفتراض كل من "عدم التجانس" و"المجموعات الكبرى"<sup>1</sup> في دراستها منذ البداية<sup>2</sup>؛ و

- أدى تركيزها على مسألة عدم التجانس إلى التركيز على الكتلة الحرجة كمجموعة فرعية من الأشخاص المهتمين للغاية و/أو ذوي "الحيلة العالية"، الذين يلعبون دورًا حاسمًا في المراحل المبكرة من الفعل الجماعي، ومن المثير للاهتمام أنّ هذه الأخيرة هي نمط من نماذج العتبة. مع ذلك فإنّها تتحقق فقط في المراحل المتسارعة للعمل الجماعي حيث تتغلب الكتلة الحرجة على تكاليف بدء التشغيل وتخلق الظروف الملائمة لمشاركة الآخرين.

على الرغم من أنّ فريق Oliver تناول دور الكتلة الحرجة، فإنّ الدارسين الموالين تجاهلوا هذا الجزء من عملهم الذي أكدوا فيه بصراحة بأنّ المساهمين الأوائل يلعبون دورًا مختلفًا جدًّا في الحالات المتباطئة من الفعل الجماعي، حيث يقدمون "الخير" ويمنحون فرصة الركوب المجاني للآخرين. ففي طروحات Oliver عاد عدم التجانس عموماً بالفائدة على تحسين نتائج المجموعة، كما أدى إلى التمايز في الموارد أحياناً على الرغم من أنّ عدم التجانس المفرط يمكن أن يكون ضاراً في بعض الظروف.

أدبيات تقييمية لطروحات Oliver رأت أنّ خوارزمتها تسمح للأفراد بالمساهمة ببعض مواردهم لذا فإنّ الأفراد "ذوي الموارد" الذين يحصدون مستويات فائدة منخفضة/معتدلة يقدمون مساهمات جزئية، وهذا ما هو إلا انعكاس للتأثير الإيجابي لعدم تجانس المجموعات والموارد. على خلاف المهتمين اللاحقين الذين يفرضون على المساهم أن يقدم كل موارده/ألا يقدم شيئاً بغض النظر عن مستوى الفائدة المحصّلة؛ فغالباً ما تعكس هذه النماذج تأثيراً سلبياً على "عدم تجانس الموارد" لأنّ الأفراد ذوي الحيلة العالية الذين يحصلون مستويات فائدة أقل لا يقدمون أي مساهمة وفق نموذج "الكل أو لا شيء" بدلاً من المساهمات الجزئية التي طرحها نموذج<sup>3</sup> Oliver التي إعتقدت/لاتزال تعتقد بقابلية تطبيق الإشتراكات الجزئية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> يعرف Olson ببساطة "المجموعة الكبيرة" بأنها مجموعة لا يقدم فيها أي فرد مساهمة ملحوظة في الصالح الجماعي، مع هذا الادعاء التجريبي الأمر برمته يتوقف على وظيفة الإنتاج، أي على الطريقة التي تترجم بها المساهمات إلى وحدات الصالح الجماعي. في الواقع، هناك العديد من أنواع وظائف الإنتاج المختلفة مع العديد من الخصائص المختلفة وتختلف أهمية المساهمات الفردية في كل منها بشكل كبير.

<sup>2</sup> Pamela E. Oliver, & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective and Assessment, op.cit., p.296.

<sup>3</sup> على الرغم من الأهمية الاجتماعية الجوهرية لهذه الافتراضات المتنافسة، إلا أن القليل من المؤلفين الذين استخدموا مواصفات الكل أو لا شيء لغتوا الانتباه إلى هذا الاختلاف عندما قارنوا نتائجهم مع نتائج Oliver باستثناء Heckathorn.

Douglas. D. Heckathorn, Collective Action and Group Heterogeneity: Voluntary Provision versus Selective Incentives, *American Sociological Review*, Vol.58, No.3, 1993, p.(329-350).

<sup>4</sup> Pamela. E. Oliver & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective and Assessment, op.cit., p.298.

على الرغم من نقص البيانات التجريبية التي تدعم نماذج نظرية الكتلة الحرجة بالتفصيل، تبقى العديد من الافتراضات التي حركتها صامدة أمام إختبار الزمن الناقد للإدعاء القائل بأهمية تحليل وظيفة الإنتاج، على الرغم من أن المحللين غالبًا ما يقللون من شأن هذا العامل ومن تباين حالاته (التباطؤ والتسارع) عندما يريدون التأكيد على العوامل الأخرى التي تحرك ديناميات الفعل الجماعي<sup>1</sup>، حيث نادرًا ما يستخدم علماء الاجتماع مفهوم "سطح الاستجابة" وهو مفهوم خادم للتعقيدات التي ينطوي عليها الفعل الجماعي، وهو ببساطة تصوّر بياني متعدد الأبعاد لمتغيرات النتيجة (المساهمة الإجمالية في الصالح الجماعي أو العدد الإجمالي للمساهمين) كما تنبأت به المتغيرات المستقلة<sup>2</sup> مثل: حجم المجموعة، تكلفة السلعة، درجة ترابط العرض، شكل وظيفة الإنتاج، متوسط الموارد ومستويات الفائدة، درجة الإهتمام وعدم تجانس الموارد ووجود/غياب نظم للعقاب.

يبقى الإدعاء التجريبي بأن المجموعات الصغيرة نسبيًا غالبًا ما تُحقّق جوهر الفعل الجماعي هو الإدعاء الأقوى، وتكشف دراسات حديثة أيضًا عن أهمية كادر أولي صغير حتى في موجات الإحتجاج التي تصبح كبيرة جدًا وفق دينامية خاصة، حيث يحفز المشاركون الأولون المشاركين المستقبليين مقابل القليل جدًا من الأدلة التجريبية التي تدعم فكرة أن الإحتجاجات الضخمة "تنشأ من العدم".

### المبحث الثاني: الكتلة الحرجة في الدراسات النسوية

يعتمد الكثير من رواد حقل النوع والسياسة المهتمين بتحليل السلوك التشريعي للمرأة على أعمال Kanter و Dahlerup لفهم السبب وراء عدم ترجمة تواجد المرأة المتزايد في الهيئات التشريعية دائمًا إلى سياسات صديقة للمرأة. ويتفحص ما يقارب الثلاثين عامًا من الأدبيات المتخصصة نجد أنه -بعد Dahlerup- خفض الكثيرون من تخمينات Kanter الثلاثة إلى تخمين واحد متوقعين أن تؤدي الأعداد المتزايدة إلى تسهيل التحالفات بين النساء، وفي الوقت نفسه لا يخفى أن إسهامات Dahlerup تبدو -تقريبًا- كما لو قدمت حجة قوية لصالح مفهوم الكتلة الحرجة. على هذا النحو يتبنى الدارسون التجريبيون التخمين الأول

<sup>1</sup> المتغيرات الأخرى تحدث فرقًا في مناطق مساحة الاستجابة حيث لا تمنح علاقات التكلفة/الفائدة على العوامل الأخرى، ومن الواضح أنه من المستحيل دراسة جميع المتغيرات المستقلة الممكنة في وقت واحد ولكن عند توصيف النماذج يجب تصور موقع النموذج في مساحة الاستجابة الكاملة مع التعرف على ما يتم الاحتفاظ به ثابتًا وعلى أي مستوى وما يتنوع وضمن أي مدى. ببساطة سرد العوامل الثابتة بشكل صريح ومقارنتها مع نماذج أخرى قد تلفت الانتباه بسهولة إلى القرارات التشغيلية التي تبدو غير مهمة والتي تظهر لإحداث اختلافات كبيرة في النتائج، على سبيل المثال ما إذا كان يجب على الجهات الفاعلة "إنفاق" كل مواردها أو جزء منها فقط لتغيير كيفية تأثير "عدم تجانس الموارد" على الفعل الجماعي.  
<sup>2</sup> Pamela. E. Oliver, & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective and Assessment, op.cit, p.308.

لـ Kanter وكذا مفهوم Dahlerup عن "الكتلة الحرجة"، في حين يُقدم المنتقدون دليلاً يدعم إدعاء Kanter الثاني والثالث وكذا فكرة "الأفعال الحرجة" التي طرحها Dahlerup.

إعتبرت كل من Krook و Childs ما أسميانه بـ "التحريفات" جوهر "نظرية الكتلة الحرجة"، مع إدراكهما أنه حتى لو كانت هذه التشوهات تسمى بطرح Kanter و Dahlerup فقد لعبت هذه الأفكار دوراً رئيسياً في بلورة الدراسات حول التمثيل الجوهري للمرأة. وتعتمد تطبيقات "نظرية الكتلة الحرجة" على المفهوم في حد ذاته لشرح مجموعة من النتائج المختلفة، وبالأخص الحالات التي تؤدي فيها الأعداد المتزايدة من النساء إلى إهتمام أكبر بقضايا المرأة، وحتى الحالات التي تؤدي فيها الأعداد المتزايدة من النساء إلى إحداث تغيير بسيط أو اللاتغيير على أساس أن المرأة لم تتشكل بعد كـ "كتلة حرجة". تفترض هذه الدراسات أن نسبة النساء في الهيئات هي المحدد الرئيسي لسلوكهن، فهي بذلك تعكس "سياسات التفاوض" المتمثلة في إمكانية القضاء على الفروق بين الجنسين خاصة وأنّ تحسن وضع المرأة يمكن أن يستمر على أساس غير متعارض، بما يؤدي إلى رد فعل ضئيل أو معدوم من جانب الرجال كمجموعة<sup>1</sup>.

من الناحية العملية وجدت الطروحات المؤيدة للكتلة الحرجة أنّ الهيئات التشريعية ذات النسب العالية من النساء تقدّم وتصدر مشاريع قوانين بشأن قضايا المرأة أكثر من نظيراتها في الهيئات التشريعية ذات التمثيل المنخفض<sup>2</sup>، علاوة على ذلك فقد كشفت أنه مع زيادة عدد النساء يزداد أيضاً عدد ومعدل سنّ هذه القوانين كنسبة إجمالية من إجمالي التشريعات التي يقدمونها<sup>3</sup>. وهذا ما قدمته دراسة Vega و Firestone، حيث فسّرت هذه التغييرات من حيث البيئة التشريعية الأكثر دعماً والناجحة عن وجود عدد أكبر من النساء<sup>4</sup>، الأمر الذي يؤدي حتى بأولئك الذين لا يعتبرون أنفسهم ممثلين للمرأة أو لقضايا المرأة

<sup>1</sup> Linda. Blum, Smith. Vicki, Women's Mobility in the Corporation: A Critique of the Politics of Optimism, Signs, Vol.13, No.3, 1988, p.(528–545).

<sup>2</sup> أنظر:

Kathleen. A. Bratton, Critical Mass Theory Revisited: The Behavior and Success of Token Women in State Legislatures, Politics and Gender, Vol.01, No.01, 2005, p.(97–125).

Thomas. Sue, The Impact of Women on State Legislative Policies, Journal of Politics Vol.53, No.4, 1991, p.(958–976).

Thomas. Sue, How Women Legislate, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>3</sup> Michelle. Saint-Germain, Does Their Difference Make a Difference? The Impact of Women on Public Policy in the Arizona Legislature, Social Science Quarterly, Vol.70, No.4, 1989, p.(956–968).

أنظر:

Torild. Skard, & Haavio-Mannila. Elina, Women in Parliament, In : Haavio-Mannila. Elina, Drude. Dahlerup, Maud. Edwards, Esther. Gudmundsdottir, Beatrice. Halsaa, Helga. Maria. Hernes, Eva. Hanninen-Salmelin, Bergthora. Sigmundsdottir, Sirkka. Sinkkonen, Torild. Skard, Christine. Badcock, Unfinished Democracy: Women in Nordic Politics, (New York: Pergamon, 1985), p.(51-80).

<sup>4</sup> Arturo. Vega, & Firestone. Juanita, The Effects of Gender on Congressional Behavior and the Substantive Representation of Women, Legislative Studies Quarterly, Vol.20, No.2, 1995, p.(213–222).

تبحث كل هذه الدراسات في كيف يؤثر النوع الاجتماعي على السلوك التشريعي وما أهمية هذه الآثار بالنسبة للتمثيل الجوهري للمرأة، بفحص سلوك التصويت في هيئة تشريعية معينة وفي حقبة زمنية محددة، وقد خلصت أغلبها إلى أن التشريعات لديهن أنماط تصويت أكثر ليبرالية ولكنها لا



إلى الانخراط في العملية<sup>1</sup>، وبالتالي ركزت كل هذه الدراسات وحتى أخرى مشابهة -حصرًا- على الفرص المتاحة للمرأة لتشكيل إئتلافات مع بعضها البعض متوقعةً أن تكون "الكتلة الحرجة" من النساء كافية لتعزيز نتائج السياسات الملائمة للمرأة. في المقابل، تركز الانتقادات الموجهة لـ "نظرية الكتلة الحرجة" في المقام الأول على الحالات التي لا يحدث فيها تغيير في السياسات حتى مع وصول نسب النساء في الهيئة التشريعية إلى نسب "الكتلة الحرجة" - المحددة بمستويات تتراوح بين 10 و 40 في المائة - وبالتالي فإن هذه المجموعة الثانية من الباحثين<sup>2</sup> تشكك في "سحر الأعداد" - إن صح التعبير - وتحاول بدلاً من ذلك توصيف الظروف المختلفة التي قد تمنع النساء من متابعة الإصلاحات التي تعالج إهمامات المرأة. إضافة إلى التركيز على حدود النسب يلفتون الانتباه في دراساتهم إلى نقاط أخرى على غرار:

الفرص والقيود التي تتجم عن الإنتماء الحزبي السياسي<sup>3</sup>؛ عضوية اللجان التشريعية<sup>4</sup>؛ المعايير المؤسسية<sup>5</sup>؛ غياب الخبرة التشريعية<sup>6</sup> والبيئة السياسية الخارجية بما في ذلك النظام الانتخابي<sup>1</sup>.

---

تختلف كثيرًا عن نظرائهن من الذكور. عند التراجع يظل دور النوع الاجتماعي ضئيلاً في تفسير سلوك التصويت حتى السنوات الأخيرة من حقبة الدراسة التي تُظهر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا وهذا ما تكشف عنه بيانات تقديم مشاريع القوانين للفترة نفسها حيث أن النساء في البرلمانات الوطنية يقدمن تشريعات متعلقة بالمرأة تتناسب مع عددهن وأخيرًا تشير نتائج الدراسات السابقة وحتى دراسات أخرى مشابهة إلى أن النساء في البرلمانات يعرضن سلوكًا تشريعيًا متميزًا يندرج بتمثيل أكبر للمرأة ولقضايا المرأة.

<sup>1</sup> Janet. A. Flammang, Female Officials in the Feminist Capital: The Case of Santa Clara County, Western Political Quarterly, Vol.38, No.1, 1985, p.(94-118).

<sup>2</sup> أنظر:

Sarah. Childs, New Labour's Women MPs: Women Representing Women, (New York: Routledge, 2004).  
Sandra. Grey, Does Size Matter? Critical Mass and New Zealand's Women MPs', Parliamentary Affairs, Vol.55, No.1, 2002, p.(19-29).  
Joni. Lovenduski, Women and Politics, In: Norris. Pippa, Christopher Wlezien, Britain Votes, (Oxford: Oxford University Press, 2005), p.(179-194).  
B. Norrander, & Wilcox. Clyde, The Geography of Gender Power: Women in State Legislatures, In: Thomas. Sue & Clyde. Wilcox, Women and Elective Office: Past, Present, and Future, (New York: Oxford University Press, 1998), p.(103-117).  
Ann. Towns, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, Women and Politics, Vol.25, No.1-2, 2003, p.(1-29).

<sup>3</sup> Sarah. Poggione, Legislative Organization and the Policymaking Process: The Impact of Women State Legislators on Welfare Policy, Paper presented at the Annual Meeting of the Southern Political Science Association, New Orleans. 2004.

<sup>4</sup> أنظر:

N. Norton, Women, It's Not Enough to be Elected: Committee Position Makes a Difference, In: Duerst-Lahti. Georgia and Rita. Mae. Kelly, (eds), Gender Power, Leadership, and Governance, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995), p.(115-140).  
Michele. Swers, Legislative Entrepreneurship and Women's Issues: An Analysis of Members' Bill Sponsorship and Cosponsorship Agendas, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 15-8 April, 2004.

<sup>5</sup> أنظر:

Cindy. Simon. Rosenthal, When Women Lead: Integrative leadership in state legislatures, (New York: Oxford University Press, 1998).  
Mark. Considine, & Deutchman. Iva. Ellen, Instituting Gender: State Legislators in Australia and the United States, Women and Politics, Vol.16, No.4, 1996, p.(1-19).  
Lyn. Kathlene, Position Power versus Gender Power: Who Holds the Floor?, In: Duerst-Lahti. Georgia & Rita. M. Kelly, Gender, Power, Leadership and Governance, (Ann Arbor: Michigan University Press, 1995).

<sup>6</sup> أنظر:

Alana. Jeydel, & Taylor. Andrew. J, Are Women Legislators Less Effective? Evidence from the US House in the 103rd-105th Congress, Political Research Quarterly, Vol.56, No.1, 2003, p.(19-27).  
Philip. Cowley, & Sarah. Childs, Too Spineless to Rebel? New Labour's Women MPs', British Journal of Political Science, Vol. 33, No.3, 2003, p.(345-365).



تتفاقم هذه البنية وفق احتمال ردّ الفعل العكسي الذي يزداد عمومًا مع إرتفاع أعداد النساء، وهذا ما عالجه هو الآخر العديد من الدراسات<sup>2</sup>. لهذا السبب قد تكون النساء أكثر فعالية عندما يكون عددهنّ أقل، حيث يمكنهنّ التعبئة بشكل فردي<sup>3</sup> أو من خلال التكتلات التشريعية النسائية<sup>4</sup> لتحقيق مكاسب للنساء دون الإضطرار إلى مواجهة معارضة من قبل الرجال. على هذا النحو يرفض هؤلاء الباحثين "نظرية الكتلة الحرجة" لكنهم في الواقع يقدمون دعمًا تجريبيًا لفرضية Kanter و Dahlerup فيما يتعلق بالتنوع بين النساء والتعبئة على الرغم من الأعداد الصغيرة، وكذا يُسجل دعمهم لإحتمال "الأفعال الحرجة" على جميع مستويات التمثيل الشكلي.

### المطلب الأول: إسهامات Kanter حول نظرية الكتلة الحرجة

فحصت دراسة Kanter مكانة المرأة في شركة أمريكية كبيرة في سبعينيات القرن العشرين، وخلال عملها الميداني لاحظت "الأعداد النسبية للأشخاص المختلفين إجتماعيًا وثقافيًا في مجموعة العمل" -الإختلافات مستمدة من "الحالات الرئيسية التي تمت ملاحظتها" مثل الجنس والعرق وغيرها<sup>5</sup>- والتي أُعتبرت "حاسمة في تشكيل ديناميات التفاعل" في حياة المجموعة<sup>6</sup>، ولتأطير هذه التفاعلات نظريًا تبنت نموذجًا يتألف من أربعة توزيعات متميزة لثنائية (الأغلبية-الأقلية)<sup>7</sup>:

- مجموعات موحدة ذات نوع إجتماعي واحد غالب (بنسبة 0/100)؛
- مجموعات منحرفة ذات غلبة كبيرة لنوع إجتماعي واحد (بنسبة تتراوح بين 15/85)؛

<sup>1</sup> أنظر:

Manon. Tremblay, Women's Representational Role in Australia and Canada: The Impact of Political Context, Australian Journal of Political Science, Vol.38, No.2, 2003, p.(215-238).

Michele. Swers, Legislative Entrepreneurship and Women's Issues: An Analysis of Members' Bill Sponsorship and Cosponsorship Agendas, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 15-8 April, 2004.

<sup>2</sup> أنظر:

Lyn. Kathlene, **Position Power versus Gender Power: Who Holds the Floor?**, In: Duerst-Lahti. Georgia & Rita. Mae. Kelly, **Gender, Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: Michigan University Press, 1995).

Ann. Towns, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, Women and Politics, Vol.25, No. 1-2, 2003, p.(1-29).

Janice. D. Yoder, Rethinking Tokenism Looking Beyond Numbers, Gender and Society, Vol.5, No.2, 1991, p. (178-192).

M. Heath. Roseanna, Schwindt-Bayer. Leslie. A & Taylor-Robinson. Michelle. M, Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures, American Journal of Political Science, Vol.49, No.2, 2005, p.(420-436).

<sup>3</sup> Jocelyn. Elise. Crowley, op.cit, p.(109-136).

<sup>4</sup> أنظر:

Beth. Reingold, **Representing Women**, (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2000).

Thomas. Sue, The Impact of Women on State Legislative Policies, Journal of Politics Vol.53, No.4, 1991, p. (958-976).

<sup>5</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.966. And Rosabeth. Moss. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, Op.cit. p.208.

<sup>6</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.965. And Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, Op.cit. p.239.

<sup>7</sup> Ibid, p. 966.

- مجموعات مائلة ذات توزيع أقل انحرافاً للأنواع الاجتماعية (بنسبة تتراوح بين 35/65)؛ و
- المجموعات المتوازنة ذات التوزيع العادل نسبياً (الأكثر قليلاً/الأقل قليلاً) للأنواع الاجتماعية (بنسبة تتراوح بين 40/60 إلى 50/50).

تضيف Kanter أنّ النسب العددية داخل المجموعة "تبدأ في التحول على غرار الخبرات الاجتماعية"<sup>1</sup>، على الرغم من أنّ أدلتها مستمدة من دراسة تجريبية واحدة فقط عن هذه المجموعات الأربعة، وهي الحالة التي تكون فيها نسبة الرجال إلى النساء منحرفة لصالح الرجال، لأنّ همها الأساسي هو الكشف عن "ما يحدث للنساء اللاتي يشغلنّ أوضاعاً رمزية في مجموعة نظرائهم من الرجال"<sup>2</sup>. داخل هذه المجموعات المنحرفة تؤكد أنّ الكثيرين -أو "المهيمنين" - يسيطرون على المجموعة وثقافتها في حين أنّ القلة العددية -"الرموز" - تتحول إلى ممثلين رمزيين عن فئتهم الاجتماعية<sup>3</sup>، وبسبب وضعهم كأقلية تكون الرموز أكثر وضوحاً داخل المجموعة، ممّا يؤدي إلى تشديد المهيمنين على الاختلافات داخل المجموعة بطرق تجبر الرموز على الإمتثال للنماذج السائدة مع معاناتهم أيضاً من الصور النمطية تماشياً مع الاختلافات المتصورة. تُؤدّد هذه الإتجاهات بدورها ثلاثة تحديات خاصة للأفراد الرموز:<sup>4</sup>

- ضغوط الأداء التي تتطلب منهم تجاوز ما هو متوقع أو الحدّ من ظهورهم؛
- العزلة الرمزية التي تجبرهنّ على أن يظنوا غرباء باعتبارهنّ "نساءً متحيّزات ضدّ المرأة"؛ و
- انحباس الأدوار وهو ما يلزمهنّ على الإختيار بين القوالب النمطية النسائية والقوالب البديلة، على غرار: "الأم أو الفاتنة أو المدلّلة أو البتول القوية".

نتيجة لهذه التحديات تجد الرموز -حتى لو كانت معاً- صعوبة في "إنشاء تحالف يمكن أن يصبح قوياً في المجموعة"<sup>5</sup>، وبالتالي في ظلّ عدم وجود أعداد أكبر قادرة على إنشاء "ثقافة مضادّة"، تبقى الرموز مع "خيار قبول ثقافة المهيمنين"<sup>6</sup> لتصبح بهذه الطريقة رمزية دائماً، وبدلاً من تمهيد الطريق أمام الآخرين فهي تعزّز بقاء أعداد النساء منخفضة تاركة على عاتق التدخل الخارجي العمل على زيادة وجودهنّ<sup>7</sup>. عند التفكير في كيفية تغيير هذه الديناميات أي الانتقال من مجموعة منحرفة إلى مجموعة

<sup>1</sup> Rosabeth. M. Kanter, *Some Effects of Proportions on Group Life*, Op.cit. p.207.

<sup>2</sup> Rosabeth. M. Kanter, *Men and Women of the Corporation*, op.cit, p.968.

<sup>3</sup> Ibid., p.966.

<sup>4</sup> Ibid., p.971.

<sup>5</sup> Rosabeth. M. Kanter, *Men and Women of the Corporation*, op.cit., p.966.

<sup>6</sup> Rosabeth. M. Kanter, *Some Effects of Proportions on Group Life*, op.cit, p.231.

<sup>7</sup> Rosabeth. M. Kanter, *Men and Women of the Corporation*, op.cit, p.998. And Rosabeth. M. Kanter, *Some Effects of Proportions on Group Life*, op.cit, p.210.

مائلة، تقدم Kanter ثلاثة تخمينات بشأن سلوك المرأة لأنّ تصورات المهيمين وردود أفعال الرموز تتخذ أشكالاً غير متوقعة:

- الأول/ هو أنّه "مع زيادة الأعداد النسبية يُحتمل أن يكون أفراد الأقليات حلفاء ويمكنهم تشكيل إئتلافات ويمكن أن يؤثروا على ثقافة المجموعة"<sup>1</sup>؛

- الثاني/ هو أنّه مع زيادة الأعداد النسبية يبدأ أفراد الأقليات في التحول إلى أفراد متميزين عن بعضهم البعض<sup>2</sup>، ويشير هذان الإدعاءان معاً (الأول والثاني) إلى أنّ النساء في المجموعات المائلة قادرات على تجنب ضغوط الأداء والعزلة الرمزية التي كانت تمنعهنّ سابقاً من تشكيل تحالفات مع نساء أخريات، فضلاً عن الخلاص من إنحباس الأدوار حتى يتمكنّ من تقصي المصالح التي قد لا تتوافق مع القوالب النمطية للإناث، ولم تقدم Kanter رؤية واضحة حول أيّ سيناريو سيثبت لكنها تشير ببساطة إلى احتمالين يعتمد تحقيقهما في نهاية المطاف على إختيارات النساء "فرادى"، ويتخلل هذين المسارين:

- احتمال ثالث يتعلق بالتغيّر في الأعداد المطلقة على الرغم من عدم وجود تغيّر في الأعداد النسبية في قولها: "إثنان... ليس دائماً بالعدد الكبير بما يكفي للتغلب على مشاكل الرمزية وتطوير تحالفات داعمة إلا إذا تمّ تجميع الرموز مع مجموعتهم الإجتماعية الخاصة بهم"<sup>3</sup>.

يبين الإدعاء أعلاه أنّه حتى عندما يظل عدد النساء منخفضاً فإنّ وجود "نسويات" يمكن أن يقلل من ضغوط الأداء والعزلة الرمزية وانحباس الدور إذا كانت النساء المعنيات قد شكّلنّ إئتلافاً<sup>4</sup>. كما تضيف Kanter في حالة المجموعات المتوازنة، فإنّ الخصائص الفردية للنساء تصبح ذات أهمية قصوى لأنّ ديناميات المجموعة "تعتمد على عوامل هيكلية وأخرى شخصية"<sup>5</sup> ومع ذلك، فإنّ إعرافها بأنّه من السهل تفريق "رمزين" أو "فصلهما" قادهما بالضرورة إلى إضافة مؤهل "الأعداد الكبيرة كضرورة لتطوير التحالفات الداعمة للسياق الرمزي"<sup>6</sup>. كما وأنّ مزاعمها بأنّ النسويات عنصر أساسي لتحصيل النتائج الصديقة للمرأة تشير إلى أنّ الأعداد قد تكون في الواقع أقل أهمية من وجود "نساء محدّدات".

تتشابه الديناميات التي حدّتها Kanter في بعض النقاط مع جهود مجابهة التحدّيات التي تواجهها المرأة في السياسة، غير أنّ تطبيقها على دراسة التمثيل السياسي للمرأة محدود لعدة نقاط:

<sup>1</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.966.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.987.

<sup>4</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.238.

<sup>5</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.966.

<sup>6</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.238.

- أولها: تبحث Kanter في تجارب "النساء الرموز" في الشركات/المؤسسات وليس النساء كأقليات في الهيئات/الفضاءات السياسية، وبالتالي فإنها تدرس كيف تؤثر النسب على قدرات الرموز عند أداء أدوارها ك"موظفات"، حيث يرتبط الأداء الوظيفي بالكفاءة الإقتصادية والذي يتم تقييمه يومياً من قبل الرؤساء حسب التسلسل الهرمي للوظائف، وهذا ما يتناقض مع المشرعين الذين تظل أولوياتهم الوظيفية من إختصاص الأفراد والأحزاب السياسية، ويحكم عليهم الناخبون على مرّ سنوات<sup>1</sup> حتى لو كانت الوظائف المهنية والعمل السياسي يشتركان في بعض السمات المشتركة -مثل "التقاليد الثقافية" والتي تحدّد كيفية "إدارة العلاقات" بين أعضاء الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية<sup>2</sup>، وفي الواقع لا تتطرق أبحاث Kanter إلى مسألة ما إذا كانت المشرّعات ستسعين إلى "العمل لصالح" النساء أم لا؛

- ثانيها: أبحاث Kanter غير واضحة فيما يتعلق بـ"نقاط الميل" أي اللحظات التي تنتقل فيها المجموعات من "منحرفة إلى مائلة فمتوازنة"<sup>3</sup>، على الرغم من أنّ نسبها تتراوح بين 15/85، 35/65، 40/60 وصولاً إلى 50/50 فإنّ الرسوم البيانية للفروق النوعية بين المجموعات تشير إلى منحى مستمر<sup>4</sup>. علاوة على ذلك ونظراً إلى أنّ النسب المئوية مختلفة إختلافاً كبيراً بين الفئات لاسيما ضمن المجموعات المنحرفة (15/85) والمجموعات المائلة (35/65)، فإنّ هذا الغموض يولّد تنبؤات معاكسة فيما يتعلق بالأبعاد "البينية" وتأثيرها على تفاعل المجموعة. تشير القراءة الأولى إلى أنّه يجب تصنيف المجموعات ذات النسب مثل 20/80 و 25/75 على أنّها منحرفة، حيث لا يمكن حدوث أيّ تغيير حتى تصل النسبة إلى 35/65 بينما تشير قراءة ثانية إلى أنّ هذه المجموعات في طريقها إلى الميل لأنّها تتحرك على طول سلسلة متواصلة؛

- ثالثها: تُحدّد Kanter الجندر من تحليلاتها في تصريحها القائل بـ: "حجة الندرة والنقص بدلاً من الأنوثة في حدّ ذاتها... التي شكّلت بيئة النساء في أجزاء من [الشركة] التي يهيمن عليها الرجال في الغالب"<sup>5</sup>. في الواقع تدّعي أنّ الأعداد النسبية "يمكن أن تعبّر عن أيّ صنفين من الأشخاص بغض

<sup>1</sup> Sarah. Childs & Krook. Mona. Lena, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, **Political Studies**, Vol.56, No.3, 2008, p.728.

أنظر:

Kathleen. A. Bratton, Critical Mass Theory Revisited: The Behavior and Success of Token Women in State Legislatures, **Politics and Gender**, Vol.01, No.01, 2005, p.(97-125).

<sup>2</sup> Karen. Beckwith, **The Substantive Representation of Women: Newness, Numbers, and Models Of Political Representation**, Paper presented at The Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 29 August-1 September 2002.

<sup>3</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.237.

<sup>4</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.967. And Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.209.

<sup>5</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.207.

النظر عن الفئة التي يأتي منها الرمز<sup>1</sup>، ومع ذلك تعتمد في الوقت نفسه على التحليل الجندري لتوضيح ملاحظاتها؛ حيث ينبع وصفها لديناميات الرمزية من كيفية عرض "الوضع الرئيسي" للنوع الاجتماعي وإستتساخه في أجسام النساء وعبرها، لا سيما في الأقسام التي تشهد إشارات جنسية تعمل على إستبعاد الرموز المميّزة للإناث أو تقليلها<sup>2</sup>؛ و

- رابعها: نظرًا لإفتقارها إلى عدسة واضحة جندريا تترك Kanter دور الرجال في هذه الحالات دونما تحليل، بينما تدرك أنّ الرجال الذين لم يعتادوا على التفاعل مع النساء غالباً ما يكونون "أكثر حيرة من كونهم خصوم"، كما تشير إلى العديد من "الغاضبين علناً" الذين ببساطة لا يعرفون كيفية التعامل والتفاعل مع امرأة بخلاف زوجاتهم أو سكرتيراتهم من منطلق أنهم -على حدّ تعبيرها- ذهبوا إلى "مدارس - تقنيا- تشكيلتها بالكامل من الذكور"<sup>3</sup>.

ردود الفعل هذه لا يمكن فهمها دون إفتراض مسبق حول العلاقات الجندرية-الأبوية، وبتجاهلها فإنّ Kanter تُقلّل من إحتمال ردّ الفعل العكسي ضدّ النساء خصوصاً في المهن "المعرّفة على أنّها مهن للرجل"<sup>4</sup>، على هذا النحو قد تشعر البائعات (عينة الدراسة) "بالآثار السلبية لا لأعدادهنّ الصغيرة بل لأعدادهنّ المتزايدة"<sup>5</sup>، نظرًا لأنّ Kanter ترى أنّ المجموعات المنحرفة تُديم نفسها بنفسها إلى حدّ كبير، ومع ذلك فإنّ عدم إهتمامها بردود فعل الرجال يتضح من كونها ببساطة لم تملك أساس التجريب للتظير حول تغيّر سلوك الذكور والإناث للإنتقال من مجموعات الانحراف إلى المجموعات المائلة.

### المطلب الثاني: نظرية الكتلة الحرجة والأقليات النسوية في السياسة عند Dahlerup

وجدنا سابقاً أنّ Kanter حدّدت ثلاث توقعات حول زيادة أعداد النساء في الشركات، وهي:<sup>6</sup>

1. مع الزيادة النسبية لأعدادهنّ يُحتمل أن تكون النساء حليفات ويمكنهنّ تشكيل إئتلافات كما يمكنهنّ التأثير على ثقافة المجموعة؛
2. مع الزيادة النسبية لأعدادهنّ يُمكن أن تصبح النساء أفراداً مختلفين عن بعضهنّ البعض؛ و

<sup>1</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.972. And Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.06.

<sup>2</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.968.

أنظر:

Thomas. Sue, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>3</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.42.

<sup>4</sup> Janice. D. Yoder, op.cit, p.188.

<sup>5</sup> Ibid, p.185.

<sup>6</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.966. And Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.238.

3. مع الزيادة المطلقة لأعدادهنّ يُمكن للمرأة أن تنشئ تحالفات داعمة تؤثر على ثقافة المجموعة طالما أنها (أي الزيادة) "نسوية" أو "نساء تمّ تحديدهنّ من طرف النساء".

بعد هذه الأجندة توسعت Dahlerup في تحليلات Kanter لتشمل دراسة النساء في السياسة - ولو كان ذلك جزئياً على الأقل - رداً على الجائحة المتزايدة بين النساء السياسيات في منتصف الثمانينات من القرن العشرين نحو فكرة "الكتلة الحرجة"، وهذا بعد توصيف القيود المفروضة على إمكانياتهنّ لـ "العمل من أجل Act For النساء، كما شكّكت في مدى ملاءمة هذه الإستعارة لفهم السلوك السياسي، غير أنّها إعتمدت على ما قدمته Kanter للنظر في كيفية مقارنة ضغوط الأداء بالنسبة للباقيات مع نظيرتهن السياسيات اللاتي يجب أن يثبتنّ أنّهنّ "يشابهنّ" - قدر ما يمكن - السياسيين الذكور مع ترقب "حدوث الفرق عند إنتخاب النساء"<sup>1</sup>.

تبنت Dahlerup منظوراً جندياً صريحاً يركّز على كيفية ربط وضع الأقلية النسوية في السياسة بوضع مجموعة الأقليات في المجتمع، من خلال التركيز على عمليات: "التحرش الجنسي، غياب السلطة الشرعية، القوالب النمطية، غياب أيّ إعتبار للإلتزامات العائلية وإزدواجية المعايير"، وهي النتيجة التي يشترك فيها وضع الأقليات عموماً ووضع المرأة في المجتمع الأبوي بشكل خاص<sup>2</sup>. وسعيّاً منها إلى تكييف رؤى زميلتها Kanter مع المجال السياسي، حدّدت Dahlerup بعد ذلك ستة مجالات يمكن فيها أن يكون للنساء تأثير على السياسة:

1. ردود الفعل حول النساء السياسيات مع تراجع المعاملة المتحيّزة ضدّ المرأة وحالات التحرش الجنسي؛
2. أداء وكفاءة النساء السياسيات مع تسجيل إبتعاد أقل عدد ممكن منهنّ عن هذا الفضاء؛
3. المناخ الإجماعي للحياة السياسية قصد الوصول إلى نمط توافقي بترتيبات عمل صديقة؛
4. الخطاب السياسي مع إعادة تعريف المخاوف السياسية؛
5. الإهتمام بأجندة صنع السياسات مع تأنيث الأجندة السياسية؛ و
6. تأثير وقوة المرأة بشكل عام مع التمكين الإجماعي والإقتصادي الأوسع لها<sup>3</sup>.

على الرغم من حرصها على تكييف عمل Kanter إلا أنّ إسهامات Dahlerup لا تمثّل إلا تغييراً جزئياً في ديناميات التفاعل، حين تنتقل المجموعة من الانحراف إلى الميل، وفي ذلك تقول: "في

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.279.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., p.(99-283).

المجموعة المائلة تكون الأقلية قويّة بما يكفي للتأثير على ثقافة المجموعة والتحالفات بين أعضاء مجموعة الأقلية تصبح ممكنة"<sup>1</sup>. من خلال هذه الإضافة المتفرّدة حوّلت Dahlerup النقاش حول "الكتلة الحرجة" إلى نقطتين مع إنعكاس ذلك على الأبحاث اللاحقة حول التمثيل الشكلي للمرأة:

أولاً: التركيز بشكل حصري على الفرصة المتاحة للمرأة لتشكيل تحالفات داعمة عندما يكون هناك عدد متزايد من النساء، مع تغاضيها عن احتمال أنّ النساء كمجموعة سيكون نموها أكثر تنوعاً بنمو أعدادها، وكذلك فرصة النساء ليكون لهنّ تأثير يتحقق حتى عندما يشكلن أقلية صغيرة جداً؛ و

ثانياً: إدراج تعريف جديد للمجموعات المائلة مثل تلك التي تتراوح نسبة النساء فيها ما بين 15 و 40 في المائة، ممّا يعني أنّها تشغل كل المجال بين المجموعات المنحرفة (15/85) والمجموعات المتوازنة (40/60)، وبذلك فإنّها تتعرض إلى الإستخدام الشائع لمفهوم "الكتلة الحرجة"<sup>2</sup> وتُعرّف الـ 30 في المئة على أنّها نقطة الفصل الحاسمة لقياس تأثير النساء في السياسات خصوصاً في البيئات الاسكندنافية<sup>3</sup>، على الرغم من أنّ قراءة Kanter الصارمة تصنّف هذه المجموعة على أنّها منحرفة وليست مائلة أو متوازنة.

على ضوء طرحها الجديد إستنتجت Dahlerup أنّ الأدلة التجريبية المتاحة لا تدعم ببساطة وجود علاقة سببية بين نسب مئوية محدّدة من النساء والتغيّرات في كل مجال من مجالات الستة السابقة، وبذلك إقترحت أنّ العوامل التي تتجاوز الأعداد -خاصة تلك التي من المستحيل عزلها أو السيطرة عليها مثل التحولات الكبرى في المواقف المجتمعية- قد تذهب أبعد من نظيرتها الكمية في شرح كل من التغيير و/أو عدم التغيير الذي يصاحب ولوج المزيد من النساء إلى المناصب السياسية<sup>4</sup>. وأبعد من ذلك تؤكد Dahlerup أنّ الآليات المحدّدة للتغيير تكمن في "الأفعال الحاسمة" أي مبادرات "تُغيّر موقف الأقلية وتؤدي بذلك إلى مزيد من التغيّرات" وتشمل هذه الأفعال -حسبها- تعيين نساء أخريات، إعتقاد نظم المحاصصة وإستحداث تشريعات ومؤسسات جديدة بحثاً عن المساواة، ويعتمد كل ذلك بشكل أساسي على "رغبة وقدرة الأقلية على تعبئة موارد الهيئة/المؤسسة لتحسين وضعها ووضع مجموعة الأقلية بأكملها"<sup>5</sup>.

من مفارقات هذا الطرح نجد أنّ Dahlerup تحيي ضمناً إدعاء Kanter الثالث بأنّ النسويات يمكن أن يكون لهنّ تأثير يتجاوز وضعهنّ المميّز إذا شكّلن تحالفات مع بعضهن البعض، على الرغم من

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.280.

<sup>2</sup> Ibid., p.296.

<sup>3</sup> Ibid., p.281.

<sup>4</sup> Ibid., p.276.

<sup>5</sup> Ibid.



أعدادهنّ الصغيرة وعلى الرغم من ذلك، تتجاهل Dahlerup إدعاء Kanter الثاني -رغم ملاحظتها لدور الهويات الحزبية في توجيه ولاءات المرأة- من خلال التقليل من أهمية الاختلافات بين النساء وكيف يمكن لها أن تعيق الإئتلافات فيما بينهنّ عندما تكن موجودات سواء بأعداد أعلى أو أقل<sup>1</sup>. مع ذلك تظل Dahlerup حذرة في توقعاتها عندما تربط بين الأفعال الحرجة ونسب أكبر من النساء بقولها: "إنّ الوعي النسوي المتنامي بين عدد متزايد من النساء السياسيات يمكن أن يعني أنّ المرأة قد وصلت إلى نقطة تحول مهمة لتصبح كتلة حرجة"<sup>2</sup>، لذلك فهي تستبق الأفعال الحرجة وأنشطة الأفراد والتي -حسبها- لا تقود بالضرورة إلى كتلة حرجة أي مجموعة أكبر يؤدي حتماً تأثيرها إلى تغيير سياسي دراماتيكي، وهذا التحول في التركيز يحول بالتالي النتائج المتفائلة التي تنطوي عليها فكرة "الكتلة الحرجة" إلى مستقبل يتوقف فيه بلوغ النتائج المرجوة بالأساس على تصرفات أفراد معينين<sup>3</sup>.

الفروع المتعددة والمتناقضة -أحياناً- في حجة Dahlerup تعزّز بسهولة مجموعة من التفسيرات المختلفة حول إذا ما كانت/ وبأيّ طريقة الأعداد مهمة، فعندما تناقش التغيرات في ردّ الفعل على النساء السياسيات على سبيل المثال تقول أنّ: "وجود النساء السياسيات بأعداد كبيرة يجعل الأمر يبدو وكأنه يأس من نوع ما من محاولة إبعاد النساء عن المجال العام، فالأعداد إذن تُحتسب"، وقد أوضحت ذلك بالتفصيل في قولها: "بعد الأعداد المتزايدة من النساء في السياسة تتناقص الصور النمطية لأنّ العديد من الأنواع المختلفة من النساء تشغل الآن الساحة السياسية"<sup>4</sup>.

لكنّها تضيف في ذات السياق أنّه لا يمكن أن نستنتج أنّ مثل هذه التغييرات تنجم عن أيّ عدد محدّد من النساء (على سبيل المثال 30 في المئة) وبدلاً من ذلك تُقدّم مثالا عن "العدد القليل من النساء الحائزات على المناصب العليا...ربما يكون قد ساهم بشكل كبير في تغيير النظرة نحو النساء كسياسات"، ممّا دفعها إلى إستنتاج أنّه: "في مثل هذه الحالات لا يتم إحتساب الأعداد ولكن بدلا من ذلك ما يُحتذى به أكثر هو أداء عدد قليل من النساء البارزات في نماذج الدور"<sup>5</sup>، وقد قدمت Dahlerup حججاً مشابهة عبر المجالات الخمسة الأخرى -السالفة الذكر- التي تجمع بين التفسيرات الفردية والجماعية من خلال التحول في العبارات المتداولة على غرار: <sup>6</sup> "تواجد امرأة واحدة فقط إلى جانب مجموعة من الذكور...يغيّر من نقاشات وسلوكات تلك المجموعة" و "كلما إرتفعت نسبة النساء كلما تغيّرت المواقف المجتمعية"،

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.293.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Sarah. Childs & Mona. L. Krook, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, Op.cit.p.731.

<sup>4</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.285.

<sup>5</sup> Ibid., p.287.

<sup>6</sup> Ibid., p.290.

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

ونتيجة لذلك فإنّ تفضيلها لمفهوم "الأفعال الحرجة" يتماشى إلى جانب التصريحات التي تفيد بأنّ "فرصة النساء في تشكيل تحالفات الأغلبية... تزداد عندما تشكّلن الـ 30 في المائة بدلاً من 5 في المائة"<sup>1</sup> وهو بذلك تأكيد قائم على إفتراض رابطة الأعداد والنتائج التي رفضتها في نهاية المطاف.

وعليه وحسب Dahlerup ترتبط نظرية الكتلة الحرجة إرتباطاً وثيقاً بمناقشة ما إذا كانت "النساء السياسيات تُحدثنّ فرقاً"<sup>2</sup>، وفي العنصر الموالي يتم التدقيق في صحة هذا السؤال بالذات، حيث أنّه يجب التمييز بين منظور نتائج السياسة ومنظور السياسة كمكان عمل عند مناقشة أهمية الأعداد النسبية للنساء (أو الأقليات الأخرى)، ففي مقالها لسنة 1988 قامت بتفكيك وإعادة بناء نظرية الكتلة الحرجة إستناداً إلى تجربة دول الشمال الأوروبي ومع وجود أكثر من 30% من النساء في البرلمان، إستنتجت أنّه لا يمكن تحديد نقطة تحوّل محدّدة، وبالتالي فندت طرحها الأول القاضي بإستبدال منظور الكتلة الحرجة والتركيز على الأفعال الحرجة التي ستمكّن للنساء بشكل عام ومثال ذلك إعتقاد الحصص الجندرية. كما إعتبرت Dahlerup النقاش المعاصر -الضيق نوعاً ما- سبباً وراء عدم تأثير النساء أكثر في السياسة وإقترحت توسيع جدول أعمال البحث عن طريق تحديد ستة جوانب مختلفة من التغيّرات التي قد تتجر عن التغيّرات في الأعداد النسبية للنساء والرجال -والتي ذكرناها سابقاً- ونوجزها فيما يلي قصد تحليلها<sup>3</sup>:

التغيّرات في ردّ الفعل حول النساء السياسيات؛ التغيّرات في أداء وكفاءة النساء السياسيات؛ التغيّرات في المناخ الإجماعي للحياة السياسية (الثقافة السياسية)؛ التغيّرات في الخطاب السياسي؛ التغيّرات السياسية (القرارات السياسية) والزيادة في قوة النساء (تمكين المرأة).

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.294.

<sup>2</sup> من صلب اهتمامات الباحثة Dahlerup التي تشير إليها بمصطلح "قصة نظرية الكتلة الحرجة" وتقصد به الاستخدام الفعلي لنظرية الكتلة الحرجة الذي يتحقق عندما تطبق الحركات النسوية والسياسيات بأنفسهن هذه "النظرية" -على الرغم من جميع التحفظات العلمية حولها- حيث أضحى من حكمة التقاليد البحثية ضمان ما لا يقل عن 30% من النساء ككتلة حرجة لكي تحدث النساء فرقاً في السياسة. وتردّف Dahlerup أنه كثيراً ما تستخدم النظرية لتغطية مواقف مختلفين أولهما يتم استخدامه من قبل السياسيات اللاتي يدافعن عن أنفسهن ضد الانتقادات التي تقدمها الحركات النسوية في المقام الأول ومفادها أن السياسيات من النساء لا يصنعن فرقاً كافياً بمجرد انتخابهن، وتجدر الإشارة إلى أن النسويات منذ انتخاب أولى العضوات في المجالس المحلية والوطنية قد عبرن عن هذا النوع من الانتقادات. ثانيهما أنه كثيراً ما يستخدم دعاة تعزيز التمثيل السياسي للمرأة حجة الكتلة الحرجة، حيث أن الأحزاب السياسية يجب ألا ترشح امرأة وحيدة فحسب بل على الأقل كتلة حرجة من النساء لأن الناخبين يطالبون بها أو من أجل ضمان ألا تكون النساء المنتخبات مجرد رمز رمزي. وخلال العقد أو العقدين الأخيرين شهدنا حجة الكتلة الحرجة التي تستخدم بين المدافعين عن إدخال حصص جنسانية انتخابية من أجل إحداث زيادة سريعة في عدد السياسيات. في المشروع البحثي الموسوم "Electoral Gender Quotas—a Key to Equality" (2003) الذي يتعلق بالاتجاه العالمي لإدخال حصص الجندر إلى الانتخابات العامة غالباً ما نجد قصة "الكتلة الحرجة" في دراسات Dahlerup و Freidenvall؛ وكذا "قاعدة البيانات العالمية لحصص النساء". خلال الـ 10 إلى 15 سنة الماضية اعتمدت ما يفوق من 50 دولة نظم حصص الجندر بموجب القوانين أو التعديلات الدستورية أو في النظم الداخلية للأحزاب السياسية -طوعية- .

<sup>3</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.(84-283).

وهذا ما راجعته في مقالها الموسومة "The Story of the Theory of Critical Mass" انظر :  
Drude. Dahlerup, The Story of the Theory of Critical Mass, **Politics & Gender**, Vol.2, No.4, 2006, p.(511-522).

تعكس التغيرات الثانية والرابعة أعلاه منظور السياسة كمكان للعمل، والتي كانت أقل تطوراً قبل الثمانينيات، لأنّ التركيز كان على منظور تغيير السياسة (النقطة الخامسة أعلاه). وتؤكد Dahlerup أنّ أهمية الأعداد النسبية للنساء تتباين حسب المنظور الذي يتم إختياره، ومع ذلك فإنّ الأبحاث المطوّلة حول التغيرات في جوانب البنية الجندرية لبيئات الشمال الأوروبي أو برلمانات أخرى كانت ولا تزال تفتقر إلى ذلك إلى حدّ كبير، وأشارت Dahlerup في مقالها لسنة 1988 إلى صعوبة عزل تأثير زيادة نسبة النساء عمّا يحدث خارج البرلمان عندما يتعلق الأمر بالتغيرات في المناخ الاجتماعي للمؤسسات السياسية (النقطة الثالثة أعلاه)، ويمكن توقّع "نوع من التغيير التلقائي عندما تتسع الأقلية".<sup>1</sup> مع ذلك حدثت مثل هذه التغييرات حتى عند دخول أول امرأة إلى قاعة الاجتماع، علاوة على ذلك تضيف أنّه مع وجود أقلية واسعة من النساء في السياسة تتم إزالة المقاومة الصريحة ضدّ السياسيات -والآن يبدو من المستحيل إعادة النساء إلى [المنزل]<sup>2</sup>.

توضّح مراجعة إسهامات Dahlerup لسنة 1988 أنّه في حين أنّ فكرة نقطة التحوّل المحدّدة-على سبيل المثال 30٪- قد تمّ رفضها في الثمانينيات فإنّ فكرة "اللارجعة"، التي واكبت تفاؤل الثمانينيات لم يتم الطعن فيها حتى وقت لاحق عند مواجهة أمثلة فعلية وردود فعل شديدة حول تمثيل المرأة في التسعينيات، ومع صعود الأصولية في أقطاب واسعة من العالم أصبح ردّ الفعل العنيف ضد النسوية جزءاً من تقاليد اليوم ليحل محلّ التفاؤل الذي عرفته سنوات السبعينيات والثمانينيات.<sup>3</sup>

وإنطلاقاً من أفكار Kanter الثاقبة وإسقاطها على دراسات النساء والسياسة إختبرت Dahlerup التخمين الأول الذي قدمته Kanter، لكنها خلّصت في نهاية المطاف إلى دليل لرفض فكرة الكتلة الحرجة لصالح "الأفعال الحرجة" على أساس أنّ الحصة النسبية للنساء تكون أقل أهمية من رواد السياسة الأفراد في شرح المكاسب السياسية الصديقة للمرأة، وعلى خطى Dahlerup العديد من المهتمين إختزلوا تخمينات Kanter الثلاثة في واحد وتوقعوا أنّ الزيادة في الأعداد ستسهل التحالفات بين النساء. في نفس الوقت إسهامات Dahlerup في السياق قدمت حجة قوية لصالح الكتلة الحرجة عند التركيز على الأفعال الحرجة (وهنا يظهر التضارب في إسهاماتها)، وهذه التشوهات هي ما أطلق عليه الباحثون "نظرية الكتلة الحرجة"، وهو نهج لدراسة السلوك التشريعي للمرأة لكنّه يشوه أعمال Kanter و Dahlerup وفي المقابل يلعب دوراً مركزياً في تنظيم البحوث حول المرأة والسياسة. تتركز إهتماماته حصرياً على الفرص المتاحة

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, The Story of the Theory of Critical Mass, op.cit., p.513.

<sup>2</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.(96-295).

<sup>3</sup> Drude. Dahlerup, The Story of the Theory of Critical Mass, op.cit., p.514.

للمرأة لتشكيل إئتلافات مع بعضها البعض حيث وُجد أنّ الهيئات التشريعية بنسب عالية من النساء تنصدر الترتيب بتقديمها مشاريع قوانين تهتم المرأة أكثر من نظيرتها ذات التمثيل النسوي المنخفض<sup>1</sup>.

في المقابل تظهر الإنتقادات لتضمّ الحالات التي لا يحدث فيها تغيير في السياسة رغم زيادة أعداد النساء<sup>2</sup>، أو حيث تحدث إصلاحات سياسية على الرغم من أنّ أعداد النساء قليلة نسبياً<sup>3</sup>. وهكذا تتمايز الأصوات بين تلك المؤيدة والمطالبة بتفعيل التخمين الأول لـ Kanter ومفهوم Dahlerup للكتلة الحرجة، وبين تلك الراضية التي تُقدم أدلتها لدعم تخميني Kanter الثاني والثالث وفكرة Dahlerup عن الأفعال الحرجة، لتبقى أصوات أخرى معارضة لهذا التضارب فقط<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: الكتلة الحرجة كمدخل لدراسة رابطة (المرأة - التمثيل)

في دراسات الكتلة الحرجة المؤيدة هناك أيضاً إشارة إلى أنّ الباحثين يجب ألا يهتموا فقط بالآثار الإيجابية التي تحدث مع زيادة أعداد النساء في الهيئة التشريعية، على سبيل المثال الفرضية القائلة بأنه سيكون هناك تعبير في ردود الفعل حول النساء كسياسيات داخل وخارج الهيئات التشريعية بمجرد وصول أعدادهنّ إلى كتلة حرجة<sup>5</sup>، فأحياناً يكون ردّ الفعل على الأعداد المتزايدة من النساء في المناصب القوية عدائياً<sup>6</sup> وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على سلوك النساء المنتخبات؛ وفي هذا السياق نستعرض النقاط التالية:

أولاً: ما جوهر إفتراض الكتلة الحرجة؟ كثيراً ما يُستخدم مصطلح الكتلة الحرجة من قبل السياسيين ووسائل الإعلام والأكاديميين وهنا يُطرح السؤال هل يمكن أن تقدم مدخلا لدراسة تأثير الجندر على العمليات والنتائج السياسية؟. في هذه النقطة ترعم Grey<sup>7</sup> أنّ الكتلة الحرجة لن تأتي أكلها إلا إذا تمّ تجاهل الإعتقاد بأنّ النسبة الكبيرة هي مفتاح جميع إحتياجات تمثيل المرأة، وإذا تمّ تجاهل الطرح الذي

<sup>1</sup> Michelle. Saint-Germain, Does Their Difference Make a Difference? The Impact of Women on Public Policy in the Arizona Legislature, Social Science Quarterly, Vol.70, No.4, 1989, p.(956-968).

أنظر:

Thomas. Sue, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>2</sup> أنظر:

Sarah. Childs, **New Labour's Women MPs: Women Renrepresenting Women**. (New York: Routledge, 2004).

Cindy. Simon. Rosenthal, **When Women Lead : Integrative leadership in state legislatures**, (New York: Oxford University Press, 1998).

<sup>3</sup> أنظر:

Reingold. Beth, **Representing Women**, (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2000).

Ann. Towns, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, **Women and Politics**, Vol.25, No.1-2, 2003, p.(1-29).

<sup>4</sup> Sarah. Childs, & Krook. Mona. Lena, The Substantive Representation of Women: Rethinking the Critical Mass Debate, paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, September 1-4.

<sup>5</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit, p.(275-298).

<sup>6</sup> Lyn. Kathlene, Power and Influence in State Legislative Policymaking: The Interaction of Gender and Position in Committee Hearing Debates, **Political Science Review**, Vol.88, No.3, 1994, p.(560-576).

<sup>7</sup> Sandra. Grey, Numbers and Beyond: the Relevance of Critical Mass in Gender Research, **Politics and Gender**, Vol.2, No.4, 2006, p.493.

يرى أنّ الأعداد وحدها تُحدث تغييرات جوهرية في العمليات السياسية والنتائج. في ذلك إستخدمت تحليلًا نصيًا للنقاشات البرلمانية في نيوزيلندا قصد تطوير ما أسمته بـ "نموذج التأثير المشترك" الذي يمكن أن يفسّر بشكل أفضل العوامل التي تُساعد/تُعوق التمثيل الجوهري للمرأة، وخلصت إلى أنّ النساء السياسيات سيكون لهنّ تأثير جوهري على صنع القرار السياسي في النقاشات حول "سياسة الحضور" التي تُشكّل رفقة دراسات الكتلة الحرجة وجهان لعملة واحدة.

في هذه النقاشات يُعتبر كل من الرسول Messenger والرسالة Message بنفس الأهمية<sup>1</sup>، ويُنظر إلى السياسيات على أنهنّ "لا يقفنّ" لصالح النساء فقط بل أنهنّ "يتصرفنّ من أجل" النساء كمجموعة بمجرد إنتخابهنّ، ولا يستند هذا التأكيد إلى الإيمان بوجود رابط أساسي بين الجندر والتمثيل بل يعتمد على الطريقة التي تختبر بها النساء العالم وكيف يؤثر ذلك على تصرفاتهنّ إذا تمّ إنتخابهنّ كممثلات سياسيات. في ذلك تقول Williams<sup>2</sup>: "يجب أن يكون الممثل قادرًا على العمل كمدافع عن مصالح المرأة مع فهم الطرق التي تتشكل بها حياة الناخبات مقارنة بالإمتياز الممنوح للرجال، ونقطة الإنطلاق الأكثر فاعلية لذلك الفهم هي تجربة المرأة الخاصة حول الإقصاء والتبعية"، وقد لاحظت السياسيات بأنفسهنّ أهمية الهوية الجندرية في المجال السياسي، على سبيل المثال خلال النقاشات البرلمانية حول الإعفاءات الضريبية، وفي ذلك صرّحت عضوة البرلمان النيوزيلندي Christine Fletcher بمناسبة مناقشة "قانون الضرائب": "هناك عدد كبير من النساء في البرلمان وهذا يتيح لنا -في الألفية الجديدة- أن نبدأ أخيرًا في مناقشة بعض القضايا التي نعتبرها قضايا صعبة"<sup>3</sup>.

إنّ توقع أن تمثّل النساء السياسيات النساء في النقاشات السياسية وصنع القرار لا يخلو من المشاكل، حيث لاحظت Dahlerup أنّ النساء كسياسيات عالقات بين توقّعين متضاربين وعليهنّ أن يثبتنّ أنهنّ مثل السياسيين الذكور وأنهنّ سيحدثنّ فرقًا عند إنتخابهنّ، حتى بدون هذا الإرتباط المزدوج تُطرح إشكالات إذا ما كان يُنظر إلى السياسيات على أنهنّ يمثلنّ فقط "مصالح المرأة" (المصالح النسوية) فإنّ التمثيل الجوهري للمرأة أكثر تعقيدًا، لأنّ النساء لسنّ بأيّ حال من الأحوال مجموعة متماسكة ولكل إمراة

<sup>1</sup> Sandra. Grey, Numbers and Beyond: the Relevance of Critical Mass in Gender Research, **Politics and Gender**, Vol.2, No.4, 2006, p.493.

أنظر:

Helena. Catt, How Can Women MPs Make a Difference? Reconsidering Group Representation and the Responsible Party Model, Occasional Paper No.6, Centre for the Advancement of Women in Politics, Queen's University, Belfast, 2003, p.106.

<sup>2</sup> Melissa. S. Williams, Memory, **History and Membership: The Moral Claims of Marginalized Groups in Political Representation**, In : J. Raikka. Netherlands, (eds), **Do We Need Minority Rights?** (Kluwer Law International, 1996).

<sup>3</sup> Sandra. Grey, Numbers and Beyond: the Relevance of Critical Mass in Gender Research, Op.cit. p.493.

مشرعة خصائص الهوية الشاملة التي تؤثر على رؤيتها للعالم، وعلى الرغم من هذه المخاوف من المهم التأكيد من أنّ المرأة لها "صوت" أو "أصوات" في التشريع الوطني وما إذا كان هذا الصوت يأتي عبر النساء المشرعات؟ وما هو الدور الذي تلعبه القوة العددية في تمكين السياسيين من التصرف بالمثل ولصالح النساء؟<sup>1</sup>.

ثانياً: هل يجب إعادة التفكير في الأعداد الحرجة؟ كما ذكرنا سابقاً ظهر مفهوم الكتلة الحرجة في مواضيع العلوم السياسية بعد نشر مقال Dahlerup لعام 1988 والموسوم بـ: From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics على أساس فكرة أنّ شكل الهيئة التشريعية سيشكل عملياتها وسياساتها، وإستندت في ذلك إلى دراسة Kanter لعام 1977 حول التفاعلات الناشئة في مجموعات أشخاص ذوي فئات ثقافية أو إجتماعية مختلفة - كما سبق الذكر - وبتقديم Kanter تصنيفاً من أربع مجموعات بغرض دراسة تأثير تغيّر ديناميات المجموعات على الثقافة التنظيمية، تحدت بذلك مجموعتان على أنّهما الأكثر أهمية في نقاشات الكتلة الحرجة - المجموعة المنحرفة أين تُشكّل الأقلية 15% كحدّ أقصى وهي "الرموز" والمجموعة المائلة التي تكون فيها الأقلية ما بين 15% و 40% من الأعضاء، والتي أصبحت "قوية بما يكفي للبدء في التأثير على ثقافة المجموعة". رغم أنّ دراسة Kanter هي أساس ظهور مفهوم الكتلة الحرجة إلا أنّ "النسبة" نادراً ما تُطرح كإشكال ومع إقتراح Dahlerup لنسبة 30% التي جعلت من الكتلة الحرجة في العلوم السياسية نقطة مرجعية في العديد من البيئات، هناك القليل من الأدلة على أنّ 30% علاج سحري لضمان تمثيل المرأة في السياسات الوطنية، وبالتالي إعتبر المهتمون -بمن فيهم Dahlerup- أنّ الشيء الأكثر أهمية للتمثيل الجوهري للمرأة في السياسة هو "الأفعال الحرجة" بمنطق "المساحات الآمنة"<sup>2</sup>.

نظراً لغياب ما يشير في طرح Kanter إلى أنّ العدد هو المتغيّر الوحيد المهم، يستوجب الانتقال إلى فكرة أنّه قد تكون هناك حاجة إلى "كتل حرجة مختلفة" على حسب النتائج المرجوة، حيث أنّه قد يتيح حصول السياسيات على 15% من المقاعد في الهيئة السياسية تغيير الأجندة السياسية، لكن قد يستوجب الأمر 40% لتطبيق سياسات صديقة للمرأة، وهناك مشكلة أخرى تتمثل في استخدام الأعداد في البحث عن

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.279.

<sup>2</sup> Sandra. Grey, Numbers and Beyond: the Relevance of Critical Mass in Gender Research, Op.cit. p.494.

أنظر:

Joni. Lovenduski, **Women and Politics**, In: Norris. Pippa, Christopher Wlezien, **Britain Votes**, (Oxford: Oxford University Press, 2005).

Sarah. Childs, A Feminised style of Politics: Women MPs in the House of Commons, **British Journal of Politics and International Relations**, Vol.6, No.1, 2004, p.(3-19).



## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

التأثير الجوهري للسياسيات اللاتي هنّ بحاجة إلى الإهتمام قبل المضي قدماً في الأمر. ومن الصعب إستكشاف ما إذا كانت هناك حاجة إلى كتل حرجة لضمان التمثيل الجوهري بسبب الإفتقار إلى النساء في معظم الهيئات التشريعية الديمقراطية عبر العالم<sup>1</sup>، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الدراسات المقارنة التي أجراها/بجربها المهتمون و/أو المنظمات الحكومية/غير الحكومية المهمة.

في حين يصرّح تيار آخر من المهتمين على غرار McAllister<sup>2</sup> و Studlar بضرورة توخي مزيد من الحذر عندما يتعلق الأمر بالكتلة الحرجة، ومن الملاحظ أنّ القليل من الديمقراطيات في الدراسات ذات الصلة كان لديها ما يقارب 30% من النساء في صفوفهن التشريعية ناهيك عن نسبة 40% وحتى مع إدخال إشكال النسب في لبّ دراسات الكتلة الحرجة وإختيار الكتل الحرجة المختلفة كنقاط إنطلاق فمن المحتمل أن يكون ما أثارته هو الصواب ألا وهو: "تضخيم تأثير الكتلة الحرجة". وتنادي الدراسات المهمة بالكتلة الحرجة حالياً بالحاجة إلى النظر في تطوير نموذج مشترك مفصّل - واضح يعكس بشكل دقيق العوامل التي تساعد/تعرقل النساء السياسيات اللواتي يتطلعن إلى العمل مثل النساء ومن أجلهنّ.

ثالثاً: هل يجب إعادة التفكير في توقعات الكتلة الحرجة؟ إختبرت إستقصاءات الكتلة الحرجة الحالية إفتراضات Dahlerup حول كل من: التغيرات في الثقافة البرلمانية<sup>3</sup>؛ تأنيث الأجندات السياسية والنقاشات البرلمانية<sup>4</sup>؛ التغييرات في التشريعات<sup>5</sup> وردود الفعل حول النساء السياسيات<sup>6</sup>. وقد أكدّ عدد قليل منها على

<sup>1</sup> Sandra. Grey, Numbers and Beyond: the Relevance of Critical Mass in Gender Research, Op.cit., p.495.

<sup>2</sup> Ian. McAllister & Donley. T. Studlar, Does a Critical Mass Exist? A Comparative Analysis of Women's Legislative Representation since 1950, European Journal of Political Research, Vol.41, No.2, 2002, p.247.

<sup>3</sup> أنظر:

Thomas. Sue, The Impact of Women on State Legislative Policies, Journal of Politics Vol.53, No.4, 1991, p. (958-976).

Lyn. Kathlene, Power and Influence in State Legislative Policymaking: The Interaction of Gender and Position in Committee Hearing Debates, Political Science Review, Vol.88, No.3, 1994, p.(560-576).

Sharon. Broughton, & Di. Zetlin, Queensland ALP Women Parliamentarians: Women in Suits and Boys in Factions, International Review of Women and Leadership, Vol.2, No.1, 1996, p.(47-61).

Sandra. Grey, Does Size Matter? Critical Mass and New Zealand's Women MPs', Parliamentary Affairs, Vol.55, No.1, 2002, p.(19-29).

Joni. Lovenduski, & Pippa. Norris, Westminster women: the politics of presence, Political Studies, Vol.51, No.1, 2003, p.(84-102).

<sup>4</sup> أنظر:

Thomas. Sue, The Impact of Women on State Legislative Policies, Journal of Politics Vol.53, No.4, 1991, p. (958-976).

Sharon. Broughton, & Sonja. Palmeri, Gendered Contributions to Parliamentary Debates: The Case of Euthanasia, Australian Journal of Political Science, Vol.34, No.1, 1999, p.(29-45).

Jane. Freedman, Women in the European Parliament, Parliamentary Affairs, Vol.55, No.1, 2002, p.(179-188).

Marian. Sawer, When Women Support Women: EMILY's List and the Substantive Representation of Women in Australia, Paper prepared for the Australasian Political Studies Association Conference University of Adelaide 29 September - 1 October 2004.

<sup>5</sup> أنظر:

Thomas. Sue, How Women Legislate, (New York: Oxford University Press, 1994).

Sarah. Childs, A Feminised style of Politics: Women MPs in the House of Commons, British Journal of Politics and International Relations, Vol.6, No.1, 2004, p.(3-19).

<sup>6</sup> أنظر:

Lyn. Kathlene, Power and Influence in State Legislative Policymaking: The Interaction of Gender and Position in Committee Hearing Debates, Political Science Review, Vol.88, No.3, 1994, p.(560-576).



## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

وجود صلة سببية واضحة بين السياسات اللائي يصلن إلى كتلة حرجة والتمثيل الجوهري للمرأة، وقد ضمت هذه المجموعة من الدراسات أربعة عوامل- جنبا بجنب- باعتبارها الأكثر أهمية لتقصي الدور الذي تلعبه الكتل الحرجة من النساء لإحداث التغيير في العمليات والنتائج السياسية:

1. موقف السياسات المعنية؛ 2. مدة تواجدهن في المنصب؛ 3. أيديولوجيتهن وأيديولوجية حزبهن السياسي و4. ردود أفعال النساء السياسيات وردود الأفعال حولهن.

تُقدم القليل من البيئات -على غرار نيوزيلندا<sup>1</sup>- دراسة حالة يمكن من خلالها تطوير نموذج التأثير المشترك بين العوامل الكامنة وراء التمثيل الجوهري للمرأة في السياسة لعدة أسباب، وقصد البدء في تطوير نموذج التأثير المشترك قامت Grey بدراسة وتقييم التأثير الفعلي للنساء السياسيات في نيوزيلندا منذ عام 1970 من خلال التحليل النصي للنقاشات البرلمانية حول ثلاثة مواضيع وهي: رعاية الطفل، المساواة في الأجر وإجازة الولادة، وقد تم إختيار هذه القضايا لأن الأبحاث التجريبية أظهرت أن الفروق بين الجنسين في السياسة أكثر وضوحًا في قضايا المرأة أو القضايا المتعلقة باستقلالية المرأة. سمحت دراستها التجريبية -القائمة على التحليل النصي للنقاشات النيابية<sup>2</sup>- بتقييم مناسبات/فرص النقاشات السياسية حين تصرّح النساء السياسيات بأنهن يتصرفن كنساء ولصالح النساء، ومن الضروري إنتظار فترة من الزمن ليست بالقصيرة للوصول للتمثيل الجوهري للمرأة، على عكس الإعتقاد الخاطئ الشائع حول دراسات الكتلة الحرجة بأنه سيكون هناك إقلاع حتمي نحو الوضع الجديد بمجرد وصول المرأة إلى الكتلة الحرجة، وما تدعو إليه إفتراضات الكتلة الحرجة هو إكتشاف إقلاع لا رجعة فيه نحو الوضع الجديد

<sup>1</sup> نيوزيلندا كانت بيئة الدراسة التي اختارتها: Sandra Grey الموسومة: Numbers and Beyond: The Relevance of Critical Mass in Gender Research لعدة أسباب -حسبها- حيث:

- كان عدد النساء اللائي شغلن منصبًا في المجلس التشريعي مرتفعًا نسبيًا حيث تشغل النساء حوالي 30% من المقاعد في مجلس النواب منذ عام 1996؛

- كانت هناك أيضًا نسب عالية نسبيًا من النساء في ثلاث هيئات تنفيذية-حكومية متعاقبة (عام 1999 شغلت النساء 7 من 20 منصبًا في مجلس الوزراء؛ و عام 2002 عددهن كان 6 من 20؛ وفي عام 2005 أصبح العدد 5 بمن فيهن رئيسة الوزراء Helen Clark)؛ و

- تسمح حالة نيوزيلندا أيضًا للباحثين بفحص ما إذا كانت قواعد تمثيل المجموعات تأثرت بسبب التغيير في الأنظمة الانتخابية.

<sup>2</sup> بيّنت دراسة Grey أن التحليل النصي للمناقشات البرلمانية يُضبط بالتزام الجهات الفاعلة في البرلمان بأوامر دائمة (قواعد مكتوبة/ اتفاقيات غير مكتوبة) بالإضافة إلى ذلك يتم تنفيذ الكثير من نشاطات النواب خارج قاعة المناقشة، في اللجان البرلمانية، في دوائرهم الجغرافية وفي الفضاء المجتمعي ككل. تقنية التحليل النصي توفر طريقة يمكن وفقها إجراء التحليل عبر فترة زمنية طويلة ليوفر نافذة على السلوك الفعلي للسياسيين، حيث استخدمت العديد من الدراسات نتائج المسح لإظهار أن البرلمانيات يحملن آراء مختلفة تمامًا عن زملائهن الذكور واستنتجت بذلك أن هذا يؤدي إلى سلوك سياسي مختلف، كما يسمح التحليل النصي للنقاشات البرلمانية بالتحقق المستقل من سلوك النساء السياسيات في النقاشات البرلمانية حتى وإن كانت هذه الإجراءات مقيدة بالقواعد المؤسسية للهيئة التشريعية.

من الناحية المنهجية تنشأ مسألة أخرى من استخدام التحليل النصي كأداة للتحقيق بالنظر إلى أن الطريقة ذاتها لتصنيف القضايا في النقاشات السياسية تؤثر على كيفية مناقشتها ومن قام بها، على سبيل المثال في نيوزيلندا يُنظر إلى النقاشات البرلمانية المتعلقة برعاية الطفل على أنها جزء من حقيبة/وزارة التعليم في حين أن إجازة الولادة ترتبط بحقوق المرأة الموظفة وهو تقسيم كان له تأثير على النقاشات البرلمانية. على الرغم من أنه بين عامي 2000 و 2005 سيطر الرجال بتدخلاتهم البرلمانية على ملف رعاية الطفل في حين سيطرت البرلمانيات على نقاشات إجازة الولادة، وهنا يجب وضع هذا القيد في الاعتبار عند محاولة كشف إذا ما كانت السياسيات قد تصرفن من أجل النساء أم لا؟

وتُبرز بيئة نيوزيلندا أنه عندما يتعلق الأمر بالتفاعلات البشرية قد يكون الوقت عاملاً حاسماً قصد تحقيق تغيير دائم، حيث تمّ إقرار العديد من السياسات الصديقة للمرأة في هذه البيئة بعد ما يقارب الـ 20 عاماً من شغل النساء للـ 15% من المقاعد في الهيئة التشريعية الوطنية<sup>1</sup>. على الرغم من أنّ المسعى هو مناقشة دوافع السياسيين، فإنّ الدراسات المسحية تقيس المواقف الشخصية للنواب بدلاً من السلوك الموضوعي داخل حدود المجالس التشريعية، كما صرّحت Norris و Lovenduski عند دراستهما لسياسة الحضور في بريطانيا: "دون التحقّق المسبق، لا يمكن أخذ المزاعم المصرّح بها -طوعاً- خلال المقابلات على محمل الجدّ، والقائلة أنّ النساء السياسيات ستكون أولويتهم هي مصالح المرأة وإهتماماتها أكثر من الرجال السياسيين، وهذا أكثر ما كنا نتقبله دون أيّ دليل واضح بالنسبة للإدعاءات القائلة أنّ نواب حزب العمل يتحدثون ويدافعون عن مصلحة الفقراء أو أنّ النواب المحافظين يمثلون مجتمع الأعمال"<sup>2</sup>. حيث تمّ التحقّق من صحّة هذه المخاوف في دراسة Reingold التي وجدت أنّ السلوك التشريعي للسياسيات في كثير من الأحيان لا يضاهاي إهتمامهنّ -المعلن- بقضايا المرأة<sup>3</sup>.

### المبحث الثالث: بين الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة: السياسة ليست فيزياء

تمّ استخدام تعبير "السياسة ليست فيزياء"<sup>4</sup> من قبل الباحثة Drude Dahlerup في مساهماتها لتقديم مفهوم "الأفعال الحرجة" عام 1988 بتصريحها: "بما أنّ السياسة ليست فيزياء، يجب أن نبحث عن أفعال حرجة وليس عن كتلة حرجة"<sup>5</sup>. بغض النظر عن هذا، غالباً ما يتم تجاهل مفهوم الأفعال الحرجة أو حذفها تماماً من أدبيات التمثيل الحالي، حيث يركز الباحثون بدلاً من ذلك على الكتلة الحرجة أو العناصر الفاعلة الحاسمة أو التفاعلات بين الإثنين<sup>6</sup>. لهذا السبب فإنّ دراسة التمثيل الجوهري للمرأة أو "التمثيل من

<sup>1</sup> Sandra. Grey, Does Size Matter? Critical Mass and New Zealand's Women MPs', Op.cit. p.(497-500).

<sup>2</sup> Joni. Lovenduski, & Pippa. Norris, Westminster Women: The Politics of Presence, op.cit, p.97.

<sup>3</sup> غالباً ما يُفترض في النساء في المناصب العامة "إحداث الفرق" بالنسبة للمرأة وبعبارة أخرى تمثيلهن للإناث بشكل أفضل من نظرائهن الذكور لكن هل الجنس حقاً مؤشّر دقيق حول الخيارات والإجراءات السياسية للمشرع؟ في هذا المؤلف قارنت Beth Reingold الأنشطة والمواقف التمثيلية للنواب من الذكور والإناث في المجالس التشريعية لولاية أريزونا وكاليفورنيا قصد إلقاء الضوء على الآثار الأوسع لانتخاب المرأة وإدماجها في المناصب العامة.

Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

<sup>4</sup> جاء هذا التعبير كعنوان لمداخلة Ashley D. Kitchen باحث بقسم العلوم السياسة لجامعة Westminster مقدمة للمؤتمر الأوروبي الرابع للسياسة والنوع الاجتماعي بجامعة Uppsala 2015.

<sup>5</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit, p.290.

<sup>6</sup> Ashley. D. Kitchen, **politics is not physics**, Paper prepared for the 4th European Conference on Politics and Gender University of Uppsala, 2015, p.01.

أجل Acting For بالتركيز بشكل خاص في هذا العنصر على مفهوم الأفعال الحرجة ولماذا يُعتبر المفهوم مهمًا لدراسة التمثيل السياسي للمرأة<sup>1</sup>.

تاريخ أدبيات التمثيل - كما رأينا أعلاه - يعتبر إسهامات Pitkin هي نقطة إنطلاق مناقشات العصر الحديث حول التمثيل السياسي، عام 1967 عند طرحها للتويجات الأربع حول التمثيل السياسي: 1. سلطوي/رسمي، 2. شكلي، 3. رمزي و 4. فعلي/جوهرية، والتي لم يظهر الفرق بينها إلا عندما صُنفت من خلال التمييز بين "الوقوف من أجل" الممثلين و"العمل من أجل" الممثلين<sup>2</sup>. وبالنسبة إلى Pitkin يُعتبر كل من التمثيل الشكلي والرمزي "وقوفًا من أجل" الممثلين في حين يُنظر إلى التمثيل الجوهري على أنه "عمل من أجل الممثلين"، حيث يعتمد على الروابط بين الممثلين والممثلين ويكون هذا النوع من التمثيل حول الأفعال وتمثيل الممثلين بدلاً من "نية الوقوف من أجل الممثلين" مع الممثلين.

منذ عام 1967 تمّ تكييف هذه الطروحات من قبل المدارس النسوية وتطبيقها على السياسة الجندرية، على سبيل المثال نجد أنّ Celis وباحثات أخريات أشرنّ إلى أنّ المدارس تتساءل عما إذا كانت الزيادة في عدد الممثلات من الإناث تؤدي إلى زيادة التوجه نحو الإهتمامات السياسية للمرأة<sup>3</sup>، وبشكل أكثر تحديدًا نجد أنّ التمثيل الشكلي يركّز على التركيبة البشرية للتنظيم بدلاً من التصرفات<sup>4</sup>.

### المطلب الأول: النساء في السياسة وإمكانية "إحداث الفرق"

ترتبط الكتلة الحرجة ارتباطاً وثيقاً بالنقاش الدائر حول ما إذا كانت النساء في السياسة "سيحدثن فرقاً؟" حتى لو إقتصرت النقاش على التغييرات في السياسة العامة (النقطة الخامسة (05) في مجموعات التغييرات التي تمّ تناولها سابقاً)، فلا تزال المشكلة الأساسية المتمثلة في أنّ إحداث تغيير هو في الواقع مفهوم منتشر للغاية ضمن المجموعة النسائية الواسعة، ولكن لن نجد أيّ إتفاق حول ما الذي يحدث الفرق. هذه النقاشات تضمّ حزمة مفاهيم عند جملة من الباحثين على غرار: "قضايا المرأة" و"القضايا النسوية" و"القضايا الجندرية" و"السياسات الصديقة للمرأة"<sup>5</sup> عند Beckwith and Cowell-Meyers؛ "المساءلة أمام

<sup>1</sup> Hanna. Pitkin, op.cit, p.209.

<sup>2</sup> Karen. Celis, & Childs. Sarah, Introduction: The Descriptive and Substantive Representation of Women: New Directions, **Parliamentary Affairs**, Vol.61, No.3, 2008, p.419.

<sup>3</sup> Karen. Celis & Others, Rethinking Women's Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, p.99.

<sup>4</sup> Ibid, p.100.

<sup>5</sup> Karen. Beckwith & Kimberly. Cowell-Meyers, Sheer Numbers : Critical Representation Thresholds & Womens Political Representation, **Perspective Politics**, Vol.5, No.3, 2007, p.(553-565).

المرأة"، "السياسات المراعية للنوع الاجتماعي"، "الفعالية السياسية للمرأة"<sup>1</sup> عند Goetz؛ "المصالح الجندرية الإستراتيجية"<sup>2</sup> عند Molyneux و"تأنيث السياسة"<sup>3</sup> عند Lovenduski.

عندما ننقل من المناقشات النظرية حول "سياسات الحضور" والتمثيل "الشكلي" مقابل "التمثيل الجوهري" إلى التحليل التجريبي للعلاقة بين نسبة النساء (أو أي أقلية أخرى في السياسة) ومسألة "إحداث الفرق"، تظهر الحاجة إلى تعريف أكثر دقة للمتغير التابع، ففكرة إحداث الفرق التي تعاطى معها Beckwith and Cowell-Meyers والعديد من الباحثين مقابل "مغالطة الاختلاف" كما أسمتها Dahlerup التي إعتبرها مشكلة منهجية حيث يكون الافتراض الأساسي في الدراسات التجريبية هو أنّ السياسات قد أثبتت إحداهنّ للإختلاف في السياسة وما على الباحث سوى أن يستشف صوره من خلال تحديد بعض الفروقات بين النساء والرجال<sup>4</sup> (على سبيل المثال: الإختلافات في المواقف، أولويات القضايا، عدد الإلتماسات حول مواضيع معينة، طريقة التحدث في السياسة والتواصل مع المنظمات النسائية).

في الواقع قلّ ما تكون الأبحاث قادرة على إظهار الإختلافات بين السياسيين على أساس النوع، وعلى سبيل المثال هناك أدلة كافية تجعل من الممكن الإشارة إلى أنّ النساء السياسيات في جميع أنحاء العالم تميلنّ إلى أنّ تكنّ أكثر نشاطاً من زملائهنّ الرجال عندما يتعلق الأمر بوضع سياسة المساواة على جدول الأعمال السياسي<sup>5</sup>، كما وتكشف هذه الدراسات أيضاً أنّ النساء غير متفقات جميعاً على أنّ الإلتناء الحزبي متغير مهم للغاية في معظم الأنظمة السياسية، حتى لو بقيت بعض الإختلافات بين الجنسين بعد السيطرة على هذا العامل.

إنّ إحداث الإختلاف ليس هو نفسه البقاء مختلفاً<sup>6</sup>، حيث تنطوي مغالطة الإختلاف على التقليل من شأن الإحتمال الواضح المتمثل في أنّ النساء -كسياسيات خاصة عندما يكون هناك الكثير منهنّ- يكنّ قدرات على التأثير على زملائهنّ من الرجال وبالتالي تغيير جدول الأعمال السياسي الشامل أو

<sup>1</sup> Anne. Marie. Goetz, **Women's Political Effectiveness: A Conceptual Framework**, In : Goetz. Anne. Marie & Shireen. Hassim, **No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making**, (London and New York: Zed Books; Cape Town, 2003).

<sup>2</sup> Maxine. Molyneux, **Women's Movements in International Perspective: Latin America and Beyond**, (London: Palgrave, 2001).

<sup>3</sup> Joni. Lovenduski, **Feminizing Politics**, (Cambridge: Polity Press, 2005).

<sup>4</sup> Drude. Dahlerup, **The Story of the Theory of Critical Mass**, Op.cit, p.517.

<sup>5</sup> Anne. Marie. Goetz & Shireen. Hassim, **Introduction: Women in Power in Uganda and South Africa**, In: Goetz. Anne. Marie & Shireen. Hassim, **No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making**, (London and New York: Zed Books Cape Town, 2003), p.(1-28).

أنظر:

Joni. Lovenduski, **Feminizing Politics**, (Cambridge: Polity Press, 2005).

Skjeie. Hege, **Den politiske betydningen av kjønn**, (Oslo: Institute for Social Research, 1992).

<sup>6</sup> Drude. Dahlerup, **The Story of the Theory of Critical Mass**, Op.cit, p.518.

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

جدول أعمال أحزابهن (أو كلاهما) بما يؤدي إلى تسجيل عدد قليل فقط من الفروق بين الجنسين في المواقف والإجراءات، ونظرًا إلى أن التعاون بين الأحزاب من خلال/عبر النساء البرلمانيات يُعتبر أمرًا مريبًا<sup>1</sup>، فإن السياسات سيحققن نجاحًا إذا نجحن في إدراج قضايا جديدة مثل العنف ضد المرأة ورعاية الأطفال على جدول الأعمال السياسي بموافقة زملائهن الرجال في البرلمانات.

هناك حاجة إلى إستراتيجيات بحثية بديلة مثل الدراسات الطولية لتغيرات الخطابات السياسية في البرلمان وتحليل القرارات البرلمانية المتخذة من أجل تحديد المزيد من التغيرات الدقيقة، حتى لو إختار الباحثون التخلي عن السؤال الكلاسيكي حول ما إذا كانت المرأة تحدث فرقًا، فإن Sawyer تذكر صراحة أنه لا يمكن أن نتوقع من "الحملات المنادية بمزيد من النساء في السياسة" التخلي عن خطاب "إحداث الفرق"<sup>2</sup>، حيث لم تكن حجة العدالة هي الحجة الوحيدة التي طرحتها الحركات النسوية والتي تصور دومًا أن المرأة ستغيّر السياسة إلى الأفضل سواء بالنسبة للمرأة أو للإنسانية عمومًا.

هنا يطفو على الساحة تساؤل جوهره هو إعادة صياغة فرضية تمثيل الأقليات، فهل الأعداد مهمة؟. في هذا السياق راجعت Dahlerup ما قدمته من تنقيح لإسهامات Kanter عند حديثها عن الأقليات النسوية في الحقل السياسي برفضها فكرة وجود نقطة تحوّل محدّدة ورفض فكرة اللارجعة، حيث تتساءل عمّا تبقى من نظرية الكتلة الحرجة؟. والجواب الذي تقترحه هو الحاجة إلى المزيد من الدراسات التجريبية الباحثة عن أهمية حجم الأقلية في ظل ظروف مختلفة ويبدو من الضرورة التمييز بين التساؤلين البحثيين التاليين:<sup>3</sup>

- أولاً، هل تُحدث نسبة النساء في المؤسسات السياسية فرقًا في محتوى القرارات السياسية من منظور نتائج السياسة؟؛ و
- ثانياً، هل تُحدث نسبة النساء في المؤسسات السياسية فرقًا في احتمال أن تؤدي البرلمانيات دورهن كممثلات بالطريقة التي يردنها وهذا من منظور السياسة كمكان عمل؟ وتتوافق هذه الأسئلة مع النقطتين الثانية (02) والرابعة (04) المذكورتين أعلاه.

<sup>1</sup> في النظم الحزبية الوحيدة أو في النظم السياسية ذات الحزب المسيطر لا يُعتبر التعاون بين البرلمانيات أو إنشاء تجمع نسائي في البرلمان غير شرعي بالقدر نفسه في النظم الحزبية المتعددة الأحزاب ومن الأمثلة على ذلك الإجراءات المشتركة للمرأة في رواندا وداخل المؤتمر الوطني الأفريقي.

<sup>2</sup> Marion. Sawyer, Parliamentary Representation of Women: From Discourses of Justice to Strategies of Accountability, *International Political Science Review*, Vol.21, No.4, 2000, p.377.

<sup>3</sup> Drude. Dahlerup, The Story of the Theory of Critical Mass, Op.cit, p.519.

إن الإهتمامات البحثية الأساسية كانت حول ضمان التواجد النسبي لمجموعة الأقلية وأي شيء آخر بعده سيخضع لا محالة للمساواة، وعليه تم إهمال تساؤلات أعمق مثل أهمية تمثيل المرأة كشرعية ديمقراطية من هذه المناقشات. تضيف Dahlerup أن الأعداد النسبية للنساء كأقلية في المؤسسات السياسية هي الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالمنظور الثاني المهم بالسياسة كمكان عمل، بإعتباره يشابه وجهة نظر Kanter التنظيمية وتتجنب Dahlerup عمدا ربط مسألة فعالية النساء السياسيات بالسعي نحو أجندة نسوية، بل أنها تتعامل بدلاً من ذلك مع أهمية الحضور النسبي للمرأة وقدرتها على أن تصبح فعالة في عملها وأداء مهامها كسياسية بالطريقة التي تفضلها -في حالتها الفردية-، على الرغم من كونها أقلية داخل البرلمان وخارجه<sup>1</sup>.

يثير هذا الإستفهام العديد من الموضوعات البحثية المحتملة مثل العلاقة بين الأعداد النسبية للأقلية وقضايا مثل الوصم والإستبعاد وشغل الوظائف ونماذج الدور، وإذا كان بالمقدور التأكيد على أهمية الأعداد النسبية للمرأة بالنسبة إلى كفاءتها في السياسة التي يُنظر إليها كمكان عمل، فقد يؤثر ذلك في فهم الكيفية التي يمكن بها لأعداد النساء أن تحدث فرقاً في محتوى صنع القرار السياسي، وفرضية ذلك هي أن الحياة السياسية أصعب بكثير بالنسبة للسياسيات اللواتي يعملن على متابعة أجندة نسوية، إذ يتعين عليهن أيضاً الكفاح من أجل حقوقهن الأساسية كبرلمانيات وعضوات في المجالس المنتخبة<sup>2</sup>.

بالنسبة للسؤال الأول -أعلاه- تزعم Dahlerup أن الأعداد والنسب المئوية لهما أهمية بسيطة عندما يتعلق الأمر بنتائج السياسة حتى أنه يمكن لقلة من النساء في السياسة -في ظل الظروف المناسبة- أن تحدث فرقاً كبيراً، بينما قد لا ترغب أقلية كبيرة من النساء البرلمانيات في تغيير الأجنحة السياسية في نظام سياسي معين أو قد تكون قادرة على ذلك لكنها تنتظر الوقت المناسب. على أي حال تترابط الأعداد مع عوامل أخرى، وبالتالي فإن عزل تأثير الأعداد بالمطلق يكاد يكون مستحيلاً. وقد تكون محاولات ربط العدد النسبي للنساء بالنتائج السياسية في غير محله إلى حد كبير في الدراسات، وحسب Lovenduski: "السياسة النسوية تشبه العديد من العمليات السياسية الأخرى"، وتضيف في ذات السياق أن إعتقاد السياسات العامة النسوية قائم إلى حد كبير على نفس العوامل المتعلقة بالقضايا السياسية

<sup>1</sup> مفهوم Goetz حول "الفعالية السياسية للمرأة" يتضمن التعبير عن القضايا السياسية التي تهم المرأة أما عند Dahlerup، فالمفهوم مفتوح أمام أي نوع من الأفعال يرغب الفرد أو المجموعة من السياسيات في متابعته بما في ذلك الأهداف غير النسوية.

Anne. Marie. Goetz, **Women's Political Effectiveness: A Conceptual Framework**, In : Goetz. Anne. Marie & Shireen. Hassim, **No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making**, Op.cit, p.29.

<sup>2</sup> Drude. Dahlerup, **The Story of the Theory of Critical Mass**, Op.cit, p.519.



## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

الأخرى على غرار: السياسات البيئية أو السياسات الاجتماعية مثل: السياق السياسي والمجتمعي، الآليات التي تركزها الدولة، الخطابات السائدة، تأطير القضايا، بناء التحالفات وقوة التحرك إلى جانب أمور أخرى، وبالتالي قد لا يكون عدد النساء في البرلمانات هو العامل الأكثر أهمية، على الرغم من أنّ الأعداد مهمة لضمان أغلبية برلمانية<sup>1</sup>.

مع ذلك، فإنّ هذا الطرح لا يعني عدم أهمية تزايد التمثيل السياسي للمرأة بالنسبة لقضايا المواطنة والديمقراطية والتنمية، ويعتمد الإتجاه الجديد لإدخال الحصص الجندرية في مجتمعات ما بعد الصراع<sup>2</sup> على الخطابات حول أهمية إشراك النساء في بناء الديمقراطية، وفي ذلك إدراك بأنّ مجرد تمثيل المرأة في السياسة لا يعادل المساواة بين الجنسين، ومع ذلك فإنّنا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنّ التحول لا يمكن أن يحدث عندما يتم إستبعاد أكثر من نصف السكان فعلياً عند صنع القرار<sup>3</sup>.

بالنظر إلى كل تلك الطروحات المتعارضة طفئ على ساحة النقاش تساؤل مهم فحواه: هل يجب على النسويات التخلي عن الكتلة الحرجة؟، وكانت الإجابات متضاربة هي الأخرى بين من يعتقد أنّ نظرية الكتلة الحرجة يجب تجاهلها لأنّ: توقّع حدوث تغيير تلقائي بمجرد حصول المرأة على نسبة معيّنة من المقاعد أمر مشكوك فيه من الناحية النظرية، وربما أكثر خطورة حين لا تعكس حالة الحضور المتزايد للمرأة الهدف المرجو منها، أو إذا ما أثارت الأعداد المتزايدة ردّ فعل عنيف بين المرشّحين الذكور أو إذا ما بدا أنّ السياسات الحالية يخذلن النساء كمجموعة، وبين من يؤكد أنّ الكتلة الحرجة قد أثبتت جدواها للغاية في تحقيق مكاسب ملموسة في "العالم الواقعي" بمنطق أنّ العدد القليل من الأفراد المميّزين لا يكفي لإثارة تغيير كبير في السياسة. وللتوفيق بين هذه الإختلافات النظرية والعملية إقترحت كل من Childs و Krook في مقالتهما الموسومة: Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes<sup>4</sup> - إن صحّ التعبير - نوجزها في:

<sup>1</sup> Joni. Lovenduski, *Feminizing Politics*, op.cit, p.180.

<sup>2</sup> في دراسة موسومة بـ: «The effect of electoral systems on women's representation in post- communist states» انظر: Robert. G. Moser, *The Effect of Electoral Systems on Women's Representation in Post- communist States*, *Electoral Studies*, Vol.20, No.03, 2001, p.(353-369).

<sup>3</sup> *Taking stock: Gender, media, diversity and change*, UNESCO, 2010.

[http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/taking\\_stock\\_gender\\_media\\_diversity\\_and\\_change/](http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/taking_stock_gender_media_diversity_and_change/)

<sup>4</sup> يتكيف هذا العنوان مع مقالتيّن كلاسيكيتين عن التمثيل السياسي للمرأة هما:

Anne. Phillips, Must Feminists Give Up on Liberal Democracy?, *political Studies*, Vol.40, No.01, 1992, p.(68-82).

Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', *The Journal of Politics*, Vol.61, No.3, 1999, p.(628-657).



1. توسيع البحث لإستكشاف مختلف الجهات الفاعلة والإستراتيجيات والنتائج بما يتفق مع التمثيل الجوهري للمرأة عبر الزمان والمكان؛ و
2. التركيز على "الجهات الفاعلة الحاسمة" و دورها في متابعة التغيير في السياسة سواء بمفردها أو مع آخرين، كإستراتيجية نظرية وعملية أكثر دقة لفهم أي من النساء والرجال على الأرجح يمثلون فعلا إهتمامات المرأة في المناصب السياسية.

إنّ الدعوة للتخلي عن الكتلة الحرجة لا هو بالهين ولا هو مجرد إهتمام أكاديمي بحت كونها تنطوي على مخاطرة حقيقية تتمثل في ترك مؤيدي تمثيل المرأة دون أداة حاسمة لزيادة أعداد النساء المنتخبات لشغل مناصب سياسية، إلا أنّ إلقاء نظرة فاحصة على الأدبيات الأكاديمية يكشف عن تفسيرات وتطبيقات عديدة لهذه الدعوة خلال العشرين سنة الأخيرة سنراها في أجزاء متقدمة من دراستنا.

#### المطلب الثاني: العودة إلى الأفعال الحرجة: نحو التمهيد للإبتعاد عن سياسة الحضور

إنّ تركيز البحوث المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة في السابق على أسئلة معيارية تدور حول إذا ما كانت المرأة في السياسة تحدث فرقا؟ من حيث لغت الإنتباه إلى "قضايا المرأة"، حيث يفترض هذا النوع من الأبحاث أنّ النساء فقط يمكنهنّ تمثيل النساء وبشكل متزايد، وقد سجّل إعتراف المهتمين بأنّ هذا الإفتراض لا يمثّل بالضرورة الصورة الكاملة عندما يتعلق الأمر بالتمثيل الجوهري. وبسبب هذا الإعتراف من المهم أن ننظر إلى أبعد من مجرد سؤال بسيط حول ما إذا كانت النساء يمثلنّ النساء. بالنسبة إلى المهتمة بالنوع الاجتماعي Mackay هذا يعني "...ضرورة إعتقاد منهج نظامي سياقي شامل ومتبادل بدلاً من التركيز الضيق على ما إذا كانت النساء الممثلات يتصرفنّ لصالح النساء الممثلات أم لا؟"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Fiona. Mackay, "Thick" Conceptions of Substantive Representation: Women, Gender and Political Institutions, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, p.125.

في الآونة الأخيرة -بهدف تجاوز هذا البحث المعياري الذي يطوق مجال المرأة والسياسة- لإيجاد فهم معمق للتمثيل هناك أجندة بحث تضم تسع إشكالات أساسية طرحها المهتمون من أجل تقييم SWR. هذه الإشكالات تشمل:

1. كيف يتجلى SWR؟
2. من يعمل في SWR؟
3. فيما يتعلق بأيّ النساء اللاتي تعبرنّ عن SWR؟
4. ما الذي يتم تمريره أو مناقشته؟
5. أين يحدث SWR؟
6. متى يظهر SWR؟
7. لماذا محاولة SWR؟
8. أمام من يكون SWR مسؤولاً؟
9. ما مدى فعالية التمثيل؟

من هذا المنطلق تمّ التنبؤ بمعالم إطار نظري لتقديم صورة أوسع وأكثر ثراءً حول التمثيل الجوهري للمرأة تُبرز ثلاثة موضوعات رئيسية لتوصيفه والحكم عليه ألا وهي: الكتلة الحرجة، الأفعال الحرجة والجهات الفاعلة الحاسمة. فبعد تطور نظريات التمثيل الأربعة لـ Pitkin أصبحت نظرية الكتلة الحرجة وعلاقتها بالتمثيل السياسي للمرأة بارزة كنظرية تحاول تفسير "الكيف" في عملية تحسين التمثيل الكمي للتمثيل النوعي للمرأة في مجالات السياسة الجندرية، حيث تقول النظرية الحرجة أنه مع دخول المزيد من النساء إلى المجال السياسي سيتم إقرار سياسات أكثر ملائمة للإناث، وبالتالي ستكون هذه السياسات مفيدة لجميع النساء<sup>1</sup>.

مع ذلك، لا يزال هناك إجماع ضئيل على ما يشكل حقيقة الكتلة الحرجة، وفي ذلك توضّح Childs أنّ الكتلة الحرجة: "تتراض أنّ النسبة المئوية للنساء في هيئة سياسية معيّنة هي مفتاح فهم سلوك ممثلات النساء وتأثيراتهنّ...إلا أنّها تغفل في تفسير السبب وراء سعي النساء إلى العمل لصالح النساء في المقام الأول"<sup>2</sup>. على العكس -كما توجي التسمية- تعتمد الأفعال الحرجة على الأقلية وعلى تنظيمها معاً وتشكيل تحالفات للعمل نيابة عن النساء كمجموعة<sup>3</sup>، بهذا المعنى فإنّ التمثيل يدور حول "ما يحدث" بدلاً من السؤال عن "من يقوم به"؟ وهذه الفكرة كانت أجندة عمل للعديد من الباحثين<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Sarah. Childs, & Krook. Mona. L, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, op.cit, p.725.

<sup>2</sup> Sarah. Childs, The Complicated Relationship between Sex, Gender and the Substantive Representation of Women, **European Journal of Women's Studies**, Vol.13, No.1, 2006, p.(7-8).

<sup>3</sup> Karen. Celis, & Childs. Sarah, Introduction: The Descriptive and Substantive Representation of Women: New Directions, op.cit, p.420.

<sup>4</sup> أنظر:

Sarah. Childs, & Krook. Mona. Lena, Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors, **Government and Opposition**, Vol.44, No.2, 2009, p.(125-145).

Drude Dahlerup, Gender Quotas –Controversial But Trendy, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.10, No.3, 2008, p.(322-328).

Aili.Mari. Tripp, & Kang. Alice, The Global Impact of Quotas: On the Fast Track to Increased Female Legislative Representation, **Comparative Political Studies**, Vol.41, No.3, 2007, p.(338-361).

Mark. P. Jones, Gender Quotas, Electoral Laws, and the Election of Women: Evidence From the Latin American Vanguard, **Comparative Political Studies**, Vol.31, No.1, 1998, p.(3-21).

Li- Ju. Chen, Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies?, **The European Journal of Comparative Economics**, Vol.7, No.1, 2010, p.(13-60).

Farida. Jalalzai, & Krook. Mona. Lena, Beyond Hillary and Benazir: Women's Political Leadership Worldwide, **International Political Science Review**, Vol.31, No.1, 2010, p.(5-21).

Karen. Celis & Others, The Rise of Gender Quota Laws: Expanding the Spectrum of Determinants for Electoral Reform, **West European Politics**, Vol.34, No.3, 2011, p.(514-530).

Melanie. M. Hughes, Intersectionality, Quotas, and Minority Women's Political Representation Worldwide, **American Political Science Review**, Vol.105, No.03, 2011, p.(604-620).

Petra. Meier & Lombardo. Emanuela, Gender Quotas, Gender Mainstreaming and Gender Relations in Politics, **Political Science**, Vol.65, No.1, 2013, p.(46-62).

Karen. Celis & Others, Quotas and Intersectionality: Ethnicity and Gender in Candidate Selection, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, p.(41-54).

Mona. Lena. Krook & Zetterberg. Par, Electoral Quotas and Political Representation: Comparative Perspectives, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, p.(3-11).

Ki-young. Shin, Women's Sustainable Representation and the Spillover Effect of Electoral Gender Quotas in South Korea, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, p.(80-92).

(Dahlerup 2008); (Tripp & Kang 2008); (Childs & Krook 2009); (Jones 2009); (Chen 2010); (Jalalzai & Krook 2010); (Celis 2011); (Hughes 2011); (Meier & Lombardo 2013); (Celis & al. 2014); (Krook & Zetterberg 2014); (Shin 2014).

شملت الأفعال الحرجة كوتا المرأة وكذا سياسات وتشريعات جديدة تتعلق بالمرأة - كما ذكرنا من قبل - وتم إستبدال الأفعال كمفهوم مدروس بشكل متزايد بنظرية الجهات الفاعلة/الحاسمة أو أولئك الذين يؤدون أفعالاً نقدية<sup>1</sup> (سنعرض لذلك في الفصل الأخير). فبالنسبة إلى Dahlerup "الفعل الحاسم هو الذي يغيّر موقف الأقلية بشكل كبير ويؤدي إلى مزيد من التغييرات"<sup>2</sup>، لذلك تتوقف الأفعال الحرجة على "...إستعداد الأقلية وقدرتها على تعبئة موارد المنظمة/المؤسسة لتحسين وضعهم ووضع الأقلية بأكملها وبالنسبة للنساء في السياسة فإنّ هذا ينصب في بوتقة أفعال التمكين الحاسمة"<sup>3</sup>، واليوم أصبح مفهوم الجهات الفاعلة/الحاسمة يُستخدم على نطاق واسع عند تقصي المرأة في السياسة، والكثير من الدارسين الآن "يميّزون" العناصر الفاعلة الهامة عن مفاهيم الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة لأنها تبرز الجهات الفاعلة بدلاً من النتائج (الأفعال الحرجة)<sup>4</sup>.

تعرّف الباحثان Childs و Krook الجهات الفاعلة الحاسمة بأنها: "...المشرعون الذين يبادرون بمقترحات سياسية بمفردهم و/أو يشجعون الآخرين على اتخاذ خطوات لتعزيز السياسات المتعلقة بالمرأة، بغض النظر عن عدد الممثلات الإناث والأهم من ذلك، أنهم لا يحتاجون لأن يكونوا نساءً: ففي بعض الحالات قد يلعب الرجال دورًا حاسمًا في تعزيز الإهتمامات السياسية للمرأة"<sup>5</sup> وعلى النقيض من الكتلة الحرجة لا يركز منهج الفواعل الحاسمة على ما تفعله المرأة بل على ما تفعله الجهات الفاعلة المحددة، وبالتالي الإبتعاد عن الصورة النمطية لحضور المرأة في السياسة<sup>6</sup>.

عطفًا على الأفكار السابقة سيقدم العنصر الموالي وصفًا أكثر تفصيلاً عن سبب أهمية الأفعال الحرجة ولماذا أدى الإهتمام بها إلى إثراء دراسات التمثيل الجوهري للمرأة، فسابقًا، ركزت دراسة "ما What" فيما يتعلق بالتمثيل السياسي على القوانين والتشريعات التي يتم إقرارها في هيئة تشريعية معينة، والتي تُعتبر أفعالاً نقدية (على الرغم من عدم ذكرها دائماً على هذا النحو)، على سبيل المثال "...تقديم التشريعات...يعتبره العلماء بمثابة الفعل الجوهري للتمثيل الجوهري، فهو كتشريع أكثر من أيّ نشاط

<sup>1</sup> Marion. Sawyer, What Makes the Substantive Representation of Women Possible in a Westminster Parliament? The Story of RU486 in Australia, *International Political Science Review*, Vol.33, No.3, 2012. p.321.

<sup>2</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, Op.cit, p.296.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Sarah. Childs & Krook. Mona. Lena, Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors, Op.cit, p.138.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Ibid., p.126.

## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

برلماني آخر يؤثر على حياة المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر<sup>1</sup>، ومع ذلك فإن أهمية الأفعال الحرجة بالنسبة للتمثيل الجوهري واضحة عند النظر في كل ما تشمله، ومن أمثلتها: "...التصويت، تقديم ودعم مشاريع القوانين، التحدث عن المرأة، توسيع جدول الأعمال السياسي، صياغة مصالح المرأة، جندرة المناقشات السياسية ومحتوى مخرجاتها، الضغط على الدولة وتحليل السياسات النسوية وردود الفعل حولها..."<sup>2</sup>. على سبيل المثال قد لا يتم تحويل مشروع القانون المقترح إلى قانون ولكن يبقى النظر في مطالب الممثلين ومحاولات التصويت وتمرير التشريع بحد ذاته فعلاً حاسماً يصب في جوهر التمثيل الجوهري للمرأة.

كما ذكر أعلاه فإن الحوار الذي تم إنشاؤه من أجل تأطير دراسات التمثيل الجوهري للمرأة يشمل مسألة "ما الذي يتم تمريره أو مناقشته؟"، وهذا يعني أن التعرف على الأفعال الحرجة هو قاعدة الإجابة عن هذا السؤال، وبالتالي يكون من الضروري العودة إلى مفهوم الأفعال الحرجة بغض النظر عما إذا كان البحث يتعرض إلى تقييم التشريعات أو أنماط تصويت المشرعين أو طرح قضايا مختلفة أو كفاءات توسيع جدول الأعمال السياسي<sup>3</sup>.

مرة أخرى يثبت مفهوم الأفعال الحرجة أنه متأصل في تعريف التمثيل الجوهري للمرأة، حيث يتم تنفيذ هذا التمثيل من خلال "مشهد من الإجراءات" أين "...لا يقتصر التمثيل من أجل المرأة على فعل محدد في البرلمان، ولكن يتم تعريفه على أنه توسيع تعريف ما يدخل في نطاق "مصلحة المرأة"<sup>4</sup>. لذلك فهو ليس فعلاً واحداً ولكن العديد من الأفعال الهامة التي تساعد في الإجابة على سؤال "ما What" السابق الذكر. وكما حدده Celis مرة أخرى: "التمثيل الجوهري للمرأة هو عملية تنطوي على سلسلة من الأفعال والجهات الفاعلة..."<sup>5</sup>، فهو ليس تقييماً للتركيبية الشكلية للهيئة التشريعية، ولا هو تقييم للجهات الفاعلة الحاسمة فحسب، وبدلاً من ذلك فهو عملية تشتمل على العديد من العوامل بما في ذلك الأفعال الحرجة.

<sup>1</sup> Karen. Celis, Studying Women's Substantive Representation in Legislatures: When Representative Acts, Contexts and Women's Interests Become Important, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, p.113.

<sup>2</sup> Karen. Celis, Substantive Representation of Women (and Improving it): What it is and should be About?, **Comparative European Politics**, Vol.7, No.1, 2009, p.101.

<sup>3</sup> Ibid., p.97.

<sup>4</sup> Ibid., p.114.

<sup>5</sup> Ibid.

### المطلب الثالث: حوار التمكين مقابل ردّ الفعل

قدمت Krook مساهمة مهمة في المناقشات حول نظرية الكتلة الحرجة، حيث تستكشف الآثار الشرطية لوجود المرأة المتزايد في التنظيمات الناشئة عن استخدام قواعد مختلفة لصنع القرار، ويختلف طرحها عن الأعمال الأخرى بتركيزها على عملية التمثيل وتوضيح الفرص النوعية وكذا القيود المفروضة على النساء لممارسة النفوذ السياسي. على عكس منظور الكتلة الحرجة الذي يتجاهل إمكانية "ردّ الفعل والمقاومة" في مواجهة ديناميات أعداد النساء المتزايدة التي قد تُقوّض قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة، وبالتالي تُقوّض مبادرات السياسة الحديثة مثل كوتا النوع لإنتخاب المزيد من النساء ومنحهنّ صوتاً أعلى في عمليات صنع السياسات.

لقد تضاعف المعدّل العالمي للنساء في البرلمانات الوطنية من 11.7% عام 1997 - وهو العام الذي بدأ فيه الإتحاد البرلماني الدولي بنشر تصنيفات عالمية على موقعه الرسمي - إلى اليوم<sup>1</sup>، ومن العوامل الحاسمة وراء هذا التغيير إدخال الحصص النوعية الانتخابية على نطاق واسع في سياقات متنوعة في جميع أنحاء العالم مدفوعاً بظهور معايير دولية جديدة تدعم هدف إتخاذ قرارات المساواة بين الجنسين في المجال السياسي<sup>2</sup>، بالإضافة إلى حجج مفادها أنّ مشاركة المرأة هي مسألة عدالة ونزاهة ففي العديد من حملات الكوتا يبرز مفهوم "الكتلة الحرجة" بما يشير إلى أنّه من غير المرجّح أن يكون للمرأة تأثير كبير على النتائج السياسية ما لم تكن تُشكّل "أقلية كبيرة" من الممثلين المنتخبين وفي مقولة تُنسب إلى رئيسة الشيلي السابقة Michelle Bachelet: "وجود امرأة واحدة في السياسة يغيّر المرأة؛ لكن الكثير من النساء في السياسة يغيّر السياسة" بمعنى أنه في حالة الزيادة الكبيرة في أعداد النساء المنتخبات تزداد لديهنّ القدرة على تغيير الأجندة السياسية<sup>3</sup>.

ألهم هذا الإدعاء مجموعة واسعة من الدراسات النظرية والتجريبية المهمة بنظرية "الكتلة الحرجة" في بحوث النوع والسياسة، وعلى الرغم من أنّ بعض الباحثين يكشفون عن وجود علاقة إيجابية بين النساء المنتخبات وإقرار سياسات مواتية للنساء كمجموعة<sup>4</sup>، تشير أعمال أخرى إلى أنّ الأعداد

<sup>1</sup> <https://data.ipu.org/women-averages> 22/05/2021 (17 :57)

<sup>2</sup> Mona. Lena. Krook, & Jacqui. True, Rethinking the Life Cycles of International Norms: The United Nations and the Global Promotion of Gender Equality, **European Journal of International Relations**, Vol.18, No.1, 2012, p.(103-127).

أنظر: Melanie. Hughes, Mona. L. Krook, & Pamela. Paxton, Transnational Women's Activism and the Global Diffusion of Gender Quotas, **International Studies Quarterly**, Vol.59, No.2, 2015, p.(357-372).

<sup>3</sup> Mona. Lena. Krook, Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, **Politics, Groups and Identities**, Vol.3, No.01, 2015, p.184.

<sup>4</sup> أنظر:

المتزايدة قد يكون لها تأثير معاكس<sup>1</sup>، ولمعالجة هذه النتائج المختلطة تسعى الموجة الأخيرة من المساهمات إلى الفصل في هذه التناقضات والتمييز بين عمليات ونتائج صنع السياسات<sup>2</sup> بالتطرق إلى المعايير الجندرية داخل الهيئات السياسية<sup>3</sup> وإشكالية فكرة "مصالح المرأة" بحد ذاتها<sup>4</sup>. أضافت دراسة كل من Karpowitz و Mendelberg و Mattioli مركبا جديدا مهما حول هذه الإنعكاسات المنهجية<sup>5</sup>، حيث يعيد الباحثون النظر في المساهمات الجوهرية التي قدمتها Kanter بالتركيز على جانب نظري بعيد عما تناولته ألا وهو: الآثار المشروطة لزيادة تواجد المرأة في التنظيمات.

في دراسات أخرى حول النوع الاجتماعي والمؤسسات<sup>6</sup>، أثبت أن تأثير حصة المرأة من المناصب يتوسط استخدام قواعد مختلفة لصنع القرار، فعندما يتم إتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات يرتفع تأثير المرأة مع زيادة أعدادها، في المقابل عندما يتم إتخاذ القرارات بالإجماع لا يوجد أي تأثير مماثل، وبالتالي تتمتع المرأة بسلطة مساواة أكبر عندما تكون أعدادها صغيرة مع تغيير طفيف موازاة بنمو نسبتها، ويبدو أن هذه الديناميات لا تنطبق إلا على النساء: فلا تتأثر سلطة الرجال ونفوذهم بحصتهم النسبية من أعضاء

---

Miki. Caul. Kittilson, Representing Women: The Adoption of Family Leave in Comparative Perspective, *Journal of Politics*, Vol.70, No.2, 2008, p.(323-334).

Thomas. Sue, *How Women Legislate*, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>1</sup> Jocelyn. E. Crowley, When Tokens Matter, *Legislative Studies Quarterly*, Vol.29, No.1, 2004, p.(109-136).

أنظر:

Susan. J. Carroll, *The Impact of Women in Public Office*, (Bloomington: Indiana University Press, 2001).

<sup>2</sup> Susan. Franceschet, & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, *Politics & Gender*, Vol.4, No.3, 2008, p.(393-425).

Diana. Z. O'Brien, *When Women Matter: The Relationship Between Women's Presence and Policy Representation in Western European States*, PhD diss, Washington University in St. Louis, 2012.

<sup>3</sup> أنظر:

Susan. Franceschet, The Gendered Dimensions of Rituals, Rules and Norms in the Chilean Congress, *Journal of Legislative Studies*, Vol.16, No.03, 2010, p.(394-407).

Kristin. Kanthak & George. A. Krause, *The Diversity Paradox: Political Parties, Legislatures, and the Organizational Foundations of Representation in America*, (New York: Oxford University Press, 2012).

<sup>4</sup> أنظر:

Karen. Celis, Sarah. Childs, Johanna. Kantola & Mona. Lena. Krook, *Constituting Women's Interests through Representative Claims*, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, September 3-6, 2009.

<sup>5</sup> Christopher. F. Karpowitz, Mendelberg. Tali, & Mattioli. Lauren, Why Women's Numbers Elevate Women's Influence, and When They Do Not: Rules, Norms, and Authority in Political Discussion, *Politics, Groups, and Identities*, Vol.3, No.1, 2015, p.(149-177).

بمنطق نظرية الكتلة الحرجة ومنظور السلطة حيث أن أعداد النساء هي السبب الرئيسي لوضع المرأة وسلطانها في المجموعة وبالتالي أسفرت إسقاطات النظرية على الأوضاع السياسية عن دعم متباين لها. تقوم هذه الدراسة بفك آلية واحدة يمكنها أن تشرح متى ولماذا وكيف تساعد أعداد النساء في تحقيق مصالحهن وهذه الآلية هي قاعدة التواصل أثناء نقاشات المجموعة، حيث انصب تركيزها على كيفية بناء/فقدان النساء للسلطة أثناء تفاعلهن مع الرجال وتناقش أن الأعداد -والإجراءات الجماعية- تشكل معايير تعزز/تعوق سلطة المرأة. تؤثر سلطة المرأة بدورها على قرار المجموعة بشأن إعادة التوزيع الاقتصادي، وكلما ارتفعت سلطة المرأة زاد "كرم المجموعة للقراء" وتقتصر الدراسات أن يتوجه العمل المستقبلي نحو استكشاف كيفية تأثير القواعد والمعايير على وضع المرأة في المجموعة من خلال المساواة وتأثير مشاركتها والهدف النهائي هو المساواة بين الجنسين في السلطة.

<sup>6</sup> أنظر:

Georgia. Duerst-Lahti, & Rita. Mae. Kelly, (eds), *Gender Power, Leadership, and Governance*, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995).

Mona. Lena. Krook, & Fiona. Mackay, *Gender, Politics, and Institutions: Toward A Feminist Institutionalism*, (New York: Palgrave, 2011).



## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

المجموعة، وبذلك توفّر هذه المساهمة تصحيحاً مهماً للإفترافات السائدة فيما يتعلق بالصّلات بين أعداد النساء والنتائج السياسية موازاة ومقالة سابقة بذات الإهتمام لـ Childs حول "نظرية الكتلة الحرجة".

إنّ إعادة قراءة ما قدمته Kanter يفرز ثلاث تخمينات إستعراضنا سابقاً، إستجابة لذلك أقترح تحويل الإهتمام التحليلي نحو "العناصر الفاعلة الحاسمة" وهم أولئك الذين يعملون بشكل فردي أو جماعي لإحداث تغيير في السياسات الصديقة للمرأة<sup>1</sup>، وإعادة الصياغة هذه تبتعد عن الصورة النمطية لـ "الرجال" و"النساء" بوصفهم فاعلين سياسيين، وبالتالي تعترف على المستوى النظري بما لوحظ بالفعل في الممارسة السياسية؛ ليست كل النساء في السياسة يضعنّ الدفاع عن حقوق المرأة أولوية "حرب" -إن صحّ التعبير- في نفس الوقت هذا ما يفعله بعض الرجال في السياسة، وعلى هذا النحو ينبغي أن تكون العلاقة بين الأعداد والتأثير مسألة تجريبية وليست نتيجة محسومة<sup>2</sup>.

تتقارب الإسهامات حول الحاجة إلى إعادة النظر في أصول نظرية الكتلة الحرجة ونقل التحليل إلى المستوى الفردي، إلا أنّها تبتعد عن طرح Karpowitz، Mendelberg، Mattioli حول علاقة الأعداد بالنتائج، لكن الفحص الدقيق لهذين الموقعين يثبت أنّهما في الواقع مكملان لبعضهما البعض، وبدلاً من الدعوة لإستكشاف أصول الإصلاحات السياسية فإنّهم يستكشفون الفرص والقيود الجندرية أمام النساء لممارسة النفوذ السياسي، بالتركيز على عملية التمثيل مع ترك التساؤلات مفتوحة حول محتوى النشاط التشريعي للمرأة، وهذا ما تعرضت له Celis وأخريات قبلاً<sup>3</sup>.

إضافة إلى ذلك تتماشى دراساتهم إلى حدّ كبير مع مجموعة ناشئة من الدراسات بشأن الحواجز - الجندرية وغير الجندرية- التي تؤثر في قدرة المرأة على تشكيل المداولات السياسية، ويقدم Walsh إضافة موازية تتعلق بأنّ "الوصول" أو الوجود يختلف عن "الصوت" وإلى أيّ مدى يتم تمكين أعضاء المجموعة من التحدث والمساهمة في المناقشات السياسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Sarah. Childs, & Krook. Mona. Lena, *Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors*, **Government and Opposition**, Vol.44, No.2, 2009, p.(125-145).

<sup>2</sup> Mona. L. Krook, *Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-*, Op.cit, p. 185.

<sup>3</sup> أنظر:

Karen. Celis, Sarah. Childs, Johanna. Kantola & Mona. Lena. Krook, **Constituting Women's Interests through Representative Claims**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, September 3-6, 2009.

<sup>4</sup> أنظر:

Denise. Walsh, **Women's Rights in Democratizing States: Just Debate and Gender Justice in the Public Sphere**, (New York: Cambridge University Press, 2011).



## الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة

إكتسبت هذه الأسئلة إلحاحًا متزايدًا في السنوات الأخيرة مع الانتشار السريع لسياسات الحصص في جميع أنحاء العالم ومع هذه الحملات جاءت توقعات مختلفة - إيجابية وسلبية - فيما يتعلق بتأثير الأعداد المتزايدة من النساء في المناصب المنتخبة، وقد كشفت الدراسات التي تسعى إلى إسقاط هذه الإدعاءات على تحقيق تجريبي أنّ الحصص ليست حلاً سحريًا، فالحصص في حدّ ذاتها غير عادلة تمامًا في ساحة اللعب السياسي: فهي تُقدّم في بيئات سياسية لا تراعي الفوارق بين الجنسين مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفويض قدرة المرأة على الترشح وممارسة السلطة بمجرد انتخابها<sup>1</sup>. كما وتقتنع -دون تصريح بذلك- بعض الناشطين النسويين أنّ "الحصص تمنح المرأة وجودًا لكنّها لا تمنحها السلطة"<sup>2</sup>، أمّا عن العوائق التي تعترض سبيل المرأة ونفوذها إلى المجال السياسي متعددة الجوانب وتتطلب مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات المتزامنة لتعزيز ظروف المساواة والمشاركة السياسية.

بالتالي، كان هناك وعي متزايد بالديناميات المعقّدة المحيطة باندماج المرأة بالكامل في الحياة السياسية، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التنظير الدقيق حول إمكانية تحسين ولوج المرأة للفضاء العام وترجمة ذلك إلى تأثير في المناقشات والنتائج السياسية، ومع ذلك تبقى حلقة مفقودة من النقاش الأكاديمي -إلى حدّ كبير- بما فيها ما عالجه طرح Karpowitz و Mendelberg و Mattioli كسيناريو رابع إضافة إلى الثلاثة الأولى التي حدّتها Kanter، وبدلاً من تمكين المرأة قد يُؤدّد تزايد الأعداد أشكالاً مختلفة من المقاومة<sup>3</sup> ممّا يقلّل من قدرة المرأة على المشاركة بمساواة، ووفقاً لمفهوم "التدخل Intru-Siveness"<sup>4</sup>، الذي طرحته Blalock قد يُنظر إلى الأقلية على أنّها غير مهذّدة ومقبولة بسهولة أكبر في البيئات حيث تكون أعدادها صغيرة، ومع إزدياد عدد أفراد الأقلية قد تعتبرهم مجموعات الأغلبية تهديداً لهيمنتهم ممّا يؤدي إلى ردّ فعل سلبي تجاه الأقلية.

<sup>1</sup> أنظر:

Nirmal. Puwar, **Space Invaders : race, gender and bodies out of place**, (New York: Berg, 2004).

Mona. Lena. Krook, **Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide**, (New York: Oxford University Press, 2009).

Sonia. Palmieri, **Gender-Sensitive Parliaments: A Global Review of Best Practice**, Geneva: Inter Parliamentary Union, 2011.

Bjarnegård. Elin, **Gender, Informal Institutions, and Political Recruitment: Explaining Male Dominance in Parliamentary Representation**, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013).

<sup>2</sup> Mona. L. Krook, Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, Op.cit, p.186.

أنظر:

Susan. Markham, Strengthening Women's Roles in Parliaments, **Parliamentary Affairs**, Vol.65, No.3, 2012, p.(688-698).

Mona. L. Krook & Pippa. Norris, Beyond Quotas: Strategies to Promote Gender Equality in Elected Office, **Political Studies**, Vol.62, No.1, 2014, p.(2-20).

<sup>3</sup> Ibid, p.186.

<sup>4</sup> Hubert. M. Blalock, **Toward a theory of minority-group relations**, (New York: John Wiley & Sons, 1967).

في نقدها لنظرية Kanter تقول Yoder بدلاً من الحديث عن "نقطة تحوّل تتعدى بها الأعداد الإضافية للنساء الآثار السلبية للرمزية، قد يكون العكس صحيحاً فربما شعرت "بائعات" Kanter بالآثار السلبية ليس على أعدادهنّ الصغيرة بل على أعدادهنّ المتزايدة"<sup>1</sup>. بذلك لفت الإنتباه إلى "التحيز الجنسي ومظاهره المختلفة التي تعكسها سلوكيات الرجال ذوي المكانة المرموقة قصد الحفاظ على مصالحهم في مكان العمل"<sup>2</sup>، حيث تتناول مساهمة Kanthak و Krause هذه الدينامية والتي وجدت أنّ الزيادة في حجم مجموعة الأقلية في المجلس التشريعي يمكن أن تؤدي إلى تضاعف قيمة أفراد مجموعة الأقليات، ممّا يخلق تأثير ردّ فعل غير مقصود<sup>3</sup>، ويقترحان بالتالي أنّ حلّ "مفارقة التنوع" يتطلب الوصول إلى أعداد كافية مع تجاوز مشاكل التنسيق بين أفراد الأقليات<sup>4</sup>.

مع ذلك، يبدو أنّ الوعي بهذه الديناميات أكبر بكثير بين الممارسين، ومن أكثر التطورات إثارة للإنتباه خلال السنوات القليلة الماضية هو الإهتمام الدولي المتزايد من جانب المنظمات غير الحكومية<sup>5</sup> بأعمال العنف والمضايقات التي تطال النساء السياسيات، وعلى الرغم من أنّ جميع المرشحين والمسؤولين المنتخبين يواجهون الإنتقادات والتحديات إلا أنّ هذه التقارير تستدعي الإنتباه إلى السلوكيات الموجهة نحو النساء بغرض دفعهنّ إلى الإنسحاب من الحياة السياسية خصوصاً في هذه الحالات، أين يتمّ إختيار النساء على النحو الملائم كمرشحات أو يتمّ إنتخابهنّ في منصب معين ومن ثم يُمنعنّ من نشاطهنّ ومن القيام بحملاتهنّ أو مباشرة ولايتهنّ التي انتُخبن لها عبر طرق مختلفة بين التعنيف الجسدي والنفسي والرمزي والإكراه الإقتصادي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Janice. D. Yoder, Rethinking Tokenism: Looking Beyond Numbers, op.cit, p.185.

<sup>2</sup> Ibid., p.189.

<sup>3</sup> Kristin. Kanthak & George. A. Krause, **The Diversity Paradox: Political Parties, Legislatures, and the Organizational Foundations of Representation in America**, (New York: Oxford University Press, 2012).

<sup>4</sup> Mona. L. Krook, Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, Op.cit., p.186.

<sup>5</sup> على غرار:

South Asia Partnership International, **Violence Against Women in Politics: Surveillance System**, Lalitpur: SAP-Nepal Publishing House, 2006.

IKnowPolitics, **Consolidated Reply–E-Discussion: Eliminating Violence Against Women in Politics**, 10–14 December 2007.

[http://iknowpolitics.org/sites/default/files/evawip-ediscussioniknowpolitics2007\\_summary.pdf](http://iknowpolitics.org/sites/default/files/evawip-ediscussioniknowpolitics2007_summary.pdf)

U.S. Agency for International Development, **Best Practices in Electoral Security**, Washington, DC: USAID, 2013. <https://www.usaid.gov/sitesearch/Best%2BPractices%2Bin%2BElectoral%2BSecurity>

Inter-Parliamentary Union, **Women in Parliament in 2013: The Year in Review**, Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2014.

<sup>6</sup> Mona. L. Krook, Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, Op.cit, p.186.

أنظر:

Mona. L. Krook & Juliana. Restrepo. Sanin, **Mapping Violence against Women in Politics: Aggression, Harassment, and Discrimination against Female Politicians**, Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC Working paper, 2014.

تشير مثل هذه التطورات إلى الحاجة إلى مزيد من الإهتمام الجاد بالردود العنيفة والمقاومة في مجال البحث والنشاط المتعلقين بالتمثيل والتمثيل السياسي، حيث تقدم نظرية الكتلة الحرجة - كما هو متعارف عليه - سردًا متفائلًا للإندماج السياسي للمرأة يؤمن بمعادلة زيادة الوجود وزيادة قوة تحوّر الأجنحة السياسية لصالح فنوي<sup>1</sup>. مع ذلك لا تزال هناك عوائق قائمة على النوع الإجتماعي بما يتطلب المزيد من النظريات وجمع البيانات لتحديد هذه الآليات وكيفية عملها، وفي ذلك قدمت دراسة Karpowitz، Mattioli و Mendelberg خطوة مهمة حين سلطت الضوء على كيفية تفاعل القواعد المؤسسية مع المعايير الجندرية لتشكيل نفوذ المرأة في أماكن صنع القرار.

بالتالي من الضرورة بما كان الإهتمام عند البحث بالجهود المبذولة لتعزيز التمكين السياسي للمرأة بالموازاة مع إستمرار أعدادها في التوسع في جميع أنحاء العالم، حيث أنّ أفكار ردّ الفعل العكسي ليست بالجديدة من حيث توفر أدلة قدمها الباحثون في نظم الكوتا لتوثيق أساليب متنوعة وأحيانًا إبداعية يستخدمها المعارضون لتجنب تطبيق هذه النظم، والتي يعملون وفقها على إضعاف القدرة التشريعية للنساء المنتخبات<sup>2</sup>. مع ذلك فإنّ المطلوب الآن هو العمل على تحسين تنظيم هذه النظريات وتأطيرها بشكل أفضل لضمان ألا تُكسر مثل هذه المبادرات -نظم الكوتا- أمام التهميش السياسي المستمر للمرأة والأقليات الأخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Mona. L. Krook, Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, Op.cit, p.186.

<sup>2</sup> David. Cutts, Sarah. Childs & Edward. Fieldhouse, This is What Happens When You Don't Listen: All-Women Shortlists at the 2005 General Election, **Party Politics**, Vol.14, No.5, 2008, p.(575-595).

أنظر:

Anne. Maria. Holli, Eeva. Luhtakallio & Eeva. Raevaara, Quota Trouble: Talking about Gender Quotas in Finnish Local Politics, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.8, No.2, 2006, p.(169-193).

Petra. Meier, A Gender Gap Not Closed by Quotas: The Renegotiation of the Public Sphere, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.10, No.3, 2008, p.(329-347).

Tânia. Verge & Maria. de la Fuente, Playing with Different Cards: Party Politics, Gender Quotas, and Women's Empowerment, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, p.(67-79).

<sup>3</sup> Mona. L. Krook, Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority -Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, Op.cit, p.186.

# الفصل الثالث

الكتلة المرحلة في البرلمان:

دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

في مقالتها الموسومة *Represent Women? A Should Blacks Represent Blacks and Women* "Contingent Yes"، وردت عبارة تمثيل المرأة للمرأة حين إعتبرت Mansbridge أن حاجة المجموعات المحرومة لمزايا التمثيل الشكلي يكون في سياقات: عدم ثقة المجموعة وكذا مصالحها غير المتبلورة أين يكون التواصل أفضل والمعرفة التجريبية للممثلين الشكليين - أي الأفراد الذين يعكسون في خلفياتهم الخاصة بعض التجارب الأكثر تكرارا والمظاهر الخارجية للانتماء إلى المجموعة- هو ما يعزز تمثيلهم الفعلي لمصالح المجموعة من خلال تحسين جودة التداول؛ التبعية السياسية التاريخية والشرعية الواقعية المنخفضة أين يساعد التمثيل الشكلي على خلق معنى إجتماعي لـ "القدرة على الحكم Ability to Rule" فيزيد من الارتباط بالنظام السياسي لأعضاء المجموعة؛ وعندما يتضمن تنفيذ التمثيل الشكلي بعض التكاليف في قيم أخرى حيث يكون دفع هذه التكاليف أكثر منطقية في سياقات تاريخية محدّدة.

في البداية لأبد من الإشارة إلى إختلاف الكتابات في هذا السياق المهتم بتشكيل كتلة حرجة دونما الإعتماد على نُظم الدعم العددي أو ما عُرف بمسار التمثيل التزايدى **Incremental Track** الذي تناولته طروحات Norris، ومزّد إختلاف التحليلات حول معوّقات ودعائم الوصول إلى كتلة حرجة هو وجود مقاربتين تفسّران الفجوة الجندرية وتحاولان حلّها بما لا يوحي بتعارضهما وفق ما جاءت به Szyber<sup>1</sup>:

**أولاً: المقاربة الغربية:** هذه المقاربة تعتبر النظام السياسي أعظم الأسباب التي تفسّر العدد القليل من النساء ضمن فئة الساسة بما يحمله من أنساق ثانوية على اعتبار أنه نسق عام، على غرار: النظام القانوني، النظم الانتخابية والحزبية وتركيبية الفرص المتاحة، هذه العوامل تناولتها كل من Norris و Lovendusky، وفي إضافة لـ Goetz و Norris اللتين تعرضتا إلى جزئيات أخرى تُنسب إلى هذا النسق على غرار: عدد الأحزاب السياسية الناشطة على الساحة وإيديولوجيتها وكذا آلية الترشيحات والتعيينات التي تعتمدها ومدى تأثيرها على عدد النساء المرشحات للمناصب المنتخبة. تظهر إسهامات هذه المقاربة في محاولتها الإجابة على العديد من التساؤلات الجوهرية على غرار:

- ما مقدار عطاء المرأة في الحقل السياسي عموما وفي الحزب السياسي الذي تناضل فيه؟؛
- ما مدى قوة الارتباط الحاصل بين المرأة المناضلة والحزب؟ وما إنعكاس هذه الرابطة على طرفيها؟؛ و
- فيما تتمثل العوائد التي تجنيها المناضلات؟.

<sup>1</sup> Caroline. Szybe. *Giving voice to the voiceless : A Field study from India about capacity building towards women in Panacayats as an instrument for empowerment*, (Stockholm, Sweeden: UNPAN, 2005).

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، تعتبر المقاربة الغربية الفجوة الحاصلة بين الفضاءين العام والخاص أهم الحواجز التي تواجهها النساء الطامحات إلى دخول الفضاء العام، حيث يتم إخماد محاولاتهن والتي تكون مختلفة الملامح والتفاصيل عن المحاولات الذكورية المألوفة والمتوقعة، ليس هذا فقط بل تُحمّل هذه المقاربة المحيط المجتمعي مسؤولية هندسته لملامح الصورة التي تكون عليها المرأة والتي تُبين أنّها حبيسة فضاءها الخاص ومحيطها المنزلي-العائلي، في حين لا تُعَيّد حركة الرجال بين الفضاءين.

ثانياً: **مقاربة العالم الثالث:** في بحثه عن جواب لتساؤله القائل: هل العوائق التي يواجهها العمل السياسي للمرأة هي نفسها في كل العالم؟، يرى Matland أنّ النساء في دول العالم الثالث تواجهنّ حواجز تجعل من الصعب إن لم نقل من المستحيل عليهنّ أن يندمجنّ في العملية السياسية عموماً، وهذا لا ينفي قدرة المقاربة الغربية على تفسير بيئة هذا العالم، فالإختلاف يكمن في كون كل بيئة يميّزها صنف مميّز من المعيقات دون الأخرى. يضيف Matland أنّ إعتقاد نظم الكوتا جاء دعماً لحضور المرأة في السياسة، وفي هذا السياق جاء تساؤله الثاني عمّا يمكن للمرأة أن تضيفه للسياسة عند إقتحامها؟، ونظراً لقلّة الأدبيات غير الغربية -أنداك- حول التمثيل النيابي للمرأة في بيئات العالم الثالث لا يمكن للإجابة المقدمة أن تكون موضوعية<sup>1</sup>.

### المبحث الأول: الكتلة الحرجة خارج نظم الكوتا: مسار التمثيل التزايدى

إنّ قلّة الأدبيات لا ينفي إجماعها -المطلق- حول معاناة النساء من صعوبات عديدة في سبيل تحصيل حقوقهنّ ضمن نسق سياسي قد يعترف بها شكلاً وتقمعها مكوناته الفرعية مضموناً، وتنشأ هذه الصعوبات عادة من الثقافة المجتمعية السائدة وتقديسها للسلطة الأبوية التي تحكم المجالات المجتمعية بما فيها السياسية، وعليه يكون من الصعب على المرأة أن تتخرط في المؤسسات السياسية على إختلافها، هذه الأخيرة التي لم يبلغ نضجها درجة تشجيع العنصر النسوي على الإنخراط ضمن صفوفها ومن ثم - وفي خطوة أكثر نضجاً- إدراج المرأة على قائمة المترشحين للمناسبات الإنتخابية، واللوم في ذلك لا يقع على الأحزاب فقط فما عظم منه يتحمّله جُبن الناخبين الذين لا يتخلونّ عن تمسكهم بـ"قدسية" السمات الفردية النوعية عند اختيارهم للمرشحين الرجال على حساب النساء، وحتى ولو نجحت المرأة في أن تكون عضوة

<sup>1</sup> Richard. E. Matland, Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries, Legislative Studies Quarterly, Vol.23, No.1, 1998, p.(109-125).  
Richard. E. Matland, Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems, In : Azza Karam (ed), Women in Parliament: Beyond Numbers, (International IDEA : Handbook Series 02, 1998), p.(93-98).

في إحدى الهيئات السياسية فإنها حتما ستواجه صعوبات أخرى تكبح نشاطها<sup>1</sup>، وهذا ما تؤكدته دورة حياة الثقافة المُشبعة بنزعة الجنوح نحو السلطة الأبوية.

### المطلب الأول: مسببات الفجوة الجندرية في البرلمان

إنّ توضيح الأدبيات لمختلف العقبات التي تكون في طريق تواجد المرأة في الحقل النيابي هي أولى خطوات تجاوزها نظرا لكون تحديد المشاكل المشتركة بين نساء العالم يفيد في إيجاد حل مشترك -تاجع لها، فأغلب الدراسات المُطلّع عليها بوبت هذه العوائق إلى ثلاث أصناف كبرى، هي: سياسية، سوسيو-اقتصادية وأيديولوجية-نفسية، وفي كتابات أخرى إجتماعية-ثقافية كما يلي:

**أولاً: العوائق السياسية:** مع بداية القرن الواحد والعشرين أكثر من 5% من دول العالم سعت لمنح المرأة أعظم حقّين سياسيين ديمقراطيين، هما: الحق في التصويت والحق في الترشّح لشغل المناصب العامة، وقد كانت نيوزيلاندا السبّاقة لذلك سنة 1893، وهذا لا ينبغي أنّ هناك دولا تحرم نساءها من هذا الحق. وهنا تجدر الإشارة الى أنّه من الناحية النظرية الحق في الترشّح هو أساس حق التصويت، وحقيقةً فحق المرأة في التصويت لا يزال مقيداً كون أغلب المترشحين هم من الذكور، وهذا لا ينطبق فقط على الديمقراطيات الناشئة بل وينسحب حتى على الأصيلة منها، وعليه يمكن أن يُفسّر تدني مستوى التمثيل النيابي للمرأة كإنتهاك للديمقراطية ولحقوق الانسان<sup>2</sup>.

من حيث نشأة الصعوبات نجد أنّها في معظم البيئات إمّا بموجب قوانين يجري سنّها دون إتباعها أو نظرا لغيابها من الأساس، ونظرا لكون المساواة النوعية في الحياة السياسية تستوجب -ولو شكلا- ضمانها بتشريعات قانونية وسياسات وطنية<sup>3</sup>، وتشير الدراسات إلى الدور الهام للهيكل السياسية قصد توظيف المرأة في البرلمان خصوصا الدور الإيجابي لنظام الإنتخاب النسبي الذي أثبت نجاعته لأكثر من أربع أضعاف مقارنة بالنظم الإنتخابية الأخرى في بيئات ذات ثقافة سياسية متشابهة، إلّا أنّ ذلك لا يقدم

<sup>1</sup> Caroline. Szyber, op.cit, p10.

<sup>2</sup> وهذا ما تمّ التعرض إليه أول مرة من طرف IPU:

<https://data.ipu.org/historical-women> 22/05/2021 (17 :57)

<sup>3</sup> وفي هذا قال كوفي عنان: "القوة الصاعدة للمرأة قد انتظمت في جميع المستويات المجتمعية، عبر العالم، وهذا ما منح زخما لاستهداف المرأة في المناصب القيادية بنسب وصلت إلى 30% وقد رُوج لهذه السياسات منذ 1995 وهنا الحديث يكون عن سياسات الكوتا كونها أهم استراتيجية". مثلاً قانون الكوتا الأرجنتيني يتطلب إدراج 30% الخاصة بالنساء في المراكز القابلة للإنتخاب، ومثل هذا القانون يمكن فعلا النساء من دخول البرلمان، في حين أنّ غياب مثل هذه الجزئيات يجعل القول بالتمثيل من خلال الكوتا غير فاصل وهذه حالة البنغلاديش حيث أنّه وبعد انقضاء العمل بنظام الكوتا كونه إجراء مؤقت في أبريل 2001 انخفضت نسبة النساء الممثلات من 10% إلى 2% في أكتوبر من نفس السنة، وعلى العكس من ذلك ففي رواندا مثلاً أظهرت انتخابات 2003 زيادة كبيرة لعدد النساء في الجمعية الوطنية وتكون بهذه النتيجة رواندا أقرب الى الوصول الى أعداد متساوية بين النساء والرجال حتى من دول التمثيل وهي الدول الاسكندنافية وذلك بفضل الحصص الدستورية التي تحفظ 24 مقعداً من مجلس النواب للنساء وكما يضمن أيضاً مجلس الشيوخ 30% من مقاعده لهنّ.



تفسيرا شاملا لجميع البيئات على إختلافها، حيث أنّ الحالة الروسية مثلا تُبيّن تأثير ضعف النظم الانتخابية القائمة وتشتتها إضافة إلى غياب ثقة الأحزاب في المرأة وميل الفضاء السياسي إلى اعتبار المصالح النسوية هامشية وبالتالي إهمالها، ولا ننفي بذلك مسألة عدم قدرتهنّ على إتخاذ قرارات متألّفة بحكم كونهنّ مجموعة غير متألّفة وهذا لا يرجع فقط إلى مستواهّن التعليمي بل وإلى خبرتهنّ وإرادتهنّ السياسية<sup>1</sup>. وقد لُخصت العقبات التي يواجهها حضور المرأة في البرلمان في: <sup>2</sup>

1. **النموذج الذكوري في السياسة:** كون الذكور هم المتحكمون في اللعبة السياسية وهم المؤسسون الأوائل لقيم ومعايير تطبيقها، وفي أشدّ الحالات نجد أنّ الفضاء السياسي يُرسم بلامح الحياة الذكورية فالسياسة وفق هذا النموذج تستند إلى فكرة "الرابح والخاسر"، "المنافسة والمواجهة" بدلاً من التركيز على التعاون والتوافق عبر الممرّات الحزبية خصوصاً، وهذا ما يؤدي بالنساء إلى رفض التعاطي مع السياسة لرفضهنّ السيادة الذكورية، مع الفروق المُسجلة بين النساء والرجال عند التعاطي والمواضيع السياسية والذي يدور بالأساس حول الأولويات المعبّرة عن مصالح كل مجموعة، فإهتمامات المرأة مثلاً تنحو نحو السياسات الإجتماعية، قضايا الأطفال وما شابه ذلك<sup>3</sup>.

2. **حظوظ الدعم الحزبي للنساء:** رغم أنّ النساء يلعبنّ دوراً هاماً في التعبئة الجماهيرية وتنظيم الحملات الانتخابية إلاّ أنه من النادر أن يحظينّ بفرصة شغل منصب قيادي، وعالمياً لا تُمثل النساء إلاّ نسبة

---

<sup>1</sup> اعتبر Moser أن تجربة التمثيل النسوي في البيئات ما بعد السلطوية لغز يتطلب التفكيك، حيث تختلف محدداتها عمّا هو مسجل في البيئات الديمقراطية وفي البيئات الأقل ديمقراطية، وأهمّ متغيرات النسق السياسي أو المتغيرات المؤسسية كما هو متعارف عليها وهو متغير النظام الانتخابي النسبي الذي أثبت تأثيره الايجابي على درجة التمثيل، وذلك ما هو إلاّ نتاج موروث سياسي واقتصادي واجتماعي معين شهدته هذه البيئات، ولذلك تأرجت كفة التمثيل لصالح نظام الصوت الواحد على حساب النسبي في روسيا في حين أنّ المجر أثبتت التجربة الغربية وتطابقت معها في افتراضاتها إلاّ أنّ ذلك لم يدم مطولاً ففي ثاني محفل انتخابي نفت هذا الاثبات. وبالتالي هذا ما جعل الدراسات التي جاءت في هذه البيئات توسع اطار التحليل فيها نحو المحيط المجتمعي بكل متغيراته. وهذا لا ينفي الدور الذي يلعبه هذا المتغير ولكن لا يعتبره محددًا نهائيًا للتمثيل النسوي في البرلمان. لمزيد من الاطلاع انظر:

Robert. G. Moser, The effects of electoral systems on women's representation in post-communist state, **Electoral Studies**, Vol.20, No.3, 2001, p.(353-369).

<sup>2</sup> Nadezhda. Shvedova, **Obstacles to Women's Participation in Parliament**, In: Ballington. Julie & Karam. Azza, **Women in Parliament: Beyond Numbers**, (Handbook Series IDEA: Stockholm, 2005), p.(35-39).

<sup>3</sup> عديدة هي هذه الدراسات وفي مناطق مختلفة من العالم، منها دراسة (Reingold) حول "التصريحات السياسية للمرشحين الرجال والنساء لمجلس السينا الأمريكي بين 1984 و 1986"، حيث وجد أنّ النساء يصرفنّ كثيراً من الوقت في الحديث عن القضايا الاجتماعية، في حين يتوجه الرجال نحو القضايا الاقتصادية. وجد "توماس" (Thomas) أنّ كلاً من النساء والسود في الكونغرس الأمريكي ينفقون وقتاً أكثر، جهداً أعظم قصد اقامة قضايا نوعهم في الأجنحة التشريعية وقصد تحقيق مصالحهم. وكذا تلك التي تمّ إجراءها في دول توفر تمثيلاً عاليًا للمرأة المشرعة قد يفوق النصف أحياناً، كالنرويج مثلاً، والتي تدفع قوة الاقتراح التي تمارسها البرلمانيات الى اقامة القضايا النسوية في الأجنحة السياسية (Rauum). في بنغلاديش، انعكس وصول المرأة الى مراكز صنع القرار على البحث عن رفاهية المرأة وكل ما يتعلّق بتوفير حياة مريحة لها (مياه الشرب، توفير السلع، الصحة الانجابية...). في افريقيا تأخذ الدراسات غالباً مسار البحث عن تمثيل العرقيات وتحقيق مصالحها (Button & Hedge)، حيث يسيطر المشرعون السود أبجديات السياسة التشريعية والتي تجعل مصالحهم أولوية سياسية على حساب المرشعين الآخرين باختلاف عرقياتهم. كما أنّ النشاطات البرلمانية لا تأخذ بعين الاعتبار الأعباء الاجتماعية للمرأة والأم (أدوار الأم والزوجة)، وما يلاحظ على معظم الدورات البرلمانية والاجتماعات الدورية أنها لا تأخذ بهذه العبء المزدوج في ترتيباتها، فتتنازل النساء البرلمانيات لتحقيق التوازن بين حياتهنّ العملية والأسرية (ساعات عمل متأخرة، قلة المرافق ووسائل الراحة، السفر...).

11% من قادة الأحزاب السياسية، دون أن ننسى ضعف المعونة التي تخصصها الأحزاب للمرأة التي لا تستفيد منها لتسيير حملتها الانتخابية<sup>1</sup>. في هذه الجزئية الكثير من الدراسات أثبتت متلازمة الدعم المالي وزيادة درجة التمثيل النيابي للمرأة<sup>2</sup>، وبالنسبة إلى عمليات الإختيار والترشيح نجد أنها منحازة لصالح الخصائص الذكورية، هذه الأخيرة كثيرا ما تتطابق ومعايير الإنتقاء فيما بين المترشحين وبذلك تُستبعد النساء وتُحرم من الإنخراط الحزبي من قِبَل أولئك المعروفين بـ: "نوادي الفتية الكبار Old Boys Club"، ويمتد تأثير ذلك إلى المدركات العامة حول المرأة المترشحة وقابلية البقاء والمنافسة لديها ونادرا ما يتم إدراج المرأة المترشحة في ترتيب قابل للفوز ضمن القائمة الحزبية، وهذا ما يجعل اعتماد الكوتا النوعية ضروريا- حسب مؤيديها- لدعم وصول المرأة المترشحة<sup>3</sup>.

**3. التعاون مع المنظمات النسوية:** نلتمس تكاتف النقاش حول التمثيل النيابي للمرأة في العقود الماضية، وأحد أسباب ذلك هو تزايد تأثير التنظيمات النسوية على الأحزاب السياسية وخارجها، فقد أدركت المنظمات مبكرا تأثير دوائر العضو الواحد على ترشح المرأة فعملت مع ممثلي الأحزاب ومع الهيئات الحكومية على تأمين التعديلات الإنتخابية اللازمة لتسهيل ترشح المرأة وفوزها، وعلى الرغم من ذلك يبقى التعاون بين النساء السياسيات والمنظمات النسوية وغيرها من المنظمات العامة كالمهنية والعمالية يشهد إتصالا متقطعا، إرتباطا ضعيفا وتعاوننا ضيقا، وهذا راجع إما لغياب الوعي حول عوائد هذه العمليات الشبكية أو لعدم وجود موارد بشرية تهتم بذلك<sup>4</sup>.

على الرغم من أنّ الحكومات قد تُعلن إلتزامها بالشكل الديمقراطي وتضمن قدر الإمكان التحول نحوه، إلا أنّ هذه المسؤولية تستوجب الشراكة- فمن غير الممكن إلى حدّ كبير أن تتحمل هذه المسؤولية بمفردها- مع التنظيمات المدنية بكل أطيافها بما فيها النسوية، كما ويقع على عاتق النساء التفكير بأهدافهنّ وإستراتيجيات وتكتيكات تحقيقها<sup>5</sup>. إنّ الوفاء بهذا الوعد يستوجب إستحداث ما من شأنه بلوغه خصوصا وأنّ تمكين المرأة من المشاركة السياسية يضمن تواجدها في القاعدة المحلية/الشعبية المنتخبة

<sup>1</sup> Nadezhda. Shvedova, op.cit, p.37.

<sup>2</sup> Azza. Karam & Lovenduski. Joni, **Women in Parliament: Making a Difference**, In: Ballington. Julie & Karam. Azza, **Women in Parliament: Beyond Numbers**, (Handbook Series IDEA: Stockholm, Sweden, 2005), p.(187-210).

<sup>3</sup> في السويد مثلا اعتمدت أغلب الأحزاب ما يُعرف بـ"Zipper Lists" التي توفر للنساء والرجال على حدّ سواء أسماء بديلة في القوائم الحزبية لتقادي الانحياز النوعي وهذا سبب وصول التمثيل النيابي للمرأة في هذه البيئات الى ما يفوق 45%.

<sup>4</sup> Nadezhda. Shvedova, op.cit., p.(38-39).

<sup>5</sup> وفي هذا السياق كان التوجه نحو تأنيث البرلمان يطرح مفهوم الشراكة على الساحة ببعديها القومي وعبر القومي، ففي الأول يتم الاعتراف بالحويات المحلية القومية وفي الثاني يكون الاعتراف لصالح المنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات. ومصطلح "تأنيث البرلمان" اعتمده Manon Tremblay للاطلاع أكثر انظر:

Manon. Tremblay, **Femmes et Parlements : Un Regard International**, (Les Edition du Remue-Ménage: Canada, 2005).

كخطوة هامة نحو إكتساب الثقة وتبادل الخبرات. فالمهمة الجوهرية للتنظيمات النسوية إذن هي العمل على غرس الحق في الثقة وتحقيق الذات النسوية وهذه المهمة لا يضطلع بها إلا قادة مؤهلون للتعبير السليم عن الرسائل الأيديولوجية -المشرفة خصوصا- إلى جانب إعتقاد طرق مبتكرة في التفكير والعمل والأنشطة التعليمية التدريبية حول وضع المرأة ووسائل الإتصال مع المنظمات النسوية، ويبقى التحدي الذي تواجهه المرأة هو بناء مجتمع وفق نموذج يعكس قيمها ونقاط قوتها وتطلعاتها<sup>1</sup>.

**4. النظام الإنتخابي:** ويُعتبر أهمّ متغيّر في معادلة التمثيل النسوي، وهذا ما أكّده الكثير من دراسات الحالة، ويتمّ في أجزاء متقدمة من هذه الدراسة التأكيد على جوهرية دور هذا المتغيّر وربطه بجزئيات يُحتمل تأثيرها على فعاليّته والعكس صحيح. في هذا جاءت تفسيرات النسب المرتفعة للتمثيل في الدول الإسكندنافية التي تعتمد نظام التمثيل النسبي، غير أنّ التجربة الفنلندية مثلا حادت عن القاعدة لصالح متغيّر آخر هو الإختيار الفردي للناخبين إلى جانب نظام التمثيل النسبي<sup>2</sup>.

**ثانيا: العوائق السوسيو-إقتصادية:** تلعب الظروف الإجتماعية والإقتصادية دورا كبيرا في تجنيد النساء المُشرّعات في كل من الديمقراطيات الحديثة والقديمة، حيث أنّ مركز المرأة الإقتصادي والإجتماعي في مجتمعها هو ما يسهّل/يعيق ولوجها إلى الهيئات السياسية خصوصا المُنتخبة منها ولذا أكّدت العديد من الدراسات على ضرورة الربط بين هذا المتغيّر والتواجد النيابي للمرأة، فهذا الأخير على علاقة متصلة بنسبة النساء العاملات ونسبة النساء من الخريجات الجامعيات، فيحتل بذلك هذا المتغيّر ثاني مرتبة بعد النظام الإنتخابي صاحب التأثير الأكبر وداعم الحضور النسوي في البرلمانات الوطنية.

لتفسير تأثير هذا المتغيّر بإعتباره أهم الخصائص المجتمعية قام Matland بتجميع كل ما يُعبّر في المحصلة عن مستوى التنمية المُحققة في بيئة دراسته، وهي: تجاوز القيم والنماذج التقليدية، خفض معدلات الخصوبة، زيادة درجة التمدن، تواجد معتبر للمرأة في الحقول التعليمية والعملية، تغيّر المواقف

<sup>1</sup> ومما يثبت أنّ المرأة كفرد هي أيضا أحد وأهم الفواعل الداعمة لتمثيلها السياسي ما جاء في في الورقة المقدّمة على هامش اجتماع جنيف من أجل ترقية المساواة بين المرأة والرجل طرح Héloïse Roman و Muriel Golay على جملة معايير تكون إما معتمدة أصلا في بعض دول العالم أو أنّها مستهدفة وفي طور الاعتماد مستقبلا، وقد تمّ تصنيفها حسب القائمين عليها (السلطة القائمة عليها): الحكومات، الأحزاب السياسية، التنظيمات، النساء في حدّ ذاتهن والاعلام. وعليه نستنتج أنّ التوجه نحو تأنيث البرلمانات يطرح مفهوم الشراكة على الساحة بين الدولة، الأحزاب والتنظيمات النسوية. انظر:

Héloïse. Roman, et Muriel. Golay, **Les Mesures de Promotion de la Représentation des Femmes en Politique : Tour d'horizon**, Dossier développé par le service pour la promotion de l'égalité entre homme et femme du canton de Genève (SPPE), Février 2007.

<sup>2</sup> تمّ الاطلاع على العديد من الدراسات التي تثبت العلاقة الايجابية بين درجات التمثيل المرتفعة والنظم الانتخابية وأكثرها ايجابية هو النظام النسبي الذي يوفر جملة عوائد تخدم المرأة المترشحة أكثر من نظرائه الآخرين وعند تقييمه كمؤثر منفرد دونما ادخاله ضمن متغيرات البيئة السوسيوثقافية وسيكون ذلك مفصلا في النقطة المتعلقة بالإجراءات الانتخابية الداعمة للحضور النسوي في البرلمان، وكتسوية للأمر جاء إختيار هذا البرلمان كإسقاط حالة على فرضية التوظيف وإختيار الخبراء في الفصل الموالي من الدراسة.

العامة بشأن أدوار المرأة، مدى إحتلال المرأة للمناصب القيادية، إلى غير ذلك من المتغيرات التي تزيد من موارد المرأة السياسية وتُقلل من الحواجز القائمة بينها وبين النشاط السياسي. وكثيرا ما توفّر البيئة الغربية بحكم أنها تُمثّل مستوى ديمقراطي أعلى من نظيرتها العربية قيمة مضافة يُعبّر عنها المستوى المرتفع للتنمية، حيث يتمّ الربط بين معدّلات مشاركة المرأة في قوة العمل بشحن ووعي النساء الأخريات بضرورة تواجدهنّ في الفضاء العام، ودرجة هذا الوعي المُركّز إنّما تضاعف من حظوظ إفتكاكهنّ لمناصب رسمية كما وتزيد من خبراتهنّ السياسية كالدفع بهنّ مثلا للإخراط في النقابات العمالية والمهنية. أبعد من ذلك تتعكس درجة التنمية المُحقّقة على ثقافة المجتمع ففي حين تعمل الأولى على تصوير مكانة مناسبة للمرأة في مجتمعها، تكتسي الثانية ملامح المساواة النوعية وهذا ما تعرض له Matland عند تعمقه مطوّلا في التحليل<sup>1</sup>، ولا تعبّر نتائجه عن إهمال هذا الترابط من قبله غير أنها تُبيّن صعوبة ربط هذا التأثير مباشرة بدرجات التمثيل النيابي للمرأة. وقد حاولت العديد من الدراسات الحديثة - نوعا ما - تقديم جملة متغيّرات كمعيار لذلك، منها: نسبة محو الأمية في صفوف النساء إلى نسبتها في صفوف الرجال، نسبة النساء كقوة عمل إلى نسبة الرجال، نسبة النساء خريجات الجامعات إلى نسبة الرجال، حيث أنّ إقتراب نسب النساء في هذه المؤشرات من نسب الرجال يحقق لهنّ المساواة في المجالات الإجتماعية ويقربهنّ قدر الإمكان من المساواة السياسية<sup>2</sup>.

مما سبق نخرج بنتيجة تُؤكّد ضرورة إيجاد حدّ أدنى من التنمية قصد التأسيس للمتغيرات الأخرى المتدخلة في صياغة معادلة التمثيل، على غرار النظام الانتخابي الذي لا يتحقق تأثيره دون ضمان البنية التنموية أولا، كما ويبدو جليّا في البيئات الأقل تطوّرا تعاضم القوى المعارضة لنشاط المرأة السياسي بما يسمح بحدّ أدنى من التمثيل فقط، وسيتمّ التفصيل فيما يلي في المتغيرات الفرعية التي تعكسها درجة التنمية المُحقّقة في بيئة ما بما يعبّر عن حدوث تغيّرات ثقافية وحصول النساء -ولو مبدئيا- على موارد تؤهلهنّ لإحتلال منصب سياسي ومركز قوة على غرار مستوى تعليمهنّ، خبراتهنّ المكتسبة، قوة عملهنّ... كل هذا يقود نحو تشكّل عدد من النساء يتمتعنّ بالموارد الأساسية ويقمنّ بالمطالبة الفعلية

<sup>1</sup> Richard. E. Matland, Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries, *Legislative Studies Quarterly*, Vol.23, No.1, 1998, p.(109-125).

Richard. E. Matland, *The Two Faces of Representation*, Paper presented at the European Consortium for Political Research workshops in Warwick, UK, 23-28 March 1998.

<sup>2</sup> تجدر بنا الإشارة إلى أنّ البحوث حول الاختلافات المُسجلة في درجات التمثيل النيابي للمرأة قد لاقت امكانية تفسير عالية التردد في الديمقراطيات الراسخة منها في الديمقراطيات "الجديدة". فلا تحظى متغيرات البيئة الأولى بأهمية في البيئة الثانية التي تتفرد بمتغيراتها الذاتية.

والفعالة بمصالحهنّ كمجموعة وبمزيد من التمثيل والمشاركة الحقيقية في صناعة القرار السياسي أو ما يُعرف بـ: "الكتلة الحرجة"، وهذه المتغيرات الفرعية هي:<sup>1</sup>

**1. تأنيث الفقر والبطالة:** تؤكد الإحصاءات العالمية على أنّ زيادة معدّلات توظيف النساء والمكاسب الاقتصادية المُحققة لصالحنّ منذ بداية كفاهنّ قابلة للزوال نظرا لإعادة هيكلة الإقتصاديات المحلية والعالمية، القومية وعبر القومية، إضافة الى أنّ غالبية النشاط غير المأجور تقوم به المرأة والذي يبلغ ضعف ما يقوم به الرجل رغم أنّه يعادل ثلث الناتج الإقتصادي العالمي، هذه الفجوة تطال كذلك شدّة التمييز بين الجنسين في الأجور والتعيينات والترقيات والفصل من العمل. وفق إحصائيات الأمم المتحدّة تكون أكبر نسبة من فقراء العالم من نصيب المرأة، هذه الأخيرة التي تكون مساهماً رئيساً في الإقتصاد المحلي، القومي والعالمي حين تُنفق مدخول عملها المأجور وطاقة عملها غير المأجور في الدورة الإقتصادية التي لا تعترف في المقابل بأدوارها الإجتماعية والتنوعية.

**2. العبء المزدوج:** تتحمل نساء العالم نصيباً غير عادل من العمل المنزلي بما يُقيّد مشاركتهن في الحياة السياسية، وقبل ذلك يُقيّد وصولها إلى المعلومة، فالمرأة في بحثها عن البقاء هي وأفراد أسرتها تقوم بإنفاق الكثير من وقتها، وما يدعم هذا الطرح هو زيادة عدد الأسر التي تعولها النساء في العالم نظرا للحروب والصراعات... ومع ذلك نجد نساءً بدوام كامل كرتبة أسرة، وبدوام كامل في مهنة أخرى على اختلافها، وتحت تأثير هذه الظروف يكون للمرأة النائب دوام ثالث كامل.

**3. التعليم والتدريب:** رغم أنّ معدّلات محو الأمية في الدول المتقدمة تقارب 100%، إلا أنّها لا تزال متدنية في الدول النامية ورغم أنّه لم يُثبت -حسب ما اطلع عليه- علاقة إحصائية بين معدّلات معرفة القراءة والكتابة ودرجة التمثيل السياسي للمرأة، إلا أنّ شروط الترشح تتطلب حدّاً أدنى من الإلمام بهما والذي قد يؤدي غيابهما إلى حرمانها من الترشح. كما وتفنقر العديد من النساء إلى التدريب السياسي بما يضمن لهنّ أداءً جيّداً في المواقع السياسية، ونشير هنا إلى أنّ هذا يتحقق بسهولة في مرحلة مبكرة في المجتمعات المحلية أين تقوم التنظيمات المحلية/النسوية بتوضيح الاهتمامات المشتركة للنساء وتقوم بتلقيهنّ مهارات التأييد والإقناع، والقيمة المضافة لهذه البرامج إضافة إلى تكوين المرأة القائدة هي كونها تمثل فرصة تحقيق "تشبيكات" مع مجموعات أخرى أوسع ليست بالضرورة نسوية.

<sup>1</sup> Nadezhda. Shvedova, op.cit, p.(42-44).

ثالثاً: العوائق الإيديولوجية-بسيكولوجية: تعاني النساء في سعيهنّ لإقحام الحقل التشريعي عوائق تحمل الطابعين الأيديولوجي والنفسي، لخصت فيما يلي:

بالنسبة للأدوار التقليدية: لا تزال تقاليد العديد من الدول تؤمن بتقسيم الأدوار إلى رئيسية وثانوية بين المرأة والرجل، فالأولى هي أدوار الأم وربة المنزل، حيث يتم حصر المرأة في هذه الأدوار تحت تأثير منظومة القيم الأبوية الصارمة التي تعتمد منظورا بيولوجيا في توزيعها للأدوار، إضافة إلى القيم الثقافية التقليدية، والتي تقف كحجر عتبة أمام تنقيح هذا المنظور لصالح المرأة وتقف أمام جهود دعمها، وبذلك تهيمن أيديولوجية "الفضاء الخاص" والتي وفقها تلعب المرأة فقط وظيفة الأم وهي الوظيفة المنخفضة الأجر وغير سياسية التوجه، كما وقد يصل الأمر ببعض المجتمعات إلى ممارسة الرجال الوصاية على حق النساء الانتخابي، وفي مثل هذه البيئات يُطلب من المرأة القائدة أن تظهر بصورة "لاجنسية" في خطاباتها وفي تصرفاتها، فلا يفهم أنها امرأة إلا من خصائصها الأنثوية، وهذا السلوك لا يمكن المرور عليه بحسن نية فقد يكون لعبة ذكورية تهدف إلى إشعار النساء بعدم الإرتياح جراء تواجدهنّ في مكان يتنافى وطبيعتهنّ، ويفرض عليهنّ التصرف بما يتنافى وإياها. في كثير من الأحيان - نظرا لقلّة الخبرة وغياب الدهاء السياسيين - لا تستوعب النساء هذا الضغط ممّا يؤدي بهنّ إلى الإحباط كون الصورة لا تتطابق وجوههنّ وكان المرأة بصدد خيانة أنوثتها<sup>1</sup>.

بالنسبة لمسألة إنعدام الثقة: هذا العامل هو أحد أهم أسباب ضعف التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات السياسية الرسمية كلها، لكن مع وجود الإرادة يمكن للمرأة أن تصل إلى مستويات حسنة من التمثيل عمليا، وهذا لا يتحقق إلا عند إيمان النساء بأنفسهنّ والتخلص من فكرة الوصاية عليهنّ بمنطق المساواة وبالتالي يكفيهنّ البحث عن سبيل يُحصّلنّ به حقوقهنّ ويقضين به على الخوف من خوض الانتخابات وولوج هذا الحقل الجديد.

بالنسبة لتصور السياسة على أنها لعبة قدرة: هذا التصور يجعل النساء نافرات من هذا الحقل، وهذا التصور هو واقع حال العديد من البيئات، ورغم إختلاف أسبابه إلا أنّ هذه الرؤية مشتركة بين النساء اللاتي يعتبرنّ هذا الحقل فاسدا وأساس فساد هو تزواج السلطة بالمال فتتوجه بذلك مخرجاته إلى خدمة مصالح معينة وهذا ما يزيد من إغراءات استخدام المال العام لمصالح شخصية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أنّ المحليين يؤكدون أنّ المرأة عليها أن تهيأ نفسها لتكون سياسية مع مراعاة كونها امرأة أولا، فالأنوثة لها إمكانات إبداعية وقوة فكرية وقدرة على اتخاذ القرارات وهذا لا يتوقف على الجنس البيولوجي، فمن الطبيعي أنّ للمرأة قبضتها في السلطة كما للرجل.  
<sup>2</sup> أكثر البيئات التي تشهد فسادا هي بيئات التحول الديمقراطي التي تشهد غيابا أو بداية نشوء المؤسسات السياسية الرسمية والمدنية.



إن مظاهر الفساد من رشوة وإبتزاز ونفاق سياسي كلها مظاهر قد تجعل المرأة تفكر مرتين قبل أن تقدم على خطوة الولوج إلى هذا العالم، فالمرأة قد لا تتقن "قواعد لعبة البقاء" حيث يحكمها خوفها على نفسها وعلى أسرتها وهذا ما يؤثر سلبا على إنطلاقتها السياسية، ورغم أن هذا التوجه يُلور نظرة سلبية من النساء نحو هذه "المهنة" إلا أن واقعها يُثبت أن درجات التمثيل العليا -خصوصا في الهيئات المنتخبة- سُجّلت في الدول الأقل فسادا بمتوسط يتراوح بين خمسة إلى عشر أضعاف مما هو عليه في البيئات الفاسدة، وعلى النساء اللاتي قررن الترشح الأخذ بهذا المعطى.

بالنسبة لتدخل وسائل الإعلام: يكون من حيث تأثيرها على الرأي العام وتوجهاته وعلى درجة الوعي العام فيتراوح دور هذه الوسائل بين كونها: مؤرخ للأحداث الجارية ومُزود الرأي العام بالأخبار. في كثير من الأحيان تميل هذه الوسائل إلى التقليل من تغطيتها الإعلامية للقضايا التي تهم المرأة، وهذا إنما تحكمه مدى إستقلاليتها وهي في كثير من دول العالم -عند تعاملها مع حقيقة تواجد المرأة في القاعدة- تتأثر بالتغيرات الحاصلة في قمة مراكز صنع القرار السياسي بخصوص أدوار المرأة النمطية والسلبية في الحقل السياسي، حيث تعمل وسائل الإعلام -غير المحايدة- على زراعة ذلك التحيز بين الجنسين في عقل المُتلقي حين تُعزّز الصورة النمطية للمرأة وتنادي بإنحصارها إلى مكانها<sup>1</sup>، وما يُسجل على دور وسائل الإعلام كونها مؤيدة للحكومات "المحافظة" عند تحميلها مسؤولية فساد الأسرة وإنتشار الآفات الاجتماعية للمرأة من طلاق وجريمة وإهمال الأطفال... وهذا ما يساعد على بقاء وتقوية النمطية الأبوية، وإنتشار قناعة الجنس الضعيف التي تقوم على إعتبار النساء كائنات جنسية ومواطنات من الدرجة الثانية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بوابة التوظيف التشريعي

تمايزت -حسب ما هو مطّلع عليه- إستراتيجيات سدّ الفجوة الجندرية التي تعترض تحقيق سياسات حضور المرأة، حيث أجمعت الدراسات المتخصصة في هذا الحقل على جوهرية مسألتين هما:

1. الخطوات الرئيسية لعملية التوظيف التشريعي (التي يختص بها هذا المطلب)؛ و
2. المفاضلة بين النظم الإنتخابية لإنتقاء أفضل التصاميم الصديقة للمرأة (وهو جوهر المطلب الموالي).

تشير عملية التوظيف التشريعي إلى كل ما من شأنه نقل الأفراد من مرحلة تبني المعايير والإيمان بوجوبها نحو توجيهها لخدمة واقع ما يدور في أروقة البرلمانات، وقاعدة ذلك في أغلب دول العالم هي

<sup>1</sup> ما يطبع وسائل الإعلام هو أنها تبحث عن أخبار المشاهير وفصائحهم يجعل النساء حذرات قدر الإمكان من هذه الوسائل وحرصات على وقاية ذواتهنّ وكسب تقديرهنّ لها عند الابتعاد كلية عن كل ما يقود الى عكس هذه الغاية، ومثال ذلك الابتعاد عن عالم السياسة وتولي المناصب العامة.  
<sup>2</sup> Héloïse. Roman, et Muriel. Golay, op.cit., p.(20-21).



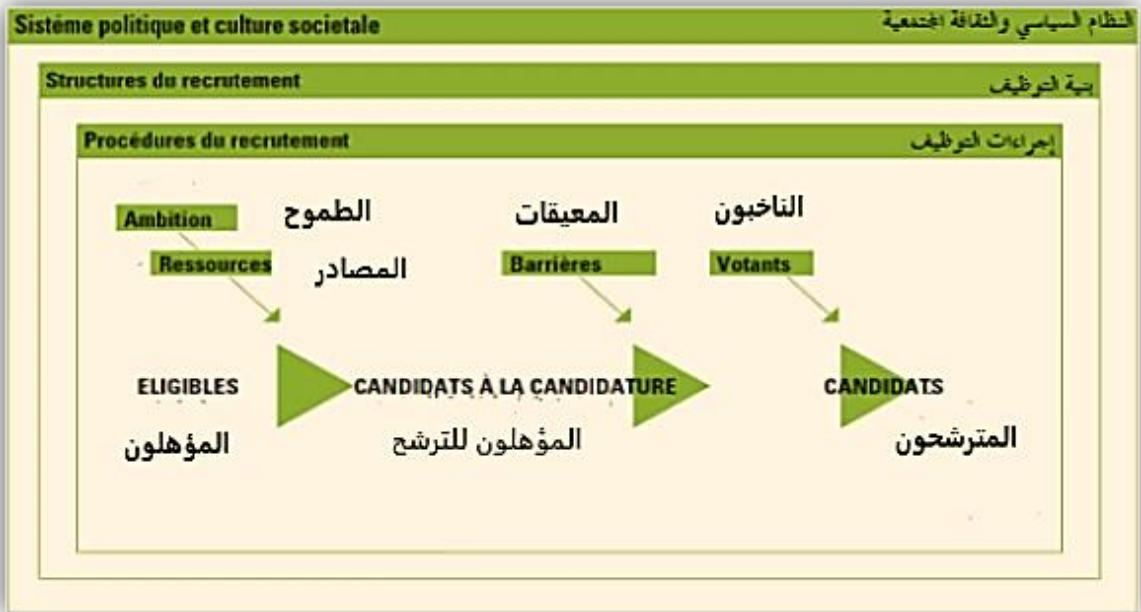
### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

الإشارة إلى دور الأحزاب السياسية خصوصا عند تحديد مرشحيهم المحتملين، إختيارهم كمرشحين رسميين، وأخيراً تقديمهم للجمهور قصد إنتخابهم. بالنسبة للنساء وليكنّ منتخبات كعضوات في البرلمان فهنّ في حاجة إلى تجاوز ثلاث عقبات هي:

1. تحديد أنفسهن؛ 2. إختيارهنّ من قبل الأحزاب؛ و3. إختيارهنّ من قبل الناخبين.

رغم أنّ عملية الإنتقال بين الصفات التالية: "مؤهل"، "طامح" و"مرشح" تشهدها معظم النظم الإنتخابية، إلّا أنّها تتفاوت من نظام إلى آخر إستنادا إلى قواعد الحزب وتقاليده، الثقافة المجتمعية ونمط النظام الإنتخابي القائم، كل هذه المعايير تؤثر على عملية التوظيف التشريعي-في مراحلها المختلفة- وعلى درجة الإنفتاح على المترشحات، حيث تكون المرحلة التي يتحكم فيها الحزب حقًا في إختيار مرشحيه والتي بدورها تُقدّم بصيص أمل للمرأة للحصول على المنصب المراد شغله هي المرحلة الحاسمة<sup>1</sup>، ويُلخص الشكلين المواليين دينامية هذه العملية حسب دراسة كل من Norris و Matlend:

الشكل رقم (10): مستويات عملية التوظيف التشريعي

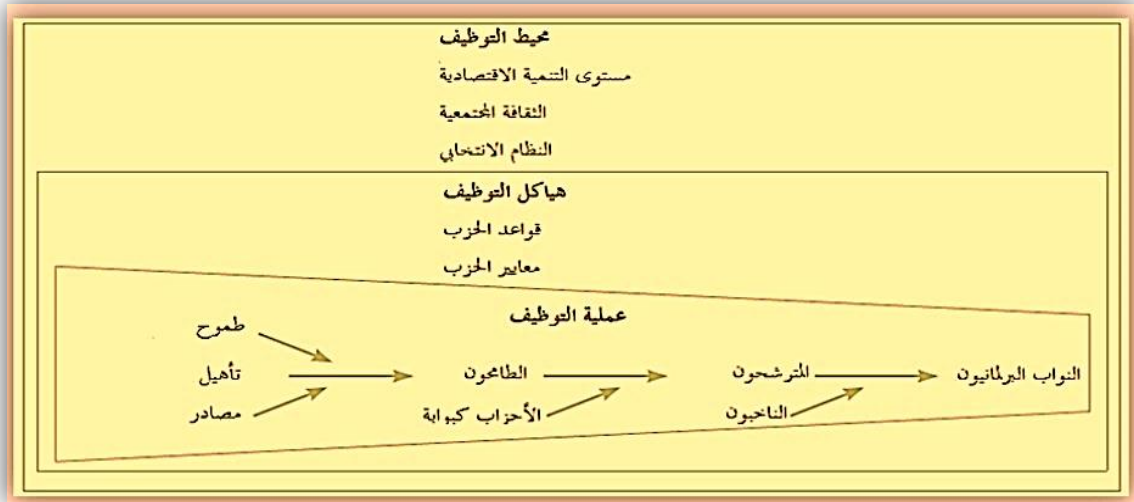


المصدر:

Pippa. Norris, **Legislative Recruitment, Comparing Democracies : Elections and Voting in Global Perspective**, (Londres: Sage, 1996), p 196.

<sup>1</sup> Pippa Norris, **Conclusions: comparing legislative Recruitment**. In: Lovendski, J., Norris, P. (Eds.) **Gender and Party Politics**. (Sage, London, 1993), p.(314-315).

الشكل رقم (11): مراحل عملية التوظيف التشريعي



المصدر:

Richard. E. Matlend, **Recruiting women to National Legislatures : A General Framework with applications to Post-Communist Democracy**, In : Richard. Matlend, **Women's Access to Political Power in Post-Communist Europe**, (Oxford University Press, 2003), p 21.

أول مرحلة تشهد قرار الفرد ليكون مترشحا للمنصب المُنتخب، هذا القرار الذي تُحدده العديد من المتغيرات على غرار الطموح الشخصي والفرص والإمكانات المتاحة، وهنا يُعتبر قرار الترشح قرارا عقلانياً إلا أنّ القدرة على التنبؤ بنتائجه وتقدير منافعه المُحتملة محدودة نوعاً ما، وهذا الطموح الشخصي قد تخفف من حدّته إجراءات الحصول على موارد هذا "الطامح" والتي سيعتمدها لتمويل حملته وكذا إخضاع تقديراته للمطابقة مع مدى صداقة المحيط السياسي والاجتماعي عموماً لترشحه، وكذا الحسابات المتعلقة بفرص الترشح/ثم الفوز بالمقاعد المفتوحة. هذه المرحلة -حسب Matlend- تشهد حقا أعدادا أكبر للنساء من الرجال مهما كانت الثقافة التي تحكم هذه البيئة<sup>1</sup>، ومن منطلق أنّ هذا الفضاء -وفق منظور الثقافة الأبوية- ملكية شرعاً وتاريخاً للذكور ممّا جعل إحتكاكهم به كبير ومعرفتهم بمواضيعه عالية، حيث أنّ إهتماماتهم مرتكزة عليه وبالتالي فطموحهم السياسي عالي التركيز، ورغم أنّ النساء قد يصلن إلى نسبة 50% في صنف "المؤهلات للخدمة" إلا أنّه وبمجرد الانتقال من هذه المرحلة إلى ما بعدها سيبدو الإنحياز نحو الذكور جلياً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Richard. E. Matland, *Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems*, op.cit, p 94.

<sup>2</sup> في هذا السياق نجد أنّ الحركات النسوية والتي تركز على البحث في تمكين المرأة يمكن أن تسهم بدورها في زيادة عدد النساء الطامحات لمنصب مُنتخب وهذا بالتركيز في نشاطها على بناء ثقة المرأة بنفسها وتوفير قاعدة الدعم المعنوي والمادي لهنّ، كما يمكن لهذه المنظمات الضغط على

ثاني مرحلة هي واحدة من أبرز الأدوار التي يقوم بها الحزب السياسي في صالح المرأة المترشحة، ورغم إختلاف إجراءات الترشيح من حزب لآخر ومن دولة لأخرى، والتي يمكن ملاحظتها وفق عدد من المميزات تضمّ إتساع نطاق مشاركة الأعضاء على إختلاف فئاتهم ودرجة المركزية واللامركزية في عملية الإختيار، في النهاية يُعبّر طيف هذه المرحلة عن توفر فرص واسعة للأفراد قصد المشاركة في سياق لامركزي، هذا من جهة ومن جهة ثانية -واقعية أكثر- يحكم هذه المرحلة الصبغة الإحتكارية التي تمارسها النخبة الحزبية (قادة الأحزاب)، وبغض النظر عن إعتدال أيّ من الإجراءات السابقة سواء كان الإختيار من إختصاص: نخب الأحزاب، مجموعة واسعة من مسؤولي الأحزاب إثباتا للامركزية أو كان الإختيار بناءً على تاريخ الحزب وأهميته في الساحة السياسية يمكن أيضا التفريق بين منحيين للإختيار؛ أحدهما قائم على نظم تطبعها المحسوبية؛ والآخر قائم على الإختيار البيروقراطي؛ الأول ذال على نفسه؛ أما في الثاني فتكون قواعد الإنتقاء فيه مفصلة، صريحة وموحدة ومتتالية دون البحث عن مركز للسلطة بل إستنادا إلى مبادئ وأطر قانونية بحتة، وبالعودة إلى الأسلوب الأول فمن المرجح أن يطبع طريقة الإختيار وفقه عدم الوضوح، وحتى وإن ثبت العكس تزداد إحتتمالات إنتهاك مبادئه نظرا لإستنادها إلى سلطة القيادة الكاريزمية أو التقليدية/التاريخية بدلا من القانونية وعندئذ يتحقق الولاء لهذه السلطة دون الحزب وبرنامجها. بالنسبة للمرأة تكون نظم الإختيار البيروقراطية هي أساس إختيارها نظرا لإدراج قواعد التمثيل التي تضمن الوصول إلى تمثيل جيّد لها وسيّدة هذه القواعد هي نظم الكوتا<sup>1</sup>.

حتى وإن غابت آليات الدعم (الكوتا) تكون الإجراءات البيروقراطية لوحدها كفيلا بدعم التمثيل النيابي للمرأة، نظرا لوضوح ذلك في نصوصها القاضية بالتوجه نحو "تسمية" مرشّح خادم للمرأة ولمصالحها الفئوية، إلا أنّ القواعد العرفية تبين مدى صعوبة وضع إستراتيجية توضّح تحت أيّ إجراء ترشيحي يمكن الإقترب بالمرأة أكثر من دائرة الترشّح أهم إعتبار يأخذ به الحزب عند إختيار مترشحيه للمحافل الإنتخابية هو إختيار من هم -في تصوره- قادرين على تحصيل الأصوات، وبالتالي لا يمكن إلاّ البحث عن صنف المترشحين المتمتعين بالتأييد، وقد وضحت العديد من الدراسات مجموعة الخصائص

أطراف مسؤولة قصد معالجة مسألة التمثيل السياسي للمرأة، وحسب الأدبيات المتخصصة يعتبر هذا من أهم الموارد التي تستغلها المرأة وتستفيد منها لرفع سقف حظوظها في نظرة الحزب إليها كمرشّح قابل للمنافسة والبقاء.

<sup>1</sup> ففي الدول الإسكندنافية على غرار السويد مثلا نجد أنّ أحزابها قد منحت من 40% إلى 50% من قوائم مترشحيها لصالح النساء وكان لذلك أثر إيجابي كبير على نسبة تمثيل المرأة في البرلمان السويدي والبرلمانات الإسكندنافية عموما.

المتعلقة بالمرشحين المحتملين، أهمها: ما يحمله سجل الطامح في التنظيم الحزبي وما قدمه للدائرة الانتخابية، وأقوى صور ذلك:<sup>1</sup>

النسبة المرتفعة لأولئك الذين يُعاد انتخابهم؛ تواريخ ونشاطات المرشحين ومشاركاتهم على الساحة رغم كونها لا تمثل شرطاً رئيسياً؛ ونظرة المجتمع إليهم من خلال الوظيفة التي يؤديونها في المجتمع (من الوظائف العامة في التنظيم الرسمي أو الوظائف المدنية/الطوعية) والتي كثيراً ما يحتكرها الرجال.

بذلك يمكن أن يتحقق تناسب سلبي بين أعداد النساء والرجال -تُكرسه المعايير السابقة- حيث يعمل على دحض فرص المرأة في المرور نحو المرحلة الثالثة، ومنه تكون الورقة اللاحقة في هذه المرحلة -بالنسبة للمرأة- هي الأحزاب السياسية التي تمتلك القدرة على تصحيح إنحرافات عملية الإختيار المنحازة لصالح الذكور، وخيارها القانوني لتحقيق ذلك هو اعتماد نظم الكوتا الحزبية كإجراء هادف إلى مزيد من المساواة النوعية في هذه المرحلة.<sup>2</sup>

آخر مرحلة هي التي تتجاوز فيها المرأة آخر عقبات دخولها الحقل النيابي لتكون أمام إختيار الناخبين، وهنا كثيراً ما يُطرح خلاف حول التحيز النوعي لصالح/ضد المرأة، ففي الديمقراطيات الأصلية من التقاليد أن يقوم الناخبون أولاً بالتصويت لصالح الأحزاب الناشطة، ثم لصالح المرشحين الأحرار، وبموجب هذا التقليد تتحقق فرص فوز النساء إذا ما تأكد إعتقاد الأحزاب المتنافسة على نظام التمثيل النسبي وبقائمة مغلقة. في هذه الحالة لا يصح القول بأن الناخبين هم الرادعون لفرص التمثيل السياسي للمرأة، وبالتالي لا أدهى من مرحلة الترشيح من قبل الحزب في ظل كل هذه التجاذبات التي تترك عملية إختيار المرأة، ورغم أن الحالة السابقة الذكر هي الأكثر شيوعاً في العديد من البيئات إلا أنها لا تنفي حدوث التصويت لصالح المرشح الحر شرط أن يتمتع بقدر من "الشهرة" في بيئة الترشيح، وقد ناقش الكثير من الباحثين هذه النقطة خصوصاً حول مسألة الولاءات الحزبية والتقييم الرجعي للأنشطة والأعمال التي ساهمت بها السلطة الحاكمة، وهذا ما شهدته الدراسات الكلاسيكية، غير أن الدراسات المُحدثة تتحو نحو تقييم تأثير جنس المرشحين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Richard. E. Matland, Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems, op.cit, p.102.

<sup>2</sup> حتى وإن لم يتم اعتماد نظم الكوتا في هذه المرحلة يكون نظام التمثيل النسبي PR لوحده كفيلاً بتحقيق المساواة النوعية في القوائم الانتخابية، أي بين المرشحين. وهي الظاهرة التي تغيب عن نظم المرشح الوحيد. هذا ما فصلت فيه الدراسة التالية، انظر:

Richard. Matland, & Donley. T. Studlar, The contagion of women candidates in Single-Member District and Proportional Representation Electoral Systems: Canada and Norway, *Journal of Politics*, Vol.58, No.3, 1996, p.709.

<sup>3</sup> Ibid., p.(94-99).

حتى لو كان من الموضوعي البحث في الخصائص الفردية للمرشحين، فإن الناخبين لا يولون أهمية لذلك -قدر ما يستحقه- على خلاف قادة الأحزاب الذين يعتبرون هذه النقطة مفصلية فهم لن يتوانوا عن إختيار -بعناية- المرشح الذي يعتقدون أنه يحقق تعزيزاً لفرص كسب الأصوات، أمّا عن المرشحين الأفراد فتكون حظوظ نجاحهم أكبر في الدول التي تعتمد نظم التعددية الحزبية ونظم الأغلبية ودوائر العضو الواحد، وهذا لا ينفي أن النساء سيكنّ في مواجهة مباشرة مع الرجال المرشحين أمام الناخبين.

### المطلب الثالث: نمط النظام الانتخابي الصديق للمرأة

الدراسات الباحثة في تمثيل المرأة تتساءل إذا ما كان العامل الحاسم في ذلك هو النظام الانتخابي، وإذا ما كانت دوائر العضو الواحد أفضل النظم بحكم أنها تؤدي إلى إنتخاب مشرّع واحد فقط عن الدائرة الإنتخابية أو النظم الأخرى التي تشهد إنتخاب عدّة نواب عن الدائرة الإنتخابية؟، كل هذه المسارات علاقتها جيّدة بالتمثيل إلاّ أنّه يجب التمييز عند البحث في أثرها على تمثيل المرأة خصوصاً، بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي من حيث أنّه:

- في نظم الأغلبية، الفائز هو المترشح أو الحزب الحاصل على معظم الأصوات الصحيحة المُحتسبة؛
- في نظم التمثيل النسبي، والتي تمّ تصميمها لضمان تحويل الأصوات الصحيحة للحزب إلى نسبة مقابلة لعدد مقاعد المجلس المُنتخب<sup>1</sup>.

قدم الباحثون العديد من الأسباب المؤكدة لتأثير النظم الانتخابية على تمثيل المرأة البرلماني، كون تأثير النظم الانتخابية مفاجئاً أولاً وثانياً -على نفس القدر من الأهمية- يمكن للأنظمة الانتخابية وبصورة منتظمة أن تتغير مواكبة الوضع الثقافي للمرأة في البيئة المعنية أو مستتدة إلى مستوى التنمية الإقتصادية المحقّقة (وهما عاملين آخرين مؤثرين في نسب التمثيل النيابي للمرأة) غير أنّ تميّز تأثير النظام الانتخابي عن المؤثرات الأخرى يظهر جلياً في كون القواعد الانتخابية أكثر ليونة، وتغيير النظام الانتخابي في كثير من الأحيان يُمثل هدفاً واقعياً أكثر بكثير من العمل على تغيير النظرة المجتمعية العامة نحو النساء<sup>2</sup>.

يوضّح الجدول والشكل أدناه بيانات عدد من ديمقراطيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دائماً ما تكون للنساء أفضلية للتمثيل وفق نظام التمثيل النسبي مقارنة بنظم الأغلبية، حتى وإن كانت هذه

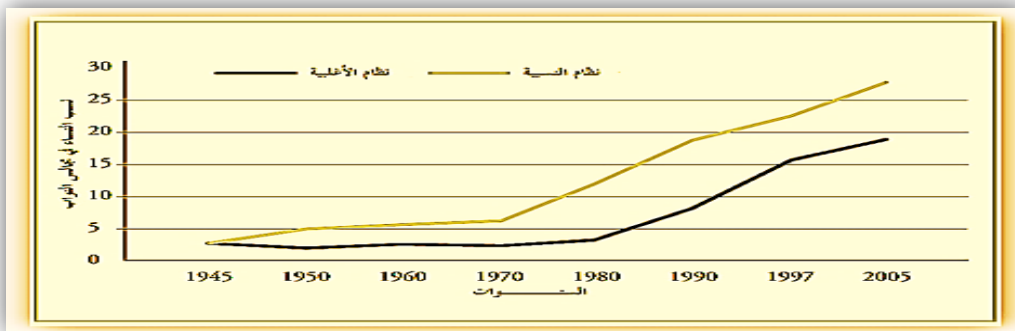
<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أنّ جميع أنظمة التمثيل النسبي يتمّ اعتمادها في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء.

<sup>2</sup> Richard. Matland, & Donley. Studlar, op.cit, p.(712-713).

### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

الأفضلية طفيفة، حيث تتراوح بين 1% و3% ورغم ذلك يمكن إحتساب هذا التغيير لصالح المرأة<sup>1</sup>. في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين شهد العالم المُتقدم إنتشار الموجة الثانية للنسوية، حيث كانت أول موجة مطالبة بالحق في الإقتراع، وقد سعت المجموعات النسوية إلى تحصيل جملة حقوق مساوية للذكور في العديد من القضايا من ضمنها التمثيل في فضاءات السياسة، وفي الدول التي تعتمد نظام التمثيل النسبي تكون المرأة قادرة أكثر على ترجمة مطالب زيادة تمثيلها منها في الدول التي تعتمد نظام الأغلبية والتي قد يتحقق ذلك فيها بصعوبة وبدرجة أقل.

الشكل رقم (12): تطور نسب النساء النواب عبر 24 مجلسا تشريعيا بدلالة نظامي الانتخاب النسبي والأغلبية



نوع النظام/السنة	1945	1950	1960	1970	1980	1990	1997	2004
SMD	3.05	2.13	2.51	2.23	3.37	8.16	15.42	18.24
MMD	2.93	4.73	5.47	5.86	11.89	18.13	21.93	27.49

نظم الأغلبية والنسبية، وقوائم العضو الواحد: أستراليا، كندا، فرنسا، منذ 1960، اليابان منذ 1990، نيوزيلندا منذ 1990، وأخيرا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

نظم التمثيل النسبي والمختلط، وقوائم متعددة الأعضاء: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، منذ 1945 إلى 1950، اليونان، اسلندا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، بعد 1993، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، بعد 1996، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، ألمانيا

المصدر:

Richard E. Matland, **Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems**, In: Julie. Ballington & Azza. Karam, **Women in Parliament; Beyonds Numbers**, (IDEA, 2005), p. (100-102).

<sup>1</sup> هذه النتيجة تمّ تأكيدها منذ بداية الاهتمام بهذا النوع من الدراسات، وهذا ما نجده عند Rule الذي سجل اختلافا في نسب التمثيل النيابي للمرأة بين بينتين- لا على التعيين- تعتمد احدهما دوائر العضو الواحد SMD والأخرى نظام الانتخاب النسبي PR يُقدّر بحوالي الضعف لصالح هذه الأخيرة. انظر:

Wilma. Rule, op.cit, p.(16-18).

وأكثر من ذلك أثبت المختصون في دراسة هذه الجزئية أنّ متتالية تمثيل المرأة في البرلمان تكون متزايدة وفق الأساس الثابت وهو: نظام التمثيل النسبي PR، انظر:

Richard. Matland & Donley. Studlar, op.cit, p.709.

فيما يلي نستعرض نقاط تأثير النظم الانتخابية على تمثيل المرأة في البرلمان من خلال:

**1. إيجابيات نظام التمثيل النسبي:** التساؤل الذي بُحث فيه هو: لماذا ينبغي للدول التي تتبنى نظام التمثيل النسبي أن تُظهر زيادة معتبرة في نسب التمثيل النسوي مقارنة بالنظم الانتخابية الأخرى والتي تُظهر تأثيرا متواضعا؟ لتحليل ذلك قُدمت التفسيرات التالية:<sup>1</sup>

- نظم التمثيل النسبي مرتبطة بشدة بحجم الدائرة الانتخابية، والتي تؤدي إلى تقديم أهمية أكبر لحجم الحزب السياسي (فحجم الدائرة الانتخابية يُعبّر عن عدد المقاعد الخاضعة للإنتخاب، في حين يشير حجم الحزب إلى عدد المقاعد التي يفوز بها في الدائرة)، وبذلك تتأكد أهمية الربط بين حجم الحزب وحجم الدائرة الانتخابية كون هذه الأخيرة تؤثر في استراتيجية الحزب التي يتبعها لاختيار مترشحيه، وعليه يكون للقائمين على هذه العملية أو الموكلة إليهم مهمة إختيار المترشحين مجموعة إهتمامات ومحفزات تتوقف على النظام الإنتخابي المُعتمد؛

- عند الحديث عن الحجم الكبير للدائرة الانتخابية كما هو حال الأنظمة الانتخابية التعددية/الأغلبية، تقريبا نجد أنّ الحزب بإمكانه أن يقدّم مرشحا واحدا عن كل الدائرة الانتخابية وعليه لا تكون للحزب فرصة تحقيق التوازن النوعي بين مرشحيه، أمّا عن قرارات الترشيح ففي دوائر العضو الواحد تجدّ النساء المرشحات أنفسهنّ في تنافس مباشر مع الرجال الناخبين، وعادة إذا ما تمّ ترشيح المرأة فالحزب عليه أن يذكر صراحة تطلعه لفوز أقوى الذكور السياسيين في نفس الدائرة لأنّ المفاضلة التي أجراها أفضت به إلى هذا الإختيار؛

- نظم التمثيل النسبي عند إعتماها القائمة المفتوحة التي يقدم فيها الحزب العديد من المترشحين، يكون للناخب القدرة على ترتيب الخيارات بإختياره لمترشح بعينه من القائمة، وبالتالي يتزايد عدد الأصوات التي يحصل عليها مرشح دون غيره فيتصدر ترتيب منافسيه؛ و

- عندما يزداد حجم الدائرة الانتخابية تزداد معها فرصة الحزب في أن يحصل على عدد كبير من المقاعد، وعندما يتوقع الحزب الفوز بالعديد من المقاعد سيكون بذلك أكثر وعيًا في محاولته لتحقيق التوازن النوعي في قائمة مترشحيه، والمتحكمون بعملية الإنتقاء سيعملون على تقسيم المكاسب على قائمة

<sup>1</sup> Richard. E. Matland, Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems, op.cit, p.101.



الحزب آخذين بعين الإعتبار مختلف المصالح الداخلية للحزب بما فيها مصالح النساء. لتفسير هذه التوازنات قُدمت العديد من الأسباب:<sup>1</sup>

أولها حول إعتقاد القائمين على عملية الإنتقاء بأنّ التوازن أعلاه ما هو إلا وسيلة لجذب الناخبين عوضا عن الإضطراب للبحث عن مترشح واحد بإمكانه جمع العديد من الناخبين حوله، وعليه فهم يقومون بتحديد دقيق لشروط المترشحين المختلفة التي تجذب مجموعات/فئات فرعية من الناخبين، وعليه فالمترشحون الذين يكونون في علاقات متقاطعة مع جماعات مختلفة وقطاعات مختلفة من المجتمع قد يساعدون على جذب الهيئة الناخبة للحزب، وبذلك يمكن إعتبار المرأة المترشحة مصلحة للحزب من خلال جذبها للناخبين دون أن يتطلب ذلك أقوى المصالح التمثيلية داخل الحزب والتي إشتهر الذكور بإحتكارها؛

ثانيها حول الموازنة النوعية التي تحدث داخل الحزب وتمس قائمة مترشحيه كونها مسألة إنصاف بالدرجة الأولى، ومختلف الأطياف في الحزب تحتاج بأنّه من المنصف أن يكون أحد ممثليها ضمن قائمة المترشحين الذين لديهم فعلا فرصة حقيقية للفوز خصوصا مع وجود عنصر نسوي ناشط في الحزب، فالنساء يؤكدن أنّ الإنصاف يتطلب حصولهنّ على بوابة الوصول إلى المراتب الفائزة؛

ثالثها يدور حول ضرورة تحقيق التوازن النوعي في قائمة المترشحين والذي ما هو إلا ضمانة لتوزيع المقاعد الآمنة، وهي مضمونة النجاح بعدالة بين مختلف أطياف الحزب كونها وسيلة - في المحصلة - للحفاظ على الإستقرار الداخلي للحزب وضمان إستمرار دعم هذه الأطياف، ونظام التمثيل النسبي يمكن أن يساعد النساء كونه أشدّ "عدوى" ممّا هي عليه نظم الأغلبية<sup>2</sup>.

إنّ تكاليف محاكاة الحزب لبعض السياسات إسوة بالأحزاب الأخرى المتنافسة من المرجح أن تكون أقل في نظم التمثيل النسبي منها في نظم الأغلبية وبالمقابل تكون المكاسب أكبر، وتُفسّر قلة التكاليف في النظام النسبي نظرا لكون الحزب يعتمد عدّة مداخل لإقحام المرأة في قائمة المترشحين وعلى العكس من ذلك ففي نظام الأغلبية يكون للحزب مترشح واحد -وفي سبيل فتح باب الترشح للمرأة على

<sup>1</sup> Henry. Valen, **Norway: Decentralization and Group Representation**, In : Michael. Gallagher & Peter. Marsh, **Candidate Selection in Comparative Perspective, The Secret Garden, of Politics**, (London: Sage, 1988).

<sup>2</sup> العدوى هي العملية التي من خلالها تقوم الأحزاب بتبني السياسات التي بدأتها أطراف سياسية أخرى، وفي هذه الحالة إذا ما تبني حزب واحد على الساحة السياسية ترشيح نساءه أو مناضلاته في مناصب مهمة/قيادية تكون أحزاب التمثيل النسبي أسرع لتبني هذه السياسات. للتعلم أكثر وتحليل هذه النقطة تعرضت دراسة متخصصة الى آثار "العدوى" في النرويج وكندا وذلك قبل اعتماد هاتين البيئتين لنظم الكوتا حيث لوحظ انتشارها في الدوائر المحلية فقد عمل حزب العمال النرويجي على زيادة عدد النساء المرشحات في مواقع قابلة للفوز خصوصا في الدوائر التي تواجه تحديا جديا وخطرا مصدره اليسار الاشتراكي الذي كان أول حزب يتبنى نظام الكوتا في النرويج، وباختبار التأثير المماثل في كندا وإذا ما كان الحزب الليبرالي أوفر حظا لترشيح النساء في تلك الدوائر الانتخابية التي تشهد ترشح عدد كبير من النساء عن الحزب الديمقراطي الجديد؟ لم يتم التوصل الى أي دليل يثبت هذا التأثير، وبعبارة أخرى تحدث "العدوى" في بلاد تتبنى نظام التمثيل النسبي مقارنة ببلاد تتبنى نظم الأغلبية.

الأحزاب أن تحرم أحد عمداء مترشحيها الذكور من إعادة الترشح، علماً أنّ هذه الفئة ألفت بحكم العادة - ذلك. أمّا عن كثرة المكاسب فتفسرها الزيادة الطفيفة في الأصوات التي يوفّرها هذا النمط من الإنتخاب بفضل وجود المرأة في قائمة المترشحين بما يؤدي في المحصلة بالحزب إلى الفوز بمقاعد أخرى.

2. لماذا تُعتبر نُظم التمثيل النسبي أفضل النظم؟ رغم أنّ نُظم التمثيل النسبي هي أفضل النظم الإنتخابية من حيث تأثيرها إلاّ أنّها لا تتمتع كلها بهذه الميزة وبذلك لا يتمّ تفضيلها جميعاً، وهناك جزئيتان محدّدتان يمكن أن تساعد/تعيقاً تمثيل المرأة تحت مظلة نظام التمثيل النسبي، هما:<sup>1</sup>

**حجم الدائرة الإنتخابية:** لوحظ فعلاً بناءً على الدراسات المتخصصة أنّ هناك قوة دافعة خلف دعم تواجد المرأة في البرلمان إستناداً إلى نظام التمثيل النسبي، وهذه القوة هي عملية الموازنة التي تحدث في القائمة الإنتخابية، حيث يقوم الحزب بتحديد قائمة مرشحيه عشية الإنتخابات في كل دائرة انتخابية. وما يحسم حصول المرأة على مقعد تشريعي هو فوز حزبها بالعديد من المقاعد وبذلك سيتوغل الحزب عميقاً في قائمة مرشحيه عند إختياره لممثليه في البرلمان بما يطابق عدد المقاعد التي ظفر بها. ذكرنا أعلاه أنّ حجم الحزب يتوقف على عدد المقاعد التي يحصل عليها في الدائرة الإنتخابية، وبالنسبة لتصميم القواعد الإنتخابية فإنّه يكون مسانداً للنساء إذا ما كان حجم الدائرة كبيراً والعتبة الإنتخابية عالية نظراً لتأثيرهما في المتوسط، على حجم الحزب. ولا غرابة في أن نلمس علاقة إيجابية قوية بين متوسط حجم الدائرة الإنتخابية ومتوسط حجم الحزب، حيث أنّه مع تسجيل زيادة في عدد مقاعد الدائرة الإنتخابية تتضاعف فرص الأحزاب في الحصول على أعداد كثيرة من المقاعد وبذلك يكون وفد الحزب متعدّد الأعضاء، وهذان المتغيّران في المحصلة يعملان على دعم تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية وهذا ما يشير إلى وجوب مساندة النساء والجماعات النسوية للتحركات المطالبة بالزيادة في الأعداد الكليّة للنواب هذا من جهة، ومن جهة ثانية مساندة التحركات الداعية إلى الحدّ من الأعداد الكليّة للدوائر الانتخابية وفي هذا السياق تكون الحالة الحديثة هي أفضل الحالات خدمة للمرأة ولتمثيلها، وهي أن تكون البلاد كلها دائرة إنتخابية واحدة.<sup>2</sup> يُلخص الجدول أدناه ميزة إتساع حجم الدائرة الإنتخابية كسمة أولى لنظام التمثيل النسبي والتي يشتدّ وثاقها مشكلةً بذلك رابط صداقة قوي يدعم تمثيل المرأة:

<sup>1</sup> Richard. E. Matland, Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems, op.cit, p.104.

<sup>2</sup> من أمثلة الحالة الحديثة نجد هولاندا التي تسجل مستوى عالي لتمثيل المرأة يصل الى حوالي 37% واسرائيل التي تحوز مستوى متوسطاً للتمثيل يصل الى 15% وأهمّ الدروس المستفادة من هذين البيئتين هو أنّ النظم الانتخابية لا تستطيع ضمان مستويات عليا من التمثيل بمفردها، هذا أولاً وثانياً حول العتبة الانتخابية العالية والتي تشير الى الحدّ الأدنى من النسبة المئوية للأصوات التي يجب ان يحصلها الحزب في سبيل الفوز بمقعد انتخابي تشريعي وهذا ما يُضاعف حظوظ النساء. في اسرائيل مثلاً كان مستوى الدعم المطلوب للفوز بمقعد انتخابي منخفض للغاية والعتبة متدنية

الجدول رقم (1): مزايا نظم الانتخاب النسبية بالنسبة للمرأة

انعكاساتها	اتساع حجم الدوائر الانتخابية
تُوفّر القوائم الانتخابية فرصاً أكبر لترشيح النساء؛ قدرة هامة على تشجيع المرأة عند تسجيل اعتراض عليها من قِبَل أحزاب أخرى؛ الأحزاب لا تملك دفع تكاليف حرمان شاغل المنصب المنتخب أو المترشح الرجل لصالح تركية مترشحة.	تضم أعدادا كبيرة من المقاعد الانتخابية بفضل اتساع مساحتها؛ تتوقع الأحزاب الفوز بالعديد من المقاعد في كل دائرة بفضل كِبَر أحجامها؛ حظوظ الأحزاب أوسع لإحداث التوازن في قوائمها الانتخابية عند إدراج مترشحات.

المصدر:

Richard E. Matland, **Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems**, In : Julie. Ballington & Azza. Karam, **Women in Parliament; Beyonds Numbers**, (IDEA, 2005), p.105.

**العتبات الانتخابية:** عند تصميم النظم الانتخابية هناك مفاضلة ضمنية بين تمثيل الناخبين الذين يختارون الأحزاب الصغيرة وزيادة التمثيل الشكلي في الهيئة التشريعية، من خلال وجود عدد كبير من النساء المُمثلات للأحزاب الكبيرة. المعطيات التي تتوفر في بيئات إختبار هذه الفرضية لتأكيد/نفي المفاضلة السابقة الذكر نظرا لإعتمادهما سوية على العتبة الانتخابية توضح أنه دون العتبة سيتحقق فوز الأحزاب الصغيرة أو حتى المجهرية، في حين أنه وفق إجراء وقائي كالعتبة يتم الحد من هذا التكاثر العشوائي ومنه النساء اللاتي سيتم إنتخابهن سيكن منتميات إلى الأحزاب الكبيرة، وبذلك تتجه المجموعات النسوية لتشجيع ودعم تأسيس البلاد كلها كدائرة إنتخابية واحدة، ولتكون هذه الإضافة إستراتيجية تتأكد أهميتها بإشتمالها على العتبة الانتخابية.<sup>1</sup>

**3. نمط القائمة الانتخابية:** نقطة أخرى تُمكن من مفاضلة نظم التمثيل النسبي هي إعتداد القائمة الحزبية المفتوحة/المغلقة، ففي هذه الأخيرة يحدّد الحزب بنفسه ترتيب مرشحيه، أما عن القائمة المفتوحة فالناخب يكون هو المسؤول عن التعريف بالمترشح الفائز نظرا للإقتراع الشخصي الذي تُتيحه هذه القائمة. السؤال الحاسم في هذه النقطة يكون حول إمكانية إقناع الناخبين بالتصويت على النساء المرشحات أو إقناع الحزب والمتحكمين في هذه العملية بإدراج مزيد من النساء في قوائم المترشحين وفي مواقع قابلة للفوز،

(1.5%) وهذه الوضعية تكون قد شجعت على ولادة العديد من الاحزاب الصغيرة والتي غالبا ما تنجب مرشحا واحدا أو اثنين على أقصى تقدير وبأغلبية ساحقة تميل الى أن يكون/يكونا من الذكور، وقادة الحزب هنا لا يتخذون إلا فتحات قليلة يتلخص اسهامها في إدراج النساء في القائمة الانتخابية (في أسفلها) ترجمة لمخاوف فكرة التوازن النوعي في القائمة ومع فوز أول وثاني مترشح على القائمة حتى وإن كانت الأسماء النسوية في منتصف القائمة يكون احتمال عدم فوزهن كبيرا.

<sup>1</sup> Héloïse. Roman et Muriel. Golay, op.cit, p.8.

وتختلف الإجابة عن هذا التساؤل من بيئة لأخرى غير أنه في البيئات التي تتبنى نظم كوتا فعالة تكون القوائم المغلقة ضماناً إضافية لدعم التمثيل<sup>1</sup>.

بالنسبة للقائمة المفتوحة نجد مثلاً أنّ النرويج تعتمد في نظمها الانتخابية حيث تعمل الأحزاب النرويجية على تطوير قوائمها بإتباعها لمبدأ: مقابل كل مترشح رجل امرأة مترشحة، وتوصلت النتائج إلى أنّ الناخبين ينزعون نحو تفضيل -ولو طفيف- المترشحين الذكور على حساب النساء. بعبارة أخرى، في بيئة كالنرويج تشهد دعماً كبيراً للنساء المترشحات من قبل الأحزاب، لا يكون التصويت التفضيلي خادماً للمرأة. في حين أنّه في بولندا فقد توصل تحليل أنماط القوائم الحزبية والنتائج الانتخابية المُحققة إلى أنّ النساء يحصلن نتائج تمثيلية جيّدة مع الناخبين مباشرة دون وساطة اللجان الحزبية التي تضع القوائم، وهذا هو التصويت التفضيلي الذي يقود نحو تمثيل عالي المستويات للمرأة، على خلاف تسجيل تدخل قادة الأحزاب الذين يقومون بالتنقل من النساء المرشحات سواء بسبب التمييز الجنسي الذي يقوم به أعضاء لجنة الإختيار، أو لأنّ هؤلاء الأعضاء لديهم خوف في غير محلّه من التحيّز النوعي الذي قد يصدر عن الناخبين<sup>2</sup>، علاوة على ذلك وجدت Schmidt<sup>3</sup> -في دراسة أجرتها في البيرو- أنّ القائمة المفتوحة لا تُضّر بتمثيل النساء، حيث تسعى النسويات الناشطات إلى حتّ الناخبين -في حملاتهنّ- على منح أصوات تفضيلية "لواحد من الكل"، أي إدراج امرأة مقابل كل إختيار يُسجّل للرجل وكانت نتيجة ذلك هي وجود -تقريباً- عدد متماثل بين النساء والرجال كمرشحين.

من منطلق هذه الأمثلة المتميزة لا يمكن الحكم بوجود توصية قويّة الأواصر تؤسس لطريقة واحدة بمفهوم السبيل المفضل، الذي يساعد أو يضرّ بالتمثيل النيابي للمرأة، مع ذلك ما يمكننا الخروج به هو أنّ القوائم المفتوحة تمكّن الأحزاب من "التنصّل من وظيفتها"، كونها غير مسؤولة مسؤولية مطلقة عن النتيجة النهائية للتصويت والتي تقع على عاتق الناخبين نظراً لقراراتهم الفردية التي -مجتمعة- صوتت لـ: ولوج/إقصاء النساء إلى/من البرلمان فلا تكون الأحزاب مسؤولة كونها لا تتحكم في تصويت مؤيديها، وعلى خلاف القائمة المغلقة التي تُحمّل الأحزاب مسؤولية ضمان التوازن النوعي في الوفد الحزبي. تحت هذه الظروف تكون الأحزاب هي المسؤولة عن ضمان تمثيل المرأة وإذا ما فشلت في تحقيق ذلك يكون

<sup>1</sup> الدراسات الأصيلية التي تمّ إجراءها بناء على تجارب عالمية حول تأثير القوائم المغلقة بينت حتى تلك الحقبة -استناداً إلى هذه التجارب- أنّ هذا النوع من القوائم هو الأفضل لصالح تمثيل المرأة، إلا أنّ الدراسات الحديثة الباحثة في أثر القائمة الانتخابية المفتوحة تشير إلى استحالة تقديم تركيبة عامة حول أثر القائمة المغلقة، فالأمر هنا يخرج عن حدود سيطرة نمط القائمة ليدخل في سلطان الحزب ومدى مساندته لترشح المرأة.

<sup>2</sup> Héloïse. Roman et Muriel. Golay, op.cit, p.9.

<sup>3</sup> Gregory. D. Schmidt, *Unanticipated Successes: Lessons from Peru's Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems*, In: International IDEA, *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences*, (Stockholm: International IDEA, 2003).

من حق المرأة البحث، خارج الإطار الحزبي، عن آلية تكون أكثر إستعدادا للنظر في مطالبها التمثيلية والسعي لتحقيقها، وهذا ما يطرحه العنصر الموالي.

### المبحث الثاني: الكتلة الحرجة من خلال نظم الكوتا<sup>1</sup>: مسار التمثيل السريع

نظرا للسرعة البطيئة التي تنمو بها أعداد النساء في السياسة، يتم اللجوء إلى إدخال تدابير مختلفة للوصول إلى التوازن بين الجنسين في الهيئات السياسية، وتُقدم نظم الكوتا واحدة من هذه الآليات لزيادة وحماية وجود المرأة في البرلمان حيث يجري حاليا اعتمادها في أغلب برلمانات العالم<sup>2</sup>.

البحث في سياق ظهور هذه النظم تمّ التمهيد له عند التعرّض إلى الفجوة النوعية في مراكز صنع القرار السياسي على إختلافها، أمام تزايد الإهتمامين الدولي والمجتمعي بأهمية إشراك المرأة سياسيا، وبضرورة إستفادتها من المستوى الإقتصادي، السياسي والإجتماعي الذي أحدثته خطط التنمية وبرامجها، والدعوة إلى القضاء على هذا الإستبعاد الذي طال رحم المجتمع كانت مُلزِمةً -إن صحّ التعبير- إذا ما أُستند في تبرير ذلك إلى ما جاءت به "خطة بكين"<sup>3</sup>، حين طالبت بدعم مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار لتصل في حدّها الأدنى إلى 30%. حيث تستوجب حصص النساء أن تشكّل المرأة رقما/نسبة معيّنة من الأعضاء سواء في قائمة المرشحين، في المؤسسات البرلمانية، اللجان الحكومية المختلفة أو الحكومة بهدف زيادة حصة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية والتي تستمد شرعيتها من خطاب الإقصاء الذي تعانیه المرأة، وفي الحقل النيابي يشير استعمالها إلى تخصيص عدد أو نسبة من المناصب في البرلمان

<sup>1</sup> استقصاء لفظة الكوتا في المعاجم والقواميس العربية لا يوصلنا إلى نتيجة، كونها غير عربية بالأساس وإنما لاتينية الأصل وبالإنجليزية تُلفظ (Quotas) وبالفرنسية (Quote)، ودلالاتها بالعربية هي الحصة أو النصيب. أول استخدامات هذه اللفظة أشار إلى دعوات حماية الاقتصاد الوطني الاشتراكي عند تحديد حصة معيّنة من السلع التجارية أو الصناعية الخاضعة للإستيراد أو التصدير، وفي سياق مماثل نشير إلى أن الدراسات التي قام بها خبراء تنمويون تُبيّن أنّ التمييز الحادث على أساس النوع الاجتماعي وتلك الفجوة الحادثة في المساواة النوعية هما المسؤولان عن ضياع فرص تحقيق التنمية في دول العالم النامي نتيجة اهدار طاقات بشرية تضاهي في تعدادها نصف المجتمع أو قد تتجاوزه.

<sup>2</sup> أصبحت المرأة بشكل متزايد فاعل ومؤثر في الحياة السياسية في كثير من البلدان، ولكنها تبقى إلى حد كبير تحت ممثلة في أدوار صنع القرار السياسي والقيادة على جميع المستويات. كما جاء في احصاء 2013/10/1، تشغل المرأة نحو واحد من خمس المقاعد في جميع الهيئات التشريعية الوطنية في جميع أنحاء العالم.

<sup>3</sup> انظر في ذلك المؤتمر العالمي للمرأة، بكين، 2005، حيث ورد في الفقرة 190 البند (د): "المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها".  
« Women's empowerment and their full participation on the basis of equality in all spheres of society, including participation in the decision-making process and access to power, are fundamental for the achievement of equality, development and peace ».

أنظر:

The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20, UN Women, New York :15 March 1995.

<https://stg-wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/7497/>

[The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20-2015The-Beijing-Declaration-and-Platform-for-Action-turns-20\\_2015.pdf?sequence=3](https://stg-wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/7497/The-Beijing-Declaration-and-Platform-for-Action-turns-20_2015.pdf?sequence=3)

لصالح أقلية مضطهدة في مجتمعها أو فئة مجتمعية لا يمكنها -إعتماداً على إمكاناتها الذاتية- ضمان تمثيلها وبناءً على ذلك تمّ الخروج بإستراتيجية "حرق المراحل"<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: نظم الكوتا بين التنبئ والتطبيق

يتم فيما يلي إستعراض مبررات اللجوء إلى تنبئ خيار الكوتا النوعية، وكيفية تطبيقه، من خلال البحث عن الأنماط المتاحة التي أثبتت زيادة كبيرة في نسب التمثيل السياسي للمرأة في الممارسة العملية، والتي تعمل بشكل أفضل إلى جانب ذلك التنوع المسجل في النظم الإنتخابية وكيف يمكن تطبيقها بفاعلية؟ هذا ويتناول هذا العنصر التطبيقات العالمية للكوتا الإنتخابية، والطرق التي يمكن أن تؤدي وأدت فيما سبق إلى تحقيق قفزات تاريخية -نوعية للتمثيل السياسي للمرأة.

إنّ تنبئ هذا الخيار جاء بحجة البحث عن الزيادة العددية، لكن هذه الحجة تكون خصوصاً وفق العدسة التي تعتمدها النخب السياسية، ونظراً لكون نسبة النساء "المحدّات" أو "المعرّفات" من قبل نظم الكوتا عادة ما تكون مرتفعة مقارنة بنسبة تواجدهنّ الحقيقية في المناصب المنتخبّة والسياسية عموماً، يشمل تطبيق نظم الكوتا متطلبات النساء وإهتماماتهنّ، بتعريف يتجه نحو خفض أعداد الرجال في المناصب السياسية، ولا أدل على ذلك من كون أعداد من الرجال يصادقون على تطبيق هذه السياسات، في نفس الوقت الذي قد تقودهم إلى خسارة مناصبهم، وقد قدمت المدارس المهمة بهذه الدراسات أهمّ التفسيرات حول سعي النخب لتمرير إحتياطي الكوتا بسرعة وبهامش دعم معتبر، كما يلي:<sup>2</sup>

1. تتم تعبئة النساء من خلال نظام الكوتا عادة عندما يتحقق إدراك مجموعة النساء أنّ هذا الإجراء فعّال، وأنّه يمكن أن يشكّل الآلية الوحيدة التي تعمل على مضاعفة نسبة التمثيل السياسي للمرأة المنتخبّة، هذه المجموعات يمكن أن تضمّ التنظيمات النسوية داخل الأحزاب السياسية، الحركات النسوية في المجتمع المدني، مجموعات مؤيدة للمرأة في بيئات أخرى وحتى نساء منفردات على مقربة من رجال ذوي نفوذ سياسي<sup>3</sup>. في هذا السياق، تتبّع المرأة الكوتا لأسباب واقعية وأخرى معيارية، حيث تؤمن بضرورة زيادة تواجدها العددي في الحقل السياسي بحثاً عن العدالة ودعماً لمصالح مجموعة النساء وإستغلال الطاقات

<sup>1</sup> هذه التسمية أطلقها Duahlerup وتقصد بها: Quota systems thus represent a break with the widespread gradualism in equality policies

<sup>2</sup> Karen. Celis, & Others, The Rise of Gender Quota Laws: Expanding the Spectrum of Determinants for Electoral, op.cit, p.(518-523).

<sup>3</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, op.cit., p.07.

أنظر:

Anne. Phillips, **The Politics of Presence**, (Oxford: Clarendon Press, 1995).



النسوية لصالح المجتمع، في حين غياب النزعة الفطرية نحو التغيير يجعلهنّ يسلمنّ أنه، من المستحب، الحصول عليه فقط وفق أفعال محدّدة هادفة بكل جوهرها للإرتقاء بالنساء المرشحات<sup>1</sup>؛

2. تتبنى النخب السياسية خيار الكوتا لأسباب إستراتيجية متعلقة عادة بالمنافسة مع الأحزاب الأخرى، حيث أنّ مختلف دراسات الحالة تجد أنّ الأحزاب السياسية بنخبها تتبنى هذا الخيار إذا ما تبناه أحد منافسيها<sup>2</sup>، والإهتمام بهذا الإجراء قد يزداد إذا ما سعى الحزب لتجاوز حقبة طويلة شهدت غلبة معارضييه أو شهد فيها إنخفاضا مفاجئا مسّ شعبيته؛

3. في سياقات أخرى تعتبر النخب السياسية الكوتا كطريق لتبيان والبرهنة على درجة الإهتمام بالنساء وهذا دون المساس ببعض النماذج السائدة المعبّرة (قلبا وقالبا) عن عدم المساواة<sup>3</sup>، على سبيل المثال، في دول أمريكا اللاتينية حاليا، تمّ تبني نظم الكوتا بنسبة 30% لكن النتائج جاءت على نطاق واسع عاكسة لإنخفاض أعداد النساء المنتخبات في الغرفة النيابية في البرازيل، حيث تتعامل النخب -طوعا- مع الكوتا بإعتبارها وسيلة لتشجيع أغراض أخرى على غرار التأكيد على الرقابة وضبط الزيادة لدى المنافسين داخل أو خارج الحزب، مثال ذلك مساومة تخصيص المقاعد في بنغلاديش، حيث أعتد على الإنتخابات كآلية لتأمين إتحاد الشركاء، ونجد أنّه يتحقّق صحة هذه الدوافع سيكون تبني الكوتا أقلّ توجهها نحو تمكين المرأة سياسيا وأشدّ توجهها نحو توضيح كيفية التكيف مع صراعات أخرى مختلفة بين النخب السياسية؛

4. رابع التفسيرات يكون حول حدوث تشابك ناجم عن نشوء مفاهيم قيمية على غرار المساواة والتمثيل، نجد هنا أنّ الأحزاب اليسارية التوجه هي الأكثر إنفتاحا على معايير تشابه في منطلقاتها الكوتا كونها تلائم غاياتها وأهدافها العامة المنادية بالمساواة الإجتماعية. في هذا السياق أكّدت دراسة أجرتها Zetterberg و Bjarnegård على أنّ إعتد نظم الكوتا إنّما يقود إلى زيادة التمثيل العددي للنساء في البرلمانات كما هو متوقع منه<sup>4</sup>، إضافة إلى إصلاح عملية الإنخراط في العمل الحزبي بحثا عن تحقيق المساواة النوعية، وتحليلهما لذلك كان بناء على إعتبار الكوتا آلية للقضاء على المعوقات التي يخلفها النسق الحزبي الموروث بمنظوريه الإجرائي والنفسي<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> Mona. Lena. Krook, Gender Quotas, Norms, and Politics, op.cit., p.115.

<sup>2</sup> Petra. Meier, op.cit., p.591.

<sup>3</sup> Mala. N. Htum & Mark. P. Jones, **Engendering the Right to Participate in Decision-Making: Electoral Quotas and Women's Leadership in Latin America**, In : Craske. Nikki & Maxine. Molyneux, **Gender and the Politics of Rights and Democracy in Latin America**, (New York: Palgrave, 2002), p.(32-56).

<sup>4</sup> Elin. Bjarnegård & Pär. Zetterberg, **Removing Quotas, Maintaining Representation : Overcoming Gender Inequalities In Political Party Recruitment, Representation**, Vol.47, No.2, 2011, p.(188-195).

<sup>5</sup> Elin. Bjarnegård & Pär. Zetterberg, op.cit.,p.190.



5. في بيئات أخرى يُنظر إلى الكوتا النوعية على أنها إمتداد للضمانات المتاحة، الممنوحة لمجموعات معينة قائمة إما على أساس اللغة، الدين أو العرق... وغيرها من الاختلافات، أخيرا نجد أن العديد من نظم الكوتا المعتمدة قد نشأت تزامنا وحقب التحول الديمقراطي حيث أُعتبرت كسبيل للتأسيس لشرعية الأنظمة السياسية القائمة حديثا، وهذا ما شهدته بيئات ما بعد النزاع وهنا نشبت أن الكوتا بإمكانها التكيف مع مستقبل النسق السياسي وإلى حدّ ما أن تعكس الإهتمام ولو مبدئيا بتمكين المرأة وإستراتيجيات واقعية التطبيق - إمتلاك القوة والإحتفاظ بها؛ و

6. التفسير الأخير هو أنّ نظم الكوتا مشجعة لمعايير عالمية منتشرة من خلال المشاركة عبر القومية، وخلال العشريتين الأخيرتين اللتين شهدتا تسجيل تجزؤ كبير للمنظمات والتكتلات العالمية بما فيها: الأمم المتحدة، المجلس الاوروبي، الإتحاد الاوروبي، الكومنولث، الإتحاد الإفريقي، مجموعة تنمية جنوب إفريقيا، منظمة الدول الامريكية، وكلها سعت إلى إصدار توصيات صادقت عليها أغلب الدول الأعضاء، وزكت نسبة 30% من النساء في الهياكل السياسية، وفي بعض الحالات فالفواعل غير الدولانية تُسجل مشاركة إما مباشرة من خلال فرض تطبيق نظام الحصص، أو غير مباشرة مقنعة القادة الوطنيين للقيام بذلك بأنفسهم<sup>1</sup>. من جهة أخرى نجد أنّ الأحداث العالمية توفر مصادر جديدة تتخلل النقاشات الوطنية حيث تنقل التوازن أحيانا لصالح فواعل محلية وعبر وطنية دافعة بإملاءات خارجية على غرار الكوتا، ومن جهة ثالثة نلتمس تبادلا للمعلومات بين مجموعات النساء والمنظمات غير الحكومية حول الكوتا وإستراتيجياتها عبر الدول<sup>2</sup>. وبالنسبة لتطبيقات الكوتا كونها نتيجة للتفسيرات المختلفة سابقة الذكر، نجد أنّ خيار الكوتا أصبح مطبقا في أغلب مناطق العالم بتشكيلة واسعة من الخصائص المؤسسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية.

إنّ تطبيق خيار الكوتا النسوية لم يشهد نتائج عالمية الإنتشار لزيادات منتظمة مست نسبة النساء في البرلمان، وإلى حدّ ما فإنّ بعض الدول شهدت زيادات مفاجئة تسبب فيها تبني هذه التشريعات الجديدة في حين دول أخرى شهدت تغييرات أكثر إحتشاما، أو حتى إرتدادية تُعبّر عن عدم نجاعة هذه الآلية وعدم تأثيرها إيجاباً على الزيادة العددية للمنتخبات. في نفس الوقت، يكون من السذاجة القول بأنّ أنظمة الكوتا ونظرا لإنتشارها السريع تُحدث نفس آثار التزايد المنتظمة على أعداد النساء المنتخبات، كما وأنّ

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, op.cit., p.8.

<sup>2</sup> Ibid.

Mona. L. Krook, Reforming Representation: The Diffusion of Candidate Gender Quotas Worldwide, **Politics & Gender**, Vol.2, No.3, 2006, p.(303-327).

استعراض الاختلاف الحاصل في تأثيرات الكوتا على التمثيل النسوي يمكن أن يُحتسب إستنادا إلى عوامل مثل: تصميم السياسة، المحيط المؤسسي والإرادة السياسية<sup>1</sup>، ومنه فالعودة إلى أشكال التمثيل الثلاثة التي سبق التعاطي معها هي الطريقة المنهجية التي تُمكن من تصنيف الآثار المترتبة.

قدمت العديد من الدراسات تبصرت عديدة حول ديناميات الكوتا النوعية، وكيف لها أن تلعب دورا في الزيادة العددية للنساء في الحقل السياسي، ومن ثم إمكانية تعديل نماذج التمثيل السياسي السائدة، وبإختصار فالآلية التي يركز عليها دخول المرأة إلى السياسة يمكن وفقها البحث في: كيف؟ لماذا؟ وإلى أي مدى؟ لهذا التواجد أن يؤثر في الأنماط المختلفة للتمثيل السياسي ومراحل العملية، بما يستوجب تسليط الضوء على تساؤل جوهري يدور حول سبب إعتبار بعض أنظمة الكوتا فعالة دون أخرى؟ تكون الإجابة هنا معقدة كون المتغيرات عبر القومية هي ما يُوحّد نتائج الكوتا، أي أنّ ضمان وجود هذه الأخيرة لا يجزم -بالمطلق- تحقيق الفائض العددي للنساء المنتخبات، بل يتطلب تضافر جملة عوامل أخرى وجودها ونشاطها يسبق آلية الكوتا. في المحصلة يمكن القول أنّ سياسات الكوتا لا يقود تطبيقها ببساطة نحو تحقيق مكاسب نسبية، إلا إذا أُخذ بعين الإعتبار تفاعلها مع حيويات النسق السياسي الواسعة، وفي ذلك قدمت Krook ثلاثة أسباب هامة لإيضاح هذا الأثر<sup>2</sup>:

- أولها يربط المتغيرات عبر الوطنية بتفاصيل المعايير الذاتية للكوتا؛ حيث أنّ نمط تخصيص المقاعد لا يتسبب إلا في تغيرات طفيفة منعكسة على عدد النساء المنتخبات، في حين يدّعي البعض أنّ الكوتا الحزبية هي أكثر نظم الكوتا تأثيرا وفعالية كونها ذات طابع طوعي تتم إعتماؤها في إطار الإهتمام بإصلاح نظم الإنتخاب. في المقابل يؤكد آخرون أنّ الكوتا التشريعية تتمتع بقوة أكبر كونها تتعلق بكل الأحزاب وليس فقط بتلك التي إعتمدت هذا النظام، غير أنّها أعتمدت كرهاً من طرف بيروقراطيات الدولة والمحاكم وقادة الأحزاب. أكثر من ذلك نجد أنّ تأثير مثل هذه السياسات المتخصصة ينجم عن الوعود، المطالب، العقوبات، الشرعية المكتسبة/المفقودة وكل العوامل التي لها أثر مقصود أو غير مقصود<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Mala. N. Htum, & Mark. P. Jones, **Engendering the Right to Participate in Decision-Making: Electoral Quotas and Women's Leadership in Latin America**, In : Craske. Nikki & Maxine. Molyneux, **Gender and the Politics of Rights and Democracy in Latin America**, (New York: Palgrave, 2002), p.(32-56).

أنظر:

Richard. Matland, **Electoral Quotas: Frequency and Effectiveness**, In : Dahlerup. Drude, **Women, Quotas, and Politics**, (New York: Routledge, 2006).

<sup>2</sup> Mona. L. Krook, **Quota Laws for Women in Politics: Implications for Feminist Practice**, **Social Politics**, Vol.15, No.3, 2008, p.(351-360).

<sup>3</sup> ففي فرنسا على سبيل المثال ترتبط المعونات المالية بنسبة 50% التي قررها قانون الكوتا، حيث تخلق حوافز بارزة للأحزاب وعلى اختلاف أحجامها تلجأ الكبيرة منها إلى تجاهل المطالب في حين يكون احتمال استجابة الأحزاب الصغيرة أكبر لسبب بسيط وهو أنّها تكون تحت ضغط كبير مقارنة بسابقتها فصد مضاعفة - قدر الامكان- مبلغ إعانة الدولة الذي ستلتفاه.

- ثانيها يربط مدى ملاءمة الكوتا لمتغيرات أخرى في المؤسسات السياسية على غرار أنماط النظم الانتخابية حيث تكون الكوتا أكثر إنسجاماً مع نظام التمثيل النسبي وفق القوائم الحزبية المغلقة وحجم الدائرة الانتخابية الكبيرة بما يعبر عن أهميتها. في السويد مثلاً نجد أنّ المقاعد المضاعفة متاحة لكل المرشحين المتصدرين للقوائم الحزبية، في المقابل يكون من الصعب الحديث عن كوتا وترقب آثارها في دوائر المقعد الواحد ما لم تستوجب تخصيص المقاعد كما هو الحال في تنزانيا. تتوجه الكوتا أيضاً إلى دعم التمثيل النسوي في دول التعدد الحزبي المتعاش، حيث تستجيب أحزاب واسعة لسياسات الإبداع والتي تباشرها الأحزاب كما هو حال الأحزاب اليسارية التي يتمتع قادتها بسلطة كبيرة يفرضونها على الحزب وعلى التشريعات الوطنية ذات الصلة. إضافة إلى كون الكوتا تكون أكثر نجاحاً في دول تشهد ثقافتها السياسية إحتراماً لتمثيل المجموعات، في حين تقل درجة نجاحها في دول تؤكد -ولو خطأ- على المساواة النوعية والتمثيل الفردي، وهذا لا ينفي أنّ الكوتا قد لاقت معارضة كبيرة بحكم أنّها إنتهاك مقنن للقواعد الدستورية التي تنص على المساواة كما هو الحال سنوات التسعينات في إيطاليا وبريطانيا وعقب ذلك بعشرية من الزمن في كل من المكسيك وإسبانيا.

- ثالث تفسير يشير إلى دور فواعل متنوعة في خضم التعاطي وتطبيقات الكوتا، والتي كثيراً ما إكتنفها الحضور الذكوري، هذه الفئة هي أشدّ الفئات تحملاً للمسؤولية المباشرة حول الإختلافات التي يحملها تأثير الكوتا. في حالات عديدة تتخذ النخب العديد من الخطوات قصد التخفيف من أثر الكوتا تتراوح بين الرفض السلبي لفرضها بالقوة إلى معايير أكثر فاعلية تضمّ مقياس واسع للإحتيال الانتخابي، وصولاً إلى القضاء على آثارها المرتقبة. فالنخب في بوليفيا، على سبيل المثال، وصلت إلى أبعد من مجرد تغيير أسماء ذكورية بأخرى نسائية كوسيلة لتطويق نسبة 30% التي جاء بها قانون الكوتا إلى حدّ أنّه في إمكان فواعل أخرى أن تلعب أدواراً مباشرة أو غير مباشرة لفرض شروط الكوتا على غرار التنظيمات النسوية داخل وخارج النسق الحزبي، المحاكم الوطنية، العالمية والمواطنين العاديين، كل هؤلاء يمكنهم ممارسة الرقابة على الإمتثال الحزبي لمعايير الكوتا بالطرق التي تجعل النخب يتجاهلون/يحترمونها مطالبها أو حتى يتجاوزونها إلى أبعد من ذلك.

### المطلب الثاني: نظم الكوتا بين المؤيد والمعارض

دُبِّين النظريات النسوية أنّه تمّ التعرض فقط إلى آثار الكوتا من منطلق توقعات المؤيدين والمعارضين، حيث لم تولي Phillips مثلاً أيّ أهمية لحجة "الدور القدوة" وما يدخل في صلب إهتمامها الأكاديمي هو

تحقيق الديمقراطية والمساواة في التمثيل، وهذا لا يعني أنها تولي أهمية للتمثيل الرمزي للمرأة، حيث تتلخص الحجج التي إستعرضتها في مؤلفها الموسوم The Justice Argument الذي لم يُقدّم أيّ توقع فيصل - حيث يكون للمرأة الحق في نصف المقاعد الانتخابية فقط لكونها تُشكّل نصف المجتمع أو أكثر - على خلاف الحجج المصلحية و الحجج القيمية والتجارب المتشابهة والتي تتيح بعض التوقعات رغم حذرها. في ذلك تقول Phillips: "هذا حال البحث عن المساواة النوعية بين الممثلين السياسيين والتي تكون في إطار الاحتمالات لا اليقين، فمن المحتمل كمّا من المستبعد، بالنسبة للمجالس المؤلفة من التساوي بين النساء والرجال أن تتصرف تماما مثل المجالس التي تُوقّر تمثيلا رمزيا للمرأة، ومن المحتمل كمّا من المرجّح جدا أن تتناول مصالح فئات معيّنة من النساء وتتجاهل مطالب أخرى"<sup>1</sup>.

يمكن القول أنّ حجتي المصالح والخبرة هما الأكثر ارتباطا بإستفهام المؤيدين والمعارضين القائل: هل المرأة في السياسة تُحدث فرقا؟، وبالنظر إلى التمثيل كعملية تتبعد الدراسات عنهما مقتربةً من إستفهام باحث في تأثير تغيير التركيبة السياسية النوعية والتي تكون ممهّدة للتمكين، وقد عبرت Phillips عن ذلك بمتلازمتها الشهيرة: "لا ضمانات نهائية"<sup>2</sup>. غير أنّ حجة المؤيدين ودعاة التنبؤ لا تنفك تحيد عن إعتبارها أداة مساعدة لتوفير المساواة النوعية وتحقيق الرغبة في المزيد من النساء في السياسة، وقد إعتبرت Young التمثيل أكثر من سياسة إستبدال نوعي أو مسألة هويات نحو "علاقة متميزة" بين فواعل سياسيين<sup>3</sup>، وبذلك سُجلت له إشارة إلى جوهر التمثيل السياسي للمرأة بخاصية تعدّد الفواعل.

إنّ الخطاب حول الإستبعاد يبتعد بالنقاش إلى ما وراء المعضلة التاريخية للنسوية -التي ركّزت أكثر على نقاط التشابه والإختلاف وتقريبا حصرت النقاش في الهويات- وفي ذلك نلمس إسهامات كل من Dahllerp و Freidenvall بخطاب المسار السريع مقابل المسار التزايدى في سبيل إيجاد تبصرات جديدة حول مسألة تمثيل المرأة (الأهداف والإستراتيجيات المختلفة)، وقد مثّل منهاج عمل بيكين الخطاب الأول الذي ركّز على الممارسات المؤسسية والتوازن النوعي كهدف، وإستراتيجية ذلك هي مطالبة الحكومات والأحزاب السياسية بالإلتزام بهذا العمل الإيجابي. نشير هنا إلى أنّ مسألة دعم قضايا وإهتمامات المرأة ومراعاة الفوارق النوعية لا تعني -جازمة- أنّ كل النساء والنسويين مؤيدين لخيار الكوتا، وفي كل الدراسات -تقريبا- حول هذه النقطة مع مسح توجهات الأحزاب تبين أنّ الأحزاب اليسارية هي الداعمة لتبني هذا الخيار أكثر من غيرها وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> Anne. Phillips, *The Politics of Presence*, op.cit., p.82.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Iris. Marian. Young, *Inclusion and Democracy*, op.cit., p.123.

الجدول رقم (2): نسب التوجهات العامة للأحزاب السياسية حول الكوتا النوعية

الأحزاب اليمينية	الأحزاب المعتدلة	الأحزاب اليسارية	الأحزاب
			التوجه نحو الكوتا
00.0	13.0	66.7	آلية فعالة وعادلة
16.7	47.8	26.7	"شر لا بد منه"، فهي الطريقة الوحيدة السريعة لزيادة أعداد النساء في المجالس المنتخبة
83.3	39.1	6.7	غير مقبولة وهي "مبدأ خاطئ"
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر:

Iris Marian Young, **Inclusion and Democracy**, (Oxford: Univ Press, 2000), p.123.

أولاً: بالنسبة لحجج "معارضتي" الكوتا<sup>1</sup> نستعرضها في النقاط التالية:

- التمثيل السياسي هو تمثيل للأفكار والمصالح وليس للجنس البيولوجي و الفئات المجتمعية؛
- الكوتا النوعية إنتهاك لمبدأ تكافؤ الفرص للجميع ومبدأ المساواة في المعاملة؛
- الكوتا النوعية توحى بنزاعها مع مبدأ الجدارة منذ أن تمّ إنتخاب السياسيين لجنسهم لا لمؤهلاتهم؛
- الكوتا تمييزية، حيث يتمّ تفضيل مجموعة واحدة من المرشحين على حساب المجموعات الأخرى، والتي قد تحمل مرشحين مؤهلين وبالتالي قد يُقضى أفضل المرشحين الرجال من أجل حصة النساء؛
- تتعارض الكوتا والحكم الذاتي المحلي، حيث يحقّ للتنظيمات الحزبية أن تقرّر عن مرشحيها، وهذا نظراً لتدخل مفهوم الولاء عند المترشحة الفائزة؛
- يخلق هذا النظام صراعات داخل التنظيم الحزبي حول الأحقيّة؛
- الكوتا غير ديمقراطية، فالناخبون يجب أن يكون لهم القول الفيصل حول من يمثلهم؛
- الكوتا غير ضرورية، فالعديد من النساء لا تطمحّن إلى المناصب وإذا أردنّ ذلك فسيزداد عددهنّ آلياً؛

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, & Freidenvall. Lenita, **From Discursive Predictions to Evaluation: The Actual Impact of Electoral Gender Quotas**, Paper presented at the First European Conference on Politics and Gender, 21 to 23 January 2009, Queen's University Belfast, Belfast, Northern Ireland, p.4.

### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

- أغلب النساء لا تريد أن تُنتخب فقط لكونهنّ نساء، حيث تُسهم الكوتا في الترويج لهذا المنطق (الإختيار بناءً على الجنس لا الأحقية) وبالتالي يقود ذلك إلى توصيفهنّ بـ "نساء الكوتا"؛
  - تُتبع الكوتا النسوية بمطالب كوتا فئات أخرى دون وجه أحقية: فلا تتوقف رغبة الكوتا اللامتناهية؛
  - هذه الرغبة اللامتناهية تؤدي في نهاية المطاف إلى "بلقنة" السياسة لتصبح مجرد تمثيل للمصالح الفئوية على حساب الصالح العام؛ و
  - لا علاقة للكوتا بالمركز الإجتماعي المتساوي/اللامتساوي بين المرأة والرجل.
- ثانياً: بالنسبة لحجج "مؤيدي" الكوتا<sup>1</sup> هي الأخرى يُلخصها الآتي:
- من منطلق أنّ المجالس السياسية وجه عاكس للفئات المجتمعية الرئيسية، فالمرأة نصف المجتمع ويجب أن تحضى بنصف المناصب في مراكز صنع القرار؛
  - التمثيل السياسي لا يكون دائماً من منظور الجدارة والإستحقاق فهو يتعلق أساساً بتمثيل الشعب؛
  - التمثيل السياسي يكون حول الحقوق والعدالة، فيكون للمرأة الحق في التمثيل كمواطن بمنطق المساواة حيث لا يوجد ما يبرّر تواجد أكثر من 80% من الرجال في المقاعد البرلمانية؛
  - الكوتا ليست تمييزية بل هي تعويض عن الحواجز المعيقة للمرأة في سبيل الحصول على نصيبها العادل من المقاعد السياسية، فهي بذلك تمنع المزيد من الحواجز وآليات الإستبعاد؛
  - الكوتا ليست تمييزية ضدّ الرجال كأفراد، وبدلاً من ذلك تحدّ قواعدها من ميل الأحزاب لترشيح الرجال وتجبرهم على البحث عن النساء الناشطات والمؤهلات، وبالنسبة للناخبين يتمّ توسيع فرص الإختيار لهم؛
  - يجب على المجالس السياسية أن تستفيد من كل المصادر المتاحة وجميع تجمعات الكفاءة في المجتمع بما فيها النساء كثقافة خاصة قائمة على مبدأ النوع وضرورة إقحامه في السياسة؛
  - المرأة مؤهلة كالرجل، ولكنّها حدّت من تأهله وضعفت من درجة هيمنته على الميدان السياسي؛
  - المرأة تستعرض نمطاً سياسياً جديداً ناعماً أكثر، هرمياً وعدائياً أقل؛
  - للمرأة إهتمامات سياسية تميّز جدول أعمالها النيابي بمجموعة وجهات نظر تختلف عن السائدة؛
  - الخبرة والمصلحة النسائية لا يمكن فهمها إلاّ من قبل النساء الممثلات وهنا تظهر الحاجة لهنّ؛

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, & Freidenvall. Lenita, op.cit., p.5.

### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

- المرأة أفضل ممثلة للمرأة لأنها تفهم معنى المساواة لديها، وهذا الفهم قد يغيب عن الرجال؛
  - إعتقاد الكوتا قد يفرز صراعات حزبية لكنها مؤقتة حتى يتم الإعتياد على الأمر؛
  - الكوتا أسرع طرق الزيادة العددية للمنتخبات، حيث تُسرّع العملية وتؤدي إلى قفزات عديدة كبيرة؛
  - الأهداف المُحددة لتمثيل المرأة في الحياة السياسية إعترفت بها العديد من المواثيق الدولية والمعاهدات متعددة الأطراف؛ و
  - إدماج النساء قد يُسهم في عملية التحول الديمقراطي ودعم شرعية الديمقراطية الناشئة والراسخة.
- تستند الحجج أعلاه سواء المؤيدة أو المعارضة إلى إفتراضات متعلقة بمنظومة قيمية تطغى عليها مفاهيم: "المساواة"، "التمثيل" و"الإستحقاق" متأرجحة بين المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمساواة؛ وهو تكافؤ الفرص وإزالة الحواجز الرسمية والمفهوم المُحدث للمساواة؛ وهو المساواة في النتائج وليس في الفرص فقط من منطلق أنّ إزالة الحواجز الرسمية غير كاف لتحقيق المساواة في حصة السلطة والنفوذ السياسي، وبدلاً من ذلك يجب إتخاذ تدابير فعّالة للوصول إلى المساواة النوعية الحقّة<sup>1</sup>. إذن لا تتخذ كل الحجج شكل التنبؤات رغم أنّ أغلبها تبنت مسار إستهداف الزيادة العددية للمرأة أي تمثيلها الشكلي، وقليلة تلك التي إستهدفت أداء المرأة النائب أي تمثيلها الجوهرية.

#### المطلب الثالث: أثر تطبيقات نظم الكوتا على تمثيل المرأة للمرأة

يهتم هذا العنصر بالتعرّض إلى آثار نظم الكوتا على إختلافها على البعدين الشائعين للتمثيل الشكلي والجوهرية، وأغلبها تمّ استقاؤها من دراسات الحالة الفردية والتساؤلات الباحثة عن الطريقة التي وفقها تؤثر الكوتا على: الصفات التي تحملها النساء المنتخبات؛ الأفعال السياسية الصادرة عن المشرّعات وفي بعد ثالث -يوحي بالبعد الرمزي للتمثيل- على إستجابات الناخبين للوافدات الجديرات من النساء، وبهذا تمّ التأسيس للخطوط التنظيرية حول التأثيرات المحتملة للكوتا على دينامية التمثيل من خلال تناول:

1. طرق تأثير الكوتا على أصناف النساء المنتخبات مستقبلاً من خلال النظر إلى أعمارهنّ، مستوى تكوينهنّ، مهنهنّ، خبراتهنّ السياسية وإرتباطاتهنّ الأسرية التي تختلف من النساء إلى الرجال دون الحاجة إلى الكوتا؛ و

<sup>1</sup>Drude. Dahlerup, Electoral Gender Quotas: Between Equality of Opportunity and Equality of Results, Representation, Vol.43, No. 2, 2007,p.(73-92).

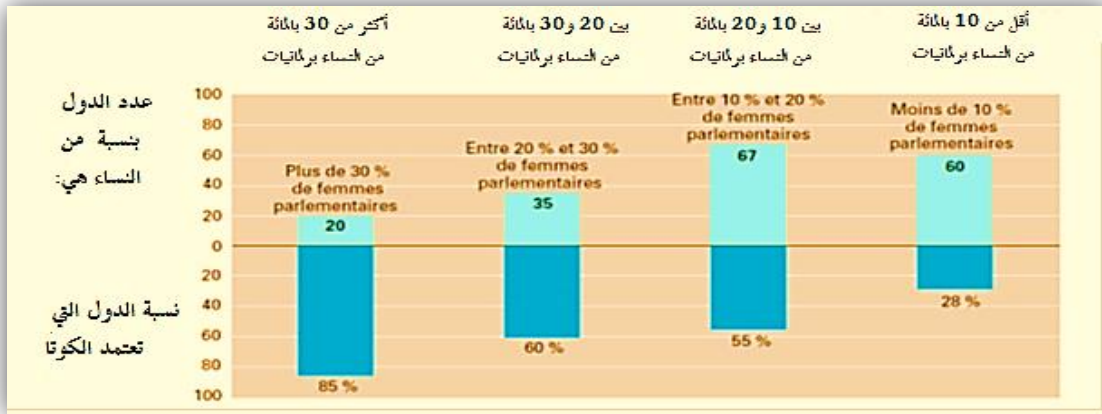


### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

2. طرق تأثير الكوتا على شكل ومضمون السياسة المتخذة، إستنادا إلى هذا المدخل الذي يعمل على تعديل أشكال مشاريع السياسات المقترحة والمُمرّرة والدفع بضرورة الإهتمام -خصوصا- بسلوكيات وأولويات النساء الناخبات.

أولاً: الكوتا وخصائص المرأة النائب: الموجة الأولى للدراسات التي تناولت الكوتا النوعية تقدّم تبصّرات متعدّدة تفسّر أثر الكوتا على التمثيل الشكلي للمرأة، وأغلب الدراسات تربط حصرياً بين تأثيرات الكوتا والأعداد المتزايدة للنساء المنتخبات، وهذا ما يوضّح الشكل أدناه الذي نستشف منه المتلازمة التي تربط إعتد الكوتا وما تشهده الدول من إرتفاع لنسب تمثيل المرأة في برلماناتها مقارنة بنتائج جاءت بها دراسة بيانات مختلفة، والتي يمكن إجمالها في:<sup>1</sup>

الشكل رقم (13): توافق الدول التي تشهد تمثيلاً عالياً للمرأة مع تبنيها لنظم الكوتا



المصدر:

Inter-Parliamentary Union World, <https://www.ipu.org/>

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/15 الساعة: 15-43)

- توصلت بعض الدراسات إلى إعتبار الكوتا لوحدها لا توفّر أهمية إحصائية<sup>2</sup>، غير أنّ دراسات أخرى توصلت إلى أنّ الكوتا إلى جانب النظام الانتخابي معاً هما من أهم العوامل التفسيرية للتغيّرات التي تشهدها مستويات التمثيل<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, & Lenita. Fredeivall, Judging Gender Quotas -Predictions and Results, **Policy & Politics**, Vol.38, No.3, 2010, p.(411-416).

أنظر:

Susan. Franceschet, & Jennifer. M. Piscopo, op.cit, p.(15-16).

<sup>2</sup> Manon. Tremblay, Democracy, Representation, and Women: A Comparative Analysis, **Democratization**, Vol.14, No.4, 2007, p.(533-553).

<sup>3</sup> Iris. Marion. Young, **Inclusion and Democracy**, (New York: Oxford University Press, 2000).

- هذه الاختلافات في النتائج يمكن أن تعكسها حقيقة أنّ العديد من سياسات الكوتا تشمل مساعي المسار السريع للتمثيل، لتقود نحو تغييرات -بين عشية وضحاها- لنسب النساء المنتخبات<sup>1</sup>؛
- رغم أنّ التركيز على العدد مهمّ إلا أنّ ذلك لا يعني إستيفاء مستوى التمثيل الشكلي، الذي كثيرا ما يثير تساؤلات حول أيّ صنف من النساء هنّ منتخبات؟؛
- الإنتقاد المشترك -من جانب النسويين وغير النسويين- حول إعتبارها تخدم إنتخاب المرأة القدوة<sup>2</sup>، أي أولئك اللاتي يصلحنّ لأن يكنّ رموزا فقط<sup>3</sup>، ولذلك من المحتمل أن يتوقف تعزيزها على الرموز فقط؛
- على الرغم من التصريح بالإهتمامات السابقة، إلا أنّ هناك أبحاثا قليلة متخصصة في تحديد أصناف النساء اللواتي تتمتعنّ بإمتميازات الكوتا<sup>4</sup>، وفي هذا السياق تقترح بعضها أولاً ضمّ النساء ذوات الصلّة القوية بالرجال<sup>5</sup> والمستويات العليا من التعليم<sup>6</sup> والإخلاص المطلق للأحزاب السياسية التي ينتمون إليها<sup>7</sup>؛
- مقابل أنّ الكوتا تُشجّع النساء على تهميش المجموعة<sup>8</sup> -التي تضمّ هؤلاء ذوي المستويات الدنيا/المتوسطة من التعليم<sup>9</sup> - ذوي المناصب والمواقع الدنيا/المتوسطة وصغيري السن<sup>10</sup>، هناك أدلة من دراسات أخرى ترى أنّ النساء اللاتي تحصلنّ على المناصب من خلال الكوتا تنزعن لإملاك خبرة سياسية أقل خصوصا عند مقارنتهنّ مع نظرائهنّ من الرجال ونظيراتهنّ من النساء اللاتي لا يتمتعن بإمتمياز الكوتا<sup>11</sup>؛ و

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, & Freidenvall. Lenita, Quotas as a Fast Track to Equal Representation for Women: Why Scandinavia Is No Longer the Model, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.7, No.1, 2005, p.(26-48).

<sup>2</sup> Drude. Dahlerup & others, **Women, Quotas, and Politics**, (New York: Routledge, 2006).

<sup>3</sup> Mona. L. Krook, Quota Laws for Women in Politics: Implications for Feminist Practice, **Social Politics**, Vol.15, No.3, 2008, p.(345-368).

<sup>4</sup> Susan. Franceschet, & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, **Politics & Gender**, Vol.4, No.3, 2008, p.(393-425).

<sup>5</sup> Vanessa. Pupavac, Empowering Women? An Assessment of International Gender Policies in Bosnia, **International Peacekeeping**, Vol.12, No.3, 2005, p.391.

<sup>6</sup> James. N. Sater, Changing Politics from Below? Women Parliamentarians in Morocco, **Democratization**, Vol.14, No.4, 2007, p.(723-742).

<sup>7</sup> Aili. Mari. Tripp, **Uganda: Agents of Change for Women's Advancement?**, In: Bauer. Gretchen & Hannah. E. Britton, (eds.), **Women in African Parliaments**, (Boulder: Lynne Rienner, 2006).

<sup>8</sup> Mehta. G. S, **Participation of Women in the Panchayati Raj System**, (New Delhi: Kanishka Publishers, 2008), p.200.

<sup>9</sup> Helle. Schwartz, **Women's Representation in the Rwandan Parliament**, M.A. Thesis. University of Gothenburg, Sweden, 2004.

<sup>10</sup> Hannah. Britton, **Women in the South African Parliament: From Resistance to Governance**, (Boulder: Lynne Rienner, 2005).

<sup>11</sup> Rainbow. Murray, Second among Unequals? A Study of Whether France's 'Quota Women' Are Up to the Job, **Politics & Gender**, Vol.6, No.4, 2010, p.(643-669).

- هذه النماذج المختلفة يمكن أن تُفسّر من جهة على هامش الحاجة إلى وجود المرأة بدمج الكوتا في سياقات تكون المرأة غائبة عنها على غرار الفضاء السياسي، ومع الفجوة الكبيرة المسجلة في أعداد النساء في هذا الفضاء تلجأ النخب إلى تعيين النساء اللاتي سبقت معرفتهم بهنّ وتضمّ هذه الفئة مثلا الزوجات، البنات والسياسيات ذوات الخبرة السابقة، وهنا يُطرح التساؤل حول تأهيلهنّ.

إنّ دراسة أثر الكوتا على أصناف النساء المنتخبات يستدعي الإهتمام بالإجابة المحتملة عن التساؤل التالي: من هي المرأة المنتخبة؟، وعليه فإنّ إستنباط آثار الكوتا يتطلب تحصيل معطيات تكشف ملامح النساء والرجال أصحاب المناصب السياسية، ورسم العلامة المميّزة والتي وفقها يتمّ التفرقة بين المرأة المنتخبة بالكوتا أو بدونها. بالتالي يجب أولاً التعرّف على النساء المنتخبات قبل تبني نظام الكوتا، وقبل تخصيص المقاعد لصالحهنّ، ووجبت الإشارة إلى أولئك النساء المنتخبات في إقتراح مفتوح مقابل المقاعد المُخصصة لهن<sup>1</sup>، وعليه وإنطلاقاً من هذه المعطيات وبتجميعها يمكن أن يكون المظهر الخارجي للمترشحات وفق الإحداثيات التالية: أعمار المترشحات، عرقيتهنّ، حالاتهنّ الإجتماعية، مستواهّن التعليمي، وظائفهنّ، درجة خبرتهنّ السياسية وصلاتهنّ العائلية. هذه المعطيات من السهولة بما كان الوصول إليها، من مراكز المعلومات التي تكون على صلة بالبرلمانات الوطنية أو الأفراد المعنيين بحدّ ذاتهم أي النواب وأحزابهم، والتساؤلات المُدرجة في هذا السياق يمكن أن تكون متضمنة في المقابلات مع السياسيين والمتحدثين الرسميين بإسم الأحزاب السياسية، وإبتغاءً للدقة يُفترض في المعطيات أن تكون من حقبتي متتاليتين أولاًهما سبقت تطبيق الكوتا وثانيهما تعقبها، كما ويجب أن تتعلق بالرجال إلى جانب النساء على حدّ سواء على سبيل مقارنة أيّهما مسّه التغيير لإكتشاف إذا ما كانت الكوتا تعيد إنتاج/تُعطلّ أنماط التوظيف التشريعي المعتادة.

**ثانياً: الكوتا وأداء المرأة النائب:** رغم أنّ هذا المستوى لا يزال حديث العهد بالنقاش، إلاّ أنّ زيادة أعداد الدراسات التي تصبّ فيه إستهدفت آثار الكوتا على تمثيل المرأة في محاولة لتفسير علاقة تطبيق الكوتا وتأثيرها على عدد السياسات المُقترحة والمُمرّرة وفق قناعة "النساء كمجموعة"، وإستشهاداً بمجموعة دراسات عالجت هذه المسألة بشكل مباشر حريّ بنا القول أنّ المدارس الباحثة في سلوك النساء المشرّعات في دول تتبع الكوتا نزعّت نحو تصوير إسهامها الأكاديمي في التمثيل الجوهري عوض الكوتا النوعية<sup>2</sup> كون التعبئة نحو الكوتا غالباً ما تؤكد مزاعم مختلفة على غرار: كيف للسياسات أن تتغيّر

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, op.cit, p.19.

<sup>2</sup> Katherine. A. R. Opello, **Gender Quotas, Parity Reform and Political Parties in France**, (New York: Lexington Books, 1973).

باعتبارها نتيجة لضمّ عدد كبير من النساء؟ وفي هذا نجد أنّ بعض المؤيدين يقدمون توقعات متناقضة، فمن جهة ينادون بـ"تأثير الترخيص"، التي تجعل الناخبين في حالة ترقب لمخرجات المرأة المنتخبة بفعل الكوتا ومدى دعمها لاهتمامات النساء، ومن جهة ثانية فإنهم يبدون تحفظهم حول "تأثير التسمية" الذي يُسببه انتخاب المرأة من خلال الكوتا فتكون بذلك مميّزة<sup>1</sup>.

إرهاصات هذا المستوى من الدراسات تمنح بعض التأييد للأثرين السابقين معاً، فالنساء المنتخبات من خلال الكوتا قد يحملن شعوراً يجبرهنّ على تسخير نشاطهنّ لصالح النساء كمجموعة ويحثهنّ على التعاطي والقضايا المستجدة على الساحة والتي تتقاطع والمصالح النسوية<sup>2</sup>، في حين تفضّل دراسات أخرى عدم الربط بين الكوتا والقضايا النسوية في محاولة للبرهنة على أنّهنّ سياسيات حقيقيات ومستقلات<sup>3</sup>، وفي نفس الوقت فالعديد منهنّ مهتمات بالعمل كوكيلات لصالح الرجال كونهنّ أكثر إخلاصاً لقادة أحزابهم من الرجال إلى جانب أولئك النساء الفائزات بمقاعد مفتوحة على المنافسة<sup>4</sup>.

في نقطة أخرى، نجد أنّ سياسات الكوتا غير أصيلة بالحديث عن مستوى تشكيل الدوائر الانتخابية<sup>5</sup>، ممّا يحول دون الربط بين متغيري كوتا النساء والخبرات السياسية وهذا ما يخلق فجوة لدى نساء الكوتا اللاتي يصبحنّ أقل عرضة لكسب هذه الأخيرة وأقل حصانة ضدّ التلاعب بها<sup>6</sup>. هذه النماذج المتنوعة قادت بعض المدارس إلى القول بأنّ المرأة يمكن أن تكون أكثر فاعلية في محيط لا يؤمن بالكوتا ولا يعتمد عليها<sup>7</sup>، في حين لم يعتبرها البعض سوى معيقات تواجه المرأة في سعيها إلى دخول البرلمان على العموم ولا علاقة لذلك بخيارات الكوتا<sup>8</sup>. بنظرة فاحصة للعمليات التشريعية تمّ تجربياً إمطة اللثام عن الإرتباط الحاصل بدرجة كبيرة بين الكوتا والسياسات الصديقة للمرأة حتى وإن سُجلت لها في حالات نادرة مخرجات سياسية متناقضة<sup>9</sup>، ففي الحالات الأكثر تعقيداً تعمل الكوتا النسوية على تشجيع حقوق المشرعات، إلا أنها تتعامل بحذر مع الإستجابة للمضايقات، التحرشات والتهديدات التي تتعرضنّ لها.

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, Politics & Gender, Vol.4, No.3, 2008, p.(393-425).

<sup>2</sup> Thomas. Aparna, Women's Participation in the Panchayati Raj: A Case Study of Maharashtra, India. Ph.D. Diss., Western Michigan University, 2004.

<sup>3</sup> Sarah. Child, New Labour's Women MPs: Women Representing Women, (New York: Routledge, 2004).

<sup>4</sup> Aili. Mari. Tripp, Uganda: Agents of Change for Women's Advancement?, op.cit, p.(111-132).

<sup>5</sup> Jennie. E. Burnet, Gender Balance and the Meanings of Women in Governance in Post-Genocide Rwanda, African Affairs, Vol.107, No.428, 2008, p.(361-386).

<sup>6</sup> Andrea. Cornwall, & Goetz. Anne. Marie, Democratizing Democracy: Feminist Perspectives, Democratization, Vol.12, No.5, 2005, p.(783-800).

<sup>7</sup> Denise. Walsh, No Presence without Power: Deliberation and Women's Representation in South Africa, Paper presented at the Midwest Political Science Association National Conference, Chicago, IL, April 3-6, 2008.

<sup>8</sup> Pär. Zetterberg, The Downside of Gender Quotas? Institutional Constraints on Women in Mexican State Legislatures, Parliamentary Affairs, Vol.61, No.3, 2008, p.(442-460).

<sup>9</sup> Drude. Dahlerup & Lenita. Fredeivall, op.cit., p.(416-419).

- على هذا الأساس، أجمع الدارسون على أنّ أثر الكوتا على التمثيل الجوهري للمرأة يُستشف من:<sup>1</sup>
- تحليل مقترحات المشاريع وفق مضامينها وممّولياتها، وأفضل طريقة لتجنّب الإحتواء السلبي الذي قد تقع فيه هو تعويضها بمسوحات برلمانية خاصة بالقضايا التي تحوز إهتمام النساء والتي تبدو في نفس الوقت مناسبة لهنّ، مع إتباع ذلك بالأولويات المحدّدة من طرف المجموعة النسوية بحدّ ذاتها (عبر المقابلات الخاصة مثلا) أو المُقدّمة من قبل التنظيمات النسوية؛
  - السبب الآخر الذي يخدم تبني هذا الطرح يدور حول السياسات ذات الخصوصية كالأمومة والطفولة مثلا، والتي قد تُسقط مثلا حق الإجهاض لصالح المرأة في بيئات دون أخرى، هذه الأخيرة التي قد يكون البحث عن الماء الشروب هو الشغل الشاغل لنسائها؛
  - إنّ كلاً من الجنس البيولوجي، الحزب وأقدمية راعي المشروع يجب أن تكون مُقننة لتكون ذات معنى وتضيف بذلك قيمة لدور الكوتا مقارنة بنساء لا يستقدنّ من إمتيازات الكوتا؛
  - قصد التأكد من أنّ مشاركة نساء الكوتا ليست دون التقدير أو مبالغا فيها، يجب أن تأخذ الدراسات بالحسبان التغيّرات التي تمسّ العمليات التشريعية عبر البيئات، ففي بعض الدول على سبيل المثال الرئيس هو من يباشر المشاريع في حين أنّه في دول أخرى يتمّ إقتراحها من قبل أحزاب السلطة و/أو المشرّعين الأفراد. بالتالي فإنّ إعتداد نفس المعيار لإختبار أثر الكوتا في كل الحالات على حدّ سواء يمكن أن يخلق تشوهات تمسّ نتائج الدراسات والتي من المحتمل ألاّ تعكس بدقة مشاركة نساء الكوتا، أمّا عن إستلام هذه المشاريع ومعالجتها فيجب أن يُعقب ذلك بدراستها بناءً على محاضر ونصوص نقاشات برلمانية، وتحليلها يكون على هامش الأدلة المؤيدة والمعارضة لهذه المقترحات كل منها على حدّى وبتتبع كل من: جنس، إنتماء وأقدمية صاحب المقترح. الهدف من كل ذلك هو تصوير إحترام أدوار النساء والرجال البرلمانين كوسيلة لتحديد كيف للكوتا أن تعمل على تحقيق التوازن أمام مقترحات مشاريع تهّم المرأة؛ و
  - إعتادا على المعطيات التي تمّ استقاؤها من المرحلة السابقة تتمّ مقارنة هذه النقاشات مع مضامين المقترحات التي لم تصل إلى "الساحة"، نظرا لتوقيفها من طرف اللجنة التشريعية أو أنّ توقيت عرضها على الدورة التشريعية جاء متأخرا/متقدما نوعا ما. هنا يجب الإشارة إلى أنّ المعطيات السابقة يجب أن تُستكمل بتساؤلات حول هذه المشاريع في مقابلات مع البرلمانين

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, op.cit., p.(19-20).

أنفسهم، أو قادة أحزابهم قصد توفير فهم أفضل لديناميات العمل خلف الكواليس، لدعم أو تثبيط مبادرات سياسية معينة، وللإشارة المعلومات المعتمدة تكون متعلقة بالمشاريع التي تم تمريرها والتي لم يتم تمريرها على حدّ سواء في هذه المرحلة، والتي تطبعها شيفرة تضمن إحترام مضمونها الأولي وأهدافها المسطرة في شكل وعود عند صياغتها، وتبيان التصويت المتحصل عليه لصالحها/ضدّها بما يسمح بتبويبها على أساس الجنس والإنتماء الحزبي بين مؤيد ومعارض.

بالعودة إلى الإستجابات المختلفة التي يوفرها التمثيل الجوهري للمرأة، يُطرح تساؤل حول الحكمة من تحقيق التمثيل الشكلي للمرأة كأول خطوة للبحث عنه، وأهم سبب يقّمه رواد هذا الطرح هو أنّ إنتخاب المرأة في المراكز التشريعية هو ضمانة لوجودها وضرورة أولية لتكون النساء كمجموعة مصالح ممثلة في هذه الهيئة، ومن منطلق ما توصلت إليه الدراسات المتخصصة حول أهلية تمثيل المرأة لمصالح المرأة والإستجابة لمطامحها وأشكال الإستجابة المتعارف عليها، قد نلمس وجود تأثير مباشر بين التمثيل الرسمي والتمثيل الجوهري، فالقواعد الإنتخابية قد توقّر بإستمرار الحوافز للمشرّعين ذكورا كانوا أم إناثا للردّ على مصالح النساء، والتمثيل الجوهري متعدّد الأوجه لأنّ المشرّعين يحوزون طرقا عديدة يؤكّدون وفقها إستراتيجية "العمل لأجل" الممثلين، وإنّ تعدّد أنواع الإستجابات لهو دليل على تعدّد هذه الطرق.

في هذا السياق نشير إلى النقاط التالية عالجتها Schwindt-Bayer بدقة في طرحها:<sup>1</sup>

1. جنس المشرّع يمنح مؤشرا أوليا عن احتمالات التعاطي بـ"صداقة" مع مصالح النساء كممثلات وتكون النساء المشرّعات أكثر حظا لتوسيع إهتمامات مصالح بنات جنسها؛

2. النساء المشرّعات تنفقن وقتا أكثر وجهدا أكبر في سبيل خدمة دائرتهم الإنتخابية بما يتماشى ومصالح الممثلات وتحقيق المساواة بالشكل المتاح؛

3. تكون الممثلات أكثر عرضة للتصرّف برمزية - وإن لم تُحقّقن أجندة سياسية- من المشرّعين الذكور حين تنظرن لأنفسهنّ كقدوة لبنات جنسهنّ، إضافة إلى أنّ تحليل خطاباتهنّ تؤكد حدوث تكرارات تخدم تحدّثهنّ بالنيابة عن النساء كممثلات أثناء المناقشات النيابية لمشاريع تهمهنّ؛

مما سبق فإنّ أثر التمثيل الرسمي على الجوهري يؤكّد أنه يمكن للمؤسسات الرسمية مساعدة النساء على الفوز بمقعد تشريعي وحين تُصبح ممثلةً قد تكون أكثر إستجابة لمصالح النساء من الرجل.

<sup>1</sup> Leslie. A. Schwindt-Bayer, **Legislative Representation in Latin America: A Comparative Study of Descriptive, Substantive, and Symbolic Representation of Women**, op.cit, p.(100-123).

مع ذلك فالهيئات التشريعية التي تحوز عدد كبير من النساء المشرعات لا تماثل منطقياً إستجابة نظيرتها التي تحوز عدد أقل من النساء، غير أنّها خطوة أولى في مسار العمل النيابي لحمل لواء مصالح المجموعة الممثلة من خلال إستجابات عديدة.

### المبحث الثالث: حضور المرأة والسلوك التشريعي

التساؤل حول مدى إرتباط وجود المرأة في مناصب السلطة وتغيّر السلوك التشريعي، وهل تؤدي أعداد النساء المتزايدة إلى زيادة المناداة بقضايا حقوق المرأة، يجد له مسوغاً في التدخلات المؤسسية في سبيل تعزيز إدماج المرأة -مثل كوتا النوع- والتي غالباً ما يتم تبريرها من خلال الإشارة إلى عواقب السياسة المزعومة على غرار المزيد من المداولات حول المساواة بين الجنسين وزيادة فرص التغييرات القانونية والسياسية التي توسع حقوق المرأة. على حدّ تعبير Mansbridge: "إنّ التمثيل الشكلي حسب الجنس يحسّن النتائج الجوهرية للمرأة في كل نظام حكم تتوافر بياناته"<sup>1</sup>، وقد ساعدت فكرة "الكتلة الحرجة" الناشطات في جميع أنحاء العالم على إقناع صانعي السياسة بتحديد نسب عادة ما تكون 30 في المائة أو أكثر لضمان حضور المرأة في السياسة.<sup>2</sup>

مع ذلك، فإنّ التحليل الدقيق للدراسات الحالية يتجه نحو ترجيح أنّ الحضور السياسي للمرأة ليس ضرورياً تماماً وغير كافٍ تماماً" في سبيل إتخاذ إجراء تشريعي بشأن حقوق المرأة<sup>3</sup>، حيث تدافع بعض النساء عن المساواة بين الجنسين بقوة أكبر من غيرها ويكون بعض الرجال أكثر دعماً من بعض النساء. كما أنّ السياقات المؤسسية المختلفة تعزّز مقادير متباينة من النشاط النسوي<sup>4</sup>، والأكثر من ذلك تختلف الدراسات في كيفية تصوّر وقياس السلوك التشريعي للنهوض بحقوق المرأة -التي يسميها الكثير من الدارسين التمثيل الجوهري- ففي حين أنّ البعض ينصورها كعملية للتعبير عن إهتمامات المرأة والدفاع عنها ومناقشتها، يرى آخرون أنّها نتيجة تعكسها التغييرات التي تستهدف القوانين والسياسات<sup>5</sup>، وتشير

<sup>1</sup> Jane. Mansbridge, Quota Problems: Combating the Dangers of Essentialism, Op.cit., p.622.

<sup>2</sup> Drude. Dahlerup, **Women in Politics: Electoral Quotas, Equality and Democracy**, (London: Routledge, 2006), p.(514-517).

<sup>3</sup> Beth. Reingold, **Women as Office Holders: Linking Descriptive and Substantive Representation**, op.cit., p.128.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Susan. Franceschet, & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, op.cit, p.(393-425).



هذه الإختلافات إلى عدم وجود إجماع بين الباحثين والدعاة حول ما يعنيه "إحداث التغيير" في الحياة السياسية بالنسبة للمرأة<sup>1</sup>.

يميل الباحثون عند تحليل دينامية التمثيل إلى التركيز على الأنشطة مثل مباشرة مشروع القانون وأولويات المشرّعين وسلوك اللجان والخطابات وما شابه ذلك، حيث تفترض هذه الدراسات أنّ النساء أكثر ميلاً من الرجال إلى رعاية التشريعات النسوية وإعطاء الأولوية لقضايا المساواة بين الجنسين والسعي لإقناع المشرّعين الآخرين بدعم مبادرات المساواة بين الجنسين. مع ذلك هناك القليل من الأدلة على أنّ وجود المرأة يؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس على حقوق المرأة<sup>2</sup>، فهل تتوقف التغييرات التي تطرحها النساء في السياسة على مستوى الخطاب السياسي والبرامج التشريعية؟ أم أنّ وجود المرأة بشكل أكبر يساعد أيضاً في تغيير نتائج السياسة؟

### المطلب الأول: فرضيات ثنائية حضور المرأة وسلوكها التشريعي

تميل التقاليد الجندرية في السياسة والمجتمع والإقتصاد إلى وضع المرأة في وضع غير موات مقارنة بالرجل، حيث تدعم البنى المؤسسية التسلسل الهرمي للقيم الثقافية بما يُصوّر منح مكانة للذكورة تُشوه الأنوثة، كما أنّ تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي يفوّض الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل الإنجابي إلى النساء أمّا عن العمل العام والمكافئ فيكون من نصيب الرجال والنساء معا، وعليه فالتقييم غير المتكافئ لهذين النوعين من العمل يقلّل من فرص المرأة ويعرض إستقلالها الإقتصادي للخطر<sup>3</sup> وبحكم موقفهنّ المحروم المشترك، تشترك النساء في بعض وجهات النظر.

مع ذلك فإنّ تقاطع الجنس مع الطبقة، العرق، الديانة والتوجهين الجنسي والجندري وغيرها من محاور الإختلاف يخلق تسلسلات هرمية وتهميش ضمن فئة "النساء" بحدّ ذاتها، وهذا ما إسترسل في دراسته الكثيرون أمثال: Weldon<sup>1</sup>; Nash<sup>6</sup>; Hancock<sup>5</sup>; Bedolla<sup>4</sup>، وبالتالي فإنّ عدم تجانس جماعة

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, Women in Politics: Electoral Quotas, Equality and Democracy, op.cit, p.517

<sup>2</sup> Sarah. Childs, & Mona. L. Krook, Should Feminists Give up on Critical Mass? A Contingent Yes, op.cit, p. (523-524).

<sup>3</sup> Iris. Marion. Young, Gender as Seriality: Thinking about Women as a Social Collective, **Signs**, Vol.19, No.3, 1994, p.(713-738).

أنظر:

Nancy. Fraser, Feminist Politics in the Age of Recognition: A Two Dimensional Approach to Gender Justice, **Studies in Social Justice**, Vol.1, No.1, 2007, p.(23-35).

Mala. Htun & S. Laurel. Weldon, When do Governments Promote Women's Rights? A Framework for the Comparative Analysis of Sex Equality Policy, **Perspectives on Politics**, Vol.8, No.1, 2010, p.(207-216).

<sup>4</sup> Lisa. Garcia. Bedolla, Intersections of Inequality: Understanding Marginalization and Privilege in the Post-Civil Rights Era, **Politics and Gender**, Vol.3, No.2, 2007, p.(232-248).

<sup>5</sup> Ange. Marie. Hancock, When Multiplication Doesn't Equal Quick Addition: Examining Intersectionality as Research Paradigm, **Perspectives on Politics**, Vol.5, No.1, 2007, p.(63-79).

<sup>6</sup> Jennifer. Nash, Rethinking Intersectionality, **Feminist Review**, Vol.89, No.1, 2008, p.(1-15).

النساء والتسلسل الهرمي للسلطة بينهنّ يجعل من الصعب التعامل معهنّ كمجموعة إجتماعية موحدة ذات إهتمامات مستقرة مع إمكانية تحديد هذه الإهتمامات، ويتفق الكثير من النسويين المعاصرين أمثال: Fraser; Htun; Weldon Young على التأكيد على "الهوية" و"المصالح" المشتركة للمرأة، وعلى الرغم من أنّ مجموعات معيّنة من النساء في سياقات محدّدة قد تتجمع حول المصالح الخاصة وتدعو المنتخّبين للدفاع عنها، إلا أنّ فئة "النساء" لا ترتبط عمومًا ولا حتى عالميًا بمجموعة من "المصالح" المحدّدة، فتجارب النساء المتنوعة حول القمع الجندي -ناهيك عن معتقداتهنّ الفردية لمسائل ذات الخصوصية تثير إهتمامات وتفضيلات متميزة<sup>2</sup>.

لحسن الحظّ أنّه ليس من الضروري الإعتماد على "هويات المرأة" أو "مصالح المرأة" من أجل دراسة حقوق المرأة والسلوكيات التمثيلية للمرأة والرجل على حدّ سواء لتعزير هذه الحقوق، فعندما تعمل المرأة على تعزيز حقوق المرأة فذلك لأنها تستدرك النقائص وليس لأنّ جميع النساء يشتركنّ في نفس المصالح، حيث يكشف عدد كبير من الدراسات من مختلف البيئات أنّ النساء أكثر عرضة من الرجال لإتخاذ إجراءات بشأن قضايا وسياسات متعلقة بحقوق المرأة<sup>3</sup>. تؤكد دراسات Schwindt Bayer التي أجرتها سنتي 2006 و2010<sup>4</sup> أنّ عددًا كبيرًا من النساء تملنّ إلى خدمة الدوائر الانتخابية نيابة عن النساء، المشاركة في الإجماعات التي ترعاها المجموعات النسوية، إلقاء خطابات حول قضايا وحقوق المرأة وطرح ورعاية مشاريع القوانين بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. في ذات السياق توصلت<sup>5</sup> Franceschet وPiscopo عند دراستهما لتطبيقات نظم الكوتا في الأرجنتين أنّها أسفرت عن زيادة في طرح مشاريع قوانين حقوق المرأة، كذلك وجدت Micozzi وLacalle أنّه وبعد الكوتا ارتفعت نسبة الرعاية التشريعية لمشاريع القوانين من قبل النساء في المجلس الأرجنتيني<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Laurel. S. Weldon, Perspectives Against Interests: Sketch of a Political Theory of Women, **Politics and Gender**, Vol.7, No.3, 2011, p.(441-446).

<sup>2</sup> Mala. Htun, Lacalle. Marina & Micozzi. Juan. Pablo, Does Women's Presence Change Legislative Behavior? Evidence from Argentina, 1983-2007, **Journal of Politics in Latin America**, Vol.5, No.1, 2013, p.98.

<sup>3</sup> مثلًا في أمريكا اللاتينية، يميل المشرّعون من الذكور والإناث إلى عرض آراء ومستويات مختلفة من التعصب حول السياسات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، على الرغم من أنهم يعبرون عن وجهات نظر متشابهة بشأن الاقتصاد، الزراعة، السياسة الخارجية وغيرها من الموضوعات.

<sup>4</sup> Leslie. A. Schwindt-Bayer, Still Supermadres? Gender and Policy Priorities of Latin American Legislators, **American Journal of Political Science**, Vol.50, No.3, 2006, p.(570-585).

أنظر:

Leslie. Schwindt-Bayer, **Political Power and Women's Representation in Latin America**, (Oxford University Press, 2010).

<sup>5</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, op.cit, p.(393-425).

<sup>6</sup> Juan. Pablo. Micozzi & Lacalle. Marina, **The More Women at Work, the Sooner We Win? Gender Quotas and Legislative Productivity in the Argentine Congress**, paper presented in the 68th Annual MPSA National Conference, Chicago, IL, 22nd-25th April 2010.

إنّ الفكرة القائلة بأنّ النساء -على الرغم من الإختلافات بينهنّ- أكثر عرضة من الرجال لإتخاذ إجراءات لصالح حقوق المرأة، تعكسها الفرضيتان أدناه:<sup>1</sup>

أولاً: النساء المشرّعات أكثر عرضة لمشاريع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة من نظرائهم الرجال؛ و

ثانياً: مع زيادة حضور النساء سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، سيزداد أيضاً عدد مشاريع قوانين حقوق المرأة المقدّمة.

الطروحات القوية التي ترى أنّ عددًا محدودًا من النساء يجب أن يكون حاضرًا لتعزيز تشكيل التحالفات والدعوة نيابة عن النساء تبناها الكثيرون على غرار Thomas<sup>2</sup>، من منطلق أن قيمة الأعداد هي نفسية؛ فالتواجد مع نساء أخريات يجعل كل امرأة تشعر بمزيد من الراحة والتمكين، علاوة على ذلك، فإنّ ثقلها المشترك يسهّل التحالفات الناجحة ويحفز التغييرات في الثقافة التنظيمية حسب Kanter، وبذلك فنظرية الكتلة الحرجة تعكسها الفرضية التالية:

ثالثاً: عندما تشغل النساء 30 بالمائة من المقاعد، سيزداد عدد مشاريع قوانين حقوق المرأة زيادة معتبرة.

مع ذلك، فإنّ الفكرة القائلة بأنّ المرأة ستجلب التغييرات إلى الحياة السياسية فقط عندما تصل إلى كتلة حرجة قد أثارت جدلاً كبيراً (كما رأينا سابقاً)، فقد إدّعى النقاد أنّه لا توجد عتبة دقيقة تحقّق تأثيرات الكتلة الحرجة لأنّ العمليات التشريعية تتوقف على متغيرات أخرى، وعلى الرغم من أنّ 30 في المئة تمّ/يتمّ تعميمها على نطاق واسع فقد أشار العلماء إلى أنّ أعداداً صغيرة من النساء يمكن أن تحدث تغييرات كبيرة في السياسة، في حين أنّ البرلمانات التي تضمّ الكثير من النساء قد لا تفعل شيئاً. عليه مسألة إتخاذ المرأة لإجراءات بشأن حقوق المرأة يعتمد بالأساس على متغيرات أخرى على غرار: تفضيلاتها الشخصية، أحزابها السياسية، الوقت الذي شغلته في منصبها ولجنتها البرلمانية وكذلك ردود أفعال الرجال حول نشاطها ومتغيّرات أخرى بما في ذلك الرأي العام، الحركات النسوية ومحاذير دولية أخرى<sup>3</sup> والتي كانت محل تحليل العديد من الدارسين<sup>4</sup>. على حدّ طرح Dahlerup الذي أثار ضجة كبيرة

<sup>1</sup> هذه الفرضيات كانت خلاصة للدراسات التي ارتكزت عليها دراسات Htun, Mala, Marina Lacalle, and Juan Pablo Micozzi Htun, Mala, Marina Lacalle, and Juan Pablo Micozzi في العلاقة بين الحضور والأداء النسوي.

<sup>2</sup> Thomas. Sue, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>3</sup> Mala. Htun, Lacalle. Marina & Micozzi. Juan. Pablo, op.cit, p.99.

<sup>4</sup> أنظر:

Sarah. Childs, & Krook. Mona. Lena, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, **Political Studies**, Vol.56, No.3, 2008, p.(725-736).

Drude. Dahlerup, **Women in Politics: Electoral Quotas, Equality and Democracy**, (London: Routledge, 2006).

فإنّ "الأفعال الحرجة" وليس "الكتلة الحرجة" هي ما يزيد من حقوق المرأة، حيث أشار باحثون آخرون إلى أنّ المناداة بأعداد أكبر من النساء قد ينتج عنها تأثير معاكس لذلك الذي تفترضه نظرية الكتلة الحرجة: فالرجال الذين يشعرون بالتهديد عند حضور النساء سيعملون على تهميش وعزل المشرّعات، وقد أشرنا سابقا إلى أنّ زيادة عدد النساء قد تؤدي إلى ردّ فعل عنيف يُحبط النشاط التشريعي في صالح النساء.

في سياق متصل أظهرت دراسة Heath, Schwindt-Bayer and Taylor-Robinson أنّ قادة الأحزاب من الذكور قاموا بتحييد النساء في لجان أقل أهمية وأقل شهرة<sup>1</sup>، وإستبعدوهنّ عن المداولات بما يقلل من شأن تدخلتهنّ ومساهمتهنّ حيث أنّ الفجوة بين أولويات النساء وسلوكتهنّ تدعم احتمال ردّ الفعل العكسي، وفي المقابل أكّدت Schwindt-Bayer أنّه على الرغم من أنّ النساء يتقاسمن أولويات وتفضيلات سياسية متماثلة مع الرجال، إلا أنّهنّ أقلّ عرضة لرعاية التشريعات في المجالات التي تُعتبر "مجالات ذكورية" تقليديا (كالإقتصاد، الشؤون الخارجية والميزانية)، وأضافت في نفس السياق أنّ ملامح "البيئة التشريعية" تهمّش المرأة وتكون هذه المشكلة حادّة بشكل خاص في البيئات حيث يكون لقادة الأحزاب سيطرة أكبر على المشرّعين كأفراد<sup>2</sup>. قد ترفع أعداد النساء من الوعي بضرورة التنوع النسوي، ومع إبتعادهنّ عن كونهنّ أقلية مهمشة وإقترابهنّ من المساواة مع الرجال فإنّ الانشاقات والمجموعات الفرعية وسط النساء ستصبح أكثر وضوحًا، حيث يرى بعض الدارسين أنّه مع زيادة الأعداد الإجمالية ستكون النساء كأفراد أقلّ عرضة للدفاع عن النساء كمجموعة بمنطق أنّ زملائهنّ سوف يعتنين بتلك الأمور هذا ما تعكسه فرضية دراستي كل من Reingold<sup>3</sup> و Carrol<sup>4</sup> التالية:

رابعا: زيادة حضور المرأة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ يزيد -في البداية- من عدد مشاريع وقوانين حقوق المرأة ولكن مع وصول النساء إلى كتلة حرجة، ستخفض الطلبات المقترحة.

تُبيّن هذه الفرضية أنّ العلاقة بين حضور المرأة والسلوك التشريعي تفترض أشكالا مختلفة، فقد تكون العلاقة خطية: حيث يؤدي المزيد من النساء في الهيئة التشريعية إلى زيادة مضطّردة في مشاريع

Manon. Tremblay, The Substantive Representation of Women and PR: Some Reflections on the Role of Surrogate Representation and Critical Mass, **Politics & Gender**, Vol.2, No.4, 2006, p.(502-511).

<sup>1</sup> Roseanna. M. Heath, Schwindt-Bayer. Leslie. A & Taylor-Robinson. Michelle. M, Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures, **American Journal of Political Science**, Vol.49, No.2, 2005, p.(420-436).

<sup>2</sup> Leslie. Schwindt-Bayer, **Political Power and Women's Representation in Latin America**, (Oxford University Press, 2010).

<sup>3</sup> Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

<sup>4</sup> Susan. Carroll, **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington, Indianapolis: Indiana University Press, 2001).

القوانين المقترحة، وهنا من الضرورة القول أنه إذا كانت إفتراضات الكتلة الحرجة صحيحة فستحدث موجة من النشاط التمثيلي بمجرد الوصول إلى عتبة حضور معينة. في المقابل تشير نظرية ردّ الفعل العكسي إلى أنّ النشاط النيابي حول حقوق المرأة سيرتفع مع إرتفاع أعداد النساء ثم يتراجع بعد أن يصل وجودهنّ إلى نقطة معيّنة، وقد ركّزت أغلب التحليلات إلى الآن على بعد واحد للسلوك التشريعي: ألا وهو تقديم مشاريع القوانين وهو مؤشر السلوك الذي تتم دراسته بشكل متكرر، ولا شك في أنّ تقديم مشروع القانون مؤشر هام على التمثيل إذ أنه يلفت الإنتباه إلى حقوق المرأة ويساعد على زيادة الوعي حولها بين المشرّعين والجمهور العام، غير أنّ إقتراح مشروع القانون لا يعني مروره مباشرة نحو التقنين، حيث يجب أولاً وضع مشاريع القوانين على جدول الأعمال ثم ضمان بقائها عند وصولها إلى مناقشات اللجان وأخيراً فوزها في التصويت وترجمتها إلى تشريعات<sup>1</sup>، حيث أنّ توقع عمل أعداد أكبر من النساء على تسهيل هذه العملية يؤدي إلى:

خامساً: كلما إرتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلسي النواب والشيوخ، زادت فرص الموافقة على مشاريع قوانين جندرية<sup>2</sup>.

مع ذلك، فإنّ نظرية ردّ الفعل العكسي التي نوقشت سابقاً تؤكد أنّ العلاقة ليست بهذه السهولة فقد يؤدي الحضور المتزايد للنساء إلى ردّ فعل عنيف حين يسعى الرجال إلى الدفاع عن وضعهم المميّز تاريخياً، وكون الهيئة التشريعية على غرار هيئات أخرى يعيها نمط الهرمية الجندرية أين تعاني النساء من التمييز والتهميش، وهذا ما ذهب إليه: Hawkesworth<sup>3</sup>؛ Piscopo و Franceschet؛ Schwindt<sup>4</sup>؛ Bayer<sup>5</sup> حيث يمكن لزعماء الأحزاب والمشرّعين الذكور ببساطة تجاهل مشاريع قوانين حقوق المرأة ومنع إدراجها على جدول أعمال اللجنة فتتم بذلك أرشفتها قبل إتخاذ أيّ إجراء حولها، كما قد يتحدّ الرجال للإطاحة بمشروع قانون معيّن وقد تتسبب كل هذه التدخلات في إضعاف قوة المقترحات وبالتالي إنخفاض معدّلات الموافقة على مشاريع القوانين المتعلقة بالنساء<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Mala. Htun, Marina. Lacalle & Juan. Pablo. Micozzi, op.cit, p.101.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Mary. Hawkesworth, Congressional Enactments of Race-Gender: Toward a Theory of Raced-Gendered Institutions, American Political Science Review, Vol.97, No.4, 2003, p.(529-550).

<sup>4</sup> Susan. Franceschet, & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, Politics & Gender, Vol.4, No.3, 2008, p.(393-425).

<sup>5</sup> Leslie. Schwindt-Bayer, Political Power and Women's Representation in Latin America, (Oxford University Press, 2010).

<sup>6</sup> Ibid.

في سياق مؤسسي تُلقى الكثير من الدراسات التشريعية بظلال الشك على فكرة أنّ جنس المشرّعين وأعدادهم في الهيئة النيابية هو ما يصوغ السلوك التشريعي، وفقاً لوجهات النظر هذه، فإنّ عوامل أخرى -على غرار العضوية الحزبية- من المحدّات الأكثر أهمية بكثير، وتُعتبر الأحزاب السياسية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة التشريعية كونها تصنع ممثلين منتخبين، تنظّم الأغلبية و/أو المعارضة وتهندس جدول الأعمال التشريعية، هذا ما توسع في دراسته Cox وزملاءه<sup>1</sup>. في الواقع يتفق الكثير من الباحثين -وأبرزهم Reingold<sup>2</sup>- على أنّ متغيّر الحزب يتفوق على متغيّر الجندر في تحديد السلوك التشريعي<sup>3</sup>. كما وجدت دراسة لـ Htun تناولت البرلمان البرازيلي أنّ الحزب هو المحدّد الأكثر تدخلاً في آراء المشرّعين بشأن القضايا الجندرية مقارنة بالجنس<sup>4</sup>. وفي دراسته للكونجرس الأمريكي قارن Swers بين سلوك الرجال والنساء من الحزب نفسه في بداية طرح مشروع القانون وسلوكهم في لجنة التعديل<sup>5</sup>، كما قام Volden، Weisman و Wittmer بالمثل عند تحليلهم لكيفية تأثير الغالبية/الأقلية من الرجال والنساء وقدرتهم على إبقاء مشاريع القوانين التي ترعاها "حية" خلال المراحل اللاحقة من العملية التشريعية<sup>6</sup>.

تتباين أهمية العضوية الحزبية في العملية التشريعية فمن الواضح أنّه الأمر الأكثر أهمية عند تمرير القانون إلى التصويت وإدراجه في جدول الأعمال، غير أنّ الأدلة -عالمياً- حول التأثيرات الحزبية في صياغة مشاريع القوانين وأنماط الإشراف غير قطعية، فهناك عوامل مؤثرة أخرى مثل الإنتماء والطبقة

<sup>1</sup> أنظر:

Gary. W. Cox, **The Organization of Democratic Legislatures**, In: Weingast. Barry and Wittman. Donald, **Oxford Handbook of Political Economy**, (New York: Oxford University Press, 2005), p.(141-161).

Gary. W. Cox & Matthew. McCubbins, **Setting the Agenda: Responsible Party Government in the US House of Representatives**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

Gary. W. Cox & Matthew. McCubbins, **Legislative Leviathan: Party Government in the House**, (Berkeley: University of California Press, 1993).

<sup>2</sup> Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

غالبًا ما يُفترض أنّ النساء في المناصب العامة يُحدثن فرقاً للنساء كنساء - بعبارة أخرى لتمثيل ناخباتهن بشكل أفضل من نظرائهن الرجال، ولكن هل الجنس حقاً مؤشر دقيق لخيارات وأفعال المشرّعين السياسية؟ في مؤلفها الموسوم **Representing Women: Sex, Gender, and Legislative Behavior** فانرت Beth Reingold بين الأنشطة التمثيلية ومواقف الأعضاء من الذكور والإناث في المجالس التشريعية لولايتي أريزونا وكاليفورنيا لإلقاء الضوء على الأثر الأوسع لانتخاب ودمج النساء في المناصب العامة. في هذه العملية، تتحدى العديد من الافتراضات التي تكمن وراء التوقعات الشعبية للنساء والرجال في السياسة. وباستخدام المقابلات المتعمقة والردود على الاستطلاع والسجلات التشريعية كشفت بالفعل عن أوجه تشابه بين السياسيين من الإناث والذكور أكثر من الاختلافات. علاوة على ذلك، أشارت القصص التي تقدمها بقوة إلى أنّه بدلاً من افتراض أنّ "من" هم الممثلون يحدد ما سيفعلونه في المنصب، يجب الاعتراف بإمكانية إضعاف تأثير الجنس على السلوك التشريعي أو تشويهه أو تأكيده بفعل قوى داخل السياقات الاجتماعية والسياسية للمنصب الانتخابي.

<sup>3</sup> في الواقع، لم تُظهر أيّ مساهمة واحدة -إلى غاية كتابة هذه الأسطر- أنّ الجندر هو البعد الرئيسي المسبب للانقسام في النشاط التشريعي وبدلاً من ذلك، تشير معظم دراسات الكونغرس الأمريكي خصوصاً إلى أنّ ديناميات المعارضة الحكومية هي المحدّات الرئيسية للسلوك التشريعي.

<sup>4</sup> Mala. N. Htun, & Mark. P. Jones, **Engendering the Right to Participate in Decision-Making: Electoral Quotas and Women's Leadership in Latin America**, op.cit, p.(69-93).

<sup>5</sup> Michele. Swers, **The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress**, (Chicago: University of Chicago Press, 2002).

<sup>6</sup> Craig. Volden, Weisman. Alan & Wittmer. Dana, **The Legislative Effectiveness of Women in Congress**, Working Paper Center for the Study of Democratic Institutions, Vanderbilt University, 2010.



والشعبية في الدائرة الانتخابية والطموحات الوظيفية والأصول الجغرافية وحتى القرب من أمانة الأحزاب<sup>1</sup>. هذه المتغيرات التي توسع في دراستها كل من: Highton<sup>4</sup>; Crisp et al.<sup>4</sup>; Calvo and Leiras<sup>3</sup>; Alemán<sup>2</sup>; and Rocca<sup>5</sup>; Micozzi<sup>6</sup>; Rocca and Sanchez<sup>7</sup>; Rogowski, Sinclair and Fowler<sup>8</sup> بما يعكس الإفتراض التالي:

سادسا: العضوية الحزبية أكثر أهمية لضمان الموافقة على مشروع قانون يتناول حقوق المرأة من المبادرة والطرح الفعلي لمشروع القانون.

هيكله اللجان البرلمانية والعضوية فيها من العوامل الهامة الأخرى المحددة للسلوك التشريعي، حيث يؤثر وجود لجنة قضايا المرأة وعضوية المشرعين فيها على عدد مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة المقدّمة وعلى كيفية معالجتها، فقد وجدت Schwindt-Bayer أنّ ميل المرأة إلى تقديم المزيد من مشاريع القوانين حول المساواة بين الجنسين يتأثر تأثيرا كبيرا بعضويتها في لجنة قضايا المرأة، كما يميل الرجال إلى عزل النساء في هذه اللجان من أجل الإحتفاظ بالعمل في لجان أكثر قوة لأنفسهم حسب ما توصلت إليه دراسة<sup>9</sup> Heath و Taylor-Robinson و Schwindt-Bayer. بذلك تعكس العلاقة بين

<sup>1</sup> من بين الدراسات المتخصصة التي اهتمت بذلك أطروحة دكتوراه تستكشف كيف تقوم المؤسسات السياسية بتشكيل سلوك المرأة في السياسة، والتساؤل ما إذا كانت العلاقة بين جنس الممثلين (DWR) وتمثيل مصالح المرأة (SWR) تعتمد على السياق المؤسسي. وباستخدام وجهات نظر مؤسسية بارزة، يتم تقديم حجية لكيفية تأثير تقسيم/ دمج السلطات والأنظمة الانتخابية على SWR على كل من السلوك الفردي ونتائج السياسة. وعندما تضعف العلاقات الحزبية وتزداد المنافسة الحزبية الداخلية تجعل المرأة المزيد لتمثيل المرأة بشكل جوهري بينما يركز الرجل على المصالح الأخرى غير المندمجة. كما أن تأثير المؤسسات على نتائج السياسة ليس فقط من خلال التأثير على السلوك الفردي ولكن أيضا على تحديد كيفية تجميع هذه الإجراءات. يتم اختبار النظرية باستخدام نهج منهجي مختلط. تلتقط مجموعتان من البيانات السلوك الفردي - دراسة استقصائية دولية للممثلين ومجموعة بيانات أصلية تدرس تغريدة الممثل. تظهر النتائج أن الفجوة بين SWR والرجل أكبر في ظل ظروف تقسيم السلطات وعندما تحفز الأنظمة الانتخابية تمثيل المصالح غير المتألفة. وتوفر المقابلات والدراسة الاستقصائية مع أكثر من 90 مشرعا من 7 دول أدلة على الآليات السببية حيث يتم اختبار التأثير الكلي لعدد النساء على نتائج السياسة الجندرية باستخدام البيانات المجمع. بالنسبة للنتائج فقد كانت ملتبسة، حيث يمكن للمؤسسات التي تسهل العمل الفردي أن تجعل تغيير السياسة أكثر صعوبة. انظر:

Rosa. Vivian, **Gatekeepers to Power : Party-Level Influence on Women political Participation in Latin America**, Ph.D. diss, University of Washington, DC, 2010.

<sup>2</sup> Eduardo. Alemán, **Institutions, Political Conflict and the Cohesion of Policy Networks in the Chilean Congress, 1961–2006**, *Journal of Latin American Studies*, Vol.41, No.3, 2009, p.(467–491).

<sup>3</sup> Ernesto. Calvo, & Marcelo. Leiras, **The Nationalization of Legislative Collaboration: Territory, Partisanship, and Policymaking in Argentina**, *Revista Ibero-Americana de Estudios Legislativos*, Vol.02, No.01, 2012, p.(2–19).

<sup>4</sup> Brian. Crisp, Maria. C. Escobar-Lemmon, Bradford. S. Jones, Mark. P. Jones & Michelle. Taylor. Robinson, **Vote-seeking Incentives and Legislative Representation in Six Presidential Democracies**, *Journal of Politics*, Vol.66, No.3, 2004, p.(823–846).

<sup>5</sup> Benjamin. Highton, & Michael. Rocca, **Beyond the Roll Call Arena: The Determinants of Position Taking in Congress**, *Political Research Quarterly*, Vol.58, No.2, 2005, p.(303–316).

<sup>6</sup> Juan. P. Micozzi, **The Electoral Connection in Multi-Level Systems with Non-Static Ambition: Linking Political Careers and Legislative Performance in Argentina**, Ph.D. Dissertation, Rice University, 2009.

<sup>7</sup> Michael. S. Rocca & Gabriel. R. Sanchez, **The Effect of Race and Ethnicity on Bill Sponsorship and Cosponsorship in Congress**, *American Politics Research*, Vol.36, No.1, 2007, p.(130–152).

<sup>8</sup> Jon. Rogowski, Betsy Sinclair & James. Fowler, **The Social Bases of Legislative Behavior**, paper presented in the 68th Annual MPSA National Conference, Chicago, IL, 22nd 25th April 2010.

<sup>9</sup> Roseanna. M. Heath, Schwindt-Bayer. Leslie. A & Taylor-Robinson. Michelle. M, **Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures**, *American Journal of Political Science*, Vol.49, No.2, 2005, p.(420–436).



المشروعات والتشريعات المتعلقة بالجنس حالات الفصل بين الجنسين في اللجان ولا تكون تعبيراً مستقلاً عن التفضيلات، بما يعني أنّ:

سابعاً: من المرجح أن يُقدّم المشرّعون في لجان قضايا المرأة مشاريع قوانين تتعلق بحقوق المرأة.

الجانب الأخير من السياق المؤسسي هو ثنائية المجلس، فمنذ مونتسكيو أكدت الأدبيات المتخصصة بالمؤسسات ما طرحه Lijphart أنّ وجود غرفة ثانية للمجلس لها صلة وثيقة بالعملية التشريعية بما يعزّز توافق الآراء أو يؤخّر/يسرّع القرارات الجماعية<sup>1</sup>. يبدو أنّ معظم الدراسات المتعلقة بالسلوك التشريعي وإرتباطه بنوع الجنس تنطبق على المجالس أحادية الغرف ومع ذلك، يُعدّ طرح Kittilson وSchwindt-Bayer إستثناءً عند إظهار المجلس ثنائي الغرفة كأداة تميل إلى حماية حقوق الأقليات كما يمكن أن تُعزّز أيضاً مشاركة المرأة في السياسة، في المقابل دراسات أخرى -على الرغم من أنّها إعتبرت مجلس الشيوخ عيّنتها- فشلت في التنظير للأثار المترتبة على شكل المجلس وأهمية التفاعلات بين نواب الغرفة السفلى وأعضاء مجلس الشيوخ<sup>2</sup>. من المتوقع أن تتوسط ثنائية الغرفة في المجلس العلاقة بين حضور المرأة والسلوك التشريعي على سبيل التشكيك في أنّ إحدى الغرفتين لن تكون متعاونة، فإنّ النساء اللاتي كنّ يرعينّ التشريعات ويدافعنّ عن حقوق المرأة قد يعتبرنّ مثل هذه الأعمال عقيمة حتى لو إعتمدت إحدى الغرف تشريعات كثيرة بشأن حقوق المرأة، فإن المجلس الأعلى/الوطني -بتكوينه الكلي وفي إجراءاته الأخيرة- يمكن أن يعيقه. هناك العديد من الأمثلة على مشاريع القوانين المهمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتي تمت الموافقة عليها من قبل إحدى الغرف في المجلس، ولكنها دُحضت أو وُثدت في الغرفة الأخرى<sup>3</sup>، وتشير إمكانية قيام دينامية معيّنة بين الغرفتين لتأييد القضايا الجندرية -عند تقديم مشروع القانون وفي المراحل اللاحقة من العملية التشريعية- تشير إلى أنّنا بحاجة إلى أن نأخذ بعين الإعتبار وجود المرأة في كلا المجلسين عند دراسة بيئات الهيئة ثنائية الغرفة.

<sup>1</sup> في مراجعة Taagepera Rein لأبعاد الديمقراطية عند Arend Lijphart الذي قام برسم وتحليل خرائط البيئات على طول بُعدين للمؤسسات الديمقراطية: "الأحزاب التنفيذية" أو "القوة المشتركة"، و"وحدة الفدرالية" أو "السلطة المقسمة". وحددت دراستها منهجية تعيين Lijphart: طبيعة المؤشرات (المدخلات أو المخرجات)، وترابطها المنطقي، وقابليتها للتصميم المؤسسي ("الهندسة الدستورية")، ومدى ملاءمتها للتعبير عن المفاهيم الأساسية المقصودة. اللافت للنظر أنّ العلاقة بين عمر مجلس الوزراء وعدد الأحزاب أقوى مما وجده Lijphart. مجموعات المصالح واستقلالية البنك المركزي تتناسب وأبعاد تجريبية ولكن بشكل أقل منطقي. باختصار، قد يكون التصميم المؤسسي أكثر صعوبة مما يُفترض أحياناً. Rein. Taagepera, Arend Lijphart's Dimensions of Democracy: Logical Connections and Institutional Design, *Political Studies*, Vol.51, No.1, 2003, p.(1-19).

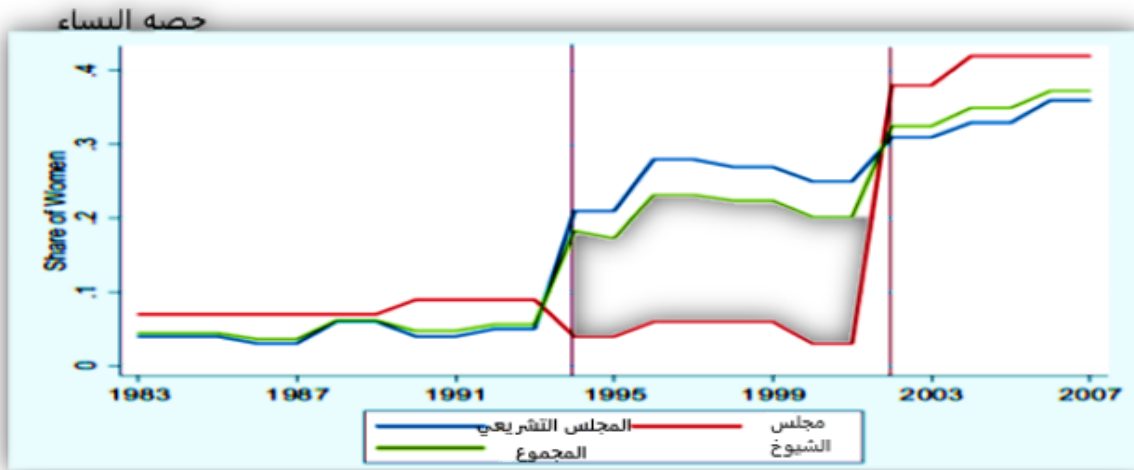
<sup>2</sup> Mala. Htun, Marina Lacalle and Juan Pablo Micozzi, op.cit, p.103.

<sup>3</sup> على سبيل المثال، وافق مجلس النواب في الأوروغواي على إباحة الإجهاض الاختياري عام 2002 لكن مجلس الشيوخ رفض مشروع القانون عام 2004 وفي التشيلي صوت مجلس النواب لتشريع الطلاق عام 1998 لكن مجلس الشيوخ جمد العمل به لمدة ست سنوات حتى عام 2004.

### المطلب الثاني: إختبار إفتراضات تمثيل المرأة للمرأة- دروس من التجربة الأرجنتينية<sup>1</sup>

وَقَرَّ التطبيق المرحلي لنظم الحصص في البيئة الأرجنتينية فرصة لتقييم السلوك التشريعي للمنتخبين في ثلاث حقبات مختلفة: الأولى دون حصص (دامت عشر سنوات)، والثانية مع التطبيق الجزئي للحصص (دامت سبع سنوات في غرفة واحدة)، والأخيرة مع التطبيق الكلي في كلا الغرفتين (دامت ست سنوات ونصف حسب ما هو متوفر من مادة علمية خلالها). حيث إختلفت أعداد النساء في كل غرفة بشكل كبير في هذه الفترات الثلاث كما هو مبين في الشكل أدناه. زادت حصة النساء من المقاعد في مجلس النواب من 06 إلى 37 في المائة بين الفترتين الأولى والثانية، أما بين الفترتين الثانية والثالثة قفزت أعدادهن بشكل كبير في مجلس الشيوخ واستمرت في الصعود في مجلس النواب وبعد تطبيق نظم الحصص على قوائم مجلس الشيوخ عام 2001 تجاوز وجود المرأة في كلا المجلسين عتبة الـ30 في المائة.

الشكل رقم (14): نسب تزايد أعداد النساء في غرفتي البرلمان الأرجنتيني (1983-2007)



المصدر:

Mala. Htun, Marina. Lacalle & Juan. Pablo. Micozzi, Does Women's Presence Change Legislative Behavior? Evidence from Argentina, 1983-2007, **Journal of Politics in Latin America**, Vol.5, No.1, 2013, p.105

<sup>1</sup> تجربة الأرجنتين بعد عام 1983 هي سيناريو مثالي لنقصي الإجابة عن: كيف أن الإضافة المتتالية للنساء في الهيئات التشريعية الوطنية المؤلفة من مجلسين تشكل السلوك التشريعي حول حقوق المرأة حيث أن التركيز على فترات زمنية يسهل التحقق العملي من الآليات الفعلية المتنافسة والمؤثرة، حيث كانت البلاد رائدة في استخدام الحصص الجنسانية. تم تطبيق الحصص لأول مرة في مجلس النواب (30 بالمائة) عام 1993، وتم تمديد العمل بنظام الحصص لاحقاً إلى مجلس الشيوخ (50 بالمائة) بعد اعتماد الانتخابات الشعبية المباشرة لتلك الغرفة عام 2001. ونظراً لأن القواعد الانتخابية لم تتغير بشكل كبير في هذه الفترة، فلا يوجد سبب لتوقع تغير للسلوك بسببه والأكثر من ذلك، لم يتغير الهيكل التشريعي المكون من مجلسين في الكونغرس الأرجنتيني منذ تشكل الدولة القومية عام 1853. وأخيراً، فإن التأثير شبه التلقائي لحصص النوع الاجتماعي على وجود المرأة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ يتيح استخدام الحصص كمتغير ثابت والتركيز على نصيب النساء من المقاعد كمتغير رئيسي.

على الرغم من نمو أعداد النساء المبيّن في الشكل أعلاه، فإنّ معظم الكتابات حول البرلمان الأرجنتيني تحدّد عوامل أخرى غير الجندر كمؤثرات رئيسية على السلوك التشريعي<sup>1</sup>، وأكثر من ذلك فالخصوصية التي يشهدها البرلمان الأرجنتيني من هيكله الحوافز التي يوفّرها النظام الانتخابي والنظام الداخلي للهيئة التشريعية وشركاء الدولة، حيث يتمتع المشرعون بطموح تدريجي -نوعاً ما- مع حوافز محدودة مخصصة لتطوير خبراتهم التشريعية حسب أطروحة دكتوراه ودراسات Micozzi المتخصص في البيئة اللاتينية (خصوصاً الأرجنتين)<sup>2</sup>. هذا ما يقلّل من عدد المشرّعين الذين يستثمرون الوقت والموارد والطاقة ليصبحوا متخصصين في السياسة وفي قضايا متعلقة بالجندر أو غيرها. وأخيراً -وحسب Micozzi- فإنّ السلطة المبسوطة للقادة المحليين وزعماء الأحزاب على إختيار المرشّح تترك هامشاً ضئيلاً للسلوك الفردي للمشرّع، بما في ذلك قيادة قضايا الجندر، هذه الميزات تجعل الأرجنتين "حالة حاسمة" لتقييم العلاقة بين حضور المرأة والسلوك التشريعي الداعم لحقوقها فإذا ما تمكنت المرأة من أن تكون فعّالة في هذه الظروف غير المحفزة، حيث تتأمر العديد من العوامل للحدّ من تأثير الجندر، فمن المرجّح -إلى حدّ ما- أن تكون قادرة على إحداث تغيير في مكان آخر. في دراسة إشكالية العلاقة بين حضور النساء نيابياً وسلوكهنّ التشريعي قام Micozzi رفقة Htun و Lacalle بتحليل مشاريع القوانين المقدّمة إلى البرلمان الأرجنتيني في السنوات الـ 24 الأولى من حقبة الديمقراطية وتُمكن هذه العينة من دراسة التغيّرات ومقارنة مصير التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة بمصير الأنواع الأخرى من التشريعات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> على سبيل المثال اعترفت الدراسات التي تستخدم التصويت بالنداء roll-call voting بمحورية التحالفات -وتحديداً الانقسام بين الحكومة والمعارضة- باعتبارها المؤشر الرئيسي للانحيازات التشريعية ( Jones, Hwang and Jones, 2004; Jones and Hwang 2004; Jones 1995, 2002; Micozzi 2009). بالنظر إلى ضوابط الأجندة التي يسنها حزب الأغلبية فإن مشاريع القوانين التي من المرجح أن تثير الخلاف لا تقدم إلى الجلسة العامة. علاوة على ذلك، فإنّ الأفراد الذين لا يدعمون قرار الحزب عادة ما يختارون الانسحاب الاستراتيجي بدلاً من التصويت ضدّ قناعة الحزب (Jones 1995) ونتيجة لذلك، نادراً ما تُسجل الانقسامات الاجتماعية -حسب المنطقة أو الدين أو الجنس- تأثيراً على سلوك التصويت. تؤكد العديد من الدراسات تأثير القواعد الانتخابية على ديناميات الأحزاب الداخلية والجوانب الأخرى للعلاقة التمثيلية، ويرى البعض أن أنظمة الدوائر الفردية تحفز المسؤولين المنتخبين على التركيز على احتياجات الدائرة الجغرافية الواحدة والمصالح المشتركة للمجموعات الاجتماعية المتعددة التي تشملها. على النقيض من ذلك تنتج نظم التمثيل النسبي التي تضم دوائر انتخابية متعددة الأعضاء للمسؤولين المنتخبين تجميع الأصوات من عدد أقل من المجموعات في منطقة جغرافية أكبر (Crisp et al. 2004). نتيجة لذلك، قد يتوجهون للتخصص في قضايا أكثر موضوعية واجتماعية مثل المساواة بين الجنسين (Gray 2006) ومن المتوقع حدوث تباين في السلوك التمثيلي عبر أنظمة التمثيل النسبي -اعتماداً على درجة إلزام القواعد الانتخابية بحفظ الأصوات الفردية و حثّ المرشحين على التركيز على القضايا العامة ذات الاهتمام الوطني ( Carey and Shugart 1995).

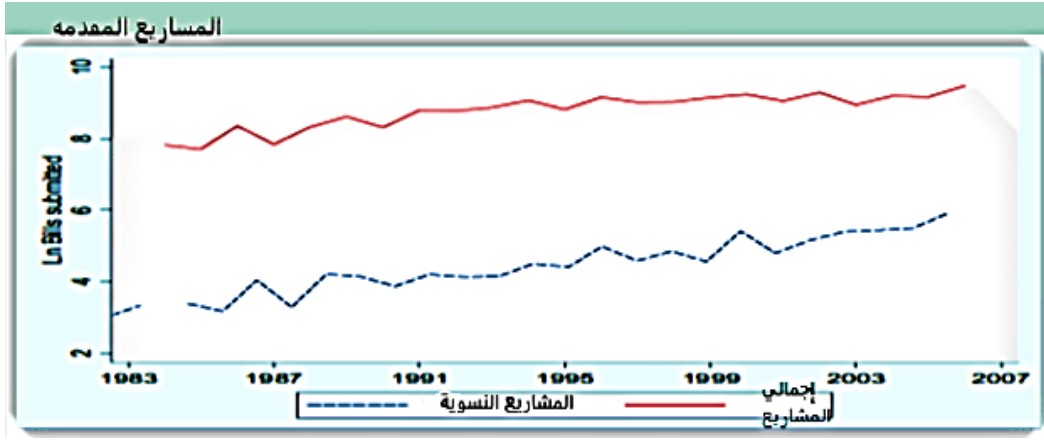
<sup>2</sup> Juan. Pablo. Micozzi, **The Electoral Connection in Multi-Level Systems with Non-Static Ambition: Linking Political Careers and Legislative Performance in Argentina**, Ph.D. Dissertation, Rice University, 2009.

<https://itam.academia.edu/JuanPabloMicozzi>

اسهاماته الأكاديمية كلها متاحة على الرابط:

<sup>3</sup> بجمع معلومات حول مشاريع القوانين التي قدمها المشرعون بين عامي 1983 و 2007، حيث تمّ تصنيف بيانات المشاريع حسب: محتواها؛ انتماء الكفيل أي دائرته الجغرافية والانتخابية وحزبه؛ الجنس؛ صيغة المشروع؛ اللجان التي ناقشت المشروع وكذا رئاسة اللجنة المناقشة، كما تمّ جمع معلومات هامشية حول مستويات أخرى، على غرار إجمالي عدد مشاريع القوانين التي قدمها الكفيل، مدة ولايته في البرلمان وحصة النساء في كل مجلس. بعد ذلك تمّ تحديد "مشاريع قوانين حقوق المرأة" في هذه العينة وذلك بتطوير نظام ترميز تلقائي يحدد الكلمات الرئيسية المتعلقة بالمرأة

الشكل رقم (15): نسب تطور أعداد مشاريع قوانين المرأة مقارنة بمشاريع القوانين الأخرى



المصدر:

Mala. Htun, Marina. Lacalle & Juan. Pablo. Micozzi, Does Women's Presence Change Legislative Behavior? Evidence from Argentina, 1983–2007, Journal of Politics in Latin America, Vol.5, No.1, 2013, p.107.

توضّح الإحصاءات الوصفية -زمنياً- مدى تقدّم تشريعات حقوق المرأة، حيث كانت توجهات تقديم المشاريع إيجابية للمجموعة بأكملها بما فيها العدد المسجّل من مشاريع قوانين حقوق المرأة، ويمكن القول أنّ هذا النمو مردّه ببساطة زيادة عدد المقاعد في كلا المجلسين، مع ذلك، يبيّن الشكل أعلاه أنّ عدد مشاريع قوانين حقوق المرأة قد ارتفع بمستوى (طفيف) مقارنة بالعدد الإجمالي لباقى المشاريع، ومن الشكّلين السابقين نستنتج ضرورة قيام الدراسات على تقييم النشاط التشريعي كعملية، حيث يتمّ التركيز على أنماط تقديم المشاريع وتأخذ هذه التقديرات كل مشروع في وقت معيّن كوحدة للتحليل، هذا يعني استخدام السنة وليس الغرفة التشريعية كمتغيّر مستقل كون المشرّعين لا يتصرفون بنفس الطريقة كل سنة وبالتالي يكون عدد مشاريع القوانين الجندرية المقدّمة هي المتغيّر التابع.

لتقييم العلاقة بين تمرير مشاريع قوانين حقوق المرأة ومشاريع القوانين الأخرى، قام Micozzi وزملاءه بإحصاء إجمالي لعدد مشاريع القوانين التي يتم تقديمها سنويًا من قبل كل مشروع (كمؤشر للقيمة الصفرية) وإحتساب العدد المتوقع لمشاريع القوانين الجندرية بدلالة: جنس الكفيل، الحصص المخصصة للنساء في مجلسي النواب والشيوخ، الإلتناء الحزبي، غرفة نشأة المشروع، العضوية في لجنة قضايا المرأة

عند توصيف مشروع القانون (كعنوان المشروع مثلاً)، وبذلك تمّ تحديد 3272 مشروع، أي 1.8 في المائة من العينة ككل وتمت الموافقة على حوالي 18 في المائة من هذه المشاريع على عكس معدل الموافقة البالغ 28 بالمائة للمشاريح الأخرى.

### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

ومؤشرات مؤسساتية على غرار رئاسة اللجنة البرلمانية، وتحليل النتائج تأكّدت العديد من الفروض النظرية -التي تعرضنا لها سابقاً- وأسفرت دراسة Micozzi عن ثلاثة نماذج:<sup>1</sup>

1. أن يكون المشرّع امرأة يجعله أكثر عرضة لطرح مشاريع قوانين حقوق المرأة (الفرضية الأولى أعلاه)؛ كما أنّ عدد النساء في البرلمان يزيد من العدد المتوقع لقوانين حقوق المرأة تأكيدا للمسار الخطي (النموذج الأول لـ Micozzi)؛

2. تدعم النتائج فرضية الكتلة الحرجة (الفرضية الثالثة أعلاه) (النموذج الثاني لـ Micozzi).

3. من ناحية أخرى، لا تؤكد هذه النتائج فرضية ردّ الفعل العكسي (الفرضية الرابعة أعلاه)؛ فلا يوجد حدّ أقصى لتأثير حضور المزيد من النساء في البرلمان فيما يتعلق بتقديم مشاريع قوانين حقوق المرأة (النموذج الثالث لـ Micozzi).

إذن بغرض صياغة النظرية التي تُفسّر بأفضل وجه العلاقة بين حضور المرأة والسلوك التشريعي، خلّصت نتائج أغلب الدراسات إلى أنّ النموذج الخطي يُفسّر بشكل أفضل هذه التغيّرات، ومن المخرجات المثيرة للإهتمام؛ زيادة عدد القوانين التي يقدّمها المشرّع مقابل ضعف احتمال عدم تقديم مشروع قانون متعلق بحقوق المرأة، حيث يميل المشرّعون -رجالاً ونساءً- إلى تكريس الوقت والجهد لتقديم التشريعات الجندرية، وهذا يعني أنه بغض النظر عن الجنس، يميل المشرّعون ذوو النشاط العالي إلى تعزيز حقوق المرأة في البرلمان، وكما هو متوقّع كان للمتغيّرات التي تقيس السلطة مؤسسياً -بما في ذلك رئاسة اللجان- آثار إيجابية وهامة على احتمال تقديمها لقوانين حقوق المرأة، حيث إرتبطت العضوية في لجنة قضايا المرأة بشكل إيجابي وكبير بتمرير مقترحات مشاريع قوانين تهم المرأة (الفرضية السابعة أعلاه)، كما أنّ الإنتماء الحزبي مهيم في الغالب حيث بيّنت النتائج أنّ عضوية الأحزاب (الراдикаلية خصوصا) مرتبطة بإحتمال ضعيف جدا لتقديم مشروع قانون متعلق بحقوق المرأة<sup>2</sup>.

يعرض الشكل أدناه الاحتمالات المتوقعة من الفرضيتين الأولى والثانية، فمع زيادة حصة النساء في كلا المجلسين يزداد العدد المتوقع لقوانين حقوق المرأة التي يقدّمها المشرّعون من الذكور والإناث، ومع ذلك فإنّ ميول هاتين المجموعتين متميز مما قد يدعم الطرح القائل بأنّ المرأة تميل إلى أن تكون أكثر نشاطاً من الرجل عندما يتعلق الأمر بقضايا حقوق المرأة، حيث يؤدي نمو أعداد النساء في البرلمان

<sup>1</sup> Mala. Htun, Marina Lacalle & Juan Pablo Micozzi, op.cit., p.(108-114).

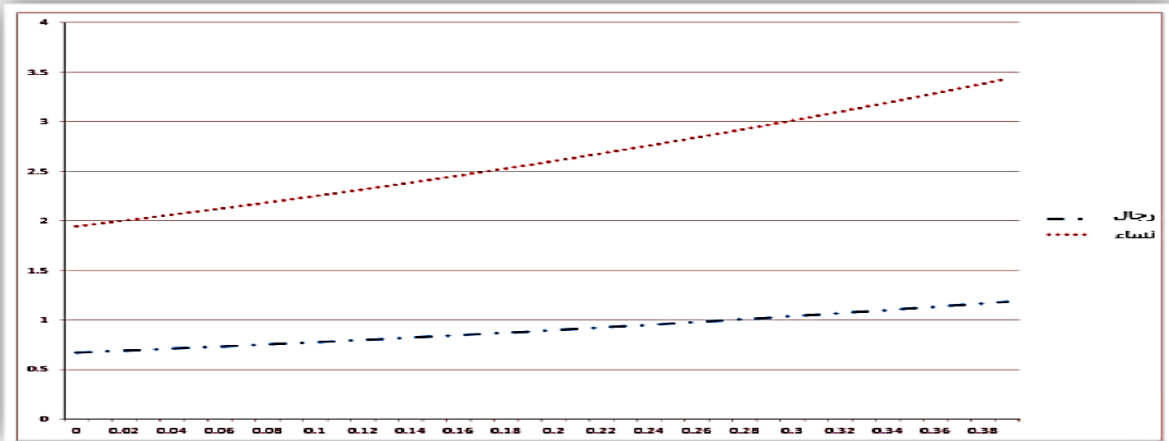
<sup>2</sup> Ibid.

### الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة

إلى مضاعفة فرص صياغة مشاريع قوانين حقوق المرأة<sup>1</sup>. الإفتراض يقول أنه من غير المرجح أن تشرّع المرأة أقل من مشروع قانون متعلق بالجنس في السنة/الدورة هذا لو كانت عضوة وحيدة في البرلمان ومع إحتلال النساء لثلث المقاعد، من المرجح أن تُقدّم المشرّعة حوالي ثلاث مشاريع قوانين مستهدفة في السنة/الدورة، وعند تجاوز حصتها الـ40 في المائة تقدم 3.5 مشروع قانون لحقوق المرأة سنويًا/دوريًا.

للوهلة الأولى، هذه النتائج المتوقعة لا تبدو كبيرة إلا أنها تكشف عن درجة تأثير حضور النساء الكبير في مناصب السلطة على السلوك التشريعي نيابة عن النساء، وملخص ذلك أن: هناك أدلة مؤكدة تدعم فكرة أنّ الأعداد الكبيرة من النساء في المجلس ذو الغرفتين تؤثر إيجاباً على تقديم مشاريع قوانين حقوق المرأة خاصة من طرف المشرّعات النساء.

الشكل رقم (16): العدد المتوقع لمشاريع قوانين حقوق المرأة سنويًا بدلالة حصص النساء في البرلمان



المصدر:

Mala. Htun, Marina. Lacalle & Juan. Pablo. Micozzi, Does Women's Presence Change Legislative Behavior? Evidence from Argentina, 1983–2007, **Journal of Politics in Latin America**, Vol.5, No.1, 2013, p.107.

تؤكد النماذج المحقّقة أنّ زيادة وجود المرأة يحسّن التمثيل ك عملية كتعبير عن حقوق المرأة ولكن ماذا عن التغيّرات في نتائج السياسة؟ فعند إختبار العلاقة بين الحضور والنتائج تدحض التحليلات بقوة الفرضيات السابقة مؤكدة على نسب مشاريع قوانين تضمّ محتوى متعلق بالمرأة إلى جانب زيادة حضورها

<sup>1</sup> Mala. Htun, Marina Lacalle & Juan Pablo Micozzi, op.cit., p.101.

في البرلمان في احتمال انخفاض تمرير هذه المشاريع<sup>1</sup>؛ فمع زيادة حصة المرأة في البرلمان إنخفضت معدلات الموافقة الإجمالية على كل المشاريع خصوصاً ذات المحتوى المتعلق بحقوق المرأة (النموذج الأول<sup>2</sup>)، وأكثر من ذلك إذا كان المشروع برعاية امرأة (النموذج الثاني<sup>3</sup>)، وفي عينة مشاريع قوانين حقوق المرأة (النموذج الثالث<sup>4</sup>) تسبب إرتفاع حضور المرأة في انخفاض معدلات الموافقة بغض النظر عن جنس الكفيل. نموذجان آخران (الرابع والخامس= إختبراً مدى حجّية نظرية ردّ الفعل<sup>5</sup> حيث أثار كل من المسار الخطي المتصاعد للحصص والإضافي لأعداد النساء في البرلمان، إلى جانب محتوى القانون المتعلق بالمرأة سلّماً على فرص الموافقة عليه<sup>6</sup>، وأظهر النموذجان الأخيران (السادس والسابع) ديناميات مماثلة لفرضية الكتلة الحرجة<sup>7</sup>، فمن الواضح أنّ زيادة حضور المرأة في مجلسي النواب والشيوخ يرتبط سلّماً وإحتمال الموافقة على مشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة.

في نقطة إجماع، تدعم النماذج السبع لـ Micozzi بقوة فكرة عضوية الحزب، والتي لها أهمية أكبر في الموافقة على مشروع القانون أكثر من تقديمه، ومرّد ذلك التقليد الذي يرى أنّ العضوية في حزب وطني كبير<sup>8</sup> ترتبط بزيادة فرص الحصول على الموافقة على مشروع قانون ما. هذا يعني أنّ المشرّع المناضل في الأحزاب الأقل شعبية لديه فرص أقل لتمير مشاريع قوانينه، وتُظهر هذه النماذج أيضاً أنّ جنس المشرّع لا يؤثر على فرصة الموافقة على مشروع القانون وأنّه عندما يتعلق الأمر بذلك فإنّ الحزب له إعتبرات أخرى ولا يميّز بين الرجل والمرأة<sup>9</sup>.

غيّر حضور المرأة السلوك التشريعي بشأن حقوق المرأة في بعض النواحي دون أخرى، فمع نمو حضور المرأة في البرلمان الأرجنتيني، قدّم كل من النساء والرجال مشاريع قوانين أكثر صلة بالمرأة، وهذا يعني أنّ هناك المزيد من النقاشات حول المخاوف المتعلقة بالنوع الإجتماعي وزيادة الوعي، بالإضافة إلى مساحة أكبر في جدول الأعمال التشريعية للمسائل المتعلقة بحقوق المرأة، حيث تحققت أكثر المكاسب

<sup>1</sup> لاختبار العلاقة بين الحضور والنتائج، قام Micozzi وزملاءه بحساب فرص الموافقة على مشروع القانون كدالة رئيسية بدلالة وجود كفيل، حصة المقاعد التي تشغلها النساء، الانتماء الحزبي، السلطة المؤسسية (رئاسة اللجان، المدة التشريعية) وإجمالي طلبات تقديم مشاريع القوانين. ولتحليل ملاءمة كل نموذج نظري قام بتشغيل نماذج احتمالية مجمعة مختلفة مع أخطاء معيارية مجمعة على مستوى سنة التشريع.

<sup>2</sup> Mala. Htun, Marina Lacalle & Juan Pablo Micozzi, op.cit, p.113.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid, p.114.

<sup>6</sup> لا وجود لتفسير كاف لسبب انخفاض فرص الموافقة على المشاريع الإجمالية مع زيادة تواجد المرأة في البرلمان في بيئة دراسة Micozzi وزملاءه ولا حتى في بيئات مشابهة/مغايرة، وبذلك يوصي المهتمون بالمزيد من البحث في هذه العلاقة.

<sup>7</sup> Mala. Htun, Marina Lacalle & Juan Pablo Micozzi, op.cit, p.114.

<sup>8</sup> مثل حزب البيرونيين و حزب الراديكاليين في بيئة الدراسة The Peronists or The Radicals، وهما الحزبين الوحيديين الذين حصلت على الأغلبية لفترات من الزمن.

<sup>9</sup> Ibid, p.115.



بعد 2002، أي عندما تم تطبيق نظام الحصص في مجلس الشيوخ وتجاوز تواجد النساء الكتلة الحرجة في كلا المجلسين، وبالتالي تتأكد أهمية الغرف الثنائية في الهيئة التشريعية لكي يرتبط حضور المرأة بتسجيل تغيير كبير. للإشارة خرجت دراسة Piscopo بنتيجة تخوف الرجال المشرعين من المبادرات النسوية<sup>1</sup>، وبالتالي فإن زيادة التمثيل الشكلي للمرأة لم يكن له أثر قوي على أفعال الرجال المشرعين لصالحهن، حيث أثبتت الإحصاءات المتوفرة أنه في الحقة التي كان فيها حضور المرأة محتشما قبل ذلك بإحتكار الرجال المشرعين لما تفوق نسبته الـ 50% من مجموع المشاريع المقترحة لصالح النساء، في حين في الحقة التي تراجع فيها هذا الإحتشام وتزايد الحضور العددي للمرأة لم يتجاوز التدخل المسجل من قبل الرجال نسبة 21% وهذه النتيجة هي دعم لتنبؤات حول التهديد الذي يشكّله دخول المرأة إلى الحقل السياسي على الهيمنة الذكورية، وبالتالي قد يلجأ هؤلاء إلى إجراء إحترازي لتحجيم هذا الحضور وذلك بتأسيس تقسيم للعمل النيابي بمعيار جندي ومن خلاله لا يتم سوى تمرير مشاريع القوانين غير المهمة<sup>2</sup>.

مما توضحه النتائج أيضا أنه ومنذ 1991 حدثت تغييرات هامة في جدول أعمال البرلمان الأرجنتيني ولا يمكن إيعاز ذلك لنشاط نساء حزب دون آخر، فقد تمت صياغة هذه الأجندة وفق عمل فردي/تعاوني لمجموعات صغيرة، خلافا لتوقعات منظري "الكتلة الحرجة" فالنساء المشرعات في الأرجنتين لم تتشكلن في شكل مجموعات النساء، والفترة بين 1994 و2003 شهدت قيام نصف المشرعات فقط بعرض مشروع واحد بمضمون نوعي<sup>3</sup>، وهذا لا ينفي دليل المقابلات معهن التي أكدن من خلالها إيمانهن بأثر "الترخيص" وإلزاميته تجاه الممثلين بما يلزمهن باتخاذ إجراءات تمثيلية لتغيير الأجندة التمثيلية<sup>4</sup>.

من ناحية أخرى، كانت فرص تمرير البرلمان لمشروع قانون متعلق بحقوق المرأة في الواقع أكبر عندما كان عدد النساء أقل، ومع نمو حضور المرأة وتحسن عملية التمثيل تقلصت فرص النتائج الناجحة، حيث أدت الزيادة الضخمة المضمونة في حضور المرأة نتيجة اعتماد نظم الكوتا إلى تقليل احتمال تمرير أي تشريع فردي متعلق بالمرأة، وتقريباً هذه هي النتيجة الحسابية للتضخم في تقديم مشاريع القوانين. مع ذلك قد تكون أيضاً دليلاً إضافياً على تهميش النساء داخل الهيئة التشريعية وهذا ما ذهب

<sup>1</sup> Jennifer. M. Piscopo, **Do Women Represent Women? Gender and Policy in Argentina and Mexico**, A Dissertation submitted in partial satisfaction of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, University of California, San Diego, 2011.

<sup>2</sup> Leslie A. Schwindt-Bayer, **Still Supermadres? Gender and Policy Priorities of Latin American Legislators**, Op.cit, p.573.

<sup>3</sup> Nelida. Archent, & Niki. Johnson, **Engendering the Legislative Agenda With and Without the Quota**, **Sociologia, Problemas e Praticas**, No.52, 2006, p.(133-153).

<sup>4</sup> الإجراءات الإضافية التي تعكس التمثيل الجوهري كعملية تشمل جهود المشرعات للتواصل والتشاور مع المنظمات النسوية في المجتمع المدني والتي توفر احصاءات ومعلومات عن فئات مهمشة في المجتمع تعاني مشاكل يومية وعادية (كالصرف الصحي، مياه الشرب، تغذية الأطفال، العنف المنزلي والحقوق الانجابية)، وجهودها إنما تتمثل في سعيها الى مواكبة التطورات التشريعية وجلسات الاستماع للتطورات الحاصلة.

إليه أيضا<sup>1</sup> Schwindt-Bayer، فمع نمو حضور النساء عمل السياسيون الذكور بجهد أكبر لتقليل نفوذهنّ من خلال دفعهنّ إلى اللجان الأقل أهمية أو منع مشاريع قوانينهنّ من الوصول إلى درجة المصادقة.

أجمعت الدراسات على أنّ المحيط الحزبي والمؤسسي يعمل على تشكيل أنماط الموافقة على مشاريع القوانين، وعلى الرغم من أنّ الحصاص بين الجنسين تجلب المزيد من النساء إلى البرلمانات إلا أنّهنّ لا يُغيّرُنّ هيمنة الحزب على الأجندة التشريعية، أو على هيكله اللجان، أو على تحفيز المشرّعين على التخصص الجيّد في قضايا السياسة العامة. رغم هذه النجاحات المسجّلة غير أنّها لا يُحكم بها على التغيير الجذري لنتائج السياسات العامة، فنجاح التشريعات يعتمد على القواعد المؤسسية الرسمية منها وغير الرسمية، والتي يمكنها أن تحدّ من قدرات النساء المشرّعات على الانتقال من مرحلة الإقتراح إلى مرحلة التمير، وفي كثير من المقابلات أُعتبر "الإنضباط الحزبي" عاملا حاسما في الحدّ من المبادرات النسوية نظرا لكون الولاء الحزبي يقلّل فرص المشرّعين لبناء توافق بين الآراء الحزبية حول المشاريع الحقوقية للنساء، كما أنّ قادة الأحزاب هم عقبة أخرى كونهم يمثلون السلطة الرقابية على المشاريع المقترحة والتي تُرسل إشارات إلى رؤساء اللجان حول تحريك/تنشيط المشروع<sup>2</sup>.

في الواقع، يرى منتقدو نظم الكوتا أنّه قد تمّ تصميمها للحفاظ على هذه الآليات المؤسسية وقوة قادة الأحزاب، التي تتجلى عند طلب قوانين الحصاص من الأحزاب إضافة نساء مرشّحات إلى القوائم الحزبية والوفود التشريعية<sup>3</sup>، وعلى النقيض فإنّ سياسة المقاعد المحجوزة لصالح المرأة لا تفعل ذلك، حيث لم

<sup>1</sup> أنظر:

Leslie. Schwindt-Bayer, **Political Power and Women's Representation in Latin America**, (Oxford University Press, 2010).

<sup>2</sup> وكل ذلك تمّ تأكيده من خلال التصريحات التي أدلى بها الخاضعون للمقابلة، ومنها:

- أكدت إحدى المشرّعات أنّ نجاح التشريع المقترح يتوقف على مجموعة من العوامل وهي: محتوى المشروع، راعيه، مؤيدوه إذا ما كانوا من حزب الأغلبية أو الأقلية، دعم قادة الأحزاب باعتبارهم حراس الذين يحدّدون مسبقا مشاركات مشرّعيهم في النقاشات البرلمانية.
- من المفروض أن تكون القواعد الرسمية محايدة -تسبب- كونها تؤثر على النساء والرجال على حد سواء، أمّا غير الرسمية فإنّها تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب والرجل فتحدّ من قدرتها على المناورة، وفي هذا تقول إحدى المشرّعات: "المشرعون ينتظرون عودة المرأة إلى المنزل ليبدؤوا بعملية التخطيط واختيار استراتيجية العمل، فالجدول الزمنيّة تكيل بمكيالين".
- تُقدّم المشرّعات الصغيرات شهادتهنّ حول الصعوبات التي لاقينها في المداولات بالقول: "عندما يقدم الرجل رأيه يستمع الجميع إليه وعندما تُقدّم المرأة رأيها فهي تكون بحاجة إلى دعمه بصناديق من الهاتنة". "الرجال يتحدثون فقط حتى لو كانوا لا يعلمون شيئا، والمرأة لا تشعر براحة في مشاركتها إلا إذا كانت ملّمة بالموضوع". كل هذه المداخلات وغيرها إنّما توضح كيف للمعايير غير الرسمية أن تتكيف وظيفيا مع المعتقدات الذكورية حول المرأة. انظر:

Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, op.cit, p.(412-417).

<sup>3</sup> Mala. Htun & Juan. Pablo. Ossa, **Political Inclusion of Marginalized Groups: Indigenous Reservations and Gender Parity in Bolivia, Politics, Groups, and Identities**, Vol. I, No.1, 2013, p.(4-25).

تأولت هذه الدراسة الإدماج السياسي للفئات المهمشة بالتركيز على حالة بوليفيا، بتحليل متى ولماذا تحصل الفئات المهمشة على السلطة السياسية، على الرغم من توقع أن تكون الحكومة التي يقودها السكان الأصليون والتي وصلت إلى السلطة في أوائل سنة 2006 أكثر تقبلا لمطالب حركات السكان الأصليين من النساء غير أنه حدث العكس، حين حصلت مجموعات السكان الأصليين على 5% فقط من المقاعد البرلمانية وحصلت النساء على قانون المساواة بين الجنسين. الذي يفسّر هذه النتائج المختلفة لمطالب النساء والشعوب الأصلية بالاندماج السياسي كون الفئات المهمشة على ليست فئة واحدة بل مجموعة من الفئات. بينما تغليب النساء على الانقسامات بين النسويات البيض والحضرية ونساء السكان الأصليين من القطاعات الشعبية للضغط من أجل المساواة بين الجنسين، ظلت حركة السكان الأصليين منقسمة حول المقاعد المحجوزة ومشروع الاستقلال الذاتي للسكان الأصليين بشكل عام.

يُعَجِّل دخول المرأة إلى السياسة في الأرجنتين من تمكينها فالمشاعر المشتركة التي أعربت عنها المشرّعات تتلخص في أنّ: "الكوتا تدعم عدد النساء في الكونغرس الأرجنتيني ولا تدعم قوتهنّ"، وعليه تُدرك المشرّعات حقا أنّ وجود المرأة لا يعني قوتها، فهذه الأخيرة تعني قدرتهنّ على تحويل مخرجات السياسة وإفنتقارهنّ إلى قوة النتائج بسبب المعايير الرسمية وغير الرسمية التي تُرَسِّخ للتحيز الجنسي<sup>1</sup>. هنا تجدر الإشارة إلى تأثير غير متوقع للكوتا، وهو كون قادة الأحزاب يقاومون جوهر الكوتا عند تركية قريباتهنّ وزوجاتهنّ قصد ملاءمات غير متاحة للرجال<sup>2</sup>، وفي هذا أوضح أحد النواب قائلا: "نظرا لكون القانون يُلزم الأحزاب بترشيح النساء، فالرجال يلجؤون إلى تركية اللاتي يعرفنهنّ بما يمكنهم من تقديم الأوامر لهنّ وهنا تتحقق فكرة (Mejeres De (Women Of)، وهناك تصريحات أخرى جاءت أكثر نقداً وسخرية، منها:<sup>3</sup> "النساء يبقين المقاعد دافئة إلى حين عودة الرجال؛" "المرأة تلتقط الهاتف وتساءل الرجل: كيف يجب أن أصوّت؟"؛ و"تلتزم المرأة الصمت ولا تتصرف إلا بتعليمات من زعماء الأحزاب".

كلها تصريحات تؤكد قناعة المشرّعين بإنخفاض مستويات الوعي النوعي لدى (Mejeres De)، بما ينعكس على التأثير المتوقع من الكوتا على التمثيل الجوهري، وعموماً جلّ المقابلات تسهم في الإشادة بأثر "الترخيص" وإعتبار نساء الكوتا موالين مطيعين، فيما أعرب الباقون عن إستيائهم من الصور النمطية السلبية السائدة عن النساء المشرّعات، فربما الرّدّ مبالغ فيه من قبل الذين يشعرون بالإستياء من نظام الكوتا، ويشرح أحد النواب ذلك بقوله: "عندما يقوم قادة الأحزاب بترشيح القريبات، يفترض أنّ كل المترشحات غير مؤهلات وهذه المزاعم إنّما تصدر عن معارضي الكوتا". وفي نقطة أخرى نلمس تحذير بعض المشرّعين من الآثار المتناقضة التي تتجم عن تطبيقات الكوتا وفق هذا الأسلوب، ففي حين يَسمح بإدراج النساء في القائمة الحزبية -في نفس الوقت- تتم إعادة تدوير الصورة النمطية التي وفقها يتم إستبعاد النساء من دائرة السلطة، لكن لا بد من الأخذ بعين الإعتبار أنّه حتى ولو كانت المترشحة على علاقة قرابة بقيادة الحزب<sup>4</sup> إلا أنّها قد تكون سياسية جيّدة<sup>5</sup>.

إنّ أثر التسمية غير مرغوب فيه من طرف الوافدات الجديديات إلى الحقل السياسي لأسباب أخلاقية، وبناء على ذلك قد تتفادى المؤهلات من النساء العمل السياسي برمته حتى يتفادين هذه التسميات السلبية

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, op.cit, p.418.

<sup>2</sup> Jennifer. M. Piscopo, **Engineering Quotas in Latin America**, CILAS Working Paper Series, #23. San Diego: Center for Iberian and Latin American Studies, University of California, 2006.

<sup>3</sup> في هذا السياق اعتراف لزعيم حزب عتيق، الذي قال أنّه قام بوضع زوجته في ثاني مرتبة للقائمة الحزبية بعده معلقا على ذلك بسخرية.

<sup>4</sup> مثلاً في الأرجنتين وفي ظل المحسوبية وإحتكار القادة الحزبيين لترشيحات قريباتهم، تعمل النساء السياسيات على الحفاظ على أكبر الإنتقادات بكونهنّ (Mejeres De من أن يكنّ (Men of) Hombres De) وقد أظهرت إنتخابات 2007 حالات عديدة للمحسوبية حين سُجلت حوالي 23 حالة قرابة بين المترشحين والمترشحات.

<sup>5</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, op.cit, p.419.

التي قد تلحق بهن<sup>1</sup>، كما تلمد أثر التسمية نحو "توصيف مشين" يلحق بالمشرعين الأكثر نشاطا حول قضايا المساواة النوعية وعدم إحترامهم بدعوى دفاعهم عن "القضايا التافهة"، وحيث أنّ المرأة قوية الرأي تُسمى في هذا المحيط Locas ومثل هذه الألقاب إنّما تعمل على تقويض التمثيل الجوهري كعملية فتصبح النساء غير راغبات في ربط أنفسهنّ بالمبادرات النسوية خوفا من التهميش كنتيجة، وعليه إذا ما سُجل عدد قليل من النساء ممن هنّ على إستعداد لربط أنفسهنّ بمبادرات نسوية جماعية ستواجه التشريعات في سعيهنّ للوصول إلى التمثيل الجوهري كعملية صعوبات كبيرة لحشد الحلفاء ممّا يجعل البحث فيما بعد عن التمثيل الجوهري كنتيجة صعب المنال<sup>2</sup> آخذين بعين الإعتبار أنّ النساء لا تدخلنّ إلى السلطة التشريعية كمجموعة مترابطة، بل كفرادى من أحزاب مختلفة يدينون لقادة الحزب، حيث أنّ هيمنة الحزب لها تأثير على عملية تمرير مشاريع القوانين وعلى أنماط الموافقة على هذه الأخيرة.

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer. M. Piscopo, op.cit., p.419.

<sup>2</sup> Ibid., p.420.

# الفصل الرابع

ما وراء العدد: البحث في تحقيق جوهر

التمثيل النيابي للمرأة

رأينا أنّ تقديم مفهوم الكتلة الحرجة في الحقل السياسي كان من طرف Dahlerup مع الأخذ في الاعتبار تاريخ النظرية (في الدراسات الفيزيائية، العلمية والإجتماعية)، فمن السخرية أنّ Dahlerup نفسها كانت مشكّكة للغاية في المفهوم والفكرة ككل للتغيير السياسي "التلقائي"، وإستدركت ذلك بإقتراح الإستعاضة عن فكرة الكتلة الحرجة بمفهوم الأفعال الحرجة التي أعتبرت أداة أفضل لتحليل عمليات التغيّر الإجتماعي، حين أشارت إلى أنّ فكرة الكتلة الحرجة نشأت في خطاب الناشطات النسويات في الثمانينيات<sup>1</sup>، وعندما بدأت نسبة النساء في السياسة في النمو تدريجياً في الدول الصناعية إنتشر هذا المفهوم -كما هو الحال اليوم- لشرح تباطؤ التغيير المتوقع والتأخير المسجّل فيها، وكانت الحجة الرئيسية أنّه لا يكفي وجود امرأة واحدة أو عدد قليل من النساء في الهيئات التمثيلية لأنهنّ سيعانين من العيوب التي يسببها وضعهنّ كأقلية ولن يكون بمقدورهنّ التأثير على محتوى السياسة أو الثقافة السياسية ككل وبدلاً من ذلك، المطلوب هو نسبة كافية من النساء -كتلة حرجة- وبعد تحقيق ذلك، ستظهر النتائج الإيجابية المتوقعة.

ذكرنا سابقاً أنّ كلاً من Dahlerup والناشطات النسويات اللاتي تبنين مفهوم الكتلة الحرجة لأول مرة ألهمتنيّ دراستي Kanter (1977 a ؛ 1977 b) التي حلّلت فيهما الآثار السلبية الناشئة عن وضع الأقلية النسوية في المنظمات، فقامت بتقسيمها إلى أربع فئات على أساس تكوينها (أي الأقلية) البيولوجي: الرسمية (النسب بين الجنسين 0-100%)؛ المنحرفة (الأقلية أقل من 15%)؛ المائلة (نسبة الأقلية بين 15-35%) والمتوازنة (النساء والرجال 40-60%). إستهدف التحليل التجريبي لـ Kanter الآثار السلبية لنسب المجموعة المنحرفة على أفراد الأقلية والثقافة التنظيمية بشكل عام<sup>2</sup>، مع ذلك لم تعتبر أنّ النوع الإجتماعي هو السبب الأساسي في ذلك على العكس من ذلك إفتترضت أن تكون تأثيرات مجموعة الأقلية متشابهة بغض النظر عمّا إذا كانت تتألف من نساء؛ رجال؛ سود؛ بيض أو من ذوي الإحتياجات الخاصة... في أيّ سياق تُضمن فيه السلطة التنظيمية لصالح مجموعة أخرى<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن البيانات التجريبية لـ Kanter تحليلاً للتغيّرات الفعلية الناتجة عن زيادة حجم أقلية النساء، ولا تحليلاً لما سيحدث عندما تصل المنظمة إلى التوازن بين الجنسين، بدلاً من ذلك إستنتجت Kanter سلسلة من الفرضيات المتعلقة بالنتائج المحتملة للنسبة المتزايدة من مجموعة الأقلية، وتشمل زيادة في التحالفات المتبادلة بين أعضاء مجموعة الأقليات فضلاً عن التأثيرات على

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.276.

<sup>2</sup> Rosabeth. M. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, 1977 a, op.cit, p.(42- 206). and Rosabeth. M. Kanter, Men and Women of the Corporation, 1977 b, op.cit., p.(49-248).

<sup>3</sup> Sarah. Childs & Mona. L. Krook, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, op.cit., p.729.

الثقافة التنظيمية وتقليص الصور النمطية مما يؤدي إلى مزيد من الفردانية Individuation لأفراد الأقلية<sup>1</sup>. بالإضافة إلى ذلك أشارت Kanter أيضا إلى فكرة أنّ نسبة كبيرة -نسبياً- من الأشخاص "من نوع واحد" تساهم أيضاً في خلق الفرص الوظيفية مع زيادة مصداقية السياق التنظيمي<sup>2</sup>.

إنّ الحكم على الأنشطة ما إذا كانت ومتى تكون تمثيلاً جوهرياً يعتمد على كيفية تحديد المفهوم وتطبيقاته، مع ذلك سيكون من الصعب للغاية دراسة العديد منها تجريبياً لأنّ معظمها يتطلب بيانات واسعة النطاق يتم جمعها من ساحات سياسية مغلقة في أغلب الأحيان، وبدلاً من ذلك يُأخذ -على خطى دراسة Hollis- بالدور البارز الذي تلعبه الهيئات المهتمة بالمصالح النسوية في جلسات الإستماع في البرلمان الوطني كإنبلاقة للتساؤل الباحث في: هل تقوم اللجان التي تضمّ عدداً كبيراً من النساء -حين يتعلق الأمر بإختيار الخبراء- بإختيار ممثلين عن المصالح الجماعية للمرأة أكثر من غيرها من اللجان؟<sup>3</sup>

#### المبحث الأول: من التمثيل الشكلي إلى التمثيل الجوهري: مراجعة الأطر الحرجة للمسار

يسعى هذا العنصر إلى تقديم رؤية جديدة لأطر التنظير حول التمثيل القائمة على "الأفعال الحرجة"، وبدرجة ثانية "الكتلة الحرجة"، وهو موضوع تمت دراسته على نطاق واسع في الحقل النيابي النسوي، ومن وجهة نظر أوسع ترتبط هذه المفاهيم بالتمثيل الشكلي والجوهري للمرأة. حيث سعت أجندات العمل المهتمة إلى تحديد المشكلات النظرية والمنهجية التي عرفتتها طريقة تصوّر ودراسة التمثيل الشكلي وآثاره المحتملة على التمثيل الجوهري، حيث تُمثّل الآثار العامة تحدياً عميقاً للمنظرين والتجريبيين على حدّ سواء؛ فيتعين إعادة النظر في المعرفة المتراكمة في هذا المجال بمدخل "موضوعي" ومراجعة الإفتراضات الأساسية التي يقوم عليها المفهومين "الحرجين" الكتلة والأفعال. حيث تمّ إيلاء إهتمام كبير على مرّ الزمن بمسألة ما إذا كانت الزيادة في حضور المرأة -أي تمثيلها الشكلي- لها أيّ تأثير على تمثيلها الجوهري وإذا كان الأمر كذلك فما هو هذا التأثير، وقد ركّزت البحوث التجريبية على وجه الخصوص على طروحات الكتلة الحرجة و الأفعال الحرجة.

وفقاً للطرح الكلاسيكي تبدأ زيادة أعداد النساء في السياسة في التأثير على محتوى وجودة صنع القرار فقط بعد أن تصل نسبتهن إلى "كتلة حرجة" معيّنة، والتي غالباً ما يتمّ تحديد الحدّ الأدنى لها بنسبة 30% وفق Dahlerup. على الرغم من إقتراح نسب أخرى من 15% إلى 40% وفق Kanter بقي الإفتراض

<sup>1</sup> Rosabeth. M. Kanter, Men and Women of the Corporation, 1977 b, op.cit, p.(49-248)

<sup>2</sup> Ibid, p.966.

<sup>3</sup> Anne. Maria. Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, op.cit, p.350.



الأساسي هو أنّ زيادة وجود المرأة في السياسة تؤثر على محتويات هذه الأخيرة، أسلوبها وآلياتها بطريقة ما، وأنّ وجود المرأة يغيّر السياسة مقارنة بالسياقات السابقة التي سيطر فيها الذكور بمعنى تلك الهيئات التي تشهد عدداً أقل من النساء.

### المطلب الأول: التمثيل الجوهري و"فرضية التوظيف"

تشدد مقارنة الأفعال الحرجة على أنّ الإشكال ليس أعداداً، بل بالأحرى إذا ما كان السياسيون يتصرفون من أجل الدائرة الانتخابية النسوية وكيف يتم ذلك، ويهتم هذا العنصر بالبحث عن آثار حضور المرأة من خلال نقطتين:

**أولها:** من خلال التحقّق إذا ما كانت هناك أيّ آثار لمخلفات التمثيل الشكلي من أجل زيادة أعداد النساء في مجموعة الخبراء<sup>1</sup> كتطبيق مباشر لـ"فرضية التوظيف"، وهي فكرة أنّ النسبة المتزايدة من النساء في هيئة ما ستؤثر في توظيفهنّ بطريقة إيجابية تؤدي إلى زيادة أعداد الموظفين فيها؛ و

**ثانيها:** من خلال إختبار وتقدير ما إذا كان حضور النساء يؤثر على الإدماج الإجرائي<sup>2</sup> للتمثيل الجوهري في مجموعة الخبراء، أيّ إذا ما كان يؤمّن التلقي المؤسّساتي للإهتمامات والمصالح الجندرية التي تستوجب مراعاتها.

تشير الإفتراضات إلى أنّ حضور المرأة يمارس تأثيرات مختلفة على التمثيل الشكلي والجوهري للمرأة، فقد يكون لعدد كبير من النساء في البرلمان (MPs) أثر إيجابي على إختيار المزيد من الخبرات، غير أنّ هذه النتيجة ليست مسلّمة، وعلى النقيض من ذلك فإنّ نسبة البرلمانيات لا تزيد - بل تقلّ - نتيجة إختيار ممثلات المصالح الجماعية للمرأة من جلسات إستماع الخبراء، والنتيجة الأكثر أهمية هي

<sup>1</sup> "الخبراء" يقصد بهم جميع الهيئات أو الأشخاص الذين تستشيرهم اللجان البرلمانية في مداولاتها التشريعية بما في ذلك ليس فقط خبراء السياسة المهنيين على غرار موظفي الخدمة المدنية والباحثين الأكاديميين، ولكن أيضاً ممثلين عن المنظمات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الأعمال الخاصة وحتى المواطنين العاديين.

من وجهة نظر البرلمان الفنلندي مثلاً يُعتبر الاستماع إلى الخبراء بمثابة مقدمة لتحقيق "الواجب الدستوري للتخصير". وفي سياق سياسي ذي تقاليد مؤسسية قوية للدولة يُعدّ إختيار الخبراء أيضاً وسيلة لممارسة التأثير على المعلومات التي يتم تلقيها وكذلك على محتويات وجودة صنع القرار. يعتمد إختيار الخبراء على القيم الفردية لأعضاء البرلمان وانتماءاتهم الحزبية وخلفياتهم المهنية وعلاقتهم مع الدوائر الانتخابية ومعارفهم ذات الصلة بالمجال المعني وكذا موقعهم ورؤيتهم في وسائل الإعلام والخبرة السابقة لهم والخصائص الشخصية كلها تلعب دوراً في إختيارهم. باختصار يتعرض إختيار الخبراء البرلمانيين في فنلندا إلى العديد من الممارسات الرسمية منها وغير الرسمية سواء للإدراج و/أو الإستبعاد. للتوسع انظر:

Mattson, Ingvar, & Kare. Strom, **Parliamentary Committees** In: Dohring, Herbert, **Parliaments and Majority Rule in Western Europe**, (New York: St. Martin's Press, 1995).  
Anne. Maria. Holli & Johanna. Kantola, **State Feminism Finnish Style: Strong Policies Clash with Implementation Problems**, In: Outshoorn. Joyce & Johanna. Kantola, **Changing State Feminism**, (Houndsmills, UK: Palgrave, 2007).

<sup>2</sup> يشير الإدماج/التضمين الإجرائي إلى تصنيف Gamson (1975) لاستراتيجيات نجاح الحركة الاجتماعية الذي تمّ تكييفه من قبل McBride and Mazur، الذين عرفاه على أنه اعتراف وقبول من نشطاء الحركة الاجتماعية كممثلين شرعيين للمصالح في عمليات السياسة. أنظر: Dorothy. McBride and Mazur. Amy, **The Politics of State Feminism: Innovation in Comparative Research**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010), p.09.

الإستنتاج المتعلق بالخلط المفاهيمي القائم بين علاقة وحدود الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة، ففي الدراسات النسوية يميل تعريف توظيف المزيد من النساء إفتراضاً إلى "الفعل الحاسم" وبالتالي يكون ترجمة للتمثيل الجوهري في حد ذاته، وعليه ففكرة زيادة التمثيل الشكلي (كما هو مشار إليه في مقاربات الأفعال الحرجة) تصبح خطراً يهدد التمثيل الجوهري بإعتبارها فكرة متناقضة ومغلوبة إلى حد كبير.

من المهم الإشارة إلى أنه تمّ تطبيق نظرية Kanter بفعالية في الدراسات التنظيمية لكن مع بعض النتائج غير الحاسمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى حقيقة أنّ الدراسات قد تميل إلى تفعيل آثار حجم الأقلية بطرق مختلفة حسب كل دراسة، وأعتبرت فرضية التوظيف المزعومة المستندة إلى نظرية Kanter ذات أهمية كبرى، والتي تفترض أنّ الزيادة في حجم مجموعة الأقلية يؤثر على التوظيف التنظيمي-أي أنه يزيد من احتمالية تعيين موظفين من تلك الأقلية، وكان الاستنتاج العملي هو أنّ زيادة عدد أفراد مجموعة الأقلية في قيادة المنظمة تؤثر بشكل إيجابي على تعيينات موظفي هذه المنظمة من الأقليات<sup>1</sup>. في ذات السياق لاحظت Chambliss و Uggen في دراستهما لشركات المحاماة الأمريكية أنه كلما زاد عدد النساء والشركاء الأميركيين من أصل أفريقي في هذه الشركات زاد توظيفهم لموظفين/لموظفات من أصول إفريقية، غير أنّ هذا التأثير لا ينتقل إلى مستويات القيادة من الهياكل القاعدية لموظفي المنظمة ككل<sup>2</sup>.

كان هدف Dahlerup الواضح هو تطبيق نظرية Kanter على وضع المرأة في السياسة، فسلطت الضوء على ستة مجالات يُفترض أن تؤدي فيها الزيادة في نسبة النساء إلى تغيير السياسة، لكنّها خلّصت إلى أنه سيكون من الصعب فصل آثارها عن التغير الاجتماعي بشكل عام وكذلك عن العوامل الأخرى المحتملة، علاوة على ذلك ووفقاً لـ Dahlerup لم يكن من الممكن تحديد عتبة عددية لحدوث التغيير، وبالتالي أوصت بالتخلي عن فكرة الكتلة الحرجة. على الرغم من نصيححتها فإنّ دارسي الجندر والسياسة في الولايات المتحدة وغيرها من البيئات تعمقوا أكثر في "نظرية الكتلة الحرجة" في تسعينيات

<sup>1</sup> أنظر:

Richard. H. Chused, The Hiring and Retention of Minorities and Women in American Law School Faculties, *University of Pennsylvania Law Review*, Vol.137, No.2, 1988, p.(537-569).

Hammond. D. Theresa, *The Socio-Economic Determinants of the Demographic Composition of the Public Accounting Profession*, Ph.D. diss., University of Wisconsin, 1990.

<sup>2</sup> Elizabeth. Chambliss, & Christopher. Uggen, Men and Women of Elite Law Firms: Reevaluating Kanter's Legacy, *Law and Social Inquiry*, Vol.25, No.1, 2000, p.(41-68).

اختبرت هذه الدراسة آثار تمثيل شركاء الأقلية على تمثيل المنتسبين للأقليات في عينة من 97 شركة محاماة من عام 1980 إلى عام 1990، حيث قام Uggen و Chambliss بإجراء تحليلات منفصلة للنساء والأمريكيين من أصل أفريقي والإسبان والأمريكيين الآسيويين آخذين في الاعتبار كلاً من تأثيرات المجموعة. وجدوا أنّ تمثيل شريك الأقلية له تأثير إيجابي على تمثيل الأقليات المنتسبين، وهو أمر مهم إحصائياً في حالة النساء والأمريكيين الآسيويين وتتوافق نتائج الدراسة مع حسابات المحامين الخاصة، والتي تؤكد على تأثير تكوين الشركاء على توزيع المكافآت داخل مكاتب المحاماة، كما تُوضح أيضاً كيف أنّ الدراسات السابقة حول تأثيرات تمثيل الأقليات على توزيع المكافآت التنظيمية، مع التركيز بشكل خاص على طروحات Kanter والدراسات اللاحقة ذات الصلة.

القرن العشرين، أين قامت العديد من المشاريع البحثية بإختبارها تجريبياً بطرق كمية لدراسة -خصوصاً- تأثير نسبة المشرّعات على: الإهتمام بـ "قضايا المرأة"؛ على تمرير مشاريع القوانين المتعلقة بقضايا المرأة؛ على الأولويات السياسية للمرأة وعلى التحالفات النسائية.

خلّصت أغلب الدراسات إلى دعم واضح لفرضية الكتلة الحرجة في حين أنّ البعض الآخر اختلف معها، وأظهرت النتائج السلبية أنّ زيادة النساء لا تؤثر بالضرورة على محتوى السياسة والتشريع بالطريقة المتوقعة<sup>1</sup> بدلاً من ذلك قد تزيد من مقاومة الرجال<sup>2</sup>، ممّا يشكل حاجزاً آخر للتغيير، كما وأشارت بعض الدراسات إلى أنّ النساء كأقلية صغيرة في منظمة ما قد يُمثلنّ في الواقع مناصرات أكثر فعالية لإهتمامات المرأة من أولئك اللاتي يشكّلن مجموعة أقلية أكبر<sup>3</sup>. مع ذلك نادراً ما أولى علماء السياسة الذين يؤمنون بنظرية الكتلة الحرجة إهتماماً صريحاً بفرضية التوظيف، التي تُوضّح أنّه كلما زاد عدد النساء في البرلمانات يتمّ إختيارهنّ في كثير من الأحيان للدواوين/مجالس الوزراء<sup>4</sup>.

في دراستهما لـ 20 ديموقراطية صناعية على مرّ نصف عقد من الزمن تقصت Studlar و McAllister ما إذا كانت الكتلة الحرجة من النساء تزيد من عدد البرلمانيات، وما إذا كانت تُسرّع من تواجدهنّ في هذه المناصب، باحثة في أحد المستويات الأقلّ إستكشافاً حول مفهوم الكتلة الحرجة؛ بإشكالية فحواها: هل هناك عملية تؤدي من خلالها النساء اللاتي وصلنّ إلى كتلة حرجة في المجلس التشريعي إلى تسريع إنتخاب المزيد من النساء؟، وبإستخدام بيانات من الإتحاد البرلماني الدولي<sup>5</sup> والمعهد

<sup>1</sup> Sandra. Grey, Does Size Matter? Critical Mass and New Zealand's Women MPs', **Parliamentary Affairs**, Vol.55, No.1, 2002, p.(19-29).

أنظر:

Ann. Towns, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, **Women and Politics**, Vol.25, No. 1-2, 2003, p.(1-29).

Sarah. Childs, **New Labour's Women MPs: Women Representing Women**, (New York: Routledge, 2004).

<sup>2</sup> Janice. D. Yoder, Rethinking Tokenism Looking Beyond Numbers, **Gender and Society**, Vol.5, No.2, 1991, p.(178-192).

أنظر:

Lyn. Kathlene, **Position Power versus Gender Power: Who Holds the Floor?**, In: Duerst-Lahti. Georgia & Rita. M. Kelly, **Gender, Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: Michigan University Press, 1995).

Ann. Towns, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, **Women and Politics**, Vol.25, No. 1-2, 2003, p.(1-29).

<sup>3</sup> Susan. J. Carroll, **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington: Indiana University Press, 2001).

<sup>4</sup> Rebecca. H. Davis, **Women and Power in Parliamentary Democracies**, (Lincoln: University of Nebraska Press, 1997).

<sup>5</sup> الإتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية، نشأ سنة 1889 كمجموعة صغيرة من البرلمانيين مكرسين لتعزيز السلام من خلال الدبلوماسية البرلمانية والحوار، نما منذ ذلك الحين إلى منظمة عالمية من البرلمانات الوطنية. اليوم تقترب العضوية فيه من العالمية حيث يوجد 179 برلماناً عضواً و13 عضواً منتسباً وأعداد متزايدة من البرلمانيين من جميع أنحاء العالم يشاركون في نشاطاته بشعار: "من أجل الديمقراطية للجميع". رؤيته المرح بها على موقعه الرسمي هي: "تريد عالمًا يكون فيه لكل صوت أهمية، حيث تكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الناس من أجل السلام والتنمية" مهمته حسب المصريح به على موقعه الرسمي هي: "الإتحاد البرلماني الدولي منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية تُشجّع الحكم الديمقراطي والمؤسسات والقيم، وتعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن احتياجات وتطلعات الشعب والاستجابة لها، تعمل من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني". يتم تمويله بشكل أساسي من قبل أعضائه، مقره الرئيسي في جنيف وله أيضاً مكتب في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية<sup>1</sup>، أظهرت نتائجها أنّ النظام الانتخابي والتوجهات الثقافية تجاه المساواة بين الجنسين تفسّر التغيير بشكل أفضل، وأنّ تأثير وجود كتلة حرجة من النساء ضئيل للغاية مقابل التفسيرات الراسخة حول مكاسب المرأة من المقاعد، القواعد المؤسسية، الثقافة السياسية القائمة على المساواة، الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية. حيث نشأت بعض الملاحظات النقدية عند مقارنة هذه التحليلات السياسية بنتائج الدراسات التنظيمية فيما يتعلق بفرضية التوظيف، فمن الضرورة بما كان أخذ الاختلاف بعين الاعتبار، وعلى سبيل المثال يظهر تصميم أبحاث Studlar & McAllister بعيد المنال بعض الشيء، فبقدر دورهنّ كبرلمانيات -مقابل دورهنّ كناشطات حزب- بالكاد تلعب البرلمانيات دوراً مباشراً في توظيف المزيد من النساء في السياسة<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك لاحظت كل من Kanter & Dahlerup أنّ المواقف تجاه السياسات والثقافة السياسية قد تكوّن متغيّرات متداخلة، وبناءً على هذه الملاحظات وجب تحليل فرضية التوظيف في الحالات التجريبية حيث يكون للمرأة (سواء السياسية أو في مناصب مؤثرة أخرى) دور مباشر وواضح في "توظيف" أو إختيار المزيد من النساء في مناصب مختلفة، وحيث أنّ عملية إختيار الخبراء للإستماع إليهم في دورات البرلمان تُحقّق هذا الشرط فقد وقع الإختيار عليها في دراسات عديدة<sup>3</sup>، وتفرض ضرورتها الأكاديمية تناول المؤشرات الرئيسة لفرضية التوظيف، على غرار: زيادة عدد النساء (كموظفات، كسياسيات أو كخبيرات في اللجان التشريعية،...إلخ) بإعتبارها ناتج ومؤثر لوجود المرأة في مناصب صنع القرار، كما وتشمل المؤشرات المهمة كذلك "إستعداد الأقلية وقدرتها على تعبئة موارد المنظمة أو المؤسسة لتحسين الوضع لنفسها ولمجموعة الأقلية بأكملها"<sup>4</sup>. بالعودة إلى طرح Dahlerup الأصيل فإنّ الفعل الحاسم هو "الفعل الذي سيغيّر موقع الأقلية بشكل كبير ويؤدي إلى مزيد من التغييرات"<sup>5</sup>، حيث قدمت

<sup>1</sup> تخضع المنظمة لنظامها الأساسي الذي دخل آخره حيز التنفيذ في نوفمبر 2008، والعضوية في IDEA مفتوحة للحكومات التي تثبت على سبيل المثال في دولتها التزامها بسيادة القانون وحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للتعددية الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية. على موقعها الرسمي على الواب تصرّح المنظمة أنها تعمل على: تطوير المعرفة المقارنة، تساعد في الإصلاح الديمقراطي، تؤثر على السياسات، مع التركيز على ثلاثة مجالات تأثير رئيسية: العمليات الانتخابية، بناء الدستور، المشاركة السياسية والتمثيل وتتناول أيضاً قضايا النوع الاجتماعي والتنوع والصراع والأمن. تحاول المنظمة -حسب تصريحها- دعم التغيير الديمقراطي من خلال إمكاناتها الجماعية على المستوى القطري والعالمي بروح حوار الأقران ونغدي فهما مفتحا وتعدديا للديمقراطية مع احترام السياق الوطني بما يعكس نهجا غير توجيهي وغير تدخلي.

<sup>2</sup> Donley, Studlar, Ian. McAllister, Does a Critical Mass Exist? A Comparative Analysis of Women's Legislative Representation Since 1950, *European Journal of Political Research*, Vol.41, No.2, 2002, p.(233-253).

<sup>3</sup> Sarah. Childs, *The House Turned Upside Down? The Difference Labour's Women MPs Made*, In: Sawyer. Marian, Manon. Tremblay & Linda. Tremble, *Representing Women in Parliament: A Comparative Study*, (London: Routledge, 2006), p.154.

أنظر:

Katharine. A. R. Opello, Do Women Represent Women in France? The Case of Brittany's Regional Council, *French Politics*, Vol.6, No.1, 2008, p.(321-341).

<sup>4</sup> Katharine. A. R. Opello, Do Women Represent Women in France? The Case of Brittany's Regional Council, *French Politics*, Vol.6, No.1, 2008, p.(321-341).

<sup>5</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.296.

Dahlerup ثلاث أمثلة عن الأفعال الحاسمة المحتملة: التوظيف (السياسيات اللاتي يجنّدن نساء أخريات في السياسة)؛ الحصص الجندرية - والتي خُصص لإختبارها المبحث السابق-؛ إصلاحات المساواة الجندرية وإنشاء أجهزة داعمة للمساواة بين الجنسين<sup>1</sup>.

الجدير بالذكر أنّ Dahlerup و Kanter تختلفان في كيفية عرض التوظيف فبالنسبة لـ Kanter وزملاءها المهتمين بالشؤون التنظيمية، يُعتبر التغيير في التوظيف نتيجة محتملة ناجمة عن الزيادة في حجم مجموعة الأقلية أي "الكتلة الحرجة" والمرتبطة أيضاً بتحويلات الثقافة التنظيمية وموضع الهيمنة بين المجموعات وربما بسبب عوامل متداخلة أخرى. بالنسبة إلى Dahlerup فإنّ النساء اللاتي "يوظفن" النساء في السياسة هو من صميم الأفعال الحاسمة، وتكمن المشكلة هنا في أنّه بالنسبة للعديد من أولئك الذين يستمدون أطهرهم التنظيرية من Dahlerup يصبح التوظيف عملاً حاسماً بإمتياز، في سياق متصل تنتقد رائدتي البحث الحديث<sup>2</sup> Childs and Krook التطبيق السياسي لفرضية التوظيف عند Studlar و McAllister، فحسبهما أخطأ الدارسون بربط موضوعاتهم بـ"الكتلة الحرجة" في حين يتعلق الأمر "بالأفعال الحرجة". مقارنةً بالإهتمام الموجه إلى الكتلة الحرجة، كان الصمت الأكاديمي حليف الأفعال الحاسمة وهو الجدير بالإستدراك الآن؛ حيث لا تزال الكتلة تُطبّق كبديل للفعل وكحل للمشاكل التي تُسببها فإنّه لم يحض بإهتمام متكامل، ففي معظم الحالات يميل الباحثون إلى اللجوء إلى ظروفات وأمثلة Dahlerup الأصلية والتي تتضمن سلسلة من الإحتمالات الإستفهامية، وتشمل على سبيل المثال:<sup>3</sup>

- أين تكمن الحدود بين الأفعال الحرجة وغير الحرجة؟؛

- هل يمكن تسجيل عجز/عدم رغبة الجهات الفاعلة في تعبئة الموارد وإحداث التغيير لصالح المرأة؟ ولا يمكن إكتشاف الحدود بين الأفعال إلا بأثر رجعي وحين تصبح تأثيرات الإجراءات والتغيير المحتمل ("نجاح الأفعال الحرجة") لاحقاً؛ و

- هل وجود دوافع "خاطئة/غير مناسبة" أو مجموعة فواعل "غير مناسبة" أمر كاف للتمييز بين الأفعال الحرجة والأفعال غير الحرجة؟.

أشارت هذه السلسلة من الإحتمالات الإستفهامية إلى أنّ مفهوم الأفعال الحرجة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم: "الوعي النسوي"؛ "الوكالة النسوية" و"السياسات النسوية"، وستكون المحاولات الحديثة لرسم

<sup>1</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, op.cit., p.(296- 297).

<sup>2</sup> Sarah. Childs, & Mona. L. Krook, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, op.cit, p.735.

<sup>3</sup> Anne. Maria. Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, Politics & Gender, Vol.8, No.3, 2012, p.347.

الحدود بين الأفعال الحرجة والتمثيل الجوهري بحد ذاتها مساهمة مستحسنة والتي ستكون لها أيضًا آثار كبيرة على دراسة تمثيل المرأة، كما قد تساعد مثل هذه الإضافات أيضًا على حل مفارقة مؤسسية عميقة تضمنها تعريف توظيف النساء لعدد أكبر من النساء كعمل حاسم وبالتالي كصورة عن التمثيل الجوهري. يتفق الباحثون بالإجماع على حقيقة مفادها أنّ التمثيل الشكلي يختلف عن التمثيل الجوهري، لكن زيادة الشكلي تُسجّل كجوهري (على حدّ تعبير Dahlerup بمنطق الفعل الحاسم) تسببت في مفارقة وفوضى مفاهيمية مست البحوث النسوية، حيث ينبغي تقييم الافتراضات التي تقوم عليها بشكل نقدي؛ فهل زيادة التمثيل الشكلي دائمًا وبالضرورة تُسجّل على أنّها تمثيل جوهري أو كفعل حاسم؟. إنّ هذا التساؤل على بساطته شكّل فجوة كبيرة في الأدبيات النسوية ذات الصلة حيث تمّ تفكيكه على النحو الآتي:<sup>1</sup>

**الإفتراض الأول:** التمثيل الشكلي للمرأة ينتج عنه المزيد من التمثيل الشكلي (فرضية التوظيف)؛

**الإفتراض الثاني:** المزيد من التمثيل الشكلي ينتج عنه تمثيل جوهري (نظرية الكتلة الحرجة)؛ و **كاستنتاج:** المزيد من التمثيل الشكلي ينتج عنه المزيد من التمثيل الجوهري وهنا حدثت الفجوة حين أُعتبرت فكرة توظيف المزيد من النساء في مختلف المجالات الاجتماعية -على غرار السياسة- تُحقق تمثيلها الجوهري إستنادا إلى تطبيق خاطئ للمنطق المُفترض آنذاك.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تقييم أسس فرضية التوظيف في سياق نيابي -دروس من البرلمان الفنلندي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Anne. Maria. Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, op.cit, p.348.

<sup>2</sup> هذه الملاحظة تثير أيضًا قلقًا بشأن التراث الجينولوجي وتطور النظرية النسوية فهل ينبغي التساؤل عما إذا كانت بعض الدلالات الضمنية لـ"الكتلة الحرجة" والتي تم استعارتها من الفيزياء النووية قد تكررت عن غير قصد وأُستسخت في البحوث السياسية النسوية والتي كانت نتيجتها النهائية مشابهة لما ذكر أعلاه:

- تكفي زيادة A (كنوع واحد من المادة، وهنا يكون DRW) وفي المرحلة النهائية يتحول إلى شيء آخر هو B (كأنواع أخرى من المادة، وهنا يكون: SRW) أي أنّ هذا النوع من "التحول" بالتحديد لنوع من التمثيل هو DRW إلى نوع آخر هو SRW يحدث عندما نعتبر زيادة توظيف النساء من قبل النساء كـ "عمل حاسم".

- من هذا المنظور، يمكن القول أنّ التفكير الفلسفي الذي يفتحه هذا السؤال الجينولوجي يسعى إلى هدم السائد وإعادة خلق وتأسيس وإقامة تاريخ جديد للفلسفة النسوية بصفة عامة ولقيمتها بصفة خاصة. فالمنهج الجينولوجي في الفلسفة النيتشوية ساهم في البحث في مسألة القيم وتعريفها من الأفتنة الأخلاقية والعادات والدين وفضح أصولها. كما يعود له الفضل في كشف أنّ القيم السائدة مجرد أكاذيب وأوهام تبعث على النفاق والانحطاط والوهن والمرض حيث أنّ المشروع النيتشوي يعمل على تدمير النظريات الأخلاقية و إعادة بنائها جينولوجيا و ذلك من خلال الغوص في أعماق التقويم القيمي.

<sup>3</sup> فنلندا تعتمد تصنيف موحد للوزارات إلى أربع فئات على أساس المهام: الوظائف الأساسية؛ الوظائف الاقتصادية؛ وظائف البنية التحتية والوظائف السوسيوثقافية. ونظرًا لأن اللجان الدائمة البرلمانية تتوافق مع الوظائف الوزارية فإن هذا التصنيف ينسحب أيضًا بشكل مباشر على اللجان، حيث تتألف البيانات التجريبية من جلسات استماع خبراء اللجان البرلمانية الدائمة عام 2005 من قبل 15 لجنة تعمل في ذلك الوقت ويتعلق الأمر بـ 260 تقريرًا (حول مشاريع القوانين الحكومية) و 340 بيانًا (قدمت من اللجان الأخرى) تتكون قاعدة البيانات من 5.187 استشارة تنظيمية، بما في ذلك 4.630 جلسة استماع للأفراد وتم استكمالها بمعلومات من مصادر أخرى.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي: النوع الاجتماعي: نسبة النساء كأعضاء وأمناء ورؤساء في اللجان، الانتماء الحزبي لرئيس اللجنة، تعويض المساواة بين الجنسين، الوظيفة الاجتماعية والثقافية، ممارسات الخبراء التي تم إقرارها في اللجان. أمّا عن المتغيرات التابعة فهي: اختيار خبير امرأة، اختيار خبير يمثل المصالح الجماعية للمجموعة النسوية بغض النظر عن جنس الخبير، حيث تم اعتبار المنظمات غير الحكومية النسائية، وكالات المساواة الجندرية، علماء النوع الاجتماعي على أنهم خبراء.



في دراسة حديثة لـ Holli قدمت فيها تقييماً لأساسيات "الكتلة الحرجة" و"الأفعال الحرجة" بمثابة جدول أعمال بحثي-منهجي منقح، تم فيه إختبار فرضية التوظيف التي تُشكّل همزة الصلّة بين الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة، أي بين التمثيل الشكلي والجوهري في سياقهما السياسي: من خلال إختيار الخبراء من قبل اللجان الدائمة في البرلمان الفنلندي، حيث دارت الإفتراضات التجريبية لدراسة Holli حول:

1/ هل نسبة الممثلات في اللجان البرلمانية الدائمة تزيد من إحتمال إختيار النساء الخبيرات؟

2/ هل نسبة الممثلات في اللجان البرلمانية الدائمة تزيد من حدّة التشاور مع ممثلي مصالحنّ الجماعة؟

تُعتبر جلسات الإستماع للخبراء عنصراً حاسماً في عمل اللجان البرلمانية الدائمة في فنلندا وتشمل فئة "الخبراء" جميع التنظيمات و/أو الأشخاص الذين تستشيرهم اللجان عند تدقيقها في التشريع، بما في ذلك ممثلين عن المنظمات المهمة والمنظمات غير الحكومية والناشطين التجاريين وحتى المواطنين العاديين. حيث يُعتبر منصب الخبير في البرلمان الفنلندي إمتيازاً لجميع النواب وعلى الرغم من أنّه إلزامي أحياناً إلا أنّ الجميع يعتبرونه تشريفاً، ومن وجهة نظر اللجان الدائمة يُعتبر الإستئناس إلى الخبراء بمثابة تعبير عن الوفاء الدستوري "بواجب الإستعداد"<sup>1</sup>، علاوة على ذلك وفي السياق السياسي هو من تقاليد الدولة القوية برلمانياً.

تمت دراسة المعايير التي تؤثر على إختيار خبراء اللجنة على أساس بيانات المقابلات النوعية في بعض الهيئات، مثل الوزارات التي تشارك في الإعداد الأولي لمشروع القانون والتي تكون مشاركتها "إلزامية"، في حين أنّ هناك مجالاً أكبر للإختيار بين خبراء آخرين حيث يتأثر الإختيار بشدّة بممارسات اللجنة -أي التنظيمات و/أو الأشخاص الذين تتشاور معهم اللجنة عادةً-. علاوة على ذلك يعتمد إختيار الخبراء على: القيم الفردية لأعضاء البرلمان، الإلتزامات الحزبية، الخلفيات المهنية، العلاقات مع الدوائر الإنتخابية ودائرة معارف المجال المعني<sup>2</sup>. فيما يتعلق بالخبراء فإنّ دورهم وموقعهم وظهورهم في وسائل الإعلام وخبرتهم السابقة كخبراء لجان، وكذا الخصائص الشخصية تلعب كلها دوراً في الإختيار. بإختصار يخضع إختيار خبراء اللجان الدائمة في فنلندا إلى العديد من الممارسات غير الرسمية قصد

<sup>1</sup> بناء على بحوث عديدة يمكننا تحديد بعض المواقف الحاسمة للسلطة في إختيار الخبراء من قبل اللجان الدائمة البرلمانية الفنلندية. في بداية العملية يلعب رئيس اللجنة وأمين اللجنة (أي بيروقراطي في البرلمان) دوراً رئيسياً في أنهما يشتركان في رسم اقتراح أولي بشأن الخبراء الذين سيتم التشاور معهم مع مشروع قانون محدد وتتداول اللجنة حول هذا الاقتراح وتوافق عليه ربما بإدراج أسماء إضافية يقترحها أعضاء فرديون. خلال المراحل المختلفة من العملية يمكن للجنة أن تكمل قائمة الخبراء عند الضرورة والجدير بالذكر أن اقتراحات الأعضاء للخبراء الإضافيين يتم قبولها دائماً تقريباً كما هي.

<sup>2</sup> Anne. Maria and Milja. Saari, **The Representation of Women in the Parliamentary Standing Committee Hearings in Finland**, Presented at the 21st World Conference of Political Science, Santiago de Chile, 2009, p.(47-54).



الإدماج أو الإستبعاد، ومن ناحية أخرى تُمنح بعض المجموعات الفاعلة الإذن بالمشاركة في عملية إعداد السياسات في جميع مراحلها المختلفة منذ البداية ويُحرّم ذلك على البعض الآخر، وعلى أساس هذه المعطيات يمكن تكييف فرضية التوظيف في هذه البيئة وبيئات مشابهة وفق التساؤل التالي: هل اللجان التي تضم عددًا أكبر من النساء ذوات مناصب قوة -عندما يتعلق الأمر بإختيار الخبراء- يختارون النساء كخبيرات أكثر من اللجان الأخرى؟ وتجدر الإشارة إلى أن جلّ الدراسات التنظيمية تشير إلى أنه من الضروري إجراء إختبار مناسب لفرضية التوظيف بالتركيز على عدد النساء في مناصب إتخاذ القرار، أي "المناصب القيادية" وهذا بضرورة إدراج -ضمن المتغيرات المستقلة- النساء بإعتبارهنّ: رؤساء وأمناء لجان (كمكتب بيروقراطي إداري وليس مكتبًا سياسيًا أو منتخبًا)، مع التحفظ على بعض النقاط:

أولاً، فيما يخص اللجان البرلمانية الدائمة الفنلندية لا يتم التدخل في الخيار المتعلق بالجنس إلا عند إختيار الأفراد بصفتهم خبراء، وعندما ترغب اللجنة في التشاور مع منظمة أو مجموعة مصالح معينة ترسل طلبًا للتشاور وتختار هذه الأخيرة الخبير؛ و

ثانياً، يمكن أن تكون الإختلافات المحتملة في النتائج ناجمة عن الإختلافات في "تموين" الخبراء،، فعلى سبيل المثال تميل الإناث إلى الشؤون الإجتماعية، الصحة والثقافة في حين يهيمن الذكور على قضايا الدفاع وغيرها<sup>1</sup>.

هنا تطفو على ساحة النقاش إشكالية الفجوة الجندرية في اللجان البرلمانية، والتي قام بدراستها الكثيرون وأهم الدراسات المطلّع عليها لـ Murray<sup>2</sup> وSénac اللذان إنطلقا من إعتبار اللجان التشريعية بؤرة التأثير البرلماني لذا فإنّ تكوينها مهم، حيث يكون الرجال ممثلين على نطاق واسع في لجان مرموقة ومؤثرة مع تركّز النساء في اللجان ذات المكانة المهمشة نسبياً. هذه الفجوات بين الجنسين لها تداعياتها على القوة، الوضوح، المهن والنتائج السياسية، مع ذلك فإنّ ما يفسر سبب هذا التفاوت بين الجنسين في اللجان لا يزال مبهماً ومن خلال جمعها بين الرؤية الكمية والنوعية قدمت دراسة Murray وSénac نقطتين رئيسيتين:

- حصر، قصد تحديث، الأدبيات المتعلقة بتخصيص اللجان وعرض أول تحليل جندي شامل<sup>3</sup>؛ و

<sup>1</sup> Anne. Maria. Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, op.cit, p.(349.350).

<sup>2</sup> Rainbow. Murray & Réjane. Sénac, Explaining Gender Gaps in Legislative Committees, **Journal of Women, Politics & Policy**, Vol.39 No 03 2018, p.(310-335).

<sup>3</sup> دراسات أخرى كانت لها اهتمامات مشابهة مع تغير جغرافيا الدراسة والتحليل على غرار دراسة Bolzendahl التي وجدت أن الرجال والنساء يتشاركون بشكل متزايد في الوصول إلى سلطة الدولة في المقابل كان هناك سؤال حول ما إذا كان DWR المتزايد للمرأة يؤدي إلى تغيير جوهري،

- تبيان كيفية تغلغل الجندر في جميع جوانب الأعمال من التنشئة الاجتماعية إلى القمة السياسية، مما يؤدي إلى عدم مساواة متأصلة الجذور في السلطة والتأثير والفرص.

الزيادة في نسبة الخبرات هي إنعكاس لحالة التحسن في التمثيل الشكلي، وهي مدخل لدراسة الآثار المترتبة على زيادة نسبة النساء في اللجان على التمثيل الجوهري رغم حاجته إلى التفعيل بطرق أخرى؛ مثلاً في اللجان البرلمانية الدائمة توجد العديد من الفرص للنساء البرلمانيات -بالإضافة إلى الفرص المتفاوتة قليلاً للأمينات والسكرتيرات- لـ "العمل من أجل النساء"، حيث يمكنهن: إقتراح خبير، مناقشة قضية مهمة، الضغط على أعضاء مجموعة حزبية خاصة أو أفراد آخرين لتعديل مشروع قانون، تقديم إقتراح مضاد كبديل لإقتراح الحكومة، تقديم رأي معارض في التقرير النهائي للجلسة النيابية<sup>1</sup>.

في هذا السياق البحثي أشارت Weldon إلى أنه ينبغي على الباحثين إيلاء المزيد من الإهتمام بالمتغيرات المؤسسية عند تمثيل المرأة، مثل الحركات النسائية المستقلة ووكالات المساواة الجندرية وحسبها، فهي قد تمثل بشكل أفضل الأصوات الجماعية للمرأة ومصالحها في العملية الديمقراطية من الإعتماد على الحضور و"الهيئة النسوية للبرلمانيات" كأفراد فقط<sup>2</sup>. إضافة إلى ذلك، أكدت كل من Halsaa<sup>3</sup> و Woodward<sup>4</sup> على الدور الهام للباحثات النسويات كونهن تقدمن سياسات أكثر ملائمة للمرأة،

---

وتشير مجموعة كبيرة من الأدبيات إلى ذلك. وكألية لهذا التأثير فإن الدراسة تتنظر إلى الهيئات التشريعية على أنها منظمات جندرية تعمل على دمج النوع الاجتماعي في عملها المؤسسي كما هو مشاع في نظام اللجان التشريعية. باستخدام دراسات الحالة لألمانيا والسويد والولايات المتحدة قامت بفحص 40 عامًا من البيانات التي تم جمعها حول اللجان التشريعية والعضوية، لتكشف عن بعض أوجه التشابه، حيث تؤكد جميع أنظمة اللجان على أن الأدوار مصنفة حسب الجنس، ولا سيما الفصل الأكبر بين المشركات في لجان القضايا الاجتماعية مع ذلك يتم بناء النوع الاجتماعي بشكل مختلف عبر هذه المنظمات، وتختلف الدول في الهيكل الجنساني لأنظمة لجانها ودرجة الفصل بين الجنسين وعلاقات القوة والهيبة بين الجنسين.

Catherine. Bolzendahl, Opportunities & expectations: The gendered organization of legislative committees in Germany, Sweden and the United States, **Gender & Society** Vol 28 No 6 2014 n (847-876).

في المنطقة العربية قدمت كل من Elimam, Laila و Shalaby, Marwa دراسة موسومة بـ " Women in Legislative Committees in Arab Parliaments " حاولتا من خلالها الابتعاد عما ركزت عليه الدراسات ألا وهو الحضور العددي للمرأة في المجالس التشريعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، في المقابل لا يزال البحث الذي يدرس الدور الذي تلعبه السياسيات محدودًا وسدّ هذه الفجوة بدراسة واحدة من أهم الهيئات المهمة داخل المجالس وهي اللجان التشريعية، باستخدام مجموعة بيانات أصلية حول عضوية اللجان وعددها 4580. حيث أظهرت بيانات الدراسة أن الإناث مهمشات بشكل كبير من اللجان المؤثرة ويميلن إلى التهميش في القضايا الاجتماعية واللجان النسائية. لتوضيح ذلك أكثر قامت الباحثتان بتطوير نظرية التمثيل الجنساني المؤقت حين أكدتا بأن مدة تطبيق الكوتا تشكل وصول المرأة إلى اللجان المؤثرة مع التركيز على آليتين لدعم جنتهما: إعادة توزيع ديناميات السلطة داخل الهيئات التشريعية ونضج خبرات المرأة السياسية. انظر:

Marwa.Shalaby & Laila. Elimam, Women in Legislative Committees in Arab Parliaments, **Comparative Politics**, Vol.53, No.01, 2020, p.(139-167).

<sup>1</sup> Catherine. Bolzendahl, op.cit, p.(847-876).

<sup>2</sup> Laurel. S. Weldon, Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking, **The Journal of Politics**, Vol.64, No.4, 2002, p.(1153-1174).

<sup>3</sup> Beatrice. Halsaa, A Strategic Partnership for Women's Policies in Norway, In: Lycklama. Geertje Nijeholt, Virginia. Vargas & Saskia. Wieringa, **Women's Movements and Public Policy in Europe, Latin America and the Caribbean**, (New York: Routledge, 1998).

<sup>4</sup> Alison. Woodward, **Building Velvet Triangles: Gender and Informal Governance**, In : Christiansen. Thomas and Simona. Piattoni, (eds.), **Informal Governance in the European Union**, (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2003).

وتشير أبحاثهما أيضًا إلى ثلاث مجموعات من الفواعل كمتثلين مؤسستين لإهتمامات المجموعات النسوية، هي: المنظمات غير الحكومية النسائية، وكالات المساواة بين الجنسين والباحثين في الجندر<sup>1</sup>.

بحث Holli كذلك فيما إذا كانت فرضية التوظيف تؤثر أيضًا على إختيار الخبراء الذين يمثلون المصالح الجماعية لمجموعة النساء وقامت بإختبار الفرضيات التالية:<sup>2</sup>

1. كلما إرتفعت نسبة النساء البرلمانيات في اللجان، زاد إختيارهنّ للخبيرات -أو الخبراء- اللائي يمثلنّ المصالح الجماعية لمجموعة النساء؛

2. اللجان التي ترأسها امرأة تختار الخبيرات -أو الخبراء- اللائي يمثلنّ المصالح الجماعية لمجموعة النساء أكثر من اللجان الأخرى؛

3. كلما إرتفعت نسبة النساء العضوات في أمانات اللجان، زاد إختيارهنّ للخبيرات -أو الخبراء- اللائي يمثلنّ المصالح الجماعية لمجموعة النساء؛ و

4. كلما إرتفعت نسبة النساء في مناصب السلطة (رئاسة، نيابة وأمانة) في اللجان، زاد إختيارهنّ للخبيرات -أو الخبراء- اللائي يمثلنّ المصالح الجماعية لمجموعة النساء.

إضافة إلى الجنس، قد تؤثر خصائص اللجان على إختيار الخبراء بشكل مباشر/غير مباشر وتشمل هذه الخصائص: الإلتناء الحزبي، تفويض المساواة الجندرية، إختصاص اللجنة وتقاليد المتبعة عند إختيار الخبراء<sup>3</sup>. حيث يؤثر الإلتناء الحزبي على كل من التكوين الجندري للجنة وإختيارها للخبراء

<sup>1</sup> وهذا ما اتفقت عليه طروحات Halsaa؛ Lovenduski و Guadagnini؛ Mazur؛ Woodward وهو المنطق المُعتمد لتفعيل المتغير التابع الثاني في دراسة Holli السابقة الذكر، بحيث أنّ عدد الخبيرات يقيس DRW بينما يقيس عدد ممثلي المصالح الجماعية للمرأة الإلماج الإجرائي والمؤسسي لـ SRW، كما ويرتبط إختيار الخبيرات في معظم الأحيان بقدرات الفاعلين في اللجان النسائية على تعبئة الموارد المؤسسية لتحسين وضع المرأة في جلسات الاستماع، كما قد يقيس المصالح الجماعية للمجموعة النسوية -كمتميز تابع- بعض الاستعدادات للقيام بذلك ناهيك عن دوافع نسوية محتملة في المقابل. أنظر:

Amy. Mazur, **Theorizing Feminist Policy**, (Oxford: Oxford University Press, 2002).

Alison. Woodward, **Building Velvet Triangles: Gender and Informal Governance**, In : Christiansen. Thomas and Simona. Piattoni, (eds.), **Informal Governance in the European Union**, (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2003).

Joni. Lovenduski & Marila. Guadagnini, **Political Representation**, In : McBride. Dorothy & Amy. Mazur, **The Politics of State Feminism**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

وبدلاً من التركيز على الخبراء الأكاديميين الذين قد يتعاطفون بشكل واضح مع القيم النسوية، يتم تعريف "دارس الجندر" هنا بعبارات أوسع تشير إلى أي أكاديمي قام في مرحلة ما من حياته المهنية إما بنشر دراسة تخص مجال النساء و/أو الرجال، إجراء دراسات أو إجراء بحث حول المساواة بين الجنسين أو بطريقة ما أثبت أنه يأخذ القضايا الجندرية في الاعتبار في نشاطه الأكاديمي. لمزيد من التفاصيل انظر:

Anne. Maria, & Milja. Saari, **The Representation of Women in the Parliamentary Standing Committee Hearings in Finland**, op.cit, p.81.

<sup>2</sup> Anne. Maria. Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, op.cit, p.352.

<sup>3</sup> يشير Forste إلى أن الأحزاب اليسارية هي التي اختارت النساء فقط كرؤساء لجان في البرلمان الفنلندي حتى الثمانينات، ولا يزال هذا التقليد أكثر شيوعاً عند اليساريين من عند اليمينيين في إختيار النساء كرئيسات للجان.

وعادة ما تعكس "تقريباً" اللجان البرلمانية الدائمة الفنلندية "مجالات الإهتمام" الخاصة بحزب معين<sup>1</sup>، والعوامل السابقة يمكن أن تؤثر أيضاً في إختيار الخبراء وإستقطاب اللجان التي تتحمل تكلفة المسؤولية عن قضايا المساواة النوعية لعدد أكبر من البرلمانيات كأعضاء فيها، فضلاً عن كونها أكثر وعياً بقضايا المساواة الجندرية عند إختيار الخبراء (كممثلين للمصالح الجماعية للمجموعة النسوية).

علاوة على ذلك، تميل اللجان ذات الوظائف الإجتماعية-الثقافية إلى زيادة أعداد النساء في مناصب سلطتها، فضلاً عن وجود عدد كبير من الخبرات في "متناول اليد"، وبالتالي تكون إستفادتها من خبرات النساء أكثر مقارنة بلجان أخرى. تتبنى اللجان البرلمانية الدائمة الفنلندية ممارسات خاصة لإختيار الخبراء بإعتمادها على قطاعات من المجتمع (القطاع العام، الخاص، القطاع الثالث والخبراء الأكاديميين) أكثر من غيرها، ويُتوقع من اللجان التي تضم عدداً أكبر من خبراء القطاعين العام والثالث أن تعتمد المزيد من النساء كخبيرات، أما عن اللجان التي تعتمد أكثر على القطاع الخاص والخبراء الأكاديميين فإنها تعتمد عدداً أقل نسبياً من الخبرات<sup>2</sup>. إن دراسة دينامية العمل النيابي للجان البرلمان الفنلندي تحققت من الإفتراضات المذكورة سابقاً وخلصت إلى:

1. على الأقل في اللجان البرلمانية الفنلندية لا يكون حضور النساء في المناصب القيادية بشكل عام - كما تفترض نظرتي الأفعال الحرجة والكتلة الحرجة- هو العامل المؤثر في التغيير، بل أن الفضل يكون للبرلمانيات، وهذا لا ينفي الحاجة إلى عوامل تغيير أخرى مساعدة-محتملة؛
2. زيادة أعداد النساء البرلمانيات له تأثير إيجابي لكنه ضعيف نوعاً ما وغير حاسم على إختيار الخبرات، ومع ذلك فخصائص اللجان هي التي تلعب دوراً أكثر أهمية، غير أن هذا الإستنتاج لا يكشف عن دوافع الفواعل النسويين التي قد تُصادف مجرد معرفة البرلمانيات بإهتمامات النساء و/أو إطلاعهن على المعارف اللازمة في المجال ذي الصلة، ونتيجة لذلك حظهن للإقتراح كخبيرات أوفر من الذكور؛

---

وقد أظهرت دراسات سابقة لـ: Norris أن دعم المساواة بين الجنسين وتوظيف النساء كمرشحات أكثر شيوعاً عند الأحزاب اليسارية منه عند اليمينية مما دفع بهذه الدراسة إلى توقع أن تختار اللجان الموجودة في المجال اليساري عدداً أكبر من النساء كخبراء (أو ممثلين عن الاهتمامات الجماعية للمجموعة النسوية) أكثر من الخبراء في الجناح اليميني. انظر:

Pippa. Norris, **Politics and Sexual Equality: The Comparative Position of Women in Western Democracies**, (Boulder, CO: Rienner, 1987).

Pippa. Norris, **Conclusions: Comparing Legislative Recruitment**, In : Lovenduski. Joni & Pippa. Norris, **Gender and Party Politics**, (London: Sage, 1993).

<sup>1</sup> يعكس التكوين الكلي للأحزاب في اللجان بشكل متناسب تكوين البرلمان، غير أن مناصب الرئاسة في اللجان يتم التفاوض بشأنها بين الأحزاب وتتقسم فيما بينها في بداية العهدة البرلمانية مما يعكس اختلاف اهتمام الأحزاب بقطاعات السياسة المختلفة.

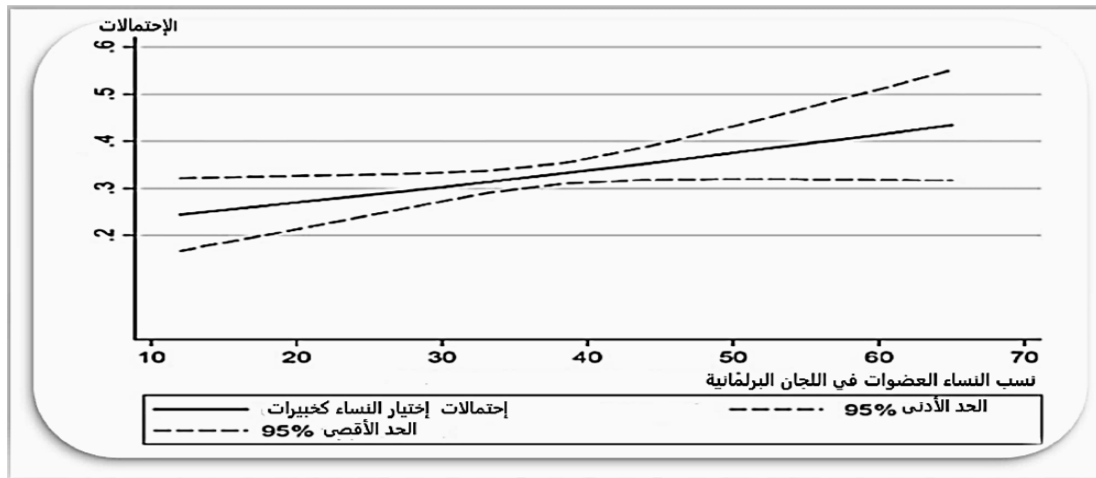
<sup>2</sup> Anne. Maria. Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, op.cit, p.353.

3. زيادة نسبة النساء البرلمانيات في اللجنة قد تزيد من إختيار الخبيرات، لكنّها لا تضمن مراعاة الإحتياجات والإهتمامات النسوية في التدقيق التشريعي، وبالتالي ليست كل الخبيرات تُمثّلن النساء بشكل حقيقي، والجدير بالذكر أنّهنّ إذا رغبنّ في ذلك فإنّ النساء البرلمانيات دائماً لديهنّ فرصة "العمل من أجل النساء" في إطار أنشطة اللجان وبطرق متنوعة<sup>1</sup>؛

4. أمّا عن الحصول على مستجدات الإهتمامات الجندرية، فيستوجب على اللجان الدائمة وأعضائها إستشارة المجموعات، المؤسسات والأفراد المكلفين بتمثيل مصالح المرأة والعارفين بالمسائل الجندرية، وفي البرلمان الفنلندي فإنّ لجنة التوظيف والمساواة هي اللجنة الوحيدة التي أثبتت أنها تستوفي هذا الشرط إلى حدّ كبير، في حين لم تتفوق النساء البرلمانيات في هذه النقطة؛ و

5. أخيراً، لا يتعلق الأمر بجنس الجهة الفاعلة في اللجنة بل بخصائص هذه الأخيرة التي تزيد من إختيار ممثلي المصالح الجماعية لمجموعة النساء كخبيرات، في المقابل تُقلّل من ذلك النسب المرتفعة من النساء البرلمانيات في اللجان حسب ما يلخّصه الشكل أدناه.

الشكل رقم (17): تطور نسب النساء الخبيرات بدلالة زيادة أعداد النساء في اللجان النيابية



المصدر:

Anne Maria Holli, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, **Politics & Gender**, Vol.8, No.3, 2012, p.357.

من تحليل الشكل أعلاه يتأكّد ما جاء في هذا العنصر من حاجة إلى أخذ السياق التشريعي في الإعتبار بشكل جدّي عند إختبار فرضية التوظيف، إضافة إلى الكشف عن بعض المشكلات والتشوهات

<sup>1</sup> Anne. Maria and Milja. Saari, **The Representation of Women in the Parliamentary Standing Committee Hearings in Finland**, op.cit, p.81.

المنطقية في أساسيات المفاهيم التي تعتمد عليها البحوث السياسية التثويرية النسوية، على غرار حقيقة أنّ الزيادة المسجلة في التمثيل الشكلي - كما هو حال توظيف المزيد من النساء في السياسة - تميل إلى أن تُعرّف بالتمثيل الجوهرى أو الأفعال الحرجة التي هي في الأساس ذلك الإدعاء بأنّ مخلفات التمثيل الشكلي تتحول إلى تمثيل جوهرى في وقت ونقطة معينة.

من الناحية النظرية، فإنّ تحقيق التمثيل الشكلي وكذا الزيادة فيه - كما هو الحال في فرضية التوظيف - يجب أن يظلّ منفصلاً عن التمثيل الجوهرى وعن الأفعال الحرجة في دراسات آثار حضور المرأة، ومن منظور النزعة النسوية السائدة إلى وقت قريب تبدو هذه النتائج والآثار المستخلصة منها مثيرة للقلق، حيث تفتح إستقهامات على العديد من الإفتراضات التي يتمّ التعامل معها على أنها "حقائق" وأدلة على التراكم التدريجي للمعرفة بخصوص بعض المفاهيم والنظريات المركزية والدلالات التجريبية حول التمثيل النيابى للمرأة، كما تستدعي ضرورة إعادة النظر في الفصل العميق بين ضفاف كل ما هو نظري وكل ما هو تجريبي لهذا اللون من الدراسات قصد سدّ هذه الفجوة.

#### المبحث الثاني: تأطير التمثيل الجوهرى للمرأة: الأبعاد، النمذجة والقياس

يكشف هذا العنصر عما هو مُتاح من أدوات لازمة لتعزيز الدراسات خصوصاً المقارنة منها التي تهتم بالتمثيل الجوهرى للأقليات - بما فيها النساء -، من خلال توضيح كيفية تشبيك المؤشرات المختلفة التي تبين مراعاة الممثلين - في البرلمانات - لمصالح الأفراد والمجموعات المستبعدة تاريخياً، هذه المؤشرات التي تناولتها دراسات عديدة وكانت معظمها في بيئة واحدة، مع عرض مزايا وعيوب المقاييس المختلفة خصوصاً في البحوث الكمية المقارنة.

كما ويستعرض هذا المبحث معطيات جديدة إستندت إلى ثلاثة مؤشرات لقياس التمثيل الجوهرى للمجموعات المستبعدة تاريخياً على غرار النساء، قبل تناول إشكالات مراجعة الأساليب التقليدية للوصول إلى التمثيل الجوهرى - والتي تكون عبر مسارين - الهادفة أولاً إلى التحوّل من إستكشاف السياقات والهويات والمواقف التي قد تحفّز على التمثيل الجوهرى وإثرائها، وثانياً تجاوز التركيز الحصري على تصرفات المشرّعات وتحديد الفاعلين الأساسيين - الذكور و/أو الإناث - الذين يسعون، بجدوى/دون جدوى لتمثيل النساء بشكل جوهرى كمجموعة، حيث أنّه وبعيداً عن نظرية الكتلة الحرجة أقتراح سبيلان لإعادة التفكير في نقاشات التمثيل، المرأة والبرلمان:

أولاً: إعادة صياغة الإشكالية المركزية من: متى تحدث المرأة فرقاً؟ إلى: كيف يحدث التمثيل الجوهري؟  
ثانياً: إعادة صياغة الاستقصاء من المستوى الكلي: ماذا تفعل "النساء"؟ إلى المستوى الجزئي: ماذا تفعل النساء المعنيات والجهات الحاسمة؟

### المطلب الأول: أبعاد التمثيل الجوهري للمرأة

يفتح المساران السالفي الذكر-معاً- سلسلة من الإمكانيات الجديدة لتحليل السلوك التشريعي، من خلال تخفيف الأطر التحليلية المنقّدة -بشكل مفرد- بشكل ومضمون "التمثيل من أجل المرأة"، ولتوضيح مسار الإنتقال الأول حدّدت Childs خمسة أبعاد تستحق المزيد من الدراسة عند تحليل التمثيل الجوهري للمرأة:<sup>1</sup>

1. الآثار المتوقعة لزيادة نسب النساء في المناصب السياسية: تمت الإشارة من قبل إلى أنّ الافتراض الشائع هو أنّ زيادة أعداد النساء في المجالس التشريعية ستمكّنها بشكل متزايد من تشكيل تحالفات إستراتيجية مع بعضها البعض من أجل تعزيز التشريعات المتعلقة بإهتمامات المرأة، وهذا ما إسترسلت في شرحه Thomas في مؤلفها الموسوم How Women Legislate<sup>2</sup> مع ذلك، فإنّ الدراسات الحالية تقدم أربعة سيناريوهات أخرى على الأقل قد تثبت أنّها تمثّل نقطة إنطلاق أكثر نجاحاً في تحليل الحالات الفردية:

- قد يؤثر ارتفاع أعداد النساء على سلوك الرجال في إتجاه نسوي، مما يتسبب في توجه المشرّعين من الذكور والإناث على حدّ سواء للإهتمام أكثر بقضايا المرأة؛<sup>3</sup>
- قد يثير وجود النساء المتزايد ردّة فعل قوية بين المشرّعين الذكور، الذين قد يستخدمون مجموعة من التكتيكات لعرقلة مبادرات سياسات النساء وإبقائهن خارج مواقع السلطة؛<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Sarah. Childs, Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes, op.cit., p.(524-527).

<sup>2</sup> Sue. Thomas, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).

<sup>3</sup> أنظر:

Kathleen. A. Bratton, Critical Mass Theory Revisited: The Behavior and Success of Token Women in State Legislatures, **Politics and Gender**, Vol.01, No.01, 2005, p.(97-125).

Janet. A. Flammang, Female Officials in the Feminist Capital: The Case of Santa Clara County, **Western Political Quarterly**, Vol.38, No.1, 1985, p.(94-118).

<sup>4</sup> Mary. Hawkesworth, Congressional Enactments of Race-Gender: Toward a Theory of Raced-Gendered Institutions, op.cit., p.(529-550).

أنظر:

Roseanna. M. Heath, Schwindt-Bayer. Leslie. A & Taylor-Robinson. Michelle. M, Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures, op.cit, p.(420-436).



- قد تكون نسبة النساء القليلة فعالة أكثر من العدد الكبير، لأنّ النساء المشرّعات قد يَكُنّ قدرات على التخصص في إهتمامات المرأة دون أن يظهرنّ بمظهر المُقوّض لهيمنة الذكور<sup>1</sup>؛ و
- قد يؤدي الإرتفاع في العدد الإجمالي للنساء إلى إنتخاب مجموعة أكثر تنوعًا والتي قد تكون مهتمة كما قد تكون غير مهتمة بمتابعة قضايا المرأة، إمّا لأنّ أولوياتها تصب في مكان آخر أو لأنهنّ يعتقدنّ أنّ المشرّعات الأخريات سيواصلن الضغط نيابة عن النساء<sup>2</sup>.

## 2. تقييد/تمكين خصائص السياقات التشريعية: تشير الأدبيات إلى عدد كبير من العوامل التي

تحدّ/تعزّز الفرص المتاحة للنساء لترجمة تفضيلات السياسة إلى مبادرات تشريعية نيابة عن المرأة، وتُركّز معظمها على القواعد والمعايير المؤسسية التي تعكس التحيز تجاه تجارب الرجال وسلطتهم<sup>3</sup>، وبذلك تُجبر النساء على الإمتثال للممارسات التشريعية الذكورية القائمة على طرق تُقوّض قدرتهنّ على دمج وجهات نظر المرأة في صنع السياسات العامة<sup>4</sup>.

يلاحظ العديد من الباحثين أيضًا تأثير الإنتماء الحزبي والأيدولوجي على الأنشطة التشريعية للمرأة، مع ملاحظة أنّ آليات إختيار المرشحين إلى جانب ضغوط الإنضباط الحزبي تحدّد أنواع النساء المنتخبات وكذا المناصب السياسية التي يُحتمل أن يشغلنها بمجرد الإنضمام إلى المكتب السياسي<sup>5</sup>. مع ذلك، يستدعي البعض الآخر الإنتباه إلى المعايير المؤسسية التي تسهّل مشاركة المرأة بما في ذلك

<sup>1</sup> أنظر:

Jocelyn. E. Crowley, When Tokens Matter, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.29, No.1, 2004, p.(109–136).  
Debra. L. Dodson & Susan. Carroll, **Reshaping the Agenda: Women in State Legislatures**, (New Brunswick, NJ: Center for American Women and Politics, 1991).

<sup>2</sup> أنظر:

Susan. J. Carroll, **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington: Indiana University Press, 2001).  
Leslie. Schwindt-Bayer, **Women's Representation in Latin American Legislatures: Policy Attitudes and Bill Initiation Behavior**, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 15–18, 2004.

<sup>3</sup> Mary. Hawkesworth, Congressional Enactments of Race-Gender: Toward a Theory of Raced-Gendered Institutions **American Political Science Review**, Vol.97, No.4, 2003, p.(529–550).

أنظر:

Lyn. Kathlene, **Position Power versus Gender Power: Who Holds the Floor?**, In: Duerst-Lahti. Georgia & Rita. Mae. Kelly, **Gender, Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: Michigan University Press, 1995), p.(167-194).

<sup>4</sup> أنظر:

Susan. J. Carroll, **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington: Indiana University Press, 2001).

<sup>5</sup> Philip. Cowley & Sarah. Childs, Too Spineless to Rebel? New Labour's Women MPs', **British Journal of Political Science**, Vol. 33, No.3, 2003, p.(345–365).

أنظر:

Lise. Gotell & Janine. Brodie, **Women and Parties: More Than an Issue of Numbers**, In : Thorburn. Hugh. G, Alan. Whitehorn, **Party Politics in Canada**, (Scarborough: PrenticeHall Canada, 2001), p.(53-67).

الإضمام الى تكتلات نسوية وآليات سياسية خاصة بالمرأة<sup>1</sup>، بما يشير إلى أنّ بعض أيديولوجيات الأحزاب توفر فرصاً أكبر للمرأة لمتابعة إهتمامات السياسة النسوية<sup>2</sup>.

### 3. هويات ومصالح المشرّعين من الإناث والذكور: تناولت تقريباً جميع الدراسات المهمة بالتمثيل

الجمهوري السمات الفردية والجماعية التي تسهّل/تقوّض التعاون بين النساء في المناصب السياسية، بينما هدف العديد من المنظرين السياسيين إلى تجديد منظور مشترك بين النساء كمجموعة من أجل تبرير الدعوات لزيادة حضورهنّ السياسي، في المقابل تؤكد معظم الدراسات التجريبية على الإنقسامات بين النساء -على أساس العرق، الطبقة، العمر، الإنتماء الحزبي- بما يمنع صياغة جدول أعمال تشريعي جماعي<sup>3</sup>. في الواقع يؤكد البعض بأنّ فئات الهوية مثل "النساء" في حدّ ذاتها مستبعدة حيث تعمل على توحيد أحد الإختلافات مع إهمال إختلافات أخرى أو إخفائها<sup>4</sup>، علاوة على ذلك فإنّ "النوع الإجتماعي" ليس هوية سياسية ثابتة تجلبها النساء عند دخولهنّ السياسة، بل هي هوية يتم إنتاجها أو إستساخها جزئياً في سياق المجالس التشريعية<sup>5</sup>، ويشكك آخرون في ظهور أجساد النساء بعقول نسوية على أساس أنّ المرأة قد تكون أقل أهلية بـ "الوعي الجندي" لتحقيق نتائج نسوية<sup>6</sup>.

### 4. تعاريف نسوية وغير نسوية لقضايا المرأة: تنعكس الإختلافات وعدم الوضوح بشكل كبير على

التعاريف المتنافسة حول "قضايا المرأة"، حيث يعتمد الباحثون مناهج مختلفة تتضمن:

<sup>1</sup> أنظر:

Thomas. Sue, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).  
Laurel. S. Weldon, **Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking**, The Journal of Politics, Vol.64, No.4, 2002, p.(1153-1174).

<sup>2</sup> أنظر:

Michele. Swers, **The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress**, (Chicago: University of Chicago Press, 2002).  
Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

<sup>3</sup> أنظر:

Debra. L. Dodson & Susan. Carroll, **Reshaping the Agenda: Women in State Legislatures**, (New Brunswick, NJ: Center for American Women and Politics, 1991).  
Michele. Swers, **The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress**, (Chicago: University of Chicago Press, 2002).

<sup>4</sup> أنظر:

Susan. J. Carroll, **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington: Indiana University Press, 2001).  
<sup>5</sup> Ann. Towns, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, Women and Politics, Vol.25, No. 1-2, 2003, p.(1-29).

<sup>6</sup> أنظر:

Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).  
Sarah. Childs, **New Labour's Women MPs: Women Representing Women**, (New York: Routledge, 2004).

- سياسات تزيد من إستقلالية المرأة ورفاهها<sup>1</sup>؛
- الإهتمامات التي تنتمي إلى المجال الخاص وفقاً لآراء محدّدة حول العلاقات بين الجنسين<sup>2</sup>؛
- المجالات التي تكشف فيها المسوحات عن وجود فجوة بين الجنسين<sup>3</sup>؛ و
- أيّ قضايا تهم المجتمع الأوسع<sup>4</sup>.

وعليه يفضّل البعض التعريفات النسوية التي تركز على تغيير دور المرأة بزيادة إستقلاليتها وإتساع نطاق إختيارها الشخصي مثل ما أقدم من قبل Reingold؛ Carroll؛ Dodson؛ بينما يختار البعض الآخر تعاريف أكثر شمولية تغطي مجموعة أوسع من القضايا التي تؤثر على الحياة اليومية للمرأة وهذا ما ذهبت إليه Swers. مع ذلك، يفضّل كثيرون -أبرزهم Celis<sup>5</sup>- التعاريف المستندة إلى الإهتمامات التي أوضحتها الحركات النسائية في حقبات مختلفة من الزمن، والتي تسمح لقضايا المرأة أن تظل أولوية غير محدّدة مرتبطة بالسياق وخاضعة للتطور، بالإضافة إلى كونها منتج جماعي يظهر بتفاعل النساء مع النساء الأخريات لتحديد أولوياتهن<sup>6</sup>.

5. الميزات المستقرة والطارئة لعمليات صنع السياسات: تعتمد إمكانية تحقيق مكاسب المرأة على ميزات عمليات صنع السياسة، التي تؤثر على "كيف" و"متى" تصل قضايا المرأة إلى جدول الأعمال التشريعي وكذلك آفاقها النهائية لإقرارها كقانون، وتركز معظم الدراسات على الميزات المستقرة وتجد أنّ النساء كمجموعة لها الأثر الأكبر-وبشكل أكثر تحديداً حين تميل إلى أن تختلف عن الرجل- من حيث ضبط جدول الأعمال التشريعي وإقتراح مشاريع قوانين جديدة تتناول القضايا التي تهم المرأة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> أنظر:

Kathleen. A. Bratton, Critical Mass Theory Revisited: The Behavior and Success of Token Women in State Legislatures, **Politics and Gender**, Vol.01, No.01, 2005, p.(97-125).

Lena. Wängnerud, Testing the Politics of Presence: Women's Representation in the Swedish Riksdag, **Scandinavian Political Studies**, Vol.23, No.1, 2000, p.(67-91).

<sup>2</sup> Birgit. Meyer, Much Ado about Nothing? Political Representation Policies and the Influence of Women Parliamentarians in Germany, **Review of Policy Research**, Vol.20, No.3, 2003, p.(401-422).

<sup>3</sup> Leslie. Schwindt-Bayer, **Women's Representation in Latin American Legislatures: Policy Attitudes and Bill Initiation Behavior**, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 15-18, 2004.

<sup>4</sup> Kathleen. Dolan & Lynne. E. Ford, Women in State Legislatures: Feminist Identity and Legislative Behaviors, **American Politics Quarterly**, Vol.23, No.1, 1995, p.(96-108).

<sup>5</sup> Karen. Celis, **Substantive and Descriptive Representation: Investigating the Impact of the Voting Right and of Descriptive Representation on the Substantive Representation of Women in the Belgian Lower House (1900 1979)**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, September 2-5, 2004.

<sup>6</sup> Laurel. S. Weldon, Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking, **The Journal of Politics**, Vol.64, No.4, 2002, p.(1153-1174).

<sup>7</sup> أنظر:

لهذا السبب ينتقد العديد الدراسات التي تركز بشكل حصري على عملية التصويت التشريعي، لأن هذه الدراسات تفترض أن سنّ القانون هو أهم مرحلة في عملية صنع السياسات<sup>1</sup> بينما يشير البعض، على غرار Carroll و Swers، إلى أن أفضل حل هو دراسة العملية التشريعية بأكملها ويرى آخرون أن صنع السياسات غالباً ما ينطوي على العديد من العناصر الطارئة التي تجعل مثل هذه النماذج تبدو مفرطة في التبسيط، فمن ناحية التوليفة المعقدة للجهات الفاعلة التي تكون مسؤولة عموماً عن طرح قضية ما في جدول الأعمال والحصول على إقرارها<sup>2</sup>، ومن ناحية أخرى دورات التشريع التي تشترط بشدة ضبط القضايا التي تدخل في جداول الأعمال التشريعية بمعزل عن أي شروط مسبقة<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: التدابير الحالية المعتمدة لقياس التمثيل الجوهري للمرأة

يستخدم المهتمون بدراسة التمثيل الجوهري للأقليات والمجموعات المستبعدة تاريخياً على إختلافها ومن بينها النساء نفس مجموعة المؤشرات، والتي تكون بحدّ ذاتها تدابيراً للقياس وهي<sup>4</sup>:

تحليل مطالب الممثل؛ التفضيلات التي يتم التعبير عنها إما ذاتياً أو إستناداً إلى الإستطلاعات؛ العضوية في اللجان؛ المناصب المشغولة في اللجان؛ رعاية مشروع القانون؛ السلوك الإنتخابي؛ تحليل محتوى

---

Michele. Swers, **Legislative Entrepreneurship and Women's Issues: An Analysis of Members' Bill Sponsorship and Cosponsorship Agendas**, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 15-8 April, 2004.

Sarah. Childs, **New Labour's Women MPs: Women Representing Women**, (New York: Routledge, 2004).

<sup>1</sup> Karen. L. Tamerius, **Sex, Gender, and Leadership in the Representation of Women**, In : Duerst-Lahti. Georgia, & Rita. Mae. Kelly, **Gender Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995), p.(93-112).

<sup>2</sup> Sarah. Childs, & Julie. Withey, **The Substantive Representation of Women: The Case of the Reduction of VAT on Sanitary Products**, **Parliamentary Affairs**, Vol.59, No.1, 2006, p.(10-23).

أنظر:

John. W. Kingdon, **Agendas, Alternatives, and Public Policies**, (Boston: Little, Brown, 1984).

<sup>3</sup> Kathleen. A. Bratton, Leonard. P. Ray, **Descriptive Representation, Policy Outcomes, and Municipal Day-Care Coverage in Norway**, **American Journal of Political Science**, vol.46, No.2, 2002, p.(428-437).

<sup>4</sup> رُصدت محاولات أخرى لعرض مقاييس الاستجابات عند كل من: Banducci وأخرون سنة 2004 وعند Hodžić and Mraović سنة 2015 غير أن ما يُعاب عليها أن أعضاء المجموعة يميلون إلى المبالغة في اعتبار مستوى التمثيل الجوهري كنتيجة للتمثيل الشكلي. انظر:

Susan. A. Banducci, Todd. Donovan & Jeffrey. A. Karp, **Minority representation, empowerment, and participation**, **Journal of Politics**, Vol.66, No.2, 2004, p.(534-556).

في هذه الدراسة Banducci وزملاءها الذين انطلقوا من أطروحة تمكين الأقليات، حيث أن تمثيل الأقليات يقوي الروابط التمثيلية ويعزز مواقف أكثر إيجابية تجاه الحكومات ويشجع المشاركة السياسية. حيث قاموا بفحص هذه النظرية من منظور متعدد الجنسيات مع الاستفادة من الدراسات الاستقصائية التي أخذت عينات من الأقليات في الولايات المتحدة ونيوزيلندا، يدمج كلا البلدين الهياكل في أنظمتها الانتخابية التي تجعل من الممكن للأقليات انتخاب ممثلين من اختيارهم، وقد وجدوا أن DWR في كلا البلدين له أهمية: فهو يزيد من المعرفة والاتصال بالممثلين في الولايات المتحدة ويؤدي إلى تقييمات أكثر إيجابية للاستجابة الحكومية وزيادة المشاركة الانتخابية في نيوزيلندا. وعلى خطى Bobo and Gilliam قاموا بقياس تأثير DWR على مجموعة كبيرة من العوامل التي تقيس النشاط السياسي والمواقف تجاه الحكومة والمسؤولين المنتخبين والمعرفة السياسية والمشاركة في السياسة وذلك باستخدام مؤشرات متشابهة ولكن تم تقسيمها إلى فئتين: التقييمات والنشاط على مستوى الدائرة الانتخابية (مثل معرفة وموافقة الممثل والاتصال بالممثل) والتقييمات والأنشطة القائمة على النظام (مثل الفعالية السياسية والتصويت)، ففي الحالة الأولى يكون موضوع التقييم أو النشاط هو الممثل. مع افتراض أطروحة التمكين أنه ستكون هناك فائدة للناخب من الهوية العرقية أو الإثنية من ممثله/ممثلها، لذلك توقعت Banducci وزملاءها أن تتأثر تقييمات الممثل بشكل إيجابي بهذه الهوية، كما توقعوا أيضاً أن تؤثر الهوية على الممثل بشكل إيجابي على النشاط والتقييمات القائمة على النظام.

Edin. Hodzic, & Borisa. Mraovic, **Political representation of minorities in Bosnia and Herzegovina: how reserved seats affect minority representatives' influence on decision-making and perceived substantive representation**, **Ethnopolitics**, Vol.14, No.4, 2015, p.(418-434).

الخطابات البرلمانية؛ الإستفسارات؛ القوانين التي تم تمريرها؛ حجم الإنفاق العام في بعض القطاعات؛ و الإنسجام الإيديولوجي. حيث لا يجسد -منفردًا- أي من هذه المؤشرات معنى التمثيل الجوهري بصورة شاملة، كونها متغيرات بالوكالة لمختلف جوانب المفهوم الذي يتضح إنطلاقاً من مستوى التحليل والأسلوب المعتمدين لتحديد مصالح الأقلية قيد الدراسة:

أولاً: مستوى التحليل: الممثلين كأفراد أو البرلمانات كوحدة: يشير التمثيل الجوهري إلى مستويين:<sup>1</sup>

1. المستوى الجزئي للعلاقة بين الممثلين والممثلين كأفراد؛ و
2. المستوى الكلي للعلاقة بين المواطنين (كل الممثلين) والممثلين (الهيئة التشريعية برمتها)، وبالتالي يقارن الباحثون بين تفضيلات الأقليات و المجموعات المستبعدة تاريخياً كالنساء ونشاط الممثلين الفرديين في المجالات السياسية ومدى إكتراث وتفاعل البرلمانات مع المواضيع ذات الصلة، حيث يختلف هذا التمييز عن طرح Franceschet و Piscopo اللتان تؤكدان بأن التمثيل الجوهري يستوجب إدراج مصالح المرأة في العملية التشريعية وفي نتائج السياسة، فتصنيفهما يركّز على المراحل على طول العملية التشريعية أي كعملية وكناتج.<sup>2</sup>

1. على المستوى الجزئي أين تتواجد السلوكات والتقديرية الذاتية<sup>3</sup>، حيث تشمل أولها جميع الإجراءات التي يتخذها الممثلون بهدف تعزيز إهتمامات المجموعة مثل العضوية في اللجان ذات الصلة ومراكز القيادة، وتحلل مقاربات أخرى عدد مشاريع القوانين التي يراها المشرعون لخدمة ورفاهية المجموعات المستبعدة تاريخياً كالنساء، وتتساءل مجموعة دراسات حول السلوك الانتخابي لأصحاب المناصب القيادية عما إذا كان الممثلون يميلون إلى دعم/رفض مقترحات سياسية لصالح هذه المجموعات.<sup>4</sup>

تقيس التدابير الذاتية للتمثيل الجوهري جميع أنواع المعطيات والمعلومات التي يقدمها الممثلون حول أولئك الذين يهدفون إلى تمثيلهم، ولهذا الغرض قام الدارسون بتقليص القضايا التي يراها الممثلون مهمة من خلال تحليل المحتوى الكمي للخطابات والإستجابات البرلمانية -وحتى مسوحات توجهات الرأي العام- وهناك تدبير آخر يتم الإبلاغ عنه ذاتياً وهو تحليل مطالب الممثل<sup>5</sup> بالبحث في الإدعاءات الزامية

<sup>1</sup> Corinna. Kroeber, How to measure the substantive representation of traditionally excluded groups in comparative research: a literature review and new data, **Representation**, Vol.54, No.3, 2018, p.243.

<sup>2</sup> Susan. Franceschet, & Jennifer. M. Piscopo, Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, **Politics & Gender**, Vol.4, No.3, 2008, p.(393-425).

<sup>3</sup> Karen. Celis & Others, Rethinking Women's Substantive Representation, op.cit., p.102.

<sup>4</sup> Ioni. Lovenduski & Pinna. Norris. Westminster women: the politics of presence. op.cit., p.86.

<sup>5</sup> Michael. Saward, The Representative Claim, **Contemporary political theory**, Vol.5, No.3, 2006, p.(297-318).

إلى تعزيز مصالح الأقليات و المجموعات المستبعدة تاريخياً كالنساء، والتي يطرحها ممثلون أفراد مرة أخرى كجزء من الخطابات والإستجابات البرلمانية وحتى في المقابلات أو المسوحات.

يواجه كلا النهجين في المستوى الجزئي لقياس التمثيل الجوهري عقبة رئيسية أمام تطبيقهما خصوصاً في البيئة المقارنة: ليمكن الممثلون من أن ينشطوا كمدافعين عن المجموعات المستبعدة تاريخياً وذلك يعتمد على الخيارات والقيود التي يفرضها التصميم المؤسسي؛ أما عما إذا كان الممثلون يصوتون لبعض المسودات التشريعية فذلك يُعتبر مقياساً ذي مغزى للتمثيل الجوهري في الأنظمة الحكومية ذات الإنضباط الحزبي المنخفض، ويُوحي مؤشر تحليل رعاية مشروع القانون أنّ لأصحاب المناصب القيادية الحق في تقديم المسودات السياسية بشكل مستقل وليس في مجموعات، ونظرًا لأنّ البرلمانات تعمل بشكل مختلف عبر الدول فالمؤشرات التي تبُلغ عن جهود أعضاء البرلمان لتعزيز مصالح الفئات المستبعدة تقليدياً في بلد ما غالباً ما تكون قابلة للتحويل إلى مواقع مؤسسية أخرى<sup>1</sup>.

**2. على المستوى الكلي** أين يشير التمثيل الجوهري إلى علاقة الأقليات والمجموعات المستبعدة تاريخياً كالنساء بأداء البرلمانات بأكملها، فالى أي مدى تراعي مناقشات ومخرجات البرلمانات إهتمامات هذه الأقليات والمجموعات؟، حيث تشمل التدابير هنا عدد مشاريع القوانين التي تعزّز رفاهية المجموعات المستبعدة تقليدياً والتي تمررها البرلمانات على غرار حجم الرفاهية والتعليم والإنفاق الصحي... كما وتبحث العديد من الدراسات في مدى إنعكاس تأثير البرلمانات على التفضيلات الأيديولوجية للنساء أو ما يُعرف بالتطابق والإنسجام.

على النقيض من تدابير المستوى الجزئي فإنّ تلك الموجودة على المستوى الكلي تحمل نفس المعنى عبر سياقات مؤسسية مختلفة، وفق هدفها المتمثل في تمثيل جميع المواطنين وخلق مخرجات سياسية لا تعتمد على آليات صنع القرار المتاحة<sup>2</sup>.

**ثانياً: وسائل تحديد مصالح المجموعة: المصالح المفترضة أو الملاحظة:** يُعدّ تحديد مصالح المجموعات المستبعدة تاريخياً والأقليات كالنساء شرطاً أساسياً لدراسة مدى إستجابة السياسات، ويمكن تحقيقه من خلال إستراتيجيتين: تحديد مصالح أعضاء المجموعة أو قياسها تجريبياً.

<sup>1</sup> Corinna. Kroeber, Op.cit, p.244.

<sup>2</sup> Ibid..



في الإستراتيجية الأولى يفترض الدارسون أنّ مجموعات المواطنين يتشاركون "الهوية" وتعرف أيضاً كتفضيلات سياسية متماثلة -على الأقل فيما يتعلق ببعض القضايا<sup>1</sup>، ويعتبر الباحثون السياسات النسوية التقليدية التي تبحث في تعزيز حرية المرأة والمساواة كمخرجات سياسية في صالح المرأة، فهي تُحدّد الإستراتيجية ذات الصلة بالمواضيع البارزة للمجموعات المستبعدة تقليدياً وتحلّل أعداد الإشارات إلى هذه المسائل في النقاشات البرلمانية<sup>2</sup>. غير أنّ هذا النهج يعاني من القصور؛ فقد تختلف التفضيلات السياسية للنساء وأفراد الأقليات والمجموعات المستبعدة تقليدياً عموماً عن الرجال وعن الأغلبية أيضاً، كونها ليست بالضرورة بنفس الصورة بالنسبة لجميع أعضاء المجموعة، فالتفضيلات السياسية متميزة حتى داخل الأقليات<sup>3</sup>. على الرغم من أنّ أعضاء المجموعات المستبعدة تقليدياً لهم وجهات نظر مشتركة حول بعض القضايا لأنهم عايشوا تجارب حياتية متشابهة، فإنّ هذا لا يُترجم بالضرورة إلى مصالح سياسية متماثلة<sup>4</sup>، وهذه الإشكالات تتضح بشكل خاص عند النظر إلى قضايا نسوية على غرار قضايا الإجهاض ورعاية الأطفال التي ترفضها أعداد كبيرة من النساء<sup>5</sup>.

تطرح التفضيلات السياسية المفترضة مشكلات إضافية نظراً لأن الموضوعات البارزة والسياسات ذات الصلة تختلف باختلاف المجموعات والبيئات بما يصعب إجراء البحوث المقارنة، وتحدّد الهوية

<sup>1</sup> على سبيل المثال، العديد من الدراسات التي تركزت في الولايات المتحدة تقوم على افتراض أنّ الزيادات في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية يُعدّ بُعداً مهماً لتفضيلات الأمريكيين من أصول إفريقية مُستخدمة نسبياً أعلى/أقل من سيولة أقسام معينة في ميزانية الدولة كتدبير لـ SWR. انظر: Robert. R. Preuhs, Descriptive representation, legislative leadership, and direct democracy: Latino influence on English only laws in the states, 1984-2002, *State Politics & Policy Quarterly*, Vol.5, No.3, 2005, p.(203-224). Chris. T. Owens, Black substantive representation in state legislatures from 1971-1994, *Social Science Quarterly*, Vol.86, No.4, 2005, p.(779-791).

<sup>2</sup> في مشروع البحث الموسوم: 'Path-ways to Power Project' الذي حاول توفير مجموعة بيانات مقارنة تحلل SWR كمسائل واستقسات برلمانية في ثمانية ديمقراطيات أوروبية. تتناول فرقة البحث التمثيل الجوهري مع التركيز القوي على الخطابات البرلمانية والأسئلة البرلمانية على أرضيات البرلمان الوطنية ودون الوطنية من منطلق أنّ التمثيل الجوهري هو "التصرف لصالح الممثلين بطريقة تستجيب لهم" وتتناول أيضاً الفرقة أسئلة بحثية مثل: هل من المرجح أن يقوم النواب من أصل مهاجر أكثر من النواب الآخرين بإلقاء خطابات أو طرح أسئلة برلمانية حول القضايا المتعلقة بالهجرة؟ كيف يتأثر سلوك النواب من أصل مهاجر بالتركيبة الاجتماعية والديموغرافية لدوائهم وأقدميتهم في أحزابهم وفي البرلمان؟ إلى أي مدى وبأي طريقة تستخدم الأحزاب البرلمانية الخبرة التي يجلبها النواب من أصول مهاجرة إلى مكاتبهم؟ في فرقة بحث ثانية تجمع البيانات نوعين من نشاط السلطة التشريعية:

1. تجمع مجموعة نصية حول الخطابات البرلمانية لجميع النواب من أصل مهاجر بالإضافة إلى عينة مطابقة من النواب الآخرين، هذا ما يزيد عملية البحث بمعلومات غنية ومنسقة عن الجوانب الرئيسية للتمثيل الحقيقي على أرضية الغرفة البرلمانية. فالنقاشات مهمة لأنها تسمح بتحليل مبررات التشريع وتأطير القضايا من قبل النواب، كما أنها توفر نصاً كافياً لتحليل مواقف الأطراف باستخدام الإجراءات الآلية (بالإضافة إلى بياناتها).

2. بالإضافة إلى ذلك، تُجمع مجموعة نصية حول الأسئلة البرلمانية للإجابات المكتوبة والإجابات الشفوية، حيث يُستخدم النواب في كثير من الأحيان ليس فقط لاستخراج المعلومات ولكن أيضاً لإرسال إشارات إلى ناخبهم وأعضاء الحزب ومجموعات المصالح و وسائل الاعلام.

3. إضافة إلى قواميس مناسبة للتحليلات المقارنة للنصوص.

<sup>3</sup> Anne. Phillips, *The Politics of Presence*, Op.cit., p.105.

<sup>4</sup> Iris. Marion. Young, *Inclusion and Democracy*, op.cit., p.88.

أنظر:

Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', *The Journal of Politics*, Vol.61, No.3, 1999, p.(628-657).

Tariq. Modood, *Anti-essentialism, multiculturalism, and the 'recognition' of religious groups*, In: Will. Kymlicka & Wayne. Norman, *Citizenship in diverse societies*, (New York: Oxford University Press, 2000), p. (175-198).

<sup>5</sup> Karen. Celis, & Childs. Sarah, The Substantive Representation of Women: What to Do with Conservatives' Claims?, *Political Studies*, Vol. 60, No.1, 2012, p.(213-225).



المشتركة لجماعات الأقلية السياسات ذات الصلة<sup>1</sup>. على سبيل المثال تُعزز الحقوق اللغوية رفاهية الأقليات اللغوية فقط بينما تحتاج الأقليات الدينية إلى حقوق دينية وهكذا، بالإضافة إلى ذلك فإن الضوابط السياقية تُغيّر أيضًا معنى السياسات بحيث يكون للوائح المتعلقة بالحجاب مثلًا معان مختلفة تمامًا لدى نساء إيران مقارنة بنساء فرنسا، وعليه من الصعب -إن لم نقل من المستحيل- تحديد موضوع جوهرى يحظى بإهتمام أفراد المجموعات المستبعدة تقليدياً والأقليات كالنساء في مختلف البيئات كـ"تفضيل سياسي" يكون متفقاً حوله بنفس القدر لدى جميع أفراد المجموعة.

تستخدم الإستراتيجية الثانية البيانات التجريبية لتحديد إهتمامات المجموعات المستبعدة تقليدياً وقد يلجأ الباحثون إلى تويب الأفضليات الفعلية، وهذا ما ذهب إليه Bernauer وآخرون<sup>2</sup> و Griffin وآخرون<sup>3</sup>، وبالنظر إلى عدم وجود مصلحة واحدة لجميع أعضاء المجموعة فغالبًا ما يعتبرون رأي السواد الأعظم من الأقلية تعبيراً عن مصلحة المجموعة. هذا ما استوجب على الدارسين اعتماد المنهج الإستقرائي-التجريبي لتحديد مصالح المجموعة بمقارنة المواقف والنشاطات من جانب المشرعين من الأغلبية والأقلية على إفتراض أنّ أعضاء المجموعة في البرلمان يشجعون بالضرورة مصالح المجموعة، ومثال ذلك إذا ما كانت المشرعات أكثر عرضة للتحدّث عن السياسات النسوية من زملائهن الرجال فيجب أن يكون هذا الموضوع موضع إهتمام مجموعة النساء، وإعتماد المنهج التجريبي لا يخلو من الإفتراض لأنّ التفضيلات يجب أن تكون واضحة، خارجية ومستقرة، غير أنّ التعقيم هو ما يميّز المواقف السياسية بالنظر إلى أنّ الأفراد بشكل عام يكافحون من أجل إيصال تفضيلاتهم والمطالبة بسياسات ملموسة تعكسها هذه السياسات<sup>4</sup>، ومنه على الأقل يتعيّن على المواطنين الإنخراط في عملية نشطة للتعبير عن إهتماماتهم لتجنب حالات سوء الفهم<sup>5</sup>. مع ذلك، فإنّ مصالح المجموعات المستبعدة تقليدياً تظل في الغالب غير واضحة بالنسبة للنواب، ووفقاً لـ Mansbridge فإنّ الممثلين لا يقومون فقط بإعادة إنتاج تفضيلات معينة للناخبين ولكنهم يشاركون أيضاً في إنشائها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Pippa. Norris, Electoral engineering: Voting rules and political behavior, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p.220.

<sup>2</sup> Julian. Bernauer, Nathalie. Giger, & Jan. Rosset, Mind the gap: do proportional electoral systems foster a more equal representation of women and men, poor and rich? **International Political Science Review**, Vol.36, No.1, 2015, p.(78-98).

<sup>3</sup> John. D. Griffin, Brian. Newman, & Christina. Wolbrecht, A gender gap in policy representation in the US Congress?, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.37, No.1, 2012, p.(35-66).

<sup>4</sup> Heinz. Eulau, & Karps. Paul, The Puzzle of Representation: Specifying Components of Responsiveness, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.2, No.3, 1977, p.(233-254).

<sup>5</sup> David. Plotke, Representation is democracy, **Constellations**, Vol.4, No.1, 1997, p.(19-34).

<sup>6</sup> Jane. Mansbridge, Rethinking representation, op.cit., p.518.

في كلتا الحالتين يهدف المشرّعون إلى إثبات أنهم يأخذون في الإعتبار مصالح ناخبهم، غير أنّ المنهج المُعتَمَد الذي يركّز على تعداد الاختلافات في مواقف الممثلين وسلوكهم التشريعي يسمح فقط بالإجابة عن أسئلة المستوى الجزئي للتحليل، وبالتالي لا يستخدمه الباحثون في بيانات المسح لتحديد التفضيلات السياسية للمواطنين تجريبياً لأنه غير متاح لجميع الأقليات بما فيها النساء، ويرجع ذلك أحياناً إلى انخفاض أعداد الأقليات في العينات التمثيلية وأحياناً أخرى إلى حظر -بشكل عام على كل الجهات الممولة- طرح تساؤلات مسحية حول هويات الأقليات في بعض البيئات.

### المطلب الثالث: تحيين التدابير المقارنة لنمذجة التمثيل الجوهري للمرأة

يستعرض هذا العنصر ثلاثة مؤشرات متعارف عليها لقياس التمثيل الجوهري للأقليات بما فيها النساء في البيئات الديمقراطية، كل منها يحاول توضيح ما إذا كانت وكيف لهذه المؤشرات أن تُطبّق في سياق تمثيل المرأة نيابياً<sup>1</sup> بمثابة المحاكاة المقارنة للبحث في مدى تصوير القوانين لتفضيلات الأقليات على غرار ما جاء في دراسة محكمة ووحيدة -حسب ما أُطّلع عليه- لـ Hänni<sup>2</sup> عام 2017 والموسومة " Presence, Representation, and Impact: How Minority MPs Affect Policy Outcomes"، التي زعمت أنّ التمثيل الشكلي يكون له تأثير عميق إذا كان الممثلون يمتلكون نفوذاً إضافياً للتأثير في نتائج السياسة، حيث أنّه وفي ظل مطالبة العديد من الأقليات بتمثيل شكلي (مناسب) في البرلمان لأنهم يتوقعون أن يؤثر ذلك على إستجابة الحكومات لمطالبهم، قامت Hänni بإختبار حجتها باستخدام نماذج التسلسل الزمني الهرمي من 88 مجموعة أقلية في 47 بيئة ديمقراطية متعددة العرقيات. أظهرت الدراسة أنّ الممثلين الشكليين هم الأكثر نجاحاً في التأثير على نتائج السياسة إذا ما تمّ تضمينهم في الحكومة، وإذا ما كانت السلطة التشريعية قوية وكذا إذا ما كانت المجموعة كبيرة نسبياً، هذه المؤشرات -حسبها- هي:

1. التمثيل الجوهري كمدخل للحقوق الجديدة للأقليات: المؤشر الأول للتمثيل الجوهري للأقليات في البيئة المقارنة يقوم على محاولة إعتداد حقوق جديدة تخدم الأقليات وفقاً للخبيرين بالأمر، حيث يتبع هذا المدخل تقليداً يقوم على دراسة التشريعات المدعومة من قبل الأقليات، وهو ما يُمكن الباحثين من تقييم كيفية تأثير الزيادات في التمثيل الشكلي أو في حصة المقاعد النيابية على مستويات التمثيل الجوهري.

<sup>1</sup> Corinna. Kroeber, op.cit., p.(245-252).

<sup>2</sup> Miriam. Hänni, Presence, representation, and impact: how minority MPs affect policy outcomes, Legislative Studies Quarterly, Vol.42, No.1, 2017, p.(97-130).

يعتمد هذا المؤشر أساساً على الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين<sup>1</sup>، الذي يوفر معلومات وبيانات معالّجة من قبل خبراء يتناولون تقديم بدائل وقوانين جديدة لصالح المجموعات بدلاً من تحديد قوائم شاملة لجميع السياسات ذات الصلة، حيث يقدم المتخصصون كل ما يعبر عن التغيير الذي مسّ التشريعات الرئيسية في فترة زمنية محدّدة وهذا ما يضمن الخصوصية السياقية، لأنّ الخبراء - كل في مجاله - أدرى بالقوانين التي تعود بالفائدة على الأقليات وعلى خصوصيتها بشكل عام يحتوي الدليل على نصوص بمثابة تفاصيل حول خصائص وتاريخ الأقليات بالإضافة إلى التحديثات وآخر التغييرات التي شهدتها، وفي القسم الخاص بالتطورات الأخيرة يصف الخبراء ما إذا كانت هناك قوانين جديدة مهمة أدخلت تحسيناً على وضع المجموعة منذ الإصدار الأخير للدليل.

بإستخدام هذه المعطيات قامت Kroeber في دراستها بتحديد المجموعات التي إستفادت من حق واحد جديد على الأقل بين عامي 1997 و2012، ويوجي هذا الإجراء بإستعداد أغلبية المشرّعين لتعزيز رفاهية الأقليات، ونظراً لأنّ المجموعات المدرجة في الدليل تواجه التمييز وفقاً للخبراء فكلمها تطرح طلبات حول السياسات التي يتعين على المشرّعين النظر فيها وتحليل عمليات إعتقاد القوانين الجديدة لكشف ما إذا كانت البرلمانات قد حققتها أم لا<sup>2</sup>. مع ذلك فإنّ هذه البساطة لا تجزم بأن التغيير لوحده يوفّر معلومات حول جودة هذه التغييرات التشريعية ولا عن التحسينات التي ستطوي عليها بالنظر إلى الوضع الراهن.

يسرد الدليل بيانات مفصّلة عن 106 أقلية محرومة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، حيث أنّ ما مجموعه 49 أقلية إستفادت من قوانين جديدة في الفترة قيد الدراسة، وللتحقق من صحة النتيجة قامت Kroeber بمقارنة هذه المعلومات نسبة إلى مؤشر آخر هو

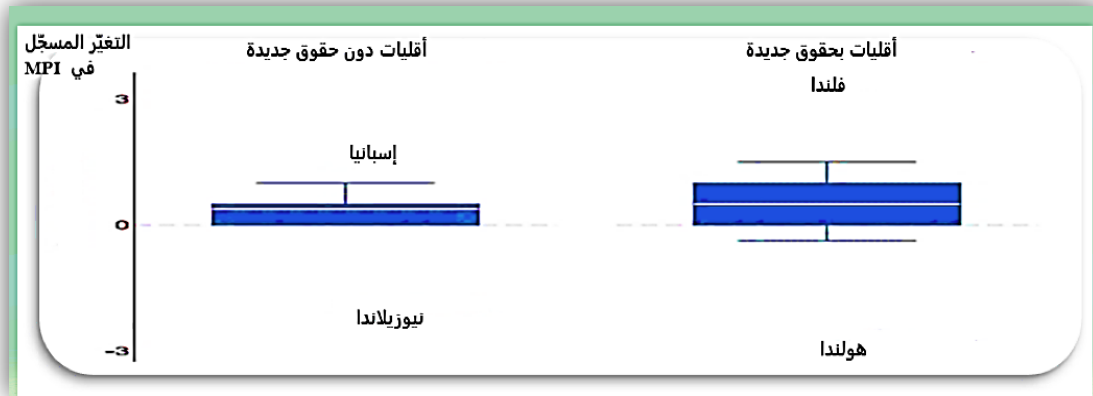
<sup>1</sup> يقوم أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال القيام ببناء التحليلات المشتركة، وتحديد الاستنتاجات والقيام بعمل جماعي من خلال مجموعات العمل، بما في ذلك: المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومساءلة الشكايات، والتفاوض، الاستراتيجيات، والسياسة الاقتصادية، وحصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحركات الاجتماعية، حيث تقوم مجموعات العمل بتقييم التقدم الذي تحرزه ومراجعة الأهداف سنوياً، وتحديد أولويات العمل الجماعي كجزء من خطط العمل المشتركة. وتقوم الشبكة أيضاً بتتبع نظام للتضامن، وتسخير القوة الجماعية للشبكة لمعالجة التهديدات التي تهدد المدافعين عن حقوق الإنسان. وتستشد الشبكة بجملة من انتخابه من قبل الأعضاء على أساس مبادئ التنوع الإقليمي والتوازن بين الجنسين وادماج الفئات الشعبية. وتبني الأمانة العامة للشبكة العمل الجماعي للأعضاء. تُنظم المجموعة الدولية لحقوق الأقليات الحملات في أنحاء العالم بالتعاون مع نحو 130 شريك في أكثر من 60 بلداً لضمان قدرة الأقليات والشعوب الأصلية المحرومة، والتدريجياً ما تكون الأشد فقراً، على أسماء صديقاتها. وتدعم المجموعة الأقليات والشعوب الأصلية في نضالها للحفاظ على حقوقها في الأيض، التمتع، تعليمها، وصحة لغتها الأدب، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم والعمل والمشاركة الكاملة في الحياة العامة، وذلك عن طريق التدريب والتعليم والقضايا القانونية والمنشورات ووسائل الإعلام.

تدرك المجموعة الدولية لحقوق الأقليات كيف يتك التمييز الممارس على أساس العمر، والطبقة، والجنس، والاعاقة أثاراً متعددة على الأقليات المحرومة، لذا تستهدف حملاتها الحكومات والمجتمعات للقضاء على هذا النوع من المواقف. تملك المجموعة أكثر من 40 عاملاً من الخدمة في مجال العمل مع المجتمعات الإثنية واللغوية غير المصنفة، وتقدم رؤية طويلة الأمد حول القضايا التي تُضطر لحملتها في كل عام، تدينه. تعمل المجموعة مع أقليات متنوعة، منها سبيل المثال لا الحصر: الباتوا في أفريقيا الوسطى، والروما في أوروبا، ومسيحيي العراق، والداليت في الهند والنيبال.

<sup>2</sup> Corinna. Kroeber, Op.cit, p.246.

مؤشر سياسة التعددية الثقافية (MPI)<sup>1</sup> عند Banting و Kymlicka<sup>2</sup> وفق الشكل أدناه الذي يقيّم الدرجة التي يحقق بها بلد ما مجموعة محدّدة مسبقاً من السياسات والتي يُفترض عموماً أنها تصب في صالح الأقلية محل الدراسة.

الشكل رقم (18): معطيات حول مؤشر الحقوق الجديدة مقارنة بالتغيرات المسجلة في MPI [2010-2000]



المصدر:

Corinna. Kroeber, How to measure the substantive representation of traditionally excluded groups in comparative research: a literature review and new data, **Representation**, Vol.4, No.3, 2018, p.247.

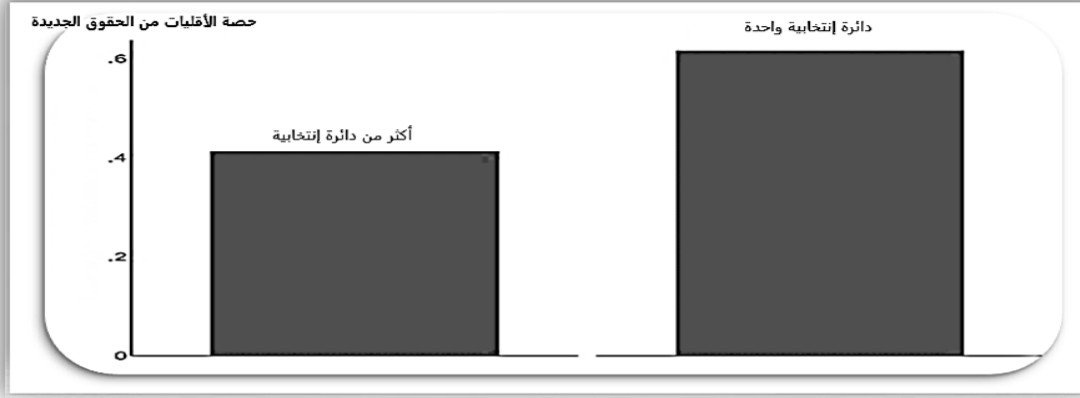
يستعرض الشكل أعلاه التغير المرصود في MPI في مقابل ما إذا كانت التغيرات الموازية حقوقاً جديدة أم لا، بما يُظهر زيادة متوسطة في مؤشر Banting و Kymlicka للأقليات التي حصلت على حقوق جديدة مقارنة بالمجموعات التي لم تُسجّل تشريعات جديدة في مصطلحها وفقاً للدليل، وبخلاف هذا الإرتباط يكون مؤشر الحقوق الجديد أكثر حساسية للسياق الخاص بالمجموعات، حيث كشفت التحليلات أنّه على الرغم من أنّ مسلمي هولندا يعانون انخفاض MPI إلا أنّهم يتمتعون بحماية متزايدة من خلال تدابير مكافحة التمييز، كما وارتفع مؤشر MPI للباسك وغالسيا في إسبانيا على الرغم من أنّ التوصيف الوارد في الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين لم يُشر إلى إدخال أيّ حقوق جديدة، وبالتالي فإنّ

<sup>1</sup> مؤشر سياسة التعددية الثقافية هو مشروع بحثي علمي يراقب تطور سياسات التعددية الثقافية في 21 ديمقراطية غربية. تمّ تصميم المشروع لتوفير معلومات حول سياسات التعددية الثقافية في شكل موحد يساعد البحث المقارن ويساهم في فهم العلاقات بين الدولة والأقلية. يوفر المشروع مؤشراً في ثلاث نقاط زمنية 1980 و 2000 و 2010 وثلاثة أنواع من الأقليات: مؤشر واحد يتعلق بمجموعات المهاجرين ، وآخر يتعلق بالأقليات القومية التاريخية ، وآخر يتعلق بالشعوب الأصلية. يتوفر فهرس سياسة التعددية الثقافية والوثائق الداعمة مجاناً للباحثين والمسؤولين الحكوميين والصحفيين والطلاب والناشطين وغيرهم من المهتمين بالموضوع.

<sup>2</sup> يوفر Banting و Kymlicka مؤشرات منفصلة للأقليات المهاجرة والوطنية والسكان الأصليين ونظراً لعدم تطابق كل سياسة على كل نوع من الأقليات، وتجميع المعلومات لكل نوع من أنواع الأقليات الثلاثة على المستوى القطري، حيث تتراوح المؤشرات من صفر (لا حماية للأقليات) إلى ستة (حماية أقلية مثالية) للأقليات القومية، (B) ثمانية للأقليات المهاجرة و (C) تسعة للسكان الأصليين.

إعتماد نظم الحكم الذاتي من قبل الحكومات المركزية هو ما أدى-نسبياً- إلى تحسين نوعي للأقليات في هذه الحالة،<sup>1</sup> لكن مسار التنفيذ ظل غامضاً.

الشكل رقم (19): حصة الأقليات من الحقوق الجديدة نسبة إلى الدائرة الانتخابية



المصدر:

Corinna. Kroeber, How to measure the substantive representation of traditionally excluded groups in comparative research: a literature review and new data, **Representation**, Vol.4, No.3, 2018, p.247.

في رابطة أخرى، وقصد الكشف عن نسب الأقليات التي مُنحت حقوقاً جديدة وفقاً لهندسة النظام الانتخابي، يسلط الشكل أعلاه الضوء على الأفكار التي نستقيها من دراسة هذا الارتباط، حيث تعمل البرلمانات المنتخبة من خلال نظام الدائرة الواحدة على إنجاح القوانين الجديدة لتستفيد منها الأقليات ويبدو هذا مفاجئاً نظراً لأنّ نظم الأغلبية تخلق حواجز أمام أفراد وأحزاب الأقليات<sup>2</sup>. هذا على خلاف الشائع بأنّ زيادة المقاعد المخصصة للجهات الفاعلة الصديقة للأقليات في النظم النسبية يعزّز مواقع وأداء مشرعي الأقلية، في المقابل تُعدّ المناصب القوية لمشرعي الأقليات وكذا إستعداد الأغلبية لدعم مشاريع السياسات ذات الصلة ذات أهمية للمخرجات السياسية التي تصب في مصلحة الأقليات أكثر من مجرد حضور ممثلي الأقليات والأحزاب أثناء إتخاذ القرارات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Corinna. Kroeber, Op.cit., p.(247,248).

<sup>2</sup> وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في العنصر الذي تناول مسببات الفجوة الجندرية في الفضاء النيابي.  
<sup>3</sup> أنظر:

Hubert. M. Blalock, **Toward a theory of minority-group relations**, (New York: John Wiley & Sons, 1967).  
Janice. D. Yoder, Rethinking Tokenism Looking Beyond Numbers, **Gender and Society**, Vol.5, No.2, 1991, p. (178-192).  
Roseanna. M. Heath, Schwindt-Bayer. Leslie. A & Taylor-Robinson. Michelle. M, Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures, **American Journal of Political Science**, Vol.49, No.2, 2005, p.(420-436).

من المهم الإشارة إلى أن هذه الرؤية تتعلق فقط بالتغير الذي يمسّ التشريعات وليس بالمستوى العام لحماية الأقليات، والذي لا يزال أعلى في البيئات التي تعتمد النظم الانتخابية النسبية مقارنة مع نظم الأغلبية، وتطبيق تدبير مماثل على تمثيل المرأة أمر ممكن ولكنه أكثر صعوبة، فغالبا ما تتباين إهتمامات المرأة وفقاً للإنشاقات المجتمعية، مما يجعل من الصعب فصل ما إذا كان التشريع يخدم رفاهية المرأة أو الشريحة الاجتماعية ككل<sup>1</sup>. لذلك، فإنّ تحديد جميع أنواع التغيرات التشريعية التي تعود بالنفع على المرأة أمر صعب يفرض ألا يدعي طرف واحد أهليته لذلك.

**2. التمثيل الجوهري بإعتباره سياسة توافق:** تمحور المؤشر الثاني حول تحديد مستوى التوافق بين تفضيلات أعضاء الأقليات والتوجهات السياسية للبرلمانات، بإختصار يُعنى توافق السياسات بمقارنة توزيع تفضيلات المواطنين كما هو موضّح في المسوحات السكانية بالمواقف السياسية للممثلين، ويندرج هذا المدخل ضمن تقاليد الدراسات التي تتقصى إستجابة السياسات للجميع (مواطنين ودارسين) كما أستخدم أيضاً لدراسة مجموعات النساء والفقراء<sup>2</sup>، وهذا ما نزلت نحوه إهتمامات كل من: Blais و Bodet؛ Giger وآخرون؛ Golder و Stramski؛ Powell و Vanberg، ومع بعض التعديلات عليه يمكن تطبيق هذا المؤشر لدراسة وقياس التمثيل الجوهري للمرأة ومثال ذلك دراسة حديثة أجرتها<sup>3</sup> Dingler وآخرون، حيث أكدوا أنه على الرغم من كون المؤشر لا يقيس الفعل بأثر رجعي إلا أنه يبحث في أجندة السياسة التي تتواصل بها الأحزاب مع الناخبين، وبالتالي يدرس الإلتزامات الموثّقة من قبلها في سبيل تعزيز مصالح المجموعة. كما أنّ تحليل الدرجة التي يعكس بها النواب التفضيلات السياسية لأفراد الأقليات -بالنسبة لبقية المواطنين- يمكن من دراسة الظروف التي تكون فيها البرلمانات أكثر/أقل مراعاة لمصالح الأقليات.

واحدة من أسباب قوة هذا المؤشر مستمدة من الإختبار التجريبي لمصالح الأقليات من خلال المعلومات المقدّمة من طرف أفراد المجموعة في الدراسات الإستقصائية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ إستخدام مفهوم "Many-to-Many Congruence" عند Golder و Stramski يسمح بتنوع الآراء داخل الأقلية بدلاً

<sup>1</sup> Corinna. Kroeber, Op.cit, p.248.

<sup>2</sup> Ibid.

أنظر:

Andre. Blais, Marc. Andre. Bodet, Does proportional representation foster closer congruence between citizens and policy makers?, **Comparative Political Studies**, Vol.39, No.10, 2006, p.(1243-1262).

Bingham. Powell, Georg. Vanberg, Election laws, disproportionality and median correspondence: Implications for two visions of democracy, **British Journal of Political Science**, Vol.30, No.3, 2000, p.(383-411).

Matt. Golder, & Jacek. Stramski, Ideological congruence and electoral institutions, **American Journal of Political Science**, Vol.54, No.1, 2010, p.(90-106).

Nathalie. Giger, Jan. Rosset & Julian. Bernauer, The poor political representation of the poor in a comparative perspective, **Representation**, Vol.48, No.1, 2012, p.(47-61).

<sup>3</sup>Sarah. C. Dingler, Corinna. Kroeber & Jessica. Fortin-Ritiberger, Do parliaments underrepresent women's policy preferences? Exploring gender equality in policy congruence in 21 European democracies, **Journal of European Public Policy**, Vol.26, No 2, 2019, p.(302-321).

من إفتراض أنّ جميع الأعضاء يفصلون نفس السياسات<sup>1</sup>، كما وأنّ تغطية مجموعة واسعة من مجالات السياسات يمكن أن تضمن أنّ القضايا المدرجة تهم الأقليات. بذلك لا يخدم التمثيل الدقيق للتفضيلات السياسية إلا القلة هذا إذا كان أعضاء المجموعة يهتمون بالموضوع المطروح أصلاً على الرغم من أنّ العديد من الدراسات حول توافق السياسات تركز على بعض المواضيع، ومن الممكن أن تأخذ في إعتبارها مختلف مجالات السياسة مثلاً عند كل من Stecker<sup>2</sup> و Tausendpfund في سياسات الهجرة والتعددية الثقافية<sup>3</sup> أو سياسات إعادة التوزيع.

3. التمثيل الجوهري من خلال العضوية في لجان الأقليات: الإقتراح الأخير لقياس التمثيل الجوهري في مختلف البيئات هو النظر إلى العضوية في لجان الأقليات، يتبع هذا المؤشر تقاليد المدارس التي تبحث في التساؤل حول أيّ الممثلين ينضمون إلى لجان التعليم، الثقافة والرعاية الإجتماعية. إختصاصات اللجان الكبيرة تخضع لإختلاف كبير -حسب البيئات- فيما يتعلق بموضوعاتها، غير أنّ لجان الأقليات تركز دائماً على مجال سياسي واحد هي سياسة الأقليات، حيث يسمح تحليل العضوية في هذه اللجان بالكشف عن النواب الذين يكون تمثيل الأقليات هو محور نشاطهم البرلماني<sup>4</sup>.

تتنظّم برلمانات الديمقراطيات المتقدمة في لجان يعمل فيها الخبراء والنواب المهتمون على إعداد مسودّات السياسات قبل تقديمها مكتملة في الجلسة، وبصفة عامة تشير عضوية اللجنة إلى أنّ الممثلين أمضوا وقتاً طويلاً في العمل في القضايا المرتبطة بإختصاصاتها كهيئة، حيث يهدف المشرّعون للانضمام إلى اللجان وفقاً لإهتماماتهم ولمصالحهم لأنّ العضوية تعني أنهم سيقضون معظم الوقت في العمل في القضايا ذات الصلة، وعليه فأولئك الذين ينضمون إلى لجان الأقليات يهتمون بتمثيل الأقليات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>Golder, Matt, & Jacek. Stramski, Ideological congruence and electoral institutions, American Journal of Political Science, Vol.54, No.1, 2010, p.(90-106).

<sup>2</sup>Chritian. Stecker, & Markus. Tausendpfund, Multidimensional government-citizen congruence and satisfaction with democracy, European Journal of Political Research, Vol.55, No.3, 2016, p.(492-511).

<sup>3</sup> على الرغم من أنّ البيانات المسحية شحيحة بالنسبة لمعظم الأقليات نلص بعض الإعفاءات (والتي شملت الأقليات التاريخية كالأمريكيين من أصل أفريقي واللاتينيين في الولايات المتحدة -لدراسة الانتخابات الأمريكية من طرف Brader وآخرون، أو أقلية الماوري Maori في نيوزيلندا - عند دراسة الانتخابات النيوزيلندية التي أجراها Vowler وآخرون وكذلك معظم الأقليات من أصل مهاجر)، حيث قام الدارسون بتقدير التوافق بين الممثلين والمواطنين (ذوي/دون أصول مهاجرة) في محاولة للإجابة عن تساؤل ما إذا كانت العلاقة التمثيلية تعتقد ب "تقويض/إثراء الحياة الثقافية من قبل النواب المهاجرين؟"، وكجزء من الدراسة الاستقصائية عند الدارسون الأطراف حيث تعلق الأمر ب "موقفهم من دمج المهاجرين وطالبي اللجوء" بين: "من يفصل التعددية الثقافية بشدة" و "من يفصل الاستيعاب بشدة".

من خلال موقف كل حزب وحصّة مقاعده في البرلمان تُظهر توجهات السياسات في المجلس التشريعي والتي يمكن مقارنتها بتفضيلات المواطنين ذوي/دون أصول مهاجرة وفق الشكل أدناه الذي يوضّح أنه كلما كانت الفجوة بين البرلمان وجموع المواطنين أكبر كلما قلّ تمثيل -بدقة- التفضيلات السياسية الخاصة بمجموعة الأقلية المعنية، ولذلك تمت مقارنة انحرافات المواطنين ذوي الأصول المهاجرة وبدونها فيما يتعلق بالتعددية الثقافية في أوروبا، وأشارت القيم الكبرى في النتائج إلى مزيد من الانحراف (فجوة) بين المواطنين والمنتخبين وتبعاً لذلك، فإنّ مصالح المواطنين من أصل أجنبي عندما يتعلق الأمر بالتعددية الثقافية تكون ممثلة في البرلمانات بشكل أكثر دقة من مصالح بقية المواطنين، وبالتالي عندما تعلق الأمر بهذا الموضوع الهام للمهاجرين فإنّ البرلمانات راعت احتياجاتهم.

<sup>4</sup> Corinna. Kroeber, Op.cit, p.250.

<sup>5</sup> Ibid.



استعرضت Kroeber جدولاً حول لجان الأقليات في الديمقراطيات المتقدمة، حيث تقوم هذه الهيئات بجملة واسعة من المهام والالتزامات التي تختلف نسبياً حسب البيئة، فعلى سبيل المثال ناقشت اللجنة الكرواتية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات التعديلات المقترحة على "قانون اعتماد لغات الأقليات القومية في كرواتيا" في البرلمان الكرواتي [2013-2015] وفي مثال آخر، استعرضت لجنة شؤون أقلية الماوري Maori في نيوزيلندا الوضع المالي لوكالة تمويل إذاعة الماوري وناقشت تسوية مطالب الماوري Maori بالأراضي<sup>1</sup>. حيث توصلت إلى تلخيص كفاءة هذه اللجان في أربع نقاط:<sup>2</sup>

1. الرقابة المالية على تمويل شؤون الأقليات الثقافية؛
  2. إستحداث، مناقشة، إقتراح وتعديل جميع التشريعات ذات الصلة بمجموعات الأقليات؛
  3. الحق في مناقشة وإثارة قضايا الأقليات؛ و
  4. إقامة والحفاظ على العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية في بيئات أخرى بما يهدف إلى تعزيز مصالح ذات المجموعة.
- مما سبق نلاحظ أنّ هذه المؤشرات تمكّن من مناقشة -تقريباً- جميع القضايا التي تهم الأقليات والأقليات داخل الأقليات وعرضها على هذه البرلمان، كما تمكّن المشرّعين من تحديد الموضوعات ذات الصلة في جدول الأعمال اعتماداً على خصوصية كل مجموعة، وبهذه الطريقة يسمح تدبير دراسة العضوية في لجان الأقليات كمؤشر للتمثيل الجوهري للأقليات بما فيها النساء بالكشف عن الاختلافات بين المجموعات وفيما بينها، فيما يخص التفضيلات السياسية من منطلق أنّ العضوية تشير إلى أنّ الممثلين قضوا وقتاً طويلاً في العمل على قضايا ذات أهمية بالنسبة للمجموعة المعنية. إلا أنّ تحديد كيفية مشاركة المشرّعين بشكل مكثّف في هذه اللجان يقع خارج نطاق هذا الإجراء. قد يؤكد البعض في أنّ نواب البرلمان ينخرطون في هذه اللجان لأسباب رمزية وبالكاذ يشاركون في نشاطاتها، هذا ما يعني أنّهم لا يزالون يهتمون بالتظاهر بإهتمامهم بمصالح الأقلية، على الرغم من أنّه من الصعب فصل المشاركة القوية عن محاولات الظهور كمهتمين وكمدافعين.

أنظر:

Kaare. Strom, Rules, reasons and routines: Legislative roles in parliamentary democracies, **Journal of Legislative Studies**, Vol.3, No.1, 1997, p.(155-174).

D. Lawrence. Longley, Roger. H. Davidson, Parliamentary committees: Changing perspectives on changing institutions, **The Journal of Legislative Studies**, Vol.4, No.1, 1998, p.(1-20).

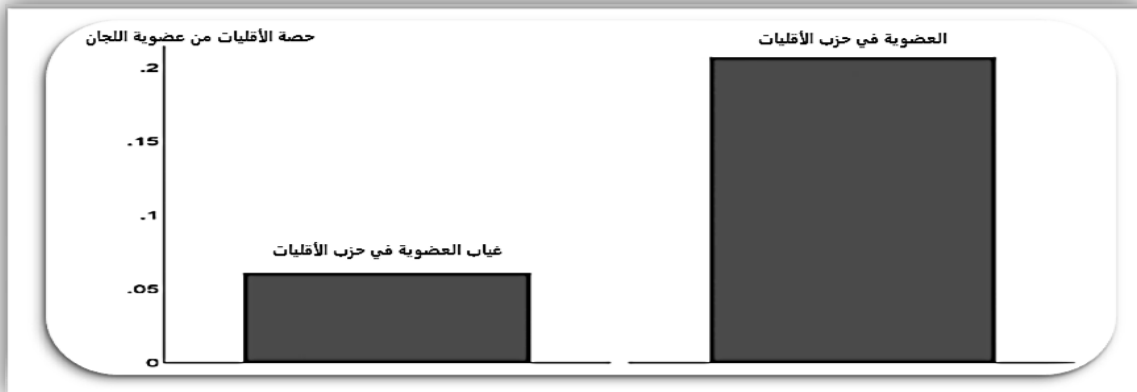
<sup>1</sup> Ibid.,

<sup>2</sup> Ibid., p.251.

إنّ العضوية في لجان الأقليات مهمة بقدر كبير لتمثيلها الجوهرية في جميع البيئات التي تكون فيها مثل هذه اللجنة، وعلى الرغم من عدم معالجتها لجميع القضايا في هذا المجال إلا أنّها تلتقط قدراً كبيراً من الموضوعات التي تهتم المجموعة، ومن المعلوم أنّ النواب ليس لهم الحرية المطلقة في إختيار أيّ لجنة، فغالباً ما يتم توزيع المقاعد وفقاً لحجم الحزب وبالتنسيق بين المرشحين وقادة الحزب فيما يخص العضوية، حيث تكون الأولوية للجهات الفاعلة العليا أولاً. على الرغم من هذه القيود تؤكد Strøm أنّ الممثلين في الديمقراطيات المتقدمة يتمتعون باستقلالية معتبرة عند إختيار اللجان<sup>1</sup>، فهم في النهاية ينضمون عادةً إلى اللجان التي تعمل على الموضوعات التي يختارونها، والمنافسة الأكثر شدة تحدث في اللجان التي تتعامل مع مجالات السياسة التي تلقى الدعاية مثل الرفاه أو السياسة الخارجية، في حين أنّ سياسات الأقليات أقل مكانة والعضوية في لجانها تكون أسهل.

في عينة من برلمانات 11 دولة من أوروبا والقارات الأخرى، ينضم إلى لجان الأقليات فيها ما مجموعه 226 من أصل 3501 ممثلاً أي بنسبة 6.46%. كشف تحليل Kroeber حسب الشكل أدناه أنّ الممثلين المنتمين إلى أحزاب الأقلية هم الأكثر عرضة للعضوية في لجان الأقليات (21% مقابل 6%)، ولم يُسجَل أيّ قصور في مرمى جهود أعضاء أحزاب الأقلية في إطار تعزيز رفاهية المجموعة على الرغم من أنّ المؤشر السابق كشف أنهم بالكاد ينجحون في وضع تشريع جديد.

الشكل رقم (20): نسب النواب المنتمين إلى لجان الأقلية حسب العضوية في أحزاب الأقلية



المصدر:

Corinna. Kroeber, How to measure the substantive representation of traditionally excluded groups in comparative research: a literature review and new data, **Representation**, Vol.4, No.3, 2018, p.252.

<sup>1</sup> Kaare. Strom, op.cit, p.40.

في سياق متصل يمكن تطبيق هذا المؤشر لدراسة تمثيل المرأة من خلال النظر إلى العضوية في اللجان المتعلقة بالجندر، على غرار لجنة المساواة في المعاملة في النمسا أو لجنة المساواة بين الجنسين في الدنمارك، حيث كشفت دراسات عن اللجان التي تميل النساء للإنضمام إليها بشكل متكرر وكبير يكون التركيز على خصائص الممثلين الذين يصبحون أعضاء في هيئات مكرسة خصيصًا لتحسين وضع المرأة، بما يُهندس لمستقبل أجندة بحثية مثيرة للإهتمام تبحث في: أي نوع من الرجال ينضم إلى هذه اللجان؟ كيف تقوم العوامل السياقية كالنظام الانتخابي بخطّ حوافز الإنضمام إلى اللجان النسائية؟

### المبحث الثالث: ضبط الإشكالات الأساسية لأجندة البحث حول "العمل من أجل" Acting For

مما سبق نلمس تحوّل جدول أعمال البحث تدريجياً من التركيز على التمثيل الشكلي وأعداد النساء الحاضرات في الفضاء النيابي، إلى إعتبارات التمثيل الجوهرية والعلاقة بين الإثنين بعد أن كان التمثيل الشكلي من الإهتمامات المركزية لدارسي النوع والسياسة، لكن مع إزدياد أعداد النساء في المجالس التشريعية المنتخبة أصبح من الممكن طرح إستفهامات أخرى، أكثرها حدّة التساؤل عمّا يفعله ممثلو النساء بمجرد دخولهنّ الفضاء النيابي؟، هذا ما تعاطت معه دراسة قيّمة جدا للباحثتين<sup>1</sup> Childs and Krook اللتين بحثتا في الإجابة عن تساؤل ما بعدي حول: "ما وراء الأعداد".

بالنسبة للكثير من نسويي اليوم، فإنّ الإدعاء بأنّ حضور المرأة (أي تمثيلها الشكلي) سيقود لا محالة إلى التمثيل الجوهرية - وإن كان مصحوباً بمؤهلات وشروط معينة - إدعاء مردود ورفاهية، خصوصاً مع شيوع الإعتقاد بأنّ التجارب النوعية ستعزّز دور الممثلات فتميلنّ ميلاً أكبر للعمل لصالح النساء، ومع مرور الوقت أصبحت الدراسات التجريبية أكثر تطوراً بما يعكس التغيّر الكبير في إشكال أجندة البحث من: "متى تُحدث النساء فرقا؟" إلى: "كيف يحدث التمثيل الجوهرية؟"<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى التطورات في بحوث النوع والسياسة بشأن التمثيل الجوهرية، بدأ المنظرون سواء كانوا من النسويين أو غير النسويين في الحديث عن التمثيل من باب توفير المطالب حيث يُنظر إلى الممثلين - أولئك الذين قد/لم/ين يتم إنتخابهم - على أنّهم يدعون أنّهم عارفون بما يُشكّل مصالح أولئك الذين يسعون إلى تمثيلهم<sup>3</sup>. كانت ردود الفعل النسوية على هذه الطروحات - خصوصاً من طرف

<sup>1</sup> Sarah. Childs & Mona. L. Krook, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, **Political Studies**, Vol.56, No.3, 2008, p.(725-736).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.04.

أنظر:

Michael. Saward, The Representative Claim, **Contemporary political theory**, Vol.5, No.3, 2006, p.(297-318).

Disch؛ Urbinati و Celis - مساندة إلى حدّ كبير<sup>1</sup>، على الرغم من بقاء المناقشات والمناظرات دائرة حولها وحول تنوع مواضيعها، على سبيل المثال: هل يُشكّل "صنع القرارات" تمثيلاً جوهرياً في حدّ ذاته؟ هل هناك ممثل يدّعي أنه يعمل من أجل النساء؟ كيف يمكن للممثل أن يفاضل بين المطالب المتنافسة أثناء العمل لصالح النساء؟ وهل تتفق مفاهيم التمثيل هذه إلى حدّ ما مع مخاوف Pitkin من النظريات المتطرفة للتمثيل، حيث "على الزعيم أن يجبر أتباعه على التكيف مع ما يفعله"<sup>2</sup>.

لا تتميز الدراسات المتعلقة بالنوع والسياسة بالهيمنة فحسب، ولكن أيضاً بإهتماماتها المشتركة قصد وضع تصوّر للمفهوم بطريقة يمكن من خلالها تقييم الممارسات بشكل منهجي، حيث تركز مجموعات العمل الواسعة -الباحثين ومراكز البحث- على محاولات الربط بين مختلف الأصناف التي إستعرضتها Pitkin مع محاولات لتفكيحها، وهذا ما تعرضت له Schwindt-Bayer and Mischler، ونجد أكثر هذه الدراسات مركزة على العلاقات بين التمثيل في بعده الجوهري والتمثيل في بعده الشكلي.

تجدر الإشارة إلى عملية إعادة صياغة أصناف التمثيل التي إقترحتها Pitkin على ضوء الإسهامات النسوية في التمثيل ومتطلبات البحث في بيانات معينة خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، أين طورت ناشطات على غرار Dovi و Mansbridge هذا المقترح نحو إستحداث فئات جديدة مراعاة لمتطلبات الديمقراطية التداولية. ومنه يمكن القول أنّ توترات العلاقة بين النظرية والتطبيق لطرفي ثنائية النوع والسياسة كانت ثرية بشكل ملحوظ ومستمر، على الرغم من أنّ البحث التجريبي والنظري النسوي حول التمثيل تمّ -إلى حدّ ما- عبر مسارين منفصلين، غير أنّ كلا المسارين أثارا جدلاً كبيراً حول أهمية التمثيل الشكلي وعلاقته بالتمثيل الجوهري ومؤخراً بالتمثيل الرمزي<sup>3</sup>، هذا الحقل المستجد من الدراسات الذي لاقى إهتماماً واسعاً عند كل من: Meier and Lombardo، اللّتين توضحانه بشكل مبسط فيما يلي: إذا ما كانت المرأة مصنّفة بشكل رمزي على أنّها هامشية في السياسة أو مفقّدة للشرعية والفعالية وفق العلاقة التالية: "المرأة-السياسة-المطالب والإدعاءات" والتي تقابلها علاقة: "الرجل-السياسة-التقاليد

Judith. Squires, The Constitutive Representation of Gender, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, p.(187-204).  
Nadia. Urbinati & Warren. E. Mark, The Concept of Representation in Contemporary Democratic Theory, **Annual Review of Political Science**, Vol.11, No.1, 2008, p.(387-412).

<sup>1</sup> أنظر:

Jane. Mansbridge, Rethinking Representation, **APSR**, Vol.97, No.4, 2003, p.(515-528).

Lisa. Disch, Toward a Mobilization Conception of Democratic Representation, **APSR**, Vol.105, No.1, 2011, p.(100-114).

Karen. Celis, **Gendering Representation**, In: Goertz. Gary & Amy. Mazur, (eds.), **Politics, Gender, and Concepts**, (Cambridge: CUP, 2008), p.(71-80).

<sup>2</sup> Hanna. F. Pitkin, The Concept of Representation, op.cit, p.107.

<sup>3</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.05.

أنظر:

Petra. Meier, Emanuela. Lombardo, **Towards a New Theory on the Symbolic Representation of Women**, Paper presented to APSA Annual meeting, Washington, D.C., Sept, 2010.

والقواعد"، فإنّ هذا قد يؤثر سلبيًا على فرصها في الحضور في الهيئات السياسية (أي حضورها الشكلي)، وكذلك قدراتها على العمل لصالح النساء (تمثيلها الجوهري). في ذات السياق عبرت Celis عن رفضها مع مجموعة من النسويين لأيّ فصل واضح لأبعاد التمثيل المختلفة أو حتى تسلسلها الهرمي، وبالنسبة لها يشير مصطلح "التمثيل الجيد" إلى تواجد المرأة في الوقت الحالي بشكل -واحد على الأقل- إما- رسمي، شكلي، رمزي أو حقيقي<sup>1</sup>.

نتعرض أدناه إلى مجموعة الإشكالات التي لا تزال قيد نقاش العديد من الدراسات، والتي تُعنى بعمليات ضبط وتحيين مفهوم التمثيل الجوهري خصوصًا في البحوث التجريبية، وهي ثمانية إشكالات عالجتها كل من: Childs، Lovenduski، Celis، Kantola، Johanna و Laurel تقريبًا في كل أعمالهنّ:<sup>2</sup>

1. لماذا ينبغي تمثيل المرأة؟

2. من هم ممثلو المرأة؟

3. أيّ النساء يتم تمثيلهنّ/ ممثلات؟

4. إتجاه من يخضع الممثلون للمساءلة؟

5. أين يحدث/ يتجلى تمثيل المرأة؟

6. كيف يحدث التمثيل الجوهري للمرأة؟

7. متى يتم التمثيل؟

8. ما مدى فعالية التمثيل (المزعوم)؟

### المطلب الأول: إشكالات العلاقة البنينة بين الممثل والممثل، أهلية التمثيل والمساءلة

أشارت التطورات الأخيرة في أدبيات النوع والسياسة إلى أنّ دراسة التمثيل الجوهري للمرأة أكثر تعقيدًا بكثير من إحصاء أعداد النساء الحاضرات في هيئة سياسية معينة والحكم على تصرفات ممثلي المرأة على أنّها ضدّ قائمة "المطالب النسوية"، وبإختصار لم يعد التمثيل الجوهري للمرأة مقيدًا بما يحدث في

<sup>1</sup> Karen. Celis, **Gendering Representation**, In: Goertz. Gary & Amy. Mazur, (eds.), **Politics, Gender, and Concepts**, (Cambridge: CUP, 2008), p.(71-80).

<sup>2</sup> Sarah. Childs & others, **Political Representation**, op.cit, p.(05-20).

أنظر:

Karen. Celis, & others, **Rethinking Women's Substantive Representation**. **Representation**, Vol.44, No.2, 2008.

Suzanne. Dovi, **The Good Representative**, (Malden, USA: Blackwell, 2007).

Suzanne. Dovi, **Measuring Representation: Rethinking the Role of Exclusion**, In : Marc. Bühlmann & Jan. Fivaz (eds.), **Political Representation : Roles, representatives and the represented**, (London: Routledge, 2016).

Joni. Lovenduski, & Marila. Guadagnini, **Political Representation**, In : McBride. Dorothy & Amy. Mazur, **The Politics of State Feminism**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

البرلمان أو فقط من خلال ما تفعله الممثلات فيه. علاوة على ذلك، فإنّ ما يشكّل قضايا ومصالح المرأة -أي ما سيتم تمثيله- لم يعد من الممكن إعتباره "موجودًا" بشكل مباشر ليتم التعامل معه ببساطة من قبل الممثلين؛ بل يتم إنشائه وبناءه بإعتباره جزءًا من العملية التمثيلية.

يتزامن الإعتراف بالتنوع والطبيعة المتنازع عليها المحتملة حول مزاعم العمل "من أجل المرأة" مع التقدير الناشئ بأنّ الإدّعاءات الخاصة بالنساء التي يقدمها الممثلون يجب أن تُعرض بشكل أكثر وضوحًا، وهذه النقاط مجتمعة لا تقوّض فقط أيّ إفتراض بأنّ التمثيل الجوهري للمرأة يساوي التمثيل الجوهري النسوي للمرأة؛ كما أنّها تثير احتمالًا بوجود دعاوى وأفعال تمثيلية غير نسوية ومعادية للنسوية.

**لماذا ينبغي تمثيل النساء؟** هناك ثلاث حجج رئيسية تجيب عن التساؤل: لماذا يجب أن تكون النساء ممثّلات في الفضاءات السياسية المنتخبة، حيث يتم حشد "حجة العدالة" بقوة أينما سُجلت مطالب للنساء بالتمثيل السياسي، بدعوى أنه ببساطة من غير العادل أن يهيمن الرجال على التمثيل الشكلي، وهذا الإدّعاء ميزة الدول التي تزعم أنها ديمقراطية وحتى الدول حديثة التجربة بالديمقراطية، فتدعم حججها البراغماتية بالآلية الانتخابية المتمثلة في زيادة عدد الممثلات، حيث أنّ الأحزاب السياسية التي تُعتبر أكثر صداقة مع المرأة تجذب أصوات النساء الناخبات.

هذه الحجج المختلفة من نوعين، أولاً كون المرأة ستجلب أسلوبًا ونهجًا مختلفًا للسياسة عن نظيرها الرجل، وثانيها أنّ النساء مجموعة غير متجانسة تستوجب تمثيلًا شكليًا متساويًا/متماثلًا حتى لا ينعكس تنوعها سلبًا على عملية صنع القرار. ونلاحظ هنا أنّ حجة العدالة لا تقدم أيّ إسهامات حول التمثيل الجوهري في حين تؤكد الحجج البراغماتية المتميزة أنّ حضور المرأة سيحسن تمثيلها الجوهري، وعلى الرغم من التحفظات حول مفهوم "مصالح النساء" وكذا تعقيدات عملية بناء "أجندة سياسية للمرأة"، فإنّ معظم النسويين المهتمين يشيدون بجهود التمثيل الشكلي في تسجيل قدر من التمثيل الجوهري مع حشد براهين عالية الكفاءة لدعم هذا الطرح، وعلى سبيل المثال تنتبأ "الحجة التحويلية" بأنّ زيادة حضور النساء سيغيّر السياسة من خلال تحسين الأداء الديمقراطي للهيئات التشريعية وهذا ما كانت Phillips سباقة إليه<sup>1</sup>، ويفترض هذا النهج أنّ ممثلات المرأة ستتصرفنّ بطريقة أكثر ديمقراطية وستولين مزيدًا من الإهتمام بأوجه عدم المساواة السياسية عكس نظراءهم من الرجال.

<sup>1</sup> Anne. Phillips, **Democracy and Representation: Or, Why should it Matter Who Our Representatives Are?** In : Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford: Oxford University, 1998).

تتمثل "حجة المصالح المفرطة" في أنّ الممثلين من الذكور ليسوا دائماً على دراية كافية بالكيفية التي تؤثر بها السياسات العامة على المواطنات الإناث<sup>1</sup>، وفي سياق مشابه تؤكد Mansbridge بأنّ التمثيل الشكلي يجد مسوغاته في أربعة سياقات هي: <sup>2</sup> 1/عدم الثقة وعدم البلورة؛ 2/المصالح غير الواضحة تماماً؛ 3/التبعية السياسية التاريخية و4/إنخفاض مستويات الشرعية الفعلية، وتتضمن الحجج الأولى والثانية وجود نوع ما من الارتباط بين التمثيلين الشكلي والجوهري.

منذ أن دافعت Phillips عن الفعالية الكبيرة لـ "سياسة الحضور" إسترسلت دموعات الباحثين حول حقوق المرأة من النسويين عن "الحضور" باعتباره شرطاً ضرورياً لتمثيل مصالح المرأة، وبذلك فقد تمّ تعريفه تحديداً بتواجد النساء في المؤسسات السياسية وغيرها من الأماكن التي تتخذ القرارات بشأنهن، وفي حين أنّه لا يمكن التشكيك بإدعاءات Phillips فقد وُجد أنّه من الصعب بما كان إثبات أنّ تمثيل مصالح المرأة ينبع بالضرورة من وجود ممثلات من النساء في مؤسسة معينة. في ذات السياق أشارت Weldon إلى أنّ وجود النساء "فرادى" غير كافٍ لضمان التمثيل الجوهري لأنه "نادرًا ما يمكن للأفراد تقديم تقرير متكامل أو تحليل مفصّل للعقبات التي تواجه المجموعة دون التفاعل مع الآخرين من ذات المجموعة"<sup>3</sup>.

من هم ممثلو المرأة؟ الإجابة المختصرة على هذا التساؤل هي: "الرجال" ففي معظم المجالس التشريعية في العالم تكون الأغلبية الساحقة من الممثلين المنتخبين هم من الرجال، ويبلغ متوسط النسبة المئوية للنساء في مجالس التشريع حتى سنة 2020 حوالي 24.3 % فقط<sup>4</sup>، وحسب آخر إحصائيات يعرضها IPU<sup>5</sup> ففي ثلاث (03) دول من أصل 193 هي: رواندا، كوبا والإمارات العربية المتحدة تشكّل النساء أكثر من نصف أعضاء نواب الغرفة السفلى، رغم أنّهنّ يشكّلن أكثر من نصف سكان العالم، علماً أنّ أقل من 25 دولة حول العالم تلتزم بالمعايير الأممية التي تنص على وجوب وجود نسبة 30% كحد أدنى للنساء في الهيئة التشريعية. علاوة على ذلك، فإنّ التمثيل الشكلي للمرأة ليس عالمي التحقق، حيث تغيب النساء عن الهيئات التشريعية في خمس بلدان هي: مقدونيا، غينيا الجديدة، فانواتا، أندونيسيا والسودان باستثناء جنوب السودان.

<sup>1</sup> Suzanne. Dovi, **The Good Representative**, op.cit., p.(307-309).

<sup>2</sup> Jane. Mansbridge, Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes', **The Journal of Politics**, Vol.61, No.3, 1999, p.(628-657).

<sup>3</sup> Laurel. S. Weldon, Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking, **The Journal of Politics**, Vol.64, No.4, 2002, p.1156.

<sup>4</sup> <https://www.ipu.org/>

<sup>5</sup> <https://data.ipu.org/>



الجدول رقم(3): ترتيب الدول العشر الأولى من حيث أعداد ونسب النساء الأكثر تمثيلاً في البرلمانات

الترتيب	الدول	سنة الانتخاب	الغرفة السفلى/الوحيدة للبرلمان			الغرفة الثانية/ مجلس الشيوخ		
			عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء
1	رواندا	2018/09	80	49	61.3	26	10	38.5
2	كوبا	2018/03	586	313	53.4	-	-	-
3	الإمارات العربية المتحدة	2019/10	40	20	50	-	-	-
4	نيوزيلاندا	2020/10	120	58	48.3	-	-	-
5	المكسيك	2018/07	500	241	48.2	128	63	49.2
6	نيكاراغوا	2016/11	91	43	47.3	-	-	-
7	السويد	2018/09	349	164	47	-	-	-
8	غرينادا	2018/03	15	07	46.7	13	02	15.4
9	جنوب إفريقيا	2019/05	400	168	46.5	53	22	41.5
10	أندورا	2019/04	28	13	46.4	-	-	-

المصدر:

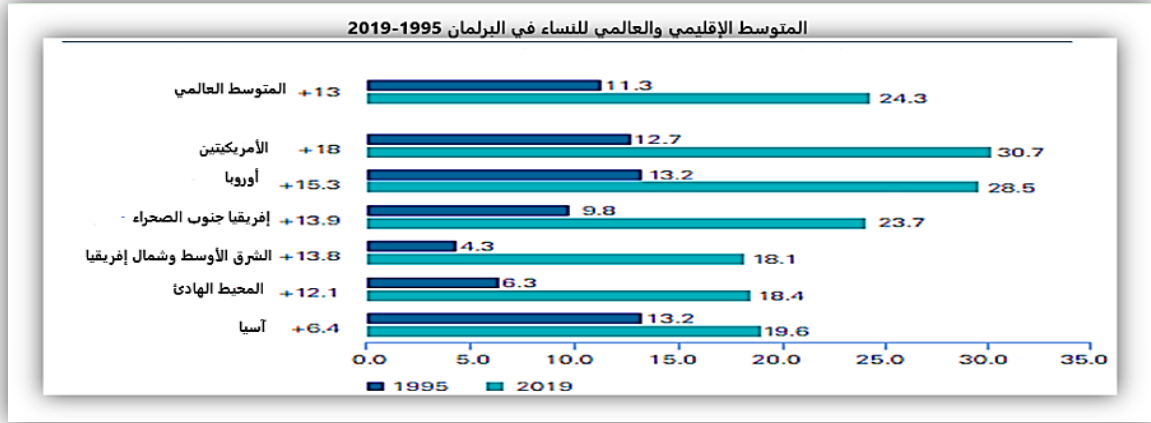
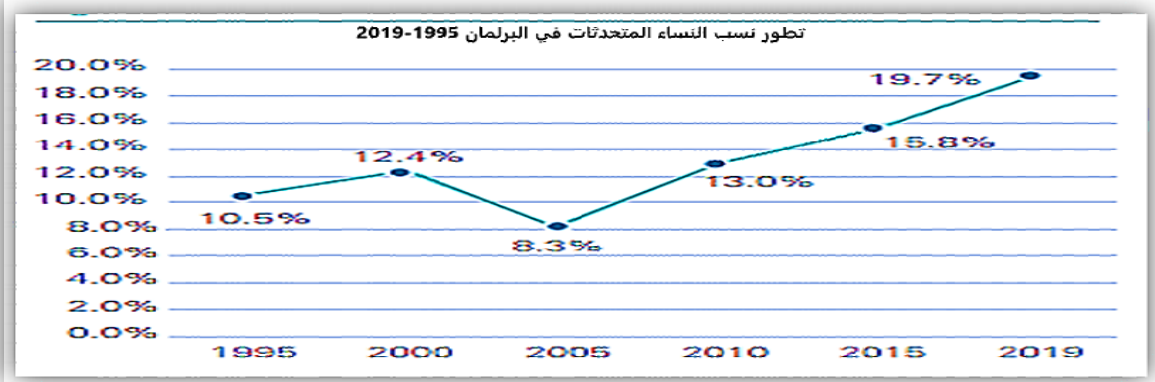
<https://data.ipu.org/women-ranking?month=4&year=2021>

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/19 الساعة: 14-26)

الجدول أعلاه يستعرض ترتيب الدول العشرة الأولى الأعلى تمثيلاً نسوياً حسب آخر إحصاء قدمه IPU في أبريل 2021، غير أنّ هذا لا ينفي أنّ التوجه العام العالمي للتمثيل ينحو نحو الصعود، على الرغم من تلك الانخفاضات المبلّغ عنها على نطاق واسع خصوصاً في البيئات ما بعد الشيوعية، إضافة إلى تلك التقلبات داخل البلد الواحد من محفل إنتخابي الى آخر، والركود في بلدان أخرى، لكن الزيادات الأخيرة ليست كبيرة ولا حاسمة، ويبين الشكلان أدناه الزيادات الإقليمية بين عامي 1995 و 2019 ففي أفضل الأحوال كانت الزيادة 18% على مدى أكثر من عقدين من الزمن، حيث تخفي المتوسطات العالمية والإقليمية فروقاً كبيرة داخل الأقاليم، حتى فيما يخص تقلّد النساء لمنصب المتحدث<sup>1</sup> الذي عرف هو الآخر تذبذباً كبيراً.

<sup>1</sup> حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي كانت عدد البلدان التي كان لها نساء يشغلن منصب رئيس البرلمان قليلاً جداً وكانت تقع في أوروبا أو في الأمريكتين وبين عامي 2005 و 2015 تضاعفت نسبة النساء كرئيسات برلمانيات حيث ارتفعت من 8.3% إلى 15.6% بحلول 2019 ارتفع هذا الرقم إلى 19.7%، مرتفعاً من 17.3% في عام 2018، متجاوزاً الرقم القياسي السابق البالغ 19.1 المسجل في عام 2017.

الشكل رقم (21): تطور نسب (النساء/المتحدثات) - على التوالي - في البرلمانات



المصدر:

<https://data.ipu.org/women-speakers>

<https://data.ipu.org/women-averages>

(تمت مراجعة الرابط بتاريخ: 2021/05/19 الساعة: 10-15)

على ضوء معطيات الشكلين أعلاه تمّ إنتقاد التحليلات التي تركّز على العدد الإجمالي للنساء في الهيئة التشريعية بسبب عدم الإعتراف بالإختلافات داخل البلد الواحد، وقد تخلق الأحزاب السياسية المختلفة داخل البلد نفسه نسباً مختلفة من النساء الممثلات. في البحث عمّا يفسّر إنخفاض أعداد النساء في السياسة، تمّ تحديد العديد من العوامل والظروف الثقافية، الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية في الديمقراطيات الغربية المتقدمة-عظفا على ما إستعرضه الفصل الثالث سابقا-ووجد أنّه في الثقافات أين

يشمل ذلك ثلاث متحدثات/ رئيسات تم تعيينهن لأول مرة في البحرين والفلبين والتوغو. تعمل النساء حالياً كمتحدثات برلمانية في جميع مناطق العالم وتقديراً لهذا الاتجاه العالمي المتنامي منذ عام 2005 يعقد الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمرات قمة منتظمة للناطقات بالبرلمان لتبادل الأفكار وتعزيز ودعم عمل المجتمع البرلماني العالمي.

تكثر المساواة مع زيادة قيم العلمنة ومنح حق التصويت للمرأة مبكراً تُكون معاً متلازمة إيجابية تصبّ في إرتفاع أعداد النساء المنتخبات وتدرج في خانة العوامل الثقافية<sup>1</sup>.

هذه التفسيرات تجد لها دعماً في الدراسات التطبيقية التي تناولتها، ولكن لا يبدو أنّ هناك شرطاً ضرورياً أو كافياً لتحقيق تمثيل المرأة<sup>2</sup> الذي يرتبط في دراسات أخرى كثيرة وكثيرة جداً باستخدام كوتا النوع ويخلق إرتباطاً إيجابياً بالمستويات العليا من تمثيل المرأة ولكنه ليس ضماناً لها. وقد تبين أنّ الخصوصية الجغرافية والزمنية للعديد من العوامل التفسيرية كانت مهمة، حيث يخلص تحليل Krook حول تمثيل المرأة الشكلي في الديمقراطيات الغربية وفي إفريقيا جنوب الصحراء إلى أنّ تمثيل المرأة الشكلي يعكس توليفات من الشروط المختلفة، وأنّ تأثير الشروط الفردية قد يتوقف على وجود/غياب الآخرين، على سبيل المثال في إفريقيا جنوب الصحراء لا تتأثر المستويات العليا من التمثيل الشكلي للمرأة بنوع النظام الانتخابي ولكنها ترتبط بأحد المتغيرات التالية: (1) وجود نظام الحصص وحالات ما بعد النزاع، (2) تحسّن أوضاع المرأة خصوصاً في مجتمعات ما بعد الصراع أو (3) اعتماد نمط معين من نظم الحصص، وضع المرأة المنخفض ومستويات التنمية العالية<sup>3</sup>، في حين ترتبط مستويات التمثيل المنخفضة بـ: (1) عدم وجود حصص أو وضع المرأة المنخفض، (2) مكانة المرأة المرتفعة والمجتمعات التي لم تمر بمرحلة الصراعات، أو (3) مستويات منخفضة من التنمية ومجتمعات لم تشهد الصراعات<sup>4</sup>.

بالنسبة لهيكل الأحزاب السياسية، يمكن للقواعد والأيدولوجية تحديد قواعد اللعبة بما في ذلك الأنظمة القانونية والانتخابية والحزبية، وبتعبير بسيط، يتم تحديد أعداد النساء اللواتي يتم إختيارهنّ كمرشحات للتشريعات من خلال، التفاعل بين عروض المتقدمين الراغبين في مزولة المهنة السياسية وبين مطالب المختارين الذين يختارون المرشحين على أساس تفضيلاتهم، تصوراتهم، قدراتهم، مؤهلاتهم وجدارتهم<sup>5</sup>. وحسب نموذج العرض والطلب حول النوع والإختلافات بين الجنسين إشارة أولاً إلى أنّ موارد

<sup>1</sup> وهناك مؤشرات أخرى تتعلق بمستوى مشاركة المرأة في الفضاء العام، أو ما يُعرف بمهن Pipeline Professions والتي يتم توظيف السياسيين فيها وهي تقليد ديمقراطي اجتماعي قوي ويمكن اعتبارها من العوامل الاجتماعية-الاقتصادية وأخيراً، يُعتقد أنّ اعتماد نُظم الانتخاب النسبية لاسيما مع كبر حجم الدائرة الانتخابية تعمل على زيادة أعداد النساء المنتخبات وهي العوامل السياسية.

<sup>2</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.07.

أنظر:

Miki. Caul. Kittlison, **Challenging Parties, Changing Parliaments**, (Columbus: Ohio State Univ. Press, 2006).  
Drude. Dahlerup & Lenita. Freidenvall, Judging Gender Quotas - Predictions and Results, **Policy & Politics**, Vol.38, No.3, 2010, p.(407-425).

<sup>3</sup> Mona. L. Krook, Women's Representation in Parliament: A Qualitative Comparative Analysis, op.cit, p.902.

أنظر:

Pippa. Norris & Joni. Lovenduski, **Political Recruitment :Gender, Race and Class in the British Parliament**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

Meryl. Kenney, & Fiona. MacKay, Already doin'it for ourselves? Skeptical notes on Feminism and Institutionalism, **Politics & Gender**, Vol.5, No.2,2009, p.(271-228).

<sup>4</sup> Mona. L. Krook, Women's Representation in Parliament: A Qualitative Comparative Analysis, op.cit, p.903.

<sup>5</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.08.

المرأة ستكون أقل ومختلفة عن الرجل، بما يقلل من عدد النساء في "مجموعة الإمداد" لإختيار المرشحات وثانياً قد تواجه المرأة تمييزاً سلبياً في بحثها عن الإختيار وبناءً على ذلك، فإن الساحة السياسية معقدة ومن المستبعد أن تنتج حلاً متوازناً<sup>1</sup>.

في حين تكون متطلبات التمثيل الشكلي هي الأقل سطحية بشكل واضح من حيث أنّ النساء فقط يمكنهنّ تمثيل النساء بصفة شكلية، نجد أنّ التمثيل الجوهري أكثر تعقيداً حيث تشير الكثير من المنظرات النسويات Phillips؛ Mansbridge؛ Dovi إلى أنّه أقلّ احتمالاً للتبني من جانب الممثلات الموجودات في المجالس التشريعية<sup>2</sup>، وفي ذلك أستخدم مفهومان للتنبؤ به هما: الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة، وبذلك تحولت حجة البحث من الحضور إلى التدقيق فيما سيحدث عندما تكون النساء حاضرات، وما يحدث عندما تتغير أعدادهنّ كونها حجة للنظر في التمثيل الجوهري الذي بدوره لا ينكر أهمية الحضور، وتشير الدراسات الحديثة إلى أنّ الجهات الفاعلة الأساسية قد تقوم -حتى عندما تكون الأعداد صغيرة- بإتخاذ إجراءات حاسمة لفائدة النساء<sup>3</sup>.

وعليه فإنّ ما يميّز الفاعل الحاسم عن الممثلين الآخرين هو العتبة المنخفضة نسبياً لبدء العمل، ويلاحظ عنهم إندفاعهم ربما بسبب قناعاتهم النسوية وربما بفعل خبرتهم النسوية للمبادرة بالتمثيل الجوهري، ولا يستبعد هذا الفهم إمكانية أن يكون الممثلون الذكور قد "تصرفوا من أجل النساء" في الماضي وربما يفعلون ذلك اليوم وغداً، ولكنه يتطلب من الباحثين النسويين النظر بشكل كامل في السياقات التي يحدث فيها التمثيل، وإنّ الممثلين الذين "يتصرفون لصالح النساء" و/أو يطالبون بـ "التصرف لصالح النساء"، لا يقتصرون على الهيئات التشريعية المنتخبة حيث يحدث التمثيل في مجموعة متنوعة من المنتديات الأخرى إمّا منفصلة عن السياسية منها أو بالتشارك معها<sup>4</sup>، وبالتالي يجب أن تستكشف البحوث المستقبلية التفاعلات بين هذه الأنواع المختلفة من المواقع.

<sup>1</sup> Mona. Krook, Quotas for Women in Politics: Gender & Candidate Selection Reform Worldwide, op.cit., p.04.

<sup>2</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.09.

<sup>3</sup> Ibid.

أنظر: Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, **Scandinavian Political Studies**, Vol.11, No.4, 1988, p.(275-298).

Sarah. Childs, Krook. Mona. Lena, Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes, **Politics and Gender**, Vol.2, No.4, 2006, p.(522-530).

Sarah. Childs & Krook. Mona. Lena, Critical Mass Theory and Women's Political Representation, **Political Studies**, Vol.56, No.3, 2008, p.(725-736).

<sup>4</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.09.

أنظر:

Karen. Celis, & Others, Rethinking Women's Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008.

أي النساء ممثلات؟ يرتبط هذا التساؤل المعقد إرتباطاً وثيقاً بالتساؤلين الثاني والرابع، فالقضايا المركزية هي شكلية وموضوعية في ذات الوقت، وهنا يُتساءل عن "أي نوع من النساء هنّ الممثلات المنتخبات؟" ويُقر بالطبيعة المتنازع عليها لمفهوم مصالح المرأة، حيث تضعف حالة التمثيل الشكلي عندما تُعتبر كل النساء بإمكانهنّ أن تصبحنّ ممثلات منتخبات، فنادرًا ما تسجّل مشاركتهنّ جميعاً في كل المناسبات الإجتماعية رفقة الناخبين وهو ما ينطبق أيضاً على الرجال لكنه لا يخلق إشكالا في كثير من الأحيان<sup>1</sup>.

وجدت الكثير من الدراسات أنه من المرجح أن تكون النساء المنتخبات في أوروبا من: ذوات المستوى العالي من التعليم، من الطبقة المتوسطة، نساء الصفوة، ومع ذلك فإنّ الاختلافات البارزة من الناحية السياسية بين النساء هي كبيرة مثل تلك الموجودة بين الرجال وتشمل: الطبقة، العرق والطائفة، الدين، السن، العضوية في المجموعات والانتماءات الحزبية، الحالة الإجتماعية، وجود أطفال في المنزل/المدرسة، الوضع الوظيفي، الحقوق، المرأة اليسارية أو النسوية أو المناهضة للنسوية<sup>2</sup>... ورواد الحركة النسوية في كثير من الأحيان يلتقطون الفروقات السابقة ويقاطعونها من خلال تبنيهم لمفهوم التقاطع الذي عالجته<sup>3</sup> Weldon في كتاباتها.

على الرغم من عدم تجانس النساء ك"فئة" يبقى دائماً هناك تساءل يطرح نفسه يدور حول كيف يمكن أن يؤثر ذلك (عدم التجانس) على تصوّرات التمثيل؟، لكن الأمر يبقى - إلى حدّ ما - نظرياً<sup>4</sup> وقد عالجته أمهات الأدبيات حول التمثيل عند: Phillips؛ Young؛ Dovi وهناك القليل من البيانات المتوفرة حول تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية للمرأة، والموجود منها يعكس الثقافة السياسية للبلد، حيث أنه وعند

<sup>1</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.10.

أنظر:

Mercedes. Mateo. Diaz, **Representing Women: Female Legislators in West European Parliaments**, (Essex: ECP, 2005).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> إن مفهوم التقاطع هو مساهمة النظرية النسوية في الأدبيات التي تسعى إلى فهم كيفية تشابك الهياكل الاجتماعية مثل الجنس والعرق والطبقة وقد نشأ من جهود النسويات السود في الولايات المتحدة للتنظير حول تجاربهن وموقعهن الاجتماعي غير أن للمفهوم إمكانات كبيرة لإلقاء الضوء على السياقات الوطنية الأخرى أيضاً. حين يقدم نقداً هاماً لبعض طرق التفكير الشائعة حول تفاعل الهياكل الاجتماعية وهو مبتكر بشكل خاص كوسيلة للتقاطع تعقيد تفاعل هذه الهياكل الاجتماعية. مع ذلك، فإن محاولات تفعيل المفهوم أدت إلى عدم تحديد المفهوم المحتمل للمفهوم إلى حد كبير. لقد أكدت Weldon بأن إحدى الطرق الحالية لتفسير فكرة التقاطع تحد دون داع من التحقيق التجريبي الذي يستخدم هذا المفهوم ويعيق التحليل الهيكلي الاجتماعي وأقترحت نهجاً مختلفاً لتصور وتفعيل التقاطع، نهج يعترف بإمكانية تعدد التفاعلات بين الهياكل الاجتماعية بما يسمح بتتظير هذه الأنواع المختلفة من التفاعلات والتحقيق فيها، وهذه النسخة أكثر صدقاً في صميم فكرة التقاطع وتلتقط بشكل أفضل الاستراتيجيات التحليلية والسياسية الفعلية التي وجدها النشطاء والهتمون. انظر:

Laurel. S. Weldon, **Intersectionality**, In: Goertz. Gary & Amy G. Mazur, **State Feminism**, (Cambridge University Press, 2008), p.(193-218).

Laurel. S. Weldon, Moving to a Comparative Politics of Gender?, **Politics & Gender**, Vol.2, No.2, 2006, p.(221-263).

Laurel. S. Weldon, The Structure of Intersectionality: A Comparative Politics of Gender, **Politics & Gender**, Vol.2, No.2, 2006, p.(235-248).

<sup>4</sup> أنظر:

Anne. Phillips, **The Politics of Presence**, (Oxford: Clarendon Press, 1995).

Iris. Marion. Young, **Inclusion and Democracy**, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Suzanne. Dovi, **The Good Representative**, (Malden, USA: Blackwell, 2007).

جمع البيانات يلاحظ أنّ الاختلاف في الإنتماءات الحزبية حظي بأكبر قدر من الإهتمام، وبالتالي، تتوفر معلومات جيّدة عن وجود نساء من مختلف الأحزاب السياسية في معظم البيئات؛ على أساس العرق في الولايات المتحدة الأمريكية؛ على أساس العرق والطبقة في المملكة المتحدة، على أساس الطائفة في الهند<sup>1</sup>؛ ولكن المعلومات قليلة نسبيًا حول جوانب أخرى من الفروقات، ويمكن أن يكون الاختلاف بحد ذاته حساسًا من الناحية السياسية، وأحيانًا يكون حساسًا جدًا بحيث لا يمكن تسجيله رسميًا. فمثلا في حقبة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا، أُعتبر إنتخاب أغلبية النساء في السلطة التشريعية مؤشراً على أنّ الإنقسامات القبلية قد تمّ علاجها ولكن من غير القانوني إسناد الهوية القبلية إلى أيّ شخص، وأُستخدمت التشوهات الديمغرافية في مرآة التمثيل ضدّ الإدعاءات المتعلقة بالحضور السياسي للمرأة، وفي الديمقراطيات الأنغولوساكسونية، تقوم الإنقسامات على أساس كل من العرق والطبقة بإثارة الحجة المضادة على أنّ التمثيل الشكلي للمرأة يعني بشكل فعّال وجود نساء الطبقة الوسطى فقط من النخبة البيضاء، وقد عارض الرجال الإشتراكيون الأوروبيون تاريخياً حق المرأة في التصويت والحركات النسائية لنفس السبب<sup>2</sup>، وفي الهند مثلاً أنتقدت حركة التمثيل السياسي للمرأة بسبب فشل زعماء الطبقة الوسطى في تشكيل تحالفات مع نساء الطبقات الدنيا.

تعالج Htun هذه النقطة عندما تؤكد بأنّ حصص المترشّحين هي الحل المناسب لتمثيل المرأة الشكلي، في حين أنّ الأماكن المحجوزة هي الأفضل لمجموعات الأقليات. بالتالي، فعندما تُستخدم الأماكن المحجوزة لتشجيع النساء فإنهنّ يخاطرن بالإنقسام على مجتمعات الأقليات، وكمثال ذلك تجربة الحركة الهندية في التمثيل السياسي للمرأة، قال سياسي بارز إنّ الفاتورة عادت لصالح 'Balkati Auraten' أي "النساء ذوات الشعر القصير"، وفي ذلك إشارة إلى النساء في المناطق الحضرية من الطبقة العليا<sup>3</sup>، وبإختصار لا يزال الاختلاف يمثّل مشكلة كبيرة بالنسبة إلى النسويات اللواتي ينكرنّ الفئة الواحدة "للنساء" بإعتبارها أساسية ويهدفن إلى تمثيل متنوع للمرأة في السياسة، وهو شرط لم يحققه الرجال بعد، فإذا كانت مجموعات مختلفة من النساء يعانين من عدم المساواة فقد يكون ذلك لأنّ لديهنّ إهتمامات مختلفة لتمثيلها، وبالتالي فقط عندما يتم عكس الإختلافات البارزة بين النساء -على الأقل- من قبل ممثليهم المنتخبين يكون هناك نفوذ حقيقي للحجة الشكلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.10.

<sup>2</sup> Joni. Lovenduski, **Women and European Politics**, (Brighton: Harvester, 1986).

<sup>3</sup> Mala. Htun, Is Gender like Ethnicity? The Political Representation of Identity Groups, **Perspectives on Politics**, Vol.2, No.3, 2004, p.448.

<sup>4</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.11.



عند نقل الإهتمام من التمثيل الشكلي إلى التمثيل الجوهري، وُجد أنّ هذا الأخير متهم من الناحية العملية بكونه مجرد تمثيل لمصالح النخبة النسائية، لكن مفهوم "مصالح المرأة" أثبت أنه مثير للجدل عند علماء النوع الاجتماعي والسياسة، حين سعت النسويات على نحو مختلف لتحديد المصالح الذاتية والموضوعية للمرأة<sup>1</sup>، ورفضت المفهوم لمصالح الحاجة<sup>2</sup>، وحاولت تجنب أيّ معارضة بين الحاجة والإهتمامات من خلال تفضيل التواجد، أو تفضيل مصطلحي مخاوف المرأة<sup>3</sup> أو وجهات النظر<sup>4</sup>.

توضّح Celis بشكل مستفيض أنّ هذه المصطلحات تسجل كـ "توزيع خاص بالعمل" على سبيل المثال، أدوار المرأة في الإنجاب ورعاية الأطفال (عند Sapiro)، التأكيد على دور التقسيم الجندي للعمل المنتج (عند Diamond و Hartsock)، أو الرجوع إلى وجهات النظر التي تُستمد من وضع المرأة الهيكلي في المجتمع (عند Young، Phillips، Lovenduski)، وأشارت مقارنة أربعة بيئات إلى التمييز بين "قضايا المرأة" (فئة السياسة العامة المهتمة بالتوفيق بين العمل والحياة الأسرية)، و"مصالح المرأة" (المحتوى المحدد الممنوح لهذه الفئة من قبل مختلف الجهات الفاعلة). في المقابل كان هناك بعض الإتفاق حول ما يشكّل قضايا المرأة في هذه البيئات (المملكة المتحدة، فنلندا، بلجيكا والولايات المتحدة) كالمساواة في الأجور والعنف ضد المرأة، مقابل مطالب أكثر خصوصية في بيئة معيّنة مثل تمكين المرأة من الرياضة في الولايات المتحدة، وقد خلصت Krook وزميلاتها إلى أنّه، بالإضافة إلى الطبيعة المتنازع عليها حول "مصالح المرأة" يختلف ما يشكّل قضايا المرأة مع مرور الوقت وفيما بين البيئات<sup>5</sup>، وفي الدراسات التجريبية لـ Celis تمّ الوصول إلى مقاربتين رئيسيتين لتفعيل مصالح المرأة<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> Virginia. Sapiro, **When are interests interesting? The problem of political representation of women**, In : Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford, Oxford University Press, 1998), p.(161-192).

<sup>2</sup> Irene. Diamond & Nancy. Hartsock, **Beyond Interests in politics : A Comment on virginia sapiros; When are interests interesting, The problem of political representation of women**, In: Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford:Oxford University, 2009).

<sup>3</sup> Cynthia. Cockburn, Strategies for Gender Democracy, **European Journal of Women's Studies**, Vol.3, No.1, 1996, p.(7-26).

<sup>4</sup> أنظر :

Joni. Lovenduski, **Feminizing Politics**, (Cambridge: Polity Press, 2005).

Joni. Lovenduski, **State Feminism and the Political Representation of Women**, (Cambridge: CUP, 2005).

<sup>5</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.11.

<sup>6</sup> Ibid.

أنظر :

Karen. Celis, **Reconciling Theory and Empirical Research, Methodological Reflections on Women MP's representing Women's Interests**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington DC, 2005.

Karen. Celis, Substantive Representation of Women and the Impact of Descriptive Representation in The Belgian Parliament, **Journal of Women, Politics and Policy**, Vol.28, No.2, 2006, p.(85-114).

Karen. Celis, **Gendering Representation**, In: Goertz. Gary & Amy. Mazur, (eds.), **Politics, Gender, and Concepts**, (Cambridge: CUP, 2008), p.(71-80).

Karen. Celis & Others, Rethinking Women's Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, p.(99-110).

Karen. Celis & Childs. Sarah, The Substantive Representation of Women: What to Do with Conservatives' Claims?, **Political Studies**, Vol. 60, No.1, 2012, p.(213-225).

Karen. Celis & Childs. Sarah, **Good Substantive Representation: A Feminist Economy of Claims**, Paper presented at the European Conference on Politics and Gender, Barcelona, Spain, 2013.



1. في الأولى يتم تعريف إهتمامات المرأة بشكل شخصي من قبل الباحثين إمّا على أنها تلك المرتبطة تقليدياً بالمرأة مثل رعاية الأطفال والأسرة، أو تلك ذات "اللكنة النسوية" مثل الإجهاض أو العنف المنزلي، هذه المقاربة تعاني -وفق Celis- من الميل إلى إضفاء طابع الأولوية على المرأة وهو أمر لا يمكن الدفاع عنه نظرياً ويقوّض المخاوف النسوية حول عدم التجانس والتقاطع، ففيه مخاطرة بتجاهل الإختلافات بين النساء في مكان وزمان معينين، وكذلك عدم إدراك أنّ مصالح المرأة قد تختلف إختلافاً كبيراً بإختلاف الأزمنة والأمكنة؛

2. تتناول المقاربة الثانية موضوعات حركية المرأة المعاصرة لتحديد مصالح المرأة، وقد لاقت هذه المقاربة أيضاً إهتمام<sup>1</sup> McBride و Mazur، وتمّ الطعن فيها على أساس أنّها تميّز للحركة النسوية، من حيث إفتراضها أنّ الحركات النسوية حرة في توضيح مطالبها ولهذا تؤكد Celis وزميلاتها أنّه من الأفضل أن نعترف بأنّ مخاوف المرأة -بديها- غير محدّدة فهي ذات صلة بالسياق وخاضعة لتطوره.

من الأخطار الأخرى المترتبة على مشكلة فهم مصالح المرأة مشكلة الخلط بين مصالح المرأة وفهم النسويات لمصالح المرأة، وهذا ما تعرضت إليه<sup>2</sup> Schrieber، حيث لم يبدأ علماء النوع الإجتماعي والسياسة إلا في الآونة الأخيرة بالتصدّي بشكل صريح للتحدي الذي يطرحه المحافظون ومناهضو النسوية الذين يدعون أنّهم يعملون لصالح النساء، حيث أنّ صعوبات إنشاء مجموعة واحدة تجعل من إهتمامات المرأة أولوية كبرى لم تمنع في الواقع النساء النسويات من الدعوة لسياسات محدّدة للنساء، حيث يمكن بناء أجندة سياسية نسوية من خلال مراجعة الأبحاث التي تنطلق من التعريفات النسوية وتشمل هذه الأجندة المساواة في الأجور والمعاملة المتساوية في العمل، الحقوق الإنجابية بما في ذلك الإجهاض ورعاية الأطفال والعمل المنزلي والحرية الجنسية والعنف ضدّ المرأة وقضايا البغاء والإتجار به وتشويه الأعضاء الحميمة للإناث في بعض المناطق وأيضاً التمثيل. في ذات السياق قامت شبكة الأبحاث حول النوع الإجتماعي والدولة (RNGS)، وهي شبكة دولية من الباحثين النسويين الذين يبحثون في نسوية

---

Karen. Celis, Sarah. Childs, Johanna. Kantola & Mona. Lena. Krook, **Constituting Women's Interests through Representative Claims**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, September 3-6, 2009, p.(149-174).

<sup>1</sup> أنظر:

Dorothy. McBride & Mazur. Amy, **The Politics of State Feminism: Innovation in Comparative Research**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

<sup>2</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.12.

أنظر:

Ronnee. Schreiber, **Righting Feminism : Conservative Women and American Politics**, (NY: Oxford Univ. Press, 2008).

الدولة والسياسات الجندرية في الديمقراطيات الغربية بتحليل خمس مجالات للسياسة: التدريب على العمل، البغاء، الإجهاد، التمثيل السياسي وجندرة القضايا الرئيسية.

جندرة القضايا الكبرى المعاصرة أثار ضرورة إدراج الإعراف بحقيقة أنّ المرأة لها مصالح في السياسات العامة الرئيسية، حيث توضّح دراسة Franceshet and Piscopo عن التمثيل الجوهري في الأرجنتين أنّ تعزيز الحصص بين الجنسين، معاقبة التحرش الجنسي، مكافحة العنف ضد المرأة كلها من إهتمامات مصالح المرأة<sup>1</sup>، وقد يكون أحد أسباب هذه المخاوف المشتركة عند ضبط السياسات عبر البيئات هو التعاطي مع "قضايا المرأة" الجماعية من خلال الحركات النسائية الدولية والنشطاء النسويين والجهات الفاعلة الدولية مثل الأمم المتحدة، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW<sup>2</sup> التي إعتدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنهاج عمل بكين<sup>3</sup>، وكلها ذات وزن. في سياق متصل سُجلت نقاط أخرى لتأثيرات الحضور على التفاعل بين النوع والحزب، حيث وجدت العديد من الدراسات أنّ الإلتزام الحزبي يقدّم تفسيرات أكثر من النوع وعلاوة على ذلك، غالباً ما تكون النساء العضوات في الأحزاب ذات الميول اليسارية ممثّلات أكثر من نساء بقية الأطياف السياسية التي تبذل أقصى ما في وسعها لإثارة قضايا المرأة وإهتماماتها.

إتجاه من يخضع الممثلون للمساءلة؟ المساءلة عند Pitkin هي "محاسبة الممثل عن أفعاله"<sup>4</sup>، وهنا إشارة إلى وجود تناقض آخر في الديمقراطية التمثيلية، فمن ناحية يجب أن يكون الممثلون قادرين على التصرف، ومن ناحية أخرى يجب أن يكونوا مسؤولين عن تلك التصرفات.

باختصار، يعتقد الدارسون لإشكالية المساءلة أنّ التمثيل الجوهري موجود فقط عندما تكون هناك ضوابط شفافة وفعّالة تجعل الممثل مسؤولاً أمام الممثلين<sup>5</sup>، يمكن استخدام مدخل المساءلة لدحض المزاعم القائلة بأنّ حتى أولئك الذين لا/لم يُسمح لهم بالتصويت هم ممثلون فعلياً، ففيما سبق تمّ تمثيل النساء - قبل منحهنّ حق الانتخاب- من طرف أرباب أسرهنّ من الذكور، وفي الديمقراطيات تُعدّ الإنتخابات المنظمة "الحرّة والنزيهة" شكلاً حاسماً من أشكال المساءلة وعنصر الديمقراطية غير القابل للتفاوض، ومع

<sup>1</sup> Susan. Franceschet & Jennifer M. Piscopo. Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina, *Politics & Gender*, Vol.4, No.3, 2008, p.(393-425).

<sup>2</sup> تتناول لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة (في موادها السادسة، السابعة، العاشرة، الحادية عشر، الثانية عشر، الثالثة عشر والسادسة عشر على التوالي) العديد من المواضيع التي تهم المرأة على غرار: الدعارة والإجهاد، التمثيل السياسي، التعليم، التوظيف، صحة المرأة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الزواج والحياة الأسرية.

<sup>3</sup> تناولت بيجين عام 1995 جملة أمور ك: فقر المرأة، التعليم، الصحة، العنف ضد المرأة، الصراعات، عدم المساواة الاقتصادية، وتقاسم السلطة والسياسة، الحقوق للمرأة وحقوق الطفلة.

<sup>4</sup> Hanna. F. Pitkin, op.cit, p.11.

<sup>5</sup> Ibid, p.57.

ذلك تبقى المشكلة مطروحة حول أفضل الطرق لإضفاء الطابع المؤسسي على المساواة، والتي تتجه نحو بنية ديمقراطية حديثة تكون فيها الانتخابات حاسمة لكنها لا تُسفر عن تفاصيل التفضيلات السياسية.

على المستوى التنظيمي تُعدّ المساواة إحدى وظائف الهيئة التي يتصرف فيها الممثلون، لذا عندما يكون الفواعل أعضاءً في السلطة التشريعية لن يكونوا فقط مسؤولين أمام ناخبهم وأحزابهم ودوائرهم الانتخابية، ولكن حتى أمام النقابات المهنية المنخرطين فيها هم وزملائهم وأيضا أمام أحزاب زملائهم المناضلين، وبشكل غير مباشر أمام كل الهيئة الناخبة وكل مصالحها، وغير أنّ مساواة الممثل أمام الجهات النسوية ليست محدّدة قانونا -عادة- فقد تكون/لا تكون ذات وزن كبير في عملية صنع القرار، ورغم أنّ هناك ممثلين منتخّبين قد يكونون مسؤولين أمام الحركات النسوية عن مستوى الأفكار، فإنّ القوانين والتنظيمات المعمول بها -عموما- لا تنص عادة على المساواة المباشرة للممثلين المنتخّبين أو المعيّنين أمام الحركات النسوية، حتى عندما يكونون مؤثرين في إختيار النساء وفي إنتخابهنّ وفي تعيينهنّ في مناصب السلطة التنفيذية أو في الوصول إلى الوكالات التي كثيرا ما تشارك في الترشيح الرسمي/غير الرسمي لأعضائها هناك إستثناءات لبعض وكالات المساواة<sup>1</sup>. مع ذلك العديد من الممثلات تشعرنّ بالإلتزام بتمثيل المرأة وهذا ما أكّدته دراسات كل من Mateo Diaz<sup>2</sup> و Childs<sup>3</sup>، فعند التدخل في القضايا التي تمثّل أولويات المرأة وعند تقديم مطالب تتطابق مع التفضيلات النسوية و/أو مطالب الحركة النسوية، فإنّ الممثلين يحاولون تمثيل النساء عن طريق توجيه أفكار الحركة إلى صناع القرار، ولكن يبقى الإستفهام مطروحا إن كانت مسؤولة أمام النساء رغم إنتقاء عناصر المساواة الحاسمة.

<sup>1</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.17.

أنظر:

Marila. Gaudagnini & Alessia. Dona, **Women's Policy Machinery in Italy between European Pressure and Domestic Constraints**, In : Outshoorn. Joyce & Johanna. Kantola, **Changing State Feminism**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p.(164-181).

أنشأت معظم الديمقراطيات الغربية وكالات السياسة النسائية لتحسين وضع المرأة بحلول التسعينات، ومع ذلك، فقد تغير السياق السياسي بشكل جذري: حيث أثرت التطورات مثل إصلاح دولة الرفاه، الحكم متعدد المستويات، والجهوية واللامركزية أثرت كلها على الفرص المتاحة للوكالات والحركات النسائية للتعبئة. وأحد الإشكالات الرئيسية التي عالجتها الباحثتان في هذا المؤلف هو كيف تمكنت الوكالات السياسية النسائية من تطوير أدوارها أو الحفاظ عليها أو تعزيزها في السياق السياسي المتغير وكيف تكيفت الحركات النسائية مع التغيير في بيئات الدراسة.

<sup>2</sup> Mercedes. Diaz. Mateo, **Representing Women: Female Legislators in West European Parliaments**, (Essex: ECPR, 2005).

في هذا المؤلف تبحث Diaz في المشاركة السياسية والتمثيل والشرعية في البرلمانات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك في ثلاثة أسئلة كبرى:

- ما الذي يؤثر على حضور المرأة في البرلمان؟
- هل عدد النساء في البرلمان له تأثير؟؛ و
- هل النساء في البرلمان يمثلنّ النساء؟

ومن النتائج غير المتوقعة للبحث أن مجموعات صغيرة نسبياً من النساء يمكن أن تؤثر على جوانب مختلفة من العملية التشريعية، Diaz تعرضت إلى تحليل النظم الانتخابية المختلفة وخلصت إلى أن مستوى التناسب في النظام يؤثر على مدى عكس البرلمان لسياسته اجتماعياً وأيديولوجياً.

<sup>3</sup> Sarah. Childs, **New Labour's Women MPs: Women Representing Women**, (New York: Routledge, 2004).

لم يمض وقت طويل بعد انتخاب عدد قياسي من النساء في مجلس العموم في عام 1997 حيث بدأ رد الفعل العكسي وكان الانتقاد شاملاً بالقول: "لقد ارتدتين ملابس خاطئة" و"لقد صوتين بطريقة خاطئة" و"لقد كنّ معنيات بالقضايا الخاطئة" وبذلك اتهمنّ بالفشل في إحداث الفرق كما ورفضهنّ البعض ووصفهنّ على أنهم "Blair's Babes" في هذا المؤلف قامت Childs بالاعتماد على مقابلات متعمقة مع أكثر من نصف البرلمانيات الجدد من حزب العمل بالكشف عما عاينته بعد دخولهنّ الفضاء النيابي.

المساءلة بعد غير مستكشف إلى حدّ كبير في دراسات التمثيل النسوي ويعتبرها البعض من مبررات المطالبة بمساءلة الجهات الحكومية تجاه الحركات النسوية، وهي ليست الطريقة التي تتم بها في النظم الديمقراطية، حيث عادة ما يتم توفير المساءلة من خلال عمليات ديمقراطية "غير مثالية" يتم فيها إستيعاب أصوات الحركة عند تجميع السياسات الإنتخابية التي لم يتم تصميمها لمراعاة مصالح المرأة، ورغم أن الحركات النسوية هادفة إلى تصحيح الإختلالات الناتجة عن ذلك، لكن فعاليتها تبقى محدودة بسبب طبيعة النظم التي تعمل فيها<sup>1</sup>. هناك القليل جدا من نظريات التمثيل السياسي النسوي التي تُقرّ بهذه المشكلة في النظم السياسية، حيث تُعدّ مناقشة<sup>2</sup> Mansbridge إستثناءً في ذلك غير أنها إستثناء يفترض وجود نوع من الإنضباط الحزبي الفضفاض، ومن ثم فإنّ تحليلاتها لا تنطبق على حكومات الحزب الواحد التي لا يكون فيها للناخبين سوى خيار ضئيل من المرشحين والمشرّعين، أو عندما تكون المداولات التشريعية غير فاصلة وحتى في الحالات التي يوجد فيها إعتراف بمساءلة المسؤولين أمام الحركات النسوية فإنه نادراً ما يكون مباشراً.

مدى توافر وإحترام المساءلة يعتمد على القنوات التي تسبق إدراج المطالب السياسية للمرأة، بما يضيف من طبقات العزل المؤسسي لنخب الذكور غير أنّ Dodson تؤكد بقولها أنّ النسويات أبدين رضاً وقبولاً عن تصرفات الممثلات من النساء لأنهنّ في معظم الأحيان كنّ "متفقات مع ما يعتقد الباحثون النسويون أنه يجب أن يأخذ به كسياسة توجيه مناسبة"<sup>3</sup>. لكن الذي كان في يوم ما موقفاً ثابتاً ومستداماً إنتفى خصوصاً إذا ما كانت النساء المحافظات والمناهضات للنسوية حاضرات في الهيئات السياسية.

### المطلب الثاني: إشكالات متعلقة بفضاء التمثيل

تبحث التحليلات المقارنة في تقييم الهيئات البرلمانية الرسمية "الخاصة بالنساء" والشبكات غير الرسمية والمجموعات البرلمانية ك"هيئات المساواة بين الجنسين Gender Equality Bodies"، لتحديد مدى مساهمتها في عملية جماعية "جيدة" للتمثيل الجوهري للمرأة، وهذا بمحاولة إستكشاف الأماكن التي تستجيب للمرأة والتي تشمل مجموعة متنوعة من مطالبها. حيث تُسجّل بيانات دون أخرى درجات أفضل لمعيار الإستجابة بالنظر إلى أنّ الإرتباط بالحركة النسوية مضمون إلى حدّ ما، بينما تبدو بيانات أخرى واعدة أكثر بشأن ذلك ويرجع ذلك في الغالب إلى قواعدهما المتعلقة بتكوين هيئات المساواة بين الجنسين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit., p.18.

<sup>2</sup> هناك العديد من مناقشات Mansbridge في السياق والردود عليه من قبل المتقنين معها أو المختلفين معها في نقاط معينة.

<sup>3</sup> Debra. L. Dodson, *The Impact of Women in Congress*, (Oxford: OUP, 2006), p.22.

<sup>4</sup> أنظر:

ومع ذلك، قد تشكّل الهيئات المختلفة موقعًا قويًا للتمثيل الجوهري الجيد للمرأة، ويبقى ذلك مفتوحًا للدراسات المستقبلية.

**أين يحدث تمثيل المرأة؟** التمثيل يحدث في تنظيمات معينة تُعرّف بأنّ لها قواعد وعمليات تشهد النقاش وتصنع القرار، وذلك من خلال تحديد من هو الممثل دون غيره، كيف وأين ومتى يتم إتخاذ القرارات. قد تكون هذه الهيئات قد صُممت/أو لا آخذة بعين الإعتبار التقاليد الديمقراطية-النسوية، وقد ركزت البحوث النسوية على وجه التحديد على مكانة النساء والمدافعات عن النساء في الهيئات السياسية بتفحص تكوينات النظام (النظام الانتخابي والحزبي)، الآليات الإجرائية (المعايير الرسمية وغير الرسمية لإختيار المرشح وتكوين بطاقة الإقتراع)، الآليات المعيارية (معايير المساواة في التمثيل مثلاً) لتحديد ما إذا كانت "تسهّل و/أو تعرقل" الوصول إلى "التمثيل الشكلي" وإذا كانت تؤثر على التمثيل الجوهري<sup>1</sup>.

حتى الآن، تؤكد معظم الدراسات على دور الهيئات التشريعية المنتخبة التي دائماً ما تُهندس تلك القرارات، التي يتم إتخاذها في أماكن أخرى أو التي لم تكن من قبل المسؤولين المكلفين بذلك بموجب الإنتخابات، وتبيّن أنّ للحكومات المعيّنة والهيئات العامة الأخرى والأحزاب السياسية والمنظمات الإقتصادية والنقابات المهنية والتنظيمات العمالية ومنظمات أرباب العمل والشركات والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية ودور النشر والإذاعة والإعلام الإلكتروني، كلها لها دور في صنع القرار السياسي كونها الساحات التي تسعى النساء إلى التواجد فيها، والتي غالباً ما يتم إخضاع جزء صغير فقط من مناصبها للإنتخاب بشكل مباشر والأغلبية الباقية منها يتم تعيينهم، في حين تخضع بعضها لأسلوب الإنتقاء الذاتي<sup>2</sup>، وقد حاول عدد معتبر من الباحثين النسويين البحث في التمثيل خارج المجال التشريعي، ووجهوا بحوثهم نحو الهيئات التنفيذية والوكالات والأحزاب والمنظمات المجتمعية بمختلف الأنواع<sup>3</sup>.

Karen. Celis, Sarah. Childs & Jennifer. Curtin, Specialised Parliamentary Bodies and the Quality of Women's Substantive Representation: A Comparative Analysis of Belgium, United Kingdom and New Zealand, **Parliamentary Affairs**, Vol.69, No.4, 2016, p.(812-829).

<sup>1</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.13.

أنظر:

Meryl. Kenney & Fiona. MacKay, 'Already doin' it for ourselves? Skeptical notes on Feminism and Institutionalism, **Politics & Gender**, Vol.5, No.2, 2009, p.(228-271).

<sup>2</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.13.

<sup>3</sup> هناك العديد من الدراسات التي لاحت بظلال بحثها نحو مؤسسات أو هيئات ومواقع أخرى تثبت بها أو تنفي دورا لتحقيق التمثيل النيابي للمرأة، رسالة دكتوراه من إعداد "Rosa Vivian" سنة 2010 التي تعرضت بالدراسة والتحليل الكمي وفق المقاربة المؤسسية الى دراسة دور المؤسسة الحزبية في زيادة درجة المشاركة السياسية للمرأة، ليس هذا فحسب بل وكذا الإشارة الى الدور التعبوي للأحزاب والذي يسهم في انماء الشعور بأهمية إقحام المرأة في الحياة السياسية(ناخبة أو مرشحة) وقد شملت الدراسة 92 حزبا سياسيا في 18 دولة من أمريكا اللاتينية.

John. Hogstrom, Women's Representations in National Politics in the World's Democratic Contries; A Research Note, **Journal of Woman, Politics and Policy**, Vol.33, No.3, 2012, p.(263-279).

هذه المقالة الصادرة في مجلة : Journal of Woman, Politics and Policy في 2012/08/03 يطرح فيها الباحث مفهومًا مستحدثًا للتعبير عن التمثيل النسوي في السياسات العامة والذي يضم في طياته كل من التمثيل في البرلمان والتمثيل في الحكومة، والنتائج العملية للدراسة (في

إنّ تكوين الهيئات المؤسسية واللجان التي تمارس سلطة إتخاذ القرار في معظم جوانب الحياة السياسية شكلت مصدر قلق كبير لنشطاء دول الشمال، الذين حدّدوا الفجوات بين الجنسين في التمثيل وعملوا على تنفيذ أنواع مختلفة من سياسات الحصص في التعيينات للمناصب العامة لتصحيح مثل هذه الإختلالات عند كل من<sup>1</sup>: Hernes، Vole، Karvonnen، Selle، Bergqvist وغيرهم، ورغم أنّ أغلب الأبحاث وأكثرها إستدامة ركّزت على التعيينات في الهيئات الحكومية في الديمقراطيات الراسخة عند الغرب، إلا أنّ هناك أدبيات ناشئة تناولت النظم السياسية الأخرى عند كل من: Waylen، Weldon، Goetz وغيرهم، ووجدت أنّ النظام السياسي للدولة الذي يجري فيها النقاش، ومواقع الهيئات -خاصة من حيث قربها من السلطة- التي تجري فيها العملية والقواعد التي يعمل المشاركون تحتها جميعها تؤثر على التمثيل، ففي النظم الديمقراطية في أوروبا الغربية والشمالية مثلاً، وجد الباحثون علاقة ثابتة بين درجة المواطنة ونسبة النساء في مجلس النواب، وهو تأثير يمكن أن يفسّر ميل النظم الكوربوراتية وشبه الكوربوراتية للتوجه نحو أعداد كبيرة نسبياً من النساء في برلماناتها، مع وجود إرتباط إيجابي بالمواطنة، وحضور المشرّعين وميل المشرّعات للتدخل في المناقشات حول القضايا التي تهم النساء عند كل من: Lovenduski، Kroom، Squire، Lovenduski، Guadagnini وغيرهم، حيث تشير الأبحاث المتعلقة بالديمقراطيات القديمة إلى وجود تباين كبير في كل من الطابع المؤسسي وفعالية الممثلين الحاضرين عند كل من: Lovenduski، Guadagnini، McBride، Mazur وغيرهم .

عندما يتم إغلاق منافذ السياسات يعتمد المدافعون عن حقوق المرأة بشكل خاص على تدخلات المشرّعين، ومن حيث الترتيبات الدستورية يتضح أنّ القرارات الهامة في نهاية المطاف -رسمياً- تقرّر في الهيئة التشريعية ويضطر المشرّعون إلى العودة إلى الإنضباط الحزبي والبيانات الحزبية، وهي المؤسسات التي يهيمن عليها الذكور بمخاوفهم التاريخية، وفي مثل هذه الأنظمة قد يكون أمام الحركات النسائية والمسؤولين عن تمثيل المرأة مجال أوسع لتمثيل النساء غير المشرّعات اللاتي يخضعن للإنضباط الحزبي

---

الدول الاسكندنافية) تؤكد تأثير سبع متغيرات مستقلة على مفهوم الدراسة وهذه المتغيرات هي: الإيمان بالتمثيل النسوي، الديانة السائدة، مستوى التنمية الاقتصادية المحقق، مدى التجربة الديمقراطية أي بين الأنظمة اليانعة والمسنة ديمقراطياً، تاريخ افتكاك المرأة لحقها في التصويت والترشح، النمط الانتخابي السائد أي بين نظام الأغلبية والنظام النسبي والنظام المختلط، اعتماد نظام الكوتا.

<sup>1</sup> Maria. Hernes. Helga & Kirsten. Voje, Women in the Corporate Channel: A Process of Natural Exclusion, **Scandinavian Political Studies**, Vol.3, No.2, 1980, p.(163-186).

أنظر:

Esther. Breitenbach, A Comparative Study of the Women's Trade Union Conference and the Scottish Women's Trade Union Conference, **Feminist Review**, Vol.7, No.1, 1981, p.(65-86).  
Christina. Bergqvist, (eds.), **Equal Democracies? Gender and Power in the Nordic Countries**, (Oslo:Scandinavian University Press, 1999).



وهذا ما تناولته بشيء من التفصيل Cowley و Childs<sup>1</sup>. مع ذلك في الديمقراطيات الحزبية، يُعدّ نشاط وفعالية المدافعات عن المرأة في الأحزاب السياسية أحد المحدّات الحاسمة لجودة تمثيلهنّ، ويعتبر البحث عن المدافعات عن المرأة في الهيئات التنفيذية -بشكل نسبي- حقل جديد ولكن هناك أدلة متفرقة على أنّ مؤيدي المرأة على الأقل يحاولون فرض تدخلاتهم وهذا ما استرسلت Annesley في تحليله<sup>2</sup>.

Weldon هي الأخرى تعرضت إلى بعد آخر في دراسة تجريبية لـ 36 دولة ديمقراطية عام 1994، تتطرق فكرتها من كون الأفراد داخل المجموعات المهمشة يعملون على تقديم تمثيل جوهري للمجموعة الأوسع، في محاولة لفهم إشكالية العلاقة بين التجربة الفردية والمنظور الجماعي، وإقترحت إعتبار وجهات نظر المجموعة كمنتجات جماعية. من هذا المنظور يمكن أن تكون الهياكل المؤسسية والحركات الاجتماعية، وليس الهيئات فقط، أكثر أو أقل تمثيلاً للمجموعات، وبمقارنة تأثير الأنماط المختلفة لتمثيل المرأة على سياسات معالجة العنف ضد المرأة في بيئة دراستها وجدت أنّ الحركات النسائية والوكالات السياسية النسائية قد توفّر طرقاً أكثر فاعلية للتعبير عن منظور المرأة من وجود المرأة في المجالس التشريعية<sup>3</sup>. بالتالي نوصي أن تأخذ دراسات التمثيل للمجموعات المهمشة بعين الإعتبار التغيرات المؤسسية وزيادة التعبئة السياسية كمصادر محتملة لتحسين صورة التمثيل النيابي.

**كيف يحدث التمثيل الجوهري SWR؟** يتم البحث في العمليات التي يتم وفقها صياغة مطالب المرأة، صقلها وتطويرها، من منطلق ما يحدث بعد وجود المرأة؟ وهل يطالب الممثلون بالنساء؟ حيث يطرح البحث في هذا الإشكال جملة إستفهامات، وبخلاف التحليلات الخاصة بالتصويت وفق "نداء الأسماء Roll Call Voting" قد يتم إخفاء الكثير من العمليات التي تولي إهتماماً بالهيئات السياسية المنتخبة والهيئات الأخرى، فيكون البحث فيما "وراء الكواليس" المتعلق بالتأثير والتنظيم مكلفاً وصعباً بالنظر إلى المخاوف المتعلقة بحدود إستخدام التصويت بندا الأسماء كما ويميل الحزب إلى تفسيرات تتجاوز الجنس فتصبح التحقيقات في المواقف والأولويات السياسية والمبادرات التي تتخذها المشرّعات شائعة أكثر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Philip. Cowley, & Sarah. Childs, Too Spineless to Rebel? New Labour's Women MPs', **British Journal of Political Science**, Vol. 33, No.3, 2003, p.(345-365).

<sup>2</sup> Annesley. Claire, Gender, Politics and Policy Change: The Case of Welfare Reform under New Labour, **Government and Opposition**, Vol.45, No.1, 2010, p.(50-72).

أنظر:

Annesley. Claire, & Francesca. Gains, The Core Executive: Gender Power and Change, **Political Studies**, Vol.58, No.5, 2010, p.(909-929).

<sup>3</sup> Laurel. S. Weldon, Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking, **The Journal of Politics**, Vol.64, No.4, 2002, p.(1153-1174).

<sup>4</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.15.



وجدت أغلب الدراسات المهمة بهذا السياق أنّ النساء المشرّعات أكثر عرضة للعمل لصالح النساء من الرجال<sup>1</sup> ولكن قد يتم تهميش النساء ضمن مجالات السياسة الناعمة وهذا ما تعكسه اللجان النسوية<sup>2</sup>. من ثم، هناك قناعة كبيرة بأنّ المرأة يجب أن تغيّر الهيئات التي تدخلها وهذه القناعة طُرحت بشدّة في أعمال<sup>3</sup> Heath, Schwindt-Bayer و Taylor-Robinson، ومقابل إستحالة الإعتراض على هذه الإستنتاجات فإنّها وضعت عبئاً ضخماً إضافياً على عاتق النساء الممثلات كما جاء في كتابات Lovenduski<sup>4</sup> بما شوه حقيقة أنّ أيّ برلمان يتمتع بقدرة تنظيمية، إستطاعة ومساحة قوية للإبتكار مقابل تمايز الطرق الهادفة لإستيعاب "المنشقين"<sup>5</sup>.

في إطار عمليات صنع القرار، يتم وضع هيكل يضم أكثر الأساليب الشائعة التي يستخدمها المدافعون عن النساء، حيث يطرح ممثلو المرأة أفكاراً جندرية صريحة في محاولة لإرساء/إعادة صياغة الحوارات ليكون خطابها جندياً، أو ليتم تجديده تماشياً مع مصالح المرأة، قد يكون هذا الهيكل جندياً وليس بالضرورة نسوياً، فمعظم القضايا النسوية لها أبعاد جندرية كونها تعكس صراحة/ضمنياً تداخل العلاقات بين النساء والرجال والذكورة والأنوثة، حيث تهدف إلى الكشف عن التحيز الذي عرفته

<sup>1</sup> Ayse. Ayata. Gunes & Fatma. Tutuncu, Critical Acts without a Critical Mass, **Parliamentary Affairs**, Vol.61, No.3, 2008, p.(461–475).

أنظر:

Kathleen. A. Bratton, Kerry. L. Haynie, Agenda Setting and Legislative Success in State Legislatures: The Effects of Gender and Race, **Journal of Politics**, Vol.61, No.3, 1999, p.(658–700).

Lena. Wängnerud, Testing the Politics of Presence: Women's Representation in the Swedish Riksdag, **Scandinavian Political Studies**, Vol.23, No.1, 2000, p.(67–91).

Michele. Swers, **The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress**, (Chicago: University of Chicago Press, 2002).

Michelle. M. Taylor-Robinson, & Roseanna. M. Heath, Do Women Legislators Have Different Policy Priorities than Their Male Colleagues? A Critical Case Test, **Women and Politics**, Vol.24, No.4, 2003, p.(77-101).

<sup>2</sup> وهنا نلتزم عودة الى نتائج المبحث الأول حول فرضية التوظيف.

<sup>3</sup> Roseanna. M. Heath, Schwindt-Bayer. Leslie. A & Taylor-Robinson, Michelle. M, Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures, **American Journal of Political Science**, Vol.49, No.2, 2005, p.(420–436).

تستكشف هذه الدراسة كيف يمكن تهميش المجموعات الجديدة بعد أن تحصل على تمثيل لها في الهيئة التشريعية وتستخدم بيانات من ستة هيئات تشريعية في أمريكا اللاتينية لدراسة تأثير العوامل المؤسسية والسياسية على كيفية توزيع القادة السياسيين الذكور المهيمنين تقليدياً على الموارد السياسية النادرة -مهام اللجان- للقادمات الجدد. بشكل عام وجدت الدراسة أنّ المرأة تميل إلى أن تكون منعزلة في قضايا المرأة والقضايا الاجتماعية وتبقى بعيدة عن السلطة والاقتصاد ولجان الشؤون الخارجية حيث تزداد النسبة المئوية للمشرعين من النساء عندما تتحكم قيادات الأحزاب أو رؤساء اللجان في مهام اللجان و عندما يوفر هيكل نظام اللجان لجنة محددة للتعامل مع قضايا المرأة. بالتالي، لتحقيق الاندماج الكامل في الساحة التشريعية يجب على القادمين الجدد القيام بأكثر من مجرد الفوز بالمقاعد ويجب عليهم تغيير المؤسسات التي تسمح للمجموعة المهيمنة تقليدياً بتكديس الموارد السياسية النادرة.

<sup>4</sup> أنظر:

Joni. Lovenduski, **Women and European Politics**, (Brighton: Harvester, 1986).

Joni. Lovenduski, & Pippa. Norris, (eds.), **Gender and Party Politics**, (London: Sage, 1993).

Joni. Lovenduski, **State Feminism and the Political Representation of Women**, (Cambridge:CUP, 2005).

Joni. Lovenduski, & Marila. Guadagnini, **Political Representation**, In : McBride. Dorothy & Amy. Mazur, **The Politics of State Feminism**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

<sup>5</sup> Mercedes. Mateo. Diaz, op.cit, p.225.

المناقشات السابقة وهذا بلغت الإنتباه إلى محتواها أو تقديم إطار عمل قائم بالفعل على النوع الاجتماعي، حيث أصبح ممثلو المرأة متمكنين من هذه العمليات التي تعتبر محورية لمجموعتها السياسية<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك، تتشارك الفواعل في كثير من الأحيان مع الهيئات السياسية التي قد تنشئ مجموعات إستشارية تضم ممثلين عنها، وتعدّ المساهمة في بحث السياسات من قبل الأطراف الفاعلة في الحركة النسوية واحدة من أشكال الضغط وهي بمثابة الضلع الرئيس للهيكل الذي يغذي المداولات من حيث المضمون والخطاب، ومن ثم فهو محاولة لمناقشة قضايا النوع وهذا ما جاءت به دراسات متخصصة عند كل من: Mazur<sup>2</sup>، MacBride، Mazur<sup>3</sup>، Outshoorn<sup>4</sup>، Sauer<sup>5</sup>، Stetson<sup>6</sup>، Skjeie<sup>7</sup> وأخيراً، يدعو المدافعون عن حقوق المرأة إلى خيار الإئتلاف مع جهات فاعلة أخرى ليقوموا تحالفات داخل الحركات وفيما بين الحركات والمجتمع المدني والدولة، وتكشف البحوث النسوية عن التعاون السياسي بين الوكالات السياسية النسوية ودعاة الحركة النسوية في مختلف المجالات مثل الحركات النسوية المستقلة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، المجالس التشريعية، الحكومة وحتى الإدارة العامة<sup>8</sup>. تتضمن مثل هذه الأدبيات مناقشات حول الشراكات الإستراتيجية بين الحركات النسوية وآليات الوصول إلى سياسات المرأة، وفي ذلك إستعارة شائعة لمثلث Triangle يعكس فكرة التحالف بين الحركات النسوية والدولة وكيانات أخرى ذات الصلة<sup>9</sup>، وعلى الرغم من عدم وجود إتفاق على تعريف خاص بالمثلث وبأضلعه وموقعه الإستراتيجي، إلا أنّ التصميم المتوقع يشمل الجهات الفاعلة

<sup>1</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.15.

<sup>2</sup> أنظر:

Amy. Mazur, **State Feminism, Women's Movements and Job Training: Making Democracy Work in the Global Economy**, (New York: Routledge, 2001).

<sup>3</sup> أنظر:

Dorothy. McBride & Mazur. Amy, **The Politics of State Feminism: Innovation in Comparative Research**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

<sup>4</sup> أنظر:

Joyce. Outshoorn, **The Politics of Prostitution: Women's Movements, Prostitution and the Globalization of Sex Commerce**, (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

<sup>5</sup> أنظر:

Birgit. Sauer, **Framing and Gendering in The Politics of State Feminism**, In : McBride. Dorothy & Amy. Mazur, **The Politics of State Feminism**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

<sup>6</sup> Stetson. Dorothy. McBride, **Welfare Reform: America's Hot Issue**, In : Haussmann. Robert & Sauer. Cathrin (eds.), **Gendering the State in the Age of Globalization**, (UK : Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2007), p. (281-300).

<sup>7</sup> أنظر:

Hege. Skjeie, **Ending the Male Political Hegemony: The Norwegian Experience**, Lovenduski. Joni & Pippa. Norris, (eds.), **Gender and Party Politics**, (London: Sage, 1993).

<sup>8</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.15.

<sup>9</sup> أنظر:

Virginia. Vargas & Saskia. Wieringa, **The Triangle of Empowerment: Processes and Actors in the Making of Public Policy for Women**, In : Nijeholt. Geertje. Lycklama à, Virginia. Vargas & Saskia. Wieringa, (eds.), (Hamden, CT: Garland Publishing, 1998), p.(3-23).

Alison. Woodward, **Building Velvet Triangles: Gender and Informal Governance**, In : Christiansen. Thomas and Simona. Piattoni, (eds.), **Informal Governance in the European Union**, (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2003), p.(76-93).

التابعة للدولة، المشرعين وممثلين عن الحركة النسوية، الذين يرتبطون ببعضهم البعض من خلال التنظيمات والعمليات السياسية المختلفة.

نستخلص أنّ معظم الباحثين عن حقوق المرأة يستخدمون إجراءات عمل خاصة بالنظام السياسي الذي يتصرفون فيه، ويمكن القول أنهم يعملون من خلال معظم قنوات التأثير المعروفة باستخدام مجموعة من التقنيات، وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة على حدوث تغييرات مؤسسية، فإنّ ذلك يحدث من موقف ضعيف إنطلاقاً من كونهم -كجهات فاعلة- كثيراً ما تكون ذكورية.

متى يحدث التمثيل؟ على الرغم من أنّ القليل من الإهتمام قد تمّ توجيهه نحو هذا الإشكال حتى الآن إلا أنّه يستحق مكاناً في جدول أعمال البحث، فغالباً ما تولي البيبليوغرافيا والذاكرة الأدبية أهمية إلى الوقت والتوقيت كإستراتيجية أو كتكتيك، ونادراً ما يمنحه الباحثون الإهتمام الأكاديمي على الرغم من أنّ بعضهم يدعون ويُطبّقون تصميمات بحثية تُجسّد بشكل جيّد عمليات التمثيل الجوهري على غرار<sup>1</sup> Dodson و<sup>2</sup> Celis. في غالب الأحيان، يتم تناول مسألة الوقت عندما يتعلق الأمر بالتمثيل الشكلي للمرأة كحاجز يعترض الحضور المتساوي للمرأة، وهذا ما أثارته نقاشات كل من<sup>3</sup> Norris و Lovenduski، وفيما يتعلق بالتمثيل الجوهري يتجلى بشكل خاص بعدان مهمان للتوقيت يستحقان البحث، هما:<sup>4</sup>

1. التجاور **Juxtaposition** ويتضح ذلك من خلال: الإرتباط بقضايا أخرى، قرب أزمّة الإنتخابات، وضعية الإقتصاد الوطني، دور الرأي العام والجدول الزمني في عملية إتخاذ القرار؛ و
2. التسلسل **Sequence** ومثاله، ما إذا كانت محاولة التصرف بشأن قضية معينة تتم من خلال تقصي إنتصارات/هزائم المدافعات عن النساء، أو إذا كانت المطالب هي إمتداد واضح لسياسة سبق سنها.

<sup>1</sup> أنظر:

Debra. L. Dodson, **The Impact of Women in Congress**, (Oxford: OUP, 2006).

<sup>2</sup> أنظر:

Karen. Celis & Others, Rethinking Women's Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008.

<sup>3</sup> Pippa. Norris & Joni. Lovenduski, **Political Recruitment: Gender, Race and Class in the British Parliament**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

<sup>4</sup> Sarah. Childs & others, Political Representation, op.cit, p.16.

ومن الأمثلة التقليدية عن التجاور نجد إدراج حظر على التمييز الجنسي في قانون الولايات المتحدة للحقوق المدنية عام 1964 الذي أضيف فيه تعديل يمتد لتوسيع حقوق المرأة إلى مشروع القانون من قبل عضو الكونغرس الديمقراطي من فرجينيا القاضي Judge Howard Smith الذي كان يأمل أن تتم زيادة المعارضة على مشروع القانون لمنع سنه. وقد تناولت Meehan ذلك بشكل مستفيض. انظر:

Elizabeth. Meehan, **Women's Rights at Work: Campaigns and Policy in Britain and the United States**, (London: Macmillan, 1985).

ويتجلى التسلسل في اتساع مسؤوليات القطاع العام، الذي كان يقتصر في وقت سابق على الأقليات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في قانون المساواة في الحقوق البريطاني عام 2010 الذي حمل تعليمات متتالية بشأن ضرورة المساواة وعدم التمييز بين دول الاتحاد الأوروبي التي عالجت حقوق النساء وغيرها من الجماعات.

ما مدى فعالية تمثيل المرأة؟ يتطلب "التمثيل الجيد" أن تكون الممثلات حاضرات، حيث تتفق الأدبيات إلى وقت قريب على أنّ تمثيل المرأة يكون فعّالاً عندما تكون موجودة بشكل كافٍ في الهيئات التمثيلية، وعندما تُسجّل محاولات للوصول إلى التمثيل الجوهري، في هذا السياق ترى Celis في مقالها الموسوم "Gendering Representation" أنّ إيجاد "تمثيل جيد" يكون على طول مجال متصل ينطلق من: "غياب التمثيل" وصولاً إلى: "التمثيل"<sup>1</sup>. مع ذلك، من الصعب تحديد الأمر أكثر فلا يمكن الحكم مسبقاً على أنّ مصالح معينة هي مصالح نسوية، حتى ولو أمكن ذلك فلا يمكن -إلى حدّ الساعة- الجزم وضبط كيفية تأثير أعداد النساء على تمثيلهنّ بشكل دقيق، ولا يتعدى إحصاء أعداد النساء في هيئة/ وقت معينين تحديد مستوى التمثيل الشكلي للمرأة بما يسمح بمقارنة نسبه مع مرور الزمن وإختلاف المكان.<sup>2</sup>

تُشكّل أعداد النساء المنخفضة الأساس المشترك للمطالب المتعلقة بضرورة توفير الحدّ الأدنى من احتياجاتهنّ أو اللجوء إلى إعتدال نظم الحصص، حيث تكون المساواة بين النساء والرجال هي المعيار وما دون هذا أمر تعسفي يخاطر بالوصول إلى نتيجة غير مقصودة وغير محبّذة لإحداث ما يُعرف بـ "السقف الزجاجي A Glass Ceiling" عند Trimble and Arscott<sup>3</sup>، وإنطلاقاً من ذلك تغيّرت مطالب "التمثيل الأكبر" إلى مطالب "التكافؤ" وبعبارة أخرى "التوازن الجندي" مع شرط "التقاطع" السالف الذكر.

رغم أنّ قياس التمثيل الشكلي واضح نسبياً تبقى علاقته بالتمثيل الجوهري أكثر تعقيداً، فهناك العديد من عوامل الوساطة التي تمّ تحديدها في مجموعة من الدراسات -المطلّح عليها- كونها تؤثر في تصرفات الممثلين، والتي تتوافق ونفس الأدبيات التي تبحث في تأثير سياسات الحضور، وتشمل -لا على الحصر-: البيئة السياسية الخارجية، المعايير والمواقف المؤسسية، تأثير الإنتماء الحزبي، الأيديولوجية والتماسك، الإختلافات بين ممثلي النساء، حداثة (لا نضج) الممثلين، الولاء للحكومة/للمعارضة، لجان إنتقاء وتعيين النساء القياديات، وجود التكتلات السياسية والحزبية النسوية ووجود آلية سياسية نسوية تتعامل مع تقلبات وخصوصيات عمليات صنع السياسات.

يشير Swers إلى إمكانية تقارب مواقف وسلوكات النساء والرجال مع تغيّر أدوارهما<sup>4</sup> أو من منطلق أنّ حضور المرأة داخل المجالس التشريعية يجعل الرجال يتصرفون من أجل النساء<sup>5</sup>، وترى

<sup>1</sup> Karen. Celis, Gendering Representation, op.cit, p.82.

<sup>2</sup> على الرغم من الميل إلى الإشارة إلى نظم الحصص بين الجنسين فإن ما يجب تمثله عندما نتحدث عن DWR هو الجنس البيولوجي -أي الذكور والإناث- الذين يمكن حساب وجودهم كممثلين منتخبين في المؤسسات التمثيلية، بينما يبقى قياس مشاركة المرأة في المجتمع المدني ومجموعات الحركات النسائية أقل وضوحاً.

<sup>3</sup> Linda. Trimble, & Jane. Arscott, **Still Counting: Women in Politics Across Canada**, (Canada: Broadview, 2003).

<sup>4</sup> Michele. L. Swers, **The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress**, op.cit, p.10.

<sup>5</sup> Beth. Reingold, **Representing Women**, op.cit, p.50.

المدارس المعاصرة المهتمة بأدبيات النوع والسياسة أنّ المواقع المتعدّدة والجهات الفاعلة هي التي تشارك في تمثيل المرأة الجوهري، وترغم أنّ هذا الأخير من المحتمل أن يحدث في مستويات مختلفة ومتفاعلة من الهيئات السياسية وفي مجموعات متنوعة من المجالات السياسية وحتى في محافل أخرى<sup>1</sup>. هذا ما ذهبت إليه Celis وزميلاتها في أجندة بحث قيّمة جدا تناولت فيها تساؤل الباحثين عمّا إذا كانت الزيادة في أعداد الممثلات تؤدي إلى زيادة الإهتمام بالشواغل السياسية النسوية، حيث إنتقدنّ هذا التوجه لسببين:

1. يتجاهل التركيز على الممثلات الإختلافات المهمة بين النساء في نفس الوقت الذي يُتجاهل فيه الرجال كفواعل محتملة نيابة عن النساء كمجموعة؛ و

2. التركيز على التغيير في السياسة الذي صاغه وإعتمده أعضاء البرلمان يختصر التمثيل الجوهري في مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة وفي موقع واحد للتمثيل.

بذلك لم تكشف Celis وزميلاتها فقط عن الإختلافات المهمة بين النساء بل كذلك عن المبادرات المطروحة من قبل الرجال وجهودهم المبذولة للترويج للنساء/لمصالح النساء كمجموعة، كما ولاحظنّ أيضاً مجموعة متنوعة من المصادر والمواقع وأنماط التمثيل الأخرى، وبهذا جاءت الدعوة إلى توسيع نهج جديد يقرّ بالعديد من الجهات الفاعلة، المواقع، الدوافع والأهداف في التمثيل الجوهري. بالتالي يُنظر إلى الممثلين على أنهم -وبشكل متزايد- يتصرفون في أطر مؤسسية معقّدة وسياقات سياسية أوسع يجب أن تخضع هي نفسها للدراسة والتحليل، وقد لا يبرز التمثيل الجوهري في الواقع إلى حدّ كبير نظراً للجهود اللازم لتحقيق التغيير "لصالح المرأة" في بيئة معينة<sup>2</sup>.

بالنسبة للكثير من المهتمين، يتم الحديث عن تمثيل جوهري عندما يتصرف الممثلون بشكل روتيني من أجل النساء وينقلون وجهات نظر النساء إلى ساحة النقاش السياسي، أمّا بالنسبة للقلة الآخرين فلا يتحقق الأمر إلاّ عند إدراج مجموعة متنوعة من مصالح النساء<sup>3</sup>. مع ذلك، يبحث آخرون في مفاهيم "التطابق Congruency" بين الممثلين والممثلين، وفي ذلك يضيف Saward -في إسهامه الأخير بشأن الإدعاءات التمثيلية- طبقة أخرى من التعقيد تؤمن بأنّ: أيّ فهم بسيط للتطابق بين مصالح الممثلين وإجراءات العمل اللاحق الذي يؤديه الممثلون يتعارض مع ضرورات الإبداع والإستباقية في العملية التمثيلية الذين ذهبت إليهما Mansbridge، وفي هذا الصدد تلفت Severs الإنتباه إلى إمكانية أن "يشعر

<sup>1</sup> Karen. Celis & Others, Rethinking Women's Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008.

<sup>2</sup> Debra. L. Dodson, **The Impact of Women in Congress**, op.cit, p.29.

أنظر:

Şarah. Childs, **Women and British Party Politics**, op.cit, p.170.

<sup>3</sup> Karen. Celis, **Gendering Representation**, Op.cit, p.83.

الفرد بالتمثيل<sup>1</sup> في حين أنه لا يتم "تمثيله"، وذلك في إشارة منها إلى ضرورة التفريق بين "الإستجابة الرمزية والسياسية"، وهو تنويه شديد اللهجة إلى أنّ شرعية مطالب تمثيل المرأة قد لا تكون بنفس سهولة فكرة تحديد مجال المُقترح منها، خصوصاً إذا كان بعض صانعي هذه المطالب يتمتعون بامتيازات دون الآخرين وإذا لم يكن بمقدور الممثلين المساس ب/تحيين المطالب وإذا كان النظام يفتقر إلى عمليات مؤسسية كافية أو قنوات مساءلة فعّالة.

### المطلب الثالث: نحو تحديد الفواعل الحاسمة

إنّ الاعتراف بالأبعاد الخمس في المبحث أعلاه كشف عن أهمية السياق في دراسة التمثيل الجوهري للمرأة، ومع ذلك فإنّه لم يقدّم تفسيراً لكيفية ترجمة التغييرات في "الملف التعريفي" لأولئك المنتخبين في المجالس بشكل ملموس إلى نتائج سياسية، حيث قدمت دراسات الكتلة الحرجة في حقول أخرى من العلوم الإجتماعية بعض الأفكار كونها تُركّز على حسابات مشروطة حول الأفراد داخل المجموعات، قصد تفسير لماذا لا يتم توزيع وترجمة التفضيلات المتماثلة دائماً إلى نتائج جماعية قابلة للمقارنة، غير أنّ الكتلة الحرجة في هذه الدراسة استخدمت بثلاث طرق رئيسية لتحليل ميولات الأفراد والمجموعات.

تُركّز أدبيات الرمزية على الآليات والهيكل التي تجبر أفراد الأقليات على الإمتثال لتوقعات الأدوار بناءً على الصور النمطية الجماعية، حيث يُصوّر البعض هذه الهياكل والآليات وفق وضع إجتماعي منخفض للرموز المميزة خارج المجموعة بما يضاعف تركيز وضعهم كأقلية داخل المجموعة<sup>2</sup>، في حين يؤكد آخرون بأنّ الرمزية تعتمد على إمتثال الأفراد لتوقعات دور الأغلبية المهيمنة. بالتالي يعكس التهميش مدى قبول هذه التوقعات أو رفضها، وفي حين أنّ الرموز المميزة قد تفتقر إلى القوة، فقد يكون بعض الأفراد قادرين على المقاومة وفق قدراتهم الخاصة أو نتيجة لها، وعليه لا يحتاج أعضاء مجموعة الأقليات بالضرورة تحولاً عددياً قصد تقليل الإنباه إلى تفردهم وقصد إكتساب القوة<sup>3</sup>.

على النقيض من ذلك، فإنّ دراسة العتبات هدفها تأطير القرارات الفردية من حيث نسبة الآخرين الذين يختارون أيضاً التصرف، حيث تعتمد تكاليف وفوائد إعتقاد خيار معين -جزئياً- على عدد الآخرين

<sup>1</sup> Eline. Severs, Representation as Claims Making, Quid Responsiveness, **Representation**, Vol.46, No.4, 2010, p.(411-423).

أنظر:

Lisa. Disch, Toward a Mobilization Conception of Democratic Representation, **APSR**, Vol.105, No.1, 2011, p.(100-114)

Nadia. Urbinati, & Warren. E. Mark, The Concept of Representation in Contemporary Democratic Theory, **Annual Review of Political Science**, Vol.11, No.1, 2008, p.(387-412).

<sup>2</sup> Janice. D. Yoder, Rethinking Tokenism Looking Beyond Numbers, **Gender and Society**, Vol.5, No.2, 1991, p.(178-192).

<sup>3</sup> Theus. Fairhurst. Gail, & B. Kay. Snavelly, Majority and Token Minority Group Relationships: Power Acquisition and Communication, **Academy of Management Review**, Vol.8, No.2, 1983, p.(292-300).



الذين يقررون إتخاذ نفس الخيار<sup>1</sup>، وسعيًا لفهم المواقف التي لا تتوافق فيها النتائج الجماعية مع التفضيلات الفردية يفصل التوجه نحو الفواعل الحاسمة بين "المواقف" و"القدرة" و"الرغبة" في العمل وفقًا لمقتضياتها. لأسباب ذاتية قد يُنظر إلى التكاليف والفوائد بشكل مختلف وبالتالي يقع إختلاف من حيث عدد الآخرين الذين يختارون أيضا التصرف قبل أن يفعلوا ذلك بأنفسهم: "الراديكاليون" يعملون وفق العتبات المنخفضة، حيث يتصرفون حتى إذا لم يفعل ذلك الكثير من الآخرين، بينما "المحافظون" يعملون وفق العتبات العالية، حيث لا يتصرفون إلا إذا فعل الكثير من الآخرين ذلك، وقد تتغير العتبات إعتماذًا على كثافة علاقات الصداقة؛ حيث قد يتصرف الأفراد عند عتبات منخفضة بالمطلق إذا بادرت نسبة عالية نسبيًا من أصدقائهم بالتصرف، والعتبات أيضًا حالة محدّدة؛ حيث قد تكون مجموعتان متطابقتان في التكوين ولكنهما تنتجان نتائج مميزة بسبب العمليات الخاصة بـ"التجميع Aggregation"، وبالتالي فإنّ النتائج النهائية لا تقدم بالضرورة إنعكاسًا دقيقًا لما سيفعله الأفراد في كل موقف؛ فلا يمكن تحليل تفاعل التصرفات الفردية إلا بعد حدوث السلوك بالفعل<sup>2</sup>.

في المحصلة ينظر الفعل الجماعي للعلاقات بين الأفراد داخل المجموعة بالإبتعاد عن الحسابات التي تعتبر الفعل الجماعي غير عقلائي، على أساس أنّ الأفراد المهتمين لن يتصرفوا لصالح المصالح الجماعية إذا أتحت لهم فرصة "الركبة المجانية"<sup>3</sup>، بدلاً من ذلك، ينصب التركيز على "الإعتماد المتبادل" بين الفواعل و"عدم التجانس" داخل المجموعات ودور "وكلاء التعبئة" في توضيح كيفية إجماع أعضاء المجموعة لتحقيق الأهداف الجماعية، ووفقًا لذلك -في معظم الحالات- لا يحدث الفعل الجماعي نتيجة لجهود العضو العادي في المجموعة بل بالأحرى من خلال عمل عدد صغير نسبيًا من الأفراد "المهتمين" و"ذوي الحيلة" الذين إمّا أن يوفروا بأنفسهم "السلع الجماعية" أو أن يلعبوا دورًا مركزيًا في حشد الآخرين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Mark. Granovetter, Threshold Models and Collective Behavior, American Journal of Sociology, Vol.83, No.6, 1978, p.(1420-1443).

أنظر:

Thomas C. Schelling, Micromotives and Macrobehavior, (New York: Norton, 1978).

<sup>2</sup> Mark. Granovetter, Threshold Models and Collective Behavior, American Journal of Sociology, Vol.83, No.6, 1978, p.(1420-1443).

أنظر:

Thomas C. Schelling, Micromotives and Macrobehavior, (New York: Norton, 1978).

<sup>3</sup> أنظر:

Mancur. Olson, The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups, (Cambridge, MA, Harvard University Press, 1965).

<sup>4</sup> أنظر:

Gerald. Marwell & Pamela. Oliver, The Critical Mass in Collective Action: A MicroSocial Theory, (New York, Cambridge University Press, 1993).



بالنظر إلى المستويات المتميزة من الإلتزام، فإنّ عدم حدوث شيء لا يشير إلى قرب مسار الفعل ليكون قابلاً للتطبيق: "نظراً إلى أنّ العدد الحرج" لشخص ما يختلف عن شخص آخر وبالتالي يختلف تعريف العدد "الكافي" من موقف إلى آخر<sup>1</sup>. بالتالي قد يكون الأفراد الذين لديهم دوافع عالية كافيين وربما قد لا يحققون دائماً/أو قد يحتاجون إلى تحقيق تعبئة واسعة النطاق لأغراض جماعية، وفي أدبيات أخرى تمت الإشارة إلى هؤلاء الأفراد بشكل مختلف كونهم متعهدي مشاريع السياسات التشريعية<sup>2</sup>.

هذه المداخل تجد صداها في المساهمات الأصلية لـ Kanter و Dahlerup اللتان تعتبران مصدرين أصليين لطروحات الكتلة الحرجة، الأهم من ذلك لم تقدم Kanter رؤية حول السيناريو الذي سيتحقق على الأرجح من بين التخمينات الثلاثة التي قدمتها حول دينامية العمل داخل المجموعات<sup>3</sup>، وإعترفت بإمكانية إنفصال "رمزين مميزين" بسهولة في قولها: "يبدو أنّ الأعداد الكبيرة ضرورية لتطوير التحالفات الداعمة للرمز المميز"<sup>4</sup>. مع ذلك، فإنّ إدعاء Kanter بأنّ النسويات هنّ محور النتائج الصديقة للمرأة يشير إلى أنّ الأعداد قد تكون أقل أهمية من وجود "النساء اللواتي تم تحديدهنّ من قبل النساء"، حيث تطورت طروحات Kanter من قبل زميلتها Dahlerup التي حدّدت ستة مجالات قد يكون للأعداد المتزايدة من النساء تأثيراً فيها، وخلصت إلى أنّ هناك القليل من الدعم للعلاقة بين نسب معيّنة من النساء والتغيرات في كل مجال من هذه المجالات، وبدلاً من ذلك فإنّ العوامل التي تتجاوز الأعداد لا سيما التحولات الكبرى في المواقف المجتمعية قد تذهب إلى أبعد من ذلك في تفسير التغيير وضعف التغيير بعد وصول المزيد من النساء إلى المناصب السياسية<sup>5</sup>، حيث صرحت Dahlerup أنّ آليات التغيير تكمن في "الأفعال الحاسمة" أو "المبادرات التي تغيّر موقف الأقلية وتؤدي إلى مزيد من التغييرات"<sup>6</sup>.

تشمل الأفعال الحاسمة تجنيد نساء أخريات، إعتقاد نظام الحصص للنساء، سنّ تشريعات جديدة للمساواة وإنشاء مؤسسات جديدة للمساواة، وتعتمد بشكل أساسي - على "إستعداد الأقلية وقدرتها على تعبئة موارد المنظمة أو المؤسسة لتحسين الوضع لأنفسهم وللمجموعة الأقلية بأكملها"<sup>7</sup>. في هذه النقطة

<sup>1</sup> Sarah. Childs, Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes, op.cit,p.137.

<sup>2</sup> Michael. Mintrom, Policy Entrepreneurs and the Diffusion of Innovation, **American Journal of Political Science**, Vol.41, No.3, 1997, p.(738-770).

Gregory. Wawro, **Legislative Entrepreneurship in the U.S. House of Representatives**, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 2000).

<sup>3</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Some Effects of Proportions on Group Life**, op.cit, p.(966,987).

<sup>4</sup> Rosabeth. Moss. Kanter, **Men and Women of the Corporation**, op.cit, p.238.

<sup>5</sup> Drude. Dahlerup, From a Small to a Large Minority, op.cit, p.(276-278).

<sup>6</sup> Ibid., p.296.

<sup>7</sup> Ibid.

تشارك Dahlerup ضمناً حدس Kanter بأن النسويات من النساء يمكن أن يتصرفن بشكل حاسم إذا شكلن تحالفات مع بعضهن البعض على الرغم من مكانتهن الرمزية.

التطور نحو مفهوم "الفواعل الحاسمة" مقابل الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة كمدخل لتحليل التمثيل الجوهري للمرأة -الذي أستخدم بدلاً من "تشريعي" أو "متعهد سياسات" للتأكيد على أصوله في الأدبيات السابقة حول الكتلة الحرجة- إضافة إلى التأكيد على الوكلاء عبر النتائج، حيث تُحدّد الفواعل الحاسمة كمشرّعين يُبدون مقترحات سياسية بمفردهم و/أو يشجعون الآخرين على إتخاذ خطوات لتعزيز السياسات المتعلقة بالمرأة بغض النظر عن عدد الممثلات، والأهم من ذلك، أنهم لا يحتاجون لأن يكونوا نساء: ففي بعض المواقف قد يلعب الرجال دوراً حاسماً في تعزيز إهتمامات سياسة المرأة<sup>1</sup>.

تري Childs وزميلتها Krook أنّ السمة المشتركة للجهات الحاسمة هي العتبة المنخفضة نسبياً للعمل السياسي، حيث قد يكون لها مواقف مماثلة لتلك التي لدى الممثلين الآخرين لكنها أكثر حماساً منهم لبدء إصلاحات سياسات صديقة للمرأة<sup>2</sup>، وعلى الرغم من أنّ الفواعل الحاسمة قد تعمل بمفردها إلا أنّها قد تُحفّز الآخرين على التصرف حين تُطلق "زخماً" لتغيير السياسة، وهو ما يُعرف بتأثير الكتلة الحرجة عند مواليها، أو بدلاً من ذلك، قد تثير ردّ فعل عنيف بين أولئك الذين يعارضونها. من هذا المنطلق، فإنّ شكل وتأثير الجهات الفاعلة الحاسمة ليس مطلقاً؛ ففي حين أنّ أعداداً أقل من النساء قد ينتضمن معاً في تكتلات تشريعية قصد تعزيز الأهداف المشتركة بنجاح كبير، قد تعزّز الأعداد الكبيرة فرص الأفعال الحرجة وفي المقابل قد تحبط أيضاً تأثيراتها<sup>3</sup>. Childs و Krook تضيفان أنّ الأفعال الحرجة لا يمكن التنبؤ بها وغالباً ما تكون غير خطية، ولا تظهر إلا من خلال الفحص الدقيق لتفاعلات المستوى الجزئي<sup>4</sup>، ويتطلب تحديدها طرح سلسلة من الإستفهامات على غرار<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> Karen. Celis, Substantive Representation of Women and the Impact of Descriptive Representation in The Belgian Parliament, Journal of Women, Politics and Policy, Vol.28, No.2, 2006, p.(85-114).

أنظر:

Karen. L. Tamerius, **Sex, Gender, and Leadership in the Representation of Women**, In : Duerst-Lahti, Georgia & Rita. Mae. Kelly, **Gender Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995).

<sup>2</sup> Sarah. Childs, Mona. Lena. Krook, **Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors**, op.cit, p.138.

<sup>3</sup> أنظر:

Beth. Reingold, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).

Thomas. Sue, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).

Jocelyn. E. Crowley, When Tokens Matter, Legislative Studies Quarterly, Vol.29, No.1, 2004, p.(109-136).

<sup>4</sup> Sarah. Childs & Julie. Withey, The Substantive Representation of Women: The Case of the Reduction of VAT on Sanitary Products, Parliamentary Affairs, Vol.59, No.1, 2006, p.(10-23).

<sup>5</sup> Sarah. Childs, Mona. Lena. Krook, **Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors**, op.cit, p.139.

- من الذي يبادر بمقترحات السياسة بشأن "قضايا المرأة" و مخاوف السياسة الجندرية؟؛
- من يتصرف بناءً على هذه المقترحات السياسية؟؛
- هل يتصرفون بشكل فردي أو كجزء من مجموعة أكبر؟؛
- إذا ما انضموا إلى آخرين مع من يتعاونون، وعلى أي أساس، ولأي مدة ولأي غرض؟؛
- كيف يخططون لتحقيق تغيير في السياسة؟؛ هل يثيرون مقاومة أم رد فعل عنيف؟؛ و
- هل يحققون فعلاً تغييراً في التشريع والسياسة؟.

يمكن أن تساعد الإجابة على هذه الأسئلة على تحديد الأفراد والجماعات الذين يتحركون لوضع "قضايا المرأة" ومخاوف السياسة الجندرية على جدول الأعمال التشريعي، وتشير طبيعة هذه الأسئلة إلى أنّ دور الفواعل الحاسمة وعلاقتها بتكوين كتلة حرجة سيتطلب على الأرجح تحليلات معمقة، يكون أسهلها تتبع نجاح السياسات على ضوء توافر المعلومات حول: هويات مقترحي مشاريع القوانين، بيانات عن المشاركات في المناقشات التشريعية، معلومات عن التصويت، التعريف بالجهود وتجميعها، الاعتماد على مدى تقديم المبادرات في عملية صنع السياسة. مع ذلك، من الأهمية إدراك أنّ الفواعل الحاسمة قد تواجه أيضاً إخفاقات في السياسة، وبالتالي فإنّ التركيز على الجهات الفاعلة الحاسمة يفتح آفاقاً جديدة للدراسات التي تُخضع السلوك التشريعي للتحقيق التجريبي مع تعزيز حسابات أكثر دقة حول كيفية حدوث التمثيل الجوهري. لتوضيح ما قد تبدو عليه ممارسات الجهات الفاعلة، يجوز أن:<sup>1</sup>

- 1/ تعمل بمفردها<sup>2</sup> أو تعمل كمجموعة<sup>3</sup>؛ 2/ تتجج/تقشل في الجهود المبذولة لتعزيز مخاوف المرأة؛
- و3/ تكون ذكراً أو أنثى<sup>4</sup> بالرغم من أنها تميل إلى أن تكون أنثى.

<sup>1</sup> Sarah. Childs, Mona. Lena. Krook, Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors, op.cit., p.140.

<sup>2</sup> في دراسة Childs و Krook مثال يمكن من فهم الدور المركزي الذي يلعبه ممثل حاسم واحد في قرار الحكومة البريطانية بتخفيض قيمة الضريبة على التأمين الصحي عام 2000 والذي كان نتيجة نهائية لحملة مدتها ثلاث سنوات شنتها نائبة متشددة من حزب العمل التي جاهدت لوضع هذه القضية على جدول الأعمال السياسي قبل نقاشات ميزانية السنة من خلال نجاحها في تعبئة نساء حزب العمال وراء حملتها دون أن يتحقق تحالف استراتيجي يضم ذوي الصلة.

<sup>3</sup> مثال آخر تأخذ فيه الجهات الحاسمة شكل المجموعة ويعكس ديناميكية ما يُعرف بـ"الانقلاب" الذي شنته نساء الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد عام 1976 من حيث مطالبة الاتحاد النسائي الديمقراطي الاشتراكي بتمديد إجازة الأبوة -إلى ثمانية أشهر- التي يتم تخصيصها لأب الطفل، كوسيلة لتحسين صورة الحزب عن المساواة، ومع عدم اهتمام قيادات الحزب بالأمر قامت مجموعة من النواب بتحدي المجلس-الذي لم يتفق هو الآخر على موقف موحد- من خلال تقديم اقتراح للهيئة الاستشارية البرلمانية العليا دون موافقته ونجاح ما عُرف بـ "الإنقلاب" وتؤكد الإدعاءات الوسطية بأنه يمكن تحقيق قضايا المرأة بشكل أفضل عندما يعمل الرجال والنساء معاً، كونهن لا تزلن أقلية في كثير من البرلمانات عبر العالم.

<sup>4</sup> مثال عن الحالات التي عمل فيها الرجال والنساء بشكل فردي وجماعي لتعزيز ما يعتبرونه "مصالح المرأة" وهو التعبئة في الولايات المتحدة ضد الممارسات الإعلانية الخادعة لما يسمى "مراكز أزمات الحمل" عامي 2006 (بمبادرة من امرأة نائب) و2008 (بمبادرة من نائب) حيث شكّل الرجال أغلبية المشاركين في رعاية مشروع قانون وقف الإعلانات الخادعة لخدمات المرأة الذي تطلب من لجنة التجارة الفيدرالية إنشاء قواعد تمنع أي شخص من الإعلان الخادع للجمهور، وكانت نسبة المدافعين عنه أعلى من النسبة المنوية للمشروعات بشكل عام. بما يؤكد أن كلا من الرجال والنساء قد ينخرطون في أعمال حاسمة نيابة عن النساء ومع ذلك تشكل النساء عدداً غير متناسب من المدافعين عن قضايا المرأة بما في ذلك وضع تشريعات قد يدعمها الرجال لاحقاً.

# الختام

## الخاتمة

يُعدّ طرح Pitkin معلماً في دراسة التمثيل السياسي بما فيه النيابي في سعيه لإنقاذ التمثيل من التهميش الذي طاله ضمن النظرية السياسية والنظرية الديمقراطية، وبشكل عام في الثلاثين عاماً التي أعقبت طرح Pitkin الذي اعتبره المنظرون أساسياً فامتنعوا بذلك عن الإنخراط النقدي في حججه ودفوعاته، غير أنّ القبول غير النقدي لم يكن سوى تفويتاً للتحوّلات العميقة التي طالت مجال النظرية السياسية، خصوصاً حين تركّز إنتباههم على مسائل المشاركة والمداولة في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وتُركت الكلمة الأخيرة حول التمثيل لـ Pitkin. حيث كثيراً ما صوّر الديمقراطيون التمثيل على شكل معارضة المشاركة وفي الوقت نفسه إعتبروا التمثيل في وضع التابع؛ ومنه فمنظروا الديمقراطية إمّا أنّهم إستخفوا أو أنّهم تجاهلوا التمثيل معتبرين أنّه إعادة إنتاج الوضع الراهن وبالتالي تركوا تحقيقه إلى حدّ كبير على عاتق التجريبيين.

شهدت التسعينيات عودة التمثيل في طروحات منظري العدالة الإجتماعية الذين لم يكن همهم الأساسي هو التمثيل على نحو إعادة الإنتاج ولكن على نحو الطرق التي يشملها بالإضافة إلى الإستثناءات، خصوصاً عند تناول إشكال كيفية الوصول إلى تمثيل عادل وسعيهم إلى وسيلة لتعزيز العدالة للفئات المهمشة بما في ذلك النساء وغيرهنّ من الأقليات، وكان أساس بحوثهم هو إعادة تقييم التمثيل الشكلي، ما وعد به وما يمكن أن يحققه. غير أنّ هذا الإتفاق لا ينفي إختلافاتهم أهمها تلك المسجّلة عند Young الرافضة لوصف التمثيل بعلاقة الهوية، التي رأت أنها تضيي الشرعية على الممثل الذي يحل محل الممثل والذي يقف معه في علاقة هوية مزعومة، وبدلاً من ذلك فضّلت فهم التمثيل على أنه علاقة متباينة وديناميكية تتحرك بين لحظات التفويض ولحظات المساءلة، وخلصت إلى أنّ المشاركة والتمثيل -متحدّية بذلك آراء الديمقراطيين التشاركيين السابقين- "ليسا متناقضين بل يتطلبان بعضهما البعض لكي تكون السياسة ديمقراطية للغاية". في إختلاف آخر شدّدت Williams على التأثيرات الإستثنائية للتمثيل حيث وجّهت نقدها إلى ما وصفته بنظريات التمثيل "الليبرالية" التي زعمت أنّها كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً للمهمشين تاريخياً، فمن خلال أخذ الفرد كوحدة تحليل فشلت هذه النظريات في تصوّر أنماط الحرمان المرتبطة بالعضوية في المجموعة، لكنها ساعدت على إعادة إنتاج الهياكل القمعية. وفي مقابل التصور البديل للتمثيل الذي إقترحه Young بأنّه "إختلاف" إقترحت Williams بدلاً من ذلك فكرة "التمثيل كوساطة" معتبرة التمثيل أكبر من مجرد تجميع للمصالح أو تسوية للنزاعات السياسية حول تقضيات السياسة المتنافسة أو الإجراءات الرسمية للتفويض والمساءلة، وبذلك فإنّ طبيعة التمثيل أكثر

## الخاتمة

تعميدًا وإستمدت تعقيدها من "حقيقة أنّ مؤسساتها وعملياتها تتوسط إهتمامات المواطن والقرارات الحكومية بعدة طرق"، حيث أنّ وساطة التمثيل متعددة وحاسمة للوجود والصوت.

إنّ الموجة الأولى من الدراسات التي تناولت إشكالات التمثيل بالنظر إلى تزايد الإعتماد المتبادل والتعميد السياسي أعقبها تساؤل آخر جوهري تعاطى مع ضرورات التمثيل في الهيئات على قدم المساواة، وقد شجعهم هذا على التفكير في أنّه في ظل الظروف السائدة من عدم المساواة يكون هناك ما يبرّر تمثيل المجموعات عبر التمثيل الشكلي الذي يستوجب معالجته بعناية. ورغم كل الإسهامات السالفة في إعادة صياغة مفهوم التمثيل لم تكن هذه الطروحات مهتمة كثيرًا بالتمثيل كموضوع في حدّ ذاته، وأول محاولة في ذلك سُجلت لصالح Manin الذي سعى للتحقيق في طبيعة الحكومة التمثيلية مستنتجاً أنّ التمثيل كان له شكل مميّز وشكل مختلط يجمع بين العناصر الديمقراطية وغير الديمقراطية والمساواة واللامساواة، هذا المزيج الذي عكسته الأرسقراطية الانتخابية بمبدأ التمييز -حيث يجب أن يكون الممثلون مختلفين عن أولئك الذين يمثلونهم- متعايشين مع مبدأ التفويض الديمقراطي، حيث تعتمد سلطة الممثل على موافقة الممثلين، وتمّ سن هذين المبدأين والتعبير عنهما من خلال العملية الانتخابية، حيث كانت الانتخابات هي الروح التي دفعت بالحكومة التمثيلية إلى التحرك وأعطتها طابعها الغريب: المساواة واللامساواة في آن واحد، مع الجدل المُسجل حول الأثر الرجعي للمساواة من منطلق أنّ التصويت هو ما سمح لإختيار النخب بأن تحكم.

الموجة الموالية حول موضوع حضور المرأة -باعتبارها من الفئات المهمشة تاريخياً- في الفضاء النيابي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في الخطابات التشريعية والمقترحات والمناقشات والنتائج. مع ذلك، يكشف آخرون عن إختلاف بسيط أو معدوم في أنماط وسلوكيات أصحاب المناصب الذكور والإناث، وغالبًا ما يُعزى هذا التنوع إلى حقيقة أن النساء يشكلن أقلية في جميع المجالس المنتخبة؛ وفقًا لنظرية الكتلة الحرجة فمن غير المرجح أن يكون للنساء تأثير حتى تنمو من عدد قليل من الأفراد المميزين إلى أقلية كبيرة أو "كتلة حرجة". مع ذلك، فإنّ المشكلة في هذا التفسير هي أنّ إفتراضاته حول العلاقة الخطية بين الأعداد والنتائج ونقطة التحول الدقيقة -غير معروفة حتى الآن- التي يحدث عندها التغيير المؤنث، وفي دراسات السلوك التشريعي للمرأة، تمّ استخدام مفهوم الكتلة الحرجة على نطاق واسع لكن تمّ إنتقاده مؤخرًا كأداة لفهم العلاقة بين نسبة/عدد المشرّعات ومدى إصدار التشريعات الخادمة للنساء كمجموعة.

## الخاتمة

كشفت هذه الدراسة عن الإهتمامات بـ: "الكتلة الحرجة" والانتقادات الحديثة لها كمقاربة للبحث في مواضيع التمثيل النيابي للمرأة لتوضيح شروط هذا النقاش وإقتراح مسار للمُضي قدماً والإخراط في قراءة محاكية ومحيتة لتلك التي طرحتها مؤسستي هذا الأدب، عكسها حدسهما حول التغيير الذي سيشهده الحقل النيابي مع نمو نسبة المشرّعات فيه، وعلى الرغم من أنّ الدراسة تُسلط الضوء على أوجه الغموض وأوجه القصور في طروحات العرابتين Kanter و Dahlerup، إلا أنها تؤكد بأنّ البحوث الجندرية السياسية اللاحقة تفسّر بشكل أساسي مساهماتهما وبشكل أكثر تحديداً تُوطّر "نظرية الكتلة الحرجة" كما لو أنّ الباحثين قد إتفقتا حول تأثير التمثيل النسوي الصاعد، أي أنّ الأعداد المتزايدة ستمكّن النساء من تشكيل إئتلافات داعمة فيما بينهنّ لتشجيع التغيير في السياسات النسوية. من المفارقات التي أثارها الدراسة التفسيرات الخاطئة التي تأسست عليها "نظرية الكتلة الحرجة" والتي لعبت دوراً كبيراً في إنتشار حصص النوع الإجتماعي في جميع أنحاء العالم، من خلال تمكين المدافعين من الضغط بنجاح من أجل تبني وتطبيق مثل هذه التدابير، على أساس أنّ هناك حاجة إلى أعداد أكبر من النساء في السياسة قبل أن تتمكن المرأة المُشرّعة كفرد من "إحداث التغيير Make a Difference" في نقاشات السياسة الجندرية.

بالنظر إلى صداها كأداة للتغيير، ومن منطلق الزخم الأكاديمي الذي حازت فيه البطولة المطلقة، فمن غير المرجح أن يتخلى الناشطون عن "الكتلة الحرجة" على المدى القريب ومع ذلك، دأب المهتمون على التوجه نحو تبني نهج أكثر حذراً: بدلاً من مجرد إفتراض أنّ النساء سوف يشكلن تحالفات مع نساء أخريات مع زيادة أعدادهنّ، وهذا بالبحث في مسارات متعددة للعلاقة التي تجمع التمثيل الشكلي بالجوهرى للمرأة، وبدلاً من "الإطار النظري للكتلة الحرجة" أقتراح إطاران تنظيريان من خلالهما يمكن لباحثي السياسة والنوع أن يعيدوا النظر -وبالتالي يدرسوا تجريبياً- في الرابطة بين البعدين الشكلي والجوهري للتمثيل.

أولاً بالمطالبة بتحويل سؤال البحث المركزي من "متى تُحدث النساء فرقا؟" إلى "كيف يحدث التمثيل الجوهري للمرأة؟" و

ثانياً بإقتراح نقل تركيز التحليلات من مستوى الماكرو إلى المستوى الجزئي مع الإهتمام بـ "ما تفعله الجهات الفاعلة" بدلاً من "ما تفعله المرأة".

أثبتت مجريات البحث أنّ دراسة السلوك التشريعي للمشرّعين ذو أهمية خاصة، علماً أنّ التصويت والإنضباط الحزبي ليسا بالمحوريين، ففي بيئات معينة يكون النواب أحراراً -نسبياً- في التصويت والتعبير عن آراءهم بعيداً عن قيادة الحزب أمّا في بيئات أخرى، فالنواب يُمثّلون آراء الحزب ولا يخرجون عنها.



## الخاتمة

حيث ترتبط دراسة السلوك التشريعي إرتباطاً وثيقاً بعمل الديمقراطيات التمثيلية، ومن ثم نجد أنه وفقاً للتقاليد الديمقراطية يصعب على المُمثِّل أن يأتي بأفعال تتعارض والرأي العام ولا تُشبع الرغبات الجماهيرية. مع ذلك، فإنَّ الإعتقاد الكامل على الرأي العام في صنع السياسات من المحتمل أن يحمل في طياته عواقب غير مرغوب فيها على غرار قرارات وسياسات متسارعة و/أو غير رشيدة، وبالتالي فإنَّ الصراع الرئيسي في دراسة السلوك التشريعي يكمن في التفاعل بين الحاجة لتمثيل الرأي العام/الدائرة الإنتخابية من جهة، والحاجة إلى قرار حكيم وعملي من جهة ثانية.

يمكن القول أنَّ نقاشات السلوك التشريعي فتحت الإستقهامات حول إشكاليين رئيسين؛ يرتبط الأول بنمط التمثيل، أي: كيف يجب أن تكون العلاقة بين الممثل وناخبيه؟ حيث تتم مناقشة طبيعة سلوك الممثل وتصرفه إمَّا بقدر من الإستقلالية والثقة الممنوحة له من قبل ناخبيه وذلك بتفعيل منطقته الخاص ورؤيته للصواب والخطأ، أو أنَّ عليه أن يتصرف كمفوض حيث يتجاهل رؤيته الخاصة ويُقيدها لصالح ناخبيه. بينما يرتبط الثاني بمحور إرتكاز التمثيل، بمعنى: هل يتعين على الممثل أن يسترشد في قراراته بتحقيق الصالح والرفاهية لمنتخبه أو للجميع؟ حيث يكون التحدي أكبر بالبحث في نطاق عمل الممثل - أي دائرته الإنتخابية - كونه منتخَب.

مجتمعةً، فتحت إعادة صياغة هذه الإشكالات وغيرها إحتتمالات جديدة لإستكشاف السلوك التشريعي والأطر التحليلية المبهمة فيما يتعلق بالجهات الفاعلة وشكل ومضمون "العمل من أجل المرأة" على وجه الخصوص، حيث يسمح هذا النهج الجديد بإجراء دراسات أكثر دقة "للفواعل الحاسمة" في التمثيل الجوهري سواء كانوا ذكورا أو إناثا، وهم أولئك الذين يبادرون بمقترحات سياسية من تلقاء أنفسهم وغالبًا - ولكن ليس بالضرورة - يشجِّعون الآخرين على إتخاذ خطوات لتعزيز السياسات الصديقة للمرأة، بغض النظر عن عدد الممثلات الموجودات في الهيئة التمثيلية، حيث أنَّ هذه الجهات توفر فرصًا جديدة لإستكشاف السلوك التشريعي للنساء والرجال الذين يقومون بالتعبئة نيابة عن النساء كمجموعة، وبالتالي تحديد مسارات مختلفة محتملة لتحسين التمثيل الفعلي لمصالح المرأة.

خُصت الدراسة إلى أنَّ ضبط وتأطير التمثيل الجوهري للمرأة يتطلب النظر في جميع جوانب العملية التشريعية لإستكشاف كيفية تفاعل كل من البنية والوكالة، والذي تترجمه المراحل التي إقتتت أثرها مختلف الدراسات التجريبية المطلَّع عليها، وهي:

## الخاتمة

- **المرحلة الأولى** تشمل تحديد تكوين الهيئة التشريعية من حيث الأفراد المنتخبين بهدف رسم "ملفها التمثيلي" سواء فيما يتعلق بآثار الجنس والجندر على السلوك التشريعي وكذا الهويات والمواقف -ذات الصلة المحتملة- قصد استكشاف آثارها على نتائج السياسة بما يُوفّر فرصة للدارسين (المرحلة الخامسة أدناه) لرسم خريطة أوجه التشابه والاختلاف بين المشرّعين من الذكور والإناث على مستوى المجموعة وعلى المستوى الفردي؛
- **المرحلة الثانية** هي التعرّف على مواقف المشرّعين وإهتماماتهم فيما يتعلق بتوزيع معتقداتهم والتزاماتهم تجاه السياسة العامة الصديقة للمرأة، وما تتطلبه من مقاومة للتعريفات المسبقة لقضايا المرأة وكذلك الافتراضات التي مست مواقف وإهتمامات المشرّعين مع تركها مفتوحة لمزيد من التحليل والإثراء؛
- **المرحلة الثالثة** هي تحديد ملامح السياق التشريعي لتحديد كيف يمكن للهيئة التشريعية أن تميّز بين الجنسين بطرق تؤثر على سلوك الممثلين الأفراد وعلى النتائج التشريعية، وأساسها هو التعرّف على الطبيعة الجندرية للهيئات السياسية الرسمية منها وغير الرسمية التي تؤثر على نطاق ومحتوى العمل نيابة عن النساء كمجموعة؛
- **تتعلق المرحلة الرابعة** بالتخطيط لعملية صنع السياسة الصديقة للمرأة من حيث الإجراءات المحددة المطلوبة في سياق معين لصياغة، مناقشة وتميرير السياسة، وهي خطوة تتطلب من الدارسين أن يأخذوها بنظرة أكثر شمولية عن العملية التشريعية وبالتالي من الممكن تتبّع ومراجعة كل من المحاولات الناجحة وغير الناجحة لإصلاح عمليات صنع السياسة والتقاط اللحظات المهمة لصالح/ضدّ عملية الإصلاح؛
- **المرحلة الخامسة** هي إستكشاف الآثار الجندرية بين النساء والرجال سواء كمجموعات أو كأفراد، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز "قضايا المرأة" وإصلاح السياسة الجندرية، بما يسمح بإلقاء نظرة ثاقبة على كيفية تأثير الأفكار والخبرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على السلوك التشريعي والسياسي عموماً؛ و
- **المرحلة الأخيرة** هي النظر في المكان الذي يناسب وجود جهات فاعلة وهذا بمحاكاة أمثلة سابقة عن عمليات إصلاح السياسات التشريعية، على الرغم من أنّ هذه الجهات توفّر رابطاً مباشراً بينها وبين والنتائج إلا أنّ تحديدها يتطلب المرور على المراحل الخمس الأولى من أجل رسم حيز ظهورها ونشاطها والدور الذي قد تلعبه/ أو لا في تعزيز عمليات الإصلاح.

## الخاتمة

إنّ لمفهوم الفاعلين الحاسمين آثار مهمة على البحوث التجريبية المستقبلية، من خلال لفت الإنتباه إلى الحاجة إلى تصاميم البحث التي تمكن من تحديد هؤلاء الفاعلين، ويكشف إستعراض دراسات أكثر من عشرين عامًا حول النوع الاجتماعي والسياسة عن خمس فئات من الملاحظات بشأن الروابط بين التمثيلين الشكلي والجوهري للمرأة المثيرين للكثير من النقاش والجدل: الآثار المتوقعة لزيادة نسب النساء؛ تقييد و/أو تمكين السياقات التشريعية؛ هويات المشرّعين ومصالحهم؛ تعريفات قضايا المرأة وعمليات صنع السياسات.

في ذات السياق هذه الدراسة ألقت بظلال البحث المستقبلي نحو النقاش المشكك في مدى قبول المجتمعات للديمقراطية ولسياسيتها المنتخبين -حتى في بيئتها المتقدمة- حيث تزامن هذا القلق مع معطيات الأزمة المالية العالمية، التي خلقت وضعا أضحى فيه المواطنون العاديون مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأنّ الطبقة السياسية لا تُمثّل حقًا مصالحهم، وأنّ الديمقراطية التمثيلية ليست بالضرورة أداة جديرة بالثقة لحماية العدالة الإجتماعية. حيث رُصد إنخفاض عام في الإقبال على التصويت وتراجعت فرص الإنضمام إلى حزب سياسي، غير أنّ الظهور بمظهر الأقل إهتماما بشؤون الدولة والطبقة السياسية لا يردف اللامبالاة تجاه السياسة الإنتخابية "السائدة" كما ولا يعني أن "المواطنين غير مهتمين بالسياسة" حيث قدم Simon Tormey سردية جديدة لما أسماه "السياسات الإستباقية" Prefigurative Politics قصد تطوير فكرة أنّ هناك طرقًا أخرى لممارسة السياسة "خارج" و"ما وراء السياسة الرسمية".

المراجعات التي طالت هذا الطرح مسّت طبيعة الأشكال الناشئة، المتلاشية والمتضاربة للممارسة السياسية، وما يقود نحو حالة الإضطراب السياسي الذي يظهر من خلال سلسلة من الكيانات والمبادرات الجديدة لا يمكن لها سوى أن تصب في قالب "التمثيل اللاحق" Postrepresentative، وهو ليس تناقضًا لفظيًا بل هو على حدّ تعبير Tormey مفهوم إستقراري مصمّم لإلتقاط السياسات الجديدة جذريًا المُسجّلة في بيئات مثل إسبانيا، إيطاليا، اليونان، البرتغال وأيسلندا، أين يستخدم المواطنون تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بما يكشف "طبيعة التمثيل ذات الحدين" Double-Edged Nature of Representation وحقيقة أنّ الأشكال الجديدة للتمثيل السياسي تكسر القالب النمطي.

قائمة

المصادر والمراجع

1. Asimov. Isaac, **Foundation and Empire**, (London: Panther Books, 1962).
2. Ball. Philip, **Critical Mass: How One Thing Leads to Another**, Reviewed by : Edmonds. Bruce, (Arrow Books: London, 2006).
3. Barber. Benjamin, **Strong Democracy : Participatory Politics for a New Age**, (Los Angeles, CA: University of California Press, 1984).
4. Bergqvist. Christina, (eds.), **Equal Democracies? Gender and Power in the Nordic Countries**, (Oslo:Scandinavian University Press, 1999).
5. Birch. Anthony, **Representation**, (Basingstoke: Macmillan, 1971).
6. Bjarnegård. Elin, **Gender, Informal Institutions, and Political Recruitment: Explaining Male Dominance in Parliamentary Representation**, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013).
7. Blalock. Hubert. M, **Toward a theory of minority-group relations**, (New York: John Wiley & Sons, 1967).
8. Britton. Hannah, **Women in the South African Parliament: From Resistance to Governance**, (Boulder: Lynne Rienner, 2005).
9. Bruce. Cameron. Reed, **The Physics of the Manhattan Project**, 4th Ed,( Switzerland : Springer, 2021).
10. Burke. Edmund, **Reflections on the Revolution in France**, (London: Penguin Books, 1968).
11. Burns. Nancy. L & Verba. Sidney, **The Private Roots of Public Action: Gender, Equality and Political Participation**, (Cambridge: Harvard University Press, 2001).
12. Burrell. Barbara. C, **A Woman's Place is in the House: Campaigning for Congress in the Feminist Era**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998).
13. Carroll. Susan, **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington, Indianapolis: Indiana University Press, 2001).
14. Childs. Sarah, **New Labour's Women MPs: Women Representing Women**, (New York: Routledge, 2004).
15. Childs. Sarah, **Women and British Party Politics, Descriptive, Substantive and Symbolic Representation**, (London: Routledge, 2008).
16. Cotta. Maurizio, Heinrich. Best, (eds), **Democratic Representation in Europe: Diversity, Change and Convergence**, (Oxford: Oxford University Press,2007).
17. Cox. Gary W and Matthew. McCubbins, **Setting the Agenda: Responsible Party Government in the US House of Representatives**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
18. Cox. Gary. W, Matthew. McCubbins, **Legislative Leviathan: Party Government in the House**, (Berkeley: University of California Press,1993).
19. Dahl. Robert. A, **Democracy and its Critics**, (Yale University Press, 1989).
20. Dahl. Robert. A, **On democracy**, (New Haven, CT: Yale University Press, 1998).
21. Dahlerup. Drude, **Women in Politics: Electoral Quotas, Equality and Democracy**, (London: Routledge, 2006).
22. Davis. Rebecca. H, **Women and Power in Parliamentary Democracies**, (Lincoln: University of Nebraska Press, 1997).
23. Diaz. Mateo. Mercedes, **Representing Women: Female Legislators in West European Parliaments**, (Essex: ECPR, 2005).
24. Dodge. Yadolah, & Daniel. Commenges, **The Oxford Dictionary of Statistical Terms**, (Uk : Oxford, 2003).
25. Dodson. Debra. L, & Susan. Carroll, **Reshaping the Agenda: Women in State Legislatures**, (New Brunswick, NJ: Center for American Women and Politics,1991).
26. Dodson. Debra. L, **The Impact of Women in Congress**, ( Oxford: OUP, 2006).
27. Dovi. Suzanne, **The Good Representative**, (Malden, USA: Blackwell, 2007).
28. Duerst-Lahti. Georgia, Rita. Mae. Kelly, (eds), **Gender Power, Leadership, and Governance**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995).

29. Duverger. Maurice, **Political Parties : Their Organization and Activity in the Modern State**, (New York: John Wiley & Sons, 1954).
30. Esaiasson. Peter, Sören. Holmberg, **Representation from Above: Members of Parliament and Representative Democracy in Sweden**, (Aldershot, United Kingdom: Dartmouth, 1996).
31. Fenno. Richard. F., **Home Style: House Members in Their Districts**, (Boston & Toronto: Little Brown & Co.1978).
32. Fishkin. John, **The Voice of the People: Public Opinion and Democracy**, (New Haven, CT: Yale University Press, 1997).
33. Frohlich. Norman, Joe. A. Oppenheimer & Oran. R. Young, **Political Leadership and Collective Goods**, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971).
34. Gosling. F G, **The Manhattan Project : Making the Atomic bomb**, (US : Department of Energy, 1999).
35. Guinier. Lani, **The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy**, (New York: Free Press.Christiano,1994).
36. Guttman. Amy & Thompson. Dennis. F, **Why Deliberative Democracy ?**, (Princeton: Princeton University Press, 2004).
37. Hafemeister. David, **Physics of Societal Issues: Calculations on National Security, Environment, and Energy**, (Springer, New York, 2007).
38. Hardin. Russell, **Collective Action**, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982).
39. Heywood. Andrew, **Political Ideologies: An Introduction**, (New York :Palgrave Macmillan, 1992).
40. Heywood. Andrew, **Political Theory: An Introduction**, (New York : Palgrave Macmillan, 2004).
41. Kanter. Rosabeth. M, **Men and Women of the Corporation**, (New York: Basic Books, 1977).
42. Kanthak. Kristin & George. A. Krause, **The Diversity Paradox: Political Parties, Legislatures, and the Organizational Foundations of Representation in America**, (New York: Oxford University Press, 2012).
43. Karvonnen. L & P. Selle, (eds.) **Women in Nordic Politics**, (Closing the Gap. Hants: Dartmouth, 1995).
44. Kingdon. John. W, **Agendas, Alternatives, and Public Policies**, (Boston: Little, Brown, 1984).
45. Kittlison. Miki. Caul, **Challenging Parties, Changing Parliaments**, (Columbus: Ohio State Univ. Press, 2006).
46. Krook. Mona. Lena & Fiona. Mackay, **Gender, Politics, and Institutions: Toward A Feminist Institutionalism**, (New York: Palgrave, 2011).
47. Krook. Mona. Lena, **Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide**, (New York: Oxford University Press, 2009).
48. Kymlicka. Will, **Contemporary Political Philosophy: An Introduction**, (Oxford: Oxford University Press, 2002).
49. Lewis-Beck. Michael, **Economics and Elections: The Major Western Democracies**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1988).
50. Lijphart. Arend, **Electoral Systems and Party Systems: A Study of 27 Democracies 1945–1990**, (New York: Oxford University Press, 1994).
51. Lovenduski. Joni, (eds.), **State Feminism and the Political Representation of Women**, (Cambridge:CUP, 2005).
52. Lovenduski. Joni, Pippa. Norris, (eds.), **Gender and Party Politics**, (London: Sage, 1993).
53. Lovenduski. Joni, **Women and European Politics**, (Brighton: Harvester, 1986).
54. Madison. James, Alexander Hamilton and John Jay, **The Federalist Papers**, (Ian Shapiro: Yale University Press, 2009).
55. Mair. Peter, **Ruling the void: The hollowing of western democracy**, (London, England: Verso, 2013).



56. Manin. Bernard, **The Principles of Representative Government**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
57. Marwell. Gerald & Pamela. Oliver, **The Critical Mass in Collective Action: A MicroSocial Theory**, (New York, Cambridge University Press, 1993).
58. Mazur. Amy, **State Feminism, Women's Movements and Job Training: Making Democracy Work in the Global Economy**, (New York: Routledge, 2001).
59. Mazur. Amy, **Theorizing Feminist Policy**, (Oxford: Oxford University Press, 2002).
60. McBride. Dorothy & Mazur. Amy, **The Politics of State Feminism: Innovation in Comparative Research**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).
61. Meehan. Elizabeth, **Women's Rights at Work: Campaigns and Policy in Britain and the United States**, (London: Macmillan, 1985).
62. Mehta. G. S, **Participation of Women in the Panchayati Raj System**, (New Delhi: Kanishka Publishers, 2008).
63. Mill. John. Stuart, **Considerations on Representative Government**, (London: Longmans, Green and Co, 1865).
64. Molyneux, Maxine, **Women's Movements in International Perspective: Latin America and Beyond**, (London: Palgrave, 2001).
65. Norris. Pippa & Joni. Lovenduski, **Political Recruitment :Gender, Race and Class in the British Parliament**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).
66. Norris. Pippa, **Critical Citizens: Global Support for Democratic Governance**, (Oxford: Oxford University Press, 1999).
67. Norris. Pippa, **Electoral engineering: Voting rules and political behavior**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
68. Norris. Pippa, **Politics and Sexual Equality: The Comparative Position of Women in Western Democracies**, (Boulder, CO: Rienner, 1987).
69. Olson. Mancur, **The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups**, (Cambridge, MA, Harvard University Press, 1965).
70. Opello. Katherine. A. R, **Gender Quotas, Parity Reform and Political Parties in France**, (New York: Lexington Books, 1973).
71. Outshoorn. Joyce, **The Politics of Prostitution: Women's Movements, Prostitution and the Globalization of Sex Commerce**, (New York: Palgrave Macmillan, 2004).
72. Pateman. Carole, **The Sexual Contract**, (Cambridge: Polity, 1988).
73. Pennock. James. Roland & Chapman. John. William, **Representation**, (New York: Atherton Press, 1968).
74. Phillips. Anne, **The Politics of Presence**, (Oxford: Clarendon Press, 1995).
75. Pitkin. Hanna. F, **The Concept of Representation**, (Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1972).
76. Porter. Elizabeth, **Feminist Perspective on Ethics**, (Pearson Education Limited: Essex, 1999).
77. Powell. G. Bingham, **Elections as Instruments of Democracy : Majoritarian and proportional visions**, (New Haven: Yale University Press, 2000).
78. Prewitt. Kenneth, **The recruitment of political Leaders: A study of Citizen-Politicians**, (New York: University of Chicago, 1970).
79. Puwar. Nirmal, **Space Invaders : race, gender and bodies out of place**, (New York: Berg, 2004).
80. Rae. Douglas W, **The Political Consequences of Electoral Rules**, (New Haven: Yale University Press, 1967).
81. Rehfeld. Andrew, **The Concept of Constituency: Political Representation, Democratic Legitimacy and Institutional Design**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
82. Reingold. Beth, **Representing Women, Sex, Gender, and Legislative Behavior in Arizona and California**, (Chapel Hill NC: University of North Carolina Press, 2000).
83. Richardson. Henry, **Democratic Autonomy: Public Reasoning about the Ends of Policy**, (Oxford: Oxford University Press, 2002).



84. Roces. Mina, **Women, Power and Kinship Politics: Female Power in Post-War Philippines**, (London : Praeger, 1998).
85. Rosenthal. Cindy. Simon, **When Women Lead : Integrative leadership in state legislatures**, (New York: Oxford University Press, 1998).
86. Rothstein. Bo, **The quality of government: Corruption, social trust, and inequality in international perspective**, (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1954).
87. Saward. Michael, **The Representative Claim**, (Oxford : Oxford University Press Inc, 2010).
88. Sawer. Marian, Tremblay. Manon & Trimble. Linda, **Representing Women in Parliament: A Comparative Study**, (New York: Routledge, 2006).
89. Scharpf. Fritz, **Governing in Europe: Effective and democratic?** (Oxford, UK: Oxford University Press, 1999).
90. Schattschneider. E. E, **The Semi-sovereign People, A Realist's View of Democracy in America**, (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1960).
91. Schelling. Thomas, **Micromotives and Macrobehavior**, (New York: Norton, 1978).
92. Schreiber. Ronnee, **Righting Feminism : Conservative Women and American Politics**, (NY: Oxford Univ. Press, 2008).
93. Schwindt-Bayer. Leslie, **Political Power and Women's Representation in Latin America**, (Oxford University Press, 2010).
94. Smith. Graham, **Democratic innovations: Designing institutions for citizen participation**, (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2009).
95. Squires. Judith, **Gender in Political Theory**, (Polity Press: Cambridge, 2013).
96. Stokes. Susan. C, **Mandates and Democracy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).
97. Strolovitch. Dara. Z. **Affirmative Advocacy: Race, Class, and Gender in Interest Group Politics**, (Chicago & London : Univ of chicago, 2007).
98. Sue. Thomas, **How Women Legislate**, (New York: Oxford University Press, 1994).
99. Swain. Carol. Miller, **Black Faces, Black Interests: The Representation of African-Americans in Congress**, (Cambridge, MA: Harvard University, 1995).
100. Swers. Michele, **The Difference Women Make: The Policy Impact of Women in Congress**, (Chicago: University of Chicago Press, 2002).
101. Taagepera. Rein, & Matthew. Soberg. Shugart, **Seats and Votes: The Effects and Determinants of Electoral Systems**, (New Haven: Yale University Press, 1989).
102. Tremblay. Manon, **Femmes et Parlements : Un Regard International**, (Les Edition du Remue-Ménage: Canada, 2005).
103. Trimble. Linda & Jane. Arscott, **Still Counting: Women in Politics Across Canada**, (Canada: Broadview, 2003).
104. Walsh. Denise, **Women's Rights in Democratizing States: Just Debate and Gender Justice in the Public Sphere**, (New York: Cambridge University Press, 2011).
105. Wawro. Gregory, **Legislative Entrepreneurship in the U.S. House of Representatives**, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 2000).
106. Whale. John & Edmund. Burke. **Edmund Burke's Reflections On the Revolution in France**, (London: Penguin Books, 1968).
107. Young. Iris. Marion, **Inclusion and Democracy**, (Oxford: Oxford University Press, 2000).
108. Young. Iris. Marion, **Justice and the Politics of Difference**, (Princeton, NJ: Princeton University, 1990).

#### Chapters in Books

#### فصول في كتب

1. Apter. David, **Notes for a Theory of Nondemocratic Representation**, In : Pennock. J. Roland, John. W. Chapman, **Representation**, (New York : Routledge, 1968)
2. Beatrice. Halsaa, **A Strategic Partnership for Women's Policies in Norway**, In: Lycklama. Geertje Nijeholt, Virginia. Vargas & Saskia. Wieringa, **Women's**

- Movements and Public Policy in Europe, Latin America and the Caribbean**, (New York: Routledge, 1998).
3. Beck. Susan. Abrams, **Acting as Women: The Effects and Limitations of Gender in Local Governance**, In : Carrol. Susan, (ed.), **The Impact of Women in Public Office**, (Bloomington, Indiana University Press, 2001).
  4. Carroll. Susan, **Are Women Legislators Accountable to Women? The Complimentary Roles of Feminist Identity and Women's Organisations**, In : Brenda. O'Neill & Elisabeth. Gidengil (ed.), **Gender and Social Capital**, (New York, NY: Routledge, 2001).
  5. Celis. Karen, **Gendering Representation**, In: Goertz. Gary & Amy. Mazur, (eds.), **Politics, Gender, and Concepts**, (Cambridge: CUP, 2008).
  6. Childs, Sarah & Lovenduski. Joni, **Political Representation**, In : Waylen. Georgina, Celis. Karen, Kantola. Johanna and Weldon. Laurel, **The Oxford Handbook of Gender and Politics**, (Oxford: Oxford University Press, 2013).
  7. Childs. Sarah, **The House Turned Upside Down? The Difference Labour's Women MPs Made**, In: Sawyer. Marian, Manon. Tremblay & Linda. Tremble, **Representing Women in Parliament: A Comparative Study**, (London: Routledge, 2006).
  8. Cox. Gary. W, **The Organization of Democratic Legislatures**, In: Weingast. Barry and Wittman. Donald, **Oxford Handbook of Political Economy**, (New York: Oxford University Press, 2005).
  9. Diamond. Irene and Hartsock. Nancy, **Beyond Interests in politics : A Comment on virginia sapiros; When are interests interesting, The problem of political representation of women**, In: Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford:Oxford University, 2009).
  10. Dodson. D. L, **Representing Women's Interests in the U.S House of Representatives**, In : Sue. Thomas & Clyde. Wilcox, **Women and Elective Office : Past, Present, and Future**, (New York: Oxford University Press, 1998).
  11. Dovi. Suzanne. **Measuring Representation: Rethinking the Role of Exclusion**, In : Marc. Bühlmann & Jan. Fivaz (eds.), **Political Representation : Roles, representatives and the represented**, (London: Routledge, 2016).
  12. Gaudagnini. Marila, & Alessia. Dona, **Women's Policy Machinery in Italy between European Pressure and Domestic Constraints**, In : Outshoorn. Joyce & Johanna. Kantola, **Changing State Feminism**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007).
  13. Goetz. Anne. Marie & Shireen. Hassim, **Introduction: Women in Power in Uganda and South Africa**, In: Goetz. Anne. Marie & Shireen. Hassim, **No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making**, (London and New York: Zed Books Cape Town, 2003).
  14. Goetz. Anne. Marie, **Women's Political Effectiveness: A Conceptual Framework**, In : Goetz. Anne. Marie & Shireen. Hassim, **No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making**, (London and New York: Zed Books; Cape Town, 2003).
  15. Gotell. Lise, & Janine. Brodie, **Women and Parties: More Than an Issue of Numbers**, In : Thorburn. Hugh. G, Alan. Whitehorn, **Party Politics in Canada**, (Scarborough: PrenticeHall Canada, 2001).
  16. Holli. Anne. Maria, & Johanna. Kantola, **State Feminism Finnish Style: Strong Policies Clash with Implementation Problems**, In: Outshoorn. Joyce & Johanna. Kantola, **Changing State Feminism**, (Houndsmills, UK: Palgrave, 2007).
  17. Htum. Mala. N, & Mark. P. Jones, **Engendering the Right to Participate in Decision-Making: Electoral Quotas and Women's Leadership in Latin America**, In : Craske. Nikki & Maxine. Molyneux, **Gender and the Politics of Rights and Democracy in Latin America**, (New York: Palgrave, 2002).

18. Ingvar. Mattson, & Kare. Strom, **Parliamentary Committees** In: Dohring. Herbert, **Parliaments and Majority Rule in Western Europe**, (New York: St. Martin's Press, 1995).
19. Jonasdottir. Anna. G, **On the Concept of Interest: Women's Interest, and the Limitations of Interest Theory**, In : Jones. Kathleen. B, & Anna. G. Jonnasdottir, **The Political Interests of Gender: Developing Theory and Research with a Feminist Face**, (Sage Publications: London, 1985).
20. Kanter. Rosabeth. Moss, **Some Effects of Proportions on Group Life**, In : Perri. Rieker. Patricia & Elaine. Carmen, **The Gender Gap in Psychotherapy**, (Plenum Press: New York & London, 1984).
21. Karam. Azza & Lovenduski. Joni, **Women in Parliament: Making a Difference**, In: Ballington. Julie & Karam. Azza, **Women in Parliament: Beyond Numbers**, (Handbook Series IDEA: Stockholm, Sweden, 2005).
22. Kathlene. Lyn, **Position Power versus Gender Power: Who Holds the Floor?**, In: Duerst-Lahti. Georgia & Rita. Mae. Kelly, **Gender, Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: Michigan University Press, 1995).
23. Lovenduski. Joni & Marila. Guadagnini, **Political Representation**, In : McBride. Dorothy & Amy. Mazur, **The Politics of State Feminism**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).
24. Lovenduski. Joni, **Women and Politics**, In : Norris. Pippa, Christopher. Wlezien, **Britain Votes**, (Oxford: Oxford University Press, 2005).
25. Matland. Richard, **Electoral Quotas: Frequency and Effectiveness**, In : Dahlerup. Drude, **Women, Quotas, and Politics**, (New York: Routledge, 2006).
26. Matland. Richard. E, **Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems**, In : Azza Karam (ed), **Women in Parliament: Beyond Numbers**, (International IDEA : Handbook Series 02, 1998).
27. McLean. Ian, **Forms of Representation and Systems of Voting**, In : Held. David, **Political Theory Today**, (Cambridge: Polity, 1991).
28. Mezey. S. G, **Increasing the Number of Women in Office: Does It Matter?** In : Cook. Elizabeth. Adell, Sue. Thomas, Clyde. Wilcox, **The Year of the Woman: Myths and Realities**, (Boulder, CO: Westview, 1994).
29. Miller. Warren E, Roy. Pierce, Jacques. Thomassen, Richard. Herrera, Soeren. Holmberg, Peter. Esaiasson, & Bernhard Wessels, **Policy Representation in Western Democracies**, (Oxford: Oxford University Press, 1999).
30. Modood. Tariq. **Anti-essentialism, multiculturalism, and the 'recognition' of religious groups**, In : Will. Kymlicka & Wayne. Norman, **Citizenship in diverse societies**, (New York: Oxford University Press, 2000).
31. Norrander. B & Wilcox. Clyde, **The Geography of Gender Power: Women in State Legislatures**, In: Thomas. Sue & Clyde. Wilcox, **Women and Elective Office: Past, Present, and Future**, (New York: Oxford University Press, 1998).
32. Norris. Pippa, **Conclusions: Comparing Legislative Recruitment**, In : Lovenduski. Joni, & Pippa. Norris, **Gender and Party Politics**, (London: Sage, 1993).
33. Norris. Pippa, **Legislative Recruitment**, In : L. Leduc, R. Niemi & P. Norris, **Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspectives**, (Thousand Oaks, CA: Sage, 1996).
34. Norris. Pippa, **Institutional Explanations for Political Support**, In : Norris. Pippa, (ed), **Critical Citizens: Global Support for Democratic Governance**, (Oxford: Oxford University Press, 1999).
35. Norton. N, **Women, It's Not Enough to be Elected: Committee Position Makes a Difference**, In : Duerst-Lahti. Georgia, & Rita. Mae. Kelly, (eds), **Gender Power, Leadership, and Governance**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995).
36. Phillips. Anne, **Democracy and Representation: Or, Why should it Matter Who Our Representatives Are?** In : Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford: Oxford University, 1998).

37. Rule. Wilma, **Parliaments of, by, and for the people: except for women?**, In: Rule. Wilma, Zimmerman. Joseph. Francis, **Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities**, (Greenwood Press : Westport, CT, 1994).
38. Sapiro. Virginia, **When are interests interesting? The problem of political representation of women**, In : Phillips. Anne, **Feminism and Politics**, (Oxford, Oxford University Press, 1998).
39. Sauer. Birgit, **Framing and Gendering in The Politics of State Feminism**, In : McBride. Dorothy & Amy. Mazur, **The Politics of State Feminism**, (Philadelphia: Temple University Press, 2010).
40. Schmidt. Gregory. D, **Unanticipated Successes: Lessons from Peru's Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems**, In: International IDEA, **The Implementation of Quotas: Latin American Experiences**, (Stockholm: International IDEA, 2003).
41. Shvedova. Nadezhda, **Obstacles to Women's Participation in Parliament**, In: Ballington. Julie & Karam. Azza, **Women in Parliament: Beyond Numbers**, (Handbook Series IDEA: Stockholm, Sweden, 2005).
42. Skard. Torild, & Haavio-Mannila. Elina, **Women in Parliament**, In : Haavio-Mannila. Elina, Drude. Dahlerup, Maud. Eduards, Esther. Gudmundsdottir, Beatrice. Halsaa, Helga. Maria. Hernes, Eva. Hanninen-Salmelin, Bergthora. Sigmundsdottir, Sirkka. Sinkkonen, Torild. Skard, Christine. Badcock, **Unfinished Democracy: Women in Nordic Politics**, (New York: Pergamon, 1985).
43. Skjeie. Hege. **Ending the Male Political Hegemony: The Norwegian Experience**, In : Lovenduski. Joni & Pippa. Norris, (eds.), **Gender and Party Politics**, (London: Sage, 1993).
44. Squires. Judith, **Group Representation, Deliberation and the Displacement of Dichotomies**, In : Saward. Micheal, **Democratic Innovation, Deliberation, Representation, and Association**, (London: Routledge, 2000).
45. Stetson. Dorothy. McBride, **Welfare Reform: America's Hot Issue**, In : Haussmann. Melissa, & Birgit. Cathrin, **Gendering the State in the Age of Globalization: Women's Movements and State Feminism in Postindustrial Democracies**, (Lanham : Rowman & Littlefield Publishers, 2007).
46. Tamerius. Karen. L, **Sex, Gender, and Leadership in the Representation of Women**, In : Duerst-Lahti, Georgia & Rita. Mae. Kelly, **Gender Power, Leadership and Governance**, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995).
47. Tripp. Aili. Mari, **Uganda: Agents of Change for Women's Advancement?**, In: Bauer. Gretchen & Hannah. E. Britton, (eds.), **Women in African Parliaments**, (Boulder: Lynne Rienner, 2006).
48. Tronto. J. C, **Care as a Political Concept**, In : Hirschman. Nancy. J & Christine. Di Stefano, (eds.), **Revisioning the Political: Feminist Reconstructions of Traditional Western Political Theory**, (Westview Press: Oxford, 1996).
49. Valen. Henry, **Norway: Decentralization and Group Representation**, In : Michael. Gallagher & Peter. Marsh, **Candidate Selection in Comparative Perspective, The Secret Garden, of Politics**, (London: Sage, 1988).
50. Vargas. Virginia & Saskia. Wieringa, **The Triangle of Empowerment: Processes and Actors in the Making of Public Policy for Women**, In : Nijeholt. Geertje. Lycklama à, Virginia. Vargas & Saskia. Wieringa, (eds.), (Hamden, CT: Garland Publishing, 1998).
51. Weldon. Laurel. S, **Intersectionality**, In: Goertz. Gary & Amy G. Mazur, **State Feminism**, (Cambridge University Press, 2008).
52. Williams. Melissa. S. Memory, **History and Membership: The Moral Claims of Marginalized Groups in Political Representation**, In : J. Raikka. Netherlands, (eds), **Do We Need Minority Rights?** (Kluwer Law International, 1996).
53. Woodward. Alison, **Building Velvet Triangles: Gender and Informal Governance**, In : Christiansen. Thomas and Simona. Piattoni, (eds.), **Informal Governance in the European Union**, (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2003).



54. Young. Iris Marion, **Deferring Group Representation**, In : Will. Kymlicka, & Ian. Shapiro, (eds.), **Nomos: Group Rights**, (New York: New York University Press, 1986).
55. Young. Iris. Marion, **Justice, Inclusion, and Deliberative Democracy**, In : Macedo. Stephen (eds.), **Deliberative Politics: Essays on Democracy and Disagreement**, (Oxford: Oxford University, 1999).

Periodicals

الدوريات

1. Abramson. Paul, Political Efficacy and Political Trust among Black School Children: Two Explanations, **Journal of Politics**, Vol.34, No.04, 1972, pp.1243-1269.
2. Alemán. Eduardo, Institutions, Political Conflict and the Cohesion of Policy Networks in the Chilean Congress 1961–2006, **Journal of Latin American Studies**, Vol.41, No.3, 2009, pp.467–491.
3. Allwood. Gill, & Wadia. Khursheed, Increasing Women’s Representation in France and India, **Canadian Journal of Political Science**, Vol.37, No.2, 2004, pp.375-393.
4. Anderson. Christopher. J, & Christine. Guillory, Political Institutions and Satisfaction with Democracy: A Cross-National Analysis of Consensus and Majoritarian Systems, **American Political Science Review**, Vol.91, No.1, 1997, pp.66-81.
5. Annesley. Claire, & Francesa. Gains, The Core Executive: Gender Power and Change, **Political Studies**, Vol.58, No.5, 2010, pp.909-929.
6. Archent. Nelida, & Niki. Johnson, Engendering the Legislative Agenda With and Without the Quota, **Sociologia, Problemas e Praticas**, Vol.52, 2006, pp.133-153.
7. Atkinson. Lonna. Rae, Not all Cues are Created Equal: The Conditional Impact of Female Candidates on Political Engagement, **Journal of Politics**, Vol.65, No.4, 2003, pp.1040-1061.
8. Banducci.Susan, Todd. Donovan, Jeffrey. Karp, Minority representation, empowerment, and participation, **Journal of Politics**, Vol.66, No.2,2004, pp.534-556.
9. Barker. Gideon, Revisiting the Concept of Representation, **Parliamentary Affairs**, Vol.59, No.1, 2006, pp.155-172.
10. Beckwith. Karen & Kimberly. Cowell-Meyers, Sheer Numbers : Critical Representation Thresholds & Womens Political Representation, **Perspective Politics**, Vol.5, No.3, 2007, pp.553-565.
11. Bedolla, Lisa. Garcia, Intersections of Inequality: Understanding Marginalization and Privilege in the Post-Civil Rights Era, **Politics and Gender**, Vol.3, No.2, 2007, pp.232–248.
12. Bernauer. Julian, Nathalie. Giger & Jan. Rosset, Mind the gap: do proportional electoral systems foster a more equal representation of women and men, poor and rich? **International Political Science Review**, Vol.36, No.1, 2015, pp.78–98.
13. Bjarnegård. Elin & Pär. Zetterberg, Removing Quotas, Maintaining Representation : Overcoming Gender Inequalities In Political Party Recruitment, **Representation**, Vol.47, No.2, 2011, pp.187-199.
14. Blais. Andre, Marc. Andre. Bodet, Does proportional representation foster closer congruence between citizens and policy makers?, **Comparative Political Studies**, Vol.39, No.10,2006, pp.1243–1262.
15. Blum. Linda, Smith. Vicki, Women’s Mobility in the Corporation:A Critique of the Politics of Optimism, **Signs**, Vol.13, No.3, 1988, pp. 528–545.
16. Bolzendahl. Catherine, Opportunities and expectations: The gendered organization of legislative committees in Germany. Sweden and the United States, **Gender & Society**, Vol.28, No.6, 2014, pp.847-876.
17. Bratton. Kathleen. A, Critical Mass Theory Revisited: The Behavior and Success of Token Women in State Legislatures, **Politics and Gender**, Vol.01, No.01, 2005, pp.97–125.
18. Bratton. Kathleen. A, Kerry. L. Haynie, Agenda Setting and Legislative Success in State Legislatures: The Effects of Gender and Race, **Journal of Politics**, Vol.61, No.3, 1999, pp.658–700.

19. Bratton. Kathleen. A, Leonard. P. Ray, Descriptive Representation, Policy Outcomes, and Municipal Day-Care Coverage in Norway, **American Journal of Political Science**, vol.46, No.2, 2002, pp.428–437.
20. Bratton. Kathleen. A, The Effect of Legislative Diversity on Agenda Setting: Evidence from Six State Legislatures, **American Politics Research**, Vol.30, No.2, 2002, pp.115–142.
21. Breitenbach. Esther, A Comparative Study of the Women’s Trade Union Conference and the Scottish Women’s Trade Union Conference, **Feminist Review**, Vol, 7, No.1, 1981, pp.65-86.
22. Brennan. Geoffrey, & Alan. Hamlin, On Political Representation, **British Journal of Political Science**, Vol.29, No.1, 1999, pp.109-127.
23. Broughton. Sharon & Di. Zetlin, Queensland ALP Women Parliamentarians: Women in Suits and Boys in Factions, **International Review of Women and Leadership**, Vol.2, No.1, 1996, pp.47–61.
24. Broughton. Sharon & Sonja. Palmeri, Gendered Contributions to Parliamentary Debates: The Case of Euthanasia, **Australian Journal of Political Science**, Vol.34, No.1, 1999, pp.29–45.
25. Bullock. Charles. S, The Impact of Changing the Racial Composition of Congressional Districts on Legislators’ Roll Call Behaviour, **American Politics Quarterly**, Vol.23, No.2, 1995, pp.141-158.
26. Burnet. Jennie. E, Gender Balance and the Meanings of Women in Governance in Post-Genocide Rwanda, **African Affairs**, Vol.107, No.428, 2008, pp.361-386.
27. Calvo. Ernesto & Marcelo. Leiras, The Nationalization of Legislative Collaboration: Territory, Partisanship, and Policymaking in Argentina, **Revista Ibero-Americana de Estudios Legislativos**, Vol.2, No.1, 2012, pp. 2–19.
28. Celis, Karen, Sarah. Childs, The substantive representation of women: what to do with conservative claims? **Political Studies**, Vol.60, No.1, 2011, pp.213–225.
29. Celis. Karen & Childs. Sarah, Introduction: The Descriptive and Substantive Representation of Women: New Directions, **Parliamentary Affairs**, Vol.61, No.3, 2008 pp. 419-425.
30. Celis. Karen & Others, The Rise of Gender Quota Laws: Expanding the Spectrum of Determinants for Electoral Reform, **West European Politics**, Vol.34, No.3, 2011, pp.514–530.
31. Celis. Karen & Others, Quotas and Intersectionality: Ethnicity and Gender in Candidate Selection, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, pp.41–54.
32. Celis. Karen & Others, Rethinking Women’s Substantive Representation, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008.
33. Celis. Karen, Studying Women’s Substantive Representation in Legislatures: When Representative Acts, Contexts and Women’s Interests Become Important, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, pp.111-123.
34. Celis. Karen, Substantive Representation of Women (and Improving it): What it is and should be About?, **Comparative European Politics**, Vol.7, No.1, 2009, pp.95-113.
35. Celis. Karen & Childs. Sarah, The Substantive Representation of Women: What to Do with Conservatives’ Claims?, **Political Studies**, Vol. 60, No.1, 2012, pp.213–225.
36. Celis. Karen, Substantive Representation of Women and the Impact of Descriptive Representation in The Belgian Parliament, **Journal of Women, Politics and Policy**, Vol.28, No.2, 2006, pp.85–114.
37. Chambliss. Elizabeth, & Christopher. Uggen, Men and Women of Elite Law Firms: Reevaluating Kanter’s Legacy, **Law & Social Inquiry**, Vol.25, No.1, 2000, pp.41–68.
38. Chen. Li- Ju, Do Gender Quotas Influence Women’s Representation and Policies?, **The European Journal of Comparative Economics**, Vol.7, No.1, 2010, pp.13–60.
39. Childs. Sarah & Krook. Mona. Lena, Critical Mass Theory and Women’s Political Representation, **Political Studies**, Vol.56, No.3, 2008, pp.725-736.

40. Childs. Sarah, & Julie. Withey, The Substantive Representation of Women: The Case of the Reduction of VAT on Sanitary Products, **Parliamentary Affairs**, Vol.59, No.1, 2006, pp.10–23.
41. Childs. Sarah, & Krook. Mona. Lena, Analysing Women’s Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors, **Government and Opposition**, Vol.44, No.2, 2009, pp.125–145.
42. Childs. Sarah, A Feminised style of Politics: Women MPs in the House of Commons, **British Journal of Politics and International Relations**, Vol.6, No.1, 2004, pp.3-19.
43. Childs. Sarah, Krook. Mona. Lena, Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes, **Politics and Gender**, Vol.2, No.4, 2006, pp.522–530.
44. Childs. Sarah, The Complicated Relationship between Sex, Gender and the Substantive Representation of Women, **European Journal of Women’s Studies**, Vol.13, No.1, 2006, pp.7-21.
45. Christopher. F. Chyba, Caroline. R. Milne, Simple calculation of the critical mass for highly enriched uranium and plutonium-239, **American Journal of Physics** Vol.82, No.10, 2014.
46. Chused. Richard. H, The Hiring and Retention of Minorities and Women in American Law School Faculties, **University of Pennsylvania Law Review**, Vol.137, No.2, 1988, pp.537–569.
47. Claire. Annesley, Gender, Politics and Policy Change: The Case of Welfare Reform under New Labour, **Government and Opposition**, Vol.45, No.1, 2010, pp.50-72.
48. Cockburn. Cynthia, Strategies for Gender Democracy, **European Journal of Women’s Studies**, Vol.3, No.1, 1996, pp.7-26.
49. Considine. Mark & Deutchman. Iva. Ellen, Instituting Gender: State Legislators in Australia and the United States, **Women and Politics**, Vol.16, No.4, 1996, pp.1–19.
50. Corazzini. Luca, Kube. Sebastian, Maréchal. Michel. Andre & Nicolò. Antonio, Elections and deceptions: An experimental study on the behavioral effects of democracy, **American Journal of Political Science**, Vol.58, No.3, 2014, pp. 579-592.
51. Cornwall. Andrea & Goetz. Anne. Marie, Democratizing Democracy: Feminist Perspectives, **Democratization**, Vol.12, No.5, 2005, pp.783-800.
52. Cowley. Philip & Sarah. Childs, Too Spineless to Rebel? New Labour’s Women MPs’, **British Journal of Political Science**, Vol. 33, No.3, 2003, pp. 345–365.
53. Crisp. Brian, Maria. Escobar-Lemmon, Bradford. Jones, Mark. Jones & Michelle. Taylor. Robinson, Vote-seeking Incentives and Legislative Representation in Six Presidential Democracies, **Journal of Politics**, Vol.66, No.3, 2004, pp.823–846.
54. Crowley. Jocelyn. Elise, When Tokens Matter, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.29, No.1, 2004, pp. 109–136.
55. Cutts. David, Sarah. Childs & Edward. Fieldhouse, This is What Happens When You Don’t Listen: All-Women Shortlists at the 2005 General Election, **Party Politics**, Vol.14, No.5, 2008, pp.575–595.
56. Dahlerup. Drude & Freidenvall. Lenita, Quotas as a Fast Track to Equal Representation for Women: Why Scandinavia Is No Longer the Model, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.7, No.1, 2005, pp. 26-48.
57. Dahlerup. Drude & Lenita. Freidenvall, Judging Gender Quotas -Predictions and Results, **Policy & Politics**, Vol.38, No.3, 2010, pp.407-425.
58. Dahlerup. Drude, The Story of the Theory of Critical Mass, **Politics & Gender**, Vol.2, No.4, 2006, pp.511-522.
59. Dahlerup. Drude, Electoral Gender Quotas: Between Equality of Opportunity and Equality of Results, **Representation**, Vol.43, No.2, 2007, pp 73-92.
60. Dahlerup. Drude, From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics, **Scandinavian Political Studies**, Vol.11, No.4, 1988, pp.275-298.
61. Dahlerup. Drude, Gender Quotas –Controversial But Trendy, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.10, No.3, 2008, pp.322–328.
62. Dingler. Sarah. C, Corinna. Kroeber & Jessica. Fortin-Ritiberger, Do parliaments underrepresent women’s policy preferences? Exploring gender equality in policy



- congruence in 21 European democracies, **Journal of European Public Policy**, Vol.26, No 2, 2019, pp. 302-321.
63. Disch. Lisa, The Constructivist Turn in Democratic Representation: A Normative Dead-End?, **Constellations**, Vol.22, No.4, 2015, pp.487-499.
64. Disch. Lisa, Toward a Mobilization Conception of Democratic Representation, **APSR**, Vol.105, No.1, 2011, pp.100-114.
65. Dolan. Kathleen & Lynne. Ford, Women in State Legislatures: Feminist Identity and Legislative Behaviors, **American Politics Quarterly**, Vol.23, No.1, 1995, pp.96–108.
66. Dovi, Suzanne, In Praise of Exclusion, **Journal of Politics**, Vol.71, No.3, 2009, pp.1172–1186.
67. Dovi. Suzanne, Preferable Descriptive Representatives: Or Will Just Any Woman, Black or Latino Do?, **American Political Science Review**, Vol.96, No.4, 2002, pp.729-743.
68. Dovi. Suzanne, Theorizing Women’s Representation in the United States?, **Politics and Gender**, Vol.3, No.3, 2007, pp.297- 319.
69. Dryzek. John, Political Inclusion and the Dynamics of Democratization, **American Political Science Review**, Vol.90, No.3, 1996, pp.475–487.
70. Eulau. Heinz, & Karps. Paul, The Puzzle of Representation: Specifying Components of Responsiveness, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.2, No.3, 1977, pp.233-254.
71. Evans. David. S. & Schmalensee. Richard, Failure to launch: Critical mass in platform businesses, **Review of Network Economics**, Vol.9, No.4, 2010, pp.1-33.
72. Ewe. Bonisch. Lea, What Factors Shape the Substantive Representation of Lesbians, Gays and Bisexuals in Parliament? Testing the Impact of Minority Membership, Political Values and Awareness, **Parliamentary Affairs**, gsab033, May 2021.
73. Fairhurst. Gail. Theus, & B. Kay. Snavely, Majority and Token Minority Group Relationships: Power Acquisition and Communication, **Academy of Management Review**, Vol.8, No.2, 1983, pp.292–300.
74. Flammang. Janet. A, Female Officials in the Feminist Capital: The Case of Santa Clara County, **Western Political Quarterly**, Vol.38, No.1, 1985, pp.94–118.
75. Franceschet. Susan, & Jennifer. Piscopo, Gender Quotas & Women’s Substantive Representation: Lessons from Argentina, **Politics & Gender**, Vol.4, No.3, 2008, pp.393–425.
76. Franceschet. Susan, The Gendered Dimensions of Rituals, Rules and Norms in the Chilean Congress, **Journal of Legislative Studies**, Vol.16, No.03, 2010, pp.394–407.
77. Fraser. Nancy, Feminist Politics in the Age of Recognition: A Two Dimensional Approach to Gender Justice, **Studies in Social Justice**, Vol.1, No.1, 2007, pp.23–35.
78. Freedman. Jane, Women in the European Parliament, **Parliamentary Affairs**, Vol.55, No.1, 2002, pp.179–188.
79. Frohlich. Norman, & Joe. Oppenheimer, The Carrot and the Stick: Optimal Program Mixes for Entrepreneurial Political Leaders, **Public Choice**, Vol.19, No.1, 1974, pp.43– 61.
80. Gay. Claudine, Spirals of Trust?, The Effect of Descriptive Representative on the Relationship Between Citizens and Their Government, **American Journal of Political Science**, Vol.4, No.4, 2002, pp.717–732.
81. Giger. Nathalie, Jan. Rosset & Julian. Bernauer, The poor political representation of the poor in a comparative perspective, **Representation**, Vol.48, No.1, 2012, pp.47–61.
82. Golder. Matt, & Jacek. Stramski, Ideological congruence and electoral institutions, **American Journal of Political Science**, Vol.54, No.1, 2010, pp.90–106.
83. Goodin. Robert. E, & Dryzek. John. S, Deliberative impacts: The macro-political uptake of mini-publics. **Politics & Society**, Vol.34, No.2, 2006, pp.219-244.
84. Granovetter. Mark, Threshold Models and Collective Behavior, **American Journal of Sociology**, Vol.83, No.6, 1978, pp.1420–1443.
85. Grant. Ruth, & Robert. O. Keohane, Accountability and Abuses of Power in World Politics, **American Political Science Review**, Vol. 99, No.1, 2005, pp.29–43.
86. Grey. Sandra, Does Size Matter? Critical Mass and New Zealand’s Women MPs’, **Parliamentary Affairs**, Vol.55, No.1, 2002, pp.19–29.

87. Grey. Sandra, Numbers and Beyond: the Relevance of Critical Mass in Gender Research, **Politics and Gender**, Vol.2, No.4, 2006, pp.492–502.
88. Griffin. John. D, Brian. Newman, & Christina. Wolbrecht, A gender gap in policy representation in the US Congress?, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.37, No.1, 2012, pp.35–66.
89. Gunes. Ayse. Ayata, & Fatma. Tutuncu, Critical Acts without a Critical Mass, **Parliamentary Affairs**, Vol.61, No.3, 2008, pp.461–475.
90. Hancock. Ange. Marie, When Multiplication Doesn't Equal Quick Addition: Examining Intersectionality as Research Paradigm, **Perspectives on Politics**, Vol.5, No.1, 2007, pp.63–79.
91. Hanni. Miriam, Presence, representation, and impact: how minority MPs affect policy outcomes, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.42, No.1, 2017, pp.97–130.
92. Hanumanthappa. M.B., Political Empowerment Of Women Through Panchayat Rrj In India, **International Journal of Advanced Research in Management & Social Sciences**. Vol.06. No.09. 2017. pp.107-118.
93. Hardin. Garrett, The Tragedy of the Commons, **Journal of Natural Resources Research Policy**. Vol.1, No.3, 2009, pp.243–253.
94. Haussmann. Robert, & Sauer. Cathrin (eds.), Gender differences in the perception of cognitive decline, **Asian Journal of Psychiatr**, Vol.46, 2019.
95. Hawkesworth. Mary, Congressional Enactments of Race-Gender: Toward a Theory of Raced-Gendered Institutions, **American Political Science Review**, Vol.97, No.4, 2003, pp.529–550.
96. Heath. Roseanna, Schwindt-Bayer. Leslie, Taylor-Robinson. Michelle, Women on the Sidelines: Women's Representation on Committees in Latin American Legislatures, **American Journal of Political Science**, Vol.49, No.2, 2005, pp.420-436.
97. Heckathorn. Douglas. D, Collective Action & Group Heterogeneity: Voluntary Provision versus Selective Incentives, **American Sociological Review**, Vol.58, No.3, 1993, pp.329–350.
98. Heckathorn. Douglas. D, The Dynamics and Dilemmas of Collective Action, **American Sociological Review**, Vol.61, No.2, 1996, pp.250–277.
99. Hernes. Helga. Maria & Kirsten. Voje, Women in the Corporate Channel: A Process of Natural Exclusion, **Scandinavian Political Studies**, Vol.3, No.2, 1980, pp.163-186.
100. Hero. Rodney & Tolbert. Caroline, Latinos and Substantive Representation in US House of Representatives: Direct, Indirect, or Non-existent, **American Journal of Political Science**, Vol.93, No.3, 1995, pp. 640-652.
101. Highton. Benjamin & Michael. Rocca, Beyond the Roll Call Arena: The Determinants of Position Taking in Congress, **Political Research Quarterly**, Vol.58, No.2, 2005, pp.303–316.
102. Hodzic. Edin & Borisa. Mraovic, Political representation of minorities in Bosnia and Herzegovina: how reserved seats affect minority representatives' influence on decision-making and perceived substantive representation, **Ethnopolitics**, Vol.14, No.4, 2015, pp.418–434.
103. Hogstrom. John, Women's Representations in National Politics in the World's Democratic Contries; A Reasearch Note, **Journal of Woman, Politics and Policy**, Vol.33, No.3, 2012, pp.263-279.
104. Holli. Anne. Maria, Does Gender Have an Effect on the Selection of Experts by Parliamentary Standing Committees? A Critical Test of "Critical" Concepts, **Politics & Gender**, Vol.8, No.3, 2012, pp.341-366.
105. Holli. Anne. Maria, Eeva. Luhtakallio and Eeva. Raevaara, Quota Trouble: Talking about Gender Quotas in Finnish Local Politics, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.8, No.2, 2006, pp.169–193.
106. Houlding. Elizabeth. A, Simona de Beauvoir, From The Second World War to The Second Sex, **L'Esprit Créateur**, Vol.33, No.01, 1993, pp.39-51.
107. Htun. Mala, & Juan. Pablo. Ossa, Political Inclusion of Marginalized Groups: Indigenous Reservations and Gender Parity in Bolivia, **Politics, Groups, and Identities**, Vol.1, No.1, 2013, pp.4–25.

108. Htun. Mala, & S. Laurel Weldon, When do Governments Promote Women's Rights? A Framework for the Comparative Analysis of Sex Equality Policy, **Perspectives on Politics**, Vol.8, No.1, 2010, pp.207–216.
109. Htun. Mala, Is Gender like Ethnicity? The Political Representation of Identity Groups, **Perspectives on Politics**, Vol.2, No.3, 2004, pp.439-458.
110. Htun. Mala, Lacalle. Marina & Micozzi. Juan. Pablo, Does Women's Presence Change Legislative Behavior? Evidence from Argentina, 1983–2007, **Journal of Politics in Latin America**, Vol.5, No.1, 2013, pp.95-125.
111. Hughes. Melanie. M, Intersectionality, Quotas, and Minority Women's Political Representation Worldwide, **American Political Science Review**, Vol.105, No.03, 2011, pp.604–620.
112. Hughes. Melanie. M, Mona. Lena. Krook, & Pamela. Paxton, Transnational Women's Activism and the Global Diffusion of Gender Quotas, **International Studies Quarterly**, Vol.59, No.2, 2015, pp.357-372.
113. Jacint. Jordana, Levi-Faur. David, & i Marín. Xavier Fernandez, The global diffusion of regulatory agencies: Channels of transfer and stages of diffusion, **Comparative Political Studies**, Vol.44, No.1, 2011, pp.1343-1369.
114. Jackman. Robert. W, & Ross. A. Miller, A Renaissance of Political Culture?, **American Journal of Political Science**, Vol.40, No.3, 1996, pp.632–659.
115. Jalalzai. Farida & Krook. Mona. Lena, Beyond Hillary and Benazir: Women's Political Leadership Worldwide, **International Political Science Review**, Vol.31, No.1, 2010, pp.5–21.
116. Jeydel. Alana, & Taylor. Andrew. J, Are Women Legislators Less Effective? Evidence from the US House in the 103rd–105th Congress, **Political Research Quarterly**, Vol.56, No.1, 2003, pp.19–27.
117. Jones. Mark. P, Gender Quotas, Electoral Laws, and the Election of Women: Evidence From the Latin American Vanguard, **Comparative Political Studies**, Vol.31, No.1, 1998, pp.3–21.
118. Kanter. Rosabeth. M, Men and Women of the Corporation : Interview with Rosabeth Moss Kanter, **Human Resource Management in Action**, Vol.26, No.02, 1987, pp. 257-263.
119. Karpowitz. Christopher. F, Mendelberg. Tali, & Mattioli. Lauren, Why Women's Numbers Elevate Women's Influence, and When They Do Not: Rules, Norms, and Authority in Political Discussion, **Politics, Groups, and Identities**, Vol.3, No.1, 2015, pp.149–177.
120. Kathlene. Lyn, Power and Influence in State Legislative Policymaking: The Interaction of Gender and Position in Committee Hearing Debates, **Political Science Review**, Vol.88, No.3, 1994, pp.560–576.
121. Kenney. Meryl, & Fiona. MacKay, Already doin' it for ourselves? Skeptical notes on Feminism and Institutionalism, **Politics & Gender**, Vol.5, No.2, 2009, pp.271-28.
122. Kinder. Donald, & D. Roderick. Kiewiet, Economic Discontent and Political Behavior: The Role of Personal Grievances and Collective Economic Judgments in Congressional Voting, **American Journal of Political Science** Vol.23, No.3, 1979, pp. 495–527.
123. Kittilson. Miki. Caul, Representing Women: The Adoption of Family Leave in Comparative Perspective, **Journal of Politics**, Vol.70, No.2, 2008, pp. 323–334.
124. Kroeber. Corinna, How to measure the substantive representation of traditionally excluded groups in comparative research: a literature review and new data, **Representation**, Vol.54, No.3, 2018, pp.241-259.
125. Krook. M. Lena, & Jacqui. True, Rethinking the Life Cycles of International Norms: The United Nations and the Global Promotion of Gender Equality, **European Journal of International Relations**, Vol.18, No.1, 2012, pp.103–127.
126. Krook. M. Lena, & Pippa. Norris, Beyond Quotas: Strategies to Promote Gender Equality in Elected Office, **Political Studies**, Vol.62, No.1, 2014, pp.2–20.

127. Krook. M. Lena, & Zetterberg. Par, Electoral Quotas and Political Representation: Comparative Perspectives, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, pp.3–11.
128. Krook. M. Lena, Quota Laws for Women in Politics: Implications for Feminist Practice, **Social Politics**, Vol.15, No.3, 2008, pp.345-368.
129. Krook. M. Lena, Reforming Representation: The Diffusion of Candidate Gender Quotas Worldwide, **Politics & Gender**, Vol.2, No.3, 2006, pp.303-327.
130. Krook. M. Lena, Women's Representation in Parliament: A Qualitative Comparative Analysis, **Political Studies**, Vol.58, No.5, 2010, pp.886-908.
131. Krook. M. Lena. Dialogue: Gender, Group Deliberation And Authority-Empowerment versus backlash: gender quotas and critical mass theory-, **Politics, Groups and Identities**, Vol.3, No.01, 2015, pp.184-188.
132. Kurebwa. Jeffrey, A Review of Hanna Pitkin's (1967) Conception of Women's Political Representation, **International Journal of Scientific and Research Publications**, Vol.5, No.11, 2015, pp.50-60.
133. Lawless. Jennifer, Politics of Presence: Congresswomen and Symbolic Representation, **Political Research Quarterly**, Vol.57, No.1, 2004, pp.81-99.
134. Leslie. A. Schwindt-Bayer, & William. Mishler, An Integrated Model of Women's Representation, **The Journal of Politics**, Vol. 67, No 2, 2005.
135. Leslie. A. Schwindt-Bayer, Still Supermadres? Gender and Policy Priorities of Latin American Legislators, **American Journal of Political Science**, Vol.50, No.3, 2006, pp.570-585.
136. Longley. D. Lawrence, Roger. H. Davidson, Parliamentary committees: Changing perspectives on changing institutions, **The Journal of Legislative Studies**, Vol.4, No.1, 1998, pp.1–20.
137. Lovenduski. Joni, & Pippa. Norris, Westminster women: the politics of presence, **Political Studies**, Vol.51, No.1, 2003, pp. 84-102.
138. Lovenduski. Joni, Women and Politics: Minority Representation or Critical Mass?, **Parliamentary Affairs**, Vol.54, No.4, 2001, pp.743–758.
139. Mackay. Fiona, "Thick" Conceptions of Substantive Representation: Women, Gender and Political Institutions, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, pp.125-139.
140. Mansbridge. Jane, Representation Revisited: Introduction to the Case against Electoral Accountability, **Democracy and Society**, Vol.2, No.1, 2004.
141. Mansbridge. Jane, Rethinking Representation, **American Political Science Review**, Vol.97, No.4, 2003, pp.515-528.
142. Mansbridge. Jane, Should Blacks Represent Blacks & Women Represent Women? A Contingent Yes, **The Journal of Politics**, Vol.61, No.3, 1999, pp.628-657.
143. Markham. Susan, Strengthening Women's Roles in Parliaments, **Parliamentary Affairs**, Vol.65, No.3, 2012, pp.688–698.
144. Marsh. Michael, & Norris. Pippa, Political Representation in the European Parliament, **European Journal Political Research**, Vol.32, No.1, 1997, pp.153-164.
145. Marwell, Gerald, & Ruth. E. Ames, Experiments on the Provision of Public Goods, Part I. Resources, Interest, Group Size, and the Free-Rider Problem, **American Journal of Sociology**, Vol.84, No.6, 1979.
146. Marwell, Gerald, & Ruth. E. Ames, Experiments on the Provision of Public Goods. Part II—Provision Points, Stakes, Experience, and the Free Rider Problem, **American Journal of Sociology**, Vol.85, No.4, 1980.
147. Marwell. Gerald, & Ruth. E. Ames, Economists Free Ride, Does Anyone Else? Experiments on the Provision of Public Goods. Part IV, **Journal of Public Economics**, Vol.15, No.1, 1981, pp.295–310.
148. Mason. Corinne. Lysandra, Surveillance Studies & Violence Against Women, **Surveillance & Society**, Vol.10, No.2, 2012, pp.105-118.
149. Matland. Richard, & Donley. T. Studlar, The contagion of women candidates in Single-Member District and Proportional Representation Electoral Systems: Canada and Norway, **Journal of Politics**, Vol.58, No.3, 1996.



150. Matland. Richard. E, Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.23, No.1, 1998, pp. 109–125.
151. McAllister. Ian, & Donley. T. Studlar, Does a Critical Mass Exist? A Comparative Analysis of Women's Legislative Representation since 1950, **European Journal of Political Research**, Vol.41, No.2, 2002, pp.233-253.
152. Meier. Petra, & Lombardo. Emanuela, Gender Quotas, Gender Mainstreaming and Gender Relations in Politics, **Political Science**, Vol.65, No.1, 2013, pp.46–62.
153. Meier. Petra, & Severs. Eline, The Dark Side of Descriptive Representation: Bodies, Normalisation and Exclusion, **Politics and Governance**, Vol.6, No.3, 2018, pp.31–42.
154. Meier. Petra, A Gender Gap Not Closed by Quotas: The Renegotiation of the Public Sphere, **International Feminist Journal of Politics**, Vol.10, No.3, 2008, pp.329–347.
155. Meyer. Birgit, Much Ado about Nothing? Political Representation Policies and the Influence of Women Parliamentarians in Germany, **Review of Policy Research**, Vol.20, No.3, 2003, pp.401–422.
156. Mintrom. Michael, Policy Entrepreneurs and the Diffusion of Innovation, **American Journal of Political Science**, Vol.41, No.3, 1997, pp.738–770.
157. Mishler. William, & Mughan. Anthony, Representing the Celtic Fringe: Devolution and Legislative Behaviour in Scotland and Wales, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.111, No.3, 1978, pp.377-408.
158. Mishler. William, & Richard .Rose, What are the Origins of Political Trust? Testing Institutional and Cultural Theories in Post-Communist Societies, **Comparative Political Studies**, Vol.34, No.1, 2001, pp.30–63.
159. Mishler. William, & Rose. Richard, Trust, Distrust and Scepticism: Popular Evaluations of Civil and Political Institutions in Post-Communist Societies, **Journal of Politics**, Vol.59, No.2, 1997, pp.418-451.
160. Moser. Robert. G, The effects of electoral systems on women's representation in post-communist state, **Electoral Studies**, Vol.20, No.3, 2001, pp.353-369.
161. Moser. Robert.G, The Effect of Electoral Systems on Women's Representation in Post- communist States, **Electoral Studies**, Vol.20, No.03, 2001, pp.353-369.
162. Murray. Rainbow, & Réjane. Sénac, Explaining Gender Gaps in Legislative Committees, **Journal of Women, Politics & Policy**, Vol.39, No.03, 2018, pp.310-335.
163. Murray. Rainbow, Second among Unequals? A Study of Whether France's Quota Women Are Up to the Job, **Politics & Gender**, Vol.6, No.4, 2010, pp.643-669.
164. Nash. Jennifer, Rethinking Intersectionality, **Feminist Review**, Vol.89, No.1, 2008, pp.1–15.
165. Nässtrom. Sofia, Where is the representative turn going?, **European journal of political theory**, Vol.10, No.4, 2011, pp.501–510.
166. Niemeyer. Simon, The emancipatory effect of deliberation: Empirical lessons from mini-publics, **Politics & Society**, Vol.39, No.1, 2011, pp.103-140.
167. Norris. Pippa & Mark. Franklin, Social Representation, **European Journal of Political Research**, Vol.32, No.2, 1997, pp.185–210.
168. Norris. Pippa, Women's Legislative Participation in Western Europe, **West European Politics**, Vol 8, No.4, 1985, pp.90–101.
169. Oliver .Pamela. E, & Gerald. Marwell, Whatever Happened to Critical Mass Theory? A Retrospective and Assessment, **Sociological Theory**, Vol.19, No.3, 2001, pp.292-311.
170. Oliver. Pamela, & Gerald. Marwell, A Theory of Critical Mass I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action, **American Journal of Sociology**, Vol.91, No.3, 1985. pp.552–556.
171. Oliver. Pamela, & Gerald. Marwell, Social networks and collective action: A theory of the critical mass III, **American Journal of Sociology**, Vol.94, No.3, 1988, pp.502-534.

172. Oliver. Pamela, & Gerald. Marwell, The paradox of group size and collective action: A theory of the critical mass II, **American Sociological Review**, Vol.53, No.1, 1988, pp.1-8.
173. Oliver. Pamela, Formal models of collective action, **Annual Review of Sociology**, Vol.19, No.1, 1993, pp.271- 300.
174. Oliver. Pamela, Rewards and punishments as selective incentives for collective action, **American Journal of Sociology**, Vol.85, No.6, 1980, pp.1356-1375.
175. Opello. Katharine. A. R, Do Women Represent Women in France? The Case of Brittany's Regional Council, **French Politics**, Vol.6, No.1, 2008, pp.321-341.
176. Orr. Kevin, & McAteer. Mark, The Modernisation of Local Decision-Making: Public Participation and Scottish Local Government, **Local Government Studies**, Vol.30, No.2, 2004, pp.131-155.
177. Owens. Chris. T, Black substantive representation in state legislatures from 1971-1994, **Social Science Quarterly**, Vol.86, No.4, 2005, pp.779-791.
178. Phillips. Anne, Must Feminists Give Up on Liberal Democracy?, **political Studies**, Vol. 40, No. 01,1992, pp.68-82.
179. Pitkin. Hanna. F, & Hayat. Samuel, La représentation politique, **Raisons politiques**, Vol.2, No.50, 2013, pp. 35-51.
180. Plotke. David, Representation is democracy, **Constellations**, Vol.4, No.1, 1997, pp.19-34.
181. Powell. G. Bingham, & Georg. S. Vanberg, Election laws, disproportionality and median correspondence: Implications for two visions of democracy, **British Journal of Political Science**, Vol.30, No.3, 2000, pp.383-411.
182. Preuhs. Robert. R, Descriptive representation, legislative leadership, and direct democracy: Latino influence on English only laws in the states, 1984-2002, **State Politics & Policy Quarterly**, Vol.5, No.3, 2005, pp.203-224.
183. Pupavac. Vanessa, Empowering Women? An Assessment of International Gender Policies in Bosnia, **International Peacekeeping**, Vol.12, No.3, 2005, pp.391-105.
184. Rehfeld. Andrew, Towards a General Theory of Political Representation, **The Journal of Politics**, Vol.68, No.1, 2006.
185. Reynolds. Andrew, Representation and rights: The impact of LGBT legislators in comparative perspective, **American Political Science Review**, Vol.107, No.2, 2013, pp.259-274.
186. Rocca. Michael. S, & Gabriel. R. Sanchez, The Effect of Race and Ethnicity on Bill Sponsorship and Cosponsorship in Congress, **American Politics Research**, Vol.36, No.1, 2007, pp.130-152.
187. Rule. Wilma, Electoral Systems, Contextual Factors and Women's Opportunity for Election to Parliament in Twenty-Three Democracies, **Western Political Quarterly**, Vol.40, No.3, 1987, pp.477-498.
188. Saint-Germain. Michelle, Does Their Difference Make a Difference? The Impact of Women on Public Policy in the Arizona Legislature, **Social Science Quarterly**, Vol.70, No.4, 1989, pp.956-968.
189. Sapiro. Virginia, Research Frontier Essay: When Are Interests Interesting? The Problem of Political Representation of Women, **American Political Science Review**, Vol.75, No.3, 1981, pp.701-716.
190. Sater, James. N, Changing Politics from Below? Women Parliamentarians in Morocco, **Democratization**, Vol.14, No.4, 2007, pp.723-742.
191. Saward. Michael, Authorisation and Authenticity: Representation and the Unelected, **Journal of Political Philosophy**, Vol.17, No.1, 2009, pp.1-22.
192. Saward. Michael, Representation and Democracy: Revisions and Possibilities, **Sociology Compass**, Vol.2, No.3, 2008, pp.1000-1013.
193. Saward. Michael, The Representative Claim, **Contemporary political theory**, Vol.5, No.3, 2006, pp.297-318.

194. Sawyer. Marion, Parliamentary Representation of Women: From Discourses of Justice to Strategies of Accountability, **International Political Science Review**, Vol.21, No.4, 2000, pp.361-380.
195. Sawyer. Marion, What Makes the Substantive Representation of Women Possible in a Westminster Parliament? The Story of RU486 in Australia, **International Political Science Review**, Vol.33, No.3, 2012, pp.320-335.
196. Schaap. Andrew, Critical Exchange on Michael Saward's The Representative Claim, **Contemporary Political Theory**, Vol.11, No.1, 2012, pp.109-127.
197. Schelling. Thomas. C, & James. M. Sakoda, The Intellectual, Technical, and Social History of a Model, **Journal of Artificial Societies and Social Simulation**, Vol.20, No.3, 2017.
198. Schelling. Thomas. C, Dynamic models of segregation, **The Journal of Mathematical Sociology**, Informa UK Limited. Vol.1, No.2, 1971, pp.143-186.
199. Schwandt-Bayer. Leslie, Still Supermadres? Gender and Policy Priorities of Latin American Legislators, **American Journal of Political Science**, Vol.50, No.3, 2006, pp.570-585.
200. Schwandt-Bayer. Leslie. A, & Mishler. William, An integrated model of women's representation, **The Journal of Politics**, Vol.67, No.2, 2005, pp. 407-428.
201. Serber. Robert, The Los Alamos Primer: The First Lectures on How to Build an Atomic Bomb, **Isis**, Vol.112, No.01, 2021.
202. Severs. Eline, Representation as Claims Making, Quid Responsiveness, **Representation**, Vol.46, No.4, 2010, pp.411-23.
203. Shapiro. Martin, Deliberative, independent technocracy v democratic politics: Will the globe echo the E.U.?, **Law and Contemporary Problems**, Vol.68, No.1, 2005, pp.341-356.
204. Shin. Ki-young, Women's Sustainable Representation and the Spillover Effect of Electoral Gender Quotas in South Korea, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014 pp.80-92.
205. Squires. Judith, The Constitutive Representation of Gender, **Representation**, Vol.44, No.2, 2008, pp.187-204.
206. Stecker. Chritian. & Markus. Tausendpfund, Multidimensional government-citizen congruence and satisfaction with democracy, **European Journal of Political Research**, Vol.55, No.3, 2016, pp.492-511.
207. Strom. Kaare, Rules, reasons and routines: Legislative roles in parliamentary democracies, **Journal of Legislative Studies**, Vol.3, No.1, 1997, pp.155-174.
208. Studlar. Donley. T, & Ian. McAllister, Does a Critical Mass Exist? A Comparative Analysis of Women's Legislative Representation Since 1950, **European Journal of Political Research**, Vol.41, No.2, 2002, pp.233-253.
209. Sue. Thomas, The Impact of Women on State Legislative Policies, **Journal of Politics** Vol.53, No.4, 1991, pp. 958-976.
210. Sveinung. Arnesen, & Yvette. Peters, The Legitimacy of Representation: How Descriptive, Formal, and Responsiveness Representation Affect the Acceptability of Political Decisions, **Comparative Political Studies**, Vol.51, No.7, 2018, pp.868-899.
211. Swers. Michele, Research on Women in Legislatures: What Have We Learned, Where are We Going?, **Women & Politics**, Vol.23, No.1-2, 2001, pp.167-185.
212. Taagepera. Rein, Arend Lijphart's Dimensions of Democracy: Logical Connections and Institutional Design, **Political Studies**, Vol.51, No.1, 2003, pp.1-19.
213. Taylor-Robinson. Michelle, & Roseanna. M. Heath, Do Women Legislators Have Different Policy Priorities than Their Male Colleagues? A Critical Case Test, **Women and Politics**, Vol.24, No.4, 2003, pp.77-101.
214. Towns. Ann, Understanding the Effects of Larger Ratios of Women in National Legislatures: Proportions and Gender Differentiation in Sweden and Norway, **Women and Politics**, Vol.25, No.1-2, 2003, pp.1-29.
215. Tremblay. Manon, Democracy, Representation, and Women: A Comparative Analysis, **Democratization**, Vol.14, No.4, 2007, pp.533-553.



216. Tremblay. Manon, The Substantive Representation of Women and PR: Some Reflections on the Role of Surrogate Representation and Critical Mass, **Politics & Gender**, Vol.2, No.4, 2006, pp.502–511.
217. Tremblay. Manon, Women's Representational Role in Australia and Canada: The Impact of Political Context, **Australian Journal of Political Science**, Vol.38, No.2, 2003, pp.215–238.
218. Tripp. Aili.Mari, & Kang. Alice, The Global Impact of Quotas: On the Fast Track to Increased Female Legislative Representation, **Comparative Political Studies**, Vol.41, No.3, 2007, pp.338–361.
219. Urbinati. Nadia, & Warren. E. Mark, The Concept of Representation in Contemporary Democratic Theory, **Annual Review of Political Science**, Vol.11, No.1, 2008, pp.387-412.
220. Vega. Arturo, & Firestone. Juanita, The Effects of Gender on Congressional Behavior and the Substantive Representation of Women, **Legislative Studies Quarterly**, Vol.20, No.2, 1995, pp.213–222.
221. Verge. Tania, & Maria. De la Fuente, Playing with Different Cards: Party Politics, Gender Quotas, and Women's Empowerment, **International Political Science Review**, Vol.35, No.1, 2014, pp.67–79.
222. Wahlke. John, Policy Demands and Systems Support: The Role of the Represented, **British Journal of Political Science**, Vol.1, No.3, 1971, pp. 271-290.
223. Wängnerud. Lena, Testing the Politics of Presence: Women's Representation in the Swedish Riksdag, **Scandinavian Political Studies**, Vol.23, No.1, 2000, pp.67–91.
224. Warren. Mark, & Dario. Castiglione, The Transformation of Democratic Representation, **Democracy and Society**, Vol.2, No.1, 2004, pp.5–22.
225. Weldon. Laurel. S, Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking, **The Journal of Politics**, Vol.64, No.4, 2002, pp.1153–1174.
226. Weldon. Laurel. S, Moving to a Comparative Politics of Gender?, **Politics & Gender**, Vol.2, No.2, 2006, pp.221–263.
227. Weldon. Laurel. S, The Structure of Intersectionality: A Comparative Politics of Gender, **Politics & Gender**, Vol.2, No.2, 2006, pp.235-248.
228. Weldon. S. Laurel, Perspectives Against Interests: Sketch of a Political Theory of Women, **Politics and Gender**, Vol.7, No.3, 2011, pp. 441–446.
229. Whip. Rosemary, Representing Women: Australian Female Parliamentarians on the Horns of a Dilemma, **Women & Politics**, Vol.11, No.3, 1991, pp.1–22.
230. Yoder. Janice. D, Rethinking Tokenism Looking Beyond Numbers, **Gender and Society**, Vol.5, No.2, 1991, pp. 178–192.
231. Young. Iris. Marion, Gender as Seriality: Thinking about Women as a Social Collective, **Signs**, Vol.19, No.3, 1994, pp.713–738.
232. Zetterberg. Pär, The Downside of Gender Quotas? Institutional Constraints on Women in Mexican State Legislatures, **Parliamentary Affairs**, Vol.61, No.3, 2008, pp.442-460.

## Seminaires

## الملتقيات

1. Beckwith. Karen, **The Substantive Representation of Women: Newness, Numbers, and Models Of Political Representation**, Paper presented at The Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 29 August–1 September 2002.
2. Bjarnegård. Elin, & Meryl. Kenny, **Gender, Informal Institutions, and Political Recruitment: A Research Agenda**, Paper to be presented at the ECPR Joint Sessions of Workshops, Salamanca, 10-15 April 2014.
3. Celis. Karen, **Reconciling Theory & Empirical Research, Methodological Reflections on Women MP's representing Women's Interests**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, 2005.

4. Celis. Karen, Sarah. Childs, Johanna. Kantola, & Mona. Lena. Krook, **Constituting Women's Interests through Representative Claims**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, September 3-6, 2009.
5. Celis. Karen, **Substantive and Descriptive Representation: Investigating the Impact of the Voting Right and of Descriptive Representation on the Substantive Representation of Women in the Belgian Lower House (1900 1979)**, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, September 2-5, 2004.
6. Celis. Karen, & Childs. Sarah, **Good Substantive Representation: A Feminist Economy of Claims**, Paper presented at the European Conference on Politics and Gender, Barcelona, Spain, 2013.
7. Dahlerup. Drude, & Freidenvall. Lenita, **From Discursive Predictions to Evaluation: The Actual Impact of Electoral Gender Quotas**, Paper presented at the First European Conference on Politics and Gender, 21 to 23 January 2009, Queen's University Belfast, Belfast, Northern Ireland.
8. Dovi. Suzanne, **Measuring Representation: Rethinking the Role of Exclusion**, paper prepared for APSA Annual Meeting, Washington, USA, 2010.
9. Holli. Anne. Maria and Milja. Saari, **The Representation of Women in the Parliamentary Standing Committee Hearings in Finland**, Presented at the 21st World Conference of Political Science, Santiago de Chile, 2009.
10. Kitchen. Ashley D, **politics is not physics**, Paper prepared for the 4th European Conference on Politics and Gender University of Uppsala, 2015.
11. Krook. Mona. Lena, & Juliana. Restrepo. Sanin, **Mapping Violence against Women in Politics: Aggression, Harassment, and Discrimination against Female Politicians**, Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC Working paper, 2014.
12. Matland. Richard. E, **The Two Faces of Representation**, Paper presented at the European Consortium for Political Research workshops in Warwick, UK, 23-28 March 1998.
13. Meier. Petra, & Emanuela. Lombardo, **Towards a New Theory on the Symbolic Representation of Women**, Paper presented to APSA Annual meeting, Washington, D.C., Sept, 2010.
14. Micozzi. Juan. Pablo, & Lacalle. Marina, **The More Women at Work, the Sooner We Win? Gender Quotas and Legislative Productivity in the Argentine Congress**, paper presented in the 68th Annual MPSA National Conference, Chicago, IL, 22nd-25th April 2010.
15. Piscopo. Jennifer. M, **Engineering Quotas in Latin America**, CILAS Working Paper Series, #23. San Diego: Center for Iberian and Latin American Studies, University of California, 2006.
16. Poggione. Sarah, **Legislative Organization and the Policymaking Process: The Impact of Women State Legislators on Welfare Policy**, Paper presented at the Annual Meeting of the Southern Political Science Association, New Orleans. 2004.
17. Reingold. Beth, **Women as Office Holders: Linking Descriptive and Substantive Representation**, Paper prepared for presentation at the "Political Women and American Democracy" Conference University of Notre Dame May 25-27, 2006.
18. Rogowski. Jon, Betsy. Sinclair, & James. Fowler, **The Social Bases of Legislative Behavior**, paper presented in the 68th Annual MPSA National Conference, Chicago, IL, 22nd 25th April 2010.
19. Sawer. Marian, **When Women Support Women: EMILY's List and the Substantive Representation of Women in Australia**, Paper prepared for the Australasian Political Studies Association Conference University of Adelaide 29 September - 1 October 2004.
20. Schwindt-Bayer. Leslie, **Women's Representation in Latin American Legislatures: Policy Attitudes and Bill Initiation Behavior**, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 15-18, 2004.

21. Swers. Michele, **Legislative Entrepreneurship and Women's Issues: An Analysis of Members' Bill Sponsorship and Cosponsorship Agendas**, Paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 15–8 April, 2004.
22. Volden. Craig, Weisman. Alan, & Wittmer. Dana, **The Legislative Effectiveness of Women in Congress**, Working Paper Center for the Study of Democratic Institutions, Vanderbilt University, 2010.
23. Walsh. Denise, **No Presence without Power: Deliberation and Women's Representation in South Africa**, Paper presented at the Midwest Political Science Association National Conference, Chicago, IL, April 3-6, 2008.

Web Links :

روابط الأنترنت

1. Banting. Keith, & Will. Kymlicka, **Is There Really a Backlash Against Multiculturalism Policies?: New Evidence from the Multiculturalism Policy Index**, 2012.  
<https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:821657/FULLTEXT01.pdf>
2. Cochran. Thomas. B, & Norris. Robert. S, **Nuclear weapon**, 1990.  
[https://fas.org/nuke/cochran/nuc\\_01019002a\\_91.pdf](https://fas.org/nuke/cochran/nuc_01019002a_91.pdf)
3. Dovi. Suzanne, Political Representation, **Stanford Encyclopedia of Philosophy**, (Fall, 2018 Edition).  
<https://plato.stanford.edu/archives/fall2018/entries/political-representation/>  
22/05/2021 (17 :57)
4. <https://data.ipu.org/women-ranking?month=4&year=2021> 22/05/2021 (17 :57)
5. <https://data.ipu.org/speakers-percentages> 22/05/2021 (17 :57)
6. <https://data.ipu.org/women-averages> 22/05/2021 (17 :57)
7. <https://data.ipu.org/historical-women> 22/05/2021 (17 :57)
8. [https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/c/c1/Nuclear\\_predetonation.svg/463px-Nuclear\\_predetonation.svg.png](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/c/c1/Nuclear_predetonation.svg/463px-Nuclear_predetonation.svg.png) 22/05/2021 (17 :57)
9. [https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/9a/Fission\\_chain\\_reaction.svg](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/9a/Fission_chain_reaction.svg)  
22/05/2021 (17 :57)
10. [https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/46/Critical\\_mass.svg](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/46/Critical_mass.svg)  
22/05/2021 (17 :57)
11. <https://cdn.britannica.com/79/22479-050-C7D4736C/Sequence-events-fission-neutron-uranium-nucleus.jpg> 22/05/2021 (17 :57)
12. <https://cdn.britannica.com/s:1500x700,q:85/03/72203-004-4D92BDBC/intermediate-Top-Uranium-235-neutron-neutrons-process-tritium.jpg>  
22/05/2021 (17 :57)
13. IKnowPolitics, **Consolidated Reply–E-Discussion: Eliminating Violence Against Women in Politics**, (10–14 December 2007).  
<http://iknowpolitics.org/sites/default/files/evawip-ediscussioniknowpolitics2007summary.pdf>
14. **International Panel on Fissile Materials**, Global Fissile Material Report 2013, Appendix: Fissile Materials and Nuclear Weapons, pp.8-38.  
<http://fissilematerials.org/library/gfmr13.pdf>.
15. Inter-Parliamentary Union (IPU), **Women in National Parliaments**.  
<https://data.ipu.org/content/parline-global-data-national-parliaments>  
22/05/2021 (17:47)
16. **Taking stock: Gender, media, diversity and change**, UNESCO, 2010.  
[http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/taking\\_stock\\_gender\\_media\\_diversity\\_and\\_change/](http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/taking_stock_gender_media_diversity_and_change/)  
22/05/2021 (16 :16)
17. **The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20**, UN Women, New York :15 March 1995.

<https://stg-wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/7497/-The-Beijing-Declaration-and-Platform-for-Action-Turns-20-2015The-Beijing-Declaration-and-Platform-for-Action-turns-20-2015.pdf.pdf?sequence=3>  
22/05/2021 (15 :46)

18. U.S. Agency for International Development, **Best Practices in Electoral Security**, Washington, DC: USAID, 2013.  
<https://www.usaid.gov/sitesearch/Best%2BPractices%2Bin%2BElectoral%2BSecurity>  
22/05/2021 (18 :33)

Theses

مذكرات التخرج

1. Aparna. Thomas, **Women's Participation in the Panchayati Raj: A Case Study of Maharashtra**, India. Ph.D. Diss., Western Michigan University, 2004.
2. Irwin. Roslyn, **Dancing in the Lion's Den: Women Leaders in Local Government**, Unpublished Doctoral Thesis, Southern Cross University, Australia, 2009.
3. Micozzi. Juan. Pablo, **The Electoral Connection in Multi-Level Systems with Non-Static Ambition: Linking Political Careers and Legislative Performance in Argentina**, Ph.D. Dissertation, Rice University, 2009.
4. O'Brien. Diana. Z, **When Women Matter: The Relationship Between Women's Presence and Policy Representation in Western European States**, PhD diss, Washington University in St. Louis, 2012.
5. Piscopo. Jennifer. M, **Do Women Represent Women? Gender and Policy in Argentina and Mexico**, A Dissertation submitted in partial satisfaction of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, University of California, San Diogo, 2011.
6. Schwartz. Helle, **Women's Representation in the Rwandan Parliament**, M.A. Thesis. University of Gothenburg, Sweden, 2004.
7. Schwindt-Bayer. Leslie A., **Legislative Representation in Latin America: A Comparative Study of Descriptive, Substantive, and Symbolic Representation of Women**, Doctora of Philosophy, University of Arizona, 2003.
8. Theresa. D. Hammond, **The Socio-Economic Determinants of the Demographic Composition of the Public Accounting Profession**, Ph.D. diss, University of Wisconsin, 1990.
9. Vivian. Rosa, **Gatekeepers to Power : Party-Level Influence on Women political Participation in Latin America**, Ph.D. diss, University of Washington, DC, 2010.

# قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصارات	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
DWR	Women's Descriptive Representation	التمثيل الشكلي للمرأة
SWR	Women's Substantive Representation	التمثيل الجوهرى للمرأة
IPU	Inter-Parliamentary Union	إتحاد البرلمانات العالمي
IDEA	International Institute for Democracy and Electoral Assistance	المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية
PR	Proportional Representation System	نظام التمثيل النسبي
SMD	Single Member Districts	دوائر العضو الواحد
MMD	Multiple Members Districts	الدوائر متعددة الأعضاء
NP	Nuclear Physics	الفيزياء النووية
CHR	Chain Reaction	سلسلة التفاعل
CR	Critical Radius	نصف القطر الحرج
NR	Neutron Reflector	عاكس نيوتروني
PN	Neutron Production Rate	معدل إنتاج النيوترون
LN	Neutron Loss Rate	معدل فقدان النيوترون

فهرس

الجداول والأشكال



أولاً: فهرس الأشكال

- شكل رقم (1): حالات التمثيل مقابل عدم التمثيل ..... 41
- شكل رقم (2): نموذج الهيكل المتكامل للتمثيل الذي اقترحه Pitkin في سياق سوسيواقتصادي ..... 51
- شكل رقم (3): روابط أبعاد الهيكل المتكامل للتمثيل ..... 67
- شكل رقم (4): أهمية الكتلة الحرجة لتفادي حالات ما قبل الانفجار النووي ..... 100
- شكل رقم (5): رد فعل محتمل لسلسلة انشطار نووي ..... 101
- شكل رقم (6): أهمية الكتلة الحرجة في زيادة كفاءة التفاعل واستدامته ..... 104
- شكل رقم (7): الانشطار النووي - تسلسل الأحداث في انشطار نواة اليورانيوم بواسطة نيوترون ..... 105
- شكل رقم (8): مبادئ السلاح النووي: عمليتي الانشطار والاندماج ..... 106
- شكل رقم (9): منحنيات دالة وظيفة الإنتاج: العادية، المتباطئة والمتسارعة ..... 112
- شكل رقم (10): مستويات عملية التوظيف التشريعي ..... 160
- شكل رقم (11): مراحل عملية التوظيف التشريعي ..... 161
- شكل رقم (12): تطور نسب النساء النواب عبر 24 مجلساً تشريعياً بدلالة نظامي الانتخاب النسبي والأغلبية ..... 165
- شكل رقم (13): توافق الدول التي تشهد تمثيلاً عالياً للمرأة مع تبنيها لنظم الكوتا ..... 181
- شكل رقم (14): نسب تزايد أعداد النساء في غرفتي البرلمان الأرجنتيني (1983-2007) ..... 196
- شكل رقم (15): نسب تطور أعداد مشاريع قوانين المرأة مقارنة بمشاريع القوانين الأخرى ..... 198
- شكل رقم (16): العدد المتوقع لمشاريع قوانين حقوق المرأة سنوياً بدلالة حصص مقاعد النساء في البرلمان ..... 200
- شكل رقم (17): تطور نسب النساء الخبيرات بدلالة زيادة أعداد النساء في اللجان النيابية ..... 220
- شكل رقم (18): معطيات حول مؤشر الحقوق الجديدة مقارنة بالتغيرات المسجلة في MPI [2000-2010] ..... 233
- شكل رقم (19): حصة الأقليات من الحقوق الجديدة نسبة إلى الدائرة الانتخابية ..... 234
- شكل رقم (20): نسب النواب المنتمين إلى لجان الأقلية حسب العضوية في أحزاب الأقلية ..... 238
- شكل رقم (21): تطور نسب (النساء/النساء المتحدثات) - على التوالي - في البرلمانات ..... 245

ثانياً: فهرس الجداول

- جدول رقم (1): مزايا نظم نظم الانتخاب النسبية بالنسبة للمرأة ..... 169
- جدول رقم (2): نسب التوجهات العامة للأحزاب السياسية حول الكوتا النوعية ..... 178
- جدول رقم (3): ترتيب الدول العشر الأولى من حيث أعداد ونسب النساء الأكثر تمثيلاً في البرلمانات ..... 244

# الخطة المفصلة

## الخطة المفصلة

1	مقدمة:.....
20	الفصل الأول: مفارقة التمثيل النيابي للمرأة وتقاطعاتها المعرفية .....
24	المبحث الأول: التمثيل السياسي: بين التفويض والوصاية .....
25	المطلب الأول: مدلولات التمثيل في النظام التمثيلي .....
30	المطلب الثاني: جينالوجيا التمثيل: منطلقات فهم أهلية النساء للتمثيل .....
41	المطلب الثالث: مجال التمثيل النيابي: بين الرعاية الكاملة وتمرير الأصوات .....
44	المطلب الرابع: التمثيل من منطلق الحضور، الأداء والمطالب .....
49	المبحث الثاني: نظرية الهيكل المتكامل Integrated Structure للتمثيل عند Pitkin .....
50	المطلب الأول: أبعاد الهيكل المتكامل عند Pitkin .....
66	المطلب الثاني: الروابط البنينة لأبعاد هيكل التمثيل المتكامل .....
72	المبحث الثالث: مراجعة مفاهيم التمثيل حسب Pitkin .....
73	المطلب الأول: الحقائق السياسية المعاصرة وتحديث العملية التمثيلية .....
77	المطلب الثاني: التمثيل خارج بنية الهيكل المتكامل .....
89	المطلب الثالث: إفرزات أشكال التمثيل .....
94	الفصل الثاني: نقاشات الكتلة الحرجة: من مجموعات الميل والانحراف إلى الأفعال الحرجة .....
96	المبحث الأول: جينالوجيا نظرية الكتلة الحرجة .....
97	المطلب الأول: تاريخ النظرية ومدلولاتها الفيزيائية .....
107	المطلب الثاني: الكتلة الحرجة ومنطق الفعل الجماعي .....
115	المبحث الثاني: الكتلة الحرجة في الدراسات النسوية .....
118	المطلب الأول: إسهامات Kanter حول نظرية الكتلة الحرجة .....
122	المطلب الثاني: نظرية الكتلة الحرجة والأقليات النسوية في السياسة عند Dahlerup .....
128	المطلب الثالث: الكتلة الحرجة كمدخل لدراسة رابطة (المرأة- التمثيل) .....
133	المبحث الثالث: بين الكتلة الحرجة والأفعال الحرجة: السياسة ليست فيزياء .....
134	المطلب الأول: النساء في السياسة وإمكانية "إحداث الفرق" .....
139	المطلب الثاني: العودة إلى الأفعال الحرجة: نحو التمهيدي للإبتعاد عن سياسة الحضور .....
143	المطلب الثالث: حوار التمكين مقابل ردّ الفعل .....
149	الفصل الثالث: الكتلة الحرجة في البرلمان: دراسة في مسارات تمثيل المرأة للمرأة .....
151	المبحث الأول: الكتلة الحرجة خارج نظم الكوتا: مسار التمثيل التزايدى .....
152	المطلب الأول: مسببات الفجوة الجندرية في البرلمان .....

## الخطة المفصلة

159	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بوابة التوظيف التشريعي
164	المطلب الثالث: نمط النظام الانتخابي الصديق للمرأة
171	المبحث الثاني: الكتلة الحرجة من خلال نظم الكوتا: مسار التمثيل السريع
172	المطلب الأول: نظم الكوتا بين التنبئ والتطبيق
176	المطلب الثاني: نظم الكوتا بين المؤيد والمعارض
180	المطلب الثالث: أثر تطبيقات نظم الكوتا على تمثيل المرأة للمرأة
187	المبحث الثالث: حضور المرأة والسلوك التشريعي
188	المطلب الأول: فرضيات ثنائية حضور المرأة وسلوكها التشريعي
196	المطلب الثاني: اختبار افتراضات تمثيل المرأة للمرأة- دروس من التجربة الأرجنتينية
206	الفصل الرابع: ما وراء العدد: البحث في تحقيق جوهر التمثيل النيابي للمرأة
208	المبحث الأول: من التمثيل الشكلي إلى التمثيل الجوهرى: مراجعة الأطر الحرجة للمسار
209	المطلب الأول: التمثيل الجوهرى و"فرضية التوظيف"
214	المطلب الثاني: تقييم أسس فرضية التوظيف في سياق نيابي -دروس من البرلمان الفنلندي
221	المبحث الثاني: تأطير التمثيل الجوهرى للمرأة: الأبعاد، النمذجة والقياس
222	المطلب الأول: أبعاد التمثيل الجوهرى للمرأة
226	المطلب الثاني: التدابير الحالية المعتمدة لقياس التمثيل الجوهرى للمرأة
231	المطلب الثالث: تحيين التدابير المقارئة لنمذجة التمثيل الجوهرى للمرأة
239	المبحث الثالث: ضبط الإشكالات الأساسية لأجندة البحث حول "العمل من أجل" Acting For
241	المطلب الأول: إشكالات العلاقة البنينة بين الممثل والممثل، أهلية التمثيل والمساءلة
254	المطلب الثاني: إشكالات متعلقة ب: فضاء التمثيل
263	المطلب الثالث: نحو تحديد الفواعل الحاسمة
268	الخاتمة
275	قائمة المصادر والمراجع
297	قائمة الإختصارات
299	فهرس الجداول والأشكال
301	الخطة المفصلة
304	ملخص الدراسة

# ملخص الدراسة

في دراسات السلوك التشريعي للمرأة، تمّ استخدام مفهوم الكتلة الحرجة على نطاق واسع، لكن تمّ انتقاده مؤخراً كأداة لفهم العلاقة بين النسبة المئوية للمشرّعات ومدى إصدار التشريعات الخادمة للنساء كمجموعة. في هذه الدراسة، وانطلاقاً من إعادة النظر في المساهمات الكلاسيكية التي قدمتها كل من: Rosabeth Moss Kanter وDrude Dahlerup حيث نضع الخطوط العريضة قصد مناقشة افتراضاتهم فيما يتعلق بالروابط المتوقعة بين الأعداد والنتائج. نجد أن المهتمين بدراسات النوع والسياسة قد أساءوا في كثير من الأحيان تفسير هذه الطروحات الأصلية ممّا كان له أثر حاسم على الأبحاث اللاحقة حول العلاقات بين التمثيل الشكلي والجوهرى للمرأة، الدراسة تؤكد بأنّ توضيح الأصول النظرية لمفهوم الكتلة الحرجة أمر بالغ الأهمية لصياغة أجندة بحثية أكثر تماسكاً وتراكمًا حول التمثيل النيابي للمرأة.

تشير الدراسات التي أجريت على النساء في المجالس التشريعية إلى أن تحقيق "الكتلة الحرجة" من النساء قد يكون له أثر على تغيير الأولويات التشريعية للمرأة، زيادة عدد المبادرات التشريعية التي تتعامل مع المرأة ومعدل تمرير مثل هذه المبادرات وتغيير الأولويات التشريعية بالنسبة للرجال. في حالة عدم وجود كتلة حرجة، قد تكون المرأة "الرمزية" مقيدة بوضعها كأقلية بحيث لا تكون قادرة على الاستجابة بشكل استباقي لبيئتها.

تشير الحكمة الشعبية إلى أن الكتلة الحرجة قد تكون ضرورية للمرأة لإحداث فرق كنساء في الهيئة التشريعية. ومع ذلك، فإنّ الكتلة الحرجة هي إشكالية تحت المجهر في الطروحات السياسية. تتم مناقشة عتبة الكتلة الحرجة وآلية التأثير غير المحددة، ويتم التغاضي عن العواقب السلبية المحتملة لها مع إهمال إمكانية قيام أعداد صغيرة من النساء المنتخبات بإحداث تغيير سياسي لصالح النساء. وعلى خلاف الأعداد الهائلة، ما هي الشروط التي تحكم قدرة المشرّعات على إحداث الفرق؟ الدراسة تؤكد بأنّ عاملين سياقيين رئيسيين يتجاوزان الأعداد الهائلة من المرجح أن يحكما المدى الذي تعمل به المشرّعات لتمثيل المرأة، وبالاعتماد على الأدبيات الثانوية، تحدد هذه الدراسة السياقات البرلمانية والمجتمع المدني لأعداد كبيرة من النساء لتحديد الظروف التي من المرجح أن تحقق فيها المشرّعات نجاحات سياسية.

في الشق الثاني، يسعى هذا البحث إلى إعادة التفكير في الطريقة التي درس بها المهتمون تقليدياً التمثيل الجوهري للمرأة، بتحديد إطار يهدف إلى استبدال إشكالات على غرار "هل تمثل المرأة المرأة؟" بإشكالات مثل: "من يدعي العمل من أجل المرأة؟" و "أين وكيف ولماذا يحدث التمثيل الجوهري للمرأة؟" داخل الساحات التشريعية و/أو خارجها وتلفت هذه الدراسة الانتباه إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمواقع والأهداف والوسائل التي توجه عمليات التمثيل الجوهري.

**Abstract :**

In studies of women's legislative behaviour, the concept of critical mass is widely used and, more recently, criticised as a tool for understanding the relationship between the percentage of female legislators and the passage of legislation beneficial to women as a group. In this research note, we revisit classic contributions by **Rosabeth Moss Kanter** and **Drude Dahlerup** and outline and discuss their assumptions regarding anticipated connections between numbers and outcomes. We find that later gender and politics scholars have often misconstrued their work, with crucial implications for subsequent research on relations between the descriptive and substantive representation of women. We argue that clarifying the theoretical origins of the critical mass concept is crucial for forging a more coherent and cumulative research agenda on women's political representation.

Studies of women in legislatures indicate that achieving a “critical mass” of women may have the effect of changing the legislative priorities of women, increasing the number of legislative initiatives dealing with women and the passage rate of such initiatives, and altering the legislative priorities of men. In the absence of a critical mass, “token” women may be so constrained by their minority status as to be unable to respond proactively to their environment.

Popular wisdom suggests that a critical mass may be necessary for women to make a difference as women in a legislature. Yet, critical mass is both problematic and under-theorized in political research. The critical mass threshold is debated, the mechanism of effect is unspecified, possible negative consequences are overlooked, and the potential for small numbers of elected women to effect political change on behalf of women is neglected. Beyond sheer numbers, what are the conditions that govern the ability of women legislators to make a difference? We argue that two major contextual factors beyond the sheer numbers are likely to govern the extent to which female legislators serve to represent women. Relying on the secondary literature, this research maps parliamentary and civil society contexts to sheer numbers of women to locate conditions in which female legislators are most likely to have policy successes.

In the second part this research seeks to rethink how scholars have traditionally studied women's substantive representation. It outlines a framework that aims to replace questions like ‘Do women represent women?’ with ones like ‘Who claims to act for women?’ and ‘Where, how, and why does the substantive representation of women occur?’ Arguing that representation occurs both inside and outside legislative arenas, this research calls attention to the wide range of actors, sites, goal, and means that inform processes of substantive representation.